دَاعِي الفَلَاحِ لِمُخبَّــآتِ الاقْتِراحِ

في النحو

تأليف

محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم

البكــري الصديقي المكي

المعروف بابن علان

ت 1057هـ

تحقيق

الدكتور

جميل عبد الله عويضة

1432هـ/2011م

مقدمة

عن

الشارح والمصنف والكتاب

أ ــ الشارح

ابن علان[1]

(996 - 1057 هـ = 1588 - 1647 م)

اسمه ونسبته ولقبه

اسمه

هو : (محمد علي) بن (محمد علان) بن إبراهيم بن محمد بن علان بن عبد الملك بن علي بن علي بن مبارك شاه .

وتكملة نسبه إلى الصديق رضي الله عنه مذكورة في أبيات ذكرها عمه أحمد بن إبراهيم[2] .

نسبته :

هو : البكري ، الصديقي ، العلوي ، الشافعي ، المكي

والبكري : نسبة لأبي بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والصديقي : نسبة لِصفة أبي بكر رضي الله عنه ، فلا يذكر إلاّ ويقال :أبو بكر الصديق ضي الله عنه .

والعلوي : نسبه لأحد أجداده ، وهو علي بن مبارك ، مجدد المائة الثامنة كما هو مشهور على الألسنة والأفواه ، الشيخ

---

[1] انظر ترجمته في : محمد أمين المحبي : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر 4/184 - 189 ، إسماعيل باشا البغدادي : أيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون 1/231 ، 578 ، خير الدين الزركلي : الأعلام 6/293 ، عبد الله مرداد أبو الخير : مختصر نشر النور والزهر، ص 464 ، عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين 11/54 ، محمد الحبيب الهيلة : التاريخ والمؤرخون بمكة ، ص 314

[2] قال أحمد بن إبراهيم :

أيا سائلي عن نسبتي كيف حالها	جدودي إلى الصديق عشرون فاعدد
خليل وعلان وعبد مليكهـــــم	علي علي ذو النعيــــم المؤيـــد
مبارك شاه حاوي المجد بعـــده	أبو بكـــر المحمود نجل محمـــد
ووالده قد جـــاء يكنى باسمه	فطـــاهر حنون الذي هو مهتدي
وعلان ثان جـاء وهو حسينهم	عفيف أتي فيهـــم ويونس ذواليـــد
ويوسف اسحاق وعمران قد أتى	وزيد به كـــل الخـــلائق تقتـــدي
ومن بعده حاوى الفخار محمـد	ووالده الصـــديق ذخري ومنجـــدي

المحقق الطيبي ، والخطيب التبريزي ، صاحب المشكاة ، كما يقول المحبي[3].

والشافعي : نسبة لمذهبه الفقهي ، الذي ارتضاه ، وأفتى به .
أمَّـــا المكِّي: فنسبة إلى البلد الذي ولد فيه ، وتنسم فيه أول أنسام الحياة وعلى ثراه درج ونشأ وترعرع ، ولفظ آخــر أنفاس الحياة فيه .

لقبـــــه

اشتهر بأنه ابن علان ، وأصبح هذا لقبا خالصا له دون غيره ، وعلى الرغم من أنّ عمه أحمد كان يقال له : ابن علان ، إلاّ أنه كان يُنعت بشهاب الدين الصديقى ، لذا خلص هذا اللقب لصاحبنا ، وأصبح حين يُطلق لا يكاد ينصرف إلاّ إليه .

مولده ونشأته وثناء العلماء عليه

ولد بمكة ، وقال البوريني في تاريخه : كانت ولادته في العشرين من صفر ، سنة ست وتسعين وتسعمائة ، ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم ، وتفقه ، إلى أن أصبح ، حافظ عصره ، وإمام وقته، مفسّراً، عالما بالحديث ، فقيهاً ، محدثاً ، فتصدر للإقراء ، وانتصب للتدريس ، وله من السن ثمانية عشر عاماً ، ونفع الناس فأخذ عنه خلق كثيرون ، يطول شرحهم ، وباشرالإفتاء، وله من السن أربعة وعشرون عاماً .

جمع بين الرواية والحديث والعلم والعمل ، وكان إماماً ثقة لدى أفراد أهل زمانه : معرفة ، وحفظاً ، وإتقاناً ، وضبطاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعِلماً بعلله وصحيحه وأسانيده ..

لقد كان شبيهاً بالجلال السيوطي في معرفة الحديث وضبطه وكثرة مؤلفاته ورسائله ، قال الشيخ عبد الرحمن الخياري : أنه سيوطي زمانه .

---

[3] خلاصة الأثر 4/184

إنَّه واحد دهره في الفضائل ، مفسر كتاب الله تعالى ، ومحي ألسنة بالديار الحجازية ، ومقرى كتاب صحيح البخاري من أوله إلى آخره في جوف كعبة الله ، أحد العلماء المفسرين والأئمة المحدثين ، عالم الربع المعمور، وصاحب التصانيف الشهيرة ، كان مرجعاً لأهل عصره في المسائل المشكلة في جميع الفنون ، وكان إذا سئل عن مسئلة ألف بسرعة رسالة في الجواب عنه.

لقد كان حسن الخط ، كثير الضبط ، قرأ صحيح البخاري في جوف الكعبة أيام بنائها لما انهدمت في سنة تسع وثلاثين من جهة الحطيم ، وكان سبب هدمها مجىء السيل ، وكان اتفق له أنه قارب ختم الصحيح ، وكان البناؤن قد جعلوا لهم ستراً حال التعمير ، فخطر له أن يدخله ، ويختم فيه ، ويشرب فيه القهوة ، ففعل ، فوشى به بعض أعدائه إلى الشريف، وقالوا: إنه قد جعل بيت الله حانة للقهوة ، فاغضبوا الشريف عليه ، فأرسل في الحال وأحضره ، وحبسه ، وأراد أن يوقع به أمراً ، فأخذ يتلو القرآن ، ويتوسل إلى الله تعالى بنبيه أن يكشف عنه هذا الكرب ، فاتفق أن الشريف كان قام إلى صلاة المغرب وهو بقصره فاهتزت أركان القصر ، وظن السامعون أنها زلزلة وقعت ، فنادى الشريف وزيره، وسأله عن الأمر ، فأجابه أنها كرامة للشيخ ابن علان ، فلما سمع مقالته ، قال له : فكيف وقد فعلنا به هذه الفعلة ، فقال الوزير : السبيل إلى أخذ خاطره إطلاقه الساعة ، فناداه إليه ، واستعفى مما فعله به ، وأنعم عليه ، فاعتذر ابن علان أن ما وقع منه كان هفوة ، فلما كان عند الصباح وجده أعداؤه طائفاً بالبيت ، وكانوايظنون غير ذلك ، وبعدها صنف في جواز التدريس داخل البيت كتابه : القول الحق والنقل الصريح بجواز أن يدرس بجوف الكعبة الحديث الصحيح .

شيوخه :

أخذ ابن علان علومه عن عدد كبير من العلماء ، وجلهم من أعلام عصرهم ، ومنهم :

ـ عبد الرحيم بن حسان الحنفي : أخذ عنه النحو ، فقرأ عليه شرح الأجرومية للأزهري ، وشرح القواعد[1] له ، وشرح ألفية ابن مالك ، للسيوطي ، و أخذ عنه أيضاً علم العروض والمعاني والبيان .

ـ عبد الملك العصامي : قرأ عليه شرح القطر للمصنف[2] ، وشرح الشذور للمصنف[3] وأخذ عنه علم العروض والمعاني والبيان أيضاً .

ـ أحمد بن إبراهيم (عمه) : لازمه وأخذ عنه القراءات ، والحديث ، والفقه والتصوف ، وغير ذلك.

ـ محمد بن محمد بن جار الله بن فهد الهاشمي، المحدث الكبير .

ـ السيد عمر بن عبدالرحيم البصري .

ـ الصدر السعيد كمال الإسلام عبيدالله الخنجندي.

ـ جلال الدين عبد الرحمن بن محمد الشربيني العثماني الشافعي : وفد إلى مكة فروى عنه صحيح البخاري وغيره من كتب السنن إجازة .

ـ الحسن البوريني الدمشقي : وفد إلى مكة فروى عنه صحيح البخاري وغيره من كتب السنن إجازة .

ـ عبد الله النحرواي : مفتي الحنفية بمصر، وفد إلى مكة فروى عنه صحيح البخاري وغيره من كتب السنن إجازة .

ـ محمد حجازي : الواعظ ، محدث مصر ، وفد إلى مكة فروى عنه صحيح البخاري وغيره من كتب السنن إجازة منه ، في سنة عشرين وألف .

شعره

أهدى إلينا ابن علان شعرا رائقا ، ونظما فائقا ، تكثر فيه المُحسِّنات البديعية ، وما وصلنا منه مقطوعات تنم عن حسّ مرهف ، فمن شعره قوله في بئر زمزم:

---

1 قواعد الإعراب لابن هشام ، وقد شرحه الشيخ خالد الأزهري .

2 شرح عبد الملك العصامي على قطر الندى ، المسمى بلوغ المرام من حل قطرابن هاشم .

3 عبد الملك العصامي .

وزمزمُ قالوا فيهِ بعضُ مُلوحةِ ومِنْهُ مِياهُ العينِ أَحلَى وأَملَحُ
فقلتُ لهم قلبي يَراها مَــلاحَةً فما بَرِحَتْ تحلُو لِقلْبي وتَمْلَحُ

وقوله:

يا ربّ أَنتَ حَبَسْتَ الحُسْنَ في قَمَرٍ حُلْوُ الشَّمائلِ لا يَرْثِي لِمَنْ عَشِقَهْ
أَكادُ أَدْعُــو عليهِ حِينَ يَهْجـُـرُني لكنْ لِفــَرْطِ غَرامِي تَمْنَعُ الشَّفَقَهْ

وقوله:

يا مالكـــاً رِقَّ قَلْبي رِفْقاً بِنَفْسِ رَقِيْقِـــكْ
اللهُ بَيْنِي وبينَ السِّو اكِ فِي رَشْفِ رِيْقِكْ

وقوله:

يا مَنْ يَلُمْ فِي هَواهُ وَلا يُراعِي الجَمَالا
باللهِ دَعْنِي فــــإِنِّي لقدْ فَنِيْت انْتِحالاَ

وله مضمنا:

كَتَبْتُهُ ولَهِيبُ الشَّوْقِ فِي كَبِدِي والدَّمْعُ مُنْسَكِبٌ والبالُ مَشْغُولُ
وقلتُ قدْ غابَ مَنْ أَهْواهُ وا أَسفَى بانتْ سُعادُ فَقَلْبِي اليَومَ مَتْبُولُ

ومن املائه لنفسه قوله في عقد الحديث :

إذا أَمسيتَ فابْتَدِرِ الصِّيامَا ولا تُمْهِلْهُ تَنْتَظِرُ الصَّباحَـــــا
وَتُبْ مِمَّا جَنَيْتَ فَكَمْ أُناسٍ قَضَوْا نَحْباً وقَدْ نامُوا صِحاحَا

وله أشعار كثيرة ، منها تشطير الهمزية ، وتخميسها ، وخمَّس قصيدة الشيخ أبي مدين ، وذيلها ، وأنشد له بعضهم هذه الأبيات :

المَوتُ بَحْــرٌ مَوْجُــهُ طافِحُ يَغْرَقُ فيهِ الماهِرُ السَّابِحُ
وَيْحَكِ يَا نَفْسُ قِفِي وَاسْمَعِي مَقَالَةً قَدْ قَالَهَـــا نَاصِحُ
ما يَنْفَــعُ الإِنْسانَ فِي قَبْرِهِ إلاَّ التُّقَى وَالعَمَلُ الصَّالِحُ

وعلى كل حال ، ففضله وشرف قدره ، مما شا وذاع ، وملأ الدنيا والأسماع .

مؤلفاته

ألّف ابن علان كتباً كثيرة ، في فنون عدة ، وقد أربت تصانيفه على المائة ، وقد ذكر عشرين منها في كتايه هذا ، وكأني به وقد جعل من مخبئآت الاقتراح ثبتا لتصانيفه ، وقد وضعنا إشارة نجمة على الكتاب الذي ورد في مخبئآت الاقتراح ، وتآليفه كلها غرر في بابها ، فمنها :

1 ـ الإبتهاج في ختم المنهاج .

2 ـ إتحاف أهل الإسلام والإيمان ببيان أن المصطفى r لا يخلو عنه زمان ولا مكان .

3 ـ إتحاف الثقات في الموافقات .

4 ـ إتحاف الفاضل بمعرفة الفعل المبني لغير الفاعل*.

5 ـ أسنى المواهب والفتوح بعمارة المقام الإبراهيمي وباب الكعبة وسقفها والسطوح .

6 ـ إعلام الإخوان بتحريم الدخان .

7 ـ إعلام سائر الأنام بقصة السيل الذي سقطت به أحجار من بيت الله الحرام[1].

8 ـ الأفعال الواردة واوية ويائية لامها* .

9 ـ الأقوال المعرفة بفضائل أعمال عرفة.

10 ـ أنباء المؤيد الجليل مراد ببناء بيت الوهاب الجواد[2] .

11 ـ البحر المستجاد بتاريخ بغداد* .

12 ـ بديع المعاني في شرح عقيدة الشيباني* .

13 ـ بغية الظرفاء في معرفة الردفاء[3] .

14 ـ البيان والإعلام في توجيه فرضية عمارة الساقط من البيت لسلطان الإسلام.

15 ـ البيان ونهاية التبيان في تاريخ آل عثمان.

16 ـ تحفه الاشراف بمعرفه الارداف[4] .

---

[1] وقد ذكر في بعض المراجع باسم : إعلام سائر الأنام بقصة السيل الذي سقط منه بيت الله الحرام . ثم لخص منه مجرد ما وقع في عمارة البيت وأعرض عما في أصله مما زاد عن بيان أعمال تلك الكره من أحوال عمارته العشره وما يتعلق بها من الأحكام وجعل هذا المختصر باسم خزانة السلطان مراد .

[2] له ثلاثة تواريخ في بناء الكعبة أحدها هذا ، وقد ألفه برسم خزانة السلطان مراد و فيه تاريخ عام عمارته وأرسله إلى السلطان بصحبة مَن أشار بتأليفه ، وهو السيد محمد الأنقروي ، وسأله أن يعين له من الصدقات والجرايات ما يقوم بالكفاية ، وأن يجدد له درساً لتفسير الكتاب الكريم ، والحديث النبوي الشريف فما أجدت .

[3] فيمن أردفهم رسول rمعه على مركوبه وبلغوا فوق الأربعين .

[4] ولعله : بغية الظرفاء في معرفة الردفاء .

17 ــ تحفة ذوي الإدراك في المنع من التنباك .

18 ــ ترجمه البخاري .

19 ــ تعريف واجب الاستثناء[1] .

20 ــ التلطّف في الوصول إلى التعرّق[2] .

21 ــ جمع اللطائف في محاسن الطائف.

22 ــ حاتم الفتوة في خاتم النبوه .

23 ــ حاشية على شرح الأجرومية[3] .

24 ــ حجر إسماعيل[4] .

25 ــ حُسن العناية في شرح الكفاية[5] .

26 ــ حسن النبا في فضل قبا[6] .

27 ــ حصول المفاد من معارضة بانت سعاد.

28 ــ داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح.

29 ــ در القلائد فيما يتعلق بزمزم وساقية العباس من العوائد.

30 ــ دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين .(للنووي)

31 ــ الذخر والعدة في شرح البردة[7] .

32 ــ رشف الرحيق من شرب الصديق.

33 ــ رفع الإلتباس ببيان اشتراك معاني الفاتحة وسورة الناس.

34 ــ رفع الخصائض عند طلاب الخصائص.

35 ــ روضة الصفا في آداب زيارة المصطفى.

36 ــ زهر الربا في فضل مسجد قبا .

---

1 رسالة .

2 في الأصول .

3 للشيخ خالد الأزهري

4 رسالة .

5 وهو شرح على تصريف الشيخ محمد البركلي المسمى بالكفاية .

6 اختصره من جواهر الأنباء للشيخ إبراهيم الوصابي اليمني.

7 البردة للبوصيري من أشهر قصائد المدائح النبوية ، تقع في (160) بيتاً، وقد شرح ابن علان مفردات الأبيات، وأعرب بعضها ، مع الإشارة إلى بعض الأساليب البلاغية ، والفوائد العروضية، وقسمها على عشرة فصول . وبردة البوصيري على نهج البردة الأولى (بانت سعاد) .

37 ـ السر المكتوم والدر المنظوم .

38 ـ شرح الأذكار للنووي .

39 ـ شرح دفع الاسى باذكار الصباح والمسا.

40 ـ شرح الزبد[1] = شرح الرسلانية .

41 ـ شرح عقود الجمان[2]* .

42 ـ شرح عوامل الجرجاني* .

43 ـ شرح قصيدة أبي مدين .

44 ـ شرح قلائد الجمان في نظم عوامل الجرجاني .

45 ـ شرح قلادة العقيان بشعب الإيمان[3] .

46 ـ شرح منظومة ابن الشحنه في المعاني والبيان.

47 ـ شرح منظومته في علم القافية[4] * .

48 ـ شرح منظومة السيوطي في موافقة عمر رضي الله عنه للقرآن.

49 ـ شرح نصيحة الملوك للغزالي *.

50 ـ شرح نظم أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب[5] .

51 ـ شرح نظم القطر* .

52 ـ شرح نظم القواعد الصغرى النحوية الصغير* .

53 ـ شرح نظم القواعد الصغرى النحوية الكبير* .

54 ـ شرح نظم الورقات للعمريطي* .

55 ـ شمس الآفاق فيما للمصطفى r من كرم الأخلاق.

56 ـ ضياء السبيل الى معالم التنزيل[6] * .

57 ـ الطالع السعيد في فضائل العيد.

---

[1] الزبد للإمام أحمد بن حسين بن رسلان الشافعي .

[2] ورد في هامش المخطوطة.

[3] قلادة العقيان للشيخ إبراهيم بن حسن مفتي ديار الشرق

[4] المنظومة لابن علان ، وله عليها شرح أيضا .

[5] والنظم له أيضا .

[6] في التفسير

58 ــ الطيف الطائف بتاريخ وج والطائف .

59 ــ العقد الثمين في نظم أم البراهين.

60 ــ العقد الوفي في نظم عقيدة النسفي[1] .

61 ــ العلم المفرد في فضل الحجر الأسود.

62 ــ عيون الإفادة في حروف الزيادة* .

63 ــ فتح الفتاح في شرح الإيضاح[2] .

64 ــ فتح القدير في الأعمال التي يحتاج إليها من حصل له بالملك على البيت ولاية التعمير[3].

65 ــ فتح الكريم الفتاح في حكم ما سدّ به البيت من حصر وأعواد وألواح[4] .

66 ــ فتح الكريم القادر ببيان ما يتعلق بعاشوراء من الفضائل والأعمال والمآثر.

67 ــ فتح المالك في تجويز طريق ابن مالك .

68 ــ فتح الوهاب بنظم رسالة الآداب[5].

69 ــ الفتوحات الربانية على الأذكار النووية.

70 ــ فضل وقفه يوم الجمعه[6] .

71 ــ قلائد الجمان في نظم عوامل الجرجاني .

72 ــ القول الحق والنقل الصريح بجواز أن يدرس بجوف الكعبة الحديث الصحيح[7] .

73 ــ كفاية المقاصد من حروف الزوائد[8]* .

74 ــ المبرد المبكي في رد الصارم المنكي[9] .

---

1 نظم .

2 وهوشرح منسك النووي الكبير.

3 وهو رسالة في الأعمال التي يحتاجها النائب عن العمارة.

4 قال الفته صبيحة يوم الاثنين سلخ رمضان إلى ضحوة نهار وكنت في عصر ذلك اليوم نسخته لرئيس المعلمين علي بن شمس الدين وبين فيه عملهم أتم بيان .

5 رسالة الآداب، للعضد .

6 رسالة .

7 وهومصنف حافل ، أطنب فيه المقال وجمع فيه الأقوال .

8 وهو مختصرعيون الإفادة السابق .

9 كتاب الصارم المنكي في الرد على السبكي للحافظ ابن عبدالهادي ، وكتاب ابن علان رد على الرد .

75 ــ مثير شوق الأنام إلى حج بيت الله الحرام .

76 ــ المعين على معرفة الرجال المذكورين في كتاب الأربعين للنووي.

77 ــ مفتاح البلاد في فضائل الغزو والجهاد .

78 ــ من اسمه زيد.

79 ــ المنح الأحديه بتقريب معاني الهمزيه .

80 ــ منظومة في القافية*.

81 ــ منهج مِن ألف فيما يُكتب بالياء والألف*.

82 ــ المنهل العذب المفرد في الفتح العثماني لمصر ومن ولي نيابة تلك البلد.

83 ــ المواهب الفتحية في الطريقة المحمدية[1] .

84 ــ مؤلف في أجداده إلى الصديق ــ رضي الله تعالى عنه وإرضاه ــ .

85 ــ مورد الصفا في مولد المصطفى[2] .

86 ــ نزهة الأبصار بفضل الأنصار* .

87 ــ نشر ألوية التشريف بالأعلام والتعريف بمن له ولاية عمارة ما سقط من البيت الشريف[3] .

88 ــ نظم الأجرومية .

89 ــ نظم أنموذج اللبيب[4] .

90 ــ نظم ايساغوجي[5] .

91 ــ نظم القطر[6]* .

92 ــ نظم القواعد الصغرى النحوية *.

---

[1] في التصوف .

[2] ذكرته بعض المصادر باسم : مورد الصفا بأبوي المصطفى .

[3] سببه أن البيت العتيق لما سقط سأل الشريف مسعود صاحب مكة إذ ذاك العلماء عن حكم عمارته فأجابوا بأنه فرض كفاية على سائر المسلمين ولشريف مكة تعاطي ذلك وأنه يعمره ولو أنه من القناديل التي لم يعلم أنها عينت من واقفها لعين العمارة ووافقهم صاحب الترجمة أولا ثم ظهر له أن هذا العمل لا يتوجه إلا أن السلطان الأعظم وتوقف معظم العلماء عن موافقته فألف المؤلف المذكور ثم بلغه توقفهم عن دليله في ذلك فألف مؤلفه الذي سماه البيان والأعلام في توجيه فرضية عمارة الساقط من البيت لسلطان الإسلام .

[4] أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب للسيوطي ، وهو كتاب يتحدث عن الخصائص والسمات النبوية لنبي الرحمة عليه الصلاة والسلام.

[5] إيساغوجي في المنطق تأليف أثير الدين الأبهري، وهو من المتون المشهورة في هذا العلم وعليه شروح كثيرة .

[6] قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام .

93 ـ نظم مختصر المنار[1] .

94 ـ نظم المدخل[2] .

95 ـ النفحات الأحدية ـ تصدير وتعجيز الكواكب الدريه[3] .

96 ـ النفحات الأريجه في متعلقات بيت أم المؤمنين خديجه .

97 ـ النفحات العنبريه في مدح خير البريه[4] .

98 ـ الوجه الصبيح في ختم الصحيح[5] .

وغيرها.

وفاته زمانا ومكانا

-

توفي رحمه الله تعالى بمكة المكرمة ، نهار الثلاثاء ، لتسع بقين من ذي الحجة ، سنة سبع وخمسين وألف ، ودفن بالمعلاة ، بالقرب من قبر شيخ الإسلام ابن حجر المكي ، رحمهما الله تعالى .

□□□

ب ـ المصنف

الجلال السيوطي[6]

---

1 في أصول الحنفية .
2 في علم البلاغة للعضد .
3 يعني : قصيدة البردة . وربما كان هو نفسه المنح الأحديه بتقريب معاني الهمزيه .
4 ذكرت بعض المصادر اسمه : النفحات العنبريه في مولد خير البريه .
5 رسالة في ختم البخاري .
6 انظر ترجمته في : حسن المحاضرة في ملوك مصر والقاهرة ، للسيوطي 1/335 -344 ،وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي 8/51 -55 ، وتاريخ النور السافر، للعيدروس 51 -54 ،والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكاني 1/328،335 ،والكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة

ترجم السيوطي لنفسه في كتابه حسن المحاضرة ، فقال : عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد ابن الشيخ همام الدين الخضيري الأسيوطي.

وقال: وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب ، سنة تسع وأربعين وثمانمائة.

وقال العيدروس: وأحضره والده وعمره ثلاث سنين مجلس شيخ الإسلام ابن حجر مرة واحدة، وحضر وهو صغير مجلس المحدث زين الدين رضوان العتبي، ودرس الشيخ سراج الدين عمر الوردي، ثم اشتغل بالعلم على عدة مشايخ.

قال السيوطي: ونشأت يتيمًا فحفظت القرءان ولي دون ثماني سنين، ثم حفظت العمدة ومنهاج الفقه، والأصول، وألفية ابن مالك.

وقال العيدروس: وتوفي والده ليلة الاثنين ، خامس صفر سنة خمس وخمسين وثمانمائة، وجعل الشيخ كمال الدين بن الهمام وصيّا عليه ، فلحظه بنظره ورعايته.

قال السيوطي: وسافرت إلى بلاد الشام ، والحجاز ، واليمن ، والهند والمغرب ، والتكرور.

وله رحلة داخل مصر أيضًا ، ذكرها السخاوي في الضوء اللامع فقال: ثم سافر إلى الفيوم ، ودمياط ، والمحلة ، فكتب عن جماعة .

ثم قال السيوطي: ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمور منها : أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني ، وفي الحديث رتبة الحافظ ابن حجر .

أكثر السيوطي عن الأخذ من الشيوخ ، وقد جمع أسماءهم في معجم ، فقال: وأما مشايخي في الرواية سماعًا وإجازة فكثير، أوردتهم في المعجم الذي

، للنجم الغزي 1/226،231 . ومفاكهة الخلان في حوادث الزمان ،لابن طولون 1/294 .

جمعتهم فيه ، وعدّتهم نحو مائة وخمسين، ولم أكثر سماع الرواية ؛ لاشتغالي بما هو أهم ، وهو قراءة الدراية.

ثم قال: وشرعت في الاشتغال بالعلم من مستهل سنة أربع وستين، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة ، فرضي زمانه ، الشيخ شهاب الدين الشارمساحي ، الذي كان يقال: إنه بلغ السن العالية وجاوز المائة بكثير .

وأجزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين، وألّفت في هذه السنة ، فكان أول شيء ألفته شرح الاستعاذة والبسملة ، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني ، فكتب عليه تقريظًا، ولازمته في الفقه إلى أن مات ، فلازمت والده ، الذي أجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين وحضر تصديري. فلما توفي سنة ثمان وسبعين ، لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي.

ولزمت في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشبلي الحنفي ، فواظبته أربع سنين، وكتب لي تقريظًا على شرح ألفية ابن مالك ، وعلى جمع الجوامع في العربية تأليفي، وشهد لي غير مرة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه .

ولزمت شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة، فأخذت عنه الفنون من التفسير ، والأصول ، والعربية ، والمعاني وغير ذلك، وكتب لي إجازة عظيمة، وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروسًا عديدة في الكشّاف ، والتوضيح ، وحاشيته عليه، وتلخيص المفتاح ، والعضد. وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن – أي قبل وفاته باثني عشرة سنة تقريبًا – ثلاثمائة كتاب سوى ماغسلته ورجعت عنه.

ثم قال: ورزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير ، والحديث ، والفقه والنحو ، والمعاني ، والبيان على طريقة العرب البلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة، ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه ، والجدل والتصريف، ودونها الإنشاء ، والترسّل ، والفرائض، ودونها القراءات ، ولم

آخذها عن شيخ، ودونها الطب. وأما علم الحساب فهو أعسر شيء عليّ ، وأبعده عن ذهني، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلا أحمله، وقد كنت في مبادىء الطلب قرأت في علم المنطق ، ثم ألقى الله كراهته في قلبي، وسمعت أن ابن الصلاح أفتى بتحريمه ، فتركته لذلك، فعوضني الله عنه علم الحديث.

والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه، والنقول التي اطلعت عليها فيها ، لم يصل إليه ، ولا وقف عليه أحد من أشياخي فضلا عمن هو دونهم، وأما الفقه فلا أقول ذلك فيه ، بل شيخي فيه أوسع نظرًا وأطول باعًا.

وقال نجم الدين الغزي : ولمّا بلغ أربعين سنة من عمره ، أخذ في التجرد للعبادة ، والإنقطاع إلى الله تعالى ، والإعراض عن الدنيا وأهلها. وشرع في تحرير مؤلفاته ، وترك الإفتاء والتدريس ، واعتذر عن ذلك في مؤلف ألفه وسماه بالنفيس ، وأقام في روضة المقياس ، فلم يتحول عنها و لم يفتح طاقات بيته التي على النيل من سكناه .

مات بعد أذان فجر يوم الجمعة ، تاسع عشر جمادى الأولى ، سنة إحدى عشرة وتسعمائة ، عن إحدى وستين سنة، وعشرة أشهر، وثمانية عشر يوما ، وكان أُصيب بورم شديد في ذراعه اليسرى ، لم يمهله أكثر من سبعة أيام ، وكان له مشهد عظيم ، ودفن بحوش قاصون ، خارج باب القرافة من جهة الشرق ، المعروف ببوابة السيدة عائشة .

□□□

ج ــ الكتاب

داعي الفلاح لمخبَّآت الاقتراح

يُعدّ كتاب (الخصائص) لأبي الفتح ابن جني ، ت 392هــ باكورة المصنفات في علم أصول النحو ، فقد كثرت فيه القواعد الأصولية من علة ،

وسماع ، وقياس وغيرها ، وإن سبقه كلام كثير في أبعاض هذه الموضوعات ، غير أنه جمع نثارها في كتاب واحد ، اشتمل على كثير من المسائل الأصول ، وفيه مما ليس من الأصول في شيء .

وبعد حين ألّف أبو البركات ابن الأنباري ، ت 577هـ كتابه (لُمَع الأدلة) في أصول النحو ، وقد رسم فيه حدود هذا العلم ، وبيّن مسائله ، وإليه يرجع الفضل في إضافة هذا الفن إلى علوم العربية ، وفضلا عن هذا الكتاب صنّف كتابا آخر هو (الإعراب في جدل الإعراب) ، غير أن هذا الكتاب لم يبلغ شأو الكتاب الأول في استيعاب مسائل علم الأصول .

ثم جاء الجلال السيوطي ت 911هـ ، فألَّف كتابه (الاقتراح) ، جاء في خطبته : " فهذا كتاب غريب الوضع , عجيب الصنع , لطيف المعنى , طريف المبنى , لم تسمح قريحة بمثاله , ولم ينسج ناسج على منواله , في علم لم أسبق إلى ترتيبه , ولم أتقدم إلى تهذيبه , وهو أصول النحو , الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه, وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين , وتشتت في أثناء كتب المصنفين , فجمعه وترتيبه صنع مخترع , وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع , ... وقد سميته بـ (الاقتراح في علم أصول النحو)" .

ثم قال : "واعلم أني قد استمديت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب الخصائص لابن جني , فإنه وضعه في هذا المعنى , ليس مرتبا , وفيه الغث والسمين , والاستطرادات , فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى , بأوجز عبارة , وأرشقها , وأوضحها , معزوا إليه , وضممت إليه نفائس أخر , ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة, والعربية, والأدب, وأصول الفقه, وبدائع استخرجتها بفكري ، ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول ".

ثم قال بعد ذلك : " ثم بعد تمامه رأيت الكمال ابن الأنباري قال في كتابه (نزهة الأنباء في طبقات الأدباء) : " علوم الأدب ثمانية : اللغة , والنحو, والتصريف, والعروض , والقوافي , وصنعة الشعر, وأخبار العرب, وأنسابهم ،

وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما : علم الجدل في النحو , وعلم أصول النحو , فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه , من قياس العله , وقياس الشبه , وقياس الطرد , إلى غير ذلك على حد أصول الفقه , فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به , لأن النحو معقول من منقول , كما أن الفقه معقول من منقول ، فتطلبت هذين الكتابين , حتى وقفت عليهما فإذا هما لطيفان جدا , وإذا في كتابي هذا من القواعد الفقهيه والفوائد , ما لم يسبق إليه أحد , ولم يعرج في واحد منهما عليه" .

وقال أيضا : "وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب وأدخلته معزوا إليه في خلل هذا الكتاب , وضممت خلاصة الثاني في مباحث العلة ، وضممت إليه من كتابه الثاني (الأنصاف في مسائل الخلاف) جملة ، ولم أنقل من كتابه حرفا إلا مقرونا بالعزو ؛ إليه ليعرف مقام كتاب من كتابه" .

وقد شرح الإمام ابن علان ت 1057هـ كتاب السيوطي هذا بكتاب سماه (داعي الفلاح لمخبئآت الاقتراح) وقد شرحه على أسلوب دمج الشرح بالمتن، وقد بذل فيه جهدا كبيرا ، وأشار في مقدمته أنه لم يقف للاقتراح على تعليق ، ولا دليل ، فضلا عن شرح أو حاشية .

وشرحه بعد ابن علان الإمام محمد بن الطيّب بن محمد الفاسي ، ت 1170هـ ، وسمّى شرحه (فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح) وهو حواشٍ على الاقتراح ، وقد أفاد فيه من شرح ابن علان كثيرا ، وأخذ منه كل مفيد ، وزاد عليه المباحث اللغوية ، واللطائف النحوية ، وفي كثير من المواضع تجد ابن الطيب ، ينقل عبارة ابن علان بنصها وفصها ، غير أنه ــ والحق يُقال ــ زاد عليه فوائد جمة ومهمه ، مما جعل شرحه في مقدمة شروح الاقتراح بعبارته الرائقة ، وتحقيقاته الفائقة ، وعباراته الرشيقة ، وتدقيقاته الفريدة ، وأسلوبه الجزل ، وهذا شأن اللاحق في إربائه على السابق ، وقد تعقب في شرحه مَن توكأ على كتابه ، وفي كثير من الأحيان أرخى للسانه العنان في انتقاص ابن علان .

إنّ مَن يطالع شرح ابن علان يلمح صفات أهمها : سعة الحفــظ ، وتنــوع المعارف ، فيعتير شرحه بحق موسوعة علمية ، فهو فضلا عن شرحه لأســرار الاقتراح ودقائقه ، وما رمى إليه مصنفه ، يشرح مفرداته شـــرحا معجميـــا ، ويترجم للأعلام الذين يورد أسماءهم ترجمة موجزة ، ويعتني بالضبط إلى أقصى درجات الضبط ، سواء كان الضبط في الأعلام ، أو في الصيغ اللغويـــة ، وإنْ خانه التوفيق أحيانا ، وجل اعتماده في الضبط والشرح على المصـــباح المنيـــر للفيومي ، والقاموس المحيط للمجد الفيروزابادي ، وهو يعرب الكلمـــات الـــتي ربما تسرب الشك إلى القارئ في معرفة إعرابها ، كمـــا يشـــيرإلى الضـــمائر ، وعلى مَن تعود ، وكذا مواضع الجمل من الإعراب ، وشرحه هذا يعتبر بمثابـــة الثبت لكثير من مؤلفاته ، فقد ذكر منها في هذا الشرح واحدا وعشرين كتابـــا ، وفي كثير من الأحيان يذكر اسم الكتاب في أكثر من موضع ، وقد اكثر ابن علان من النقول عن الأئمة الموثوق بهم ، حتى تحول شرحه إلى مرجع لكـــثير مـــن النصوص التي يصعب علينا الآن العثور عليها ، والتي مازالت الكتب التي منها هذه النصوصة مخطوطة ، أو مفقودة ، ولا يعني هذا ان ابن علان كان مجـــرد ناقل ، يأخذ كلام العلماء من هنا ، ويضعه هنا ، ويقول : هذا الكتاب مؤلفه أنا ، بل نجده ينقد، ويستدرك ، ويناقش ، ولم ينعت المأخوذعنه بالجهل كما فعل ابن الطيّب في الفيض ، بل نراه يكيل المدح على كثير من المؤلفين ، ويُثنـــي علـــى كثير من المؤلفات .

وشواهد ابن علان هي شواهد النحاة من قبله ، يستشهد بالقرآن وقراءاته المتعددة ، و بالحديث النبوي الشريف ، وينعى علـــى المـــانعين منعهـــم مـــن الاستشهاد به ، ويشتشهد بكلام العرب ، ويحترم اللهجات .

هذا بعض ما كنت أعددته للحديث عن منهج ابن علان في شـــرحه ، وإنْ بقي في العمر مديد فللحديث عن منهجه شأن آخر ، و سبب تأخير ذلك أنني لم أتمكن من الحصول على غير مخطوطة الأزهر الشريف ، وفيما يلي معلومـــات عن هذه النسخة :

اسم الكتاب : داعى الفلاح لمخبآت الاقتراح فى النحو للسيوطى .

المؤلف : محمد بن على بن محمد علان بن ابراهيم البكرى .

المقدمة : فيقول فقير رحمة مولاه ... هذه عجالة ... تسمى داعى الفلاح لمخبئآت الاقتراح وضعته على الكتاب الذى زان وضعة وبان شرفه .

الخاتمة : ورابعها علم ما علق على ثان الافكار ولا ساره ما فيه من اللطايف والاسرار وهو علم اصول النحو والله اعلم ... وتضم مولانا وسيدنا محمد المصطفى وعلى اله وصحبه معدن الوفا عدد خلق الله دايمين بدوام ملك الله كلما ذكره ذاكر فنال انواع السرور والمآثر .

رقم النسخة : 302527

عدد الأوراق :196 ورقة ، وفي كل ورقة صفحتان ، وفي كل صفحة (23) سطرا ، وقد سقطت منها الورقة رقم (25) . وقد جاءت الورقة رقم (20) مكررة .

وقد كتب نص الاقتراح بالمداد الأحمر ، والشرح بالمداد الأسود ، وكثيرا ما خالف الناسخ هذا الأمر ، فكتب الشرح بالمداد الأحمر ، والأصل بالمداد الأسود .

مصدر المخطوط : موقع مخطوطات الأزهر الشريف مصر .

كلمة لا بدّ منها :

إنّ الناسخ قد أعمل قلمه ببعض التغيير ، والتقديم والتأخير للعبارة ، وإسقاط الكثير ، ورسم بعض الكلمات رسما عندما لم يستطع قراءتها ، مما جعل هذه النسخة في غاية التشويه، ولولا شرح ابن الطيب (فيض نشر الانشراح) ، وكتاب (الإصباح في شرح الاقتراح) ، وهذان الكتابان من تحقيق الدكتور محمود فجال ــ جزاه الله كل خير ــ لما تمكنت من تحقيق هذا الشرح .

هذا محصول رحلتي اللذيذة على مرارتها ، فإنْ أصبت فبها ونعمت ، وإنْ كانت الأخرى فكل عمل يؤخذ منه ويطرح ، وعلى الله قصد السبيل ، وفوق كل ذي علم عليم .

وكتبه

راجي عفوربه

الفقير

جميل عبد الله عويضة

□□□

مقدمــــة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أبدع ما شاء من المكونات ، وجعل لإبداع كل مكوّن وقتا يكون فيه ظهوره بالذات ، وأظهر بعض تلك على يد بعض البرايا ، ليكون آية على التفاضل في العطايا الإلهية والمزايا، أحمده أنْ شرّفني بمحبة هذه الأقوام ، وجعلني لهم من جملة الأخدام ، ونظمني في سلكهم ، ولا غرو إذا نُظم في سلك السادات صِغار الخُدَّام ، فالمرء مع مَن أحبّ ، وإنْ لم يلحق به في المقام ، وأشكره شكرا أنال به الرفعة في المآب ، وحوز الفوائد ، والصلاة ممن يصل مَن يشاء بغير حساب ، وأشهد أنْ لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله وصفيّه وحبيبه وخليله، خير رسول أرسله ، الذي مهّد به الشرع الشريف ، وما يتوقف عليه أنواع القواعد ، ويسّر به أصوله وفروعه ، وأحيى به المعاهد والشواد ، صلى الله وسلم عليه ، وزده فضلا وشرفا لديه ، وعلى آله وصحبه وتابعيه وحزبه ، صلاة وسلاما ما دعى داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح ، وبعد ،،،

فيقول فقير رحمة مولاه ، الواثق به في سره ونجواه ، المؤهل بفضل الله لإقراء صحيح الحافظ البخاري وختمه بجوف كعبة الله ، محمد علي بن علان

الصديقي الشافعي ، خادم السنة النبوية ، والتفسير بالحرم المكي المنير ، لطف الله به وبآبائه الكرام ، وبأبنائه وأحبائه / إلى يوم القيام : 2ب

هذه عجالة ، لا بل علالة تُسمّى داعي الفلاح لمُخبّآت الاقتراح ، وضعته على الكتاب الذي زان وضعه ، وبان شرفه وصنعه ، لإمام العلوم الشرعية وعالمها ، وقاضي الفنون الإسلامية وحاكمها ، المجتهد النحرير ، الحائز لفضيلتي التقدير والتحرير ، مجدد القرن التاسع ، وضوء الضوء اللامع عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر كمال الدين السيوطي ، الأزهري ، الشافعي ، نفع الله ببركاته ، وأعاد علينا من كريم لحظاته في العلم الذي اخترعه ، وأصَّله ونوَّعه وسماه علم أصول النحو ، وهو يدل على كمال النباهة لواضعه والصحو، لمَّا أنه لم أقف له على تعليق ، ولا دليل ؛ ليكون لقارئه كالصاحب والرفيق ، وإنْ لم أكن من أهل هذا المجال ، ولا من أرباب هذا الميدان بحال ، يدل على ذلك نزولي في العلوم وقصوري ، وبنائي لمعاهد مطالبي وقصوري ، غير أنَ اللحظ النبوي ، والبحر الأحمدي الروي ، إذا لحظ دعم ذلك اليم ، أفاض الفيض المدد وعم ، فاستعنت بالله ، وقلت متوكلا على الله :

□□□

مقدمة المصنف

السيوطي

قال المؤلف رحمـــه الله تعالى : بسم الله الرحمن الرحيم : أي أبدأ أولاً بسم ، من السمو ، وهو العُلو ، والله علمٌ للذات الواجب الوجود ، والرحمن الرحيم مفيض جلائل النعم ودقائقها ، يقول : لسبقه[1] به على وضع الكتاب ،

[1] أي : أي عبر بالفعل المضارع (يقول)

العبد : المملوك لخالقه ، وسيأتي معناه شرعا ، الفقير : المحتاج في كل حال / إلى الله تعالى : تنازعه الوصفان قبله ، والأحسن إعمال الثاني فيه ؛ 3أ لقربه ، وتعالى جملة حاليّة ، أو إنشائية مُستأنفة ، للثناء عليه بمضمونها من العلو المعنوي ، وهو الغلبة والعلية ، عبد الرحمن : عطف بيان ، أو بدل من قوله: العبد ، لا نعت ، لأنّ العَلَم لا يُنعت به ابن أبي بكر السيوطي : بكسر أوله وضمه[1] ويقال أسيوطي .

قال المصنف في لب الأنساب[2] : نسبة لمحلة بالصعيد ، وفي إتيان المصنف به تنبيه على أنّ تعريف القائل بنفسه ، لا يضر في حصول البدأ بالحمد المأمور به بالسُّنّة ، المذكور بقوله :

الحمد: الثناء، لله : وعلقه به إيماءً لاستحقاقه له لذاته سبحانه وتعالى ، وآثر الحمد على الشكر لحديث { الحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ ، لَمْ يَشْكُرِاللهَ مَنْ لَمْ يَحْمَدُهُ }[3] ، الذي أرشدنا : من الإرشاد، أي أوصلنا لابتكار: افتعال من الباكورة ، الابتداء ، هذا النمط : كما هو في المصباح ، يطلق اصطلاحا على الصنف والنوع، يُقال : من نمط هذا ، أي[من][4] نوعه ، انتهى[5]، أي لابتداع هذا النوع الحاضر ذهنا من العُلوم ، وتفضل : اتّصف بالفضل ، بالعفو : ترك المؤاخذة بالذنب ، مع محوه ، عما صدر من العبد : هو شرعا المكلّف ، ولو حُرًّا ، على وجه السهو : غفلة القلب عن الشيء ؛ حتى يزول عنه فلم يتذكره ، وفرق بين الناسي والساهي ، بأنّ الناسي إذا ذكّرته تذكّر ، والساهي بخلافه ، والغلط[6] : هو خطأ وجه الصواب ، ولمّح به لحديث / {رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطأُ وَالنِّسْيَانُ 3 ب

---

[1] قوله : بكسر أوله وضمه ، لم يذكر الفتح ، مع أنّ القياس في فعول الفتح .

[2] هو كتاب : لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي . قال فيه : الأسيوطي : بضم أوله والتحتية ، وسكون السين إلى أسيوط ، ويقال سيوط : بلد بصعيد مصر ، قلت : فيها خمسة أوجه : ضم الهمزة وكسرها وإسقاطها ، وتثليث السين المهملة . (الألف والسين)

[3] الحديث في شعب الإيمان للبيهقي 4/96 ، ومصنف عبد الرزاق 10/424 ، ونصه فيهما : (الحمد رأس الشكر، ما شكر الله عبد لا يحمده) .

[4] زيادة من المصباح المنير .

[5] جاء في المصباح المنير (نمط) النَّمَطُ: بفتحتين: ثوب من صوف ذو لون من الألوان ولا يكاد يقال للأبيض "نَمَطٌ" والجمع "أَنْمَاطٌ" مثل سبب وأسباب، و"النَّمَطُ" أيضا الطريق والجماعة من الناس ثم أطلق "النَّمَطُ" اصطلاحا على الصنف والنوع فقيل هذا من "نَمَطِ" هذا أي من نوعه.

[6] كتب : والخطأ ، وكتب تحته في الحاشية السفلية : صوابه الغلط ، وهو كذا في الإصباح في شرح الاقتراح الذي حققه الدكتور محمود فجال ، وسنذكره فيما يأي بقولنا : الاقتراح .

وَمَا اسْتُكرِهُوا عَلَيْهِ}[1] ، وفيه إيماء لخضوعه ، وأنه إنْ أخطأ في التحريــر ، أو سها في التقدير في هذا الأمر المخترع ، فقد تفضّل الله بالعفو عنه ، ولما ورد : {كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ، فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ}[2] ، قال لدفع ذلــك : وأشــهد : أعلم وأبين أن لا إله : أي لا معبود بحق في الوجود ، ولا في الإمكان إلاّ اللهــ : المعبود بحق وحده : منفردا عن شريك في صفة من صفاته ، لا شريك له : في مكوّن ما قال تعالى : ﴿ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِــنْ ظَهِيــرٍ﴾ [3] ، فالجملة لتوحيد الذات والحال، الأولى لتوحيد الصفات، والأخيرة لتوحيد الأفعال ، شهادة : مفعول مطلق، لا وكْس : بفتح فسكون ، مصدر وكَسَ ، من باب وَعَدَ ، لا نقص فيه ، يتعدى ، ولا يتعدى ، فيها : ظرف مستقر خبر لا ولا شطط : هو الجور والظلم ، وحذف خبر لا الثانية للعلم به من سابقه ، ويجوز في الــتركيب خمسة أوجه[4] ، وأشهد أنَّ سيدنا : أصله سيود ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت ، وهو مَن ارتفع مقداره محمداً : عطف بيان ، أو بدل من سيدنا ، وهو في الأصل مَنْ كثُر حمد الناس له ؛ لكثرة خِصاله المحمودة ، سُمِّي به نبينا صلى الله عليه وسلم ، سمَّــاه به جــده عبــد المطلب في سابع[أيام][5] ولادته ؛ لمــوت أبيه ، وهو أحمد ، فقيل لــــه : لــم سميته بذلك / قال : رجاء أن يُحمد في الأرض والسماء ، فحقق اللهــ لـــه 4أ

---

1 التلخيص الحبير 4/420 ، وقد صححه ابن حبان ، والحاكم ،وحسّنه النووي ، انظر :المقاصد الحسنة ، ص 229 ، وكشف الخفاء 1/433

2 قال الألباني في "السلسلة الصحيحة" 1 / 275 : أخرجه أبو داود (4841) و ابن حبان (1994) و البيهقي (3 / 209) و أحمد (2 / 302 , 343) و الحربي في " غريب الحديث " (5 / 82 / 1) من طرق عن عبد الواحد بن زياد حدثنا عاصم بن كليب عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا .
قوله كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ , أي المقطوعة , والجذم سرعة القطع , يعني : أن كل خطبة لم يؤت فيها بالحمد والثناء على الله فهي كاليد المقطوعة التي لا فائدة بها .

3 سبأ 22

4 يجوز فيهما خمسة أوجه وذلك لأن المعطوف عليه إما أن يبنى مع لا على الفتح ، أو ينصب ، أو يرفع. فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه: الأول: البناء على الفتح ؛ لتركبه مع لا الثانية ، وتكون لا الثانية عاملة عمل إن . الثاني : النصب عطفا على محل اسم لا ، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف .الثالث: الرفع وفيه ثلاثة أوجه: الأول: أن يكون معطوفا على محل لا واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء ، وحينئذ تكون لا زائدة. الثاني: أن تكون لا الثانية عملت عمل ليس . الثالث: أن يكون مرفوعا بالابتداء وليس للا عمل فيه . وإن نُصِب المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة : البناء والرفع والنصب . وإن رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان الأول: البناء على الفتح ، والثاني: الرفع ولا يجوز النصب للثاني ؛ لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على محل اسم لا ، ولا هنا ليست بناصبة ، فيسقط النصب . شرح ابن عقيل 1/399 - 404

5 زيادة يقتضيها السياق .

رجاءه ، وطابق اسمه مُسماه ، **عبده** : أشرف أوصافه[1] صلى الله عليه وسلم، ولذا ذُكر به في أسنى مقاماته ، كمقام الإسراء ، وإنزال الكتاب عليه **ورسوله**: إنسان أُوحي إليه بشرع ، وأُمِر بتبليغه ، **أفضل** : خبر بعد خبر ، وفصّله لأنه ليس من جنس ما قبله **مَن**[2] : الفريق ، **عليه جبريل**: أمين الوحي **بالوحي** : الإلهي ، **هبط** : من السماء ، والمراد أفضل الأنبياء ، لأنه لم يهبط بالوحي إلاّ عليهم ، **صلى الله وسلم عليه** : جمع بينهما امتثالا لقوله تعالى ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا ﴾[3] ، وحذرا من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر **وعلى آله** : من اتّصف بالإيمان ممن نُسب لهاشم والمطلب ابني عبد مناف ، **وصحبه** : اسم جمع ، أو جمع لصاحب ، يعني الصحابي مَن اجتمع مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم ، **الذين** : صفة للآل والصحب ، لأنهم أقرب مذكور لآله ، وهو أيضا معهم، وإنْ ورد قوله صلى الله عليه وسلم { أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ }[4] لأنّ الضمير لا يوصف ، **هم** : مبتدأ عائد على المفعول ، **لأتباعهم** : بفتح فسكون، جمع تبع كسبب وأسباب، **خير فَرَط**: هو بِفَتْحَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمُ فِي طَلَبِ الْمَاءِ يُهَيِّئُ الدِّلَاءَ وَالْأَرْشَاءَ يُقَالُ فَرَطَ الْقَوْمَ فُرُوطًا إذَا تَقَدَّمَ لِذَلِكَ ، يَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ[5]، كذا في المصباح[6]، والمراد خير سابق للأمة ، يُهيئ لهم المصالح الأخروية قبل قدومه ، وهم كذلك ، لقوله صلى الله عليه وسلم : /{ أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ 4 ب بِأَيِّهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ }[7] .

---

[1] كتب في الحاشية : قوله أشرف أوصافه ، أي لفظ العبودية ، ويمكن أن يقال أن يتم ذلك بعد ذلك الإضافة إلى مَن له الربوبية ، ولم أرّمَن نبّه عليه .

[2] واقعة على الأنبياء والرسل ، لأنهم الذين يوحى إليهم ، وكونه أفضلهم يستلزم أفضليته على سائر الخلق ، لأنهم أفضلهم ، وأعاد الضمير إليه مذكرا باعتبار لفظه ، أي أفضل الفريق الذي هبط عايه .

[3] الأحزاب 56

[4] جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه 8/148 ، والحديث بتمامه : (أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ وَلَيُرْفَعَنَّ رِجَالٌ مِنْكُمْ ثُمَّ لَيُخْتَلَجُنَّ دُونِي فَأَقُولُ يَا رَبِّ أَصْحَابِي فَيُقَالُ إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ) . وانظر : مسند أحمد 15/167

[5] كتب : الواحد وفروعه ، وما أثبتناه من المصباح المنير (ف ر ط) .

[6] المصباح المنير (ف ر ط)

[7] أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" [2/ 925]، وابن حزم في "الأحكام" [6/ 82]، وابن حجر في "تخريج أحاديث المختصر" [1/ 146]، من طريق سلام بن سليمان ثنا الحارث بن غصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر به. قال ابن عبد البر: هذا إسناد لا تقوم به حجة لأن الحارث بن غصين مجهول. وقال ابن حزم: هذه رواية ساقطة أبو سفيان ضعيف.

وبعدُ : بالبناء على الضم ؛ لحذف المضاف إليه ، ونيّة معناه ، والواو قائمة مقام أمَّا النائبة عن مهما يكن من شيء بعد حمد الله ، وما ذكر معه فهذا : فلذا لزمت الفاء في خبرها غالبا ، والمشار إليه موجود ذهنا مطلقا ، وفي الإتيان باسم الإشارة إيماء لإتقان المصنف تلك المطالب ، يُشار به للمحسوس ، كتاب : جامع ، غريب الوضع : لأنه لم يُسبق إليه ، وهو من إضافة الصفة للموصوف ، عجيب الصنع : والصنع أبلغ من العمل ، لكونه يكون عن تروٍّ وتدبّر ، والعمل أعم ، فلذا عبّر به ، وفيه إيماء إلى أنه رحمهُ الله مَخَضَ لِبانَ علم العربية ، حتى أخرج بحسن صنيعه هذه الزبدة ، فجعلها أصلاً لما تفرعت عنه ، وخرجت منه ، وقد تُدرِك العنايةُ الأخيرَ ، فينال ما يَجبُر وصمةَ التأخير ، وبين عجيب وغريب من المحسن ما لا يخفى ، لطيف : من اللطافة ، الرقة والشفافة ، المعنى : مصدر ميمي ، أي ما يُعنى ، أي يُقصد من اللفظ ، وفي المصباح[1] لَطُفَ: الشيء فهو لَطِيفٌ من باب قرب: صغر جسمه وهو ضدّ الضخامة، والاسم اللّطَافَةُ بالفتح ، ظريف[2] : بالمعجمة من الظرف ، يريد به الحُسْن[3] ، المَبْنَى : أي اللفظ ، وبن اللفظ والمعنى مقابلة معنوية وجناس ، لم تسمُح : تَجُد قريحة : [وقريحة] كطبيعة وزنا ومعنى ، وفي الصحاح [4] القريحة : أول ما يُستنبط من البئر / ومنه قولم : لفلان قريحة 5 أ جيّدة ، يُراد به استنباط العلم بجودة الطبع ، انتهى . بمثاله : بكسر الميم ، أي بمشابهه ، ولم يَنْسُجِ ناسج على مِنواله : قال في المصباح[5] : بكسر الميم : خشبة يُنسج عليها ، ويُلفُّ عليها الثوب وقت النسج ، والجمع "مَنَاوِيلُ"، و"النَّوْلُ" مثله والجمع "أَنْوَالٌ"، انتهى، وفي الكلام استعارة مُكَنِّيَة مخيلة مرشحة ، يشبه تحريره في نفسه على هذا الوضع بنسج ناسج على المنوال ، فالتشبيه

---

[1] المصباح المنير (لطف)

[2] في فيض الإنشراح من روض طي الاقتراح ، لمحمد بن الطيب الفاسي ١/ 181 : طريف ، لأنّ الظرف أصله الكياسة ، وهي لا يتصف بها إلا بنو آدم ، والطريف الشيء الحسن الذي تميل إليه النفوس . وسنشير إلى هذا الكتاب فيما سيأتي بقولنا : الفيض ,

[3] جاء في الفيض 1/181 : والصواب أنه بالطاء ، من قولهم : طريف ومستطرف ، أي : حسن تميل إليه النفوس ، لأنّ الظرف أصله الكياسة ، وهي لا يتصق بها إلاّ بنو آدم .

[4] الصحاح (قرح) .

[5] المصباح المنير (نول) ، وكتب : والجمع مناول ، وما أثبتناه من المصباح المنير .

المضمر في النفس مكنية عند الخطيب[6] ، وإثبات النسج تخييل ، وذكر المنوال ترشيح ، في علمٍ : التنوين للتعظيم ، والظرف مستقر حال من كتاب ، عاملها التنبيه ، أو الإشارة في هذا ، ويجوز إعرابه صفة لنكارة كتاب ، لم أُسْبق : بالبناء للمجهول، إلى ترتيبه : ذكر كل شيء من مطالبه في مرتبته ، ولم أُتَقدم : بالبناء لذلك أيضا ، على[1] تهذيبه : أي تنقيحه وتنقيته مما ليس منه ، أمَّا وضع القلم فمسبوق إليه ، كما سيأتي في كلامه ، وهو : أي العِلم المذكور مبهما أول ؛ لتشوّق النفس لبيانه ، فيقر فيها ، لأنه ليس الآتي بالطلب كالحاصل بلا تعب ، أصول النحو : وهو لقب مُشعر بشرفه بابتناء النحو عليه ، ورجوع تفاريعه إليه ، الذي هو : أي علم أصول النحو ، بالنسبة إلى النحو : والإضافة إليه ، كأصول الفقه [بالنسبة إلى الفقه][2] : في كونه لقبا مُشعر برفعة ذلك العِلم بابتناء الفقه عليه ، وإنْ وقع : علم أصول النحو / في 5 ب متفرقات كلام بعض المؤلفين : والواو للاستئناف جواب عما يرد على دعوى ابتداع الترتيب ، بأنّ ذلك موجود من قبل ، بأنه موجود مُتفرقاً لا مؤلفاً ، ولا مخلوطا ، لا مفردا ومدخولا ، لا منقحاً ، وتشتت : تفرق ، تفعَّل مِن الشتات ، عطف على وقع ، وهو بمعنى ما قبله ، جيء به إطناباً ، في أثناء كتب المصنفين : في علم النحو ، فَجَمْعُهُ : من خبايا زواياه ، وترتيبه : على ما ينبغي في الوضع ، صُنعٌ: صادر عن جودة فكر، وقوة ذكاء، كما تدل له المادة ، كما قدمنا ، مُخترَعٌ : لم يسبق إليه أحد ، وتأصيله : جعل مسائله كلاً منها أصلا يُرجع إليه ، وتبويبه: جعل كلٍّ من مسائله في باب يُناسبه ، وضعٌ مُبتدَع : في الفن والوصف ، وقرينه قبله[3] بصيغة المفعول، لأُبْرز : علة الابتداع وما تقدمه ، أي فعلت ذلك لأظهر ، في كل حين : كما هو في المصباح : الزمان قلّ أو كثر ، والجمع أحيان ، للطالبي: ظرف لغو ، كالذي قبله ، متعلق بالفعل ، أي للعموم ، كما يدل لتعميمه حذفه ، ومفعول أُبرِز ما تبتهج : تَحسُن به أنفس الراغبين :

---

[6] والمراد بالخطيب : القزويني الشافعي صاحب تلخيص المفتاح.

[1] في الاقتراح ، ص 14 : إلى

[2] ما بين المعقوفتين زيادة من الإقتراح ، ص 15.

[3] أي :الذي قبله ، وهو : مُخترَع

لزيادة العلم ، ولقوة ميل النفس للشيء الآنف ، فلكل جديد لـــذة ، ولـــذا نهـــى النحرير عن إعادة التقرير ، وقيل جرت من الأفاضل العادات بمعادة المُعادات ، وقال صاحب الأحوذي[1] : لا ينبغي لحصيف أن يتصدى إلى تصنيف أن يعدل عن غرضين : إما أن / يخترع معنىً ، أو يبتدع وصفاً ومبنى ، وما سوى هذين 6أ فتسويد الوَرَق والتحلّي بحلية السَّرَق [2] ، كذا في قواعد الزركشي[3] ، ولـــذا : أي لاختراع ترتيبه وتهذيبه سميته الاقتراح في أصول النحو : الاسم الاقتراح ، وفي أصول النحو مستقر في محل الحال منه ، والذي رجحه المصنف في شرحه لنظم جمع الجوامع[4] الأصلي أنّ أسماء الأعلام مـــن الأعلام الجنســـية ، وفيـــه كلام أودعته شرح نظمي للقواعد الصغرى النحوية الكبير ، ورتبته على مقـــدّمات : بكسر الدال في الأشهر ، وسبعة كتب : ولم يضع الانحصار فيما ذكـــر ، لعـــدم الإحاطة في جميع مطالبه ، لاحتمال وجود غير موضوع ما ذكر ، وإنما رتبـــت كما ذكر ، لأنها إمَّـــا مقصودات لذاتها ، أو لينبني عليهـــا الثـــاني المقـــدمات ، والأول الكتب .

واعلم : أيها الصالح للخطاب ، أني قد استمدّيْتُ[5] : أخذت المادة ، في هذا الكتاب : الاقتراح كثيرا : مفعول مطلق ، أو ظرف ، أو حال بتأويل مُكثِـــرا مـــن كتاب الخصائص لـــلإمام أبي الفتح ابن جني[6] : بياء ساكنة ، ليست ياء نِسبة ، بل هو معرب كني بكاف بينها وبين القاف[7] ، فإنّه : أي ابن جني ، وضعه : ألّفه في هذا المعنى : أصول النحو ، أو فإنّ الكتاب وضعه ، أي ألفـــه ابـــن جنـــي ، وسمَّـــاه أصول النحو : لابتناء جزئياته عليه ، لكنْ أكثرُه : أي أكـــثر كتـــابه ، خارجٌ عن هذا المعنى : فيه قواعد نحوية، ينبني عليها جزئياته كقواعد فقهية ،

---

1 اسم الكتاب : عارضة الأحوذي ، وصاحبه : أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي ت 543هـ .
2 عارضة الأحوذي 1/5
3 المنثور في القواعد ـ الزركشي ، ص 72
4 كتاب جمع الجوامع كتاب في النحو للجلال السيوطي ، شرحه في كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، ثم نظمه في كتاب ثالث ، ومن بعد ذلك شرح النظم في كتاب رابع .
5 بمعنى استمددت ، فدل على أنّ الياء مبدلة من حرف التضعيف تخفيفا ، وأنّ أصله استمددت بدالين ، ثم خفف بإبدال الثانية ياء ، وهذا الإبدال موقوف على السماع ، ولم يذكر أحد من أئمة اللغة استمدى بمعنى استمدّ ، والقياس لا يدخل اللغة ، كما نصوا على ذلك . الاقتراح ، ص 15
6 هو أبو الفتح عثمان ، ت 392هـ ، وترجمته في مجم الأدباء 12/ 81 - 115 ، وبغية الوعاة 2/132
7 يعني أنّ كني تُقرأ بين الكاف والقاف .

وليس ذلك من / فن الأصول ، وليس : كتابه ، مرتباً : الترتيب الذي ينبغي 6ب وفيه الغث والثمين : أي الرديئ والجيّد كما في المصباح ، والاستطرادات : الخروج من مبحث لآخر ، وأصله في الصائد ، إذا كان يَطْرُدُ خلْفَ صيد ، فيعرض له في طريقه صيدٌ آخر ، فيصيده لا على سبيل القصد ، ثم استُعير في كلام العلماء لما يقع كذلك ، وذكر الشيء استطرادا واقع في فصيح الكلام، قال تعالى : ﴿مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[1] إلى قوله : ﴿ لَا يُنْصَرُونَ ﴾[2] ، وتحقيقه في الكشاف[3] ، وتلخيصه في ضياء السبيل[4] ، فلخّصت : من التلخيص ، أخذ بعض المطلب ، منه : من كتاب الخصائص ، جميع ما يتعلق بهذا المعنى : دون ما هو خارج عنه من جزئيات النحو وقواعده ، واستطرادات مؤلفه ، بأوجز عبارة : أي بلفظ قليل ذي معنى جزيل ، وسمي اللفظ عبارة ، لأنه يُعبّر به عن المعنى ، أو يعبر منه إليه ، وأرشقها : وأخفها لحُسن سبكها ، وجودة صوغها ، مجاز من قولهم : "رَشُقَ" الشخص بالضم رَشَاقَةً خفّ في عمله فهو رَشِيقٌ ، كما في المصباح[5] ، وأوضحها : أي أكثر وضوحا مع كمال الإيجاز ، وقد يحصل منه إيضاح فوقه مع التطويل ، ولذا قيل في قول الخلاصة[6] :

تُقرِّبُ الأقْصى بلفظٍ مُوْجَزِ

إذ الباء فيه محتملة للسببية ، قال ابن جماعة[7] : ولا يُعَدّ في كون الإيجاز سبب قرب الفهم ، فقولك لقيت عبد الله وأكرمته / أخصر من قولك : لقيت عبد الله 7أ

---

[1] آل عمران 110

[2] آل عمران 111 ، والآية بتمامها : [لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ] .

[3] قال الزمخشري في الكشاف 1/210 : فإن قلت : ما موقع الجملتين أعنى (مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ) و(لَنْ يَضُرُّوكُمْ)؟ قلت : هما كلامان واردان على طريق الاستطراد عند إجراء ذكر أهل الكتاب ، كما يقول القائل : وعلى ذكر فلان فإنّ من شأنه كيت وكيت ، ولذلك جاءا من غير عاطف.

[4] ضياء السبيل : كتاب في التفسير ، لابن علان ، انظر قائمة مؤلفاته في المقدمة .

[5] كتب : خف عمله ، وما أثبتناه من المصباح المنير (رشق)

[6] يعني ألفية ابن مالك ، وتمام البيت وبعده :

تقرِّبُ الأقْصى بلفْظٍ مُوْجَزِ وتبْسطُ البَذْلَ بوعدٍ مُنْجَزِ
وتقتضي رضىً بغيرِ سُخْطِ فائقةً ألْفيَّةَ ابْنِ مُعْطِ

[7] ابن جماعة هو محمد بن إبراهيم سعدالله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي, بدر الدين, أبو عبدالله من (639 هـ 733 هـ). قاض من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين. ولد في حماة وولي الحكم والخطابة بالقدس ثم القضاء بمصر فالشام فمصر حتى شاخ وعمي ومات. من مؤلفاته الكثيرة المنهل الروي في الحديث النبوي و كشف المعاني في المتشابه من المثاني و مسند الأجناد في آلات الجهاد.شذرات الذهب 6/105 - 106

وأكرمت عبد الله ، وأوضح منه ، **معزواً** : بصيغة المفعول ، أي منسوبا ، **إليه** : ما أنقله منه ؛ لأنّ من بركة العلم عزوه لقائله ، قال الشاعر :

إذا أفــادكَ إنسانٌ بفــائدةٍ   فجــــرّد الذكر عنهُ دائماً أبدا[1]

وقُلْ فلانٌ جزاهُ اللهُ صالحةً   أفادنيها وخَلِّ الكِبْرَ والحَسَــدا

وليرجع إليه عند الغلط من الناقل ، **وضممت إليه** : إلى المُلَخَّــص ممــا ذُكِــر ، **نفائس** : جمع نفيس ، أو نفيسة[2] ، ما يُرغب فيه من عِلم أو مال ، **أُخر** : بضــم ففتح ، معدول عن أُخْرَى ، لأنّ أفعل التفضيل المنكر لا يطابق صاحبه ، **ظفرتُ** : فزتُ ، **بها** : موجودة ، **في متفرقات من كتب اللغة** : المســمى بمتــن اللغــة ، **والعربية** : الشاملة لاثني عشر فناً ، كما ذكره السيد[3] في أوائل شرح المفتــاح ، **والأدب** : هو كالتفسير لما قبله ، **وأصول الفقه** : وهي مناسبة لأصول النحــو ، جارية فيه ، **و** : ضممت إليه ، **بدائع** : جمع بديعــة ، بمعنــى نكتــة بديعــة ، **استخرجتها**: طلبت خروجها من الفكر إلى الخارج ، **بفكري** : والفكر بالكسر تردد القلب بالنظر والتدبر لطلب المعاني ، ولي في الأمر فِكر ، أي نظــر ورويّــة[4] ، ويُقال هو ترتيب أمور في الذهن ، يُتوصل بها لمطلــوب علمــي ، أو ظنــي ، **ورتّبته** : أي المُلَخّص والمضموم إليه[5] ، **على ترتيب أصــول الفقــه** : ترتيــب الأصول الآتية ، ترتيبَ أصول المطالب ، **في الأبواب والفصول والتراجم** : لبعض المسائل والمطالب / ترتيبا ، **كما ستراه** : تعلمه ، **واضــحاً**[6]: أو تبصــرة **7 ب**

---

[1] نسبه المؤلف فيما سيأتي للشيخ علي بن عراق ، ولم أجد من ذكر عجز البيت الأول إلا بقول :
مِن العلومَ فأكثرْ شكرَهُ أبـدا
وبعد البيتين بيت ثالث هو :
فالحرُّ يُظهر شُكراً للمُعين له   خيرا ويشكرُه إنْ قام أو قعدا
وهو علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عَرَّاق ، سعد الدين ، أبو الحسن ، المتوفي بالمدينه المنورة سنة 963هـ . له ترجمة في شذرات الذهب 8/337 ، والكواكب السائرة 2/197 ،والأعلام 5/12

[2] في الفيض 1/194 : جمع نفيسة مؤنثا ، لا نفيس ، إذ شرط ما يُجمع على فعائل كونه مؤنثا .

[3] هوعلي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني : عالم بلاد الشرق؛ كان علامة دهره، وله تصانيف مفيدة، ويقال إنها زادت على خمسين مصنفا. منها شرح المواقف للعضد، وشرح التجريد للنصير الطوسي، وشرح القسم الثالث من المفتاح، وحاشية المطول، وحاشية المختصر، وحاشية الكشاف؛ لم يتم، وله رسالة في تحقيق معنى الحرف. و مولده سنة أربع وسبعمائة، و توفى بشيراز سنة ست عشرة وثمانمائة , وقيل : مات سنة أربع عشرة وثمانمائة. بغية الوعاة 2/196

[4] المصباح المنير (فكر)

[5] أي : الملخص ، والنفائس ، والبدائع المضمومة إليه .

[6] واضحا : مفعول ثان لـ (ترى) ، أو حال من الهاء

ظاهرا ، أو الوصف حال ، والأول أَوْلَى ، لأنّ البيان للبصيرة ، **بَيِّنًا :** شديد الظهور ، **إنْ شاء الله تعالى :** وهو قيد لرؤية المُخاطب .

ثمَّ : لترتيب الأخبار ، لا الإخبار ، **بعدَ إتمامه :** المُلَخّص ، وما ضُمَّ إليه ، **رأيت الكمال :** الأَولى كمال الدين ، لِما قيل: إنّ حذف المضاف إليه في مثله ، والاقتصار على المضاف مِن ذكر الشخص بما يكره ، يكون غيبة ، وفي التلقيب بالألقاب المضافة للدين كلام طويل أودعته أول شرحي نصيحة الملوك للغزالي ، فإنه نفيس ، ولعل المصنف فرّ من كراهة ذلك ، فحذف المضاف إليه ، ولا نظر لكراهة المُلقب بذلك ، ذلك إذ لا نظر لِما خالف الشرع ، وهذ لقبه ، واسمه عبد الرحمن بن أبي سعيد **ابن الأنباري**[1] ، **قال في كتابه نُزهة الأَلِبَّاء :** بفتح الهمزة ، وكسر اللام ، وتشديد الموحدة ، جمع لبيب ، **في طبقات الأدباء :** والاسم مجموع الفقرتين[2] ، وهو عطف بيان ، أو بدل لقوله كتاب ، ومقول القول قوله ، **علوم الأدب ثمانية : اللغة :** وهي أصوات وأغراض يُعبر بها كل قوم عن مرادهم ، والمراد علم متن اللغة ، الذي يُبحث فيه عن موضوع مفردات الألفاظ ، وقد أحدث له المصنف أصولا ، وسمَّى مؤلفه فيه المزهر ، ونوّعَه أنواعَ علم الأثر ، **والنحو :** علم بأصول يُعرف بها أحوال أواخر / الكَلِم العربية إعرابا وبناء ، 8 أ **والتصريف :** علم بأصول يُعرف بها أحول الأبنية ، صحةً وإعلالاً ، **والعروض :** علم بأصول يُعرف بها صحيح الشعر العربي من فاسده ، **والقوافي :** علم بأصول يُبحث بها[3] عن أحوال أواخر البيت ، **وصنعة الشعر :** ويسمى بعلم نقد الشعر ، وبقرض الشعر ، أي ميزانه الذي يُنصب لجيده من رديئه ، **وأخبار العرب :** ومنه كتاب الجمهرة لابن حزم[4] ، **وأنسابهم :** فهذه الثمانية علوم الأدب .

قال ، ابن الأنباري : **وألحقنا بالعلوم الثمانية :** أظهر ، والمقام للإضمار لئلا يُوهم خلاف المراد ، **علم الجدل في النحو :** وهو من جزئيات المسمى بـ

---

1 هو كمال الدين ، أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري ، ت 577هـ ، له ترجمة في بغية الوعاة 2/ 86

2 أي : اسم الكتاب مؤلف من مجموع الفقرتين = نزهة الألباء في طبقات الدباء .

3 كُتب : فيه ، وما أثبتناه أنسب للمعنى ، وهو الذي أثبته الدكتور محمود فجال في الإقتراح ، ص 17 .

4 كتب لابن دريد ، وهوخطأ ، فجمهرة ابن دريد(ت 321هـ) معجم من المعاجم اللّغويّة العربيّة القديمة ، والصحيح (جمهرة أنساب العرب) لابن حزم: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي . ت 456هـ . له ترجمة في : جذوةالمقتبس ، ص 290 - 293 ، معجم الأدباء 12/235 ،ووفيات الأعيان 1/340 - 342

(آداب البحث وعلم المناظرة)[1] ، وعلم أصول النحو : فصارت بذينك علوم الأدب عشرة كاملة ، ولم يذكر فيها أصول الفقه ، لأنه كما قيل لب علوم الأدب ، ينشأ عنها ، وبكمال القوة فيها تكمل القوة فيه ، فيُعرف به : أي بعلم أصول النحو القياس : كيف يُلابس ويُداخل ، وتركيبه : أي وجود ما يتوقف عليه القياس من حكم أصلي ومحله ، وفرع محمول عليه ، ووجه الحمل ، وأقسامه : أي أقسام القياس ، وبيّنها بقوله : من قياس العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، وستعرفها من كلامه إنْ شاء الله تعالى ، إلى غير ذلك : من مباحث القياس المقاسة هنا ، على حدّ : وفْق أصول الفقه : المشتمل على ما ذكر من القياس وأنواعه ، فإنّ بينهما : أي علم أصول النحو وأصول الفقه / من 8ب المناسبة: في المقاصد والمطالب ما : الذي لا خفاء : التباس به : أي فيه لظهوره ، لأنّ النحو معقول : من المدارك المأخوذة ، من منقول : من كلام العرب ، كما أنّ الفقه معقول : من المدارك المأخوذة ، من منقول : من الكتاب والسنة والإجماع هذه : العبارة المنقول فيه عبارتــه : وهي دالة على تشابــه الأصلين ، وأنّ يجري في هذا الأصل من مسائل ذلك الأصل ، ما يمكن جريانه هنا .

فتطلّبتُ : جاء بالفاء التعقيبية بصيغة التَّفَعُّل المُشعِرة بكمال المزاولة ؛ إيماء لقوة همته في خدمة العلم، وتوجيهه لنفع المسلمين ؛ ورغبة في الثواب ، هذين الكتابين : لأجمع ما فيهما لِما لخصته من الخصائص ، وجمعته إليها ، حتى : إلى أنْ ، وقفت عليها: بالوجدان ، لصدق طلبه لهما ، وقد قيل : صدق الطلب ضامن لحصول المطلوب، فإذا : فجائية ، هما : مبتدأ كتابان ، لطيفان : حجما ، عظيمان علما :

كالنجمِ تستصغِرُ الأَبصارُ رؤيتَه والذنبُ للطَّرفِ لا للنجمِ في الصِّغَرِ[2]

جداً : بكسر الجيم وتشديد الدال ، هو صفة مصدر محذوف ، أي لطيفا جدا ، أي شديدا تاما ، وإذا : عطف على إذا الأولى ، أي فاجأني اختصار ذينك ، في كتابي هذا من القواعد : جمع قاعدة ، قانون كليّ يُتعرَّف منه أحكام جزئياته ، المهمة :

---

[1] هو علم يبحث فيه عن كيفية إيراد الكلام بين المناظرين ، وموضوعه الأدلة من حيث إنها يثبت بها المدعَي على الغير .

[2] من البسيط ، لأبي عمرو بن العلاء ، ديوانه ، ورواية الديوان : والنجم ...

لعظم نتائجها ، والفوائد : جمع فائدة ، الأثر المترتب على غيره من مال أو غيره ، سمي بذلك / لترتبه على غيره ، وسمي غاية لكونه الطرف الآخر ، 9 أ وغرضا لكونه الباعث عليه ، وعلة غائيّة لتقدمه ذهنا ، وتأخره خارجا ، فالأربعة متحدة ذاتا ، مختلفة اعتبارا ، وترك وصف الفوائد لفظا لانسحاب وصف القواعد عليها ، أو أنّ ذلك شأن القاعدة ، ليفرّع الجزئيات عليها ، والفائدة لا تستلزم ذلك ، والظرف خبر مقدم بالوصف هنا اتفاقا ، إذ لا يقع الفعل بعد إذا الفجائية ، مـــا : اسم موصول ، أو موصوف مبتدأ ، لم يَسْبِق : بالبناء للفاعل ، أي الكمال[1] ، إليه : وأفرد الضمير نظرا للفظ ما ، ولم يُعرِّج : بتشديد الراء المكسورة ، يمر ، يلحظه ، [في واحد منهما][2] عليه : إمَّـــا لغفلته عنه ، أو لأنه رأى عدم الحاجة لذلك ، أو لنحو ذلك ، فأمَّـــا الذي في أصول النحو فإنه في كُراسين : بضم الكاف ، وبتشديد الراء وبالسين المهملة ، اسم لعدد معلوم من أوراق الكتب والعرب يجعلونه عشرة ، والعجم ثمانية ، [صغيرين] سماه : وضع له اسما ، لُمَع : بضم ففتح ، الأدلّة : أي ما يلمع منها ، وهي جمع قله لدليل ، وفي اسمه إيماء لقلة معناه ، أولاً : مادة لمع فإنها لا تقتضي الكثرة والدوام كلمع البرق ، والثاني صيغة جمع القلة ، فإنه يقتضي القصور في الجملة ، ورتبه على ثلاثين فصلا[3] : هذا يُسمى بالفهرست ، وهو بكسر الفاء ،

---

[1] أي : الكمال بن الأنباري .

[2] ما بين الحاصرتين زيادة من الاقتراح ، وكذا كل ما سنضعه بين معقوفتين ، ولم نشر إلى مصدره .

[3] الأول : في معنى أصول النحو وفائدته .
الثاني : في أقسام أدلة النحو .
الثالث : في النقل .
الرابع : في انقسام النقل .
الخامس : في شرط نقل المتواتر .
السادس : في شرط نقل الآحاد .
السابع : في قبول نقل أهل الأهواء .
الثامن : في قبول المرسل والمجهول .
التاسع : في جواز الإجازة .
العاشر : في القياس .
الحادي عشر : في تركيب القياس .
الثاني عشر : في الرد على من أنكر القياس .
الثالث عشر : في حل شبه تورد على القياس .
الرابع عشر : في أقسام القياس .
الخامس عشر : في قياس الطرد .
السادس عشر : في كون الطرد شرطا في العله .
السابع عشر : في كون العكس شرطا في العلة .

وسكون الهاء والسين وبالتاء الفوقية آخره ، كما قال الزركشي في حاشية ابن الصلاح ، وقد بينته في شرح نظم الورقات للعمريطي ، لا حاجة لي بذكر الأبواب التي سردها المصنف ؛ حكاية لِما / بوّبه ابن الأنباري ، لعدم عود ذلك 9ب بالنفع على الطالب أصلا ، وأمَّـــا الذي في جدل النحو : أي العلم الذي يعلم به المناظرة فيه ، وإقامة دلائله ، ودفع عوارضه ، فإنه في كراسة واحدة : وصف تأكيدي ، تُغني عنه الهاء[1] ، سماه : أي دعاه بالإعرب : بالمهملة ، الإبانة ، في جدل الإعراب : والمراد بالإعراب ثانيا[2] علم النحو ، ففي الإسم جناس تام ، لفظي وخطي ، وفي نسخة بإعجام الأولى والجناس مُصحَّف ، ورتبه على اثني عشر فصلا[3] : الكلام في ذكر تفصيلها كالكلام في الذي قبله ، فلذا طوينا نشره .

وقد أخذت من الكتاب الأول : اللمع ، اللباب : فيه إيماء إلى أنّ فيه ما لا يُحتاج إليه في المراد ، ففيه حشو وإطناب ، وأدخلتُه [معزوّاً إليه] : أي اللباب

الثامن عشر : في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعدا .
التاسع عشر : في إثبات الحكم في محل النقل , بماذا يثبت : بالنقل أم بالقياس ؟
العشرون : في العلة القاصرة .
الحادي والعشرون : في إبراز الإخالة والمبارزة عند المطالبة .
الثاني والعشرون : في الأصل الذي يرد إليه الفرع , إذا كان مختلفا فيه .
الثالث والعشرون : في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة .
الرابع والعشرون : في ذكر ما يلحق بالقياس , ويتفرع عليه من وجوه الاستدلال .
الخامس والعشرون : في الاستحسان .
السادس والعشرون : في المعارضة .
السابع والعشرون : في معارضة النقل بالنقل .
الثامن والعشرون : في معارضة القياس بالقياس .
التاسع والعشرون : في استصحاب الحال .
الثلاثون : في الاستدلال بعدم الدليل بالشيء على نفيه .

[1] كتب التاء ، وما أثبتناه من الفيض 1/208

[2] في قوله : الإعراب في جدل الإعراب : ذكر كلمة الإعراب مرتين ، وقوله ثانيا : أي :الكلمة الثانية منهما .

[3] الأول : في السؤال .
الثاني : في وصف السائل .
الثالث : في وصف المسئول به .
الرابع : في وصف المسئول منه .
الخامس : في وصف المسئول عنه .
السادس : في الجواب .
السابع : في الاستدلال .
الثامن : في الاعتراض علىالاستدلال بالنقل .
التاسع : في الاعتراض على الاستدلال بالنقل .
العاشر : في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال .
الحادي عشر : في ترتيب الأسئلة .
الثاني عشر : في ترجيح الأدلة .

لرقته، في خلل : قال في المصباح[1] : وهو بفتح أوَّلَيْه ، الفُرْجَة بين الشيئين ، والجمع خِلال ، كجبل وجبال ، انتهى ، أي في ضمن ، هذا الكتاب : الاقتراح الموجود ذهنا ، لِما مرّ ، وضممت خلاصة الثاني ، خالف بين العبارتين في المأخوذ ، مع أنّ المآل لواحد ؛ تفننا في التعبير ، وتنبيها على فضل الله عليه بالقدرة على التعبير عن الأمر الواحد بوجوه شتى، وأضاف ، في مباحث العلــة: [أي : لأنه أنسب بهـــا ، بل لا مدخل له في غيرهـــا ، وضممت إليه أي : مجموع][2] ، ما ذُكر من كتابه : كتاب ابن الأنباري ، الإنصاف : بكسر الهمزة ، وبالنون الساكنة بعدها مهملة ، وبعد الألف فاء ، في مسائل الخلاف : وهذا علم الكتاب إعرابه كما تقدم في نظيره ، جملــة : مفعول / ضممت ، ونبه بذلك 10 أ على كثرة المضموم ، ولم أنقل من كتبه : أي من شيء منها حرفا : أي كلمة ، لأنها من معانيه لغة ، إلاّ مقرونا : صفة مصدر محذوف ،أي نقلا مقرونا ، بالعزو : بفتح فسكون ، أي النسبة إليه: وعزا جاء واويا ويائيا كما بينته في رسالتي في ضبط ما جاء من الأفعال بهما ، وسميتها منهج مَنْ ألَّفَ فيما يُكتب بالياء والألف ، وهذا من بركة العلم ، قال الشيخ علي بن عراق :

إذا أفادك إنسان بفائدة ....

البيتين السابقين ، ليُعرَف : بالبناء للمفعول ، مقام : قدر ، كتابي من كتابه : إلاّ من آفة التعميم ، ويتميّز : يظهر، عند أُولي: أصحاب ، التمييز : بجودة الذهن ، وقوة الفهم ، وحسن الإنصاف ، جليل نِصابه بجوده ، وليس غرضه من ذلك الرفعة الدنيوية ، ولا نشر ألوية الثناء عليه في البرية ، إنما أراد التحديث بنعمة الله ، ودلالة خلق الله على أنفع مواردهم ، وأينع مراصدهم ، وإليه : سبحانه ، لا إله غيره ، الضراعة : شدة الطلب للأمر ، والاعتناء به ، في حسن الختام : له ، ليحصل النفع ، والقبول : بالرضا به منه تعالى ، وينفع به الطلاب ، لينال مثل ثوابهم بحسن دلالته ، وشريف هدايته ، فلا ينفع العبد : مفعول مقدم ، إلاّ

---

[1] النصباح المنير (خ ل ل) .
[2] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو من الفيض 1/209 .

ما : الذي ، فاعل الفعل ، مَنَّ : تفضل ، بقبوله : وإنْ لا ، فهو كسراب يحسبه الظمآن ماء، والسلام : تتميم للكلام .

□□□

الكلام في المقدمات

فيها مسائل

/ **الكلام في المقدمات** 10ب

فيها مسائل

وهي تشتمل على مقدمة العلم ، وما يتوقف الشروع فيه على بصيرة ، وعلى معرفته من حدّه ، وموضوعه ، ومقدمة الكتاب : ما قُدِّم من مسائله ، لنفع المقدم في المؤخر ، استعانة به فيه .

فيها : أي في المقدمات ، والظرفية مجازية ، **مسائل** : جمع مسألة ، وهو المطلوب ، الذي يُبرهن عليه في العلم : ومسائل مبتدأ ، الظرف قبله خبر المسائل .

الأولـى

منها في حدِّه

أصول النحو : أي العلم المُسمّى بهذا اللقب ، **علم يُبحث فيه** : في ذلك العلم ، **عن أدلةِ** : عَدَلَ عن دلائل[1] ، لمَّا اعترُض على التعبير به من أنه إنما يطّرد في جمع فاعل وصفا لِما لا يعقل ، كنجم طالع وغارب ، ونجوم طوالع وغوارب ، وإذا أُجيب عنه بوروده كوصيد ووصائد إلاّ أنه نادر ، ولأنه أنسب

1 أي : آثر الأدلة على الدلائل . جاء في الفيض 1/217 قوله : (وقد وقع هنا للشارح خلط وخبط لا ينبغي الالتفات إليه ، لأنه توهم أولاً أنّ دلائل (فواعل) فقال : إنه إنما يطرد في (فاعل) وصفا لِما لا يعقل ، كنجم طالع ، وذكر الجواب بأنه ورد شاذا كوعائد ، فلم يفرق بين الفعائل والفواعل ، ولم يميز المفرد هل هو فعيل أو فاعل) .

لكونها دون عشرة ، الموضوع له جمع . النحو: المقابل للتصريف ، الإجمالية : ككون كتاب الغزالي حجة ، من حيث هي أدلته أي : وأمّا البحث من جهة أخرى ككون كل من آياته مطابقا لمقتضى الحال أو لا ، فليس من أصول النحو ، بل ذلك لب العربية ،[وكيفيةِ معطوف على أدلة الاستدلال بها ، أي : وعن كيفية الاستدلال ، من تقديم الأقوى على الأضعف][1] وعن حالِ المستدل بتلك الأدلة ، لإثبات مسائل النحو من المجتهد فيه ، وما يعتبر له .

فقولي : في تعريفه علم : أي صناعة[2] بكسر الصاد المهملة ، وتخفيف النون : العلم الحاصل بالتمرُّن ، أي أنه / قواعد مقررة ، وأدلة محررة ، 11 أ وُجِد العالِم بها أم فُقِد ، فلا يَرِد : لتفسير العلم بذلك ما أُورِد على التعبير به في حدِّ أصول الفقه : بقوله معرفة دلائل الفقه من بيان لما أورد كونه يلزم عليه : على التعبير به مُراداً به المعرفة والإدراك فَقْدُهُ : أي العلم إذا فُقِد العالِمُ به أي : لفقد الماهية بفقد جزء من أجزائها ، أي وليس : الأمر كذلك ، لأنه صناعة مدونة : في كتبه ، وُجِد : بالبناء للمفعول ، وهمزة التسوية مقدرة العالم به بإدراكه أم لا ، ويُجاب عنه بأنّ أسم كل علم يُطلق تارة بإزاء المعلومات المخصوصة كقولنا : زيدٌ يعلم النحو، أي قواعده المُعيّنة ، وتارة بإزاء إدراكها ، ولاختلاف ذينك اختلف تعريف أصول الفقه ، أهو أدلة الفقه الإجمالية ، أم معرفتها ؟ كما في أول جمع الجوامع ، وكلا التعريفين صواب ، لِما ذكرنا ، فقول التاج السبكي[3] في منع الموانع أنّ الأول هو الصواب ، لأنه أقرب للمدلول لغة منتقد ، لأنّ كلاً منهما صواب .

وقولي : عن أدلة النحو ، يُخرِج كل صناعة سواه : أي كل صناعة يُبحث فيها عن أدلة علم آخر ، ويخرج سوى النحو ، فصناعته يُبحث فيها عن أدلته

---

[1] ما بين المعقوفتين زيادة من الاقتراح ، ص 25 . ومن الفيض 1/217

[2] كتب في الهامش : قوله أي صناعة ، لو قال أي قانون لكان أظهر. أهـ

[3] أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (717-771 هـ) فقيه شافعي، ومؤرخ وقاضي القضاة في دمشق ، انتقل إلى دمشق مع والده الفقيه تقي الدين السبكي وهو صغير فسكنها وعاش حياته وأصبح من أشهر القضاة في دمشق وتوفي بها. له الكثير من المؤلفات، منها: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، القواعد المشتملة على الأشباه والنظائر ، طبقات الشافعية الكبرى والوسطى والصغرى. الإبتهاج في شرح المنهاج، شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه. جمع الجوامع، في أصول الفقه. وشرحه بشرح سماه منع الموانع . شذرات الذهب 6/ 221 - 222

الإجمالية بعض الأحيان ، فلا يخرج بذلك النحو عن تعريف أصوله ، وإنما يخرج بقوله من حيث / هي أدلته ، لأنها إذا ذُكرت في كتب النحو مثلا فما تذكر 11 ب فيه ليبحث[1] عنها من حيث أنها أدلة ، بل تذكر لأنها أدلة إجمالية ، تحتها الدليل التفصيلي المطلوب للنحو ، وموضوع علم أصول النحو أدلة إجمالية ، التي يُستنبط منها ، واستمداده من التنزيل ، والسنة بشرطها ، ومن كلام العرب ، ومن أفكار أولي الألباب ، وفائدته العِلم بتلك القواعد على وجهها ، يتعرف بها معاني الكتاب والسنة، فيستعد بامتثالها على ما ينبغي ، ومسائله مطالبه الجزئية التي يُطلب إثباتها فيه لموضوعاتها ، لكون هذا حجة أم لا .

وأدلة النحو : أي الأصول له ، الغالبة : في الاستدلال ، أربعة : مأخوذة من مجموع كلامي ابن جني ، وابن الأنباري ، قال ابن جني في الخصائص : أدلة النحو : أي غالبا ، ثلاثة[2] : لِما سيأتي ، والحصر دليله السبر ، وهو بحسب ما عنده لِما ذكر ، السماع : من القرآن أو العرب ، والإجماع : من علماء العربية ، والقياس : على المسموع من العرب ، أو على المُجمع عليه من علماء الفن ، ما لم يمنع من القياس مانع .

وقال: أبو البركات ابن الأنباري: في أصوله : اللمع[3] : أدلته ثلاثة : نقل : أي سماع ، وقياس ، واستصحاب حال : أي إبقاؤه على ما كان لعدم مجيء ما يرفعه ، والأصل بقاء ما كان بحاله .

] فزاد الاستصحاب [ولم يذكر الإجماع ، فكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربية ، كما هو رأي / قوم ، فلا ضير في خرْقه ، ولا يلام ، الوقوف 12أ عنده عند هؤلاء .

وقد تحصّل مما ذكراه : أي من جملة أدلة ، أربعة ، وقد عقدت لها أربعة كتب : كما في أصول الفقه .

---

[1] كتب : تبحث .

[2] لم يُفرد ابن جني فصلا أو بابا خاصا لقوله هذا ، وإنما لمحه المصنف من خلال كلام ابن جني على هذه الثلاثة : السماع والإجماع والقياس

[3] كتب : في اللمع ، وفي الاقتراح ، ص 26 : في أصوله . والكلام في لمع الأدلة ، ص 81

وكل من الإجماع والقياس لا بدّ له : في نفس الأمر ، مِن مُستنَد :
بالبناء للمفعول ، أي سند مِن السماع : إذ لا يجمع على خلافه ، وإنْ لم نقف عليه ، والفرع إنما يُقاس على الأصل ، وهو هنا المسموع ، كما هما في أصول الفقه كذلك ، وإنْ لم نقف على النص المُستنِد للإجماع ، إلاّ أنه في نفس الأمر يكون مبنيا عليه دائما ، كما قال بعضهم ، ودونها : أي الأصول الأربعة الاستقراء : وهو تتبع الجزئيات؛ لإثبات أمر كلي، وهو قسمان : تام وغيره ، والاستحسان ، وعدم النظير ، وعدم الدليل : وهذه أدلة أربعة غير غالبة ، مختلف فيها بين علماء العربية ، اختلاف علماء أصول الفقه في الاستحسان ، وسدِّ الذرائع ، وهذه الأربعة ، المعقود لها الكتاب الخامس : من كتب الكتاب .

وقولي : في التعريف ، الإجمالية : كقولنا : كلّ من الكتاب ، أو كلام مَن يُعتدُّ به من العرب حجة ، احتراز : خبر قولي ، من البحث عن أدلته التفصيلية ، كالبحث عن دليل خاص : لمطلوب خاص كجواز[1] العطف على المجرور من غير إعادة الجار : الذي قال به الكوفيون ، ومنعه البصريون ، فدليله الخاص أنّ الضمير المجرور كالجزء من جارِّه، فكما لا يُعطف على الجزء، لا يُعطف عليه ، ودليل الكوفيين صحة السماع به ، فالدليلان/ خاصان ، وكجواز الإضمار 12 ب قبل الذكر في باب الفاعل : وهو سائغ شائع ، قال تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾[2] ، و باب المفعول : وهو قليل ، نحو زان نورّه الشجرُ ، والدليل الخاص أنّ الفاعل لمَّا كان عمدة ، فكأنه مقدّم ذِكرا، وإنْ تأخّر لفظا ، ولا كذلك المفعول به ، لأنه فضلة ، وكجواز مجيء الحال من المبتدأ : وعليه سيبويه ، وصححه ابن مالك، ونحو ذلك: نحو زيد أخوك قائما ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، أنّ صاحب الحال هو المبتدأ ، وقال قوم : هو الضمير المستكن في الخبر ، ومنعه الجمهور ، فدليل كل من المذهبين دليل خاص ، ليس من وظائف أصول النحو ، بل من وظائف النحو ؛ لكونه تفصيليا ، وكجواز مجيء التمييز مؤكِّدا ، ومنعه ، ودليل الجواز والمنع وظيفة النحو ، قال في المغني: الأرجح أنه لا

[1] في الاقتراح : بجواز ، وكذا فيما يأتي من قوله وكجواز الإضمار ، وكجواز مجيء الحال ...
[2] طه 67

يجيء كذلك ، وبه فارق الحال ، ونحو ذلك من المسائل الخاصة ، ودليلها تفصيلي ، فهذه ذكر[1] دلائلها التفصيلية وظيفة علم النحو نفسه: فتذكر في كتبه ، كذكر دلائل مسائل الفقه الخاصة من الدليل التفصيلي وظيفة كتب الفقه ، لا كتب أصوله .

وقولي : من حيث هي أدلته ، بيان لجهة البحث عنها ، أي : أي حرف تفسير ما بعده إنْ أفرد عطف بيان أو بدل ، قال في مغني اللبيب : لا عطف نسق ، خلافا للكوفيين ، وصاحب المستوفي ، والمفتاح إنَّـا لم نر عطفا يصلح للسقوط دائما ، ولا عاطفا ملازما لعطف / الشيء على نفسه ، انتهى . 13 أ فإن لم يفرد فلا محل له ، البحث عن القرآن : ما لم ينسخ منه لفظا، وإنْ نُسخ حكمه ، يأنه حجة في النحو : هذا دليل حملي شامل لجميع جزئياته ، ووجوه قراءاته ، وعلّل هذا الدليل الحملي بقوله : لأنه : أي القرآن أفصح الكلام : فيه أنّ الملتزم كون القرآن وارداً على طرق الفصاحة، لا الأفصحية، وهي كافية في الاحتجاج ، فلو عبّر بها لكان أولى ، وإنْ كان بعضه في أعلى طبقات الفصاحة ، وقد قرأ نافع بالرفع في قوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[2] لأنه عربي جيّد، وإن كان الإبدال حينئذ هو الأفصح[3]، سواء كان متواترا: وهو القراءات السبع ، وقيل العشر ، ما عدا ما يرجع إلى الأداء كالمدِّ والإمالة ، أم آحادا : كالشواذ والروايات الغريبة عن مشهوري القرَّاء ، وعن السنة : سواء ألفاظه صلى الله عليه وسلم ، وهو المرفوع ، أو لفظ أصحابه ، وهو الموقوف ، أو لفظ مَن دونهم ، وهو المقطوع إن كان من التابعي ، فالسنة تطلق عند علماء الأثر على كل ذلك[4] ، والظاهر من مقابلتها بالكتاب اختصاصها بما أضيف للفظ النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه أفصح مَن نطق بالضاد للحديث به ، على خلاف في ذلك ، يأتي بيانه إن شاء الله تعالى ، كذلك : أي أنه حجة ، بشرطها الآتي : أي إنْ عُلِم أنه لفظه صلى الله عليه وسلم ، وعن كلام مَن يُوثق بعربيته

---

[1] كتب : فذكر دلائلها . وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 27
[2] النساء 66 ، كلهم قرأ [ما فعلوه إلا قليلٌ منهم] رفعا إلا ابن عامر فإنه قرأ ما فعلوه إلا قليلا منهم نصبا . السبعة في القراءات ، ص 235
[3] أي أن يجعل (قليل) بدلا من الهاء في (فعلوه) .
[4] انظر تدريب الراوي 1/42

كذلك : أي إنْ ثبت أنه ينطق به كذلك ، وجاء بالسند المقبول ، والبحث عن إجماع أهل / البلدين : البصرة والكوفة ، وكانا جامِعي علماء هذا الشأن ، 13ب وعلى عالميهِما المدار، وسيأتي ترجيح الأوَّلَيْن عن جمع ، والدوران مع الدليل ، حيث دار ، ومع أي فريق كان عن آخرين في مبحث الإجماع ، وفي التعادل والتراجيح ، كذلك : أي أنه حجة ، وبين معنى كون كل مما ذكر حجة بقوله أي أنّ كلاًّ مما ذُكر : من السماع في الأول بأقسامه ، والإجماع في الثاني يجوز الاحتجاج به : في إثبات قاعدة نحوية ، دون غيره : مما ليس بحجة في ذلك ككلام مُولَّدٍ ، و كالبحث عن القياس وما يجوز من العلل فيه وما لا يجوز .

وقولي : في التعريف وكيفية الاستدلال : بالجر على أدلة بها : أي بالأدلة أي بيان للمحل المعتبر فيه العلم بكيفيتها عند تعارضها : فتقديم بعضها على بعض لا بدّ له من مُرجِّح ، وإلاّ كان تحكما ، و نحوه: كما في التعارضات الآتية في كتاب التعادل والتراجيح ، وهو التعارض كما هما لأحد الدليلين ، أو أمرين متعارضين في أمــر دون مقابله لِما يلزم من إعمال الملغى مما لا يجوز القول به ، ومثل نحو التعارض بأمثلة فقال : كتقديم السماع : من العرب ، أي المسموع منهم ، بالنطق به كما جاء عنهم ، على القياس : على المقيس كاستحوذ المخالف لقياس بابه ، وهو استحاذ ، على ما سُمِع منهم مما يُخالف ذلك ، لكنْ لا يُقاس عليه ، فلا يُقال في استقام استقوم ، ولا في استباع استبيع ، فالمسموع لوروده / مُقدم على مقابله المذكور ، و تقديم اللغة الحجازية 14أ في إعمال ما لكثرة استعمالها ، ولمجيء القرآن بها على اللغة التميمية : وإن كانت أقوى قياسا ، ووجوب نصب المستثنى المنقطع بعد إلاّ في المستثنى من غير الموجب ، إلاّ لمانع من ذلك التقديم ، فيعدل عن السماع للقياس ، كما إذا اجمعوا على عدم الاعتداد بالسماع كخرقَ الثوبُ المسمارَ ، برفع المفعول به ، ونصب الفاعل ، وعن اللغة الحجازية للتميمية ، عند فقد شرط إعمالها عند الحجازيين و تقديم أقوى العلتين على أضعفهما : كتقديم مقتضي العامل لقوته على مقتضي الجواز لضعفه ، وكتقديم الأصل ، أو الظاهر على معارضه بمجرد الاحتمال لخلافه ، و كتقديم أخف الأمرين الأقبحين على أشدهما قبحا : كالفصل

بين المصدر المضاف والمضاف إليه بمفعوله ، فإنه أقبح منه بفاعله ، قال الزمخشري في الكشاف[1] : و قراءة ابن عامر[2] شيءٌ لو كان في مكان الضرورات ، وهو الشعر[3] ، لكان سمجاً مردوداً[4] ، فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته . والمنع لذلك طريق البصريين ، والكوفيون على الجواز، كما أوضحته في ضياء السبيل[5] ، وكترك التناسب ، فإنه أقبح من صرف غير المنصرف عند فقد (أل) والإضافة ، فلذا صرف (سلاسلاً) مَن صرفــه لمناسبة (أغلالاً)[6] ؛عملاً[7] بأخف الأقبحين عند مَن صرف غير المنصرف ، ومَن منع الصرف قال : الأمر بالعكس ، ومثّل المصنف في باب التعادل والتراجيح / لتعارض القبيحين ، وارتكاب أخفهما 14 ب بواو (وَرَنْتَل)[8] ، إلى غير ذلك : من مرجحات التقديم للمجتهد عند تعارض الأدلة ، ونحوه ، وهذا : المومأ إليه بهذا القيد ، هو : لا غير ، المعقود له ، الكتاب السادس : كتاب التعادل والتراجيح .

وقولي في التعريف : وحالِ المُستدِل : أي القائمة له ، عطف على أدلة؛ لأصالته ، أو على كيفية لقربه ، وجهان عند تعدد المعطوفات . أي المستنبط للمسائل : النحوية، من الأدلة المذكورة : في الكتب الخمسة، أي صفاته : جمع ، إيماء لعموم حال لكونه مفردا مضافا ، وهو كذلك ، حيث لا عهد للعموم ، وشروطه: وصح كونها من الحال لأنّ الشرط صفة قائمة به، وحال من أحواله ، وما يتبع ذلك : المذكور ، وبحسب عادة الأصوليين ، من صفة المقلِّد والسائل: من عطف الرديف إدعاء ، أو من عطف العام على الخاص ، وهذا : المضمون ،

---

[1] الكشاف 3/66

[2] في قوله تعالى : [قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ] الأنعام 137 برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف . وقرأ الباقون [قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ] .

[3] كتب : والشعر ، وما أثبتناه من الكشاف 3/66

[4] كما سمج قول الشاعر . زَجَّ الْقَلُوصِ أَبِي مَزَادَهْ . الكشاف 3/66

[5] كتاب للشارح، وهو في التفسير .

[6] في قوله تعالى : [إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا] الإنسان 4

[7] كتب : لا عملا بأخف الأقبحين .

[8] وَرَنْتَلٌ: الشرُّ والأَمرُ العظيم، مثَّل به سيبويه وفسره السيرافي، قال: وإنما قضينا على الواو أَنها أَصل لأَنها لا تزاد أولاً البتة، والنون ثالثة وهو موضع زيادتها، إلاَّ أن يجيء ثبت بخلاف ذلك، وقال بعض النحويين: النون في وَرَنْتَلٍ زائدة كنون جَحَنْفَل، ولا تكون الواو هنا زائدة لأَنها أَول والواو لا تزاد أَولاً البتة. لسان العرب (ورنتل) .

هو فقط الموضوع له : للبحث عن عوارض للذاتية اللاحقة له الكتاب السابع : آخر الكتاب .

وبعد أن حررت : هذبت هذا الحد لأصول النحو بفكري : الفكر حركة النفس في المعقولات ، أمَّــا في المحسوسات فتخييل ، وشرحته : بما ذكر ، وجدت : من أفعال القلوب ، ابن الأنباري : بفتح الهمزة ، نسبة للأنبار ، بلدة قديمة على الفرات[1] ، قاله السيوطي في لب اللباب[2] ، قال : الجملة ثاني مفعولي وجد ، ومنه قوله تعالى : / ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾[3]، وإن وجد هنا 15 أ بمعنى صادف ، فالجملة حال بإضمار قد ، أي قائلا أصول النحو أدلةُ النحو : أي بالمعنى العلمي المسمى بعلم أصول النحو ، التي تفرعت : أي نشأت منها فروعه : مسائله وفصوله ، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه : الإجمالية التي تنوعت عنها: عبّر به بدل تفرعت تفننا في التعبير كالتعبير عن الفروع والأصول ثمة بقوله: جملته وتفصيله : من مزيد البراعة ، فعرّف العلم بنفس الأدلة ، نظير ما قيل في أصول الفقه أنه أدلته الإجمالية ، وهو نظير ما سلكه المصنف ، عرّفه بالعلم المبحوث فيه عنها ، وابن الأنباري عرفه بها ، والمآل واحد ، لأنّ مراد ابن الأنباري العلم المبحوث عنها فيه ، لا هي في نفسها ، ولعله مراد بيان المعنى الإضافي كما نقله الأصوليون ، إذ عرّفوا أصول الفقه بالمعنى العلمي اللقبي ، وبالمعنى الإضافي بأنّ الأمثل ما بني غيره عليه ، والفقه العلم بالأحكام الشرعية .. الخ .

وفائدته : أي النتيجة الناشئة عن تعلّمه التعويل : الاعتماد في إثبات الحكم : النحوي على الحُجّة : هي سنده ، والتعليل : بالجر والرفع ، أي ذكر العلة للحكم إنْ أمكن ، وإلاّ فقد قال المصنف في الأشباه والنظائر الفهية عن بعضهم : إذا عجز الفقيه عن تعليل أمر ، قال : هذا سماعي ، أو الطبيب : هذا

---

[1] لب اللباب ، ص 15

[2] كتب : قال الأصفهاني في لب اللباب ، وهو تحريف ، وهذا الكتاب للسيوطي ، وهو معجم لضبط أسماء الأشخاص، وأسماء البلدان، مرتب على حروف المعجم، وهو ويمتاز بدقة الضبط، وحسن العرض. والكتاب مختصرٌ، اختزله السيوطي من نسخة صحيحة، مقابلة على أصل ابن الأثير. وقد استقصى السيوطي في هذا المختصر كثيرًا مما في الأصل، واستدرك منه جمعًا جمًا، وغالب ما زاده من معجم البلدان لياقوت الحموي.

[3] المزمل 20

تجريبي ، والارتفاعُ : بالرفع ، عطف / على التعويل ، أو على التعليل 15 ب إنْ رفع ، طلب الرفعة عن حضيض : بفتح المهملة فكسر المعجمة الأولى ، وسكون التحتية بينهما ، في القاموس هو القرار[1] في الأرض ، جمعه أَحِضَّة وحُضُضٌ[2] ، أي بضمتين ، انتهى وهو مجاز عند السِفل والنزول ، التقليد : قبول القول من قائله من غير معرفة مأخذه ، إلى يفاع : بالتحتية المفتوحة ، بعدها فاء ، وبعد الألف مهملة ، قال في المصباح[3] : ما ارتفع من الأرض ، انتهى ، فهو مجاز عن الرفعة ، أي مرتفع عن نزول التقليد إلى رفعه ، الاطلاع على الدليل ، فإنَ المُخْلِد : اسم فاعل من الإخلاد ، بالمعجمة : الميل إلى التقليد دعة وتكاسلا عن رفعة الاجتهاد ، لا يعرف وجه : طريق الخطأ : بفتح أوَّلَيْه ممدودا ومقصورا ، اسم من أخطأَ ، وقال أبو عبيدة من خَطِئَ من باب عَلِمِ ، وأخطأ بمعناه[4]، وهو ضد الصواب ، أي عدم المطابقة للحق ، من الصواب : المطابق له ، ولا ينفك في أكثر الأمر : النحوي عن عوارض الشك : في الحكم ، والارتياب : في ثبوته ، لعدم وقوفه على مقتضيه .

هذا : المنقول عن ابن الأنباري ، جميع ما ذكره في الفصل الأول : المعقود لمعنى أصول النحو وفائدته بحروفه : وهذا من المصنف إرشاد لطريق النقل عن المؤلفات ، لِما فيه من كمال الأمانة والتبليغ ، والخروج من العهدة، والله أعلم .

□□□

1 كتب البراز ، وما أثبتناه من القاموس المحيط (باب الضاد فصل الحاء ، ومن لسان العرب (حضض)
2 جاء في لسان العرب (حضض) : والحَضِيضُ: قَرارُ الأَرض عند سَفْحِ الجَبَل، وقيل: هو في أَسفله، والسَّفْحُ مِنْ وراءِ الحَضِيض، فالحَضِيض مما يلي السفح والسفح دون ذلك،
3 المصباح المنير (يفع)
4 المصباح المنير (خ ط ا)

الثانية

من المسائل

للنحو: بفتح فسكون / مصدر نحا ، مِنْ بَابِ قَتَلَ قَصَدَ ، وسُمي به 16أ علم النَّحْوِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَنْحُو بِهِ مِنْهَاجَ كَلَامِ الْعَرَبِ إفْرَادًا وَتَرْكِيبًا. كذ في المصباح[1] ، وأحسن منه أنه سُمي به لقول علي رضي الله عنه لأبي الأسود ، وقد ذكر له بعض أبوابه .. الخ : أُنْحُ هذا النَّحْوِ ، فسُمي به تيمنا بلفظه ، وله لغة عشرة معان ، كما في البدائع الآتية وغيرها ، وقد نظمتها بقولي[2] :

النَّحْوُ فِي لُغَةٍ قَصْدٌ ، كَـذا مَثَلٌ ، وَ جانِبٌ ، وقَرِيْبٌ ، بعضُ ، مِقْـدارُ
نَوْعٌ ، و مِثْلٌ ، بَيانٌ ، بَعْدَ ذا عَقِبٌ عَشْرُ مَعـانٍ لَهـا فِي الكُـلِّ أَسْرارُ

حدود : تعاريف ، شتى : بمعجمة فتشديد للفوقية ، أي متفرقة ، في القاموس قوم شتى : أي مزق من غير قبيلة ، انتهى ، وهو جمع شتيت ، وأليقُها : أكثرها لَياقة بهذا الكتاب : المضمن زبد الخصائص قول صاحبها ابن جني في تعريفه في الخصائص : انتحاء : افتعال من النحو ، والصيغة للمبالغة في التوجيه ، سَمْت : طريق كلام العَرَب : بفتحتين ، أُولي العربية في تصرفه : أي الكلام من وجه لآخر كالحكاية والنسب ، وبيّن التصرف بقوله : من إعراب وغيره كالتثنية والجمع : جمع سلامة ، والتحقير : التصغير، والتكسير: أي

---

[1] المصباح المنير (ن ح و) .
[2] ذكرت للنحو لغة المعاني التالية :
ا ـ القصد . يقال : نحوت نحوك ، أي : قصدت قصدك . ونحوت الشيء ، إذا أممته .
2 ـ التحريف . يقال : نحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرفه .
3 ـ الصرف . يقال : نحوت بصري إليه ، أي : صرفت
4 ـ المثل . تقول : مررت برجل نحوك ، أي : مثلك
5 ـ المقدار . تقول : له عندي نحو ألف ، أي : مقدار ألف .
6 ـ الجهة أو الناحية . تقول : سرت نحو البيت ، أي : جهته
7 ـ النوع أو القسم . تقول : هذا على سبعة أنحاء ؟ أي : أنواع
8 ـ البعض . تقول : أكلت نحو السمكة ، أي : بعضها
ويلاحظ أن النحاة لم يذكروا المعنى الثالث ، ولذا عدوا المعاني اللغوية سبعة نظمها الداودي شعرا بقوله :
للنحــو سبـع معان قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفـرد كمــلا
قصد ومثل ومقـدار وناحيــة نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا
وأظهر معاني النحو لغة وأكثرها تداولا هو (القصد) ، وهو أوفق المعاني اللغوية بالمعنى الاصطلاحي في رأي جماعة من العلماء كابن دريد . لسان العرب (نحا) ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 10 .

جمعه ، **والإضافة ، وغير ذلك** : أي في تصرف العرب ، وأفرد الضمير لإفراده لفظه ، ومثله حديث

{ خَيْرُ نِسَاءٍ ركِبْنَ الْإبِلَ نِسَاءُ قُرَيْشٍ أَحْنَاهُ عَلَى زَوْجٍ ومالٍ رفِي ولَدِهِ }[1] ،

ومدخول الكاف إلى هنا مثله ؛ لتصرف العرب في الكلام بغير الإعْرَاب ، وعلل الانتحاء / لكلامهم بقوله : **ليلحق** عند مراعاة ذلك **مَن ليس مِن**[2] : أي **16 ب** الذي ، **أهل اللغة العربية** : العرب العرباء ، الذين يُحتجّ بكلامهم ، وعليها مدار نظام علم النحو **بأهلها** : متعلق يلحق ، وكذا يتعلق به **في الفصاحة** لاختلاف لفظي الجار ، والأولى [أنْ لو قال][3] : في سلامة الكلام من اللحن ، وإلاّ فالكلام المعرب الذي لا لحن فيه انتحى قائله الانتحاء المذكور[4]، وأنه غير فصيح ، **وأصلها**: أي كلمة النحو **مصدر نَحَوْتُ بمعنى قصدت** ، فيشتمل النحو كل قصد ، **ثمّ خُصّ به** : بالنحو لا بفعله ، فهو على إطلاقه في كل قصد ، ومنه قول مَن قال :

نحونا نحو دارك يا حبيبي[5]

أي قصدنا جهتها ، **انتحاء** : قصد **هذا القبيل** : النوع **من العلم** الشامل له ولغيره فهذا التصرف فيه ، في معناه اللغوي بالتخصيص ، ونظر ذلك التخصيص بقوله: **كما أنّ الفقه** : بكسر فسكون ، فالكاف صفة مصدر محذوف ، أي ثم خصّ خصوصاً بما ذكر ، كما أنّ الفقه المطلق خصّ بعلم الفقه ، وهو **في الأصل** : أي أصل تصاريف الكلمة **مصدر فَقِهْتُ بمعنى فَهِمْتُ** كعلِمت ، فهو في الأصل يطلق على كل فهم ، لأيّ علم كان ، **ثم خُصّ** : بالبناء **للمفعول به** : بلفظ الفقه ،

---

[1] رواه البخاري في صحيحه 8/540 بلفظ : (نِسَاءُ قُرَيْشٍ خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الإبِلَ أَحْنَاهُ عَلَى طِفْلٍ وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ) .

[2] سقط من الأصل المخطوط (ليس مِن) وما أثبتناه من الاقتراح .

[3] ما بين الحاصرتين زيادة من الفيض 1/231

[4] كتب : وإلاّ فالكلام العرب الغير السالم من الغرابة مثلا ، لا نتيجة . وما أثبتناه من الفيض 1/231

[5] صدر بيت يجمع فيه مؤلفه ، وفيما بعده معاني كلمة (نحو) ، والأبيات بتمامها :

نحونا نحو دارك يا حبيبي ... وجدنا نحو ألفٍ من رقيبِ
وجدناهم جياعاً نحو كلبٍ ... تمنوا منك نحواً من شَرِيْبِ
فعلم بعض علم مثل نحو ... ولاتعجل بنحو يا طبيبي
فقد كانوا بنو نحو كرام ... لهم نحو لقوس كالقضيب

وسكت عن الفاعل لعدم العلم به ، مع عدم تعلّق الغرض بذلك ، علم الشريعة : أي علم الأحكام المستنبطة من أدلتها التفصيلية ، انتهى : كلام ابن جني .

وقال صاحب المستوفى[1] ، بصيغة الفاعل أو المفعول ، من الاستيفاء ، وهو باعتبار المقاصد / أو بحسب الادعاء ، إذ لا يستوفي مقاصد علم 17 أ كتاب بحكم إلاّ الحكيم سبحانه وتعالى ، واسم مؤلفه أبو سعد الفرخان ، بالفاء والخاء المعجمة، بينهما راء كما في الارتشاف[2] : النحو : صفة أو حال للاسم ، وجاء الحال من المضاف إليه لعمل المضاف فيه قبلها ، وتعريفه للنحو هو صناعة: بكسر المهملة علمية: زيادة في الإيضاح ، لأنّ الأعمال إنما يقال فيها : صنعة ينظر : أي يدرك بها : أي بسبب التأمل فيها ، ومراعاتها أصحابها : الملازمون لها ، في ألفاظ العرب ، وما جاء على مناحيها من الكتاب المبين ، ولفظ سيد المرسلين ، سيّد العرب والعجم، من جهة ما يتألّف : ما فيه موصول ، أو مصدرية ، أي الذي يتألّف ، أي يتركب ، أو من جهة التألّف للكلام ، بحسب استعمالهم الكلام ؛ ليجري على سننهم ، ويسلك على طريقتهم ، ليعرف الناظر ، ويجوز كونه مبنيا للمفعول ، وسكت حينئذ عن الفاعل لعدم تعلّق الغرض به ، أي ليحصل الناظر النسبة : علة النظر بين صنعة[3] النظم للكلام ، وصورة المعنى: لأنّ الإعراب فرع المعنى ، فيُتوصل : الفاء للتفريع بإحداهما : أي الصيغة والصورة إلى الأخرى : لكمال الارتباط بينهما ، حتى اختلف في أيهما يستتبع الآخر ، أو يتبعه ، كما في المغني[4] وغيره ، وقد عدّ في المغني من الجهات التي يدخل فيها اعتراض على المُعرب مراعاته مقتضى ظاهر الصناعة من غير مراعاة المعنى ، قال : وكثيرا ما تزلّ به الأقدام بسبب ذلــك[5] ، فــأول واجــب / على المعرب فهم معنى ما يصير به مفردا أو مركبا ، ثم أطال 17ب

---

[1] هو علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرُخان ، القاضي كمال الدين أبو سعد ، الملقب بجمال الدين ، نزيل قاشان ، أكثر أبو حيان في النقل عنه ، توفى سنة 548 هـ . بغية الوعاة 2/206

[2] يعني كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان.انظر الارتشاف 1/480

[3] في الاقتراح : صيغة .

[4] هو مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام .

[5] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص 684

ذلك ، ثم قال : ومنها:ومراعاته أيضا معنى صحيحا، من غير نظر لصحته في الصناعة [1] .

وقال محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي [2] ، بفتح الخاء ، وسكون الضاد المعجمتين ، نسبة للجزيرة الخضراء : النحو علم : معرفة بأقيسة : قوانين تغيير ذوات الكلم : بالتثنية والجمع والتصغير ونحوهما ، وأواخرها بالإعراب حركة أو حرفا ، ووصف التغيير بقوله : بالنسبة إلى لغة لسان العرب [3] ، وخرج به معرفة أقيسة ما ذكر النسبة لغير لغة العرب ، فلا يُسمّى نحوا .

وقال علي بن مؤمن ابن عصفور [4] النحوي الحضرمي الإشبيلي ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، وقد رثاه القاضي ناصر الدين ابن المنير [5] بقوله :

أَسْنَدَ النَّحْوَ إِلَيْنَا الدُّوَلِي ... عَنْ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ البَطَلِ
بَدَأَ النَّحْــوَ عَلِيٌّ وكَــذَا ... قُلْ بِحَقٍّ خَتَمَ النَّحْوَعَلِيٌّ

النحو علم يُستخرّج : التعبير بالمضارع إيماء للدوام والاستمرار ، نحو : فلان يُعطي ويمنع ، فيجوز أن يستنبط من اللفظ القرآني ، أو الكلام العربي الثابت قاعدة لم تذكر من قبل ، فكم ترك الأوائل للأواخر ، وليس هذا من الأمر الموقوف عليه ؛ حتى لا يُعتبر ما جاوزه مكنون الأحاديث المدونة منها لم يقبل فلو جاء مسندا الآن بحديث ليس منها لم يُقبل كائنا مَن كان ؛ لأنهــا قــد دُوِّنَتْ / ولا تقبل الزيادة ، فليس القصد من بقاء سلسلة الإسناد إليه صلى الله 18أ عليه وسلم إلاّ اليُمن والبركة ، أمَّــا العلوم الراجعة للفيوض والاستنباط ، فلا يزال التبرك فيها باقيا من فضل الله على خلقه ، فالحمد لله الذي لا يحصى له من المنن ، ولا يختص به زمن دون زمن ، بالمقاييس : جمع مقياس ، بمعنى المقدار ، كما في القاموس وغيره ، وهو أحسن من قول الخضراوي أقيسة ،

---

1 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص 698

2 أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي ، ويعرف بابن البردعي ، ت 646هـ . بغية الوعاة 1/267
وجاء في الهامش : ويقال بفتح الحاء المهملة ، كما في بعض حواشي القواعد .

3 صفة (تغيير) ، أو حال منه ، ولو حذف لسان ، أو لغة ، لكان أولى . الفيض 1/236

4 ترجمته في : بغية الوعاة 2/210

5 هو أحمد بن محمد بن منصور الاسكندراني ، ت 683هـ . شذرات الذهب 5/381 ، فوات الوفيات 1/149 ، الديباج المذهب 1/243

لأنّ قواعده المنطقية على جزئياته أكثر من أنْ تُحصى ، فهي بجمع الكثرة ، [أولى بها] دون [جمع] القلة ، المستنبطة : المستخرجة بجودة أفكار النحاة مِن : للابتداء استقراء: تتبع كلام العرب : فأصّلوا تلك القواعد الكلية ، فنزلوا عليها ما لا يحصى من الجزئيات الموصلة : وصف بعد آخر إلى معرفة أحكام أجزائه ، أي أجزاء الكلام التي ائتلف الكلام منها ، جزئين أو أكثر .

وانتقده : بالقاف ، التمييز ، أي اعترضه ، أي نظر في جيده من زيفه ، أحمد بن محمد بن أحمد الإشبيلي ، لقبه المشهور ابن الحاج[1] : صاحب النقد على كتاب المقرّب لابن عصفور ، كذا في البغية[2] ، فاعترضه بأنه عرّف[3] بما يُستخرج به النحو ، وتبيين ما يُستخرج به الشيء ليس بيانا لحقيقة الشيء فكذا بيان ما يُستخرج به النحو ، ليس بيانا للنحو ، و انتقده أيضا بأنّ فيه ، أي في تعريفه المذكور أنّ المقاييس شيء غير النحو ، وعلم مقاييس كلام العرب هو علم النحو ، فتعريفه منتقد ، وذكر انتقادا ثالثا / بيض له ، وهو أنه يلزم 18ب من تعريفه المذكور فقد العلم عند فقد العالم به ، وأشار إلى دفعه آخرا ، وقد يقال لا يُرَدّ ، فإنّ قوله : علم يُستخرج بالمقاييس .. الخ يُراد به إدراك حاصل من القواعد الحاصلة من المقاييس المستنبطة من الاستقراء ، وذلك تبيين حقيقة النحو ، لا ما منه استخراجه ، وبه يُعلَم أنه لا يُردّ ما بَعْدَه أيضا فتأمله .

وقال صاحب البديع في النحو ، واسمه محمد بن مسعود الغزني[4] ، قـال

---

1 أحد علماء العربية في الأندلس ، قرأ على الشلوبين وغيره ، وله آثار جليلة في العربية ، توفي سنة 647هـ ، وقد ردّ عل ابن عصفور بكتاب أسماه (الإيرادات على المقرب) . بغية الوعاة 1/359

2 في بغية الوعاة 1/359 ، وله إيرادات على المقرب .

3 في الاقتراح ، ص 32 : بأنه ذكر ما يُستخرج ...

4 كتب المغربي ، والصواب ما أثبتناه ، ففي بحث للدكتور محمد حسن عواد ، بعنوان محمد بن مسعود الغزني وجهوده في النحو ، نشر على الشبكة العنكبوتية ، قال : والغَزْني نِسْبة إلى غَزْنة – بفتح الغين وسكون الزاي- كما صَرَّح بذلك ابن قاضي شهبة، ومحمد الأمير في حاشيته على المغني ، ويعضدُ هذا قولُ أبي حَيَّان في كتابه "ارتشاف الضَّرَب" "من نحاة غَزْنة ". وَغَزْنة مدينة كبيرة تتاخم مدينة كابل، كما نَصَّ الحميري في كتابه "الروض المعطار" تحت عربة. وصَرَّح الدكتور إحسان عَبّاس أَنَّ عربة تصحيف لغزنة التي سيذكرها المؤلف في موضعٍ آخر. وإلى هذه المدينة يُنْسَبُ السلطان الذائع الصيت محمود الغزنوي. ووقع في "همع الهوامع" في موضعٍ من المواضع التي جَرَى فيها ذكر الغزني "القرني" وهو تحريف وتصحيف بلا ريب لأَنَّ هذا الموضع هو الموضع الوحيد الذي ساقه السيوطي في "همع الهوامع" وجَرَى فيه ذكر "القرني"، ولأني لم أَقف على ذكر "القرني" في مصدرٍ آخر يعضد ما ورد في هذا الموضع من "الهمع" ووقع في "كشف الظنون"، و "هدية العارفين"، و"همع الهوامع"، الغزّي، وهو تحريفٌ أَيضاً، لأَنّه يباينُ قول الكثرة الكاثرة ممن ذكر الغزني ، ولأنَّه يباينُ صريح قول أبي حَيَّان "من نحاة غَزْنة" وصريح قول ابن قاضي شهبة "نسبة إلى غَزْنة" وضبطه النسبة بقوله "بفتح العين المعجمة ثم زاي ساكنة ثم نون" وكذا ضبط النسبة محمد الأمير في حاشيته على "المغني". وسَمَّى ابنُ هشام الغَزْني في

المصنف في البغية : هكذا سماه أبو حيان ، وقال ابن هشام : ابن الزكي[1] صاحب لبديع ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في المغني[2] ، وقال : إنه خالف فيه أقوال النحاة ، ولا أعرف شيئا من أحواله ، انتهى : النحو صِناعة : ملكة حاصلة بالتمرّن ، علمية : منسوبة للعلم ، يُعرف : يُدرك بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح و ما يفسد في التأليف : تنازع الظرف[3] الفعلان ، ليُعرف : علَّة يعرف المذكور أولا الصحيح من كلام المتكلم من الفاسد منه ، فالأول ما جاء على مثال الصحيح من كلامهم ، والثاني بخلافه ، وبهذا التعريف ، وقوله فيه : صناعة علمية يُعلم : بالبناء للمفعول أنّ المراد لكل معرفة بعلم بالعلم المصدَّر به : بصيغة المفعول ، أي الذي صدر به حدود العلم الصناعة ، وفي النتيجة التي وقفنا عليهـا ، الصناعية ، بيـاء النسبة بعد العين/ وتقدم أنه وصف توضيحي ، وعليه فخبر أنَّ المراد محذوف ، أي 19أ الصناعة ، وبهذا يندفع الإيراد الأخير على كلام ابن عصفور ، فإنه أورد عليه أنه يقتضي فقد العلم عند فقد العالِم بما ذكر ، وليس كذلك لثبوته كما أشار إليه المصنف في تعريفه لأصول النحو .

و قال أبو بكر محمد بن السري البغدادي ابن السراج[4] : بفتح المهملة الأولى ، وتشديد الثانية ، آخره جيم [في الأصول] : النحو علم : قواعد ، استخرجه : أي طلب المتقدمون خروجه للوجود ؛ لينبني عليه مُستخرَجاً من استقراء : تتبع كلام العرب ، وهو تعريف تقريبي، لصدقه على علوم الأدب ، فإنّ هذا شأن كل منها ، وسيأتي للنحو تعريف آخر ، ذكره في باب السماع ، وآخران في أول باب القياس .

كتابه "المغني" ابن الزكي ، وفي رواية السيوطي: ابن الذكي، وكانت وفاة الغزني سنة 421هـ كما ذكر حاجي خليفة في "كشف الظنون".

1 كتب الذكي ، وما أثبتناه من مغني اللبيب ، ص 708

2 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص 301 ، وذكره باسم (محمد بن مسعود الغزني) ، وفي ص 708 (محمد بن مسعود الزكي) .

3 أي أن قوله (في التأليف) ، يتنازعه قوله (من جهة) ، والفعلان (يصح) ، و(يفسد) .

4 هو أبو بكر محمد بن السري ، ت 36هـ ، انظر ترجمته في معجم الأدباء لياقوت الحموي 18/197 ، وانظر مقدمة عبد الحسين الفتلي ـ محقق كتاب ابن السراج : الأصول في النحو 1/9-29

هذا وأشهر تعاريف النحويين المتأخرين : علم بأصول يُعرف بها أحوال أواخر الكلم العربية إعرابا وبناء ، والمراد بالأحوال ما يعرض للكلِم بالتركيب ، وفروع الإفراد والتنكير والتصحيح والتذكير وغيرها ، فخرج ما يُعرف به الأحوال من حيث جوهر اللفظ ومادته ، وهو اللغة ، أوأصله و فرعه ، وهو الاشتقاق ، أو هيئته ، وهو التصريف ، أو مطابقته لمقتضى الحال ، وهو المعاني ، أو اختلاف المعنى الواحد في التعبير عنه في الوضوح والخفاء ، وهو البيان ، أو محسناته ، وهو البديع ، أو وزنه بوزن مخصوص، وهو العَروض ، أو / أواخر الموزون ، وهو القافية ، أوكيفيةالنظم وترتيبه ، وهو قرض **19 ب** الشِّعر ، أو كيفية ترتيب المنثور إنشاء ، وهو النثر من الرسائل والخُطب ، أو إيراده في الكتابة له ، وهو علم الخط ، فعلم أنّ الكلمات العربية يُبحث عنها في اثني عشر علما ، ودخل في التعبير بأصول العلم ما هو كالمقدمات له كالكلمة والكلام ، والإعراب والبناء ، لأنها أمور تُعرف بها الأحوال ، وليست علما بالأحوال أنفسها ، وهذا على أنّ الصرف علم برأسه ، غير داخل في النحو ، والذي عليه المتقدمون شموله له ، ويقال حينئذ بدل إعرابا وبناء : إفرادا وتركيبا ، وعلى الأول نذكر التكسير والتصغير والإمالة بطريق التبع ، وموضوع علم النحو الكلمات العربية للبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء ، وغايته الاحتراز عن الخطأ في اللسان ، والاستعانة به على فهم معاني الكتاب والسنة ، ومسائل الفقه ، ومخاطبة العرب بعضهم لبعض ، وفائدته معرفة الخطأ من الصواب في التعبير ، واستمداده من الكلام العربي بأنواعه ومسائله ومطالبه التي يُبرهن فيه عليها .

□□□

الثالثة

من مسائل المقدمات

قال ابن جني في الخصائص[1] : حد اللغة أصوات : جمع صوت ، هو لغة هواء منبعث بين قالع ومقلوع ، أو قارع ومقروع ، واصطلاحا : عرض يقوم بمحل يخرج من داخل الرئة إلى خارجها مع النفس / ممتدا مستطيلا بمقطع 20أ من مقاطع الحلق واللسان والشفتين ، يُعبر عنها : الظاهر بها ، وبه عبر في المزهر[2] ، ولعل هذا من تحريف النساخ ، وعلى مذهب الكوفي من إنابة حرف الجر مناب بعض ، كل قوم بألفاظهم المعروفة عندهم ، عن أغراضهم ، قال في المصباح[3] : لَغَى بِالْأَمْرِ يَلْغَى مِنْ بَابِ تَعِبَ لَهَجَ بِهِ وَيُقَالُ اشْتِقَاقُ اللُّغَةِ مِنْهُ وَحُذِفَتْ لَامُهُ وَعُوِّضَ عَنْهَا الْهَاءُ وَأَصْلُهَا لُغْوَةٌ كَغُرْفَةٍ وَسَمِعْتُ لُغَاتِهِمْ أَيْ اخْتِلَافَ كَلَامِهِمْ . انتهى .

ونقل المصنف في المزهر[4] هذا التعريف للغة عن ابن جني في الخصائص وأنه حدَّها به فيها قـــال[5] : وأما تَصْرِيفها [فهي][6] فُعْلة من لَغَــوْت [أي] تَكلَّمت فإنها واو ، وقالوا فيها لُغاتٌ ولُغُون كثُبَات وثُبُون ، واختُلِف : بالبناء للمجهول هل هي توقيفية بوضع الله تعالى لعباده ، ليُعبّروا بها عن مرادهم ، أو اصطلاحية بوضع البشر بالتواطؤ والتوافق ؟ على ثلاثة مذاهب :

أحدها : وهو أولها وأولاها مذهب أبي الحسن الأشعري[7] ، أنها توقيفية بوضع الله علّمها آدم ، وأوقف عباده على ذلك ، وعليه الأشعري ؛ تبعا لابن عباس وغيره ، فإنه علّم آدم جميع أسماء المسميات، كما قاله ابن عباس و آخرون[8] ، وأختاره ابن فارس[9] ، واختُلِف : بالبناء للمجهول أيضا على هذا ، أي كونه

---

[1] الخصائص 1/ 33

[2] المزهر 1/7

[3] المصباح المنير (ل غ و)

[4] المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي 1/7

[5] الذي جاء في المزهر قوله : حدُّ اللغة أصواتٌ يعبّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم . ثم قال : وأما تَصْريفها فهي فُعْلة من لَغَوْت ، أي تكلَّمت ، وأصلها لغوة ككُرَة وقُلَة وثُبَة كلّها لاماتها واوات (لقولهم كروت بالكرة وقلوت بالقلة ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب) وقالوا فيها لُغاتٌ ولُغُون كثُبَات وثُبُون . 1/7 ، وهذا يُدليل على طبيعة نقل / اقتباس المؤلف من كتب العلماء .

[6] زيادة من الاقتراح المطبوع ، وكذا كل ما وضع بين حاصرتين ، ولم يذكر مصدره .

[7] هو علي بن إسماعيل بن إسحاق ، أبو الحسن ، ت 324هـ . طبقات الشافعية الكبرى 2/245 - 249 ، وشذرات الذهب 2/303

[8] كتب : في آخرين .

[9] أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب.ت 395هـ ترجمته في بغية الوعاة 1/352 -353

توقيفيا هل وصل إلينا علمها وتعيين موضوعاتها بالوحي إلى نبي من أنبيائه ، أو بخلق أصوات في بعض الأجام / تدل عليها ، وإسماعها لِمن عرفها 20 ب ونقلها للناس ، أو بخلق العلم الضروري في بعض العباد [بها] ؟ على ثلاثة آراء بالمد ، أرجحها كما قال التاج السبكي في شرح مختصر ابن لحاجب ، الأول : لأنه المُعتاد في تعليم الله تعالى ، ويدل له ، لأنّ الوصول بالوحي ولأصل المذهب كون اللغات توقيفية قول الله تعالى:﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[1] [أي أسماء المسميات] .

قال ابن عباس ، هو عَلَمٌ بالغلبة على عبد الله من سائر ولد العباس : علَّمه الأسماء كلها ، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس اسم الصَّحْفَة : بفتح فسكون للمهملتين ، بعدهما فاء ، اسم إناء كالقصعة ، جمعها قِصاع ككلبة وكلاب ، وقال الزمخشري : هي قصعة مستطيلة ، والقِدْر : بكسر القاف ، وسكون الدال، اسم آنية يُطبخ فيها وهي مؤنثة ولذا تدخل الهاء[2] في تصغيرها ، جمعها قُدُورٌ ، حتى : غائية الفَسْوَة : بالجر والنصب ، وهي واحدة الفُسَاء ريح يخرج من الدبر[3] بغير صوت يسمع[4]، والفُسيَّة : مصغر الفسوة ، وأصله فسيوة، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ، وقد سبقت إحداهما ساكنة ، ثم أُدغمت ، و وروى خُصَيْف[5] عن مُجاهد قال: علمه اسم كلّ شيء[6].

وفي رواية عنه : عن ابن عباس : عَرَضَ الله عليه : على آدم أسماء وَلَدِه : بفتحتين ، كل ما ولده ، يطلق على الواحد وفروعه ، فَعَل بمعنى مفعول ، وهو مذكر ، جمعه / أولاد ووُلْد بوزن قُفْل لغة فيه ، وقيس تجعل المضموم 21أ جمعا للمفتوح كأسَد وأُسُد ، كذا في المصباح [7] إنسانا إنسانا : حال بمعنى مُفصَّلين ، وانتصاب الثاني بالعامل في الأول لأنّ المجموع هو الحال ، قيل : وعمل العامل في كل من جُزْأَيهِ مشكل ، لأنّ العامل ما به يتقوَّم المعنى المقتضي

---

1 البقرة 31
2 كتب : ولذا تدخلها في تصغيرها ، وما أثبتناه من المصباح المنير (قدر) .
3 كتب في الفرج ، وكتب في الحاشية : لعله الدبر ، وهو ما أثبتناه ، وهو الصواب .
4 المصباح المنير (ف س و)
5 خصيف بن عبد الرحمن ، أبو عبد الرحمن الخِضْرمي . الإكال - ابن ماكولا 3/258
6 الصاحبي لابن فارس ، ص 6 ، و المزهر للسيوطي 1/8
7 المصباح المنير (ولد)

للإعراب ، والمعنى هنا الحالية ، وهي قائمة بالمجموع ، لا بكل منهما ، فعمله في كل منهما عمل في غير ما يقتضيه المعنى المُستدعي للإعراب ، ويردُ مثل ذلك في إعراب الجزأين من (حلو حامض) ، من قولك : الرمان حلوٌ حامضٌ ، لأنّ المقتضي لرفعهما ـــ وهو الخبرية ـــ قائم بالمجموع ، لا بكل من الجزأين .

وقال الزجاج : الحال الأول ، والثاني توكيدٌ له ، فكأنه يراى أنّ إنسانا الأول بمعنى معيّناً ، فجعل الثاني تأكيده ، وعليه فالتُزم ذكره ، وإن كان تأكيدا ، لأنه أمارة على المقصود من الأول ، ورُبّ شيء يلزم لعارض ، وإن لم يلزم في نفسه .

وقال ابن جني : الثاني نعت الأول ، أي إنسانا سابقَ إنسان ، فحُذف المضاف ، كما صحّ عند الخليل : مررت برجلٍ زهيرٍ ، على تقدير مثل ، وأُجيب عن الإشكال : بأنّ المجموع كان مستحقا لإعراب واحد ، إلاّ أنه لمَّــا تعدد ذلك المُستحق ، مع صلاحيّة كل للإعراب ، أُجري في كلٍّ ؛ دفعا للتحكم ، **والدواب :** جمع دابّة ، في لأصل ما يدبّ على الأرض ، ثمّ خصصه العرف بذوات الأربع ، **فقيل** له : **هذا** مُشارا للحمار اسمه **الحمار** ، **هذا الجمل** : بفتح أوليه ، **هذا الفرس** ، أي أُشير للمسمى /وذكر اسمه ، **أخرجهما** : القولين عن ابن **21 ب** عباس **ابن أبي حاتم**[1] **في تفسيره**[2]، وفي المزهر[3]عزو تخريج الأول أيضا لوكيع[4]، وابن جرير[5] ، وابن المنذر[6] في تفاسيرهم باللفظ الذي أورده هنا ، ولفظ وكيع : علمه اسم كل شيء حتى القَصْعَةَ وَالْقُصَيْعَة والفَسوَةَ والفُسَيْوَةَ ، وعزو الثاني

---

[1] هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم بن أدريس بن المنذر التميمي الحنظلي ، أبومحمد ، ت 327هـ ، من كبار حفاظ الحديث . فوات الوفيات 2/287 ، البداية والنهاية 11/191

[2] قال ابن أبي حاتم في تفسيره 1/86 :
ـ حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ عَلِيٍّ، ثنا عَبْدُ السَّلامِ بْنُ حَرْبٍ الْمُلائِيُّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: " " وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا " قَالَ: عَلَّمَهُ اسْمَ الصَّحْفَةِ وَالْقِدْرِ، قَالَ: نَعَمْ، حتَّ الْفَسْوَةَ وَالْفُسَيَّةَ".
ـ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَنْبَأَ إِسْرَائِيلُ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: " وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا " ، قَالَ: عَرَضَ عَلَيْهِ أَسْمَاءَ وَلَدِهِ إِنْسَانًا إِنْسَانًا، وَالدَّوَابَّ، فَقِيلَ: هَذَا الْحِمَارُ، هَذَا الْجَمَلُ، هَذَا الْفَرَسُ".

[3] المزهر 1/28

[4] هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ، الكوفي ،أبو سفيان ، ت 197هـ ، من حفاظ الحديث . تاريخ بغداد 13/466

[5] هو محمد بن جرير بن يزيد ، أبو جعفر ، ت 310هـ . لنظر ترجمته في البداية والنهاية 11/145

[6] هو محمد بن إبراهيم بن المنذر ، أبو بكر النيسابوري ، ت 318 ، نزيل مكة ، كان مجتهدا لا يقلد أحدا . طبقات الشافعية الكبرى 3/103 ، وطبقات المفسرين 2،55

أيضا لعبد بن حميد[1] ، ولابن جرير ، وحينئذ ، فيكون كل منهما موقوفا لفظا ، مرفوعا حُكما لآية تفسير ، ولا مجال للرأي فيه ، وما هذا شأنه مرفوع حكما ، وأورد على الأول أن بعضهم عبّر بقوله : ثم عرضهم على آدم ، وكان مقتضاه أنْ يقال ثم عرضها ، أو عرضهن ، فلمَّـا قال عرضهم عُلم أنّ ذلك لأعيان بني آدم والملائكة ، لأنّ موضوع الكناية في كلام العرب أنه لِما يعقل عرضهم ، ولِمالا يعقل عرضها أو عرضهنّ ، أُجيب بأنه من تغليب من يعقل لشرفه على ما لا يعقل ، وإنْ كان أكثر منه ، وذلك سُنّة من سنن العرب ، أشار إليه في المزهر[2] .

وتعليمه تعالى : ذلك لآدم ، دالٌّ على أنه الواضع ، للذات ، فتكون توقيفية دون البشر ، فتكون اصطلاحية ، وإنّ وصولها بالوحي إلى آدم : في المزهر في الخلاف في طريق علمها على أنه توقيف أقوال : أحدها بالوحي إلى بعض الأنبياء ، ومُراد المصنف هنا أنّ ما ذُكر عن ابن عباس مقتض أنه تعالى أُوحي بذلك لآدم ، لأنّ القولين المحكيين عنه خرجا عنه في تفسير قوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[3] ، ومال إلى هذا القول : وهو التوقيف، أبو الفتح ابن جني ، ولفظه كما في المزهر / عنه بعد كلام طويل[4] : فَقَوِيَ في نفسي اعتقادُ 22 أ كونها توقيفاً من اللّه سبحانه وتعالى وأنها وحيٌ ، ونقله : أي ترجيح القول به عن شيخه أي علي الفارسي[5] : قال : إنه يعني الفارسي قال لي يوما : هي من عند الله ، واحتج بقوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ ، وهما من المعتزلة .

والمذهب الثاني : في واضعها ، وهو مذهب أبي هاشم المعتزلي[6] ، كما في المحصول[7] أنها اصطلاحية، وفسّر ذلك بقوله : وضعها البشر ، بفتح أوليه ،

---

1 هو عبد الحميد بن حميد بن نصر الكشي ،أبو محمد ، المعروف بعبد بن حميد ، ت 249هـ ، من حفاظ الحديث .خلاصة تذهيب تهذيب الكمال 2/188

2 المزهر 1/8

3 البقرة 31

4 كتب : فقوي في نفسي اعتداد ، وما أثبتناه من المزهر 1/15 ،

5 هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، ت 377هـ ببغداد ، وهو واحد زمانه في علم العربية ، انظر ترجمته في بغية الوعاة 1/496

6 واسمه عبد السلام بن محمد ، ت 321 ببغداد . الأعلام - الزركلي 4/7

7 المحصول في علم الأصول للإمام فخر الدين الرازي ، وتبعه تاج الدين الأرموي في الحاصل ، وسراج الدين الأرموي في التحصيل . المزهر 1/16

في الأصل جمع بشرة ، ظاهر الجِلد ، ثم اطلق على الإنسان واحده وجمعه ، لكن ثناه العرب ، ولم يجمعوه ، وفي التنزيل ﴿ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ ﴾[1] ، ثم : لترتيب الأخبار ، ينبني على هذا القول تعيين الواضع منهم ، قيل وضعها آدم ، ووصلت من بعده لأولاده ، وتأوّل ابن جني في الخصائص الآية ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ على أنّ معنى علّم آدم : أقدره على وضعها ، ولفظه بعد حكاية ما تقدم عن أستاذه الفارسي ، وهذا لا يتناول موضع الخلاف ، لأنه قد يجوز أنْ يكون تأويله إقدار آدم على أنْ واضع عليها ، وهذا المعنى من عند الله سبحانه وتعالى لا محالة ، فإذا كان ذلك محتملا ، غير مستنكر ، سقط الاستدلال به ، وقد كان أبو علي قال به أيضا في بعض كلامه ، وعلى هذا القول فقيل : علمه إياها بجميع اللغات ، العربية وغيرها ، فكان هو وولده يتكلمون بها ، ثم تفرقوا في الدنيا ، وعكــف كل واحد منهم بلغة من تلك اللغات ، فغلبت عليه ، واضمحــل / عنه ما سواها ؛ لبعدهم بها ، واعتُمِدت الأسماء ، مع أنّ الكلم أسماء 22 ب وأفعال وحروف ، لأنها أقوى الثلاثة ، لحصول الكلام منها فقط ، كزيد قائم .

وقيل على هذا القول أيضا لعله : الضمير للشأن كان يجتمع حكيمان ، أو ثلاثة فصاعدا : منصوب على الحالية فيحتاجون إلى الإبانة : الكشف عن الأشياء المعلومة ، فوضعوا تواطؤاً لكل واحد منها لفظا دالاً عليه إذا ذُكر ذلك اللفظ ، وسمعه من عرف وضعه لمعناه عرف ذلك المُسمَّى به ، ليمتاز عن غيره بذكره عن إحضاره لمرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلّف إحضاره ، لبلوغ الغرض في إبانة حاله ، بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله ، بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه كالفاني ، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد كيف يكون لو جاز ، وغيره مما يجري مجراه في الاستحالة والتعذر ، فكأنهم جاءو إلى واحد من بني آدم فقالوا : هذا إنسان ، فأي وقت سُمع هذا اللفظ عُلِم أنّ المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإنْ أرادوا عينه

---

[1] المؤمنون 47

ويده أشاروا لذلك ، فقالوا : يد وعين ، ونحوه ، فمتى سُمعت لفظة من ذلك عُرِف معناها، وهلم جرا فيما سوى ذلك من الأسماء والأفعال والحروف، انتهى .

وقيل : عزاه ابن جني في الخصائص لبعضهم : أصول اللغات كلها ، عربية وغيرها / من الأصوات المسموعات سماعا كدَوِيّ : بفتح المهملة 23أ وكسر الواو ، وتشديد الياء ، صوت الريح والرعد ، في المزهر عنه وحنين الرعد ، وخرير : بالمعجمة والرائين الماء ، ونعيق بالنون والمهملة ، والتحتية والقاف ، الغراب ، وصهيل : بالمهملة الفرس ، ونهيق : بالنون آخره قاف ، الحمار ، بدله في المزهر ونزيب الظبي ، بالنون والزاي ، وتحتية فموحدة ، ووزن كل منهما فعيل ، قال الشيخ ولي الله تعالى محمد بن عراق[1] في جوهرة الغواص : يفرقون ، يعني العرب في الأصوات يقولون : رَغا البعيرُ وجَرْجَرَ وهَدَرَ وقَبْقَبَ ، وأطّتْ الناقة[2] ، وصهَلَ الفرس وحَمْحَمَ ، ونَهمَ الفيل ، ونَهَقَ الحمار وسَحَلَ ، وجأَرَتْ وخَأَرَتْ وثَأَجَتْ النعجة ، وثَغَتْ الشاة ويَعَرَتْ ، وبَغَمَ الظبي ونَزَبَ ، ووَعْوَعَ الذئب ، وضَبَحَ الثعلب ، وضَغَبَتْ الأرنب ، وصأَتْ السَّنّور[3] ، وضَأَتْ الفأرة[4] ، وفَحَّتْ الأفعى ، ونَعَقَ[5] الغراب ونَعَبَ ، وزَقا الديك وسَقَعَ[6] ، وصفَرَ النسر ، وهَدَرَ الحمام وهَدَلَ وغرَّدَ[7] ، وقَبَعَ الخنزير ، ونَقّتْ العقرب[8] ، وأَنْقَضَتْ الضفادع ونَقّتْ أيضا ، وعَزَفَتْ الجن ، انتهى . ونحو ذلك من الأصوات، ثم ولدت : أي تولّدت اللغات عن ذلك فيما بعدُ بالبناء على الضم ، أي لا بالاصطلاح والتواضع على ذلك ، بل نشأت من الأصوات المذكورة ،

---

[1] هو شمس الدين أبو علي محمد بن علي بن عبد الرحمن الشهير بابن عراق الدمشقي ، نزيل المدينة المنورة نزيل المدينة المنورة، الإمام العلامة العارف بالله تعالى المجمع على ولايته وجلالته القطب الرباني أحد أصحاب الشيخ علي بن ميمون. كان من أولاد أمراء الجراكسة، وكان من طائفة الجند على زي الأمراء، وكان صاحب مال عظيم وحشمة وافرة، ثم ترك الكل واتصل بخدمة الشيخ العارف بالله تعالى السيد علي بن ميمون، توفي سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة . شذرات الذهب في أخبار من ذهب 196/8-199

[2] يقال لصوت الناقة حنين ، حَنَّتْ الناقة .

[3] كتب ونارب السنور . وما أثبتناه من لسان العرب (صاي)

[4] كتب وصأرت ، وما أثبتناه هو الصواب .

[5] وفي بعض المصادر : ونعى

[6] وبالصاد أيضا : صَقَعَ .

[7] وفي بعض المصادر وغرّد المكاء .

[8] يقال صأى العقرب .

وتولدت عنها ، واستحسنه ابن جني ، ولفظه في الخصائص بعد حكايته : وهذا عندي وجه صالح ، ومذهب متقبل [1] .

والمذهب الثالث : الوقف ، وفسره بقولـــه : أي لا يُدْرَى :

بالتحتية / مبنيا للمفعول ، وبالنون مبنيا للفاعل ، أهي من وضع الله تعالى ، فتكون 23ب توقيفية أم ، وفي نسخة أو ، من تحريف النساخ ، لتقدم الهمزة التي يُطلب بها وبأم التعيين ، نحو أزيد عنك أم عمرو البشر ، فتكون اصطلاحية ، أم اتفاقية تولدت عن الأصوات ، لعدم دليل قاطع ، لكل من القولين في ذلك ، أي والمعول عليه في المعتقدات الدليل القاطع ، وفي كون هذا مما يجب اعتقاده ما لا يخفى ، ولو قال لتعارض الأدلة من الجانبين ، لكان أولى ، وهو الذي اختاره ابن جني في الخصائص أخيرا ، قال بعد ما تقدم عنه من قوله : فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله ، ثم أقول في ضده إنه كما وقع لأصحابنا ولنا ، وتنبهوا وتنبهنا على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة ، كذلك لا يُنكر أنْ يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا ــ وإنْ بعُدَ مداه عنَّـــا ــ من كان ألطف منا أذهانا ، وأسرع خواطر ، وأَجْرأ جَنانا ، فوقف بين الخلتين حسيرا ، وكاثرهما فانكفأ مكثورا ، وإنْ خطر خاطر فيما بعد ، يُعلِّق الكف بإحدى الجهتين ، ويكفّها عن صاحبتها ، قلنا به [2] ، انتهى .

وعن ابن الحاجب : معنى الوقف ، الوقف عن القطع بواحد من هذه الاحتمالات، وترجيح مذهب الأشعري بغلبة الظن ، قال التاج السبكي في شرحه : وقد كان بعض الضعفاء يقول : هذا مذهب ما قاله أحد غيره ، لأنّ العلماء بين متوقف وقاطع ، فالقول بالظهور لا قائل به ، وهذا ضعيف ، فإنّ المتوقف لعدم قاطع ، قد يرجع بالظن ، ثم إنْ كانت ظنيّة ، اكتفى بالعمل فيها ، وإلاّ توقف عن / العمل به ، ثم قال : والإنصاف أنّ الأدلة ظاهرة فيما قاله الأشعري ، 24 أ فالمتوقف إنْ توقف لعدم القطع فمصيب ، وإنْ توقف لعدم الظهور فغير مصيب ، وهذا هو الحق الذي فاه به جماعة من المتأخرين ، منهم ابن دقيق العيد في

---

[1] الخصائص 1/46- 47

[2] الخصائص 1/47

شرح العنوان ، قال التاج : وللمسألة مقامان : الجواز ، فمن قال يمنع كونها غير توقيفية ، فآخر يمنع كونها غير اصطلاحية ، والثاني أنه ما الواقع على جواز كل من الأمرين ، والقول بتجويز كل منهما رأي المحققين ، ولم أر مَن صرح عن الأشعري بخلافه ، والذي أراه أنه تكلم في الوقوع ، وأنه يجوز صدور اللغة اصطلاحا ، ولو منع الجواز لذلك لنقل عنه ، وما نقله عنه أحد من المحققين ، وذكر إمام الحرمين الاختلاف في الجواز ، ثم قال : إنّ الوقوع لم يثبت ، وتبعه القشيري وغيره ، انتهى ملخصا .

تنبيهان : تثنية تنبيه ، وهو لغة الإيقاظ ، وعرفا : بيان حكم يمكن أخذه من سابق الكلام ، بقوة النظر ، وفي شرح الزنجاني لشيخنا العلامة عبد الملك العصامي[1] ، هو في اصطلاح المصنفين إعلام بتفصيل ما عُلِم إجمالا ، وهو مُعْرب ، خبر مقدر محذوف إيجازا ، ويجوز جعله مبنيا بناء على عدم تقدير شيء ، ومثله في جواز الوجهين لفظ الفصل والباب ، ونحوهما ، انتهى .

وعليه جيء به بالألف ، لأنّ الرفع أول أحوال المُعرب وأشرفها ، فحكي كذلك لذلك ، وسكت عن تجويز النصب بإضمار عامله ، والوقف بالسكون ، أي في فصل وباب ، على لغة ربيعة ، لضعفه في الجادة ، وكذا هنا ، يجوز كونه منصوبا على لغة إلزام المثنى الألف في الأحوال كلها ، والحركات مقدرة عليها.

* الأول : زعم بعضهم / كابن الأنباري وغيره ، وصححه التاج 24ب السبكي في شرح ابن الحاجب أنه لا فائدة لهذا الخلاف ، قال التاج : ولذا قيل : ذكرها في الأصول فضول ، وليس كذلك ، بل ذُكِر : بالبناء للمفعول ، ونائب

---

[1] هو عبد الملك الأَسْفَرَاييني : (978 - 1037 هـ)
عبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين بن عصام الدين العصامي الإسفراييني، المشهور بملا عصام. ولد بمكة، وتوفي بالمدينة، من تصانيفه الكثيرة: شرح الشذور لابن هشام، شرح على منظومة الشمني في أصول الحديث، وتسهيل العروض إلى علم العروض، الكافي الوافي بعلم القوافي وتحريم الدخان.

الفاعل له فائدتان ، والظرف في محل الحال من(فائدتان) ، كان وصفا له ، فقدِّم عليه :

الأولى فقهية ، منسوبة للفقه ، وتعرف بمهر السر والعلانية ، هي إذا تزوج امرأة بألف، وكانا اصطلحا على تسمية الألف بألفين ، هل الواجب الألف ، لأنه مقتضى الاصطلاح اللغوي ، أو الألفان نظرا للوضع الحادث ، فيه خلاف الصحيح اعتبار اللغة ، وذكر الأسنوي[1] في التمهيد مسائل فقهية مفرّعة على هذا الأصل ، وقوله فقهية بالإفراد ، صفة فائدة مقدرة ، بدليل السياق ، وذكره شامل لجميع ما ذكره الأسنوي ثمة ، وفروعه عليها ، لأنّ المراد به الجنس ، ولذا : لابتناء المسائل الفقهية على الخلاف في واضعها ، ذُكرت : بالبناء للمفعول ، هذه المسألة في أصوله[2] .

والأخرى فائدة نحوية ، ولذا ذكرتها في أصوله ، تبعا لابن جني ، ذكرها في الخصائص ، وهي[3] : ذكر الضمير نظرا للخبر ، والأرجح مراعاته ، لأنه محط الفائدة ، جواز قلب اللغة عن أوضاعها ، وتغيير ذلك الوضع ، فإن قلنا إنها : أي اللغة اصطلاحية بالتواطؤ ، أو التوافق جاز القلب لعدم المانع منه وإنْ لا تقل به بل بالتوقيف فلا يجوز ، فيمتنع تسمية الثوب فرسا ، والفرس ثوبا ، وفي شرح ابن الحاجب للتاج السبكي ، يحكى عن بعض القائلين بالتوقيف منع القلب مطلقا ، انتهى .

والظاهر /] أنّ القائلين بالتوقيف كلهم يمنعون القلب ،وليس كذلك 25 أ فأنه إنما نُقل عن بعضهم فقط .

قال التاج السبكي في شرح ابن الحاجب : يُحكى عن بعض القائلين يالتوقيف منع القلب مطلقا .

---

[1] عبد الرحيم بن الحسين بن علي الأسنوي ، والإسنائي (نسبة إلى مدينة إسنا) ، أبو محمد ، جمال الدين ، ت 772هـ ، الأصولي البارع ، شيخ الشافعية في زمانه . الدرر الكامنة 2/354 ، البدر الطالع 1/352 ، شذرات الذهب 6/223

[2] أي : في أصول الفقه .

[3] كتب : وهو ، وما أثبتناه من الاقتراح، ص 37

قال المازري [1]: أمَّــا المتوقفون فاختلفوا ، فذهب بفضهم إلى تجويز القلب ، كمذهب قائل الإصلاح .

وأشار أبو القاسم الصابوني إلى المنع ، وجوّز كون التوقيف واردا على أنه واجب أنْ لا يقع النطق إلاّ بهذا اللفظ .

وإطباق : إجماع ، أكثر النحاة : جمع ناحٍ ، كقاض ، وهو العالم بالنحو[2] على أنّ المُصحَّفات ليست بكلام ، ينبغي[3] : بغاه يبغيه إذا طلبه ، ويكون لا ينبغي بمعنى : لا يصح ، ولا يجوز، وبمعنى لا يحسن ، وهو بهذا المعنى غير متصرف ، ولم يُسمع عن العرب إلاّ مضارعه في قوله تعالى : ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾[4] ، أنْ يكون من هذا الأصل ، أي: فإنْ قيل بالتوقيف فلا عبرة بالمُصحّف، وإنْ قيل بالاصطلاح ، وصدر عن تواطؤ وتوافق ، اعتُد به كما هوظاهر .

* الثاني : قال ابن جني في الخصائص[5] : الصواب : مبتدأ ، خبره قوله : (لأنّ اللغة تواضع) .. الخ ، وهو رأي أبي الحسن الأخفش[6] : جملة اعتراضية ، سواءٌ : خبر مقدم قلنا بالتوقيف أم بالاصطلاح أي : قلنا بالأمرين مستو ، والجملة معترضة كالتي قبلها ، أو حال قَيْدٌ فيما قبلها ، أو مستأنفة على بُعْدِهِ ، أنَّ اللغة لم توضع كلها في وقت واحد ، بل وقعت متلاحقة متتابعة ، حققه ابن فارس في فقه اللغة ، بقوله[7]: (ولعلَّ ظاناً أن اللغة الَّتِي دلَلنا عَلَى أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وَفِي زمان واحد .

وَلَيْسَ الأمر كذلك ، بل وقّف الله جلَّ وعزَّ آدمَ ــ عليه السلام ــ عَلَى مَــا شاء أن يعلّمه إياه مما احتاج إلَى علمه فِي زمانه ، وانتشر من ذَلكَ مَا شاء الله ، ثُمَّ علَّم بعد آدم ــ عليه السلام ــ من عرَب الأنبياء ــ صلوات الله عليهم

---

[1] هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري ، نسبة إلى بلدة مازرة ، الواقعة قرب جزيرة صقلية ، القريبة من السواحل التونسية ، ت 453هـ . الأعلام 6/277
[2] انظر : القاموس المحيط (نحو) ، وعبارته (رجلٌ ناحٍ من نحاةْ نَحوِيّ) .
[3] مطاوع بغاه يبغيه .
[4] يس 40
[5] الخصائص /28- 29
[6] هو سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن ، ت 215هـ ، وهو أبرع أصحاب سيبويه ، بغية الوعاة 1/590
[7] الصاحبي ، ص 8

ــ نبياً نبياً ، مَا شاء أنْ يعلمه ، حَتَّى انتهى الأمر إِلَى نبيّنــا محمــد ــ صلى الله تعالى عَلَيْهِ وآله وسلم ــ فآتــاه الله ــ جلَّ وعزَّ ــ من ذَلِكَ مَــا لَمْ يؤته أحداً قبله ، تماماً عَلَى مَا أحسنَهُ من اللغة المتقدمة.

ثُمَّ قرَّ الأمرُ قرارَه ، فلا نعلم لغة من بعدِهِ حدثتْ .

فإن تعمَّل اليوم لذلك متعمِّل وجد من نُقَّاد العلم من ينفيه)][1] / ويرده كما 26 أ روي أنّ أبا الأسود الدؤلي أنكر كلمة ، فقال له المتكلم ،هذه لغة لم تبلغك ، فقال له يا ابن أخي ، لا خير لك فيما لم يبلغني ، فعرّفه بلطف أنّ الذي جاء به مختلف .

قال سعيد بن مسعدة الأخفش تلميذ سيبويه ، وهو المراد إذا أطلق ، وإلاّ فهو لقب لأحد عشر نحويا[2] ، كما في المزهر ، فإذا أريد غيره قُيّد : اختلاف لغات العرب إما جاء ، وحصل من قِبَل : بكسر ففتح ، جهة أنّ أول ما وضع منها ، من لغاتهم ، وضع على خِلاف ، مختلفا ، بأنْ جاء بوجوه الاختلاف ، كرفع ونصب خبر ما النافية ، فأخذ بالأول تميم، وبالثاني الحجاز، وإنْ كان كله ، أي الموضوع ، مسبوقا ، واردا على صحة ، في الوضع ، وقياس ، مُدرك ، يتقوّى به ، فقال الحجازي : لمَّــا أشبهت ما ليس في نفي الحال والجمود حُمِلت عليها ، وعملت عملها ، وقال التميمي : لمَّــا لم تخصص بالأسماء اختصاص ليس بها أُهمِلت ، وقد تلطف منهم مَن أشار لنسبة منهم في قوله[3] :

---

[1] سقطت الورقة 25 ، وما بين الحاصرتين استعنَّا في إثباته بما في الفيض 1/258 -261 ، وبما في الاقتراح ، ص 37 ، وبما في الصاحبي ، ص 8

[2] المزهر 2/453-4454 ، وهم :

الأول : الأخفش الأكبر أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أحد شيوخ سيبويه .

والثاني : الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه ، مات سنة عشر ومائتين وقيل بعدها

والثالث : الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرّد وثعلب ، مات سنة خمس عشرة وثلثمائة

والرابع : أحمد بن عمران بن سلامة الألهاني مصنف غريب الموطَّأ ، مات قبل الخمسين ومائتين.

والخامس : احمد بن محمد الموصلي أحد شيوخ ابن جنّي مصنف كتاب تعليل القراءات .

والسادس : خلف بن عمرو اليشكري البَلَنسي مات بعد الستين وأربعمائة .

والسابع : عبد الله بن محمد البغدادي من أصحاب الأصمعي .

والثامن : عبد العزيز بن أحمد الأندلسي من مشايخ ابن عبد البر .

والتاسع : عليّ بن محمد الإدْريسي ، مات بعد الخمسين وأربعمائة .

والعاشر : عليّ بن إسماعيل بن رجاء الفاطمي .

والحادي عشر : هارون بن موسى بن شريك القارىء ، مات سنة إحْدَى وسبعين ومائتين .

[3] روي أن رجلاً طلب من محبوبه أن ينتسب إلى قبيلته، فلم يجبه وإنما أشار إليه بأثر لهجي يفهم منه قبيلته تظرفًا ـ في قوله:

ومهفهف الأطراف قلتُ له انتسبْ   فأجاب ما قَتْلُ الْمُحِبِّ حَرَامُ

فاكتفى بإهمال (ما) عن التصريح برفع نسبه إلى تميم ، ثم أحدثوا ، أي العرب من بعدُ بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه ، ونيّة معناه أشياء كثيرة اصطلحوا عليها ، مثل كون إذا في الشرط المحقق ، وإنْ في المظنون ، ولو للشرط الماضي والتأكيد للإنكار ونحوه ، وتركه[1] ، ونحو ذلك مما بنوا عليه لغاتهم في محاوراتهم للحاجة /النازلة بهم ، الداعية إليها : إلى الأشياء 26 ب المحدثة منهم من غير تفسير للموضوع عن مكانه ، بل ضمّ لطائف إليها ، غير أنها ، أي المحدثة على قياس ما كان ، مزيدة ، وُضِع : بالبناء للمفعول في الأصل ، المقيس عليه ما أحدثوا مختلفا كاختلاف صيغ الفاعلين والمفعولين ، والصفات ، والوصف حال من مرفوع وُضِع .

قال الأخفش : ويجوز أن يكون الموضوع الأول من الواضع في المختلف الاستعمال ، كخبر ما النافية ، ضربا واحدا ، كالنصب مثلا ، ثم رأى ، من الرأي مَن جاء من أولي الفكر والرويّة من العرب بعد : بالضم ، وقد سدّ مسد مفعولي رأى أنْ : بفتح فسكون ، خالف قياس الأول ، أي مخالفة له ، إلى قياس ثان، متعلق بخالف ، جارٍ في الصحة ، وجواز الاستعمال مجرى الأول ، لقيام مدرك الطريق الثاني ، كما قام مدرك الوضع الأول ، وفي الخصائص : اللغات كلها حُجة ، ألا ترى أنّ لغات إعمال الحجاز في ما ، وإهمال تميم لها ، كل منهما يقبله القياس ، لك ردّ إحداهما بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى ، غايته أنْ تتخير إحداهما ، فتقويها على أختها ، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنسا بها ، وأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا ، ألا ترى للحديث المرفوع[2] { نَزَلَ الْقُرْآنُ بِسَبْعِ لُغاتٍ كُلُّهَا كَافٍ شَافٍ } ، وفيها إنْ استوت اللغتان ، أو تقاربتا في القياس ، فإنْ قلّت إحدهما جدا ، أو كثرت مقابلتها كذلك ، أخذت

ومُهفهفِ الأَعطاف قلت له انتسبْ   فأَجاب ما قَتلُ المحبِ حرامُ

فأَفاد بأَنه من تميم، لأَنها ترفع خبر (ما). الإفادات والإنشادات للشا طبي ، ص 65

[1] **وتركه لعدم الإنكار .**

[2] **نص الحديث كما جاء في المعجم الكبير للطبراني 15/74 : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بن أَحْمَدَ بن حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بن عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبُو يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن ثَابِتٍ الدَّهَّانُ، عَنْ أَسْبَاطِ بن نَصْرٍ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ مُعَاذِ بن جَبَلٍ، قَالَ:"أُنْزِلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ"**

بأوسعهما رواية ، وأقواهما ، ألا ترى أنك لا تقول : المال لك ، ولا /مررت 27أ بك قياسا لى قول قضاعة: المال له ، والواجب في مثله استعمالا لأقوى الأشيع ، ومع ذلك لو استعمل ذلك الأقل إنسان ، لم يكن مخطئا لكلام العرب ، فالناطق على قياس لغة مصيب غير مخطئ ، لكنه مخطئ لأجود اللغتين ، فإنْ احتاج لذلك في شعر، أو سجع فغير ملوم ولا مُنكر عليه ، انتهى .

وقال أبو حيان في شرح التسهيل : كل ما كان لغة قليلة قيس عليه ، وهذا كله سيأتي في الأمثل في التعادل والراجح ، ويأتي زيادة إيضاحه ثمة .

قال أبو حيان أيضا : إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ، وثم جاء شيء يخالفها فيُأوّل ، أمَّـــا إذا كان ذلك لغة طائفة من العرب ،لم يتكلم إلاّ بها ، فلا تأويل ، ومن ثَم ورد تأويل أبي علي قول تميم : ليس الطيب إلاّ المسك على إضمار اسمها ضمير الشأن ، لأنّ أبا عمرو نقل أنّ ذلك لغتهم .

وقال ابن فارس[1] : لغة العرب يُحتج بها فيما اختلفُ فيه، إِذَا كَانَ التنازع في اسم أو صفة أو شيء مما تستعمله العرب من سننها في حقيقة ومجاز، أو ما أشبهه ، فأمَّـــأ ما سبيله الاستنباط ، أو ما فيه لدلائل العقل مجال من التوحيد وأصول الفقه و فروعه ، لا يُحتج فيه بشيء من اللغة لأنّ موضوع ذلك على غير اللغات. فأما الذي يختلف فيه الفقهاء ، من نحو قوله تعالى ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾[2] فمنه ما يصلح للرجوع للغتهم ، والاحتجاج بها فيه ، ومنه ما يوكل لغير ذلك.

وإذا انتقل اللسان الفصيح لغير لسانه فإنْ كان ما انتقل إليه فصيحا كلغته أخذ بها ، كما يؤخذ بما انتقل عنها ، أو فاسدا فلا ، ويؤخذ بالأُولى ، ولا نظر لفساد / اللغة بالنسبة للغة الأولى ، وإنّ ذلك محتمل فيه لأنه لو فتح هذا 27ب الباب ما طابت نفس بلغة ، وتوقف عن الأخذ عن كل؛ مخافة ذلك ، وفيه من الخطأ ما لا يخفى ، فالصواب الأخذ بما عرفت صحته ، ولم يظهر فساده ، ولا يُنظر لاحتماله له يَبِنْ .

---

[1] الصاحبي ، ص 49

[2] النساء 43 ، المائدة 6

قال الأخفش : وأمّــا أيٌّ الأجناس الثلاثة: وأبدل منها بدل مفصل من مجمل ، الاسم ، والفعل ، والحرف : وهو مستوفٍ للعِدْ ، فيجوز فيه الإتباع ، والقطع ، كما مرّ نظيره ، وأيّ مبتدأ خبره وُضِع قبل ، أي قبل أخويه ؟ فلا يُدرى ذلك، وليس المراد من الأسماء في قوله تعالى﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾[1] المقابلة للنوعين ، بل المعنى اللغوي: ما كان سمة على غيره من سائر الألفاظ ، فدخلت الأجناس أجمع ، ويُحتمل عقلا في كل من الثلاثة أنه وُضع قبل ، أي قبل كل منهما ، وبه : بهذا الاحتمال صرح أبو علي الفارسي ، وفي الخصائص عنه أيضا : إنْ قيل : اللغة فيها أسماء وأفعال وحروف ، وليس يجوز أن يكون المُعلَّم من ذلك الأسماء وحدها ، دون غيرها ، فكيف خصّ الأسماء وحدها ؟ قيل: اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة ، ولا بد لكل كلام مفيد منفرد من الاسم وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل من الفعل والحرف فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة على ما لا خفاء فيه جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها ومحمول في الحاجة إليه عليها ، انتهى[2] .

قال أبو علي : وكان الأخفش يذهب ، يميل إلى أنّ ما غُيِّر ، بصيغة المفعول لكثرة / استعماله كأَيّشٍ ، بفتح فتشديد التحتية ، وتنوين الشين 28 أ المعجمة ، حكاه أبو علي الفارسي في تذكرته عن أبي الحسن الأخفش والفرا عن العرب ، قال : والقول فيه عندنا : أيّ شيء لك ، فخفف الهمزة ، وأبقى الحركة على الياء ، فتحركت ، فكرهت الحركة فيها ، فأسكنت ، فلحقها التنوين ، فحذفت لالتقاء الساكنين ، قال : وما يلزمه من بقاء الاسم على حرف واحد حسنه أنّ الإضافة لازمة ، فصار لزومها مشبها له بما في نفس الكلمة ، حتى حذف منها ، فقالوا فيم ، ولِمَ ، فكذا هنا أيش ، انتهى .

وفيه أنّ كسرة أيشٍ سكون[3] عن مقتضيها في كلامه، والأحسن أن يُقال : نقلت حركة الهمزة للياء ، ثم حذفت ، فنقلت للشين ، بعد سلب حركتها ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، هما هي والتنوين ، تصورته العرب ،

---

[1] البقرة 31
[2] الخصائص 1/41
[3] كتب في الحاشية : لعله مسلوب .

أي أوقعت صورته في فكرها ، بوصف كثرة الاستعمال له ، قبل وضعه ، أي وضع ذلك الغير المذكور ، وعَلِمت لكثرة الحاجة لاستعماله أنه : الضمير للشأن لابدَّ : بضم الموحدة ، وتشديد الدال ، قال في المصباح : لا محيد ، ولا يُعرف استعماله إلاّ مقرونا بالنفي من كثرة : بتثليث الكاف ، والفتح أشهر ، استعمالهم إياه ، للحاجة الداعية إليه فابتدءوا ، العرب بتغييره ، أي وضعوه مُغيّرا عما حقّه أن يكون عليه ، عِلما ، علة الابتداء المذكور بأنْ مخففة ، واسمها ضمير الشأن ، أي أنه لا بدّ منه ، من التغيير مِن : تعليلية كثرة الأحوال الداعية إلى تغييره ، فغيروا ، كما قال مَن قال : رأي / الأمر يفضي إلى آخر ، فيصير 28 ب آخره أولا ، وذلك لأنّ كثرة الاستعمال ثقل داعٍ للتخفيف ، والتغيير عن أصله ، كما غيرت هلم عن أصلها ، وهو ها لُمّ ، قال الخليل : ها للتنبيه ،ولُمّ ، أي ألمَّ بنا ، فحذف الفها تخفيفا ؛ لكثرة استعمالها ، ونصب غدوة بعد لدُن ، مع أنّ الأكثر جرّها بعد لدُن بها ، لكثرة استعمال غدوة معها ، وكثرة الاستعمال يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها ، وعلى هذا الاحتمال فالتغيير عن الأمثل المطرد في كثرة استعماله عن أصله من المواضع .

قال : ويجوز عقلا أن يكون الموضوعات كانت قديما معربة ، عند وضعها الأول على أصل الوضع ، بلا تغير به بالوضع ، وفي المزهر : ويجوز أن يكون كانت قديما معربة ، أي من غير تغيير أصلا ، فلما كثرت في الاستعمال غُيّرت عن أصل وضعها للتخفيف ، فيما بعد .

قال أبوعلي : والقول عندي هو الاحتمال الأول : وهوأنهم لمَّـــا رأوا الداعي الأول للتغيير لكثرة تعاورها في الكلام ، تصرفوا فيها ابتداء بالتخفيف والتغيير ، لأنه أدلّ على حكمتها ووضعها للألفاظ مواضعها ، التي تدعو إليه مواقعها ، والحكيم مَن يُعطي كل شيء ما يُستحقه ، وأشهدُ أقوم شهادة لها للعرب لعلمها بمصاير أمرها ، بالياء لا بالهمزة ، لأنه كمعايش جمع معيشة ، فالياء في واحده أصلية ، فتبقى في جمعه بحالها ، أي بما يصير إليه أمرها في تصاريف كلامها، فتركوا بعض الكلام مبنيا لا يختلف آخره العامل ، غير معرب : حال مؤكدة ، أو وصف / توضيحي ، لأنّ عدم إعراب تلك الكلمات، لوجود 29 أ

مانع الإعراب ، والإعراب أليق بالحكمة ؛ لعدم كثرة تعاورها من الكلام ، فلزمت حالا واحدة ، نحو أمس بالبناءِ على الكسر في لغة الحجاز ، وخالف تميم ، ومحل الخلاف إنْ أُريد به اليوم الذي قبل يومك بليلة ، ولم يُعرَّف بأل ، ولم يُضف ، ولم يُكَسَّر ، لم يُصغّر ، ولم يكن ظرفا ، فإن وجدت الخمسة الأُوَل ، وكان ظرفا كصمُت أمس ، بُني اتفاقا ، وإنْ فُقد واحد من الخمسة قبله ، أُعرب اتفاقا ، كصمت أمساً ، وإلاّ ولم يكن ظرفا فهو محل الخلاف ، وقد نظمت ذلك كذلك في قولي :

إذا أُريد بأمس ما تقدم لا ... بغير ليل وما صغّرته أبد
وما يُكسّر ما أل فيه قط ولا ... أُضيفَ ما جاءنا ظرفا فقد رشدا
فيه اختلاف الحجاز مع تميم فإن ... بدتْ سوابق ظرف وهو قد وجدا
فالكلُّ يُبنى وإنْ من خمسة سلفت ... من قبله واحد يا خلّ قد فقدا
فالكلُّ يُعربُه الاتفاق فقل ... كان أمسُنا الأمسَ ما هو لا بكل ندا

وبُنِيَت لتضمنها معنى أل المُعرِّفة ، وكان على حركة لدفع التقاء الساكنين ، وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص منه ، وأيْن مبني لشبهه بالحرف ، لتضمن معنى الشرط والاستفهام ، وعلى حركة لدفع التقاء الساكنين ، وكانت فتحة لأنها أخف الحركات ، ولذا عدّ أمثلة المبني عليها ، بقوله وكيف ، وبناؤها لتضمنها معنى ما ذكر ، وإنْ كان المختار عند البصريين وجوب الرفع في كيف تجلسُ أجلسُ ، وما في الجرومية من الجزم بها مذهب كوفي ، وكم بُني لتضمنه/ معنى ربّ من التكثير إنْ كان خبريا ، أو الاستفهام إن كان 29ب استفهاميا، ولا يُسأل عن البناء على السكون لأنه أصله ، ولذا عدد أمثلته فقال : وإذْ بُني لشبهه الحرف في الافتقار المتأصل لجملة ، وحيث وقبل ببنائهما أمَّا الأول فلما ذُكر في إذ، وأمَّا الثاني فلتضمنه معنى الإضافة، الذي هو معنى حرفي مع جموده ، ولشبهه بحرف الجواب في الاستغناء بلفظه عما بعده ، وعلى حركة للدفع لالتقاء الساكنين ، وكانت ضمة جبرا لِما لحقه من الوهن بحذف إليه ، مع أنّ معناه مقصود ،أو أكمل له جميع الحركات ، أو لتخالف

حركات تناسب حركة إعرابه[1] عِلْما : علّة لتغيير ما غيّروا[2] ، بأنهم ، أي الناس فيما بعد ، أي بعد زمن الوضع ، يستكثرون منها في كلامهم للحاجة المذكورة بها، فيجب لذلك الاستكثار تغييرها، لأنّ الاستكثار يقتضي التغيير ، فغيروا لذلك ، وأبقوا على حالة ما لا تدعو الحاجة إلى الاستكثار منه ، وعِلما علة لبناء ما بنوه ، ولفظ لا ساقط من الكاتب قبل يستكثرون[3] ، فلعدم الاستكثار الموجب للتغيير بنوا هذه الألفاظ، وألزموها حالا واحدة ، لكن يعكِّر عليه أنه في المزهر ، وفي بعض نسخ هذا المتن[4] بلفظ سيتكثرون منها[5]، والسين مانعة من زيادة لا .

□□□

المسألة

[1] كتب في الهامش : قوله : أو أكمل .. الخ ، هكذا نقلته من نسخة المصنف ، وكانت مكتوبة في الهامش ، وقد ذهب بعض الكلام مع ما ذهب من أطراف الورق حال التجليد ، فوقع الخلل من العبارة ، أ هـ .

[2] كتب في الحاشية : . قلت : ولعل الصواب علة تركوا . أهـ . وجاء في الفيض 1/267 : وادعاء أنّ عِلما علة لتغيير مما لا معنى له ، إذ لا دلالة في الكلام عليه .

[3] جاء في الفيض 1/268 : ادعاء أنّ يستكثرون على حذف لا النافية ، والمعنى : لعلهم بأنهم لا يستكثرون ، فإنّ هذا مع كونه مبنيا على التخمين والحدس ، يُنافيه أنّ الذي في الخصائص وغيره (سيستكثرون) بسين التنفيس أول المضارع ، ومثله لا يجوز اقتران النافي به ، على ما قُرِّر في العربية . وتصديره بالسين هو الذي في المزهر 1/57 أيضا ، وفي نسخ من الاقتراح ، فلا معنى لاعتباره ، ولا لتخريج الكلام عليه .

[4] لأي : الاقتراح .

[5] في المزهر 1/57 : قال : والمقُول عندي هو الأول لأنه أدلّ على حكمتها وأشهدُ لها بعلْمها بمصاير أمْرها فتركوا بعضَ الكلام مبنيّاً غير معرب نحو أمس (وهؤلاء) وأين وكيف وكم وإذ و (حيثُ) علْماً بأنهم سيستكْثِرُون منها فيما بعد فيجبُ لذلك تغييرها .

الرابعـــــة

من مسائل المقدمات

في مناسبة الألفاظ للمعاني

أي ما بينها من المناسبة الداعية لوضعها لها

قال ابن جني في الخصائص[1] : هـــــذا ، المعنى الحاضر ذهنـــا ، موضع / شريف ؛ لدقته ، وحسن ثمرته نبّه عليه الخليل وتلميذه عمرو بن عثمان30أ ابن قنبر سيبويه بفتح الموحدة والواو ، وسكون التحتية ، وكسر الهاء ، هذا طريق البصريين فيه ، وجرى الكوفيون على ضم الموحدة ، وسكون الواو ، وفتح التحتية ؛ فرارا من ويه ، فإنه اسم شيطان ، وعليه جرى المحدثون ، وظاهر أنّ معاني هذا اللقب إنما هي على الوجه لأول ، ففي البغية للمصنف سيبويه لقب معناه رائحة التفاح ، قيل : كانت أمهُ ترقصه به في صغره ، وقيل : كان مَن يلقاه لا يزال يشمّ فيه رائحة الطيب ، فسمي به ، وقيل : كان يعتاد شم التفاح ، وقيل : لقب به للطافته ؛ لأنّ التفاح من لطيف الفاكهة ، انتهى .

وفي الشفا لشيخنا العلامة عبد الملك العصامي ، نقلا عن التصريح للشيخ خالد الأزهري: غلب هذا اللقب عليه، بحيث لا ينصرف إذا أُطلق إلاّ إليه ، مع أنه قد لُقب به جمع غيره ، قال البطليوسي في شرح الفصيح : الإضافة في لغة العجم مقلوبة ، والسيب التفاح ، وويه الرائحة ، والتقدير رائحة التفاح ، قيل : لقب به ، فذكر ما في البغية ، وزاد ، وقيل : لأنه كان أبيض مشربا بحمرة ، كأنّ خدوده لون التفاح ، انتهى . وتلقَّته الجماعة : علماء العربية بالقبول ، فلم يردّوه .

قال الخليل : كأنهم ، أي العرب توهموا في صوت الجُنْدُب ، بضم أوله وثالثه ، وبفتح الثالث أيضا ، طائر يقع في النار استطالة : طولا متصلاً فقالوا ، دلالة عليها صرَّ بتشديد الراء ، من باب علم صريراً[2] ، وتوهموا في صوت

---

[1] الخصائص 2/152

[2] قال في الفيض 1/272 : (صرَّ ، هو بالمهملتين ، بالفتح في الماضي ، والكسر في المضارع على القياس صَرَّاً وصريرا إذا صوَّت ، وقوله في الشرح ـ يعني داعي الفلاح ـ : من باب علم ، ليس بمعروف لأحد من أئمةاللغة) .

البازي / بالموحدة والزاي طائر يُصاد به تقطيعا ، في تصويته ، فقالوا 30ب صرصر ، فقابلوا بتقطيع الحروف عن أجناسها تقطيع الصوت .

وقال سيبويه[1] في المصادر التي جاءت في كلامهم على الفَعَلان بفتح أوليه ، وبالنون آخره ، إنها جاءت ، دلالة على الاضطراب والحركة ، في المزهر[2] عنه : أنها تأتي للاضطراب والحركة ، نحو الغليان والغثيان بإعجام أوليهما ، وثاني الثاني ، والوزن ما تقدم ، ولم تُعل فيهما الياء مع قيام سببه من تحركها وانفتاح ما قبلها ، لئلا تذهب الصيغة ، فيفوت مدلولها الذي جيء له بها كما ذكر ، فقابلوا بتوالي حركات المثال المذكور ، وأل فيه للجنس ، فيصدق بما فوق الواحد ، توالي حركات الأفعال ، أي جعلوا الحركات القائمة بالحروف لتواليها دالة على توالي حركات الأفعال لكمال المناسبة لِما بينهما من التوالي ، قلت : ومن ذلك القسط بالفتح الجور ، وبالكسر العدل خفضا للعيش ولينه ، وفي الظلم خلافه .

قال ابن جني ، بعد نقله عمن ذكر : وقد وجدت : من الوجدان متعد لمفعول واحد ، من باب ضَرَبَ أشياءَ : غير منصرف ، قال الخليل وسيبويه اسم جمع كظرفاء ، إلاّ أنه قلبت لامه ، فجعلت لفعاء ، وهو المختار ؛ لجمعه على أشاوي ، كصحراء وصحاري ، وقال غيرهما : جمع ، فقال الكسائي ، وأبو حاتم جمع شيء كبيت وأبيات ، ومنع صرفه لشبه آخره بآخر حمراء ، فلكثرة استعماله ، وقيل غير ذلك ، مما بينته في ضياء السبيل الى معاني التنزيل/31أ في أواخر سورة المائدة ، ولمَّـــا كان وزنه من أوزان جموع القلة ، وربما توهم قلة الموجود ، ودفعه بقوله كثيرة ، ووصف اجمع بوصف الواحدة ، لكونه جمع قلة ، لا يعقل ، وهذا هو الأرجح فيه من هذا النمط : بفتح النون والميم ، وبالمهملة ، أي الصنف والنوع ، كما في المصباح[3] ، من ذلك بالذال كما في المزهر ، أتى باسم الإشارة الموضوع للبعيد ، مع قرب المشار إليه ، لأنه لمَّـــا

---

[1] الكتاب 4/14

[2] المزهر 1/48

[3] المصباح المنير (نمط) وفيه : بفتحتين: ثوب من صوف ذو لون من الألوان ولا يكاد يقال للأبيض "نَمَطٌ" والجمع "أَنْمَاطٌ" مثل سبب وأسباب، و"النَّمَطُ" أيضا الطريق والجماعة من الناس ثم أطلق "النَّمَطُ" اصطلاحا على الصنف والنوع فقيل هذا من "نَمَطِ" هذا أي من نوعه.

كان عَرَضا لا بقاء له ، نزل منزلة البعيد ، وفي نسخة الاقتراح بالفوقية بدل الذال إشارة للمناسبة المذكورة أول الترجمة ، ثم الظرف الأول متعلق بوجدت ، أو مستقر صفة أشياء ، والثاني مستقر خبر مبتدؤه المصادر الرباعية المضعّفة بأن كانت فاؤها ولامها الأولى من جنس [واحد ، وعينها ولامها من جنس][1] آخر، وهذا يُقال له عند الصرفيين المضاعف ، وضعوا لوضعه المضعف تجوّزا ، ويسمى أيضا بالأصم ، تأتي للتكرير[2] لتكرير كل من الحرفين مرة ثانية ، فكان دليل تكريرها [نحو] الزعزعة : هي كما في القاموس ، كل تحريك شديد ، انتهى ، أي تجيء لهما، ولفظ الزعزعة من ألفاظ القاعدة والقلقلة[3] بقافين، أو بتائين [والصلصلة] ، والقعقعة بالقافين والمهملتين ، قال ابن فارس : أي حكاية أصوات التِّرَسَة وغيرها ، والقرقرة بقافين ورائين، صوت في البطن ، يحدث من رياح ، ونحوه ، ولم يذكره في القاموس ، وزاد في المزهر والصلصلة بمهملتين .

والفَعَلَى بفتح الفاء والعين ، تأتي بالفوقية ، أي هذه الصيغة للسرعة في الأمر / نحو الجَمَزَى بالجيم والزاي في المصباح : جمز جمزا من باب 31 ب ضرب عدا وأسرع ، والجمزى بفتح الكل اسم منه ، ويطلق الجمز على السير ، ويقال هو نوع من السير أشد من العنَق ، في القاموس حمار جَمَزَى سريع[4] ، والزَلَقَى[5] بالزاي والقاف ، ولم يذكره في القاموس ، ولا المصباح .

ومن ذلك المذكور من المناسبة باب استفعل ، جعلوه ، وضعوه للطلب ، لِما فيه من تقدم أحرف ، هو أحسن من قوله[6]، وفيما حكاه في المزهر حروف ، زائدة على الأحرف الأصول، وقدمت الزوائد على الأصلية ، كما يتقدم الطلب

---

1 ما بين الحاصرتين سقط من الاصل ، وهو من الفيض 1/276 ، وقال في الفيض بعد ذلك . أو كررت فاؤها ، أو عينها ، وهذا أضعفها للزومفقد اللام في الكلمة .

2 كتب : للتكثير ، وما أثبتناه من الاقتراح . وقد نبه على ذلك في الفيض 1/ 277 ، فقال : وفي الشرح يأتي للتكثير من الكثرة ،وليس بصحيح .

3 كتب : نحو القلقلة .

4 القاموس المحيط (جمز)

5 في الاقتراح : والولقى . يُستعمل مصدرا من وَلَقَ يَلِق : أسرع ، وصفة ، وهو عدو الناقة ، فيه شدّة ، انظالقنموس المحيط (ولق) . وجاء في الفيض 1/281 : وفي الشرح أنه (الزلقى) بالزاي والقاف وأنه لم يقف له على معنى ، فصحف - رحمه الله - ولوكان عنده الأصل ما توقف .

6 كتب في الاقتراح : حروف .

الفعل ، فناسبوا بين المعنى والمبنى ، وجعلوا الأفعال الواقعة عن غير طلب مدلول لصيغها إنما تفجأُ ، تبغتُ ، وتتقدم حروفها الأصول ، هو دليل خطابي ، ومناسبة بعْد الوضع ، وإلاّ فانقطع مزيده قبل أصوله ، مع أنه لا طلب فيه ، أو ما ضارع : شابَهَ الأصول في قوَّته ، وكونه قطعيا ، نحو خَرَجَ ، لو قال نحو قاتل لكان أولى ، لأنّ الكلام في ترتيب المزيد مع أصول الكلمة ، إلاّ أنْ يُقال إنه من التخريج بتشديد الراء ، فيتم المرام ، وأكرم مثال لِما يوشي بمزيد مشابه للأصلي ، لِما مرّ ، ولأنه في مكان الفاء من الرباعي[1] .

وكذلك المذكور من مناسبة المبنى[2] للمعنى ، جعلوا تكرير العين دالاًّ على تكرير الفعل ، نحو غلّقت البابُ إذا تكرر منه غلقه ، وتكرير المفعول كغلَّقتُ الأبوابَ ، وقطَّعتُ الأثوابَ ، وإنّ قال البابَ والثوبَ خففت إلاّ إنْ أُريد/ الباب 32 أ كما ذكرنا ، ولو قال على التكرير لكان أخصر وأعم ، نحو فرّح وكسّر بتشديد عين كل منهما ، فجعلوا قوة اللفظ بالتشديد لقوة المعنى بالتكرير والتكثير ، وخصوا بذلك الجعل العين ، وكررها لأنها أقوى من الفاء واللام ، إذ هي واسطة لهما متوسطة بينهما ، فلها قوة بكل منهما ، ومكنوفة[3] ــ بالنون والفاء ــ محاطة بهما ، فصارا ، أي الفاء[4] واللام كأنهما سياج ، بكسر المهملة ، وتخفيف التحتية ، آخره جيم ، في القاموس : هو ما أُحيط به على كل شيء كالنخل والكرم ، لها ، أي العين ، محيطان بها ، ومبذولان للعوارض ، لكون كل منهما في الطرف دونها ؛ لاعتضادها ، ولذلك : المذكور تجد الإعلال بالحذف فيهما كحذف الفاء من مضارع نحو ولَد ومصدره، وكحذف اللام من﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[5]

---

1 عبارة الفيض أوضح ، حيث قال 1/281 : (وأكرم) مثالٌ لما ضارع الأصول ، فإنّ الهمزة وقعت موقع الفاء من الرباعي ، فشابهت الأصلي .

2 كتب : المعنى للمعنى .

3 الكَنَفُ:بفتحتين الجانب والجمع "أَكْنافٌ" مثل سبب وأسباب، و"اكْتَنَفَهُ" القوم كانوا منه يمنة ويسرة، و"الكَنِيفُ" الحظيرة، و"الكَنِيفُ" الساتر ويسمى الترس "كَنيفًا" لأنه يستر قاضي الحاجة والجمع "كُنُفٌ" مثل نذير ونذر،

4 كتب الألف .

5 آل عمران 186(لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) . حذف اللام هو الواو بعد قلبه ألفا . انظر التبيان في إعراب القرآن 1/318

و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[1] دونها ، فلا تُعل غالبا إلاّ بالقلب كقال وباع ، ومن إعلالها بالحذف نحو يستحِي أصله يَسْتَحْيِي بيائين ، نقلت حركة العين ، وهي الياء الأولى للفاء ، ثم حذفت ، ونحو مَصُون ومَبِيع ، ونحو الإقامة ، فإنّ المحذوف عينه على قول ، وعوّض عنها الهاء ، فوزنها إفالة .

ومن ذلك : التناسب المذكور قولهم : أي العرب الخضم بالمعجمتين لأكل الرَّطْب، والقضم بالقاف المعجمة لأكل اليابس، فاختاروا لخاء لرخاوتها للرطب ، بفتح فسكون لِما فيها من اللين والرخاوة ، والقاف لصلابتها ، إذ هي حرف مجهور مستعل مقلقل منفتح لليابس ؛ ليناسب الدّال المدلــول ، وقــال الكسائي / كما في المزهر : القضم للفرس ، والخضم للإنسان ، قلت : وذلك لقوة 32ب أكل الفرس ، وأسنانه بالنسبة للإنسان ، وقيل : بالقاف بأطراف الأسنان ، وبالخاء بأقصى الأضراس .

و للمناسبة المذكورة جعلوا النَّضح بالنون والضاد المعجمة والحاء المهملة ، من باب ضرب ونفع : الرَّش للماء ونحوه من المائعات الرقيقة ، والنضخ بالخاء المعجمة محل المهملة ، والباقي سواء : الرّش بالغليظ كالعسل ، وقال في المصباح[2] : هو مِنْ بَابَيْ ضَرَبَ وَنَفَعَ أيضا إذَا بَلَّتْهُ أَكْثَرَ مِنْ النَّضْحِ فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْهُ ، انتهى . وقال المصنف : أقوى منه ، وبيّن مراعاتهم لها بقوله: فجعلوا : فوضع العرب الحاء المهملة ؛ لرقتها لكونها مهموسة رخوة مستعلية منفتحة للماء الخفيف ونحوه من المائعات الرقيقة كعصير العنب وماء الورد ، والخاء لغلظها لكونها حرفا مهموسا مستعليا رخوا مُقتضٍ لما هو أقوى منه ، أي من الماء كالعسل الغليظ ، فابن جني جعل التفاوت في المائع ، فالمهملة في الرقيق ، والمعجمة في الشديد منه ، والمصباح جعله في كثرة الخاثر وقلته ،

---

1 مريم 26 (فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) .أصلها قبل التوكيد ، ودخول الجازم (تَرْأَيِين) ، وحذف اللام هو الياء الأولى بعد قلبه ألفا . انظر التبيان في إعراب القرآن 2/872

2 المصباح المنير (نضخ) : ، وفيه : نَضَخْتُ الثوب "نَضْخًا" من بابي ضرب ونفع: إذا بللته أكثر من النَّضح فهو أبلغ منه، وغيث "نَضَّاخٌ" أي كثير غزير وعين "نَضَّاخَةٌ" أي فوارة غزيرة، وقال الأصمعي: لا يتصرف فيه بفعل ولا باسم فاعل، وقال أبو عبيد: أصابني "نَضْخٌ" من كذا ولم يكن فيه فعل ويفعل منسوب إلى أحد.

فاتفقا على الأبلغية ، وإنْ اختلفا في محلها ، ومن ذلك ما قال أبو عمرو[1]:
النَّضْح بالنون فالمعجمة فالمهملة : الشّرب دون الرّيّ ، والنَّصْح بالصاد المهملة : الشُّرْب حتى يَرْوَى والنَّشْح بالشين المعجمة دون النَّضْح بالضاد المعجمة ، والحاء فيهما مهملة .

ومن ذلك، التناسب قولهم ، أي العرب مراعين له القدُّ بالقاف المفتوحة ، وتشديد / الدال ، قال في المصباح : من باب قتل : الشق طولا ، والقطّ 33 أ بالطاء المهملة محل الدال من باب قتل أيضا :القطع عرضاً، يقال : قططت القلم : قطعت رأسه عرضا في بريه ، وعامل الظرفين مقدّر كما أشرت إليه ، ووجه المناسبة ، لأنّ الطاء أحصر للصوت ، وأسرع قطعا له ، لأنها حرف شديد مطبق مستعل مقلقل من الدال المستطيلة لعدم إطباقها واستعلائها ، والوصف تنازعه الوصفان قبله فجعلوها ، أي الطاء لقطع العرض ، بفتح أوله ؛ لمقابلته بالطول، لقرب لقلته عادة بالنسبة للطول ، وسرعته لذلك ، والدال المستطيلة ، أعاد الوصف إطنابا ، وليكون كذكر الحكم بدليله لِمــا طال من الأثر ، وهو قطعه أي المقطوع ، المدلول عليه بالسياق طولا ، وهذا الباب مراعاة مناسبة المباني للمعاني واسع جداً ، لسعة المعاني الموضوع لها الألفاظ بحسب تناسبها لا يمكن استقصاؤه .

زاد المصنف في المزهر على ذلك ما في الجمهرة الخَنَنَ بالمعجمة والنونين في الكلام أشدُّ من الغَنَن بالمعجمة محل الخاء ، والخُنّة أشدّ من الغُنَّة والأنيتُ أشدّ من الأنين والرَّنين أشدّ من الحنين .

وما في (الإبدال) لابن السكّيت القَبْصة أصغرُ من القَبْضة . قال في الجمهرة : القَبْصُ : (الأخذُ بأطراف الأصابع) وبالمعجمة الأخذ بالكفّ كلّها .

وفي الغريب المصنّف عن أبي عَمْرو : وهذا صَوْغُ هذا إذا كان على قَدْره و سَوْغُه هذا إذا وُلِدَ بعده على أَثره وقال / بعد نقل عِدة معان كثيرة من 33ب ذلك عن الجمهرة : فانْظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها[2] وكيف فَاوَتَت العربُ

---

[1] المزهر 1/51
[2] كتب : ومعانيها وما أثبتناه من المزهر ، انظر ص 51 ، 53

في هذه الألفاظ المُقْتَرنة المتقاربة في المعاني ، فجعلت الحرفَ الأضْعف فيها والألْين والأخْفَى والأسْهل والأهْمس لمَا هو أدْنى وأقلّ وأخفّ عملاً أو صوتاً ، وجعلت الحرفَ الأقْوى والأشدّ والأظهر والأَجهر لمَا هو أقوى عملاً ، وأعظم حسّاً .

ثم نقل من ذلك كثيرا عن فقه اللغة ، ثم قال : فانْظُرْ إلى هذه الفُروق وأشباهها باختلاف الحرف بحسب القوَّة والضَّعف وذلك في اللغة العربية كثيرٌ جداً ، وفيما أوردناه كفاية .

وفي البحر لأبي حيان[1] : الضَّرُّ بالفتح الضرر في كل شيء ، وبالضم الضرر في النفس من مرض أوهزال ، فرق بين البنائين لافتراق المعنيين انتهى. ومراده افتراق البنائين بالحركة .

وفي شرح المشارق لابن ملك في قوله صلى الله عليه وسلم { إنَّ الإيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ} الحديث[2] ، ما لفظه في ذكر يَأْرِزُ الذي حروفه شديدة دون ينضم ، إشارة إلى مشقة ذلك الأمر ، ألا ترى أنّ الزئير يُستعمل في صوت الأسد ، والزفير في صوت الحمير ، انتهى .

وفي فتح الجليل عن ابن جني الذل بالكسر للدابة ، ضد الصعوبة ، والضم للإنسان ، ضد العز ، كأنهم فرقوا بذلك ، فإنّ مما يلحق الإنسان أكثر مما يلحق الدابة ، فاختاروا الضم لقوته للإنسان ، والكسر لضعفه للدابة / انتهى . 34 أ

ثم هذه المناسبة شرط للوضع ، فإنّ الموضوع للضدين كالجون للأسود والأبيض لا يُناسبهما ، وخالف عباد الصيمري[3] ، فأثبتها شرطا ، قال : وإلاّ فمن أين الاختصاص ، فقيل : إنها حاملة على الوضع ، وقيل : كافية في دلالة اللفظ على المعنى ، فلا يحتاج إلى الوضع ، يدرك ذلك مَن خصّه الله به : كما في القيافة[4] ، ويعرفه غيره منه ، قال القرافي : حُكي أنّ بعضهم كان يدّعي أنه يعلم

---

[1] البحر المحيط 6/243

[2] والحديث رواه البخاري ومسلم من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (إِنَّ الإيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا) .صحيح البخاري 2/663 ، وصحيح مسلم 1/90 ، ومعنى يأرز : ينضم ويجتمع .

[3] عباد بن سليمان الصيمري ، من المعتزلة ، ذكره السيوطي في المزهر 1/47

[4] القيافة : معرفة الأثر .

المسميات من الأسماء ، فقيل له : ما مُسمّى اذغاغ[1] ، فقال : أجد فيه يبسا شديدا ، ولا أراه إلاّ الحجر ، وهو كذلك ، قال الأصبهاني[2] : والثاني هو الصحيح عن عباد .

□□□

المسألة

الخامســة

من مسائل المقدمات

[1] هو بالفارسية الحجر ، المزهر 1/47

[2] هو أبو القاسم الحسين بن محمد ، المعروف بالراغب الأصفهاني ، أو الأصبهاني ، ت 502هـ . له محاضرات الأدباء ، والمفردات في غريب القرآن . الأعلام 2/255

الدلالات جمع دلالة بحركات الدال ، كما نقله النووي ، واقتصر المصباح على كسر الدال وفتحه ، وقال : وهو ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه[1] النحوية ، نسبة للنحو ، لأنه الحاكم بها ، والنسبة مجازية ، وهي لأهله حقيقة ، [ويجوز كونها منسوبة للنحو ، أي : الدلالات المنسوبة للشخص النحوي ، أي : التي يحكم بها العالم به ثلاث لا غير ، لأنّ الحكم بالعدد في مقام التقسيم يفيد الحصر مع معونة المقام ، كما صرحوا به][2] والدلالات لفظية ، وصناعية منسوبة للصناعة، ومرّ أنها العِلم الحاصل بالتمرين ، ومعنوية ، يقتضيها المعنى بدلالة العقل ، قال ابن القاسم العبادي[3] في حاشية التحفة في الفقه[4] لابن حجر ، نقلا عن الخصائص: فالأولى كدلالة الفعل على الحدث، والثانية كدلالته على الزمان ، والثالثة كدلالته على الفاعل .

قال ابن جني في الخصائص[5] ، وهي أي الدلالة مرتبة في القوة على هذا الترتيب ، يتقدم عند تعارضها أولاها على ما بعده على تاليه .

قال : وإنما كانت الصناعية أقوى من المعنوية من قِبَل ، بكسر ففتح ، أي جهة / أنها ، أي الدلالة ، وإن لم تكن لفظا ، لكونها معنى ، فإنها صورة صفة يحملها اللفظ ، لأنها هيئة ، ويخرج ، أي اللفظ إلى الوجود الخارجي عليها فلها ملابسته باللفظ ويستقر يثبت على المِثال ، بكسر الميم ، ويُعبّر عنه بالبنية ، وسيأتي إن شاء الله تعالى ، المقترن بها[6] لوجود مقتضيها ، فلا تختلف عنه ، فلمَّـــا كانت الصناعية كذلك ، على ما ذكر ، والكاف فيه مثلها في قوله تعالى :

---

1 المصباح المنير (دلل) .

2 ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو من الفيض 1/293 . وكثيرا ما يسقط الناسخ إذا كان في السطر الثاني أو ما بعده لفظ مثل الفظ الذي يشرحه ، فيقفز إلى السطر الثاني ، ولهه الكثرة في مثل هذا السقط تسرب إليّ الشك أنه كان يفعله متعمدا ـ لأنه كان يكتب بأجر .

3 وهو العلامة أبو العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المصري الشافعي الأزهري المتوفى سنة 994هـ . شذرات الذهب 8/434

4 تحفة المحتاج بشرح المنهاج .

5 الخصائص 3/98

6 في الاقتراح ، ص 44 : المعتَزَم بها .

﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾[1] ، أي على هدايته إياكم لَحِقَت اللفظَ لحكمة لفائدة ناشئة عنها[2] ، وجرت تلك الصورة لِما ذكر مُجرى بضم الميم مصدر ميمي ، أي جريان[3] اللفظ المنطوق به في القوة واللزوم، ويجوز فتح الميم على اسم مكان ، أي فجرت في مجرى اللفظ ، فعوملت معاملته ، فدخلا [بذلك] أي المذكوران من الدلالة اللفظية ، والدلالة الصناعية ، وإلاّ لقال فدخلتا[4] في باب العلوم بالمشاهدة ، أي المتعلقة بالأعْراض ، إذ من المعلوم أنّ مجموع أجزاء اللفظ ، ومجموع صفة أجزائه غير مشاهدة ، بل تحدث شيئا فشيئا ، وأمَّــا المعنى بفتح فسكون في المصباح[5] ، قال أبو حاتم[6] : تقول العامة : لأَيِّ مَعْنًى فَعَلْتَ، والعرب لا تعرف المعنى ولا تكاد تتكلم به، نعم قال بعض العرب: ما "مَعْنِيٌّ" هذا؟ بكسر النون وتشديد الياء، وقال أبو زيد: هذا في "مَعْنَاهِ" ذاك وفي "مَعْنَاهُ" سواء أي في مماثلته ومشابهته دلالة ومضمونا ومفهوما ، وقال الفارابي : "مَعْنَى" الشيء، ومَعْنَاتُهُ واحد، ومَعْنَاهُ، وفَحْوَاهُ ومُقْتَضَاهُ ومَضْمُونُهُ، كله هو ما يدل عليه اللفظ، وفي التهذيب عن ثعلب: المَعْنَى والتَّفْسِيرُ والتَّأْوِيلُ سواء ، وقد استعمل الناس هذا / مَعْنَى كلامه ،وشبهه أي مضمونه ودلالته وهو 135أ مطابق لقول أبي زيد والفارابي ، وأجمع النحاة وأهل اللغة على قول هذا بمَعْنَى هذا ، وهذا في المَعْنَى سواء وفي المَعْنَى سواء، وهذا في مَعْنَى هذا أي مماثل له أو مشابهه. انتهى ، والمراد من المعنى هنا ما لا يرجع للفظ ، ولا لصورته ، فدلالته لاحقة بعلوم الاستدلال[7] ، ويتوصل إليها بالنظر والفكر ، وليست دلالته في حيّز ، بفتح المهملة ، وتشديد التحتيّة ، آخره زاي ، أي قِبَل الضرورات[8]

---

[1] البقرة 198

[2] جاء في الفيض 1/294 : كذا في الشرح (داعي الفلاح) ، والذي في النسخ المصححة (بحُكْمِهِ) بالموحدة الجارة ـ وضم الحاء المهملة آخره ضمير المفرد الغائب العائد على اللفظ ، أي : لحقت الصناعة بحكم اللفظ .

[3] جاء في الفيض 1/294 : ومجرى بفتح الميم ، سواء كان مصدرا ميميا أو ظرف مكان ، كما هوظاهر ، لأنه مأخوذ من جَرَى الثلاثي ، وتفصيل الشارح (ابن علان) فيه بأنه يالضم مصدر ، وبالفتح اسم مكان غفلة عن القواعد ، كما لا يخفى على ذي بصيرة .

[4] جاء في الفيض 1/295 : وكان الأولى فدخلتا ,

[5] المصباح المنير (ع ن و)

[6] هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم ، أبو حاتم السجستاني ، النحوي ، ت . بحدود 255هـ ، كان إماما في علوم اللغة والقرآن والشعر . إشارة التعيين ، ص 137 ، ويغية الوعاة 1/606

[7] كتب : فدلالته لاحقا بها لاحقة بعلوم الاستدلال ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 44

[8] في الاقتراح ، ص 45 : الضروريات .

الحاصلة من غير نظر ، ولا اكتساب ، منسوبة للضرورة ، إلجاء المولى سبحانه للعبد أنْ يجزم بالشيء على ما هو جزما لا يزول بتشكيك ، ولا بغيره .

مثال ذلك الأفعال ، ففي كل واحد منها أي في كل نوع من أنواعها الدلالات الثلاث ، فإنه يدل بلفظه بمادته على مصدره ، كضربَ يدل على الضرب وببنائه الذي هو ترتيب حروفه ، مع ما قام بها من الحركات والسكنات ، ويقال له المثال كما مرّ ، وصيغته عطف تفسير ، فالثلاثة بمعنى عند الصرفيين الصناعية المبنية على ما ذكر في الباب من تتبع كلام العرب على زمانه ماضيا ، أو حالا ، أو مستقبلا ، وبمعناه بالدّال عليه الفعل ، مِنْ أنّ كل فعل لا بدّ له من فاعل يدل على فاعله ، فالأولان اللفظ وصيغته مسموعان : مدركان بحاسة السمع ، وهو مراده بالمشاهدة فيما تقدم ، فهما ضروريان ، ولثالث المعنى ضعيف ؛ لأنه استدلالي ونظري إنما يُدرك بالبناء للمفعول بالنظر ، ترتيب أمور معلومة أو مظنونة ؛ للتوصّل بها لمطلوب خبري كذلك ، من جهة أنّ كل فعل / لكونه حدثا[1] لا بدّ ، لا محيد له من فاعل يخرجه من الإمكان إلى الوجود 35ب لأنّ وجود فعل من غير[2] فاعل محال ، لأنّ الشيء لا يحدث بنفسه ، ولا منها ، بل من فاعل .

قال ابن هشام الخضراوي في كتاب الإفصاح بالفاء والمهملتين : ودلالة الصيغة هي المركبة من المادة والهيئة هي المسماة عند علماء النحو دلالة التضمُّن ، لأنّ الفعل دلّ على ضمن ما في معناه المركب من الحدث والزمان ، وهو الزمان بهيئته ، و الحدث بمادته ودلالته على مجموعها مطابقة ؛ لأنه تمام ما وضع له لفظ الفعل ، والدلالة المعنوية هي دلالته على فاعله هي المسماة دلالة اللزوم لدلالة اللفظ على لازم الموضوع له ، وهو الحدث الواقع في زمان من وجود فاعله ، والأُولَيَان لفظيتان حقيقة أو حكما .

وقال أبو حيان في تذكرته ، مصدر بمعنى الفاعل ، أي مذكرته بالفوائد المودعة فيها ، لتقريبها ، قال بعضهم : وهي باسم التَّنْسِية أولى من اسم

---

[1] كتب :لكونه معنى ، وفوقها كتبت كلمة حدثا ,
[2] كتب : لأنّ وجود فعل ما من غير ... ، وما أثبتناه من الاقتراح .

التذكرة ، لعسر الوصول فيها إلى المطلوب ، إذ لا فِهْرِسْتَ لها ، ولا مظان ، حتى يُرجع إليها : في دلالة الفعل القائمة به ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه يدل على الحدث المُعبّر عنه بالمصدر بلفظه ، أي بمادته ، وعلى الزمان ، أي المعيّن من الأزمنة الثلاثة بصيغته المادة مع ما قام بها من ترتيب وحركات وسكنات ، ولذا فسرّها بقوله : أي : حرف تفسير[1] مقدم ، حال ما بعده كما ، كونه على شكل مخصوص في ترتيب الحروف مع ما قام بها مما ذكر ، ولذلك ، لدلالة صيغته على الزمان تختلف الدلالة على الزمان المراد الإخبار بكون الحدث فيه باختلاف / الصيغ للفعل ، لأنّ الدلالة على الزمان36أ بالصيغة ، فاختلف باختلافه ، ولا تختلف الدلالة للفعل على الحدث المدلول لمادة الفعل باختلافها ، أي الصيغ ، أي من كل صيغة دال على الحدث المدلول للمادة[2] [من كونه واقعا أو لا] [3]

والثاني : من المذاهب الثلاثة أنه يدل على الحدث بالصيغة ، ويدل باختلافها من : أي على ، وقد أثبت مجيئها للاستعلاء الأخفش ، ومثّله بقوله : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾[4] أي عليهم كونه واقعا أي متعديا ، أو غير واقع أي قاصرا[5] ، وينجرُّ مع ذلك المدلول بما ذكر للصغة ، الزمان : فاعل ينجر ، لأنّ كل حدث ، وتعلقه بمفعوله ، لا بدّ له من زمان ، فيدل عليه على الزمان الفعل باللزوم ، لما ذكر دلالة السقف على الحائط ، فإنّ السقف موضوع للأخشاب وما عليها من الجريد والتراب ، غير أنّ هذا المفهوم لا يعقل إلاّ بتعقل حائط ، أي جدار يوضع عليه ، فيدل عليه دلالة التزام .

والثالث : عكسه ، وقيّده بقوله : إنه يدل على الزمان بذاته ، فهو موضوعه ، لأنّ صيغته تدل على الزمان الماضي في نحو ضرب والمستقبل في يضربُ وأَضربُ بالذات دلالة تبادره من اللفظ ، وتبادر المعنى من اللفظ ، أي

---

[1] كتب في الهامش : قوله : حرف تفسير .. الخ ، لعله حرف يفسر ما بعده كما تقدم . وكتب : حال كونه .. الخ : (فإن العبارة) مشوشة فتأمل ، وما بين القوسين تخيلته هكذا إذ لم أتمكن من قراءته .

[2] كتبت هذه العبارة هكذا : أي الصيغ بل كل من صيغة دال على الحدث المدلول للمادة .

[3] ما بين الحاصرتين زيادةمن الفيض 1/299

[4] الأنبياء 77

[5] أي لازم .

الحقيقية ودلالته أي الفعل على الحدث بالانجرار بالتبعية ، لبيان الزمن ، لأنّ القصد الإخبار عما جرى في الزمان منه ، والمختار الذي عليه الجمهور أنه يدل على الحدث بمادته ، وعلى الزمان بهيئته ، وعلى الفاعل المعيّن ، أو المبهم على اختلاف ، والتحقيق هو الأول بالالتزام .

تنبيه : قيل : تعريف المفرد في حد الكلمة بأنه ما لا يدل جــزؤه على / جزء معناه منتقض بالفعل لِما ذكرناه .

36ب

وأُجيب بأن المراد بالجزء ما كان مرتبا في السمع والهيئة مع المادة ليستا كذلك ، لأنهما يُسمعان معا ، فلا تناقض ، كذا قيل .

وقال بعضهم ما معناه : إنْ أُريد بالهيئة عدد الحركات والسكنات ، فالسكنات غير ملفوظ بها ، وكذا عدة الحروف ، فلا تكون الهيئة المفسرة بذلك لفظا ، فلا يكون جزءاً من اللفظ ، وإنْ فسرت بالصورة العارضة باعتبار ترتيب الحروف والحركات والسكنات فكذلك ، لأنّ العلم أنّ تلك الهيئة اعتبارية ، وإنْ فسرت بالحركات الطارئة وحدها ، أومع الحروف ، فقد يجاب بأنها : أسباب لدلالة المجموع على المعنى ، فلذا نُسِبت الدلالة إليها ، والله أعلم .

□□□

المسألة

السادســة

الحكم ، وهو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه ، النحوي ينقسم إلى واجب : لا يجوز تركه وممنوع لا يجوز فعله ، وحسن ، وقبيح ، أي ما يجوز ويحسن ، وما يجوز ويُقبح ، وخلاف الأَوْلَى في الاستعمال ، لمخالفته الأكثر ، وجائز على السواء فلا يقبح ، ولا يحسن فيه فعلا وتركا .

فا لحكم الواجب الذي لا يجوز ترك العمل به ، كرفع الفاعل ونصبه في قول بعض : خرق الثوبُ المسمارَ شاذ مردود ، والمراد فاعل الفعل غير المجرور بحرف زائد ، أمَّـــا فاعل الصفة المشبهة فيجوز جرّه بعد تحويل الإسناد عنه لضمير موصوفها ، وكذا فاعل المصدر واسمه بإضافته إليه ، والمجرور بحرف زائد كما جاءني من أحد، ﴿وكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[1] يُجرّ بالزائد ، هذا إنْ أُريد الرفع لفظا أو تقديرا ، فإنْ أُريد ولو محلا لم يُستثن المجرور بالحرف الزائد[2] / ولا فاعل المصدر ، أو اسمه المضاف هو إليه ، لأنّ كلاًّ 37 أ مرفوع بالفاعلية محلا ، وقد يقال لا يرد فاعل الصفة أيضا ، لأنه لم يجر إلاّ بعد تحويل اسناده عنه ، وخروجه عن الفاعلية ، ولادعاء ظهور ذلك أطلقه المصنف وتأخّره عن الفعل ، وزيد قام ليس من الفعل والفاعل ، بل من المبتدأ والخبر ، هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون تقديمه على عامله ، وفي التوضيح لابن هشام حمل ما استدلوا في تقديمه عليه على أنه عند البصريين ضرورة ، لكن في المعنى لا يجيز البصري تقديمه مطلقا ، وفائدة الخلاف بين أهل البلدين [تظهر][3] في نحو الزيدان والزيدون قام ، فيجب إفراد الفعل عند الكوفي ، ومطابقته عند البصري ، ونصب المفعول بغير واسطة حرف جر ، إنْ لم ينب عن فاعله ، وشذّ رفعه فيما مرّ آنفا ، ورفعه مع الفاعل أيضا في قوله :

كيفَ مَنْ صادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ[4]

---

[1] النساء 79، 166 ، الفتح 28

[2] عبارة : [وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا] يُجرّ بالزائد ، هذا إنْ أُريد الرفع لفظا أو تقديرا ، فإنْ أُريد ولو محلا لم يُستثن المجرور بالحرف الزائد . وردت مكررة .

[3] زيادة من الفيض 1/304

[4] عجز بيت لشاعر لم نقف على اسمه ، وصدره : إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ

والعقعق طائر كالغراب ، وشوم : أي مشؤوم . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص 918
الفاعل : ضمير مستتر تقديره (هو) في (صاد) ، وعقعقان : مفعول به مرفوع بالألف . والمبيح لذلك كلِّه فَهْم المعنى وعدم الإلباس . وهم لا يجعلون ذلك قياساً ، ولا يَطَّردونه في كلامهم ، ولا يستبيحونه في حال

فلا يقع ذلك إلاّ في ضرورة ، أو شذوذ من الكلام ، عند أمن الإلباس . وجرِّ المضاف إليه مطلقا ، وتنكير الحال ، وما جاء منه في كلامهم مُعرّفا مؤوَّل عند البصريين ، كوحده بمعنى منفردا ، أو ادخلوا الأوَّل فالأوَّل ، أي مرتبين ، ووجب تنكيره لأنّ الغرض من الحال هو بيان صفة صاحبها [وهو][1] حاصل مع التنكير ، فالتعريف لغو ، وتنكير التمييز ، و(أل) في قول الشاعر:

رَأيتُكَ لمَّا أن عَرَفتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفسَ يَا قيسُ عن عمرِو[2]

زائدة ، وغير ذلك من الأحكام الواجبة التي لا تنحصر .

و الحكم الممنوع منه كأضداد ذلك فهو ممنوع منه كما مرّ بعضه ، وهو مما لا يعتد به أصلا .

و الحكم الحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض ، نحو إنْ قام زيدٌ يقومُ عمرو ، ومنه قوله :

وَإنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُوْلُ لاَ غَائِبٌ مَا لِي وَلاَ حَرِمُ[3]

السَّعة والتَّمكن من القول .

[1] زيادة يقتضيها السياق .

[2] البيت لرشيد بن شهاب اليشكري : يخاطب قيس بن مسعود اليشكري .
وهو من شواهد: التصريح: 1/ 151، 1/ 394، وابن عقيل: "37/ 1/ 182"، والأشموني: "128/ 1/ 85" والعيني: 1/ 502، 3/ 225"، وهمع الهوامع: 1/ 80، 1/ 252، والدرر اللوامع: 1/ 53، 1/ 209، والمفضليات، للمفضل الضبي: 310. المفردات الغريبة: وجوهنا: ذواتنا، أو عظمائنا وزعمائنا. صددت: أعرضت وابتعدت. طبت النفس: طابت نفسك ورضيت. المعنى: يخاطب الشاعر قيسا ويندد به، فيقول: لما رأيتنا ورأيت أكابرنا وعظماءنا، رضيت نفسك، وامتنعت عن الأخذ بثأر صديقك عمرو الذي قتلناه. وكان قوم الشاعر قد قتلوا عمرا؛ وهو صديق لقيس. الإعراب: رأيتك: فعل وفاعل ومفعول به. لما: ظرفية حينية متعلقة بـ "رأى" أن زائدة. عرفت: فعل وفاعل، وجوهنا: مفعول به، ومضاف إليه. صددت: فعل وفاعل، وهو جواب "لما" وطبت: فعل وفاعل، و"الجملة" معطوفة على جملة "صددت"، النفس: تمييز منصوب، ويمكن أن تكون مفعولا به لـ "صددت" والتمييز محذوف، والتقدير: صددت النفس وطبت نفسا. يا قيس: حرف نداء، ومنادى مبني على الضم في محل نصب، و"جملة النداء": اعتراضية، لا محل لها. "عن عمرو": متعلق بـ "صددت"؟ أو متعلق بـ "طبت" على أنه مضمن معنى تسليت. موطن الشاهد: "طبت النفس". وجه الاستشهاد: دخول "أل" على التمييز الذي يجب تنكيره، وحكم دخول "أل" على التمييز أنه ضرورة عند جمهور البصريين؛ وأما الكوفيون، فإنهم لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز أن يكون معرفة، وعلى مذهبهم فـ "أل" معرفة، وليست زائدة. وبعض النحويين أعرب النفس مفعولا به. ولا شاهد حينئذ في البيت.

[3] قائله زُهيرَ بن أبي سُلْمَى يَمْدَحُ هَرِمَ بن سِنان ، وهو من البسيط.
اللغة: الخليل: الفقير من الخَلة بالفتح: وهي الحاجة "مسغبة" مجاعة، من سغب فلان: إذا اشتد به الجوع "حرم" ممنوع وحرام. المعنى: يصف هرما بالكرم والجود وأنه لا يرد سائلا فيقول: إذا جاء ذو حاجة قد أخذ منه الجوع لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع محروم. الإعراب: "إن" حرف شرط يجزم فعلين "أتاه" فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والهاء مفعوله "خليل" فاعله "يوم" ظرف متعلق بقوله أتاه "مسألة" مضاف إلى يوم "يقول" فعل مضارع جواب الشرط مرفوع "لا" نافية عاملة عمل ليس "غائب" اسم لا مرفوع بها "مالي" فاعل لغائب سد مسد خبر لا "ولا" الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي "حرم" معطوف على غائب. الشاهد: قوله: "يقول"

ومن شواهد الجزم قوله تعالى :﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ ﴾[1] ، قال أبو حيان : ولا أعلم خلافا في جواز الجزم ، وأنه صحيح مختار ، إلاّ ما ذكر صاحب كتاب الإعراب[2] عن بعض النحويين أنه لا يكون في الكلام الفصيح ، إنما يجيء مع كان ، لأنها أمّ الباب ، والذي نصّ عليه الجماعة أنه لا يختص بها ، بل سائر الأفعال في ذلك مثلها .

قال : والرفع مسموع ، ونصّ بعضّ أصحابنا أنه أحسن من الجزم، واختلف في تخريجه، فقال سيبويه : إنه على نيّة التقديم ، والجواب محذوف ، وقال المبرد والكوفيون إنه جواب على حذف الفاء ، وقال آخرون : إنه جواب من غير إضمار فاء، ولا نيّة تقديم ، لكن لمَّـا لم يظهر الجزم في الشرط لكونه ماضيا ضعفت الأداة عن العمل في فعل الجواب ، كذا في الهمع للمصنف ، وكلامه جار على قول غير سيبويه ، فإنه على قوله دليل الجزاء ، لا جوابٌ .

و الحكم القبيح ، بل في الجمع[3] للمصنف : إنه ضرورة ، كرفعه أي المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع ، كقوله :

يَا أَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ ... إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أَخُوكَ تُصرَعُ[4]

ورفعه عند سيبويه على التقديم والتأخير إنْ كان قبله ما يطلبه كالبيت ، وإلاّ فعلى إضمار الفاء ، نحو : إنْ تأتني آتيك إذا جاء في الشعر ، ومذهب المبرد أنه على إضمار الفاء في الحالتين ، لأنه جواب في المعنى ، وقد وقع محله ، فلا يُنوى التقديم.

حيث رفع وهو جواب الشرط؛ لأن فعل الشرط ماضٍ.
انظر :الأشموني 2/ 585/ ، وابن هشام 3/ 398، وابن عقيل 2/ 278/ ، والسيوطي في الهمع 2/ 60، وسيبويه 1/ 436 .

[1] هود 15

[2] ابن هشام الأنصاري في كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب.

[3] يعني في كتاب جمع الجوامع .

[4] من الرجز، وقد نسبهما سيبويه لجرير بن عبد الله البجلي ونسبهما الغندجاني في (فرحة الأديب) لعمرو بن الخثارم البجلي. وللأبيات قصة تنظر في فرحة الأديب ص 107 والخزانة 8/20 وهما من شواهد سيبويه 3/67 والمقتضب 2/72 والأصول 2/192 والإنصاف 2/623 وشرح المفصل 8/158 وارتشاف الضرب 2/555 والتصريح 2/249 والهمع 2/61. والشاهد رفع المضارع الواقع بعد فعل الشرط لأنه دليل الجواب وليس الجواب نفسه وهو متقدم في التقدير، لأن الأصل إنك تصرعُ إن يصرع أخوك، وهذا على مذهب سيبويه. وعند المبرد هو الجواب نفسه لكن على إسقاط الفاء، والأصل إن يصرع أخوك فأنت تصرع.

/ والحكم خلاف الأولى كتقديم المفعول في نحو ضرب غلامَهُ زيدٌ [1] ، 38أ
لأنّ الأَوْلى وصل الفاعل بالفعل لكونه كجزئه ، ولذا فصل به بين آخره وعلامة إعرابه ، والأولى تقديم مرجع الضمير ، وقد فقدا هنا .

والحكم الجائز جوازا على السواء من غير رجحان لكل من أحد طرفيه على الآخر ، فلا حُسن ولا قُبح ، ولاما في معناه خلاف الأولى كحذف المبتدأ أوالخبر ، أي أحدهما عند وجود ما يدل عليه ، نحو ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [2] فإنه محتمل لكونه مبتدأ محذوف الخبر ، أي أجمل ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي صبري صبرٌ جميل ، وكحذفهما معا، وإثباتهما بعد نحو (نعم) ، وإثباته مع ذلك ، فالحذف والاثبات سواء حينئذ حيث لا مانع من الحذف ، وحيث لا مقتضٍ له من وجوب حذف أحدهما ، لقيام شيء مقامه كجواب لولا ، القائم مقام خبر المبتدأ ، وفي الجَمْع : حيث صح الحذف فيهما ، ففي الأولى قولان ، قال في الهمع [3] : قال الواسطي [4] : الأَوْلى كون المحذوف المبتدأ ؛ لأنّ الخبر محطّ الفائدة .

وقال العبدي [5]: الأَوْلى كونه الخبر ، لأنّ التجوّز في آخر الجملة أسهل ، نقل القولين ابن إياز [6] في شرح الفصول .

وإذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد ، نحو : زيدٌ وعمروٌ قائمٌ ، فذهب سيبويه ، والمازني، والمبرد إلى أنّ المذكور خبر الأول ، وخبر الثاني محذوف .

وذهب ابن السراج ، وابن عصفور إلى عكسه .

وقال آخرون : أنت مُخيّر ، انتهى .

ومنه يُعلم أنّ قوله هنا بتساوي الوجهين قول مركب من القولين اللذين حكاهما ابن إياز .

---

1 في الاقتراح : كتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامُهُ زيداً ، وهذا موجود في طبعة حيدر أباد ـ الدكن ، وفي الاقتراح الذي حققه الدكتور محمود فجال .
2 يوسف 18 ، 83
3 همع الهوامع شرح جمع الجوامع 2/38
4 هو أحمد بن محمد بن جعفر بن مختار ، أبو علي الواسطي ، مات بعد سنة خمسمائة ، منسوب إلى واسط . معجم الأدباء 5/59 ، بغية الوعاة 1/364
5 أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي ، قال ياقوت : كان نحويا لغويا ، له : شرح الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، توفي سنة 406هـ . معجم الأدباء 2/236
6 هو الحسين بن بدر ، العلامة جمال الدين ، له : الإسعاف في الخلاف ، شرح فصول ابن معط ، توفي سنة 681هـ .

تنبيه : غير خافٍ أنّ إطلاق الحكم على الواجب وما بعده مجاز ، باعتبار قيام الحكم النحوي فيه ، وهو الإيجاب الناشيء عنه / صفة الوجوب القائمة 38 ب وقس عليه الباقي ، كما نبهت على نظيره في شرح نظم الورقات للعمريطي .

وقد اجتمعت الأقسام الستة للحكم في عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد ، في كونها تُثنّى ، وتُجمع ، وتؤنث ، فتقول : حسن وحسنة ، وحسنات وحسنون ، وحسنان وحسنتان ، ولذا عملت عمله ، وإلاّ فحقها لمباينتها الفعل ــ لكونها للثبات والاستمرار والدوام ، وهو للتجدد و الحدوث ــ أنْ لا تعمل ، واقتصر على إعمالها على واحد ، لأنه أدنى درجات المتعدي ، ووقع لابن مالك في التحفة على الكافية الحاجبية أنها مشبهة بالفعل ، قال ابن هشام : وهو غلط ، فإنها أي الصفة إمَّــا : بكسر الهمزة ، وتشديد الميم ، حرف للتفصيل أنْ تكون معرفة بأل أو لا بأن تكون مضافة أو مجردة منها ، و عليهما فلا يخلو معمولها إمَّــا يكون مجردا من أل المعرفة والإضافة كوجه ، أو مقرونا بأل كالوجه ، أو مضافا لِما فيه أل كوجه الأب ، أو إلى ضميره ، أي ضمير ما فيه أل كالرجل الحسن وجهه أو مضافا إلى مضاف ألى الضمير ، كوجه عبده ، أو مضافا إلى مجرد من أل والضمير كوجه عبد ، فهذه اثنا عشر قسما ، حاصلة من ضرب اثنين ــ وهما حالتا الصفة ، وهما تجردها من أل والإضافة ، وتعرّفها بها ــ في ستة أحوال ، هي : تعريفه بأل ، وتجرده عنها ، وعن الإضافة ، وإضافته لِما فيه أل أو الضمير ، أو المضاف إلى ضمير ، أو المجرد .

وعملها ، أي الصفة ، إمَّــا رفعٌ فاعلاً بها عند سيبويه والبصريين ، وبدلا عن المستكِنّ فيها عند الفارسي ، أو نصبٌ شبهها بالمفعول به ، إن كان المعمول معرفة ، وإلاّ فتمييزا ، أو جرٌّ بالإضافة ، فهذه[1] الصور الحاصلة من ضربِ / الاثني عشر السابقة في هذه الثلاثة ستة وثلاثون صورة ، كذا39أ في الأصل ، وحقه ست بحذف التاء ، لتأنيث المعدود، ومثل ماذكر أمثلتها في مثله فيما يأتي ، وهذه أمثلتها على الترتيب:

[1] في الاقتراح ، ص 48 : فتلك .

ـ رأيت الرجلَ الحسنُ وجهٌ ، والحسنُ وجهاً ، والحسنُ وجهٍ .

ـ والحسنُ الوجهُ ، والحسنُ الوجهَ ، والحسنُ الوجهِ .

ـ والحسنُ وجهُ الأبِ ، والحسنُ وجهَ الأبِ ، والحسنُ وجهِ الأب .

ـ والحسنُ وجهُ أبٍ ، والحسنُ وجهَ أبٍ ، والحسنُ وجهِ أبٍ .

ـ والحسنُ وجهُهُ ، أو وجهَهُ ، أو وجههِ .

ـ والحسنُ وجْهُ أبيهِ ، أو وجهَ أبيهِ ، أو وجهِ أبيهِ .

ـ ورأيت رجلاً حسناً وجْهٌ ، أو وجهاً ، أو وجهٍ .

ـ وحسناً الوجهُ ، أوالوجهَ ، أو الوجهِ .

ـ وحسناً وجهُ الأبِ ، أو وجهَ الأبِ ، أو وجهِ الأبِ .

ـ وحسناً وجهُ أبٍ ، أو وجهَ أبٍ ، أو وجهِ أبٍ .

ـ وحسناً وجهُه ، أو وجهَهُ ، أو وجههِ .

ـ وحسناً وجهُ أبيه ، أو وجهَ أبيه ، أو حسنُ وجهِ أبيه .

كذا سردها في الهمع[1] ، وليست كلها جائزة على سواء ، بل تجري فيها الأحكام السابقة .

والجر ممنوع في أربع صور : أن تكون الصفة مُعرَّفة بأل ، والمعمول خال منها ، ومِن إضافة لِما هي فيه ، وبيّن صور المنع ؛ زيادة في الإيضاح بقوله : بأن يكون المعمول مجردا مما ذكر كالحسن وجهٍ ، أو مضافا إلى مجرد منها كالحسن وجهِ أبٍ ، أو مضافا إلى ضميره كالحسن وجههِ ، أو مضافا إلى مضاف إلى ضمير كالحسن وجهِ أبيهِ[2] ، وامتنعت لما فيها من إضافة ذي (أل) للخالي عنها في صفة معربة بالحـــركات ، وإنما يجوز ذلك في المعربة بالحروف ، كالضاربي زيد ، وكذا يجوز إذا كانت الصفة مضافة للمضاف لعائد لمُحلّى بأل ، كرأيت الكريم الآباء الغامر جودُهم[3] ، قال ابو حيان[4] : وهو نادر .

---

1 همع الهوامع 5/96

2 كتب بعد قوله كالحسن وجه أبيه : ومضاف إلى مضاف إلى ضمير كالحسن وجه غلامه ، وهو تكرار لما قبله ، اللهم إلاّ أنه غيّر من لفظ أبيه قوله : بلفظ غلامه .

3 كتب في الهامش : الغامر جوده

4 كتب ابن حبان .

/ وخلاف الأَوْلَى في صورتين : الأولى أن تكون الصفة مجردة 39 ب عن أل [والإضافة] والمعمول مضاف إلى ضمير نحو حسن وجههِ ، أو مضاف إلى مضاف إلى ضمير كحسن وجهِ عبدِه ، وجعل المصنف في الهمع الأُولى قبيحة ، إذ منعها سيبويه ، زاد في الهمع : وخُصّ جوازها بالشعر ، كقول الشماخ :

أمِنْ دِمْنتين عَرّس الرَّكبُ فيهما بحقْلِ الرُّخامى قد عفا طَلَلاهُمـــا[1]
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارتا صفَا كُمَيْتَا الأعَالِي جَونَتَا مُصْطَلاَهُمَا

ومنعها المبرد مطلقا ، شعرا وغيره ، وأَوَّل (هما) بأنه عائد للأعالي ، لأنه مثنى معنى .

وقال ابن مالك في شرح الكافية[2]: هو عند الكوفيين جائز في الكلام كله ، وهو الصحيح ، لأنّ مثله ورد في حديث أم زرع[3] { صِفْرُ وِشاحِها }[4] ، وفي حديث الدجال { أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى }[5] ، قال : ومع هذا ففي جوازه ضعف ، ووافقه أبو حيان ، انتهى ، وعليه يجري كلام المصنف هنا .

والرفع للمعمول قبيح في أربع صور : أنْ يكون المعمول مجردا ، أي من (أل) والإضافة ، أو مضافا إلى مجرد منهما سواء كانت الصفة معرفة بأل ، أم دونها ، عارية منها ، فيقبح الحسنُ وجهٌ ، و وجهُ أبٍ ، وحسن وجهٌ ، ووجهُ أبٍ ، بل منع أكثر البصريين زيد حسن ، أو الحسن وجهٌ ، لخلو الصفة من ضمير موصوفها .

واختاره ابن خروف ، وما ذكره من جوازه يقبُح مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك ، ومن شواهده :

---

[1] من الطويل، وهما للشماخ في ديوانه ص307 و308؛ وخزانة الأدب 4/ 293؛ والدرر 5/ 281؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 7؛ وشرح المفصل 6/ 83 ,86؛ والصاحبي في فقه اللغة ص210؛ والكتاب 1/ 199؛ والمقاصد النحوية 3/ 587؛ وهمع الهوامع 5/ 98؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 8/ 220 ,222؛ والمقرب 1/ 141.

[2] شرح الكافية 2/ 1069

[3] هي أمّ زرع بنت أكهل بن ساعد ، كما في شرح النووي 15/212

[4] المعنى أنها ضامرة البطن ، فكأنّ وشاحها خالٍ ، همع الهوامع 5/98، وشرح الأشموني 2/10. وهذا الأثر أخرجه مسلم في صحيحه 4/ 1902 بلفظ (وَصِفْرُ رِدَائِهَا وَخَيْرُ نِسَائِهَا وَعَقْرُ جَارَتِهَا) ، وانظر شرح النووي 15/222

[5] صحيح البخاري 8/548

فهل أنت مرفوع بما هاهُنا راسُ[1]

قال أبو حيان : وقول ابن هشام الخضراوي في نحوه لا يجوز ؛ إذ لا ضمير للموصوف ، ولا / ما يسدّ مسده ، ليس بصحيح ، لحكاية جوازه عن 40 أ الكوفيين ، وبعض البصريين .

والحسن فيها ، أي الصفة حينئذ النصب والجر لِما فيهما حينئذ من عود الضمير للموصوف ، ولإسنادها إلى ضميره كحسن وجهاً ، أو حسن وجههِ .

والنصب خلاف الأَوْلى ، كرر هذا الحكم ، وكان الأَولى ذكر أمثلته في محل واحدٍ ، وإنْ اختلف نصبا أو جرا في أربع صور : أن تكون الصفة مجردة من أل والإضافة ، والمعمول محلى بأل كحسن الوجْهَ ، أو مضاف إلى [ما فه أل كحسن وجهَ الأبِ][2] ، أو إلى ضمير كحسن وجهَهُ ، أو مضاف إلى مضاف إلى ضمير كحسن وجْهَ غلامِهِ .

والنصب على التمييز واجب في صورتين ، تخلصا من الجر الممنوع ، والرفع القبيح : أن تكون الصفة بأل كالحسن والمعمول مجردا منها ، ومن الإضافة كـــ(وجهاً) ، أو مضافا إلى مجرد منها كـــ(وجهَ أبٍ) .

وتجوز الثلاثة الأوجه الإعرابية الرفع وقسيماه جوازا على السواء لا رجحان لشيء منها على غيره في صورتين : أن تكون الصفة بأل ، كالحسن ويكون المعمول لها مقرونا بها ، كالوجه ، أو مضافا إلى مقرون بها كوجه الأب .

---

[1] ورد البيت بهذا النص في بابي صوغ : "اسم المفعول، والصفة المشبهة" ببعض المراجع النحوية؛ "كالتصريح والهمع..."، ولكنه ورد بنص آخر في الجزء الأول من كتاب: "معاني القرآن" للفراء، سورة البقرة ص52، قال:

فأبلِغْ أبا يحيى إذا ما لقيته ... على العيس في آباطها عَرَق يَبْسُ
بأن السُّلامِيَّ الذي بِضَرِيَّةٍ ... أمير الحمى قد باع حقي بني عبْسِ
بثوب، ودينار، وشاة، ودرهمٍ ... فهل هو مرفوع بما ههنا رأسُ؟

العرق اليبس: الجفاف. السلامي: رجل منسوب إلى موضع بنجد، يقال له: سلام ، ضرية: قرية نجدية في طريق القادمين من البصرة إلى مكة، وكلمة: "عبس" مجرورة، مع أن السين في آخر أبيات القصيدة كلها مرفوعة. وهذه المخالفة في الشعر تسمى الإقواء.
عباس حسن ، النحو الوافي 3/278 - 279

[2] ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وهو من الاقتراح ، ص 50 .

□□□

المسألة

السابعـــــة

من مسائل المقدمات .

ينقسم الحكم أيضا انقساما آخر، أوأقسمه راجعا لذلك ، وسيأتي الكلام في أيضا[1] ؛ عربية وإعرابا، أول الفرع الثالث عشر من الكتاب الأول ، إلى رُخصة ، تغير الحكم من صعوبة إلى سهولة لمقتضٍ ، مع قيام سبب الأصل ، وغيرها ، لم يقل : وعزيمة ؛ لأنه لفظ غير متداول هنا ، والرخصة ، بضم فسكون ، قال في المصباح[2] : وبضم الخاء للإتباع ، ومثله نحو قُرْبَةٌ وَقُرُبَةٌ / وجمعها **40 ب** رُخَصٌ ورُخُصَاتٌ كغرفة وغُرفا وغُرفات في وجوهها ، وهي التسهيل في الأمر والتيسير ، وعرفا : ما جاز استعماله ، بخلاف أصله لضرورة الشعر ، هي عند الجمهور : ما لا يقع إلاّ فيه ، والضرورات تبيح المحظورات ، وما أحسن قول بعض الأدباء[3] :

صرف الشاعر نصفا زعلا　　عند صرّافٍ فلمـّا أنْ عُرِف

قيل هــذا زائفٌ قــال نعَم　　يصرِفُ الشاعرُ مالا ينصرِف

وخصه ابن مالك بما لم يجد عنه الشاعر مندوحة ، كما سيأتي في الأصل ، وجوزه ابن جني ، وابن عصفور[4] ، وأبن حيان ، وابن هشام مطلقا ، قال أبو حيان : لو اعتبر عدم المندوحة في الضرورة ، لم توجد ، إذ ما من لفظ في ضرورة إلاّ ويمكن إزالته ، ونظم تركيب غيره ، إنما نعني بالضرورة أنّ ذلك من تراكيبهم المختصة بالشعر، لا تقع في النثر[5]، انتهى ، وذمه ابن فارس مطلقا[6] . ويتفاوت الجائز فيه حُسنا وقُبحا ، لقوّة البُعد وضعفه ، ولكثرة الروج من لأصل وقلّته ، والإسمان مضموم أولهما ، منصوبان على التمييز ، وقد يلحق بالضرورة في الترخيص لها ما في معناها مما يدعو للخروج عن الأصل ، وهو الحاجة الداعية إلى تحسين النثر بالازدواج للكلام ، نحو حديث {ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ

---

[1] أيضا : مصدر آض ، كباع ، إذا رجَعَ ، وهومفعول مطلق ،أوحال حُذف عامله ، أي : رجع إلى تقسيمه رجوعا ، أو اقسمه راجعا , وقال الدماميني في شرح المغني : واعلم أنّ أيضا كلمة لا تُستعمل إلاّ مع شيئين بينهما توافق ، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر . وقد توقف ابن هشام في كونها عربية أم لا ، قال السيوطي : وكأنه ظنها مولّدة في استعمال الفقهاء ، وليس كذلك ، فقد ثبتت في الكلام الفصيح . الفيض 1/220- 221 ، وانظر الأشباه والنظائر النحوية 3/288 .

[2] المصباح المنير (رخص) .

[3] لم أقف على القائل . وكتب : هذا زيف ، وما أثبتناه لتصحيح الوزن .

[4] كتب : وأبو عصفور ، وهو خطأ .

[5] السيوطي ، الأشباه والنظائر 1/224 - 225 ، والمزهر 2/ 498

[6] الصاحبي ، ص 469

غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ }[1] أُبدِلت الواو بالألف أولا لمناسبة مأجورات ، قال ابن الحاجب في أماليه[2] : قد يكون الشيء غير فصيح ، فيُلْجِيءُ[3] إليه أمر فيصيّره فصيحا ، مثال ذلك (أَبْدَأ) ، والفصيح (بَدَأ) ، بل لا يكاد يُسمع (أَبْدَأ)[4] ، قال تعالى : / ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾[5] ، وقال :﴿ كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾[6] ثم قال :
41أ ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاكَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ﴾[7]، فجاء رباعيا فصيحا ، لِما حسَّنه من التناسب بغيره ، وهو قوله ﴿ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾[8] .

روي أنّ بعض الشعراء قال لكاتبه : اكتب :

يا حارُ إنّ الرَّكبَ قدْ حارُوا[9]

يعني بضم الراء في حار، فقال : يا سيدي! يا حارِ ، يعني بالكسر أفصح وأكثر ، فقال : اكتب : يا حارُ إنّ الرَّكبَ قدْ حارُوا

فالكاتب نظر [إلى] اللغة الفاشية ، وهذا البعض للتناسب[10] .

والضرورة الحسنة ما أمْرٌ لا يُستهجن ، بالبناء للمفعول ، أي يُعاب ، ويقبُح ، ولا يُستوحش ، بالبناء للمفعول[11] ، ينفّر لغرابته وقلة استعماله منه ، من للابتداء ، أو للتعليل النفس ، لعدم إلفها له ، ويجوز بناء الفعلين للفاعل ، ويتنازعا النفس ، فيضمر في المهمل منها فاعله ، كصرف ما لا ينصرف ، هو مثال للضرورة الحسنة ، كقول السيدة فاطمة رضي الله عنها :

---

1 صحيح مسلم 1/46 ، مصنف عبد الرزاق 2/457

2 الأمالي النحوية 3/43 / الأملية رقم 27

3 كتب : فيجيء ، وما أثبتناه من الأمالي النحوية 3/43 / الأملية رقم 27

4 وردت هذه العبارة في الأمالي النحوية 3/43 / الأملية رقم 27 على النحو التالي : مثال ذلك : إنّ الله بدأ الخلق ، الفصيح بل لا يكاد يُسمع إلاّ بدأ ..

5 الأعراف 29

6 العنكبوت 20 . كتب : كيف بدأ الله الخلق .

7 العنكبوت 19 . وقوله : ثم قال : [أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ] ، ورد مكررا .

8 الآية السابقة

9 جاء في كتاب المدهش لابن الجوزي 1/28 ، قرص المكتبة الشاملة :
لما خرج موسى بأهله من مدينة مدين، انطلق طلق الطلق بزوجته فما زال يكادح المقادح فلم تور، لأن عروس نار الطور لما همت بالتجلي، نوديت النيران بلسان الغيرة من المشاركة " غضى " فقام على أقدام التحيرة، فهتف به أنيس " آنس " فأنس:
يا حار إن الركب قد حاروا ... فاذهب تجسس لمن النارُ
تبدو وتخبو إن خبت وقفوا ... وإن أضاءت لهم ساروا

10 الأمالي النحوية 3/43 / الأملية رقم 27 ، والذي جاء في الأمالي : فالكاتب نظر إلى اللغة الفصيحة الفاشية، وهذا نظر إلى تناسب اللفظ .

11 الصواب أن يقول تَستوحش بالبناء للفاعل ، وكذا هو الأمر في المطبوع ، ص 51 ، ليستقيم الكلام ، ويكون النفس فاعلا .

صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبُ لَوْ أَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الْأَيَّامِ عُدْنَ لَيَالِيَا[1]

وقصر الجمع الممدود[2] ، ومدّ الجمع المقصور[3] ، في التوضيح[4] وغيره ، أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة ، كقوله[5] :

لاَ بُدّ مِنْ صَنْعَا وإنْ طَالَ السَّفَرْ

وقوله :

فَهُمْ مِثْلُ النَّاسِ الَّذِي يَعْرِفُوْنَهُ وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيْمِ[6]

واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون؛ مستمسكين بقوله :

فَلاَ فقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ[7]

---

[1] روي عنها أنها أخذت قبضة من تراب قبر لنبي صلى الله عليه وسلم فجعلتها على عينيها ووجهها ثم أنشأت تقول:

مَاذَا عَلَى مَنْ شَمَّ تُرْبَةَ أَحْمَدَ أَنْ لا يَشُمَّ مَدَى الزَّمَانِ غَوَالِيَا
صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبُ لَوْ أَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الْأَيَّامِ عُـدْنَ لَيَالِيَا

انظر : حاشية البجيرمي على الخطيب 7/478 ، تحفة المحتاج في شرح المنهاج (حاشية الشبراملسى) 11/299 ،شرح البهجة الوردية لابن الوردي 6/154

[2] المراد حذف الياء في (فعليل) ، مثل صيارف في صياريف . الضرائر للآلوسي ، ص 20

[3] المراد زيادة الياء في (فعالل) مثل مساجيد في مساجد . الضرائر للآلوسي ، ص 20

[4] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي 3/1363

[5] من الرجز الذي لم ينسب لقائل ، وبعده : ولو تَحنَّى كُلُّ عَوْدٍ ودَبِرَ
صنعا : بلد في اليمن ، عود : بفتح فسكون هو المسن من الإبل ، دبـر : بوزن فـرح . أي أصابته الدَّبَرة وهي قرحة تحدث في البعير من احتكاك الرحل وغيره . وكتب النحو مضطربة في رواية هذا البيت .
إعرابه : (لا) نافية للجنس (بدَّ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (من صنعاء) خبرها أو متعلق بـ (بدَّ) والخبر محذوف أي : حاصل (وإن طال) شرط وفعله والجواب محذوف ويصح إعراب (إنْ) وصلية زائدة (السفر) فاعل مرفوع وسُكّن لأجل الروي . (ولو تحنّى) شرط غير جازم وفعله (كل) فاعل (عود) مضاف إليه (ودَبِرَ) الواو عاطفة ، ودَبِرَ : فعل ماض . وفاعله ضمير مستتر وجواب (لو) محذوف .
انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ 107, وإصلاح الخلل لابن السيد صـ 394, والفريدة في شرح القصيدة لابن الخباز صـ 124, وضرائر الشعر ابن عصفور صـ 90, وأوضح المسالك 4/296, والتصريح 2/293, وعقد الخلاص لابن الحنبلصـ 218, والأشمونى 4/109.

[6] لم ينسب البيت إلى قائل معين. وهو من شواهد التصريح: 2/ 293، والأشموني 3/ 657، والعيني: 4/ 512، والهمع: 2/ 156، والدرر: 2/ 211.
المفردات الغريبة: مثل الناس: المراد أنهم مشهورون كالمثل. الوفا: ضد الغدر ونقض العهود.
المعنى: أن هؤلاء القوم الذين مدحهم -أمرهم مشهور، يضر بهم الناس المثل في الفضائل وفي كل صفة من صفات الخير والنبل، وهم أهل وفاء حديثا وقديما.
الإعراب: هم: ضمير رفع منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. مثل خبر المبتدأ، وهو مضاف. الناس: مضاف إليه. الذي: اسم موصول في محل رفع صفة لـ"مصل الناس". يعرفونه: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: في محل رفع فاعل، والهاء: في محل نصب مفعول به، وجملة "يعرفونه": صلة للموصول، لا محل لا. وأهل: الواو عاطفة، أهل: اسم معطوف على خبر المبتدأ، وهو مضاف. الوفا: متعلق بحال محذوفة، من "أهل الوفا". وقديم: الواو عاطفة، قديم: اسم معطوف على "حادث" مجرور مثله. موطن الشاهد: "الوفا". وجه الاستشهاد: مجيء "الوفا" مقصورا لضرورة الشعر، وأصله: الوفاء بالمد، كما هو معلوم.

[7] هذا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله : سيغنيني الذي أغناك عني
وهو من شواهد: التصريح: 2/ 293، والأشموني 3/ 658، والعيني: 4/ 513، والإنصاف: 747.

ومنعه البصريون ، وقد رأوا الغناء في البيت مصدر غانيت ، لا غنِيت ، وهو تعسف ، انتهى . فقيدهما بالجمع / بل جعلهما من الضرورة في الجمع 41ب وغيره ، وقد ذكرهما[1] ابن الأنباري في كتاب الإنصاف ، والأئمة في هذين النوعين من الجواز لهما مطلقا ، وعليه الكوفيون ، ومنع الثاني ، وعليه البصريون ، وشرط الفراء[2] في ذينك شرطا غير معتد به ، وما ذكر فيه هذا القيد[3] .

وأسهل الضرورات الشعرية تسكين عين (فَعَلَة) أي الجمع في الجمع بالألف والتاء ، حيث يجب الإتباع ، أي إتباع حركة العين لحركة الفاء ، كقوله :

فَتَسْتَريحَ النَفْسُ من زَفْراتِها[4]

فسكّن عين الكلمة ، وهي الفاء[5] تخفيفا للضرورة ، ولولاها لفتحت إتباعا لحركة الفاء[6] .

والضرورة المستقبحة ما : أمْــرٌ تستوحش تنفر منه النفس ؛ لعدم إلفها له ، قال في الجمع : ويخرج بها الكلام عن الفصاحة ، وفاقا لحازم الأندلسي[7] ،

الإعراب: سيغنيني: السين للاستقبال، يغني: فعل مضارع مرفوع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به. الذي: اسم موصول في محل رفع فاعل لـ"يغني" أغناك: فعل ماض مبني على الفتح المقدر، والفاعل: هو، والكاف: في محل نصب مفعولا به. "عني": متعلق بـ"أغنى"، وجملة "أغناك عني" صلة للموصول لا محل لها. فلا: الفاء تعليلية، لا: نافية مهملة، أو عاملة عمل ليس. فقر: مبتدأ على الوجه الأول، أو اسم "لا" على الوجه الثاني يدوم. فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو، وجملة "يدوم": في محل رفع خبر المبتدأ على الوجه الأول، أو في محل نصب خبر "لا" العاملة عمل ليس على الوجه الثاني. ولا: الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. غناء: اسم معطوف على "فقرط مرفوع، ويجوز أن تكون "لا" عاملة عمل ليس كالأولى، ويكون "غناء" اسمها، وخبرها، محذوف، والتقدير: ولا غناء يدوم. موطن الشاهد: "غناء". وجه الاستشهاد: مجيء "غناء" ممدود للضرورة، والأصل فيه القصر. و"غنى" -كما هو معلوم- ضد الفقر .

[1] لم يذكر ابن الانباري في الإنصاف في مسائل الخلاف إلاّ البيت الأول ، انظر ص 747

[2] اشترط الفراء في مد المقصور وقصر الممدود شروطا لم يشترطها غيره فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجئ في بابه ممدود نحو فعلى تأنيث فعلان نحو سكرى وعطشى فهذا لا يجوز أن يمد لأن مذكره سكران وعطشان . الإنصاف ، ص 747

[3] أي الجمع .

[4] الرجز لرؤبة فى ديوانه ص104 وهو فى معاني القرآن للفراء3/235, والخصائص1/317, وسر الصناعة 1/348, وابن يعيش3/120, وضرائر الشعر لابن عصفور، ص 66, ورصف المباني ، ص 249,والأشمونى 3/570, 668, وشرح شواهد الشافية ص 129. وفي الصحاح , مادة (زفر) : " وقد زَفَرَ يَزْفِرُ. والاسم الزَفْرَةُ. والجمع زَفرات بالتحريك، لأنّه اسم وليس بِنَعْتٍ. وربَّما سكّنها الشاعر للضرورة، كما قال: فَتَسْتَريحَ النَفْسُ من زَفْراتِها" .

[5] في زفرتها .

[6] أي الزين في زفراتها .

[7] هو أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن بن حازم الأنصاري القرطاجني ، صاحب منهاج البلغاء ، ت 684هـ له ترجمة في أزهار الرياض 3/172

كالأسماء المعدولة عن موضوعها بتصغير ما فيها عنه ، من زيادة حرف ، أو تنقّص ، كقوله :

أصابَهُمُ الْحِمَا وهمُ عَوافٍ[1]

أراد الحمام ، وقوله[2] :

وَشَتّى بَينَ قَتلي وَالصلاحِ

أراد شتان ، وقوله :

وقَبيلٌ من لُكَيْزٍ شاهِدٌ رهْطُ مرجومٍ ورهطُ ابنِ المُعَلِ[3]

يريدُ المُعَلّى ، فحذف المقصورة / وشدد اللام ، ويجوز أن يكون مراده كصرف الأسماء المعدولة عن أصلها عدلا حقيقيا كآحاد وموحد ، وتقديريا كعُمر وزُفَر ، يدل له عبارة المنهاج [4] لحازم الأندلسي[5] : الضرائر السابقة فيها المستقبح وغيره ، وهو ما لا تستوحش النفس منه كالأسماء المعدولة وأشد ، وما أدّى ، أفضى إلى التباس جمع لمفرد / بجمع لمفرد غيره ، كردّ مطاعم جمع 42 أ مطعم مكان الطعام إلى مطاعيم ، جمع مِطعام ، بكسر أوله ، وهو كما في القاموس كثير الأصناف و القِرى ، أو عكسه ، أي ردّه مطاعيم لمطاعم ، وكان من أقبحها لإلباسه، فإنه فيهما يؤدي لإلتباس مطعم بمطعام ، والإلباس ينفي ما عرفته ، فيقبح ما يؤدي إليه .

---

[1] صدر بيت أنشده المفضّل ولم ينسبه ، والبيت بتمامه :
أصابَهُمُ الْحِمَا وهمُ عَوافٍ ... وكُنَّ عَلَيْهِمِ نَجْساً لُعِنّهْ
الحما: أراد الحِمَام . الصاحبي ، ص 219

[2] عجز بيت من الوافر لجميل بن معمر ، ديوانه الموسوعة الشعرية ، والبيت بتمامه :
أُريدُ صَلاحَها وَتُريدُ قَتلي وَشَتّى بَينَ قَتلي وَالصَلاحِ
فحذف نون شتان لضرورة الشعر

[3] البيت من بحر الرمل نسب للبيد , و ليس في ديوانه , و الذي فيه ص 145
وَقَبيلٌ مِن عُقَيلٍ صادِقٌ كَلُيوثٍ بَينَ غابٍ وَعَصَل
والبيت يصف فيه قائله مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلةً من مضر وقوله (قبيل) مبتدأ و (من لكيز) صفته و (شاهد) خبره و (رهط مرجوم) وما عطف عليه بدل عنه ومرجوم وابن المعل سيدان من سادات لكيز.
والاستشهاد بالبيت في قوله (وابن المعل) حيث اراد ابن المعلى فحذف الالف المقصورة في الوقف ضرورة تشبيها للالف بما يحذف من الياءات في الاسماء المنقوصة قال الاعلم: (وهذا من اقبح الضرورة لان الالف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو وكذلك الفتحة لانها من الالف)
وهو في الكتاب 4/188 ، والبغداديات ص 507 ، والحجة 1/58 ، 105 ، والخصائص 2/293 ، وسر الصناعة 2/ 81 ، 259 ، والمحتسب 1/342 ، والضرائر لابن عصفورص 104. وشرح شواهد الشافية ص 207 .

[4] يعني كتاب : منهاج البلغاء .

[5] هو أبو الحسن ، حازم بن محمد بن حسن بن حازم ، الأنصاري ، القرطاجني ، نسبة إلى قَرطاجنة الأندلس ، كان إماما بليغا ، ت 684هـ بتونس , الفيض 1/339 - 340

قال حازم ، بالمهملة ، وبزاي بعد الألف ، الأندلسي ، بفتح الهمزة ، والمهملة الأولى ، وضم اللام ، كما في الأنساب[1] للمصنف في منهاج البلغاء[2] : وأشد ما تستوحشه النفس تراه قوي الوحشة ، فتنفر منه تنوين أَفْعَل مِنْ ، عبّر عنه كما تقدم بقوله وأشد .

قال حازم : وأقبح ضرائر الشعر الزيادة المؤدية إلى ما ، أي لفظه ، ليس أصلاً ، ظرف بمعنى قط[3] ، في المصباح [4] : مَا فَعَلْته أَصْلًا ولَا أَفْعَلُهُ أَصْلًا بِمَعْنَى مَا فَعَلْته قَطُّ ولَا أَفْعَلُهُ أَبَدًا وَانْتِصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَيْ مَا فَعَلْته وَقْتًـــا ، ولَا أَفْعَلُهُ حِينًا. في كلامهم : خبر ليس ، وقدّم عليه الظرف اهتماماً ، [كقوله] :

من حيث ما نظروا أدنو أقترب فأنظور[5]

أي:أنظر ، فزاد الواو ضرورة ، فصار بوزن أفعول[6] ، ولا وجود لهذا الوزن في المضارع أصلاً .

أو الزيادة المؤدية إلى ما لفظه يقل ، أي يندر في الكلام لعربي ، كقوله :

طأطأتُ شِيْمالِي[7]

أراد شِمالي ، وفِيْعال موجود ، إلاّ أنه يقِلُّ في الكلام .

---

[1] اللباب في تهذيب الأنساب ، ص 16

[2] منهاج البلغاء ، ص 383 . ومنهاج البلغاء كتاب مشهور بين أهل الأدب ، جامع لأنواع البلاغة ، وضروب الفصاحة .الفيض 1/343

[3] يجوز كون (أصلا) خبر ليس ، أي : أصلا من الأصول التي ابتني الكلام عليها ، فإنّ ما يؤدي إلى الخروج عن الأصول المقررة من أقبح الضرائر ، ويجوز أن يكون الخبر (في كلامهم) ، وأصلا هي الظرفية ، فتكون في الماضي بمعنى قط ، وفي المستقبل بمعنى أبداً ، أي ما ليس في كلامهم أبدا .

[4] المصباح المنير (ء ص ل) .

[5] أقترب : تفسير لكلمة أدنو ، وليس من الشطر المُستشهد به ، وهو عجز بيت أنشده الفراء ، ولم ينسبه ، ومعه بيت آخر ، وهما :

الله يعلـــــم أن في تلفتنـــــــا يوم الفراق إلى أحبابنا صور
وأنني حوثما يثني الهوى بصري من حوثما سلكوا أدنو فأنظور

على أن "الواو" حاصلة من إشباع الضمة، وأصله أنظر . خزانة الأدب 1/121 ، وفيه من حوثما سلكوا ، وانظر مغني اللبيب ، ص 482 ، وهمع الهوامع 2/156

[6] كتب : أفعل ، وهو خطأ ، إذ انظور بوزن أفعول ، وليس أفعل .

[7] هو جزء من عجز بيت لامرئ القيس ، وهو :

كَأَنّي بِفَتخاءِ الجَناحَينِ لَقوَةٍ صَيودٍ مِنَ العِقبانِ طَأطَأتُ شِيْمالي

والوارد في ديوانه / الموسوعة الشعرية (شملالي) . يشبه ناقته في سرعتها بعقاب لِقوة : أي خفيفة سريعة ، صيود : مبالغة في الصيد ، والعقبان : جمع عُقاب ، وهو اطائر المعروف ، وطأطأت الفرس رأسها: ذا حركته تمهيدا للإسراع ، وهو المراد هنا .

وكذلك مثل يُستقبح المذكور بأنواعه النقص من الكلمة المجحف ، بتقديم الجيم على المهملة ، أي القوي ، كقول لبيد[1] ــ بفتح فكسر للموحدة ، فسكون للتحتية ، آخره دال مهملة ــ الصحابي المشهور ، رضي الله / عنه[2] : 42ب
دَرَسَ : مُحي وعفا المَنا بِمُتالِعٍ : جمع متلعة من التلع ، و التَّلْعَةُ بالفوقية مَجْرَى الْمَاءِ مِنْ أَعْلَى الْوَادِي ، ويُجمع على تِلَاعٌ[3] ، وَالتَّلْعَةُ أَيْضًا مَا انْهَبَطَ مِنْ الْأَرْضِ فَهِيَ مِنْ الْأَضْدَادِ ، كذا في المصباح[4] ، فَأَبانِ : أي[5] ظهر ، أراد بمنا ــ بفتح الميم ــ المنازل ، فأجحف بحذف الزاي واللام .

وكذلك المذكور في الأقبح العدول عن صيغة لأخرى ، كقول الحطيئة ــ بضم المهملة الأولى ، وفتح المهملة الثانية[6] ، وسكون التحتية ، بعدها همزة ، فهاء تأنيث : جَدْلاءَ ــ بفتح الجيم ، وسكون المهملة ، وبالمد ــ صفة درع مُحْكَمَةٍ مِن نَسجِ سَلّامِ[7] ، أراد سليمان ، بقوله سلام ، فعدل عن صيغة لأخرى ضرورة .

وفي الهمع[8] أنّ صاحب عروس الأفراح[9] قال : إنه تفصيل حسن ، ينبغي اعتباره ، قال : وقد أطلق الخفاجي أنّ صرف غير المنصرف ، وعكسه في الضرورة مُخِل بالفصاحة[10] ، لِما فيها من مخالفة القواعد العربية ، إلاّ ما لا

---

1 صدر بيت من الطويل ، وعجزه : وَتَقادَمَت بِالحُبسِ فَالسوبانِ . ديوانه / الموسوعة الشعرية .

2 لَبيد بن ربيعة العامِري ? - 41 هـ / ? - 661 م ، لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري. أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، ووفد على النبي (صلى الله عليه وسلم). يعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم. وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً. وسكن الكوفة وعاش عمراً طويلاً. وهو أحد أصحاب المعلقات . الموسوعة الشعرية .

3 مِثْلُ : كَلْبَةٍ وَكِلَابٍ

4 المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للفيومي (ت ل ع)

5 كتب : إذا ظهر .

6 كتب : بضم المعجمة ، وفتح المهملة ، وسكون التحتية ؛ ظنا منه أنّ اسم الشاعر الخطيئة (بالخاء) ، وما أثبتناه هو الصواب ، والحطيئة هو : جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو ملكية. ? - 45 هـ / ? - 665 م ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام. كان هجاءاً عنيفاً، لم يكد يسلم من لسانه أحد، وهجا أمه وأباه ونفسه. وأكثر من هجاء الزبرقان بن بدر، فشكاه إلى عمر بن الخطاب، فسجنه عمر بالمدينة، فاستعطفه بأبيات، فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس. الموسوعة الشعرية .

7 عجز بيت من البسيط ، وصدره : فيهِ الرِماحُ وَفيهِ كُلُّ سابِغَةٍ ، والبيت في ديوانه / الموسوعة الشعرية .

8 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 5/334 ، الشاهد رقم 1699

9 عروس الأفراح في شرح لخيص المفتاح ، لبهاء الدين السبكي .

10 كتب في الهامش : فتلخّصَ من ذلك قولان . اهـ . وهذا الذي كتب في الهامش هو من عروس الأفراح ، الذي نقل عنه السيوطي في همع الهوامع ، وهو مكمل للنص المنقول ، وبعده : وهي كثيرة جدا ، حتى أفردها ابن عصفور بمؤلّف وغالبها مُفرق في أبواب .
وجاء بعد قوله في الهامش: فتلخّصَ من ذلك قولان . اهـ ، قوله : وفي شرح عقود الجمان للمصنف أنّ ضرائر الشعر من المخلات بالفصاحة ، اهـ .

تستوحش منه النفس ، كصرف مالا ينصرف ، قاله حازم الأندلسي ، وهو حسن.

وقد اختلف الناس ، النحاة في حدّ تعريف الضرورة :

فقال ابن مالك : هو ما ليس للشاعر عنه مَنْدُوحَة[1] ــ بفتح الميم ، وضم المهملة الأولى ــ أي سَعة وفسحة ، بأنْ لم يمكنه الإتيان بعبارة أخرى .

وقال ابن عصفور[2] : الشعر نفسه لضيق مسلكه ضرورة ، وإنْ كان يمكنه الخلاص ، مما عبر فيه لأجله بعبارة أخرى ، سالمة مما وقع فيها للضرورة ، لأنه موضع أُلِّفتْ فيه الضرائر ، بدليل :

كم / بجودٍ مقرفٍ نال العُلا[3] 43أ

ففصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور ، ولم يجز إلاّ في الشِّعر ، ولم يضطر لذلك ، إذ قد يزول الفصل برفع مقرف ونصبه ، وتقدّم عن أبي حيان ، ونحوه ، وعلى الثاني الجمهور كما مرّ .

قال بعضهم : وهذا الخلاف في تعرفها ، هو الخلاف الذي يُعبِّر عنه الأصوليون : علماء أصول الفقه ، ونُسب للجميع لأنه صار عِلما بأن التعليل بالْمَظِنَّة ، قال في المصباح[4] ــ بِكَسْرِ الظَّاءَ المعجمة ــ لِلْمَعْلَمِ وَهُوَ حَيْثُ يُعْلَمُ الشَّيْءُ ، قَالَ ابْنُ فَارِسٍ مَظِنَّةُ الشَّيْءِ مَوْضِعُهُ وَمَأْلَفُهُ ، هل يجوز ، اكتفاء بها أم لا لعدم تحقق العلة ، بل لا بدَّ من حصول المعنى المناسب للحكم المعرف له حقيقةً ؟ نصب حقيقة على المصدر ، بتقدير حصول ، أي حصول أي حقيقة ، وذلك عند الفقهاء التعليل ، وجوب الوضوء بالنوم ، أو هو كون مظنة خروج الخارج ، فأُقيم مقامه أم ، لا بل نفس النوم ناقض .

وأيّد بعضهم : أبو حيان الأول ، كذا في النسخة التي وقعتُ عليها ، وهو غلط ، بل الثاني ، أي الثاني ، بأنه ، ليس في كلام العرب ضرورة ، أي ما جاء على خلاف المطرد لأجلها إلاّ ويمكن تبديل تلك اللفظة المخالفة للمطرد ، ونظم

---

[1] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي 1/33

[2] ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص 13 ، المقرّب 2/202

[3] صدر بيت من الرمل ، لأنس بن زنيم الطائي ، وعجزه : وشريف بخله قد وضعه

[4] المصباح المنير (ظ ن ن)

شيء لفظ مطرد مكانها ، فيخرج عن المخالفة ، لأنّ الله تعالى أقدر الإنسان على البيان .

تذييل : ينبغي أنْ يُقال هنا على نسج الأصوليين : الرخصة ما جاز استعماله لضرورة ، فقد تغير الحكم عن صعوبه ، هي منع غير المطرد فيه بسهولة ، هي جوازه لعذر ، هي الضرورة ، مع قيام سبب الأصلي من مانع الصرف في غير المنصرف المصروف لها ، واجبا كان / كصرف عنيزة 43 ب في قوله[1] :

وَيَومَ دَخَلتُ الخِدرَ خِدرَ عُنَيزَةٍ

أو حسنا ، كصرف نعمان في قول الآخر[2] :

أعد ذكرَ نعمانٍ لَنَا إنّ ذكرَه

أو قبيحا كما مرّ مِن صُوره الممنوعة ، أي لإخلالها بالفصاحة كما مرّ ، انتهى . أو جوازا ، مستوي الطرفين في غير ذلك ، والله أعلم .

□□□

المسألة

الثامنـــــــة

من مسائل المقدمات

قد يتعلق الحكم النحوي بشيئين ، أي يعلل بكل منهما ، فتارة يجوز الجمع بينهما ؛ لعدم المنافاة بين قضيتهما ، ولأنّ العلة غير مؤثّرة ، بل معرّفة ، وتارت يمتنع ؛ لتنافي معناهما .

فالأول : كمسوغات الابتداء بالنكرة ، وهي كثيرة ، بلغها بعضهم لنيّف وأربعين ، وأُفرِدت بالتأليف ، وأرجعها بعضهم للتعميم والتخصيص ، وبعضهم للفائدة بالإخبار عنها ، فإنّ[3] كلاًّ منها مسوغ للابتداء به على نفراده لعدم توقف

---

[1] صدر بيت من الطويل لامرئ القيس، وعجزه : فَقالَت لَكَ الوَيلاتُ إِنَّكَ مُرجِلي . ديوانه / الموسوعة الشعرية
[2] صدر بيت من الطويل لمهيار الديلمي ، وعجزه : من الطِّيب ما كررته يتضوَّعُ . ديوانه / الموسوعة الشعرية
[3] كتب : فإن كان كلا ... ، ولم يلتفت الشارح أن إنْ تحتاج إلى جواب شرط ، وأنه لا جواب شرط في الجملة ، مما يؤكد أن (إن) مؤكدة ، وليست شرطية .

تسويغه لذلك على ضم غيره له ، ولا يمتنع اجتماع اثنين منها ، نحو : عليك سلام ، ففيه تقديم الخبر الظرفي ، والدعاء فأكثر ، عطف على اثنين ، نحو : عليك سلام من أبيه ، ففيه مع ما تقدم ، كون المبتدأ عاملا في محل الظرف ، وأل ، والتصغير كل منهما دليل الإسمية ، لأنه من خواص الأسماء ، لأنه يدل على معنى لا يوجد في غيرها ، ويجوز اجتماعهما كالرجيل ، وقد والتاء الساكنة للتأنيث من خواص الأفعال[1] ، أي بعض أنواعها ، فقد تدخل على غير الأمر ، وغير الماضي الجامد ، والتاء خاصة بالماضي ، ويجوز اجتماعهما ، نحو : قد قامت الصلاة .

[والثاني : كاللام ، من خواص الأسماء ، وكذا الإضافة ، ولا يجوز الجمع بينهما][2] ، وكذا ما ذكر من تعدد الخواص التنوين مع الإضافة دليل الإسمية / لأنه من خواص الأسماء ، لأنه يدل على معنى لا يوجد في 44 أ غيرها خاصتان بالأسماء ، إىّ أنهما يفارقان ما مرّ ، كما قال ، ولا يجتمعان ؛ لأنّ بين مدلوليهما التعريف والتنكير تنافيا ، وقد لمّح بعض النحاة لذلك المنع بقوله :

علّمتُه بابَ المُضافِ تَفاؤلا ورقيبُــه يُغريه بالتنوينِ

وآخر بقوله :

كأنّيَ تنوينٌ وأنت إضافةٌ فحيثُ تَراني لا تَحِلُّ مكانِيا.

ولمّحت بقولي :

لازمتُ بابَك كي أُضافَ إليكَ يا عينَ الوجــودِ ويا مدارَ الدِّيْن
وغدوتُ بالتنوينِ عنكَ مُبَعَّداً كيفَ الإضافةُ مع نَوَى التنوين

والسين وسوف اسمان ، مسماهما الداخلان على المضارع في : سيقوم ، وسوف يقوم ، وبين الثاني لكمال الشبه بين صورته اسما وحرفا ، ولا كذلك الأول من أدلة[3] الاستقبال، وتخليص مدخولهما من زمن الحال، ولذا يُقال فيهما :

---

[1] الذي جاء في الفيض 1/370 : أي جنسها ، لأنهما إنما يدخلان على بعض الآفعال دون بعض ، أمَّا قد فإنما تدخل على المضارع والماضي المتصرفين ، فلا تدخل على أمر ، ولا على جامد مطلقا ، وأمَا التاء فتختص بالماضي دون غيره .

[2] ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل المخطوط ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 56

[3] في بعض نسخ الاقتراح : من أداة ، ويحسن (أدوات) .

حرف استقبال ، باعتبار مسماهما ، ولا يجتمعان : يجتمعان في لفظ واحد والتاء للتأنيث الساكنة وضعا ، والسين خاصتان لجنس الفعل ، أي كل منهما خاصة نوع من أنواعه ، كما علمته ، ولا يجتمعان ؛ لاختلاف مخصوصيهما .

ومن القواعد ، جمع قاعدة ، وهي قانون كلي ، منطبق على جزئياته ، كما تقدم ، ويُسمى ضابطا ، وقانونا ، وقيل : ما يُفرق بين الضابط ، والقاعدة ، والقانون اعتبار بأنها من حيث ينبني عليها ، يقال له أصل وقاعدة ، ومن حيث حجج أحكام الجزئيات ، يقال لها ضابط ، ومن حيث المعنى على مقتضاها ، يقال لها قانون ، المشهورة عند النحاة قولهم: البدل والمبدل [منه ، والعوض والمعوض عنه][1] / لا يجتمعان ؛ لأنّ كلاّ من البدل والعوض أُقيم مقام 44ب المبدل منه ، والمعوض عنه ، فمنع ذلك اجتماعهما .

[ومن المهم الفرق بين البدل والعوض] .

قال أبو حيان في تذكرته : البدل لغة ، منصوب على التمييز ، ونزعه على نزع الخافض يمنعه أنه سماعي ، وهذه عبارة مولدة : العوض ، أي ها مترادفان لغة ؛ لاتحاد معناهما ، ويفترقان في الاصطلاح النحوي ، والبدل واحد من التوابع ، في الأشباه أحد التوابع ، وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة ، يجتمع مع المبدل منه البتة ، ولا يُحذف المبدل منه ، ويقوم البدل مقامه بخلاف النعت في ذلك بشرطه ، وبدل الحرف من غيره كالدال المبدلة من تاء الافتعال بعد الزاي ، أو الدال ، أو الذال ، كازدور ، واذّكر ، وادّكر لا يجتمعان أصلا بالتلفظ بهما ، لِما فيه من زيادة الثقل ، ولا يكون الحرف البدل إلاّ في موضع الحرف المبدل منه ، كما رأيت ، والعوض لا يكون في موضعه ، أي المعوض منه ، كعدة وزِنة ، فإنّ أصلهما وعد ، ووزن ، فحذفت الفاء من كل منهما ؛ تبعا لحذفها في المضارع ، وعوض عنها التاء في أحدهما[2] ، وكالتعويض عن حرف النداء في الجلالة بالميم في آخره ، في اللهم ، وربما للتقليل ، وما مزيدة كافة عن الجر ، مهيئة للدخول على الفعل ، اجتماعا ضرورة ، كقوله[3] :

---

[1] ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتناه من الإقتراح ، ص 57

[2] قوله : في أحدهما خطأ ، بل في كل منهما حذفت فاء الكلمة ، وعوض عنها التاء في آخرها .

[3] من الرجز المشطور لأبي خراش الهذلي ، أو أمية بن أبي الصلت ، وقبله :

أقولُ يا اللَّهمَّ يا اللَّهُمَّا

وربما استعملوا العوض مرادفا للبدل في الاصطلاح ؛ جريا على الوضع اللغوي كإقامة تاء تجاه ، وتخمة مقام واوهما ، بدلا عنهما ، وعوضا منهما ، انتهى .

وقال ابن جني / في الخصائص : الفرق بين العوض والبدل ، أي 45أ اصطلاحا أنَّ ــ بفتح الهمزة ــ خبر الفرق البدل أشبه بالمبدل منه ، كالدال المبدلة من تاء الافتعال فيما ذكرنا ، فإنها أقرب شبها إلى الدال من شبه العوض بالمعوض منه ، ألا ترى ما بين فاء وعد ، وهي الواو ، ومن عوض به منها ، وهو الهاء من البعد ، وإنما يقع البدل في موض المبدل منه ، كالدال فيما مرّ ، بدل تاء الافتعال ، وكالطاء بدل التاء أيضا عقب الطاء والظاء والصاد والضاد ، كاطّرح ، واظّلم ، واصطلح ، واضطرب ، والعوض لا يلزم فيه ذلك ، بل تارة يكون مكانه، كالتنوين العِوَض في جوارٍ في مكان الياء المعوض به عنها ، وقد لا كتاء عِدة ، وزِنة ، ألا : بتخفيف اللام للتنبيه تراك : نُعْلِمُك ، تقول ، فإنْ قدرت الرؤية بصرية فالجملة بعد حالية من الفاعل، أو المفعول به ؛ لاتحادهما ، وهذا مما يؤيد كونها عِلمية ، لاختصاص اتحاد ضميري الفاعل والمفعول به بالأفعال القلبية ، في الألف من قام إنها بدل من الواو ، التي هي عين الفعل حالّة محلها بإعلالها ، لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، ولا تقول إنها عوض منها ، لعدم لزوم حلول العوض محل المعوض عنه ، وكذلك مثل ألف قام في أنها بدل لا عوض تقول أيها الصالح للخطاب في لام غازي وداعي ، وهي المنقلبة عن الواو ، لوقوعها إثر كسرة إنها بدل من الواو لحلولها محاها ، ولا تقول : إنها عِوَض لئلا يُتوهم أنها لم تحل محل ما عوض به عنها ، وكذلك المذكور ، وجيء بالموضوع / للبعيد مع قرب المشار إليه لما مرّ من أنّه لمَّا كان 45ب عرضا لِما كان عرضا لا تجتمع أجزاؤه وجودا أشبه المعدوم ، فنزل منزلة البعيد ، الحرف المبدل من الهمزة كالواو من وجوه ، والياء من مئين ، فهما بدلان من الواو والياء ، عوضان عنهما ، وتقول في التاء في عِدة وزِنة إنها ،

إنِّي إذا ما حدثٌ أَلَمَّا

أوضح المسالك 4/31

أي التاء عوض من فاء الفعل ، لحلولها في غير محلة[1]، وكذا ألف اسم ، وابن ، لأنّ أصلهما سمو ، وبنو ، فحذف الأخير اعتباطا ، وعوِّض عنه الألف ، ولا تقول : إنها بدل منها ، لعدم حلولها محل المبدل منه ، وكذلك مثل تاء عدة في كونها عوضا من الواو ، لا بدل منها ، ميم اللهم بدل ياء النداء أوله عوض من ياء مثلا ، ولو قال : عوض من حرف النداء لعمّ ، في أوله أي جهته أوله ، وتاء زنادقة : جمع زِنديق[2] ، التاء المُلحقة آخر الجمع عوض من ياء زناديق ، التي هي أصل وزن الجمع ، كمسكين ومساكين ، وجاء كذلك على أصله ، وبحذف التحتية ، فله ثلاثة جموع ، والزنديق معرب كما في البارع ، ولا يقال بدل، لكونها في غير محل المبدل منه، وياء أينق التحتية عوض من عين أَنْوُق ، لأنها في غير محل المعوض منه فيمن جعلها ، أي زِنتها أَيْفُلٍ ــ بفتح فسكون التحتية ، فضم الفاء ــ كأيْدُر ، لأنّ موضع الياء الزائدة في غير محل العين المحذوفة تخفيفا ، ومَن جعلها ، أي الياء عينا للجَمْع مقدمة عن محلها لمحل الفاء مغيّرة عن الواو التي هي أصلها إلى الياء جعلها بدلا من الواو الأصلية ، لأنها جعلت أولا موضع المبدل منه ، ثم بعد الإبدال / قدّمت . أ46

فالبدل أعم تصرفا من العوض ؛ لاستعماله فيما بقي مكانه من البدل ، وما حُوِّل عنه ، ولا كذلك العِوَض ، فكل عِوض بدل ، وليس كل بدل عوضا باعتبار ما ذكر ، وإنْ كان العوض باعتبار ما تقدم من عدم لزوم كونه محل المعوض منه أعم من البدل اللازم فيه ذلك .

ومرّ عن أبي حيان أنّ العِوض قد يستعمل مرادفا للبدل في الاصطلاح .

قال ابن جني[3] : والعوض مأخوذ من لفظ عَوْضُ ، وهو الدهر ، وذلك أنّ الدهر إنما هو مرور الليالي والأيام ، وتصرّم أجزائهما ، فكلّما مضى منه جزء ،

---

[1] كتب : لحلولها في محله ، وما أثبتناهمن الفيض 1/375 ، حيث جاء فيه : لحلولها في غير محله ، لأنّ موضع العوض منه أول الكلمة ، وهو فاؤها ، والهاء في آخره ، وعكسه اسم ، وابن ، فإنّ المحذوف منه آخره ، وهولامه ، والعوض منه , وهو الهمزة في أوله .

[2] القياس في جمعه زناديق ، بالياء ؛ لثبوتها في المفرد ، فإذا أرادوا تخفيفه حذفوا الياء ، وعوضوا منها هاء التأنيث ، ولذل قال ابن مالك : (والياء بها عُوقِب في زنادِقة) وضمير بها عائد لهاء التأنيث انظر شرح الكافية الشافية 4/1731

[3] الخصائص 1/265

خَلَفَه آخر، يكون عِوضا منه ، فالوقت الكائن الثاني ، غير الوقت الأول الماضي ، فلذا كان العوض أشد مخالفة للمعوض منه من البدل ، انتهى .

□□□

المسألة

التاسعـــــــة

من مسائل المقدمات .

اختُلف بالبناء للمفعول هل بين العربي والعجمي واسطة ؟ لا توصف بأحدهما .

فقال ابن عصفور : نعم ، قال ابن عصفور في الممتع[1] : إذا نحن تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة : المخترعة لنا[2] كان تَكلُّمنا ، وفي نسخة تكلُّماً منوناً ، وعليها فاسم كان ضمير المتكلم ، وعلى الأولى فظهر محل الإضمار أيضا ، بما بلفظ لا يرجع إلى لغة من اللغات ، لأنه من موضوعات شتى منها .

وردّه ابن هشام الخضراوي بأنّ كلّ كلام ليس عربيا ، فهو عجمي .

---

1 كتب : في الممتنع بالفوقية ، وهذا خطأ ، إذ اسم كتاب ابن عصفور هو الممتع ، وجاء قول ابن عصفور هذا في 2/733

2 كتب : المخترعة المصنوعة لنا ، وكتبت كلمة المصنوعة باللون الأحمر ، مما يدل على أنها من الأصل لا من الشرح ، في حين كتبت كلمة المخترعة باللون الأسود ، فعكس الأمر .

فيه : إنّ اللغة الأعجمية باختلاف أنواعها موضوعة[1] ، والغرض أنّه تكلم بما لم يضعه / واضع ، فلا يتم قوله ، فهو عجمي ، لأنه لم يكن 46 ب على وضعه ، ونحن أيتها الأمة المحمدية في اللغة كغيرنا[2] من الأمم .

وقول أبي حيان، مبتدأ[3] في شرح التسهيل : العجمي عندنا معشر النحاة ، هو كل ما نقل إلى اللسان العربي، فأدخل في جملة كلام العرب من لسان غيره ، سواء كان من لغة الفُرس ــ بضم الفاء ، وسكون الراء ــ قال ابن السيّد في المثلث[4] : جيل من الناس ، أو الروم ــ بالضم ــ قال في القاموس[5] : جيل من ولد الرُّوم بن عيصو ، ورجل رومي جمعه روم أو الحبش ــ بفتح المهملة والموحّدة ، آخره معجمة ــ جنس من السودان ، جمعه حُبْشان ، وأَحْباش ، أو الهند في القاموس[6] : جيل معروف ، أو البربر ــ بموحّدتين مفتوحتين ، بينهما راء ساكنة ، آخره راء ــ أيضا جيل ، وجمعه برابرة ، وهم بالمغرب ، وأمة أخرى بين الحُبُوش والزنج، يقطعون مذاكير الرجال ، ويجعلونها مهور نسائهم ، وكلهم من ولد قيس عيلان ، أو هم بَطنان من حِمْيَر : صِنهاجة، وكُتامة ، صاروا إلى البربر أيام فتح إفريقس ملك إفريقية ، كذا في القاموس[7] ، أو الإفرنج ، بالفاء وبالنون والجيم ، طائفة من النصارى ، أو غير ذلك ، وقد ذكر المصنف في المزهر ، نقلا عن ابن دريد كثيرا مما أخذه العرب عن كل من هؤلاء ، إلاّ الإفرنج والبربر[8] ، وخبر قوله : قول أبي حيان قوله : يوافق رأي ابن عصفور في إثبات الواسطة ، حيث عبّر بالنقل ، ولا نقل عن لغة منها العربي في اللغة المصنوعة ، كالمصحف فهو واسطة .

---

[1] كتب : موضوعها ، وما أثبتناه استنادا لِما جاء في الفيض ، حيث قال : فيه أنّ اللغة الأعجمية على اختلاف أنواعها ، وتباين أجناسها موضوعة لأهلها بالرواية عنهم ، لم يختلقها أحد ، والغرض الذي أشار إليه ابن عصفور هو أنّ تكلمن بهذه الألفاظ المصنوعة تكلم بما لم يضعه واضع ، فلا يتم قول الخضراوي . فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لمحمد بن الطيب الفاسي 1/382

[2] كتب : كغيرها ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 59 .

[3] خبره قوله : (يوافق رأي ابن عصفور)

[4] المثلث ، لابن السيد البطليوسي 2/ 328

[5] القاموس المحيط ، الفيروزابادي ، باب الميم ، فصل الراء .

[6] القاموس المحيط ، باب الدال ، فصل الهاء .

[7] القاموس المحيط ، باب الراء ، فصل الباء .

[8] المزهر 1/ 279 فما بعدها .

قال النحاة / وتُعرف عُجمة ــ بضم فسكون ــ الاسم ، أي كونه 47 أ أعجميا وضعا بوجوه :

أحدها : أن ينقل ذلك ، أي ما ذُكر من عُجمته أحد أئمة العربية ، وإذا قالت حذام فصدقوها[1] .

الثاني : خروجه ، أي اللفظ عن أوزان الأسماء العربية ، فإنها مضبوطة ، نحو إبْرِيْسَم ــ بكسر الهمزة والراء ، وبفتحهما وبكسر الهمزة وفتح الراء ، ثلاث لغات ، والموحدة بينها، والتحتية ساكنة عليها ، والسين مهملة ــ معرب إبريشم بالشين المعجمة ، وهو القز النِّيئُ ، الذي لم يُطبخ ، فإذاطُبخ فهو الحرير[2] ، فإنّ مثل هذا الوزن[3] مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي ، فكان ذلك دليل عُجمته ، ولو لم يصرح به أحد .

الثالث : أنْ يكون أوله نون ثم راء ، نحو نَرْجِس ــ بفتح النون ، وسكون الراء ، وكسر الجيم ــ قال في المصباح[4] : هُوَ مُعَرَّبٌ وَنُونُهُ زَائِدَةٌ بِاتِّفَاقٍ وَفِيهَا قَوْلَانِ أَقْيَسُهُمَا وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَاقْتَصرَ الْأَزْهَرِيُّ عَلَى ضَبْطِهِ بِالْكَسْرُ لِفَقْدِ نَفْعِلٍ بِفَتْحِ النُّونِ إلَّا مَنْقُولًا مِنْ الْأَفْعَالِ وَهو غَيْرُ مَنْقُول فَكُسِرُ حَمْلًا لِلزَّائِدِ عَلَى الْأَصْلِيِّ فَيُحْمَلُ نَرجِسُ عَلَى نَضْرِبُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الِاسْمِ حَتَّى يُشَبَّهَ بِهِ ، انتهى .

فإنّ ذلك ، أي اجتماع الحروف المذكورة ، لا يكون في كلمة عربية .

الرابع : أنْ يكون آخره ، أي في آخر الاسم زاي ، قال في القاموس[5] : إذا مُدَّ، فلا بدَّ أنْ يُكْتَبَ بهمزةٍ بعدَ الألفِ، ووهم الجوهريُّ، وفيه لُغاتٌ: زايٌ، وزاءٌ وزَيٌّ، كطَيٍّ ، وزَيْ، كَكَيْ ، وزَاً ، مُنَوَّناً ، بعد دال / نحو 47ب مهندز بالزاي والدال ، بصيغة الفاعل ، قال في الصحاح[6] : هو الذي يقدِّر مجاريَ القُنِيِّ والأبنية.

---

[1] صدر بيت من الوافر لزهير بن جناب الكلبي ، والبيت بتمامه في ديوانه / الموسوعة الشعرية ، وهو :

إذا قالَت حَذامِ فَصَدِّقوها فَإِنَّ القَولَ ما قالَتى حَذامِ

[2] كتب: وهو القز النِّيئُ فالإبريسم المطبوخ . وما أثبتناه من الفيض 1/389

[3] يعني إفْعِيلَل .

[4] المصباح المنير (رج س)

[5] القاموس المحيط باب الياء ، فصل الزاي .

[6] الصحاح (هندز) .

معرب ، وصيروا زاءه سينا ، فقالوا مهندس ، لأنه ليس في الكلام زاي قبلها دال ، وهذا مما فات المنشي[1] في كتاب التعريب له ، فإنّ ذلك الاجتماع بين الدال والزاي لا يكون في كلمة عربية بالاستقراء .

الخامس : أن يجتمع فيه الصاد والجيم ، كالصولجان[2] ، وهو المِحْجن[3] ، والجص قال في التعريب : لعله (گج) ، قال : وجص ، بكسر الجيم[4] ، من كاف لا تشبه كاف العرب ، والصاد من جيم أعجمية ، لا تشبه جيم العرب .

السادس : أن يجتمع فيه ، أي الاسم الجيم والقاف ، نحو المنجنيق ، هي التي تُرمى بها الحجارة ، وأصلها (من جي نيك) أي ما أجودني ، كذا في التعريب .

السابع : أن يكون خُماسيا ــ بضم الخاء ــ على خمسة أحرف ، أو رُباعيا ، على أربعة أحرف ، عاريا ، خاليا من حروف الذَّلاقة ، بالذال المعجمة ، والقاف[5] ، وهي الباء ، والراء ، والفاء ، واللام ، والميم ، والنون ، فإنه ، أي الشأن متى كان ، الخماسي ، أو الرباعي اسما عربيا ، فلا بدّ محالة أن يكون يوجد فيه شيء منها ، نحو سفرجل ، فيه الفاء واللام، [وقُذَعمِل ، بضم القاف وفتح الذال المعجمة ، وسكون العين ، وكسر الميم ، وهو الجَمَل الضخم ، ويقال : ما عنده قُذَعمِلَة ، أي : شيء ، فيها من الذولقية الميم واللام][6] ، وقِرْطَعْب ــ بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وسكون رابعه المهملتين ، آخره موحدة ــ اسم للشيء الحقير ، فهو عربي[7] ، فيه الباء والراء وجَحْمَرِش ــ بفتح

---

[1] هو شيخ الحرمين جمال الدين محمد بدر الدين محمود المنشي (ت 1001هـ) ، وكتابه (رسالة التعريب) حققه محمد حسين آل ياسين وتولت نشره دار عمار بالعاصمة الأردنية عمّان سنة 2009 م .

[2] جاء في المعرّب للجواليقي، ص 423: وهو فارسي معرب ، أصله (جوكان) بالجيم والكاف الفارسيتين .

[3] وهو : العصا المعوجّة .

[4] جاء في القاموس (فصل الجيم باب الصاد) : والجَص : بالفتح ويُكسر ، ومقتضاه أنّ الفتح فيه أفصح.

[5] الذلاقة : الحِدَّة ، ولسان ذَلِق : بليغ حديد .

[6] ما بين الحاصرتين من الفيض 1/399

[7] قال أبو عبيدة في قذعملة ، وقرطعب : ما وجدنا أحدا يدري أصولهما .

الجيم والميم ، وسكون الحاء المهملة بينهما ، وكسر الراء ، آخره معجمة ــ اسم للعجوز[1] ، وقد نظمت هذه الأوجه بقولي :

/ يُعرف الأعجمي بالنقل حقّـاً ‍ ‍ أو خروج عن وزنه العربي 48أ
أو بنـــون بـــأول ثم را ‍ ‍ أو بزاي من بعـد دال بزي
في آخـر أو باجتماع لصاد ‍ ‍ مــع جيم كالجص في الجلي
وخلا من ذلاقة وهو خمس ‍ ‍ من حروف أو أربع يا صفي
ذي أمور بها استبانة ما كان ‍ ‍ لديهم يا صــاح بالأعجمي

وفي المزهر[2] ، قال الفارابي في ديوان الأدب[3] : لا يجتمعُ القاف والجيم في كلمة من كلمات العرب من غير حرف ذَلَقِيّ، وكذا الجيم والصاد لا يَأْتلفان في كلام العرب، ولهذا ليس الجصّ ، والإجّاص ، والصَّوْلَجان بعربيّ، وكذاالجيم والطاء ، ولذا كان الطَّاجِن والطَّيْجن[4] مولّدين، لأن ذلك لا يكون في كلامهم الأصلي. انتهى.

وفي الصحاح: المُهَنْدِز:الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب ، إلاّ أنْ يكون معربا ، أو حكاية صَوْت، نحو الجَرْدَقَة وهي الرغيف، والجُرْموق: الذي يُلْبَس فوق الخُفِّ، والجَرَامِقة: قومٌ بالموْصِل أصلُهم من العجَم.

وتعقب الأزهري[5] منع الجمع بين الجيمُ والصادُ بأنه موجود ، ومنه جَصَّص الجِرْو إذا فَتَحَ عينيه، وجصَّصَ فلانٌ إنَاءَه إذا ملأه[6]. والصَّجُّ ضَرْبُ الحديد بالحديد.

---

[1] ويستعمل للأرنب الضخمة ، فهو من المشهرك اللفظي .
[2] المزهر في علوم اللغة وأنواعها 1/270
[3] كُتب : ديوان العرب ، والصواب ما أثبتناه ، وهو أول معجم عربي مرتب بحسب الأبنية ، تأليف أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، المتوفى عام 350هـ ، وقد حقق هذا الكتاب الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور إبراهيم أنيس .
[4] كتب : والطنجرة ، وما أثبتناه من ديوان الأدب ، حيث قال في باب فاعل بفتح العين (111) : (ن) الْطّاجِنُ: لُغةٌ في الْطَّيْجَنِ، وكلاهُما مولّدٌ؛ لاجتماعِ الْطّاءِ والْجيمِ في كلمةٍ واحدةٍ، وذلك لا يكونُ في كلامهم الْأَصْليِّ.
[5] هو أبو منصور محمد بن أحمد ، ت 370هـ ، صاحب معجم تهذيب اللغة .
[6] تهذيب اللغة (جصّ)

□□□

المسألة

العاشـــــــرة

من مسائل المقدمات .

قسم سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي ، أبو الحسين ابن الطراوة [1] ــ بفتح المهملة الأولى ، وتخفيف الثانية والواو ــ الألفاظ إلى : واجب ممتع الترك ، وممتنع من التلفظ به ، وجائز: الوجهان معا .

قال[2] : فالواجب / رجل، وقائم، ونحوهما مما يجب أن يكون يوجد 48 ب في الوجود ، لوجود مُسماه ، ولا ينفك الوجود عنه ؛ لدوامه فيه ، فلا بدّ من اللفظ الدال عليه .

---

[1] هو الأديب النحوي تلميذ الأعلم الشنتمري. وهو من كتّاب الرسائل، له شعر، وله آراء في النحو تفرّد بها. تجوّل كثيرًا في بلاد الأندلس معلما يقبل عليه الطلاب من كل فجّ. توفي سنة 528 هـ ، من مصنَّفاته في النحو كتاب الترشيح مُختصَر؛ المقدمات على كتاب سيبويه؛ ومقالة في الاسم والمسمَّى. قال عنه ابن سمحون: ما يجوز على الصراط أعلم بالنحو منه. عُرِف بانحيازه إلى آراء النحاة الكوفيين والبغداديّين ضد البصريّين. بغية الوعاة 1/602

[2] أي : ابن الطراوة .

والممتنع الغير الجائز التلفظ به ، لاستحالة مدلوله عقلا ، نحو : لا قائم ، ولا رجل ، فهذا إخبار مما يُحيل العقل عادة ، إذ يمتنع بحسب العادة أنْ يخلو الوجود عن أنْ يكون لا رجل فيه ، ولا قائم ، لأنّ الوجودان شاهد بعدم انفكاك الوجود عن ذينك ,

والجائز: مثل زيد وعمرو ، الموضوعين لفردين مُعينين ، لأنه جائز عقلا وعادة أنْ يكون كل منهما ، وأنْ لا يكون ، إذ لا وجوب له ، ولا امتناع ، فالدال عليه كذلك .

قال : فكل كلام مركب من واجبين ، نحو رجل قائم ، وإن كان صدقا ، لا يجوز ، لأنه لا فائدة فيه ، لأنّ مدلوله لا يغيب عن العقل ، كما حصل بالكلام فائدة ، فامتنع ، وهذا بناه على اعتبار حصول الفائدة الجديدة في تحقق الكلام النحوي ، فالسماء فوقنا ليس كلاما نحويا ، لفقد ذلك ، وعليه أبو حيان في آخرين، والجمهور على عدم اعتبار ذلك، وإطلاق حصول الفائدة عن ذلك القيد ، فيكون ما ذكر كلاما .

وكلام مركب من ممتنعين أيضا : حال أو مصدر منصوب من مضمون قوله : لا يجوز ، وقدّمه اهتماما به ، نحو : لا رجل لا قائم ، أي في الوجود ، لأنه كذب ، لأنّ كلاًّ من جزئيه كذلك ، ولا فائدة فيه ، لأنّ العقل لا يقبله ، بحسب العادة ، وهذا أيضا مبني على ما ذكر آنفا ، فما يقطع بصدقه كما تقدم ، أو بكذبه ، كما نحن فيه ، لا يُسمى كلاما ، نحو يا عند الأولين ، وسيماه عند الآخرين .

وكلام مركب /من واجب لا يصح عند العقل فقده ، وجائز ، يقبل 49 أ العقل وجوده وفقده صحيحٌ ، نحو : زيد هو الجائز قائم هو الواجب ، لامتناع خلو الوجود من قائم .

وكلام مركب من ممتنع وجائز ، لا يجوز ، ولا يجوز كلام مركب من واجب وممتنع ، لأنه كالجمع بين النصب والنون، فمثال الأول زيد جائز لا قائم ، أي في الوجود ، وهو ممتنع ، ومثال الثاني : رجل لا قائم ، لأنه ، أي ما ذكر

منهما كذب ، لتعدد القائم فيه ، إذ معناه أي لا قائم ، لا قائم في الوجود ، والواقع خلافه .

وكلام مركب من جائزين لا يجوز ، نحو زيد أخوك ، لأنه أي المركب من الجائزين معلوم من قبل ، وهذا على اعتبار الفائدة الجديدة في الكلام ، لكن بتأخّره ، أي أخوك ، صار واجبا ، لا يحصل خلافه ، فصحّ الإخبار به ، أي بقولك أخوك الجائز على زيد ، لأنه ، أي مدلوله مجهول في حق المُخاطب ، إمَّـا لعدم علمه به ، وإمَّـا لعدم جريه على مقتضى علمه ، فالجائز في ذاته يصير بتأخره واجبا .

ولو قلت : زيد قائم ، فأخبرت بواجب عن جائز صحّ الكلام ، لأنه مركب من جائز هو[1] زيد ، وواجب مؤخر هو قائم ، فلو قدّمت الواجب ، وقلت : قائم زيد ، لم يجز ، لأنه إنما يُخبَر بالواجب عن الجائز ، لا عكسه، لئلا يصير من الإخبار عن الواجب بواجب ، لأنّ زيدا عند تأخيره ، صار بتأخيره واجبا ، لأنه أخبر عنه بقائم المقدّم عليه ، وهو واجب ، فصار الكلام بتقديمه مركبا من واجبين ، فصار بمنزلة قائم رجل ، المركب منهما ، وقد مرّ منعه .

قال أبو حيان : وهذا الذي ذهب إليه مذهب غريب ، قال المصنف في بغية الوعاة : وكانت له آراء / في النحو تفرّد فيها ، وخالف فيها **49 ب** الجمهور[2] .

قال أبو حيان : وما قاله ابن الطراوة من أنّ الجائز يصير بتأخيره واجبا ممنوعٌ لاقتضائه اختلاف معناه عند تخالفهما ، وليس كذلك ، لأنّ معناه ، أي قائم مقدما ومؤخرا ، حال من المضاف إليه ، لأنّ المضاف عامل فيه ما قبله[3] ، فهو نحو ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾[4] ، واحد ، فلا يصح ما فرعه عليه ، والله أعلم .

فائـــــدة :

---

[1] كتب : هذا ، خطأ .
[2] بغية الوعاة 1/602
[3] كتب : عامل فيه قبلها .
[4] يونس 4

قسم أبو حيان في بعض فوائده الكلام المركب من اسمين ، كما قال سيبويه[5] : ينقسم إلى ذاتي ، وإلى وَضْعي ، فالذاتي : ما كان مدلول الخبر فيه عين مدلول المبتدأ ، كقولك : (هو الله) ، وفي مثل هذا يلزم أن يكون الخبر عين المبتدأ بالمعنى المذكور، ليصح الحمل ، فليس من هذا القبيل قولك : هذا ذَهَبٌ ، مشيراً إلى سبيكة مُصفاة غاية التصفية ، لأنّ مدلول هذا (ذَهَبٍ) مطلق الذهب فيه ، فيدخل الذهب غير المصفى ، ولا نقول بعدم جواز هذا التركيب ، كما قال البعض ، بل نقول : بعدم جواز كونه من هذا القبيل .

والوضعي نحو: زيد قائم، فإنّ القيام صفة له، وليس دالا على ما هو عين زيد .

□□□

الكتـــاب الأول
في
السمـــــــاع

[5] انظر : الكتاب 2/127،والمقتضب 4/127

الكتاب الأول

من الكتب السبعة المقسّم إليها الكتاب

وكونها سبعة مناسب ، كما في (الهمع) للمصنف ، لحديث أبي حيان وغيره { إِنَّ اللَّهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوَتْرَ }[1] ، أما ترى السموات والأرض سبعا ، والأيام سبعا ، الحديث[2] ، وعن ابن عباس أنّ الجنان سبع ، وعليه البيضاوي ، وبينت ما فيه في ضياء السبيل ، وقد مدحت هذا الكتاب جريا على ذلك القول ، فقلت :

/ ألا إنّ متن الاقتراح كروضة　　　بها أينعت أنوار علم نجمعه50أ

وما هو إلاّ جنة قــد تزينتْ　　　أما تنظرالجنات سبعا منوعة

والكتاب : لغة الضم والجمع ، مصدر مأخوذ من الكَتْب ، واصطلاحا : جملة من العلم ، تشتمل على أبواب ومسائل غالبا ، وهو مرفوع مبتدأ ، وخبره في السماع ، والكتاب خبر [لمبتدأ][3] محذوف ، هو هذا مثلا ، والظرف خبر بعد خبر ، أو حال منه على مذهب سيبويه ، أو من الضمير في الخبر ، ويجوز نصب الكتاب بإضمار نحو اقرأ، ولا يجوز الجر، وفسّر السماع بقوله : وأعني ، أي أقصد به ما لفظ ثبت في كلام مَن ذات يوثق بفصاحته لكونه عربيا ، أو أنزل كلامه على قوانينهم ، وعرّف السماع بعض شراح الزنجاني[4] بقوله : هو

---

[1] الحديث في مسند أحمد 3/168، 171 ، 12/150 ، 15/447 ،448 ، وتمامه : (فَأَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ)

[2] أما إتمام الحديث بالتسبيع فهو من كلام ابن عباس . قال ابن عباس: إن الله وتر يحب الوتر، خلق السموات سبعا والأرضين سبعا، وجعل عدة الأيام سبعة، وجعل الانسان من سبع، فقال: "ولقد خلقنا الانسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين" ثم جعل رزق الانسان من سبع فقال "أنا صببنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا متاعا لكم ولأنعامكم " .

[3] زيادة يقتضيها السياق .

[4] هو أبو المعالي عزّ الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الخَرْجِيّ الزَّنجانيّ ، الذي حَطَّ رحالَه في بغداد ، وأَمضى فيها بقيّةَ عُمُرِهِ ، إلى أنْ وافاهُ الأجلُ فيها سنة ستين وست مئة (660هـ) ، وقيل : في سنة خمس

في الاصطلاح ما تَقرَّر به وجود شيء بالوقف ، بحيث لو قطع النظر عن الوقف لم يَقُم ضابط يشعر به ، ويرشد إليه ، وخلافه القياس .

قال : وقيل السماع ما استعمله الإنسان، وترتب به اللسان، وتقرر حكمه بحكم نص الحديث أوالقرآن ، وفيه نظر ، انتهى .

فشمل ــ بفتح اليم ــ من باب نصر[1] ، أي عمّ السماع كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، لأنه كلام موثوق بفصاحته ، وكلام نبيه ، الإضافة فيه للعهد ، أي محمد صلى الله عليه وسلم ، جملة دُعائية مُستأنفة لتعظيمه ، أو حالية لازمة بإضمار قد من المضاف إليه ، لكون المضاف عاملا فيه ما قبله[2] ، لأنه أفصح كلام العرب ، وكلام العرب ــ بفتح أوليه ــ اسْمٌ مُؤَنَّثٌ وَلِهَذَا يُوصَفُ بِالْمُؤَنَّثِ ، كَالْعَرَبُ الْعَرْبَاءُ ، وَالْعَارِبَةُ ، وَهُمْ خِلَافُ الْعَجَمِ ، كذا في المصباح[3] ، قال : ويقال فيه : عُرب كقفل ، وَيُجْمَعُ الْعَرَبُ / بفتحتين عَلَى أَعْرُبٍ ، كَزَمَنٍ وَأَزْمُنٍ 50 ب وَعَلَى عُرُبٍ بِضَمَّتَيْنِ مِثْلُ أَسَدٍ وأُسُد ، انتهى .

والعرب ولد إسماعيل عليه الصلاة والسلام ، وهو أول َن تكلّم بالعربية الفصيحة ، وعربية جرهم ليست كعربيته ، قبل بِعْثته بالنبوة والرسالة ، وهو شامل لما قبل وجود خلقه ، وفي زمنه ، صرح بالحرف المقدّر في المعطوف عليه ؛ لفصله بين المتقابلين ، وعمومه لِما بينهما ، وبعدَه ، بالنصب ، إذ لا يجر بغير مِن ، أي بعد زمنه ، إلى أنْ فسدتْ الألسنة ، وتغيرت عن فصاحتها ؛ لكثرة المولّدين من العرب ، مِن العجم وغيرهم ، نظما ونثرا ، حال من كلام

وخمسين وست مئة (655 هـ) من الهجرة .له : الهادي ، والكافي في شرح الهادي ، ويعدُّ كتابُ الكافي من المطوّلات في هذا العلم ، وهو متنٌ وشَرْحٌ ، كلاهما للزّنجانيّ ، وقد بيَّنَ المؤلِّفُ في مقدّمة كتابه الكافي أنّه صنّف مختصرًا أسماهُ الهادي ، وقد شُغِفَ به علماءُ الدّهر وفقهاءُ العصر ، وكان يرغّبُهم في حفظِهِ نزارةُ حجمِهِ ، وغزارةُ علمِهِ ، ويصدُّهم عنه صعوبةُ إدراكِهِ وعُسْرُ فَهْمِهِ ، فطُلِبَ منه أنْ يشرحه شرحًا مُوجزًا يفكّ فيه ما استغلَقَ على الأفهام ، فأملى كتاب الكافي جامعًا فيه بين الأحكامِ الصحيحةِ ، والتّعاليلِ الصَّريحةِ ، والشواهدِ الغزيرةِ ، والمسائلِ العزيزةِ ، وأسماهُ الكافي في شرح الهادي .

[1] في الفيض 1/414 : هو بفتح الشين ، وكسر الميم ، كفرِح ،- أفصح منه بفتحها ،، كنصر ، بل ظاهر (الفصيح) وشروحه يقتضي أنها مرجوحة ، ليست بفصيحة أصلا ، لكن حكاها أبو عمرو الزاهد عن ابن الأعرابي ، ونقلها النووي وغيره .

[2] كتب : لكون المضاف عاملا فيه قبلها

[3] المصباح المنير (ع ر ب) .

العرب ، إذ لا مدخل للنظم في الأوَّلَيْن[1] ، عن مسلم أوكافر ، لأنّ مدار الفصاحة على اللسان العربي ، والنوعان منهم ، مشتركان فيه .

فهذه المُشار إليها آنفا ثلاثة أنواع ، لا بدّ في كل منها ليكون حجة من الثبوت .

أمَّــا القرآن فكل ما ، أي لفظ ورد بطريق مقبول ، غير كذب أنه ، أي ذلك اللفظ قُرِئ ، بالبناء للمفعول به ، أي بذلك اللفظ ، جاز الاحتجاج به في العربية ، لأنّ منتهى ذلك الساع بالسند المقبول ، الغير الموضوع ، سواء كان متواترا ، وهو ما قرأ به كل من السبعة[2] ، قال التاج السبكي : قيل فيما ليس من قبيل الأداء كالإمالة ، وتخفيف الهمزة ، قال أبو شامة[3] : وكذا الألفاظ المُختلف فيها بين القرّاء، انتهى .

وإنما حكم بتواتر ما عداه ، لتواترذلك عندهم ، وما أورد مِن أنّ سندهم للنبي صلى الله عليه وسلم فيها آحاد ، أُجيب باحتمال تواترها عندهم عنه ، واقتصروا في سرد السند على بعض طرقهم / ولا يلزم من عدم النقل أن 51أ لا يكون كذلك ، والمرجح كما قال الشمس ابن الجَزْرِي[4] فيما حكاه بقيل ، وعن أبي شامة أنه متواتر ، أم آحادا بأن رُوِيَتْ عن بعض السبعة ، ولم تتواتر عنه ، وهي داخلة في قوله : أم شاذاً لعطفه على ما قبله ، عطفَ عام على خاص[5]،

---

[1] أي : القرآن والحديث .

[2] والقراء السبهة هم : نافع المدني ، وابن كثير المكي ، وأبو عمرو البصري ، وعبد الله بن عامر الشامي ، وعاصم الكوفي ، وحمزة الكوفي ، والكسائي الكوفي

[3] أبو شامة (599 - 665 هـ) : عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، أبو القاسم، شهاب الدين، أبو شامة: مؤرخ، محدث، باحث. أصله من القدس، ومولده في دمشق، وبها منشأه ووفاته. له كتاب الروضتين في أخبار الدولتين: الصلاحية والنورية ، و ذيل الروضتين سماه ناشره تراجم رجال القرنين السادس والسابع، و مختصر تاريخ ابن عساكر ، و المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز ، وكتابان في تاريخ دمشق ، وله إبراز المعاني في شرح الشاطبية، و الباعث على إنكار البدع والحوادث ، و كشف حال بني عبيد الفاطميين ، و الوصول في الاصول، ومفردات القراء ، وغير ذلك. ووقف كتبه ومصنفاته جميعها في الخزانة العادلية بدمشق، فأصابها حريق التهم أكثرها. ولقب أبا شامة، لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه الايسر . الأعلام للزركلي 3/299

[4] هو أبو الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري ، المتوفى سنة 833 ، له : النشر في القراءات العشر ، والدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية ، ومنجد المقرئين ، وغاية النهاية في طبقات القراء ، وغيرها ، انظر ترجمته في مقدمة النشر في القراءات العشر

[5] كتب : عطفَ خاص على عام . وما أثبتناه من الفيض 1/416.

وهو عند النووي ، والرافعي[1] ما وراء السبعة ، وعند السبكي كالبغوي[2] ما وراء العشرة ، يُحتمل أنْ يكون أراد بالأولين ما وافق قياس العربية ، واستعمال العرب، وبالشاذ ما لم يوافق ذلك، فيكون عطفَ مُغايرٍ ، كما يدل له قول المصنف عقبه : وقد أطبق .. إلى آخره .

وفي (الإتقان) للمصنف المتواتر ، والمشهور ، والآحاد ، والشاذ ، قال القاضي جلال الدين البلقيني : القرآن ينقسم لِما ذكر ، فالمتواتر القراءات السبع المشهورة ، والآحاد قراءة الثلاثة[3] الملحقة بها ، وهي تمام العشرة ، ويلحق بها قراءات الصحابة ، والشاذ قراءات التابعين ، انتهى .

وفيه نظر ، وأحسن مَن تكلم في ذلك ابن الجزري ، ففي " النشر" له[4] : كل قراءة وافقت العربية ، ولو بوجه ، [ووافقت رسم] أحد المصاحف [العثمانية] ولو احتمالا، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة. التي لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت من السبعة ، أو من العشرة ، أم [عن] غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان أُطلق عليها ضعيفة ، أو شاذة ، أو باطلة ، سواء عن السبعة ، أم من هو أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف ، ولا يُعرف عن واحد من السلف خلافه .

والآحاد : ما صحّ / سنده ، وخالف الرسم ، أو العربية ، ولم 51 ب يشتهر الاشتهار المذكور ، والشاذ : ما لم يصح سنده .

وقد أطبق الناس من علماء العربية على الاحتجاج للقواعد العربية بالقراءات الشاذة ، الخارجة عن الجادة في العربية ، ولا يضر في فصاحتها مخالفتها لجادة الاستعمال ، إذا لم تخالف قياسا نحويا معروفا ، بل انتقال عن الحكم لآخر ، هو قوله : ولو خالفته ، أي خالفت تلك القراءة الشاذة القياس

---

1 هو أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن القزويني ، ت 623هـ ، صاحب الفتح العزيز في شرح الوجيز ، كان في الفقه عمدة المحققين ، وأستاذ المصنفين . طبقات الشافعية 8/281

2 هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي ، ت 510هـ ، كان مفسرا ، وبحرا في العلوم . وفيات الأعيان 2/136

3 أي قراءة أبي جعفر المدني ، ويعقوب البصري ، وخلف بن هشام .

4 النشر في القراءات العشر 1/9 ، وما بين معقوفتين ساقط من الأصل المخطوط ، وأثبتناه من كتاب النشر .

المعروف ، يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه من التركيب الوارد في التنزيل ، لثبوت وروده عمن لا يطرق الخطأ كلامه ، وإنْ لم يجز القياس عليه ، فيكون القياس لِما عدا ذلك ، قال القاضي المعافى[1] في الأنيس الصالح : علم العربية حاكمٌ على الكلام ، والقرآن حاكمٌ عليه ، فإذا خالفه رجع إليه ، ولم يتمكن من الحكم بخطئه ؛ لأنه حاكم .

كما يُحتج على القواعد النحوية بالمُجمَع على وروده في التنزيل ، ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، دون غيره [ولا يقاس عليه][2] نحو استحوذ ، بسلامة الواو ، قال تعالى : ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[3] ، وقياس بابه قلبها ألفاً ، بنقل حركتها لِما قبلها ، فتقلب حركتها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها في الحال[4] ، كاستقام ، واستجار ، ويَأبَى ــ بفتح الموحدة ، قال : ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾[5] كيرمي[6] ، كما سيأتي ؛ لأنه لا تفتح العين من الماضي والمضارع إلاّ إذا كانت هي أو اللام حرف حلق .

وما ذكرته من الاحتجاج في إتيان قواعد العربية بالقراءة الشاذة لا أعلم، أعرف فيه خلافا للنحاة، وإنْ اختُلِف في الاحتجاج بها في الفقه وأصوله ، وفي جمع الجوامع : الأصل أنها / تجري مجرى خبر الآحاد ، ومن ثَمَّة : في 52 أ الأصل اسم الإشارة للمكان البعيد ، وتلحقه هاء السكت خطأً ، لأنه يوقف عليها بها ، والرسم تابع للوقف ، واستعيرهنا للإشارة للمعاني ؛ تنزيلا لها منزلة البعيد ، لعدم إبصارها كالبعيد [7] ، احتُج بالبناء للمفعول على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب أمرا للمخاطب بقراءة ﴿ فَبِذَلِكَ

---

[1] هو المعافى بن زكريا النهرواني ، أبو الفرج ، المتوفى سنة 390هـ ، قالوا : إذا حضر القاضي أبو الفرج ، فقد حضرت العلوم كلها ، والنهروان في العراق ، انظر : غاية النهاية في طبقات القراء 2/302 ، والأعلام 7/260 .

[2] ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتناه من الاقتراح ، ص 68

[3] المجادلة 19

[4] المعنى من كلامه : أنّ القياس إعلالها بالنقل والقلب ، أي نقل حركة الواو إلى الحاء ، وقلب الواو ألفا ؛ لتحركها ، بحسب الأصل ، وانفتاح ما قبلها الآن . انظر شرح الشافية للرضي 3/96 - 97

[5] التوبة 32

[6] يريد : كرمى يرمي .

[7] كتب : ، واستعيرت هنا للإشارة للمعاني ، لكونها ، لعدم إبصارها كالبعيد ، وما أثبتناه من كتاب فيض نشر الانشراح 1/422 ، لأنّ مؤلفه اعتمد على كتاب ابن علان هذا اعتمادا كبيرا ، ولا بدّ أنه اطلع على نسخة أجود من نسختنا هذه ، وهذ ما لاحظناه في كثير من النصوص .

فَلْتَفْرَحُوا ﴾[1] ، وإنْ كان قليلا ، وردُّ منعه بورود ذلك[2] ، كذا قال ابن الأنباري في الإنصاف[3] ، ذُكر إنه كذلك قرأها النبي صلى الله عليه وسلم ، من طريق أُبي بن كعب[4] ، ورُويت عن عثمان[5] ، وأنس[6] ، والحسن البصري[7] ، وابن سيرين[8] ، وأبي عبد الرحمن السلمي[9] ، وابن القعقاع المدني[10] ، وأبي رجاء العُطاردي[11] ، وعاصم الجحدري[12] ، وأبي التَّيَّــاح[13] ، وقتادة[14] ، والأعرج[15]، وغيرهم .

كما احتُجَّ على إدخالها على المبدوء بالنون ، منه وهو قليل ، إلاّ أنّ ما قبله أقل منه ، بالقراءة المتواترة السبعية ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ [16] فهما في الاحتجاج بهما سواء ، وإنْ كانت الثانية متواترة دون الأولى ، ومِن ثَمة أيضا احتُج على صحة قول مَن قال : إنّ الله أصله لاه[17] ، فأدخلت أل المعرِّفة ، وأُدغمت لامها في لامه ، وفُخمت بعد الضمة والفتحة بما قُرئ شاذا ﴿ وَهُوَ

---

[1] يونس 58 . وهي قراءة يعقوب ، وأُبيّ ، وأنس ، انظر البحر المحيط لأبي حيان 5/172 ، وإتحاف فضلاء البشر ، ص 252

[2] جاء في الفيض 1/422 : لا ينافي كون قليلا ، بل هي حجة على مَن منع ذلك من أصله ، ورام إبطاله ، ورادَّة عليه مقاله ، ولا سيما وقد قال ابن الأنباري ...

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف / المسألة (72) ، 2/ 524

[4] هو أُبي بن كعب بن قيس بي عبيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار بن ثعلبة بن عمرو من الخزرج. له كنيتان: أبو المنذر؛ كناه بها النبي ، وأبو الطفيل؛ كناه بها عمر بن الخطاب بابنه الطفيل. وأمه صهيلة بنت النجار،وهي عمة أبي طلحة الأنصاري. توفي سنة 30 هـ . سير أعلام النبلاء 1/389

[5] هو عثمان بن عفان ، الخليفة الثالث ، رضي الله عنه .

[6] أنس بن مالك بن النَّضر الخزرجي الأنصاري هو صحابي جليل، ولد بالمدينة، وأسلم صغيراً وكناه الرسول محمد عليه الصلاة والسلام بأبي حمزة. عاش طويلا، ورزق من البنين والحفدة الكثير. وروى كثيرا من الأحاديث عن رسول الله . اختلف في سنة وفاته فقيل توفي سنة تسعين للهجرة وقيل أثنتين وتسعين أو ثلاث وتسعين للهجرة. وهو آخر من توفي من الصحابة . سير أعلام النبلاء 1/195

[7] هو الحسن بن يسار البصري ، أبو سعيد ، المتوفى سنة 110هـ ، كان إمام أهل البصرة . غاية النهاية 1/235 ، والأعلام 2/226

[8] هو محمد بن سيرين البصري ، أبو بكر ، المتوفي سنة 110هـ ، مولى أنس بن مالك ، رضي الله عنه ، كان إماما عالما ورعا . غاية النهاية 2/151 ، تهذيب التهذيب 9/214 ، الأعلام 6/154

[9] هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة ، الضرير ، المتوفى سنة 74هـ ، مقرئ أهل الكوفة . إليه انتهت القراءة تجويدا وضبطا . غاية النهاية 1/413

[10] هو يزيد بن القعقاع ، المخزومي المدني ، أبو جعفر ، المتوفى سنة 130هـ ، وقيل غير ذلك ، وهو القارئ الثامن . وفيات الأعيان 6/274 ، تهذيب التهذيب 12/ 58

[11] هو عمران بن تميم البصري ، المتوفى سنة 105هـ ، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة ، وأسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يره . غاية النهاية 1/604

[12] هو عاصم بن أبي الصباح ، العجاج ، الجحدري ، البري ، المتوفى سنة 128هـ . غاية النهاية 1/349

[13] أبو التياح هو الإمام الحجة أبو التياح يزيد بن حميد الضبعي البصري حدث عن أنس بن مالك ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة وقيل بل توفي سنة ثلاثين ومئة . سير أعلام النبلاء 5/251

[14] هو قتادة بن النعمان بن زيد الأنصاري الأوسي ثم الظفري يكنى أبا عمرو وقيل: أبو عمر، وقيل: أبو عبد الله. وهو أخو أبي سعيد الخدري لأمه، مات قتادة بن النعمان سنة ثلاث وعشرين وهو يومئذ ابن خمس وستين سنة

[15] هو عبد الرحمن بن هرمز ، أبو داود ، المتوفى سنة 117هـ . غاية النهاية 1/381 ، الأعلام 3/340

[16] العنكبوت 12

[17] بغير همزة مكسورة في أوله .

الَّذِي فِي السَّمَاءِ لَاهٌ ﴾[1] بالرفع في آخره ، خبر لمبتدأ محذوف ، لطول الصلة بالمعمول عائد للموصول ، أي هو ، ولا يجوز إعراب الظرف خبرا ، لِما فيه من خلو الصلة من العائد ، فيكون مثل : (الذي يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ)[2] ، وإنْ جاز في ذلك المثال ، لقيام فاء العطف مقامـــه فيه ، ولا شيء هنا يقـــوم مقامه / والجملة صلة﴿ وَفِي الْأَرْضِ لَاهٌ ﴾[3] بالرفع، وإعرابه كإعراب ما قبله ،52 ب وهذه القراءة ذكرها القاري[4] فيما كتبه عن قراءات البيضاوي ، فقال عنها : وقُرِئ لاه، فجاء بصيغة المفعول ، وما عيّن القارئ[5] .

تنبيه :

كان قوم من النحاة المتقدمين كالزمخشري[6] يَعيبون ــ بفتح التحتية الأولى ــ على عاصم[7] ، وحمزة[8] ، وابن عامر[9] قراءات بعيدة في العربية ،

---

[1] الزخرف 84 ، انظر مختصر في شواذ القرآن ، ص 136

[2] وهناك من يعربها على النحو التالي :
الذي : اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدا.
يطير : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة على اخرة .
الفاء : حرف عطف مبني على الفتح.
يغضب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة.
زيد : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والجمله معطوفة على ماقبلها .
الذباب : خبر المبتدأ ، وجملة يطيرلا محل لها صلة الموصول ، وكذلك جملة فيغضب لتبعيتها .
ومنهم من يرى أنَّ :
الذباب : فاعل للفعل يطير مرفوع بالضمة ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ (الذي).
ومنهم من يرى أنَّ :
الذباب : خبر لمبتدأ تقديره (هو)، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر المبتدأ (الذى) .
وجملة يطير صلة الموصول لا محل لها
وأصل الكلام ، يطير الذباب فيغضب زيد
فإذا أردنا أن نخبر بالذباب ، أتينا بالموصول ، وزحلقنا الذباب آخرا فقلنا: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ

[3] الزخرف 84 ، انظر مختصر في شواذ القرآن ، ص 136

[4] نور الدين علي بن السلطان محمد القاري الهروي الفقيه الحنفي نزيل مكة ، والمتوفى بها سنة 1014 . الأعلام 5/12

[5] أي : لم يذكر اسم الذي قرأ بها .

[6] أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، الزمخشري (467 ـ 538 هـ) علامة من أئمة المعتزلة، اشتهر بكتابيه "الكشاف" و"أساس البلاغة". قال عنه السمعاني: "برع في الآداب، وصنف التصانيف، وَرَدَ العراق وخراسان، ما دخل بلدا إلا واجتمعوا عليه، وتتلمذوا له، وكان علامة نسابة". وفيات الأعيان 5/168 - 174

[7] هو عاصم بن أبي النَّجُود الكوفي، الأسدي أبو بكر، أحد التابعين والقراء السبعة المشهورين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة، ورحل إليه الناس للقراءة، توفي سنة 127هـ. غاية النهاية 1/346

[8] هو حمزة بن حبيب بن عُمَارة بن إسماعيل الكوفي، أحد القراء السبعة. ولد سنة 80هـ، وأدرك بعض الصحابة بالسن فلعله رأى بعضهم، توفي سنة 156هـ. غاية النهاية 1/261

[9] هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليَحصبي المُكنى بأبي عمران ويُكنى بأبي عمرو أيضًا لكن الأصح بأبي عمران الشامي المكنى بأبي عمران ويكنى بأبي عمرو أيضًا لكن الأول أصح، وهو من التابعين وأحد القراء السبعة المشهورين، وكان إمام أهل الشام، أمَّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام

وينسبونهم بقراءاتهم لتلك القراءات إلى اللحن ــ بسكون المهلة ــ مخالفة العرب في التعبير عن المراد ، فقرأ عاصم في رواية حفص[1] عنه ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[2] بتشديد إنّ ، وميم لمَّـا ،وبهما قرأ ابن عامر ، وحمزة ، قال المبرد[3]: هذا لحن ، لا تقول العرب : إنّ زيداً لمَـا خارج ، قال أبو حيان[4] في البحر[5] : هذه جسارة من المبرد على عادته . وكيف تكون قراءة متواترة لحناً وليس تركيب الآية كتركيب المثال الذي قال : ذلك لحن ، وأما في الآية فلا ، فلو سكت وقال كما قال الكسائي : ما أدري ما وجه هذه القراءة لكن قد وفق .

وللنحاة في هذه القراءة تخاريج ، أحسنها كون لمَّـا جازمة ، حُذف مجزومها ، لدلالة المقام عليه ، أي لمَّـا يُنقِص من عمله شيئا ، ثم أكد ذلك بالجملة القَسمية بقوله : ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾.

وقرأ حمزة ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾[6] بجر الأرحام ؛ عطفا على الضمير المجرر ، وهو عند ترك إعادة الجار فيه خلاف ، منعه البصريون ، وقرأ ابن عامر ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ] ﴾[7] ، ففصل بالمفعول ، وهو أولادهم بين المصدر المضاف ، وبين فاعله المضاف هو إليه ، قال في الكشاف: الفصل / بما ذكر ضعيف في العربية ، أمَّـا بالظرف ، وإنْ خُصّ 53 أ بالشعر فغير ضعيف[8]، ومع ضعف ما ذكر فخاص بالشعر، فعرّض بهذه القراءة ، وهذه

الخليفة عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه وكان الخليفة يأتم به. جمع بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق. توفي بدمشق سنة 118هـ. غاية النهاية 1/423

[1] هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي الدوري، النحوي، البغدادي: إمام القراءة في عصره، له عدة تآليف، توفي سنة 246هـ. غاية النهاية 1/254

[2] هود 111

[3] محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمير ، الثمالي ، الأزدي البصري ، أبو العباس ، المتوفى سنه 285هـ ، له الكامل ، والمقتضب ، معجم الأداء 19/122

[4] أثير الدين محمد بن يوسف ، المعروف بأبي حيان ، المتوفى سنة 715 هـ ، له التذييل والتكميل ، وارتشاف الضرب ، وغيرها كثير ، وأشهر أعماله تفسير البحر المحيط . بغية الوعاة 1/280 - 285

[5] تفسير البحر المحيط 6/463

[6] النساء 1

[7] الأنعام 137

[8] الكشاف 2/179 . وليت الزمخشري قال كما ورد هنا ، بل ورد بما لا يجرؤ عاقل على قوله ، فقال : وأما قراءة ابن عامر : «قتلُ أولادَهم شركائهم» برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجاً مردوداً ، فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته . والذي حمله على ذلك ، أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء . ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء-لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب .

عادته[1]؛ لإنكاره تواتر القراءات السبع ، وقد أنكر عليه السعد التفتازاني[2]، فقال : القراءات السبع متواترة ، لا يجوز الطعن فيها ، بل ينبغي أن يُزيَّف بها قول من يخالفها ، وتُجعل شاهدا على الوقوع ، ولا يبعد أنْ يقال : نُزِّل المضاف إليه منزلة الفاعل ، فقدّم عليه المفعول ، كما يُقدم على الفاعل ، فالفصل بين المصدر وفاعله، لا بين المضاف والمضاف إليه ، ويعارض ما ذكر في الضعف ، ضعف إضافة المصدر لمفعوله ، وقوّتها لفاعله ، وقلة الأول ، والثاني[3] ، فاشتملت القراءة المُعترضة على الثاني ، والمشهورة على الأول .

وفي فتح الجليل[4] ، لشيخ الإسلام زكريا [5] : إنْ قلتَ : القول بأنه لحن كفر ، لكونه طعنا في القراءات السبع المتواترة ، قلتُ : ليس كل لحن كفرا ، بل هو اللحن المُغير للمعنى ، انتهى .

وقد منع المحققون ترجيح قراءة على أخرى من السبع ، لتواتر الجميع ، واستوائها في كونها من عند الله سبحانه وتعالى ، والترجيح لأمر خارجي عن ذلك ، وقد أطال أبو حيان في البحر في الرد على ذلك ، وتخطئة الزمخشري ، ومن تابعه في الطعن على ذلك .

وهم ، أي القوم المذكورون مخطئون في ذلك المذكور من فعلهم ، فإنّ قراءاتهم ، أي قراءة كل منهم ثابتة بالأسانيد المتواترة منَّـــا إليهم ، لتعدد الطرق ، ومنهم إليه صلى الله عليه وسلم لذلك ، وترك ذكره لا يدل على عدمه ، كما مر ، الصحيحة للتأكيد ، وإلاّ فالمتواتر يفيد العلم الضروري / عند 53 ب اجتماع شرائطه ، ولو من فَسَقة ، بل كُفَّـــار ، التي لا مطعن فيها ، ومع ذلك لا رأي للقراء فيها حتى يُخطئوا ، إنما هم مُتَّبعون لِما ورد ، كما مر ، وثبوت ذلك

[1] قال أبو حيان في البحر المحيط 4/657 : وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم .

[2] هو مسعود بن عمر بن عبد الله ، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها . مات بسمرقند سنة 791هـ . بغية الوعاة 2/285

[3] كتب :وكثرة الثاني . وما أثبتناهمن الفيض 1/432

[4] هي حاشية أنوار التنزيل ، للقاضي زكريا .

[5] هو القاضي زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري ، أبو يحيى ، المتوفىسنة 926هـ ، الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة للغزي 1/196 ، والأعلام 3/46 .

المُعاب عليهم ، مما خالف ما استقر في القواعد العربية دليل على جوازه في العربية ، وإنّ القاعدة فيما عداه لا تنافي الفصاحة منهم ، لأنه مخالف للقياس ، فقط .

وقد ردَّ المتأخِّرون ، منهم ، أي من المتأخرين ابن مالك[1] على مَن عاب [عليهم][2] ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به للتذكير ، باعتبار لفظ ما ، قراءتهم المذكورة ، لورودها في تلك القراءة في العربية ، وإنْ ، وصلية ، والواو حالية ، وقيل عاطفة ، وقد حققتها في سورة البقرة من ضياء السبيل منعه الأكثرون من النحاة ، لمخالفتها لقواعدهم ، وقوّاها ابن مالك ، عملا بالقراءات المذكورة ، كما قال ، مستدلا لمختاره خلاف ما عليه الأكثر منهم به ، بما ورد عنهم .

من ذلك المذكور احتجاجه ، أي ابن مالك على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ؛ تبعا للكوفيين ، مخالفا للبصريين ، بقراءة حمزة[3] ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾[4] بالجر كذلك ، وتخريجه على أنه قَسَم ، فتلقى به الجملة بعده، ولله أنْ يُقسم بما شاء من خلقه، أو على أنه مما حُذف فيه الجار ؛ لدلالة القريب عليه ، مثله في قول رؤبة[5] : خيرٍ ، جواب كيف أصبحت فيهما بعد ، خصوصا الأول على الجملة ، فالقراءة ثابتة[6] .

---

1 هو جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الإمام العلامة الأوحد الطائي الجيّاني الأندلسي، المالكي حين كان بالمغرب الشافعيّ حين انتقل إلى المشرق، النحوي نزيل دمشق ، له : "الكافية الشافية" ثلاثة آلاف بيت وشرحها، و"الخلاصة" وهي مختصر الشافية و" إكمال الأعلام بمثلث الكلام" و"لامية الأفعال وشرحها" و" فعل وأفعل" و" عدّة اللافظ وعمدة الحافظ" و" النظم الأوجز فيما يهمز" و"الاعتضاد في الظاء والضاد" و" إعراب مشكل البخاري" و " شرح التسهيل " وغير ذلك ، توفي سنة 672هـ . بغة الوعاة 1/130 - 137

2 ما بين المعقوفتين زيادة من الإقتراح ، وقد سقط من الأصل .

3 وهي أيضا قراءة ابن عباس ، والحسن ، ومجاهد وقتادة ، والنخعي ، والأعمش ، ويحيى بن وثاب ، وأبي رزين . شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، ص 55

4 النساء 1

5 رؤبة بن العجاج : ? - 145 هـ / ? - 762 م
رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي أبو الجحّاف أو أبو محمد. راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته ف اللغة، مات في البادية، وقد أسنّ. وفي الوفيات: لما مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة. الموسوعة الشعرية .

6 قوله : فيهما بعد ، خصوصا الأول على الجملة ، فالقراءة ثابتة . هذه الجملة في غير موضعها ، والذي في الفيض : أو على تقدير الباء ، أي : وبالأرحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها .

وقع لابن عطية[1] أنْ زلّت قدمه ، فقال : وتُردُّ هذه القراءة عندي من وجهين ، وهي جسارة قبيحة ، لا تليق بحاله ، ولا بطهارة لسانه ، إنما ذلك شأن / الزمخشري ، قاله أبو حيان في البحر[2]. 54أ

ومِن ذلك احتجاجه على جواز الفصل بين المضاف ، والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾[3] [بنصب أولاد ، وجرِّ شركائهم ، ففصل][4] بالأولاد بين المصدر والمضاف والفاعل ، فجوزه لذلك ابن مالك ؛ أخذا من ذلك[5] .

واحتجاجه على جواز سكون لام الأمر بعد الواو ، والفاء ، وثم ، بقراءة حمزة ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾[6] بسكون اللام .

قال في مغني اللبيب[7] : وإسكانها بعد الواو ، والفاء أكثر من تحريكها ، نحو : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾[8]، وقد تسكن بعد ثم، نحو:﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾[9] في قراءة الكوفيَّيْن[10] ، وقالون[11] ، والبزي[12] ، وفي ذلك ردٌّ على مَن قال : إنه خاص بالشِّعْر ، انتهى .

فإن قلت : كيف تجزم القواعد بما ذكر من القراءات ، ولعلها مما لم يُقوَّم ، فقد رُوي بالبناء للمفعول عن عثمان بن عفان ، رضي الله عنه أنه قال

---

1 هو عبد الحق بن غالب بن عطية ، الأندلي ، الغرناطي ، أبو محمد ، المتوفى سنة 546هـ ، كان من أساطين النحاة . الديباج الذهب لابن فرحون 2/57

2 البحر المحيط 3/ 159

3 الأنعام 137

4 ما بين الحاصرتين من الفيض 1/430

5 قوله : أخذا من ذلك . لا بد أن يكون ساق قبلها كلاما ، ثم يقال بعده : أخذا من ذلك ، وجاء في الفيض 1/ 430 : لأنّ الفاعل كجزء من عامله ، فلا يضر فصله ، لأنّ رتبته مُنبهة عليه ، والمفعول خلاف ذلك .

6 الحج 15 : [مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ]

7 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، ص 294

8 البقرة 186

9 الحج 29 : [ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ]

10 هما حمزة والكسائي .

11 وهو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى المدني الملقب بقالون، أحد القراء المشهورين من أهل المدينة، ولد سنة 120هـ، وكان أصم يُقرأ عليه القرءان وهو ينظر إلى شفتي القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ، توفي بالمدينة المنورة سنة 220هـ غاية النهاية 1/615

12 هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع ابن أبي بَزّة، وهو أكبر من روى قراءة ابن كثير، ولد بمكة سنة 170هـ، وانتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذن المسجد الحرام. توفي بها سنة 250هـ. غاية النهاية 1/119

لمَّـــا عُرِضت عليه المصاحف السبعة ، المرسلة لمدن الإسلام : إنّ فيه أي القرآن لحنا ستقيمُه العرب بألسنتها .

ورُوي عن عروة بن الزبير[1] ، قال : سألت عائشة ، هي خالته رضي الله عنها ، عن لحن القرآن ، أي ما فيه منه ، عن قوله ، بدل مفصّل من مجمل بإعادة الجار: ﴿ إِنَّ هَذَانِ ﴾ بتشديد نون إنّ، وإثبات ألف هذان﴿ لَسَاحِرَانِ ﴾[2]، واسم إنّ منصوب ، ونصب المثنى بالياء ، وعن قوله تعالى ، أعاد الجار ، إيماء إلى توجيه السؤال إليه ، استقلالاً ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾[3] المنصوب ، مع أنّ المعطوف عليه ، وهو ﴿الرَّاسِخُونَ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، وبعد هذا أيضا مرفوع قوله ﴿وَالْمُؤْتُونَ ﴾ المعطوف ﴿ الزَّكَاةَ ﴾ المفروضة .

وعن قوله تعالى :﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ / هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾[4] **5 ب** فرفع المعطوف على اسم إنّ قبل استكمالها الخبر . فقالت : يا ابن أخي ، أي في الإسلام ، ولو قالت يا ابن أختي لكان حقيقة ، هذا عمل الكُتَّـــاب ، بضم الكاف ، وتشديد الفوقية ، جمع كاتب ، أخطأوا في الكِتاب ، بكسر أوله ، وتخفيف ثانيه ، فبينه وبين سابقه جِناس بحرف ، أخرجهما ، أي الأثرين أبو عُبيد[5] ، وفي

---

1 هو عروة بن الزبير بن العوام ، القرشي ، أبو عبد الله المتوفى سنة 93هـ ، كان أحد الفقهاء السبعة في المدينة المنورة . مترجم في الأعلام 4/226

2 طه 63 . قرأ نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي (إنَّ هذانِ) ، وقرأ ابن كثير (إنْ هذانّ) ، واختلف عن عاصم ، فروى أبو بكر (إنّ هذانِ) نون إنّ مشددة ، (هذانِ) مثل حمزة ، وروى حفص عن عاصم (إنْ) ساكنة النون ، وهي قراءة ابن كثير ، و(هذانِ) خفيفة ، وقرأ أبو عمرو وحده (إنّ هذين) . السبعة في القراءات لابن مجاهد ، ص 419 .
وتوجيه قراءة (إنّ هذان لساحران) أنها جاءت على لغة بني الحارث ، وزُبيد ، وخثعم ، وكنانة بن زيد ، يجعلون الإثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف ، فإنّ حرف مشبه بالفعل ، وهذان اسمها ، واللام لام الابتداء ، وساحران خبرها ، انظر البحر المحيط 6/255 .
وتوجيه قراءة (إنْ هذان لساحران) أنّ (إنْ) مخففة من الثقيلة فأهملت ، وهذان مبتدأ ، وساحران خبر ، فلا لحن في القراءتين . انظر مغني اللبيب ، ص 37 ، 57 ، 303 ، 647، 777 ، 793 ، وشرح شذور الذهب ، ص 46 .

3 في قوله تعالى : [لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا] النساء 162 . وتوجيه الآية (المقيمين) منصوب بفعل محذوف ، تقديره أمدح ، و(المؤتون) مرفوع على الابتداء ، وخبره أولئك سنؤتيهم . انظر البيان في غريب إعراب القرآن 1/275

4 المائدة 69 . وتوجيه الآية : خبر إنّ محذوف ، أي مأجورون ، والصابئون مبتدأ ، وما بده الخبر ، فلا لحن .

5 هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي ، خزاعي بالولاء ، خرساني ، وبغدادي بالنسبة ، المتوفى سنة 223هـ أو 224هـ ، إمام أهل عصره في كل فن ، له غريب القرآن ، وغريب الحديث ، ومعاني القرآن ، وفضائل القرآن ، وغيرها الكثير . معجم الأدباء 16/257 ، تاريخ بغداد 12/403

الإتقان أبو عبيدة في فضائله[1] ، أي فضائل القرآن له ، وفي الإتقان إنّ إسناده لحديث عائشة صحيح على شرط الشيخين ، وإنّ أثر عثمان أخرجه ابن الأنباري[2] أيضا من طريق أبي عبيد [3]، وكذا ابن أَشْتَهْ[4] ، وحينئذ ففي قوله بالنسبة لحديثها : (رُوِي) بصيغة التمريض ما لا يخفى ؛ لأنه إنما يُستعمل عند ضعف المروي ، كما تقرر في علوم الأثر ، ونبّه عليه المصنف وغيره ، فكيف يستقيم الاستدلال على ما يخالف قواعد العربية المقررة بكل ما فيه بعد هذا ! المنقول .

قلت : في الجواب غير ذلك معاذَ الله بالنصب على المصدر بعامل محذوف كيف يُظن بالصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أولاً أنهم يلحنون في الكلام ، فضلا عن القرآن ، وهم الفُصحاء اللُّدُّ ! بضم اللام ، وتشديد الدال المهملة ، مجازا في الثبات على الأمرين ، الخصم الألدّ ، وهو الشحيح ، الذي لا يزيغ عن الحق ، كما في القاموس[5] ، أي الثابت ، والفصاحة ، الراسخون فيها .

ثم هنا ، وفيما بعده لاستبعاد مدخولها ، ومجيئها للاستبعاد ، جرى عليه في الكشاف[6] ، ونازعه في ورودها كذلك في البحر[7] ، وبيّنتُ في ضياء السبيل[8] أنه لا منافاة ، فعدم الورود / باعتبار الوضع ، والورود بمعونة المقام 55 أ وأوّلاً، وما يُقابلها فيما يأتي منصوبة ، كيف يُظن بهم ثانياً في القرآن الذي تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم كما أُنزل ، وحفظوه وضبطوه وأتقنوه وأحكموه ، وعدَّد المعطوفات مع تقارب معناها إطنابا .

---

[1] في الإتقان المطبوع : أبو عبيد ، وليس أبو عبيدة ، انظر : الإتقان في علوم القرآن 2/269

[2] هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، النحوي ، اللغوي ، من أشهر مؤلفاته : إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، المذكر والمؤنث ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، والرد على من خالف مصحف عثمان ، ومؤلفاته كثيرة متنوعة ، وهي غاية في الدقة والإتقان ، والأمانة في النقل ، ومات سنة ثمان ـ وقيل سبع ـ وعشرين وثلاثمائة ببغداد . بغية الوعاة 1/212 - 214 .

[3] كتب أبي عبيدة ، وما أثبتناه من الإتقان 2/269 - 270 .

[4] أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أشته اللوذري ، أصبهاني ، سكن مصر ، ضابط مشهور ، ثقة مأمون ، عالم بالعربية ، له كتاب المصاحف ، توفي سنة 360هـ . انظر : غاية النهاية في طبقات القراء 2/184 ، بغية الوعاة 1/142

[5] القاموس المحيط ، باب الدال ، فصل اللام

[6] أي الزمخشري .

[7] أي أبو حيان في تفسيره البحر المحيط .

[8] كتب : فضائل السبيل ، وهو خطأ من الناسخ .

ثم كيف يُظن بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وعلى كتابته .

ثم كيف يُظن بهم رابعا عدم تنبههم ، من تنبه الغفلة إنْ وقعت ، ورجوعهم عنه .

ثم كيف يُظنّ بأمير المؤمنين عثمان ، رضي الله عنه أنْ يُقرَّه[1]، بضم أوله ، أي يُبقيه ، ولا يُغيّره عن خطئه للصواب .

ثم كيف يُظنّ أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ ، وهوأي القرآن المدلول عليه بالسياق ، والسياق مروي بالتواتر خَلَفا عن سلَف ! هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة ، ولذا قال المصنف في الإتقان : إنّ هذه الآثار مُشكلة جداً[2] .

وقد أجاب العلماء بأجوبة عديدة ، ثلاثة بسطتها ، ذكرتها مبسوطة في كتابي الإتقان في علوم القرآن[3] ، هذا المجموع اسم الكتاب ، تابع لكتابي ، عطف بيان له ، أو بدل منه .

وأحسن ما يُقال في أثر عُثمان [رضي الله تعالى عنه] ، بعد تضعيفه بالاضطراب الواقع في إسناده ، والانقطاع .

قال ابن الأنباري في الرد على مَن خالف مصحف عثمان : وهذه الآثار لا تقوم بها حجة ، لأنها منقطعة ، غير متصلة ، وما يشهد عقلاً بأن عثمان ، وهو إمام الأمة حينئذ ، يجمعهم على المصحف ، الذي هوالإمام ، فيتبيّن فيه خلل ، ويشاهد في خطه زللاً ، ولا يصلحه ، كلاّ والله ما يتوهم عليه هذا ذو إنصاف وتمييز / ، ولا يُعتقد أنه أخّر الخطأ في الكتاب ليُصلحه مَن بعدَه55ب وسبيل الجائين مِن بعده البناء على رسمه، والوقوف عند حكمه ، انتهى ، أنه[4]، أي الشأن وقع في روايته تحريف ، فإنّ ابن أَشْتَهْ ــ بفتح الهمزة والفوقية ، وتكون الشين المعجمة بينهما ساكنة ، آخره هاء التأنيث ــ أخرجه ، أي أثر عثمان ، في كتاب المصاحف من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر ، قال :

---

[1] في الاقتراح ، ص 72 : أنْ يقرأه .
[2] الإتقان في علوم القرآن 2/270
[3] الإتقان 2/270
[4] كتبت هذه العبارة على النحو التالي : وخبر وأحسن قوله أنه أي الشأن أو أثر عثمان ، وما أثبتنا من الاقتراح ، ص 72

لمَّــا فُرِغ ــ بالبناء للمفعول ــ من المصحف ، أي من خطه ، أُتِي ــ بالبناء للمفعول أيضا ــ أي جيء به عثمان لينظر فيه ، فنظر فيه ، فقال : أحسنتم وأجملتم ، فيه الثناء مِن فعل جميل ، وفي المواجهة يُندبان إذا أمن على المَثْنِي عليه مِن عُجْب ، ونحوه بسبب المدح ، أرى ــ بفتح أوليه ــ أي أُبصر شيئا في المكتوب سنقيمه ــ بالنون ــ بألسنتنا معشر العرب ، أو قريش .

فهذا الأثر بالمثلثة، إذا أُطلِق ، كان عند علماء الحديث مرادف الموقوف ، أي ما أُضيف للصحابي ، فإنْ أُسند لغيره فيه به ، فقيل : أثر عن الشافعي رضي الله عنه، ويُطلق الأثر أيضا كالحديث والخبرعلى ما يعمّ ذلك ، والمرفوع وغيرهما ، لا إشكال فيه لعدم إفضائه للوقوع في محذور ، فكأنه لمَّــا عُرِض بالبناء للمفعول عليه المكتوب من المصاحف عند الفراغ من كتابته ، رأى فيه شيئا مكتوبا على غير لسان قريش[1] الذين[2] نزل التنزيل بلغتهم كما وقع لهم في التابوت بالتاء الفوقية المفتوحة ، وهي لغة الحجاز والتابوه بالتاء المربوطة[3] ، وهي لغــة الأنصار الأولين ، يقفون عليه بالتاء ، والثَّــانين / يقفون عليه 56 أ بالهاء ، والرسم تابع للوقف، وكتبه زيد بن ثابت[4] على لغته وفي بعضه مخالفة لقريش ، فوعدَ عثمان بأنه سيقيمه على لسان قريش بالتنبيه على ما خالف فيه الكاتب طريقها ثم وَفَّى بتحقيق الفاء ، وتشديدها بذلك الموعود به من الإقامة كما ورد عنه من طريق أُخرى ، أوردتها، أي: الطريق ، يجوز تذكيره وتأنيثه ، كالصراط ، والسبيل ، ولذا أنّث الضمير العائد إليه ، أمَّــا الوصف ، فليس لجواز تذكير الطريق ، بل لتجرده عن أل والإضافة المعرفة ،وما هذا سبيله يجب إفراده وتذكيره مطلقا ، في كتاب الإتقان[5] قال فيه : أخرج أبو عبيد ، عن هانئ

---

1 كتب :العرب . وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 73 .
2 كتب : الذي
3 الصواب أن يقول : بالهاء .
4 زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي أبو سعيد وقيل: أبو ثابت وقيل غير ذلك في كنيته. استصغر يوم بدر ويقال: إنه شهد أحداً ويقال: أول مشاهده الخندق وكانت معه راية بني النجار يوم تبوك ، كتب الوحي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأمه النوار بنت مالك بن معاوية بن عدي وقتل أبوه يوم بعاث وذلك قبل الهجرة بخمس سنين ، وكان زيد من علماء الصحابة وكان هو الذي تولى قسم غنائم اليرموك. روى عنه جماعة من الصحابة والتابعين: وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر ثبت ذلك في الصحيح،. توفي سنة 45 هـ في عهد معاوية. الإصابة في معرفة الصحابة 1/390
5 الإتقان 2/272

البربري[1] ، مولى عثمان ، قال: كنت عند عثمان ، وهم يَعرضون المصاحف، فأرسلني بكَتِف شاة إلى أُبي بن كعب ، فيها : (لم يَتَسَنَّ) ، وفيها : (لا تبديل للخلق) ، وفيها: (فأمْهِلِ الكافرين). قال : فدعا بالدواة فمحا أحد اللامين وكتب:﴿ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾[2]، ومحى(فأمهل) وكتب﴿فَمَهِّلِ﴾[3]،وكتب ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾[4]، ألحق فيها الهاء.

قال ابن الأنباري: فكيف يُدَّعي عليه أنه رأى فساداً فأمضاه ، وهو يُوقَف على ما كتب ، ويُرفع الخلاف إليه الواقع من الناسخين ؛ ليحكم بالحق ويلزمهم إثبات الصواب وتخليده ؛ انتهى .

وأخرج ابن أشته أيضا عن ابن الزبير، أنَّ عمر همَّ بجمع القرآن، فطُعن ، فلما كان في خلافة عثمان ، جمع عثمان المصاحف، ثم بعثني إلى عائشة، فجئت بالصحف ، فعرضناها عليه ؛ حتى قوَّمناها ، ثم أمر بسائرها فَشُقِّقَتْ . فهذا يدل على أنهم ضبطوها ، وأتقنوها ، ولم يتركوا فيها / ما يحتاج لإصلاح ولا56ب تقويم[5] ، ولعلّ مَن رَوى ذلك الأثر[6]عن عثمان حرّفه عمَّـــا تلفظ به ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن عثمان ، فلزم ما لزم من الإشكال ومثله في الإتقان .

وأمَّـــا أثر عائشة ، فقد أوضحنا الجواب عنه في الإتقان أيضا . قال : و هذه الأجوبة عن أثر عثمان لا يصلح منها شيء عن حديث عائشة . أمَّا تضعيف الإسناد فحديث عائشة صحيح الإسناد. وأجاب ابن أشته ، وتبعه ابن جبارة[7] ، بأن معنى قولها أخطؤوا : أي في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه، لا أن ما كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز . قال: والدليل عليه أن ما لا يجوز مردود بإجماع من كل شيء ، وإن طالت مدة وقوعه ، وما جاء عن سعيد بن

---

[1] هو : أبو سعيد الدمشقي ، كان ثقة . تهذيب التهذيب 11/23
[2] الروم 30
[3] الطارق 17
[4] البقرة 259
[5] الإتقان 2/271 - 272
[6] ذلك الأثر ، ساقطة من الأصل ، وهي زيادة من الاقتراح ، ص 73
[7] هو شهاب الدين أبو العباس ، أحمد بن محمد بن جبارة، المرادي ، المقدسي ، ت 728هـ ، برع في القراءات البداية والنهاية 14/142 ، والدرر الكامنة 1/276

جبيرمن قوله في ذلك : إنه لحن من الكاتب ، يعني باللحن فيه القراءة ، يعني أنها لغة الذي كتبها وقراءتُهُ ، وفيها قراءة أخرى[8].

□□□

فصـــــل

بالرفع ، خبر مبتدأ محذوف ، أي هذا فصل ، وبالنصب ، والوقف بالسكون على لغة ربيعة ، مفعول أنظر مقدرا ، وبالبناء لعدم تقدير عامل لِما تقدمت الإشارة إليه ، هو لغة : الحاجز ، واصطلاحاً : اسم لجملة من الكتاب، أو الباب ، يشتمل على مسائل ، غالبا ، وقد يشتمل على مسألة واحدة ، كما هنا .

---

[8] الإتقان 2/272 - 273

وأمَّـــا كلامه صلى الله عليه وسلم ، فيُستدل منه على إثبات القواعد ، ويرجع بناؤها إليه بما ثبت ولو من طريق حسن ، ولو لغيره ، وقياس ذلك ما تقدم في شاذ القراءات ، الاكتفاء هنا بما لم يكن منكرا / ولا موضوعا ، وإنْ57أ كان ضعيفا[1] غير ثابت، أنه قاله كائنا على اللفظ المروي والرواية باللفظ لا بالمعنى ، وذلك أي الثابت كما ذكر نادر جدا نُدورا قويا ، فهو منصوب على المصدرية[2] إنما يُوجد بالبناء لغير الفاعل في الأحاديث المتون القصار ، وقد جمع كثيرا من الأحاديث القصار المؤلف ، وسماه درر البحار[3] ، وجمع من ذلك عشرة آلاف حديث الشيخ عبد الرؤوف المناوي[4] ، في عشرة كراريس ، جعل كل سطر مشتملا على متنين ، وعدّ السطور خمسة وعشرون ، فيكون في كلِّ ورقة مائة حديث ، على قلّة أيضا لكون تلك القصار مروية بالمعنى أيضا غالبا فإنّ غالب الأحاديث مروية بالمعنى ، وليس لغيره صلى الله عليه وسلم ما له من جودة التعبير ، فاحتمل احتمالا قويا لحاق التبديل والتغيير ، وقد تداولتها أي تناقلتها الأعاجم جمع الأعجم ، وهم غير العرب ، أياً كانوا، سيأتي فيه مزيد ، والمولدون بصيغة المفعول ، الذين نشأوا بعد اختلال اللغة ، وتغيير اللسان العربي قبل تدوينها في الكتب ، فإنّ مع التدوين يبعد التغيير ، فرَوَوْها بما أدَّتْ إليه عبارتهم بعد اعتقادهم أنهم يوفون الترجمة حقها ، وإلاّ فلا تجوز الرواية بالمعنى لمن خشي الإخلال بذلك ، إذ من شرطها العِلم بما يُحيل المعنى ، أو ينقصه ، وبمواقع الألفاظ فزادوا ونقصوا حذف المزيد والناقص يشمل الحروف والحركة والسكون وقدّموا وأخّروا ، بحسب سجيتهم ، وعادتهم في تعبيرهــم وأبدلّوا الألفاظ / الأصلية بألفاظ جاءوا بها بدلها ولهذا المذكور ترى تبصر57ب والفعل بالفوقية مبني للفاعل ، وبالتحتية لغيره الحديث الواحد ، في القصة الواحدة ، مرويا على أوجه شَتَّى سبق أنه بفتح المعجمة ، وتشديد الفوقية ، أي

[1] كتب في الحاشية : لعله وإن لم يكن ضعيفا .. الخ .
[2] أي أنه مفعول مطلق .
[3] درر البحار في صحيح الأحاديث القصار
[4] المتوفى سنة 1031 هـ، كان من أجل أهل عصره ، له ترجمة في خلاصة الأثر 2/412

متفرقة ، جمع شتيت بعبارات مختلفة كما في [حديث] ثَمَن جَمَل جابر [1] ، وكما في كفارة المجامع [امرأته] في رمضان [2] ومن ثَمّة تقدم أنها في الأصل اسم إشارة للمكان البعيد ، وعبر بها ، والمقام للقريب ؛ تنويها بالأمر ، وتعظيما له ، أو لِما مرّ ، وتكتب بالهاء، لأنها يوقف عليها بها ، كما سلف، وتلفظ بعضهم بها وصلا ، وهو خطأ ، أُنكِر بالبناء للمفعول ، وسكت عن الفاعل ؛ لعدم تعلق الغرض به على الإمام جمال الدين محمد ابن مالك إثباته بالرفع نائب الفاعل ، أي تأسيس القواعد النحوية التي يُعلم منها أحكام جزئياتها ، بالألفاظ الواردة في الحديث النبوي، قلت: وظاهر أنّ هذا الدليل جارٍ في الموقوف والمقطوع ، لجريان ما تقدم فيهما ، كما تقدم في الجواب عن أثر عثمان ، وإنْ كان ذلك في المرفوع أكثر ، ولعله سبب الاقتصار .

قال أبو حيان في شرح التسهيل المسمى بالتكميل[3] قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث هي في عرف المحدثين تشمل المرفوع المعقود له الفصل، والموقوف، والمقطوع أيضا على إثبات القواعد جمع قاعدة ، وتقدم تعريفها الكلية [في لسان العرب][4] ، لإثبات أمر كليّ ، جارٍ على الجزئيات ، والوصف توضيحي ، والظرفان متعلقان بإثبات وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين / من النحاة ، سلك هذه الطريقة ، في الاستدلال بذلك 58أ لذلك غيره .

والحكم للغالب كما سيأتي عن صاحب البديع من سلوكه ، باعتبار ما رأى أبو حيان .

على أنّ الواضعين [الأوائل] لعلم النحو ، في بدء تأسيسه ، وإشادة قواعده المستقرئين اسم فاعل من الاستقراء ، وهو تتبع الجزئيات لإثبات أمر كلي ، أي الآخذين للأحكام التي وضعوها من لسان العرب لابتنائها عليه ،

---

1 أخرجه البخاري في كتاب البيوع ـ باب شراء الدواب والحمير 3/15 ، وكتاب الشروط ـ باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز 3/174 ، وصحيح مسلم ي كتاب المساقاة ـ باب بيع البعير ، واستثناء ركوبه 3/ 1221 ، 1223 ، بروايات مختلفة .

2 أخرجه مسلم في كتاب الصيام ـ باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم 2/781 ـ 784 ، بروايات مختلفة .

3 اسمه الكامل : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل .

4 في لسان العرب : ساقطة من الأصل ، وهي في الاقتراح ، ص 76

ورجوعها إليه ، والظرفان متعلقان باسم الفاعل ؛ لاختلاف لفظهما ومعناهما ، واللام مقوية لضعف العامل بفرعيته، وفي تعلقها خلاف في المغني لابن هشام ، وغيره ، كأبي عمرو بن العلاء المازني ، النحوي ، المقرئ ، أحد القراء السبعة المشهورين[1] وعيسى بن عمر الثقفي ، أبو عمر ، مولى خالد بن الوليد ، نزل في ثقيف ، فنسب إليهم ، تلميذ أبي عمرو [2]، والخليل ابن أحمد الأزدي[3] وسيبويه[4] تلميذ الخليل من أئمة البصريين ظرف في محل الحال من أبي عمر ، وما عُطف عليه ، والصفة كذلك وعلي بن حمزة والكسائي[5] إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة ، وسمي بالكسائي لأنه أحرم في كساءُ وقيل لغير ذلك ، و يحيى بن زياد الفراء[6] بفتح الفاء ، وتشديد الراء ، أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي وعلي بن المبارك وقيل ابن الحسن في البغية[7] ، الأحمر ، صاحب الكسائي وهشام ابن معاوية الضرير أحد أعيان أصحاب الكسائي[8] من أئمة الكوفيين حاله حال الظرف قبله لم يفعلوا ذلك المذكور عن مالك وتبعهم على ذلك / المتأخرون من الفرقتين البصريين والكوفيين . 58 ب

فائـــــدة :

يؤخذ من تقديمهم في الذكر ، تقديمهم في القدر على الأصل في مطابقة المباني للمعاني ، ولذا كان كثير من المتأخرين لا يخرج عن مذاهب البصريين كابن عصفور ، على ما ذكره ابن هشام ، قال : وقلّده في ذلك أبو حيان، أمَّـــا ابن مالك فلقُوّة اجتهاده في الفن ، لا يتقيّد بهم ، على أنّ الحق كما قال ابن هشام لا يتقيد بهم ، كذا في الجامع الصغير النحوي[9] للشيخ إسماعيل العلوي ، وسيأتي في هذا المقام مزيد في آخر الكتاب السابع ، وغيرهم بالرفع ، عطفا

---

[1] ترجمته في غاية النهاية 1/288
[2] ترجمته في بغية الوعاة 2/237
[3] ترجهته في إنباه الرواة 1/376
[4] ترجمته في بغية الوعاة 2/229
[5] ترجمته في نزوهة الألباء ، ص 67 ، وإنباه الرواة 2/256
[6] ترجمته في نزهة الألباء ، ص 98 ، وإنباه الرواة 4/7
[7] ترجمته في بغية الوعاة 2/185
[8] ترجمته في بغية الوعاة 2/313
[9] اسم الكتاب : السراج المنير للجامع الصغير لإسماعيل بن إبراهيم العلوي اليمني

على المتأخرين ، من نحاة جمع ناحٍ ، كغزاة في جمع غازالأقاليم جمع إقليم ، قال في المصباح[1] : مَأْخُوذٌ مِنْ قُلَامَةِ الظُّفُرِ لِأَنَّهُ قِطْعَةٌ مِنْ الْأَرْضِ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَأَحْسَبُهُ عَرَبِيًّا .وَقَالَ ابْنُ الْجَوَالِيقِيِّ : لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ مَحْضٍ وَالْأَقَالِيمُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِسَابِ سَبْعَةٌ كُلُّ إقْلِيمٍ يَمْتَدُّ مِنْ الْمَغْرِبِ إلَى نِهَايَةِ الْمَشْرِقِ طُولًا وَيَكُونُ تَحْتَ مَدَارٍ تَتَشَابَهُ أَحْوَالُ الْبِقَاعِ الَّتِي فِيهِ وَأَمَّا فِي الْعُرْفِ فَالْإِقْلِيمُ مَا يَخْتَصُّ بِاسْمٍ وَيَتَمَيَّزُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ فَمِصْرُ إقْلِيمٌ وَالشَّأْمُ إقْلِيمٌ وَالْيَمَنُ إقْلِيمٌ انتهى .

كنحاة بغداد البلد المعروف ، فيه اثنتي عشرة لغة ، أودعتها في البحر المستجاد بتاريخ بغداد، وأهل الأندلس قال النووي في التهذيب: يُقال بفتح الهمزة والدال ، هذا هو المشهور، ويقال بضمهما، ولم يذكر أبو الفتح الهمداني إلاّ الضم فيهما ، قال : حُكي عن بعضهم أنّ وزنه فَنْعَلَ ، وهذا مثال لم يجئ عليه شيء من الكلام عَلَما، وقيل انفعل ، واشتقاقه من الدلس ، وهو الظلمة ، انتهى .

وحاصل خلاصة كلام أبي حيان : انعقاد الإجماع/ الفعلي منهم على 59 أ تركه ، فما فعله ابن مالك مخالف لذلك ، وقد جرى الكلام في ذلك أي منع الاستدلال لذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء جمع ذكي ، والذكاء قوة الفطنة ، وسكت عمن جرى منه الكلام ، أبهم[2] في ذلك ، وهو محتمل له ولأقرانه ، ولأشياخه ، فقال : إنما ترك العلماء أي بالعربية ذلك الإثبات لعدم وثوقهم أنّ ذلك المروي : لفظ الحديث لفظ رسول الله صلى الله علية وسلم ولا تجوز الرواية بالمعنى إلاّ لعالم بمدلولات الألفاظ ، ومواضعها ، فلعل اللفظ المروي من تفسير الراوي ، وعزوه للنبي صلى الله عليه وسلم ، لأنّ المعنى لغة إذ لو وثقوا بذلك من غير تغيير لأحد من الرواة لجرى الحديث مجرى بفتح الميم ، مكان الجريان ، أو بضمها مصدر ميمي ، أي جريان القرآن في إثبات القواعد الكليةالنحوية ، لأنه صلى الله عليه وسلم أفصح مَن نطق بالضاد ، وفي الحديث المرفوع : (إن لغة إسماعيل كانت قد دَرَست فجاءني بها جبريلُ فحفَّظَنِيهَا،

---

[1] المصباح المنير (ق ل م)

[2] جاءت عبارة الفيض أكثر وضوحا ، حيث قال : وأبهم المتكلم َمعه في ذلك ، .... الفيض 1/ 455

فحفظتُها)[1] ، والظرف متعلق بجرى ، لأنه أقوى في العمل من مجرى ، وإن كان طالبا له من حيث المعنى ، قال [الزمخشري في] الكشاف[2] : إنْ قلت الظرف متعلق بماذا ؟ بدعا أم بدعوة ، أي في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ ﴾[3] قلت: (إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل)[4]، أي التعلق بالفعل ، لأنّ الأصل فيه المصدر ، فإذا وجد تعلق به ، وإنما كان ذلك الترك للاستدلال به في الإثبات المذكورلأمرين أحدهما : أنّ الرواة للحديث جوّزوا النقل بالمعنى أي رأوا جوازه ، وفعلوه عند شرطـــه السابق ، والجواز عند ذلك أحد الأقوال في المسألة فتجد الفاء للتفريع / قصة واحدة [قد جرت] في زمانه صلى الله59 ب عليه وسلم ، لم تُنقل بالبناء للمفعول ، أي تلك القصة بتلك الألفاظ المنقولة ؛ لاختلاف الرواة فيها جميعاً[5]بل الواقع أحدها ، والباقي بالمعنى ؛ لاتحاد القصة نحو ما رُوي بالبناء للمفعول ، وفي التعبير به نظر ، لما تقرر في علوم الأثر كما تقدم أنّ طريق نقل الحديث من غير ذكر إسناد ، الجزم بعزوه لقائله إنْ كان مقبولا ، والتمريض إنْ كان بخلافه ، وما هو في الصحيح معظمه، فكان حقه نحو ما جاء من قوله صلى الله عليه وسلم ، لأنّ الضمير عائد له صلى الله عليه وسلم ، وعن ذكره ، ولو بعود الضمير إليه تُطلب الصلاة والسلام عليه، بل أوجبها حينئذ جمع مِن كلٍّ من المذاهب الأربعة ، ولعل إسقاط الصلاة من الكاتب لا من المصنف :زَوَّجْتُكَهَا والمخاطب من طلب تزويجها ، وليس[6] عنده من الدنيا سوى إزاره ، إلاّ أنه كان يحفظ سورا من القرآن بما معك من القرآن ، ملَّكْتُكَهَا

---

[1] جاء نص الحديث في المزهر في علوم اللغة للسيوطي 1/10 : (كانت لغةُ إسماعيل قد دَرَست فجاء بها جبريلُ عليه السلام فحفَّظَنِيهَا، فحفظتُها) ، أخرجه ابنُ عساكر في تاريخه.

[2] الكشاف 5/247

[3] الروم 25

[4] هذا المثل من الأمثال الشهيرة: والمعنى إذا جاء البحر أو السيل قلّ الانتفاع (بنهر معقل) الذي أجراه هو بنفسه.وهو مثل يضرب لتحقير شيئ إذا جاء شيئ أعظم منه. فمن هو معقل هذا؟هو :الصحابي الجليل معقل بن يسار بن عبد الله المزني ، أسلم قبل الحديبية ، وشهد بيعة الرضوان ، وجاء في معجم البلدان 4 / 258 :نهرُ مَعقِلٍ : منسوب إلى معقل بن يَسار المزني ، صحب النبي عليه السلام وهو نهر معروف بالبصرة ، ذكر الواقدي أن عمر أمر أبا موسى الأشعري أن يحفر نهراً بالبصرة وأن يُجريه على يد مَعقل بن يسار المزني فنسب إليه ، وانظر مجمع الأمثال 1/87

[5] في الاقتراح : جميعها .

[6] كتب : ولم عنده

بما معك أي من القرآن ، أي خُذْها بما معك[1] وبهذين أخذ الحنفية انعقاد النكاح ، بغير لفظ التزويج والإنكاح ، وحمله الشافعية على أنه من تغيير الراوي ، وتعبيره وغير ذلك اللفظ المذكور ، واختلاف طرقه ، وألفاظ رواياته من الألفاظ الواردة في هذه القصة مما لا يتعلق الغرض ببيانه ، لحصوله بذكر بعض ألفاظ القصة فيعلم علماً يقينا مصدر مؤكد أنه صلى الله عليه وسلم جملة دعائية معترضة ، اسم أنّ وخبرها ، أو استئنافية للدعاء بمضمونها ، أو خبرية حالية لازمة، لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ المتعددة ، المتغايرة ، وأنه ما أتى بكل منها ، لأنّ ذلك حشو لا يدعو إليه داع ، والنبي / صلى الله عليه وسلم مؤدٍ لكل 60 أ مقام حقه ، بل لا يُجزم بأنه قال بعضها المحكية عنه إذ يُحتمل أنه قال لفظا مفعول القول ، وإنْ كان مفردا ، لأنه يؤدي مؤدّى الجملة، فأشبه قول الشاعر[2] :

وَقَصِيْدَةٍ تَأتي المُلوكَ غَرِيْبَةٍ قَد قُلتُها لِيُقالَ مَن ذا قالَها

أو ضمّن القول معنى الإيجاد، والأول أولى، لِما في كون التضمين سماعيا ، أو قياسيا من الخلاف ، والمختار الأول ، ويجوز أنْ يكون مصدرا ناصبه بمعناه مرادفا لهذه الألفاظ المروية مما تقدّم بعضها غيرها حال من لفظ ، أو صفة له ، لعدم تعرّفه ؛ لتوغله في الإبهام فأتت الرواة بالمرادف مما ذكروه ولم تأت بلفظه الصادر منه إذ المعنى هو المطلوب واللفظ وسيلة إليه ، غير مطلوب بالذات ولا سيما بكسر المهملة ، وتشديد التحتيّة ، ويجوز تخفيفها ، وفتح المهملة مع تشديد التحتية ، لغة ، قال ابن جني : يجوز كون ما زائدة ، فيُجر ما بعدها بسيّ على الإضافة ، وكونها بمعنى الذي ، أي وكذا بمعنى سيّ ، فيُرفع خبر محذوف هو (هو) ، وأجاز قوم النصب على الاستثنا ، وليس بالجيّد ، قالوا : ولا يُستعمل إلاّ مع الجحد ، فلا تقول : جاءني القوم سيما زيد ، حتى تأتي لا ، لأنه

---

[1] **أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب النكاح ـ باب تزويج المعسر 6/121 ، ومسلم في صحيحه في كتاب النكاح ـ باب الصداق /143،144 ، وأب داود في سننه في كتاب النكاح ـ باب التزويج على العمل يُعمل 2/236 ، والنسائي في سننه في كتاب النكاحـ باب التزويج على سور هن القرآن 6/113 ، والترمذي في سننه في كتاب النكاح ـ باب ما جاء في مهور النساء 2/290 ، وابن ماجة في سننه في كتاب النكاح ـ باب صداق النساء 1/608 ، بروايات متعددة ، من حديث سهل بن سعد الساعدي ، انظر فتح الباري 9/131 ، 175 ،180**

[2] **من الكامل للأعشى : ميمون بن قيس ، ديوانه ، الموسوعة الشعرية**

كالاستثناء ، وقال ابن يعيش[1] كذلك ، وكذلك صاحب البارع[2] ، قال : وهو منصوب بالنفي .

قال الخطيب التبريزي[3] ، والأزهري[4] ، ونقل السخاوي[5] عن ثعلب[6] : مَن استعمله بخلاف ما قال امرؤ القيس[7] :

وَلا سِيَّما يَوم بِدارَةِ جُلجُلِ

فقد أخطأ ، يعني بغير لا ، ووجهه / أنّ لا سيما لترجيح ما بعدها 60ب على ما قبلها ، فيكون مخرجا عن مساواته إلى التفضيل ، قال ابن الحاجب[8]: ولا يستثنون بها إلاّ مَن يريدون تعظيمه ، قال السخاوي أيضا : فيه ايذان بأنّ فيه فضيلة ، ليست لغيره ، ولو قلت سيما بغير نفي ، اقتضى التسوية ، ويبقى المعنى على التشبيه ، فلا يبقى مدح وتعظيم ، وسيما منصوب بلا ، كما مر، فلا يجوز حذف العامل وإبقاء عمله إلاّ شاذا، فلا في لاسيما بمنزلتها في لا رجل في الدار ، فهي المفيدة للنفي ، وربما حُذفت في الشعر ، وهي مرادة ، ويقرب منه قول ابن السراج ، وبعضهم يستثني[9] بسيما ، كذا يؤخذ من المصباح المنير ، مع

---

[1] موفق الدين ابن يعيش 553- 643 هـ : أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد ، الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، الملقب موفق الدين النحوي ويعرف بابن الصائغ. كان فاضلاً ماهراً في النحو والتصريف. شرح كتاب "المفضل" لأبي القاسم الزمخشري شرحاً مستوفىً، وليس في جملة الشروح مثله، وشرح "تصريف الملوكي" لابن جني شرحاً مليحاً . وفيات الأعيان 7/46 - 53

[2] البارع في اللغة، لأبي على إسماعيل القالي المتوفى 356هجرية . بغية الوعاة 1/453

[3] أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد المعروف بالخطيب التبريزي (توفي سنة 502هـ ، أحد أعلام اللغة والأدب في القرن الخامس الهجري. بغية الوعاة 2/338

[4] أبو منصور محمد بن أحمد الهرويّ، الملقب بالأزهري نسبة إلى جده الأزهر عالم من علماء اللغة العربية، عاش في العصر العباسي في الفترة ما بين (282-370هـ).ولد في هراة في خراسان، ثم انتقل إلى بغداد، ألف العديد من الكتب والمصنفات في فقه اللغة أشهرها تهذيب اللغة. بغية الوعاة 1/19

[5] شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي –نسبة إلى سخا شمال مصر– الشافعي (831 هـ - 902 هـ) هو مؤرخ كبير وعالم حديث وتفسير وأدب شهير من أعلام مؤرخي عصر المماليك. ولد وعاش في القاهرة، ومات بالمدينة المنورة سافر في البلدان سفراً طويلاً وصنف أكثر من مائتي كتاب أشهرها الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع ترجم نفسه فيه بثلاثين صفحة.

[6] أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني والمعروف بثعلب وهو امام الكوفيين في علوم النحو واللغة والحديث . بغية الوعاة 1/396 - 398

[7] عجز يت من الطويل ، وصدره : أَلا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنهُنَّ صالِحٌ . ديوانه / الموسوعة الشعرية .

[8] أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني الأسنائي الشهير بـ ابن الحاجب، الفقيه المالكي والأصولي النحوي والمقرئ، (570 هـ - 646 هـ). من أشهر مؤلفاته : الكافية في النحو ، والشافية في الصرف . بغية الوعاة 2/ 134- 135

[9] يستثني : سقطت من الأصل ، وما أثبتناه من المصباح المنير (س و ي) ، وفيما يلي نص المصباح المنير لتتضح طريقة الشارح في النقل :

" وَلَا سِيَّمَا مُشَدَّدٌ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهُ وَفَتْحُ السِّينِ مَعَ التَّثْقِيلِ لُغَةٌ قَالَ ابْنُ جِنِّي يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَا زَائِدَةً فِي قَوْلِهِ وَلَا سِيَّمَا يَوْمُ بِدَارَةِ جُلْجُلِ فَيَكُونُ يَوْمٌ مَجْرُورًا بِهَا عَلَى الْإِضَافَةِ وَيَجُوز أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي فَيَكُونُ يَوْمٌ مَرْفُوعًا لِأَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ وَتَقْدِيرُهُ وَلَا مِثْلَ الْيَوْمِ الَّذِي هُوَ يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ وَقَالَ قَوْمٌ يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى

تقادم السماع فإنّ الحفظ خوّان ، ولا سيما مع طول الأزمان وعدم ضبطه أي الحديث المسموع بالكتابة التي هي قيد العلوم .

العِلْمُ صَيْدٌ والكِتــابَةُ قَيْدُهُ   قَيِّدْ صُيُودَكَ بالحِبالِ الواثِقَةَ[1]

والاتكال على الحفظ معطوف على تقادم ، وذلك لأنّ الاتكال عليه يُفضي لعدم مراجعة المحفوظ ، اعتمادا على قوة الحافظة ، والحفظ خوَّان ، قال المتقون المتقنون : راجع القول ، واعلم ما تقول والضابط ضبطٌ مصدر منهم أي مِن الرواة مَن ضبط المعنى الذي للحديث ، وعليه مداره ؛ حتى أنّ البيهقي ، والبغوي يخرجان الحديث بلفظ غير ما في الصحيح ، على حسب رواية إسنادهما، ويعزوانه إليه ، مريدين معناه أو أصله ، ولذا لا يعزى بذلك اللفظ للصحيح ؛ حتى يقابل بما فيه ، وأمَّــا ضبط الألفاظ مع هيأتها وعوارضها فبعيد جدا بكسر الجيم / أي نهايــة ومبالغة ، قال ابن السكيت[2] : لا تفتح الجيم 61أ لا سيما في الأحايث اسم ، جمع حديث ، أو جمع له شذوذا ، أو جمع أُحدوثة ، مرادا بها الطِوال بكسر الطاء المهملة ، وتخفيف الواو وقد قال سفيان بتثليث أوله الثوري بفتح المثلثة، وسكون الواو، نسبة لثور ، بطن من همدان ، ومن

الاسْتِثْنَاءِ وَلَيْسَ بِالْجَيِّدِ قَالُوا وَلَا يُسْتَعْمَلُ إلَّا مَعَ الْجَحْدِ وَنَصَّ عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّحْوِيُّ فِي شَرْحِ الْمُعَلَّقَاتِ وَلَفْظُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ جَاءَنِي الْقَوْمُ سِيَّمَا زَيْدٌ حَتَّى تَأْتِيَ بِلَا لِأَنَّهُ كَالاسْتِثْنَاءِ وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ أَيْضًا وَلَا يُسْتَثْنَى بِسِيَّمَا إلَّا وَمَعَهَا جَحْدٌ وَفِي الْبَارِعِ مِثْلُ : ذَلِكَ قَالَ وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِالنَّفْيِ وَنَقَلَ السَّخَاوِيُّ عَنْ ثَعْلَبٍ مَنْ قَالَهُ بِغَيْرِ اللَّفْظِ الَّذِي جَاءَ بِهِ امْرُؤُ الْقَيْسِ فَقَدْ أَخْطَأَ يَعْنِي بِغَيْرِ لَا وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنْ لَا وَسِيَّمَا تَرَكَّبَا وَصَارَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ وَتُسَاقُ لِتَرْجِيحِ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا فَيَكُونُ كَالْمُخْرَجِ عَنْ مُسَاوَاتِهِ إلَى التَّفْضِيلِ فَقَوْلُهُمْ تُسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لَا سِيَّمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مَعْنَاهُ وَاسْتِحْبَابُهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ آكَدُ وَأَفْضَلُ فَهُوَ مُفَضَّلٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ قَالَ ابْنُ فَارِسٍ وَلَا سِيَّمَا أَيْ وَلَا مِثْلَ مَا كَأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ تَعْظِيمَهُ وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَلَا يُسْتَثْنَى بِهَا إلَّا مَا يُرَادُ تَعْظِيمُهُ وَقَالَ السَّخَاوِيُّ أَيْضًا وَفِيهِ إيذَانٌ بِأَنَّ لَهُ فَضِيلَةً لَيْسَتْ لِغَيْرِهِ إذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلَوْ قِيلَ سِيَّمَا بِغَيْرِ نَفْيٍ اقْتَضَى التَّسْوِيَةَ وَبَقِيَ الْمَعْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ فَيَبْقَى التَّقْدِيرُ تُسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِثْلَ اسْتِحْبَابِهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهوَتَقْدِيرُ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ مَضَى لَنَا أَيَّامٌ طَيِّبَةٌ لَيْسَ فِيهَا يَوْمٌ مِثْلُ يَوْمِ دَارَةِ جُلْجُلٍ فَإِنَّهُ أَطْيَبُ مِنْ غَيْرِهِ وَأَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الْأَيَّامِ وَلَوْ حُذِفَتْ لَا بَقِيَ الْمَعْنَى مَضَتْ لَنَا أَيَّامٌ طَيِّبَةٌ مِثْلُ يَوْمِ دَارَةِ جُلْجُلٍ فَلَا يَبْقَى فِيهِ مَدْحٌ وَتَعْظِيمٌ وَقَدْ قَالُوا لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ وَإِبْقَاءُ عَمَلِهِ إلَّا شَاذًّا وَيُقَالُ أَجَابَ الْقَوْمُ لَا سِيَّمَا زَيْدٌ وَالْمَعْنَى فَإِنَّهُ أَحْسَنُ إجَابَةً فَالتَّفْضِيلُ إنَّمَا حَصَلَ مِنْ التَّرْكِيبِ فَصَارَتْ لَا مَعَ سِيَّمَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي قَوْلِكَ لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ فَهِيَ الْمُفِيدَةُ لِلنَّفْيِ وَرُبَّمَا حُذِفَتْ لِلْعِلْمِ بِهَا وَهِيَ مُرَادَةٌ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُ ابْنِ السَّرَّاجِ وَابْنِ بَابْشَاذْ وَبَعْضُهُمْ يَسْتَثْنِي بِسِيَّمَا "

1 لم أتمكن من معرفة قائله ، وبعده :

فمِن الحماقة أن تصيد غزالــة   وتسيبها بين الخلائق طالقه

2 ابن السكيت : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت الدروقي الأهوازي , البغدادي النحوي المؤدب , مؤلف كتاب " إصلاح المنطق " , دين خير , حجة في العربية . أخذ عن : أبي عمرو الشيباني , وطائفة . مات سنة 244هـ . بغية الوعاة 2/349

عبد مناة[1] ، كذا في اللب[2] للمصنف : إنْ قلت [لكم] إني أحدثكم حديثا كما سمعت أي بلفظه فلا تصدقوني لعُسر ذلك إنما هوأي المُحدَّث به المعنى والعبارة المؤدية له تارة تؤدِّيها ، وتارة تعبر عنها بما يقوم مقامها ومَن نظر اعتبر في روايات الحديث أدنى أقل نظراعتبار علِم العلم اليقين الذي لا يداخله لقوَّته شك ، ولا احتمال أنهم أي الرواة إنما يروون الحديث بالمعنى لغلبة الاختلاف في الألفاظ والروايات مع اتحاد معناها .

الأمر الثاني من أسباب عدم الاستدلال به أنه وقع اللَّحن بإسكان الحاء ، مخالفة العرب في قوانينها في التعبير كثيرا وقوعا ، أو زمنا ، أو مكانا كثيرا فيما رُوي من الحديث ووقوعه فيه لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع لأنهم أعاجم و لا بالطبع لكونهم لا يعلمون لسان العرب المدلول عليه بصناعة النحو بكسر الصاد ، العِلم الحاصل بالتمرن ، كما مر ، فلفقد العربية فيهم بوجهيها فوقع اللحن في كلامهم ، وهم أي الرواة لا يعلمون ذلك لجهلهم بالعربية ، ومَن جهل شيئا لا يدري إذا خالفه ، ولذا قال شعبة[3] : إنّ أخوف ما أخاف على طالب الحديث إذا لم يعرف النحو أنْ يدخل في جملة قوله صلى الله/عليه وسلم:{مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ }[4]،لأنه صلى 61 ب الله عليه وسلم كان لا يلحن ، والجملة الاسمية حال ، وقد وقع في كلامهم ورواياتهم غير الفصيح ، إمَّـا لنحو تنافر ، أو لضعف تأليف من لسان العرب ، ونعلم معاشر النحاة قطعا غير شك ، هو علم اليقين ، إلاّ أنه غيّر التعبير تفنناً فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس ، وفي الحديث على

---

[1] كتب : عبد مناف ، وما أثبتناه من الحاشية ، حيث جاء فيها : قوله : من عبد مناف ، صوابه مناه ، فليراجع

[2] اسم الكتاب : لب اللباب في تحرير الأنساب ـ للسيوطي ، وهذا الكتاب مرتب على حروف المعجم، وهو بمثابة معجم لضبط أسماء الأشخاص، وأسماء البلدان، ويمتاز بدقة الضبط، وحسن العرض. والكتاب مختصرٌ، اختزله السيوطي من نسخة صحيحة، مقابلة على أصل ابن الأثير. وقد استقصى السيوطي في هذا المختصر كثيرًا مما في الأصل، واستدرك منه جمعًا جمًا، وغالب ما زاده من معجم البلدان لياقوت الحموي. وفيه مناة ، وليس مناف ، انظر 1/77

[3] عزا الشارح هذا القول إلى شعبة ، وهو وهم ، والصواب عزوه إلى الأصمعي ، كما في الإلماع للقاضي عياض ، ص 184 ، ومقدمة ابن الصلاح ، ص 191 ، والتبصرة والتذكرة 2/174 ، وإنما قال الأصمعي : (أخاف) ولم يجزم ، لأنّ من لم يعلم العربية ، وإنْ لحن لم يكن متعمدا الكذب ، كما هو في توضيح الأفكار 2/393 . انظر الفيض ، حاشية ص 482

[4] أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم 1/35 من حديث أبيي هريرة ، ومسلم في صحيحه في باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم 1/12

كلام فيه الصحيح أنه موضوع لفظا ، وإنْ كــان معناه ثابتا : {أنا أفصح مَنْ نطق بالضاد }[1] ، وفي حديث آخر { أنّ لغة إسماعيل كانت قد درست ، فجائني بها جبريل ، فحفظتها }[2] فلم يكن ليتكلم إلاّ بأفصح اللغات ، وأحسن التراكيب وأشهرها في الاستعمال ، وأجزلها ــ بالجيم والزاي ــ أي أعظمها ، وهذا ممنوع ، بل اللازم لكلامه الفصاحة ، أمَّــا التزامه للأفصح ، وإنْ كانت له مَلَكة ذلك ، فغير ملتزم ، وذلك غير ملتزم في التنزيل المعجز ، فكيف ؟ وإذا تكلم بغير لغته الأحقُّ هو سلوكها ، المشتملة على ما قدمه فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز ، وخرق العادة ، إنّ التكلّم بغير لغة الإنسان خرق عادة، وقد جرى لكثير من ورثته، صلى الله عليه وسلم ؛ اتّباعاً له ذلك ؛ كرامة لهم ، فقد نقل عن الشيخ عبد الكبير الحضرمي[3] أنه لمّــا لقي الخوجة بهاء الدين نقشبند[4] ، ولم يكن غيرهما ، كلّمه بالفارسية، وفهم ما يخاطبه[5] بها، حتى جاء مَن يُترجم بينهما ، و على طريق تعليم الله [ذلك] له من غير مُعلّم ، وفي حديث ضعيف ، عن علي رضي الله عنه أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد رآه يُكلِّم العرب بلغاتهم المختلفة المتباينة : / يا رسول الله ! نحن بنو أبٍ 62أ واحد ونشأنا في بلد واحد ، وإنك تكلم العرب بلسان ما نفهم أكثره ، فقال : { إنّ الله عزّ وجل أدّبني فأحسن تأديبي ، ونشأت في بني سعد بن بكر }[6] وأخرج أبو

---

[1] حديث : (أنا أفصح من نطق بالضاد ، بيد أني من قريش) قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسيره لآخر سورة الفاتحة : لا أصل له. وقال العجلوني في "كشف الخفاء" (1/200) ما نصه : قال في اللآلئ : معناه صحيح، ولكن لا أصل له ، كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ ، وأورده أصحاب الغريب .. ولا يعرف له إسناد . مجموع فتاوى ابن باز 26/38

[2] جاء في كنز العمال عن أنس قال أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم – يا رسول الله ما لك أفصحنا لسانا ، وأبيننا بيانا ؟ قال : إنّ العربية اندرست ، فجاءني بها جبريل غضة طريّة ، كما شقّ على لسان إسماعيل عليه السلام . انظر كنز العمال 11/490

[3] عبدالكبير بن عبدالله بن محمد باحميد ، نزيل مكة ، المتوفي بالشبيكة .. وهي موقع بأسفل مكة معروف بموقع عبدالكبير الحضرمي ، وفيه زاوية له ، وقد ذكره السخاوي في مواضع من تاريخه الضوء اللامع دون أن يترجم له . والشيخ عبدالكبير يعود بنسبة إلى أبي حميد الأنصاري الساعدي الخزرجي الصحابي .

[4] هو الشيخ بهاء الدين محمد بن محمد بن محمد المشهور بالنقشبند والملقب(بمحمدالبخاري) ولد سنة سبع عشرة وسبعمائة هجري ، له الرسالة القدسية، ورسائل اخرى كالاوراد البهية ، و الورد الصغير، و الاوراد البهائية و هي مشروحة وكذلك رسالة الواردات ،و كتاب "دليل العاشقين" و رسالة الحياة و هي نصائح . توفي سنة احدى وتسعين وسبعمائة وعمره اربع وسبعون سنة ودفن في بستانه في الموضع الذي امربه وبنى عليه اتباعه قبة عظيمة لاتزال تزار.

[5] كتب يخالطه ، وأظن أنّ الصواب ما أثبتناه .

[6] قال في الآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) وهي للشيخ بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي معناه صحيح ايضا لكنه لم يأت من طريق

نعيم ، عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال : يا رسول الله ! مالك أفصحنا ، ولم تخرج من بين أظهرنا، فقال: { كانت لغة إسماعيل قد درست، فجاءني بها جبريل، فحفظتها}[1] ، ولا مخالفة بين هذا وقول المصنف : مِن غير معلِّم ، لأنّ جبريل سفير إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بما علّمه مولاه ، لا أثرَ له فيه ، وإسناد التعليم إليه في آية ﴿ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴾[2] بناء على أنّ المراد بشديد القوى من الإسناد إلى السبب، والمصنف، يعني ابن مالك، مصنف التسهيل ، فـــ (ال) فيه للعهد الحضوري قد أكثر من الاستدلال للقواعد النحوية بما ورد في الأثر ــ بفتح أوليه ــ مُرادف للحديث ؛ متعقباً ترك الاستدلال في ذلك ، وهو حال من فاعل أكثرَ بزعمه ــ مثلث الزاي، وفتحها لقريش، وضمها لأسد ، وكسرها لبعض قيس ــ أي بظنه ، ويُطلق الزعم بمعنى القول المُحَقَّق ، ومنه قول أم هانئ بنت أبي طالب : زعم ابن أبي طالب [تعني] أخاها عليَّـــا ، أنه قاتلَ فلانا ، رجلا أجارته ، الحديث[3] ، والأحسن أنْ يُحمل عليه ما هنا، على النحويين متعلق بمتعقب ، وما أمعن النظر في ذلك ، أي ما بذل الجهد في الاستقصاء والتحرير ، وفي المصباح[4] : أَمْعَنَ الْفَرَسُ إمْعَانًا تَبَاعَدَ فِي عَدْوِهِ وَمِنْهُ قِيلَ أَمْعَنَ فِي الطَّلَبِ إذَا بَالَغَ فِي الِاسْتِقْصَاءِ ، والمعاني ، ولا صَحِب مَنْ له التمييز ، هذا مبني على زعم أبي حيَّـــان أنَّ ابن مالك/ لم يلازم المشايخ 62 ب أي أخذ العلم بجودة فهمه ، وقوة ذكائه ، وشدة ذهنه ، وقد قال [لنا] قاضي القضاة في جواز إطلاقه خلاف بيَّنته في شرح إيضاح المناسك، والأصح جوازه ، بدر الدين بن جماعة الكناني المقدسي[5] ، والعز بن جماعة ، وكان معطوفة

يصح وقد ذكره ابن الجوزي في الاحاديث الواهية في ذيل حديث وفد بني نهد وضعفه فقال هو حديث لا يصح في اسناده ضعفاء ومجاهيل .

[1] رواه الطبراني والحاكم ، والبيهقي عن ابن عباس، ورواه أبو نعيم عن عمر رضي الله عنه .

[2] النجم 5

[3] الحديث في الأوسط لابن المنذر 10/ 185 ، ونصه : عن عبد الله بن عباس ، أن أم هانئ ابنة أبي طالب حدثته أنها ، قالت : يا رسول الله ، زعم ابن أمي على أنه قاتل من أجرت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد أجرنا من أجرت » .

[4] المصباح المنير (م ع ن)

[5] ابن جماعة : محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني ، أبو عبد الله ، الحموي ، الشافعي : ولد عام (639) هـ وتوفي عام(733) هـ تولى منصب القضاء في مصر, وله شعر جميل ومؤلفات كثيرة منها رسالة الأسطرلاب ، وكتاب غاية الأماني في علم المعاني . الأعلام 5/297

على قال ، أو حال من فاعله بإضمار قد ممن أخذ العلم عن ابن مالك ، وكان من المتقنين المُتَّقين ، قلت له : يا سيدي ، فيه تعظيم المشايخ في خطابهم ، والتأدُّب معهم في محاوراتهم ، وإطلاق السيّد على غير الله ، والتواضع إذا أتى بضمير المتكلم وحده ، هذا الحديث تابع لهذا ، نعت له، أو عطف بيان ، أو بدل على الخلاف رُواته ــ بضم الراء ــ جمع راوٍ ، كغزاة جمع غازٍ ، وهو مبتدأ خبره الأعاجم ، ويجوز العكس ، جمع الأعجم ، في القاموس[1] : الأَعْجَمُ مَنْ لا يُفْصِحُ كالأَعْجَمِيِّ والأَخْرَسُ ، وفي المصباح[2] : اَلْعَجَمُ بِفَتْحَتَيْنِ خِلَافُ الْعَرَبِ وَالْعُجْمُ بِوِزْنُ قُفْلٍ لُغَةٌ فِيهِ ، الْوَاحِدُ عَجَمِيٌّ مِثْلُ زَنْجٍ وَزَنْجِيٍّ ، فَالْيَاءُ لِلْوَحْدَةِ وَيُنْسَبُ لِلْعَجَمِ أيضا بِالْيَاءِ فَيُقَالُ رجلٌ عَجَمِيٌّ ،مَنْسُوبٌ إِلَيْهِمْ . وفي القاموس[3] : العَجَمِيُّ : مَنْ جِنْسُهُ العَجَمُ وإنْ أفْصَحَ جمعه : عَجَمٌ ، وأعْجَمَ فُلَانٌ الكَلَامَ : ذَهَبَ به إلى العُجْمَةِ ، ووقع فيه من روايتهم مِن فيه للتبعيض ، أو للابتداء ، أو للسببية ، وفاعل وقع ما يُعلم[4] ، بالبناء للمفعول ، أنه ليس مِن لفظ الرسول للحن ، أو للخروج عن الفصاحة أو البلاغة ، ويُكره إطلاق الرسول من غير إضافة الله تعالى على النبي ، صلى الله عليه وسل ؛ تأدّباً، نقله البيهقي عن الشافعي، ولا يُشكل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ﴾[5] ، لأنّ خطاب الله تعالى تشريف كيف كان ، والجملة الفعلية حال مما قبله / عاملها التنبيه أو 63 أ الإشارة ، فلم يُجب بشيء ، سكوته عن الجواب يحتمل أنّ وضوح الاستدلال أغنى عنه[6] ، فإنّ الأصل عدم التغيير ، وما يوجد فيه مما قد يُشكل على ظواهر العربية والبلاغة مؤوّل ، ولكونه لم يخرجوا لها ، ولكونه تبيّن صواب ما عليه

[1] القاموس المحيط (عجم) باب الميم ، فصل العين .
[2] المصباح المنير (ع ج م)
[3] القاموس المحيط (عجم) باب الميم ، فصل العين .
[4] كتب : ما لم يُعلم ، وما أثبتناه من الإصباح في شرح الاقتراح ، ص 85 ، والفيض ، ص 492
[5] المائدة 41 ، 67
[6] جاء في الفيض 1/494 في سكوت ابن مالك عن جواب سؤال بدر الدين بن جماعة ما نصه : أعرض ابن مالك عن جوابه ، لأنَّ الاستدلال بالحديث جار على الأصل ، لأنّ الأصل هو عدم تغيير الألفاظ ، والتصرف فيها ، وما يوجد فيه من الكلام المخالف ظاهره لتراكيبهم مؤول ، مخرّج على وجوه صحيحة ، كما أُوّلت الآي القرآنية ، والشواهد العربية التي خالفت ظواهرها القواعد من باب لا فارق ، والقول به في الشواهد دون الأحاديث ترجيح بلا مرجح ، وأمَّا الآيات فالتواتر كاف في الفرق ، وما ادعوه من التصرف والتغيير من الرواة خلاف الأصل ،.... ولوكان سكوته لانقطاعه عن الجواب ، أو لرجوعه لما ادعاه هؤلاء من أنّ عدم الاستدلال هو الصواب لرجع عن ذلك ، فإنّ الظن به أنْ لا يتمادى في الباطل .

الجمهور، وهو بعيد جداً، إذ لو كان كذلك لرجع عنه إليه ، فإنّ الظنّ به لجلالة قدره، وفلق فجره[1] لا يتمادى على الباطل بعد تيقنه له .

قال أبو حيان ، أعاد ذكره لبُعد العهد به ، لطول الكلام المنقول عنه ، المسرود لفظه ، والإعادة عند الطول معهودة في الكتاب والسُّنَّة ، قال تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ﴾[2] ، الثاني تأكيد للأول ، لطول الفصل بينه وبين خبره : وإنما أمعنت استقصيت الكلام في هذه المسألة هي المطلب الذي تبرهنَ عليه في العلم لئلا يقول مبتدئ ، اسم فاعل من الابتداء ، والمبتدئ مَن لم يُحصل شيئا من العلم ، والمتوسط مَن حصّل جانبا منه ، إلاّ أنه لا يستقل بالتصوير ، وإقامة الدليل ، والمُنتهي مَن قدر على ذين ، وإلاّ فلا انتهاء للعلم أصلا ، ما بال شأن النحويين مبتدأ وخبر ، وجملة يستدلون بقول العرب في محل الحال من المضاف إليه ، تكون كجزئه ، قال أبو حيان في البحر[3] : العَرَب ــ بفتحتين ــ جمع عربي ، كروم وورومي ، وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون ، عطف على الجملة الفعلية الحالية قبلها بما رُوي ، بصيغة المفعول في الحديث مطلقا ، المروي بنقل العدول ، مَن لهم ملَكة العدالة وامتثال الأوامر ، واجتناب النواهي ، والمـــروءة التخلق أمثالهـــم في المكان / كالبخاري ومسلم وأضرابهما أمثالهما من الحفَّــاظ النابهين الأيقاظ ، 63ب فمَن طالع ما ذكرناه من هذا الكلام أدرك : عرف السبب الذي لأجلــه لم يستدل النحاة [بالحديث][4] انتهى كلام أبي حيان بلفظه ، أي مِن غير تصرّف فيه .

وقال أبو الحسن علي بن محمد ، الكَتَامي[5] ، الإشبيلي ابن الضَّـــائع[6] بالمعجمة ، وبعد الهمزة عين مهملة في شرح الجمل للزجاج تجويز الرواية للحديث بالمعنى بشرطها عند علماء الأثر هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره ممن مرّ في كلام أبي حيان الاستشهاد مفعول ترك على إثبات

---

[1] كتب : وملق بحران ، وما أثبتناه من الحاشية ، حيث كُتب : لعله وفلق فجره .
[2] المؤمنون 35
[3] البحر المحيط 6/235
[4] ما بين الحاصرتين زيادة من الإصباح في شرح الاقتراح ، ص 85 ، ومن الفيض ، ص 496
[5] كتب : الكناني ، وما أثبتناه من بغية الوعاة 2/204
[6] ابن الضائع : أبو الحسن على بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي ، له رد على اعتراضات ابن الطروادة على سيبويه ، وله كتاب شرح الجمل ، متوفى عام 680 هـ . بغية الوعاة 2/204

اللغة المراد بها علم العربية إفرادا وتركيبا ، لا علم اللغة ، فذلك يُعبّر عنه بمتن اللغة بالحديث ، لأنّ احتمال التغيير مِن رواته له أنزله عن مرتبته ، لولا ذلك إذ هو كلام الأفصح ، واعتمدوا في ذلك الإثبات على القرآن ، ولو بقراءة شاذة ، وصحيح[1] النقل عن العرب ، ولو كان المتكلم كافرا ، بل أو مجنونا ، فقد احتجوا بأشعارهم كما في المزهر ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث للعارف بمدلولات الألفاظ ، ومقاماتها لكان الأولى[2] المقدم في الإثبات[3] للغة فصيح اللغة ، وعطف عليه عطف بيان ، كلامُ النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه أفصح العرب[4] ، لا يُدانى في فصاحته ، ولا يُساوى في بلاغته سخت[5] عليه الفصاحة نطاقتها ، وعقدت عليه البلاغة رواتها ، لا مِراء في ذلك ولا شك .

كيف ترقَى رُقِيَّك الأَنبيـــــــاءُ ... يا سماءً ما طاولَتْها سماءُ[6]

أنتَ مِصباحُ كلِّ فضلٍ فما تَصـــ ... دُرُ إلا عن ضوئكَ الأَضواءُ

قال ابن الضائع و علي بن محمد بن علي بن محمد ، أبو الحسن / 64أ ابن خروف[7] ، بفتح المعجمة ، وتخفيف الراء آخره ، الأندلسي يستشهد كثيرا بالحديث ، فإنْ كان استشهد على وجه الاستظهار ، أي طلب ظهور بغيره من قرآن ، أو كلام عربي ، والتبرك التيمن باللفظ المروي فيه من الحديث ففعله حسن للتبرك بالآثار ، وأنها محل اليُمن والبركة ، وإن كان استشهد بذلك يرى يعتقد أنّ مَنْ كان قبله من النحاة أغفل ترك إهمالا شيئا وجب عليه ، أي على ابن خروف ، أو على مَن قبله استدراكه ، ففعل لذلك ، فليس كما رأى من

---

[1] في الاقتراح ، ص 86 : وصريح ، وكذا في الفيض ، ص 503

[2] في الفيض 1/503 : قوله لكان أولى : بالتنكير ، خبر مقدّم، أي : أحق .

[3] في الفيض 1/503 : (في إثبات فصيح اللغة) : بإضافة فصيح لإثبات ، متعلق بأحق التي فسّر بها أولى .

[4] في الفيض 1/503 : (وكلام النبي صلى الله عليه وسلم) بالرفع ، اسم كان ، أي : لكان كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق وأولى بإثبات فصيح اللغة من جميع الكلام الفصيح ، لأنه أفصح الخلق على الإطلاق ، هذا هو الأصل المعتمد عليه المقروء . وقدعلق صاحب الفيض على رواية ابن علان بقوله : وفي نسخة الشارح (لكان الأولى) بالتعريف ، هو اسمها ، أي : المقدم في الإثبات (فصيح اللغة) هو الخبر ، (كلام النبي صلى الله عليه وسلم) عطف بيان على فصيح ، وهو بعيد جدا ، والأولى ما قررناه به ، لأنه التحقيق رواية ودراية .

[5] كتب في الهامش : لعلها سجت .

[6] من البحر الخفيف .(القصيدة الهمزية) لشرف الدين البوصيري . وقد كتب : فما أنْ تصدر إلاّ ... وما أثبتناه من ديوان البوصيري / الموسوعة الشعرية .

[7] كان إماما في العربية ، محققا ، مدققا ، له شرح سيبويه ، وشرح الجمل ، وله كتاب في الفرائض ، توفي سنة 609هـ . بغية الوعاة 2/203

الإغفال، والحاجة للاستدراك ، وجملة يرى حال ، وخبر كان محذوفة اختصارا ؛ لدلالة السياق عليه ، ويجوز كونه خبر كان ، ولا خلاف ، انتهى .

ومثل ذلك القصر المذكور للدليل على القرآن واللفظ العربي قول صاحب ثمار الصناعة[1] ، بكسر المثلّثة ، جمع ثَمَر ، بفتحها ، والمراد من الصناعة هنا علم النحو ، وصاحب الثمار هو الدينوري ، الجليس ، كما يأتي في القياس إنْ شاء الله تعالى : النحو علم قواعد مُستنبط مستخرج بالاجتهاد من أنبطت البئر ، أخرجت ماءها بعملي : بالقياس والاستقراء ، تتبع الجزئيات ، لإثبات أمرٍ كُليٍّ من كتاب الله تعالى ، الإضافة فيه للعهد ، والمراد به القرآن بجميع وجوه قراءاته ، ولو شاذة ، إذا [كان][2] سندها مقبولا كما مر ، وكلام فصحاء العرب، فقصره أي الدليل المستنبط علم النحو من استقرائه عليهما أي القرآن والكلام العربي الفصيح ، ولم يذكر الحديث للاحتمال المذكور[3] من كون اللفظ المروي ، لا للمروي عنه نَعَمْ بفتح أوليه / وسكون آخره ، كلمة يستعملها المدوّنون في الاستدراك ، أي استدراك من عموم ما مرّ أنّ النحاة أجمع لم يُثبتوا القواعد بالحديث بقوله : اعتمد عليه على الإثبات لها به صاحب البديع[4] ، فقال في أفعل التفضيل : لا يُلتفت، بالبناء للمفعول، ونائب فاعله إلى قول مَن قال إنه لا يعمل ، أفعل التفضيل ، لأنّ القرآن والأخبار والأشعار نطقت بعمله عند وجود شرط عمله فيه ، ثم أورد آيات جاء فيها ذلك ، منها قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾[5] ، فأعرب حيث مفعولا به لأعلم ، وأباه الجمهور ، وجعلوه مفعول فعل محذوف مدلول عليه بأعلم ، لا به ، أي يعلم مكان جعلها ، وقوله تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾[6] ، فطعاما تمييز مُحوَّل ، أي : أيّ طعامها أزكى ، فطعاما منصوب به عنده ، لِما ذكر، أو لأنه فاعل معنىً ، وقوله تعالى :

---

[1] هو حسين بن موسى بن هبة الله ، أبو عبد الله ، الدينوري ، المشهور بالجليس ، وكتاب ثمار الصناعة كتاب في النحو ،توفي بعد سنة 340هـ انظر ترجمته في بغية الوعاة 1/541

[2] كتب : إذ سندها مقبولا .

[3] من أنه لا يلزم من عدم الذكر عدم الاستدلال .

[4] محمد بن مسعود الغزني ، صاحب كتاب البديع ، في النحو ، توفي سنة 421هـ . بغية الوعاة 1/245

[5] الأنعام 124

[6] الكهف 19

﴿وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴾[1] ، ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾[2] على تقدير حرف الجر قبل أنْ، وفي محله بعد حذفه قولان: النصب مفعولا به ، والجر بقاء لِما كان كما كان[3] ، ولم أقف على آيات فيها إعمال أفعل التفضيل ، فليتأمّل قول المصنف .

ثم أورد آيات ، قال : والظاهر هو وما بعده ، ومن الأخبار النبوية الواردة في إعماله حديث { ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ }[4] كذا ، والمعروف كما في جمع الجوامع[5] { ما من أيام أحبّ إلى الله العملُ منه في عشر ذي الحجة } فرفع بأحبّ العمل ، والصوم لوجود شرطه فيه ، وهو أنه مفضل على نفسه باعتبارين ، واقع بين ضميرين / ثانيهما له ، والآخر للموصوف 165أ بعد نفي ، والحديث ذكره الشيخان[6] ، وذكر ما استشهد به من الحديث ، دون ما استشهد به من القرآن ، وكلام العرب ؛ لجريانهما على المعتاد ، والخلاف إنما هو في ذلك، وظاهر التمثيل بالحديث أنّ الكلام في رفع (أَفْعَل) الفاعل الظاهر ، ويمنعه أنّ رفعه لم يجئ في التنزيل ، وآية فضلاً عن آيات مطلقة تحتمله ، فلذا احتمله كلامه ، قال المصنف : ومما يدل لصحة ما ذهب إليه ابن الضائع بالمعجمة والمهملة ، وأبو حيان أنّ ابن مالك استشهد على ثبوت لغة أكلوني البراغيث[7] ، مِن لحوق علامة التثنية أو الجمع للعامل عند تثنيته ، أو جمع

---

1 الأحزاب 37

2 التوبة 62

3 جاء في التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري 2/638 : أنْ وما بعدها في موضع نصب أو جر ، أي بأنْ ، وفي الكلام حذف ، أي أحق من غيره بالخشية ، أو بالرضى .

4 أورده سيبويه في الكتاب 2/32 بنص (ما من أيام أحبَّ إلى الله عز وجل فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة) ، ويبدو أن النحاة من بعده أخذوه عنه ، ثقة منهم به ، وتخففا من عناء البحث ، وهذا اللفظ الذي ذكره سيبويه والنحاة من بعده لم نقف عليه ، فقد جاء في مسند أحمد بن حنبل 2/161 بلفظ (ما من أيام أحب إلى الله العمل فيهن من هذه الأيام قيل ولا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله إلا من خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع حتى تهراق مهجة دمه) .

وأورده الطبراني في المعجم الكبير 10/159 بلفظ (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِنَّ الْعَمَلُ أَوْ قَالَ: أَفْضَلُ فِيهِنَّ الْعَمَلُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ, قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ , وَلا الْجِهَادُ؟ قَالَ:وَلا الْجِهَادُ , إِلا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلا يَرْجِعُ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ) .

وأورده الترمذي في سننه 3/291 بلفظ (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ يَعْدِلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ) .

5 هو الحديث رقم (1033)، ونصه في جمع الجوامع للسيوطي : (ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر) .

6 لم أقف على ذكر الشيخين لهذا الحديث رغم مزيد البحث .

7 هي لغة بني الحارث بن كعب (أو بلحارث) وطيء وأزد شنوءة من قبائل العرب، وهي قليلة الاستخدام، وصفها بعض النحاة بالرداءة لخروجها على ما نطق به الجمهور. وفي هذا مبالغة لأنها إن كانت لغة (بمعنى

فاعِلِه بحديث الصحيحين[1] {يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ }، وأكثر[2] من ذلك الاستشهاد لها به ، حتى غاية للإكثار ، أي إلى أنْ صار يُسميها لغة يتعاقبون لورود الحديث عليها ظاهرا ، وقد استدل به تبعا له[3] الإمام عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي[4] ، صاحب الروض الأُنُف وغيره ، ثم قال : لكني أقول : إنّ الواو فيه علامة إضمار، لأنه أي الحديث المستدل به حديث مختصر ، رواه البزار[5] بالزاي والراء ، بينهما ألف ، مطوّلا[6] محرراً[7] من التحرير ،

لهجة) فاللهجات لا يفضل بعضها بعضاً إلا لأسباب خارجة عن اللغة الصرفة. ومن ثم فهي لهجة فصيحة صحيحة وإن لم تكن بمثل انتشار غيرها من اللهجات التي يعدها الكثيرون أكثر فصاحة لمنا سبتها ذوقهم وحسهم اللغوي. ومع هذا فإن لها من الشواهد عدد لا بأس به. بل من تلك الشواهد ما جاء به القرآن الكريم وحديث النبي صلى الله عليه وسلم. وإن كان من النحاة من أوَّل ما جاء بالقرآن الكريم والحديث الشريف تأويلاً يبعد بهما عن لغة "أكلوني البراغيث". ويطلق النحاة على هذه اللغة اسماً آخر هو أكثر قبولاً وهو لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار" كما ورد عند أبي مالك. وهذا الاسم مأخوذ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار) . ولم يقل: "يتعاقب فيكم" وقال الله تعالى في سورة الأنبياء الآية الثالثة: [لاَهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ] فنجد)(وَأَسَرُّواْ .... الَّذِينَ(ولم يقل جلَّ شأنه "وأسرَّ الذين" أما من أوَّل الآية فقال: إن فاعل(وَأَسَرُّواْ) واو الجماعة ويعود على (الناس) في أول السورة. أما كلمة (الَّذِينَ) فهي فاعل (قال) المحذوفة، وقد جرى أسلوب القرآن الكريم على حذف فعل القول اكتفاء بإثبات المقول في مواضع عدة.
ومفاد هذه اللغة إلحاق علامة بالفعل تفيد المثنى أو الجمع. (كأن نقول ذهبا الولدان ، وذهبوا الأولاد) فهنا نرى علامة المثنى ألف الاثنين، وعلامة الجمع واو الجماعة. ويرى النحويون أنه لا يصح أن يكون في الجملة الفعلية الواحدة إلا فاعلٌ واحد. وهذا هو الحكم العام بمعنى أنه إذا جاء الفعل وبعده فاعل فالأصل أن يفرد ذلك الفعل لفاعله فنقول "أكلتني البراغيث"، ولا نحتاج إلى ضمير يشير إلى البراغيث قبلها. أي إذا نظرنا إلى إعراب جملة "أكلتني البراغيث" وجدنا أن البراغيث فاعلاً، أما أكلوني البراغيث فالفاعل هنا هو الضمير واو الجماعة، وهو الفاعل الأول. أما البراغيث فهو فاعل ثان، ولا يصح احتواء الجملة الفعلية الواحدة على أكثر من فاعل واحد. وفي هذا يقول ابن مالك:

وجرد الفعل إذا ما أسندا   لاثنين أو جمع كفاز الشُّهدا

أي اجعل الفعل مجردا(مفردا) إذا أسندته لمثنى أو جمع، فقل : فاز الشهداء، ولا تقل : ولا تقل : فاوا الشهيدان ، أو فازوا الشهداء .

[1] صحيح البخاري 9/154، 174 ، صحيح مسلم 2/113

[2] يعني ابن مالك .

[3] كيف تبع السهيليُ ابنَ مالك في الاستدلال بهذا الحديث ،وبين وفاتيهما نحو المائة عام ؟ مما لا شك فيه أنّ في هذا القول جهلا بالتاريخ .

[4] عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حُبيش بن سعدون ، أبو زيد ، وأبو القاسم السهيلي ، الخثعمي ، الأندلسي ، المالقي ، المتوفى سنة 581هـ ، كان إماما في العربية والقراءات ، جامعا بين الرواية والدراية . بغية الوعاة 2/81

[5] أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ، أبو بكر البصري ، المتوفى سنة 292هـ ، من حُفاظ الحديث . شذرات الذهب 2/209

[6] هو الحديث رقم 9118 (16/70) ، ونصه : عن أبي هريرة رضي الله عنه , عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال الملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، ويجتمعون في صلاة الفجر ، وصلاة والعصر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم ، ويسألهم وهو أعلم تبارك وتعالى فيقول : كيف تركتم عبادي ؟ قالوا : تركناهم يصلون ، وأتيناهم يصلون ثم يعرجون إليه الذين ظلوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بكم فيقول كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون ، وأتيناهم وهم يصلون.

[7] في الاقتراح ، ص 89 ، والفيض 1/520 : مجودا ، وعلق صاحب الفيض على قول محررا ، بقوله : جوده تجويدا ، أي : أتى به جيّدا ، كامل الجودة ، وهي عبارة أهل الحديث ، فجعله في الشرح مفعولا من التحرير ، مما لا معنى له عند أهل الاصطلاح ، وإنْ كان صحيحا في المعنى ، والرواية مقدمة على التفقه بلا

والوصفان بصيغة اسم المفعول ، فقال البزار فيه أي : الحديث : { إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم } ، فالواو ضمير جماعة الذكور عائد للملائكة، رابط لجملة الخبر باسم إنّ ، وقوله: { ملائكة بالليل } مبتدأ، والخبر محذوف ؛ لدلالة المقام عليه ، أي يتعاقب فيكم بالليل[1]، { وملائكة بالنهار } ، فـــلا شاهد في الحديث للغة طيء/ المذكورة. 65 ب

وقال ابن الأنباري في الإنصاف في (مسائل الخلاف) في منع (أنْ) في خبر كاد: وأمَّـــا حديث :{ كاد الفقرُ أنْ يكونَ كُفراً و كاد الحسد أن يكون سبق القدر}[2] رواه أبو نعيم في الحلية[3] من حديث أنس مرفوعا ، إذ أدخل أنْ في خبر كاد ، فإنه أي الحديث لِما ذكر مِن تغييرات الرواة ، لأنّه صلى الله عليه وسلم أفصح مَن نطق بالضاد ، أي المعجمة ، وهم العرب ؛ لاختصاصها بلغتهم ، وفي التوضيح لابن مالك بعد ذكر حديث عمر : {ما كدت أنْ أُصليَ العصرَ حتى كادتِ الشمسُ أنْ تَغرُبَ }[4] وقول مالك : {فما كِدنا أنْ نَصِلَ لِمنازِلنا }[5] وقول بعض الصحابة عن البرمة : { حتى كادتْ أنْ تَنْضَجَ }[6] ، وقـــول جُبير بن مُطعِـــم[7] : (كاد قلبي أنْ يطيرَ)[8] ما لفظة تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقرونا بأنْ ، وهو مما خفي على أكثر النحويين ، أي وقوعه ، إلاّ أنّ وقوعه غير مقرون بأنْ أكثر ، وأشهر من وقوعه مقرونا بها ، لذا لم يقع في التنزيل إلاَّ مجردا منها ، وهو لا يمنع وقوع ذلك مقرونا بها في غيره ، واستعماله قياسا ، ومنع اقترانه بها في خبر أفعال الشروع للمنافاة ، ولا منافاة في [أفعال] المقاربة ، بل يؤكد

تأمل .

1 علق صاحب الفيض 1/521 على ذلك بقوله :فهو على ركاكته ، وخروجه عن الظاهر ، كلام مَن لم يقف على حقائق الأمور ، ولا نظر فيها نظر المتطلع الماهر .

2 أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء 3/53 ، 109 ، 8/253 ، وانظر المقاصد الحسنة ، ص 311

3 حلية الأولياء 3/53 ، 109 ، و 8/253

4 أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب مواقيت الصلاة ، باب مَن صلى بالناس جماعة ، بعد ذهاب الوقت 1/147 دون أنْ في المكانين ، وفي كتاب الأذان باب قول الرجل : ما صلينا 2/157 برواية الشاهد دون لفظة العصر ، وأنْ في خبر كاد الثانية ، ومسلم في صحيحه في كتاب المساجد ، باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى ي صلاة العصر 2/113 ، وانظر فتح الباري 1/69 .

5 أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الاستسقاء ، باب الاستسقاء على المنبر 2/17 برواية إلى منازلنا .

6 أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي ، باب غزوة الخندق 5/46

7 صحابي جليل ، من أكابر قريش ، ومن علماء النسب ، توفي سنة 7 ، أو 8 ، أو 9 هـ ، له ترجمة في الإصابة 1/462

8 أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير ، سورة الطور 6/49

مقتضاها ، فإنها تقتضي الاستقبال ، وذلك مطلوب فمانعه مغلوب ، فإذا انضم لهذا التعليل استعمال فصيح ، ونقل صحيح ، كما في الأحاديث المذكورة ، تأكّد الدليل ، ولم يوجد لمخالفته سبيل ، وقد اجتمع الوجهان في قول عمر : { مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ }[1]، وفي قوله صلى الله عليه وسلم : { كادَ الحَسَدُ أنْ يكونَ سَبَقَ القَدَرَ/ وكادَ الفقرُ أنْ يكونَ كُفْرًا}[2] 66أ والذي سلكه النووي في شرح مسلم اتباع طريق شيخه ابن مالك ، وكذا كثير من المتأخرين .

وقال بعضهم في ترجيحه ، وأنه يُستشهد بالحديث مطلقا ، وعلله بأنّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا من الفصحاء البلغاء ، وهم قد التزموا عند رواية الحديث بالمعنى أن يوردوا معناه في أفصح عبارة ، وأحسن سبك ، ، فيراعون فيه قواعد الفصاحة والبلاغة ، فيكون كلامهم مقاربا لكلامه عليه الصلاة والسلام ، كيف وذهب بعض المحدثين إلى أنه لا يجوز الرواية بالمعنى إلاّ لِمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة ، وكانت جميع المحسنات الفائقة بأقسامها على ذكر منه فيراعيها في نظم كلامه ، وإلاّ فلا يجوز له روايته بالمعنى ، انتهى .

وقال بعضهم : وفتح احتمال التغيير ، والتصرف في التعبير ، يؤدي إلى خرق بعيد الالتئام في جميع الأحكام ، لأنّ المخالف مثلاً يقول لمخالفه المستدل عليه في حكم بلفظ حديث : لعل هذا اللفظ من الراوي على حسب فهمه ، وليس لفظ الحديث كذلك ، فلا يستقيم لك الاستدلال بذلك ، وفي ذلك ما لا يخفى ، والله أعلم .

وفي شرح الجامع الصغير للشيخ إسماعيل العلوي : وأجاب العلامة سراج الدين البلقيني عن ابن مالك ، بأنّ ما ذكره من الأحاديث في القواعد النحوية ، ليس للإثبات ، بل للاعتضاد ، فإنه يجد الشواهد من كلام العرب لِما يقوله ، فيأتي بالحديث للاعتضاد ، لا لإثبات قاعدة نحوية ، لمجرد ذلك .

---

1 والأثر بتمامه : عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ عُمر بْنَ الْخَطَّابِ ، قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ : بَعْدَمَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، جَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ ، قَالَ : " يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَا صَلَّيْتُهَا ، قَالَ : فَقُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى بَطْحَانَ ، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ، وَتَوَضَّأْنَا لَهَا ، وَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ . أمالي الباغندي 1/85

2 انظر المقاصد الحسنة ، ص 311 ، وفيض القدير 4/542

وأجاب العلامة ابن خلدون المالكي بأجوبة ، أحسنها أنّ تدوين الأحاديث كان في الصدر الأول ، قبل / فساد العربية ، والتبديل على تقدير ثبوته **66 ب** إنما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه ، مما فيه تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك ، انتهى .

وفي كلا الجوابين ما لا يخفى ، لأنَّ أبا حيان يعترض على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالحديث ، لا تأييدها به ، وقد أشار ابن الضائع أنّ الاعتراض على مَن لم ينسب بذلك قاعدة ، فكلام السراج البلقيني مصادرة في المدعي ، وتحويل للأمر عن المُختلف فيه ، ودعوى ابن خلدون أنّ تدوين السنة مِن قبل تغيير الألسنة في مقام المنع ، فما حصل التدوين إلاّ في عصر التابعين ، ويومئذ ، فقد اختلطت اللغة والرواية بالمعنى ، لم يقف على أولئك الأقوام ، بل جائزة أبدا بشرطها ، فجاز ذلك الاحتمال ، لكن بالنظر إليه ، بما أشرنا إليه من الخرق الذي اتّسع ، لا يمكن رقعه ، والله أعلم .

□□□

فصـــــل

وأمَّـــا كلام العرب، الوارد عنهم ، فيُحتج ، بالبناء للمفعول منه بما ثبت عن الفصحاء ، أحد الظرفين الأولين نائب الفاعل ، والثاني عنهم حال ، أو لغو متعلق بيحتج والثالث لغو يتعلق بثبت ، اعتبر في العربي المُحتج بكلامه الفصاحة ، فاقتضى أن من جرى كلامه على علم العربية ، إلاّ أنَّ فيه غرابة أو تنافر ، ألاّ يُحتج به في إثبات متعلق أمر لم يثبت عن غيره[1] ، الموثوق بعربيتهم بالعلم بها بالاستفاضة ، أو بنقل العدول، أو جزم عارف معتد بها .

---

[1] في الفيض 1/526: لا يحتج به في إثبات القواعد النحوية ، وهو باطل بديهة .

قال أبو نصر إسحاق بن إبراهيم الفارابي[1] ، بالفاء[2] والراء والموحدة ، نسبة لمدينة طرف الشاش[3] ، كما في(اللب)[4] ، صاحب / ديوان الأدب[5] في 67 أ اللغة ، وخال الجوهري صاحب الصحاح في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف : كانت قريش ، ولد النضر بن كنانة على الصحيح أجود العرب انتقاء[6] للأفصح من الألفاظ ، في قوَّته في أسبابها ، وأسهلَها[7] على اللسان ؛ لأفصحيتها عند النطق به معنوية جوازه ، وأحسنَها مسموعا ؛ لأنه أدخل في النفس ، وأبينَها ، أقواها إبانة إظهاراً عما في النفس من المعاني ، ولاشتمال كلامهم على ما ذكر ، جاء به التنزيل ، قال ابن فارس في فقه اللغة[8] ، عن إسماعيل بن أبي عُبَيد الله قال: أجمَعَ علماؤنا بكلام العرب، والرُّواةُ لأشعارهم، والعلماءُ بلُغاتهم وأيامهم ومَحالّهم أن قُرَيشاً أفصحُ العرب ألْسنةً وأصْفاهم لغةً. وذلك أن الله تعالى اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم محمداً صلى الله تعالى عَلَيْهِ وسلم، فجعل قُريشاً قُطَّان حَرَمِه، ووُلاة بيته، فكانت وُفود العرب من حُجاجها وغيرهم يَفِدون إِلَى مكة للحج[9]، ويتحاكمون إِلَى قريش، وَكَانَتْ قريش مع فصاحتها ، وحُسن لغاتها ، ورقّة ألسنتها ، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاغتهم ، وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى سلائقهم التي طُبِعوا عليها ، فصاروا بذلك

---

1 هو أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان، من مدينته فاراب، وهي مدينة من بلاد الترك في أرض خراسان وكان أبوه قائد جيش، وكان ببغداد مدة ثم انتقل إلى سوريا وتجول بين البلدان وعاد إلى مدينة دمشق واستقر بها إلى حين وفاته.سنة 339هـ . من أشهر كتبه: كتاب الموسيقى الكبير ،وآراء أهل المدينة الفاضلة ،والجمع بين رأي الحكيمين ـــ حاول فيه التوفيق بين أفلاطون وأرسطو ، وغيرها . وفيات الأعيان 5/153

2 كتب : القارابي بالقاف ، وهو خطأ .

3 الشاش : ناحية فيما وراء النهر . معجم البلدان 3/308

4 كتاب الأنساب للسمعاني، وهو كبير الحجم لَخَّصه ابن الأثير الجزري ، وزاد فيه أشياء واستدرك على ما فاته وسَمَّاه: اللباب ، ثم لَخَّصه السيوطي وجرّده عن المنتسبين ، وزاد عليه أشياء، وسماه: لُبُّ اللباب. وهو المقصود هنا .

5 هو أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، نسبة إلى فاراب ، وهي مدينة وراء نهر سيحون ، ومن مؤلفاته : ديوان الأدب ، وبيان الإعراب ، وشرح أدب الكاتب ، وقد نسب إليه كل من الدكتور أنيس ، ومحققي كتاب المزهر للسيوطي كتاب الألفاظ والحروف ، وإن كان السيوطي ، وأبو حيان قد نسباه لأبي نصر الفارابي الفيلسوف ، وأغلب الظن أنه للفرابي اللغوي ، والمشهور أنه توفي سنة 350هـ . ، انظر مقدمة ديوان الأدب ، ص 8 .

6 كتب إتقانا ، وفي الاقتراح ص 90 ، والفيض 1/527: انتقادا ، والمناسب ما أثبتناه .

7 كتب : وأسلمها ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 90 ، والفيض 1/527

8 الصاحبي في فقه اللغة ، ص 33

9 كتب : وفود العرب حجاجها وهم يفدون مكة للحج ، وما أثبتناه من الصاحبي ، ص 33

أفصح العرب ، ألا ترى أنك لا تجد فِي كلامهم عَنْعَنَة تَميم ،ولا عَجْرفيّة قَيْس ؟.

قال ثعلب في أماليه : ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم[1] ، وتلتلة بهراء وكسكسة[2] ربيعة وكشكشة[3] هوازن وتضجع قريش[4] وعجرفية ضبة[5] وفسر تلتلة بهراء / بكسر أوائل الأفعال المضارعة ، والقبائل الذين نقلت العربية إلينا بهم ، وبهم في طريقهم اقْتُدي بالبناء للمفعول ، اتبع ، وعنهم ، أي القبائل أُخذ بالبناء للمفعول اللسان العربي الكامل ، لكمال فصاحتهم من بين قبائل العرب ، لأرجحية لغتهم ، لِما مرّ ، والقبائل جمع قبيلة ، وهم كما قال في المعجم بنو أبٍ واحد ، وعند علماء النسب ذوو طبقات : قبيلة ، فعشيرة ، فعمارة ، ففصيلة ، ففخذ ، هم أي قبائل قريش : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء القبائل الثلاث من العرب هم ضمير فصل للحصر الذين[6] عنهم لا غير أكثر ما أُخذ[7] من اللفظ العربي ومعظمه عطف تفسيري، وعليهم اتُّكل بالبناء للمفعول في الغريب ، الذي لا يكون واضح المعنى ، لقلة استعماله ، وفي الإعراب للكلام ، وفي التصريف للكلمات، فهؤلاء القبائل لهم مكانة بالنسبة لمن بعدهم، ثم يليهم هُذيل بالتصغير ، وإعجام الذال ، وبعض كِنانة، بكسر الكاف ، وتخفيف النون ، وبعض الطائيين ، نسبة لطيء كنية ، ولم يؤخذ اللفظ العربي عن غيرهم ، غير هذه القبائل من سائر قبائلهم ، أي العرب في الأعم الأغلب ، فلا يُشكل إعمال إنْ عمل ليس في لغة الغالب .

وبالجملة ، أي الخلاصة فإنه ، أي الشأن لم يؤخذ اللفظ العربي عن حضري ، ساكن الحاضرة ؛ لأنها محل اجتماع الناس من الجوانب ، واختلاط

---

1 **العَنْعَنَة الَّتِي تُذكِر عن تَميم قلبهم الهمزة فِي بعض كلامهم عيناً. يقولون: " سمعتُ عَنَّ فلاناً قال كذا " يريدون " أَنَّ " . الصاحبي في فقه اللغة ، ص 35**

2 **الكسكَسة الَّتِي فِي رَبيعة - إنما هي أن يَصِلوا بالكاف سيناً، فيقولون: " عَلَيْكسْ " . الصاحبي ، ص 35**

3 **الكَشْكَشة الَّتِي فِي أسَد - فقال قوم: إنهم يبدلون الكاف شيناً فيقولون: " عَلَيْشَ " بمعني " عَلَيْكَ " . وقال آخرون: يَصِلون بالكاف شيناً، فيقولون: " عَلَيكِش " . الصاحبي ، ص 35**

4 **صوب عبد السلام هارون كلمة "قريش" فجعلها "قيس" وذلك في شرحه لـ مجالس ثعلب، القسم الاول، ص 81 وقال عن (التضجع): "لم أجد من يفسره، ولكن اشتقاقها اللغوي يوحي بأن معناها الإحالة ، وفي لسان العرب – الإضجاع من الحركات مثل الإمالة والخفض".**

5 **العَجْرَفَةُ والعَجْرَفِيَّة: الجَفْوة في الكلام، والخُرْق في العمَل، والسرعة في المشي، قال ابن سيده: وعَجْرَفِيّةُ ضَبّةَ أَراها تقعُّرَهم في الكلام. لسان العرب (عجرف) .**

6 **الذين : ساقطة من الأصل ، وقد أثبتناها من الاقتراح ، ص 91**

7 **ما أخذ : سقط من الأصل ، وأثبتناه من الاقتراح ، ص 91**

اللغات ، واختلالها قط بفتح القاف ، وتشديد الطاء المهملة ، وضمها ، ظرف لِما مضى من الزمان/ ولا عن سكان البراري ممن [كان] يسكن أطراف 68 أ بلادهم، مِن : بيان لسكان ، ووصف البلاد بقوله : التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، أي العرب ومنازلهم ، من الحاضرة ، كمنازل القبط وفارس ومصر .

فإنه أي الشأن لم يُؤخذ بالبناء للمفعول من لَخْم ، حيّ باليمن ، ولا من جذام بضم الجيم ، وتخفيف المعجمة، في القاموس[1]هي قبيلةٌ بجِبالِ حِسْمَى من مَعَدٍّ ، انتهى ، فإنهم ، جمع باعتبار المعنى ، كانوا مجاورين ، مُنازلين لأهل مصر ، والقِبْط بكسر القاف، وسكون الموحدة، وآخره مهملة ، قال في المصباح[2] : نَصَارَى مِصْرَ الْوَاحِدُ قِبْطِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ ، ولا من قضاعة ، بضم القاف ، وتخفيف المعجمة ، والمهملة ، في القاموس[3] لقب عَمْرُو بنُ مالكِ بن حِمْيَر : قُضاعَةَ أبو حَيٍّ باليمن لُقِّبَ به لانْقضاعِهِ ، أي انتجاعه عن قَومِهِ ، ولا من غَسَّان، أعاد النافي والجار تأكيدا للمقام ، بفتح المعجمة ، وتشديد المهملة ، أبو قبيلة ، ولا من إياد ، بكسر الهمزة ، وتخفيف التحتية ، آخره مهملة ، منهم قس بن ساعدة ، وعلل عدم الأخذ من هؤلاء بقوله : فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وكانت مسكن الروم ، فاختلطت ألسنتهم ، واختلفت لغتهم ، وأكثرهم ، أي أهل الشام نصارى ، يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ، في المزهر يقرؤون / بالعبرانية، ولا من تغلب بفتح الفوقية ، وسكون المعجمة ، وكسر اللام68ب ، آخره موحدة ، والنِّمْر بكسر فسكون ، فإنهم كانوا بالجزيرة ، أي بجزيرة العرب مجاورين لليونان ، وفي نسخ لليونانية على البحر على بلدهم ، ولا من بكر بفتح الموحدة ، وسكون الكاف ، لأنهم كانوا مجاورين للنبط ، بفتح النون الموحدة ، وبالمهملة ، ويقال : النَّبيطُ ، في المصباح[4] جِيلٌ مِنْ النَّاسِ كَانُوا يَنْزِلُونَ سَوَادَ الْعِرَاقِ، والفرس بضم الفاء ، وسكون الراء ، آخره سين مهملة ، جيل من الناس ، ويقال فيه فارس ، وتأنيثه أغلب ، ولا من عبد القيس

---

[1] القاموس المحيط (جذم)
[2] المصباح المنير (ق ب ط)
[3] القموس المحيط (قضع) .
[4] المصباح المنير (ن ب ط)

الذين منهم وفدُ جُواثا[1] ، وهم بطن من ربيعة ، كما في الصحيحين[2] ، لأنهم كانوا سكان البحرين علم منقول عن صيغة التثنية ، على جزيرة باقية إلى الآن ، قرب القطيف، مخالطين للهند الجيل المعروف من الناس والفرس، ولا من أَزْد عُمان ؛ لمخالطتهم للهند والفرس ، خالف بين هذين، فالأوليين السكن بالمحل المذكور ، والخلطة مع الجيلين المذكورين ، وللآخرين الخلطة بهما فقط ، فعبارته هنا أحسن مما[3] حكاه في المزهر[4] بقوله : ولا من عبد القيس ، وأزد عمان ، لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس فإنها توهِم مساواتهما ، وإنهما في الإقامة ثَمة والخلطة ، ولا من أهل اليمن العرب النازلين به من يعرب وقحطان أصلا ، منصوب على الظرفية ، أي في وقت من الأوقات ، وهذا الظرف لم يحكه في المزهر لمخالطتهم[5] للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم لمَّـا استولوا على بلادهم / وملكوا ممالكهم ، كما هو مذكور في أول سيرة ابن إسحاق69أ ، وغيرها ، ولا من بني حنيفة الذين منهم مُسيلمة المُتنبي ، وسكان اليمامة ، من غير بني حنيفة ، واليمامة هي أرض العارض المعروف الآن ، ولا من ثقيف ، أبو قبيلة ، والمراد القبيلة ، وقد بيّنت أصلها في كتاب الطيف الطائف بفضل الطائف ، وسكان الطائف من غير ثقيف من العرب ، والطائف الوادي ، وسُمي به، قيل : لأنّ جبريل اقتلعه من أرض الشام ، بأمر الله تعالى ، إجابة لدعاء إبراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله : ﴿ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾[6] ، وطاف به بالبيت ، ثم وضعه ثَمّة ، وقيل غير ذلك ، كما بيّنت في الكتاب المذكور لمخالطتهم تُجَّار بضم الفوقية ، وتشديد الجيم ، جمع تاجر الأمم ، الواصلين من الأطراف إليهم للتجارة المقيمين عندهم ، فاختلطت بذلك ألسنتهم ، ولا من حاضرة بلد الحجاز ، وهي مكة والمدينة ، والطائف ، واليمامة ،

---

[1] كتب : ولا من عبد القيس الذين منهم وفد جواثا لأنهم كانوا مجاورين ، وهم بطن ،،، ، بإقحام (لأنهم كانوا مجاورين) .

[2] البخاري 1/19، ومسلم 1/48 ، وهو عبد القيس بن أفصى بن دُعمِي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار . الفيض 1/534

[3] كتب : كما ، والصواب ما أثبتناه ، انظر الفيض 1/535

[4] المزهر 1/212

[5] كتب : لمخالفتهم ، وهو خطأ بيِّن من الناسخ .

[6] إبراهيم 37

ومخاليفها[1] كما في القاموس لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم صادفوا الحاضرة حين ابتدأوا أي الناقلون ينقلون لغة العرب لِمن بعدهم قد خالطوا غيرهم غير العرب من الأمم من العجم والفرس ، الجملة في محل المفعول لصادف ، أي وجدوجم مخالطين غيرهم وقد فسدت تغيّرت ألسنتهم من صواب التعبير لِما قام بها من التغيير .

والفريق الذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء العرب ، وأثبتها صيّرها ثابتة في كلام العرب كما في المزهر[2] في كتاب[3] ، وصيّرها علما وصناعة ، علماً حاصلاَ بالتمرّن / هم أهل الكوفة والبصرة مدينتان 69 ب مصرّهما عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، والأولى دُثرت ، والثانية باقية ، لكن تحوّلت عن مكانها القديم فقط ، أي فحسب ، وجعله بعضهم اسم فعل ، أي إنْ طلبت الزيادة عليهما فانته عنها ، وهو ساكن الطاء المهملة مخففتها ، وقد أشبعت فيه الكلام أول شرح عوامل الجرجاني من بين أمصار العرب في المصباح[4] كُورَةٍ يُقْسَمُ فِيهَا الْفَيْءُ وَالصَّدَقَاتُ قَالَهُ ابْنُ فَارِسٍ يُذَكَّر وَيُصْرَفُ وَيؤنَّث فَيُمْنَعُ وَالْجَمْعُ أَمْصَارٌ . وإلى هنا اقتصر في المزهر .

وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون[5] ويرزقون الرعاية للمواشي ، والصيد للوحش واللصوصية ، أخذ مال الغير خفية ، وصنائع[6] اسم كان ، والرعاية وما عُطف عليها خبر ، ويجوز العكس ، وكانوا ، أي هؤلاء المذكورون أقواهم نفوسا ، فلذا ضربوا في الأرض لاستقراء اللغة ، وأقساهم قلوبا ، فلذا كانت فيهم رعاية الإبل واللصوصية ، وأشدهم توحشاً ، لأنهم لم يدخلوا الحاضرة ، و (مَنْ بَدَا فقد جفا)[7] ، وأمنعهم جانبا ، لأنهم كانوا ينزلون

---

[1] الْمِخْلَافُ بِكَسْرِ الْمِيمِ بِلُغَةِ الْيَمَنِ الْكُورَةُ وَالْجَمْعُ الْمَخَالِيفُ وَاسْتُعْمِلَ عَلَى مَخَالِيفِ الطَّائِفِ أَيْ نَوَاحِيهِ وَقِيلَ فِي كُلِّ بَلَدٍ مِخْلَافٌ أَيْ نَاحِيَةٌ . المصباح المنير (خ ل ف) . القاموس المحيط(خلف) .

[2] المزهر 1/212

[3] في كتاب : ساقطة من الأصل ، وهي في المزهر 1/212 ، وفي الاقتراح ، ص 92

[4] المصباح المنير (م ص ر) .

[5] كتب : الصنائع يعيشون ، وسقط ما قبل في هذه الفقرة ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 93 ، والفيض 1/539

[6] الصنائع : جمع صِناعة ـ بالكسر ـ وهي الحرفة .

[7] أخرجه أحمد في مسنده 2/371 مرفوعا من حديث أبي هريرة ، بلفظ (مَنْ بَدَا جَفَا) .

الفضاء ، وموضع[1] العِزِّ بينَ الضَّالِ والسَّلَم[2] وأشدهم حمية[3] ، وأحبهم لأن يَغلِبوا بالبناء للفاعل ، لقوة نفوسهم ، ولا يُغلَبوا بالبناء للمفعول ، فلذا هم يمنعون الجار ، ويقول لسان حالهم :

فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيْفِه وقالَ ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هِنْدِ[4]

وأعسرهم انقيادا ، إطاعة للملوك ، لتفرقهم في البوادي وأجفاهم أخلاقا ، جمع خُلُق بضمتين / أو بضم فسكون للمعنى المدرك[5] بالبصيرة وأقلهم لقوة 70 أ نفوسهم احتمالا أي حملا ، والصيغة للمبالغة للضيم ، في المصباح : هو كالصَّبْر وزنا ومعنى ، والذِّلة بكسر المعجمة ، وهو الذُّل بضم المعجمة ، اسم مصدر ذَلَّ ذُلاًّ ، بفتح المعجمة ، من باب ضَرَبَ ، انتهى .

ونَقل ذلك المذكور عن الفارابي أبو حيان في شرح التسهيل ؛ معترضا به بصيغة الفاعل ، حال من فاعل نقل ، والظرف متعلق به ، وبصيغة المفعول ، حال من المفعول ، والظرف نائب فاعله ، والأول أنسب للمقام على ابن مالك أيضا ، حيث عُنِيَ بالمهملة ، بالبناء للمفعول ، وهو من الأفعال التي لا تُستعمل إلاّ كذلك ، وقد بيّنتها في كتاب إتحاف الفاضل بمعرفة الفعل المبني لغير الفاعل في كتبه لغو ، متعلق بعُني ، بنقل ، متعلق به أيضا لغة لخم ، وخزاعة ، وقضاعة ، وغيرهم ممن لا يُحتج بلغتهم لِما تقدّم فيه ، وقال أبو حيان : ليس ذلك أي : الاحتجاج بلغة مَن ذكر من عادة أي طريقة أئمة قدوة هذا الشأن علم النحو ، انتهى ما ذكره في الاعتراض عليه .

ثم الاعتماد في الاستدلال للقواعد بالكلام العربي المذكورعلى ما كلام رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة ، قال ابن فارس في فقه اللغة[6]: تُؤخذ سماعا من الرواة الثقات ، ذوي الصدق والأمانة ، ويُتَّقى المظنون ، قال : فليَتَحرَّ آخذ اللغة من أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة .

---

[1] في الفيض 1/541 : ومعدن العز ...

[2] الضال : شجر السِّدر البري واحدته ضالة ، والسلم : شجر من العضاة يُدبغ به ، واحدته سَلَمَة . المعجم الوجيز

[3] وأشدهم حمية : سقطت من الأصل ، وهي في الاقتراح ، ص 93 ، والفيض 1/541

[4] من شواهد النحو التي لا يُعرف قائلها .

[5] كتب : المذكور بالبصيرة ، وهو خطأ ، وما أثبتناه من الفيض 1/542 ، وانظر مفردات الراغب ، ص 158

[6] الصاحبي ، ص 48.

قال ابنُ الأنباري في اللمع[1] : يُشترط كون الناقل عدلا رجلا كان أو امرأة، حراً أم عبداً ، كما يُشترط في نقل الحديث / لأنَّ بها معرفة تفسيره70 ب وتأويله، فاشترط لذلك ما اشترط لنقله ، وإنْ لم يكن في الفضيلة مِن شكله ، فإن كان الراوي فاسقا لم يقبل نقله .

قال ابن الأنباري[2] : نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها إلاّ لمتدين بالكذب كالخطابية[3] من بيان للمروي نثرهم ونظمهم ، ولا يُعتبر تعدد الرواة ، ولا موافقة غير الراوي له وقد دُوِّنتْ بالبناء للمفعول دواوين نائب فاعله عن العرب العرباء ، هم ولد إسماعيل عليه السلام ، وعن ابن دِحْيَة[4] : العرب أقسام عاربة، وعرباء، وهم الخُلَّص ، وهم تسع قبائل ، من ولد إرم بن سام بن نوح ، وهي : عاد ، وثمود وأميم وعبيل وطسم وجديس وعمليق وجرهم ووبار ومنهم تعلم اسماعيل عليه السلام العربية، ، والعرب المتعربة الذين ليسوا بخلّص ، وهم بنو قحطان والعرب المستعربة ، وهم الذين ليسوا بخُلّص أيضا ، كما في الصحاح[5] .

قال ابن دحية : وهم ولد معد بن عدنان بن أود ، انتهى .

كثيرة مشهورة ، كديوان امرئ القيس ، قائد الشعراء يوم القيامة إلى النار، لأنه أول مَن أحكم قوافيها ، كما في الحديث المرفوع ، رواه ابن عروبة في الأوائل ، وابن عساكر ، وعند أحمد[6] من حديث أبي هريرة مرفوعا ، {صاحِبُ لِواءِ الشُّعراءِ إلى النَّارِ} ، والمراد منه ابن حجر الكندي، الشاعر الجاهلي المشهور ، وفي المزهر امرؤ القيس جماعة بلغ بهم سبعة عشر[7] ، بدأهم بمن ذكر

---

1 لمع الأدلة في أصول النحو ، ص 85

2 لمع الأدلة ، ص 86 - 87

3 أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي . زعم أنّ أئمة الشيعة أنبياء ، ثم غلا فزعمهم آلهة ، فلمَّا وقف الإمام جعفر الصادق على غلوه في حقه تبرأ منه ولعنه ، وأمر أصحابه بالبراءة منه . انظر الملل والنحل للشهرستاني ، ص 380

4 هو عمر بن الحسن بن علي بن محمد ، أبو الخطاب ، ابن دِحْية الكلبي ، المتوفى سنة 633هـ ، الحافظ ، من مؤلفاته : التنوير في مولد السراج المنير . وفيات الأعيان 3/ 450 ، شذرات الذهب 5/160

5 الصحاح (عرب)

6 أخرج أحمد في مسنده 2/228 حديث أبي هريرة مرفوعا ، وهو (امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار) . قال شعيب الأرنؤوط : إسناده ضعيف جدا

7 جاء في المزهر 2/388 - 389 : امرؤ القيس : جماعة : منهم امْرُؤ القيس بن حُجر الكنْديّ وامْرُؤ القيس مُهَلْهل بن ربيعة وامرؤ القيس بن حُمَام بن عبيدة وامرؤ القيس بن عَمْرو بن مُعَاوية بن السمط بن ثور وامرؤ القيس بن النعمان بن الشقيقة بن عانس الكنْدي وامرؤ القيس بن الأَصبَغ الكلْبي وامرؤ القيس بن

والطِّرِمَّاح ، قال في القاموس[1] : بوزن سِنِمَّـــأر ، وهو أبو الجهم الشاعر ، انتهى ، وحروفه مهملات ، وفي المزهر / الطرماح بن حكيم وزهير ، 71 أ مصغر ، أوله زاي ، وآخره راء ، والد كعب بن زهير ، مادح النبي صلى الله عليه وسلم بالبردة الحقيقية ، وجرير ، بفتح الجيم ، والفرزدق، كما في القاموس ، بوزن سفرجل ، لقب همام بن غالب بن صعصعة ، انتهى ، وهما من شعراء الإسلام ، وغيرهم من شعراء العرب .

ومما يُعتمد عليه في ذلك في الاستشهاد للقواعد النحوية مصنفات الإمام الأعظم محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه ، فقد كان من فصحاء العرب ، فقد قال ابن شاكر[2] صاحب مسالك الأبصار في ممالك الأعصار[3] في مناقبه : أي الذي ألفه فيها : حدثنا أحمد بن غالب[4] ، بالمعجمة والموحدة ، حدثنا عمر بن الحسن ، بفتح أوليه المهملين الحراني[5]، بفتح المهملة الأولى ، وتشديد الثانية ، نسبة لحرَّان ، بلدة من بلاد الشام ، حدثنا محمد بن أحمد الهروي [نسبة] لهراة حدثنا زكريا بن يحيى الساجي ، بالمهملة ، وبعد الألف جيم ، حدثنا جعفر بن محمد، هو إمَّـــا الواسطي المفلوج ، نزيل بغداد، أو ابن شاكر الصائغ البغدادي ، فهما في طبقة واحدة ، طبقة أوساط الآخذين عن أتباع التابعين ، وأحمد في طبقة كبار الآخذين عمن ذكر ، قال جعفر : قال أحمد بن حنبل : كلام الشافعي في اللغة حُجَّة . لأنه عربي ، لغته سالمة من التغيير ، وأول ما جاء عنه مما فيه مدخل في كتب مناقبه، وأحسنها كتاب الرازي، وفي كتاب فضل الشافعي

بكر الذَّائد الكندي وامرؤ القيس بن الفَاخر بن الطَمَّاح الخولاني وامرؤ القيس الكندي الملقب الجَفْشيش وامرؤ القيس بن عديّ من عُليم وامرؤ القيس بن جبلة السَّكُونيّ وامرؤ القيس بن عمرو بن الحارث السَّكوني وامرؤ القيس ابن بحر الزُّهَيْري وامرؤ القيس بن كلاب بن رازم العُقَيْلي وامرؤ القيس بن مالك الحميري .

1 القاموس المحيط (طرح) .

2 هو محمد بن أحمد بن شاكر القطان ، أبو عبد الله المصري ، المتوفي سنة 407هـ ، من كتبه : مناقب الإمام الشافعي ، له ترجمة في حسن المحاضرة 1/372 ، وشذرات الذهب 3/185 ، وكشف الظنون 2/1839 ، ومعجم المؤلفين 8/268

3 ليس صحيحا ، فصاحب المسالك هو شهاب الدين أحمد بن يحيى بن محمد الكرماني ، الشافعي ، المعروف بابن فضل الله العمري ، الكاتب ، الدمشقي ، المتوفى سنة 749هـ ، انظر الدرر الكامنة 1/352 ، وكشف الظنون 2/1662 ، الأعلام 1/268

4 كتب :حدثنا محمد ابن الحسن غالب ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 94 ، والفيض 1/549

5 كتب : حدثنا محمد بن الحسن ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 94 ، والفيض 1:550

للحاكم، قال أبو العلاء بن الأصبهاني : إنّ ابن الأنباري حدثني عن أبي عصيدة ، عن أبي/ عثمان المازني، قال: كلام الشافعي عندنا حُجة في النحو. **71ب**

قال الرازي : حكى المبرد عن المازني[1] : قول محمد بن إدريس حجة في اللغة .

وأخرج الحاكم عن الزعفراني[2] : ما رأيت الشافعي لَحَن قط .

وأخرج عن الربيع، قال الشافعي : إذا وجدتم في كتابي الخطأ، فأصلحوه ، فإني لا أُخطئ ، يعني اللحن ، انتهى .

وفي كتاب الرازي : عن ثعلب : العجب أنّ بعض الناس يأخذون في اللغة على الشافعي ، وهو من بيت اللغة ، والشافعي يجب أن تُؤخذ منه اللغة ، لا أن يؤخذ عليه .

تتمـــــــة :

في شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان للمصنف[3] ، قال الأندلسي في شرح بديعية رفيقه ابن جابر[4] : "علوم الأدب ستة: اللغة والتصريف والنحو، والمعاني والبيان والبديع ، قال : فالثلاثة [الأول][5] لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب ، نظما ونثرا ، لأنّ المعتبر فيها ضبط ألفاظهم ، والعلوم الأخيرة يستشهد عليها بكلام العرب وغيرهم من المولدين، لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم ، إذ هو أمر راجع إلى العقل، ولذا قُبل من أهل هذه الفنون الاستشهاد بكلام البحتري، وأبي تمام، والمتنبي ، وأبي العلاء وهلم جرا.

قال المصنف في شرح العقود المذكور: واتجه لي بحث فقهي [في] مجموع النووي : الاشتغال بأشعار العرب من فروض الكفاية ، لأنه يستشهد بها

---

[1] كتب : قلت الشافعي للرازي ، والمبرد عن المازني ....

[2] انظر معجم الأدباء 17/299

[3] أي لجلال الدين السيوطي ، وهو شرح على ألفيته في علوم البلاغة .

[4] صاحب البديعية هو : شمس الدين بن جابر الأندلسي (ت 780 هـ) "بديعية العميان": ومطلعها :

بِطَيبَةَ انزل وَيَمّم سَيّدَ الأُمَـــــمِ   وَانشُر لَهُ المَدحَ وَانثُر أَطيَبَ الكَلِمِ

[5] ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل .

على علوم العربية ، التي هي من آلاتِ / علوم الشرع ، بخلاف أشعار 72 أ المولدين ، فالاشتغال بها ليس كالاشتغال بما ذكر ، بل إنْ كان فيها ما يُذم ، فمكروه ، وإلاّ فمُباح ، ولا شكّ أنّ علوم البلاغة الثلاثة من أعظم آلات الشرع ، بل ذُكر أنّ كمال الإيمان متوقف عليها ، لتوقف إدراك إعجاز القرآن ، الذي هو معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم على معرفتها ، وقد تقرر أنّ أشعار المولدين حجة فيها ، فليكن لأشعار العرب من هذه الحيثية ، انتهى .

قلت : وما يُوجد في [كتب] بعض النحاة من الاستشهاد بكلام نحو أبي تمام فيتنزل مقابله منزلة ما يرويه ؛ لأنه كان من العارفين بطريق العرب في الكلام على كلام يأتي فيه ، والله أعلم .

□□□

فــروع

مبنية على ما تقدم

أحدهــا

ينقسم المسموع المعروف قائله ، الموثوق بعربيته إلى مطَّرِد بتشديد المهملة الأولى ، بصيغة الفاعل ، وشاذ .

قال ابن جني في الخصائص[1] ، وأصل غالب مواضع (ط ر د) جاء بحروفه مقطعة إيماء ألى أنّ القصد للمادة بأي صيغة كانت في كلامهم التتابع بفوفيتين ، وبعد الألف موحدة مضمومة ، والاستمرار ، ومنه ، أي من هذا الأصل مطاردة الفرسان بعضهم بعضا ، قال : تتابع بعضهم لبعض ، واستمرار ذلك بحسبه ، واطَّرَد الجدول بفتح الجيم والواو ، وسكون المهملة بينهما ، النهر الصغير ، وجمعه جداول ، كما في المصباح إذا تتابع ماؤه في الجريان بالريح ، وذلك بيت الأنصاري[2] :

---

[1] الخصائص 1/96

[2] هو قَيس بن الخَطيم؟ - 2 ق. هـ / ? - 620 م

أَتَعرِفُ رَسماً كَاطِّرادِ المَذاهِبِ[1]

/ وقولهم : طردت الطريدة ، إذا اتبعتها ، واستمرتْ بين يديك ، والمطّرد 72ب رمح يُطرد به الوحش .

وأصل مواضع (ش ذ ذ) كلامهم التفرق بالقاف والتفرد بالدال محل القاف ، من ذلك قوله[2] :

يَتركْنَ شَذَّان الحَصَى جَوافِلا

أي ما تطاير وتهافت منه. وشذ الشيء يشِذ [ويشُذ][3] شذوذاً وشذاً، [وأشذذته أنا][4]، وشذذته أيضاً أشذه بالضم لا غير، وأباها الأصمعي وقال: لا أعرف إلا شاذاً أي متفرقاً. وجمع شاذ شُذَّاذ، قال :

كبعضِ مَنْ مَرَّ مِن الشُّذّاذ[5]

فهذا أصل هاتين المادتين .

ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته أي : طريقه ، عطف تفسيري في غيرهما ، أي غير الكلام ، والأصوات مما مرّ بعضه ، فجعل أهل علم[6] العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة النحوية كالنسبة والتصغير والتكبير مطردا ، أي سَمَّوه بهذا الاسم لتتابعه واستمراره ، وجعلوا ما الذي فارق بالانفراد ما عليه بقية لتفرده عن صلاحية إفرادياته بابه من الألفاظ ، وانفرد عن ذلك الباب إلى غيره كسماع مثلا خرج به عن قياس الباب شاذا .

قال في الخصائص[7] : ثم الاطراد ، وفي المزهر[8] قال : ثم اعلم أنّ الكلام في الاطراد والشذوذ بالمعنيين المذكورين على أربعة أضرب :

قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، أبو يزيد.شاعر الأوس وأحد صناديدها في الجاهلية. أول ما اشتهر به تتبعه قاتلي أبيه وجده حتى قتلهما، وقال في ذلك شعراً. وله في وقعة بعاث التي كانت بين الأوس والخزرج قبل الهجرة أشعار كثيرة. أدرك الإسلام وتريث في قبوله، فقتل قبل أن يدخل فيه. ديوانه /الموسوعة الشعرية

[1] صدر بيت من الطويل ، وعجزه : لَعَمرَةَ وَحشاً غَيرَ مَوقِفِ راكِبِ

[2] ورد في لسان العرب (شذذ) ، وفي المزهر 1/227 ، وفي الخصائص 1/96 دون عزو .

[3] ما بين الحاصرتين زيادة من الخصائص 1/97

[4] ما بين الحاصرتين زيادة من الخصائص 1/97

[5] ذكره في الخصائص 1/97 ، ولم يذكر قائله

[6] كتب : فجعل بعض العربية ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 96

[7] الخصائص 1/67

[8] المزهر 1/181

ـ ضرب مطرد في القياس الصناعي ، والاستعمال العربي معا ، أي جميعا ، وهذا الضرب هو الغاية المطلوبة / من علم العربية نحو قامَ زيدٌ 73 أ وضربتُ عمراً، ومررتُ بسعيدٍ ، أي من رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وخفض المجرور .

قال في المزهر[1] : تمام هذا[2]: [فإن كان الشيء شاذّاً في السماع مطّرداً في القياس] تحاميتَ ما تحامت العربُ منه ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ، من ذلك امتناعك من وذر ، وودَع ؛ لأنهم لم يقولوهما ، ولا غَرو عليك أن تشغل بالإعمال نظيرهما كوَزَن ، ووعد ، لو لم تسمعهما ، ومن هذا استعمال (أنْ) بعد كاد ، وهو قليلٌ ، شاذٌ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ، ولا مما يُنافي القياس ، ومن ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان هكذا كلامهم ، قال أبو عثمان: والقياس مُوجِب : أم قاعدٌ هُما ،إلا أن العربَ لا تقولهَ إلا قاعدان ، فتصلُ الضمير ، والقياسُ يوجبُ فَصْلَه ؛ ليُعادل الجملة الأولى[3] .

ـ وضرب مطرد في القياس الصناعي شاذ في الاستعمال العربي ، نحو الماضي من يذر ويدع . وهما وذَرّ وودَعَ ، قال صاحب الزنجاني[4] : وأماتوا ماضي يذر ويدع[5] ، وشذّ ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ﴾[6] بتخفيف الدال ، وحديث : {اتْرُكُوا التُّرك ما تَرَكُوكمْ ، وذَرُوا الحَبَشَ ما وذَرُوكمْ } [7] .

---

[1] أي السيوطي في المزهر 1/229 - 230

[2] ما بين الحاصرتين زيادة من المزهر .

[3] كتب : والقياس يوجب فصله والجملة الأولى . وما أثبتناه من المزهر ، 1/230

[4] يعني صاحب كتاب التصريف العِزّي ، وهو الزنجاني : عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي ، الخزرجي ، الشافعي ، المعروف بالعِزّي ، وهو منسوب إلى زنجان ، بلد على حدود أذربيجان ، وهو أديب ، نحوي ، لغوي ، صرفي ، بياني ، عروضي ، وهو مشارك في علوم أخرى ، له : المضنون به على غير أهله ، ومعيار النظار في علوم الأشعار ، وتصحيح المقياس في تفسير القسطاس ، والهادي ، وشرحه ، والتصريف العزّي ، وفتح الفتاح في شرح مراح الأرواح ، والمُعرِب عما في الصحاح والمُغرِب ، توفي ببغداد ، سنة 655هـ . بغية الوعاة 2/122

[5] التصريف العزي ، ص 78

[6] الضحى 3 ،وهذه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ، وعروة بن الزبير . انظر :مختصر في شواذ القرآن ، ص 175 ، والمحتسب 2/364

[7] جاء في الضعفاء الكبير للعقيلي 6/274 : عن ابن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اتركوا الترك ما تركوكم ، ولا تجاوروا الأنباط في بلادهم فإنهم آفة الدين ، فإذا أدوا الجزية فأذلوهم ، فإذا أظهروا الإسلام وقرأوا القرآن وتعلموا العربية واحتبوا في المجالس وراجعوا الرجال الكلام فالهرب الهرب من بلادهم ، ولا تناكحوا الخوز فإن لهم أصلا يدعوهم إلى غير الوفاء ، ولو كان هذا الدين معلقا بالثريا لتناوله قوم من أبناء فارس » أول الحديث وآخره قوله : « اتركوا الترك ما تركوكم » « ولو كان هذا الدين معلق » . قد روي بغير هذا الإسناد ، وسائر الحديث لا أصل له . ولم يذكر : وذروا الترك ما

وقولهم : مكان مُبْقِل ، هذا أي يبقل ، بصيغة الفاعل من باب الأفعال ، هو القياس في بابه ، والأكثر في السماع فيه باقل ، والأول ، أي مبقل ، مسموع أيضا ، حكاه أبو زيد[1] في كتاب حيلة ومحالة ، وأنشد :

أَغاثَني بَعْدَكَ وادٍ مُبْقِلُ[2]

/ ومنه أيضا ، أي الموافق للقياس المخالف للسماع مجيء مفْعُول 73 ب عسى اسما صريحا ، نحو عسى زيد قائما ، أو مضافا فهو القياس ، لأنه فعل متعدٍ ، غير أنّ الأكثر في السماع من العرب ورد بحظره ، بفتح المهملة ، وسكون المعجمة ، أي منعه ، كونه فعلا مصروفا ، نحو عسى زيد أنْ يقوم ، والأول أكثر ، والأول مجيئه اسما صريحا مسموع أيضا ، أنشد أبو علي :

لا تَعْذِلِي إنِّي عَسَيْتُ صائِما[3]

ومنه المثل السائر : عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤساً [4] .

ـ وضرب مطرد في الا الاستعمال ، شاذ في القياس الصناعي ، نحو قولهم : استحوذ ، واستنوق الجمل ، واستصوبت الأمر ، والقياس قلب الواو في الجميع ألفا ، كما في استقام ؛ لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها في الحال ، وأبى يأبَى ، بفتح العين في الماضي والمضارع ، إلاّ إذا كانت عين الفعل ، أو

وذروكم .

[1] سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد . ابن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج أبو زيد الأنصاري . الإمام المشهور . كان إماما نحويا ، صاحب تصانيف أدبية ولغوية ، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب ؛ وقيل: كان الأصمعي يحفظ ثلث اللغة وأبو زيد ثلثي اللغة والخليل بن أحمد نصف اللغة ، وعمرو بن كركرة الأعرابي يحفظ اللغة كلها . ومن تصانيف أبي زيد : لغات القرآن ، التثليث ، القوس والترس ، المياه ، خلق الإنسان ، الإبل والشاء ، حيلة ومحالة ، إيمان عثمان ، اللامات ، الجمع والتثنية ، قراءة أبي عمرو، اللغات . المطر، النبات والشجر ، النوادر ، اللبن ، بيوتات العرب ، تخفيف الهمز الواحد ، الجود والبخل ، المقتضب، الغرائز، الوحوش، فعلت وأفعلت ، غريب الأسماء ، الأمثال ، المصادر ، الحلبة ، التضارب ، المكتوم ، المنطق لغة . وغير ذلك . توفي سنة خمس عشرة ومائتين . بغية الوعاة 1/582 - 583

[2] من الرجز ، قائله أبو دُواد بن أبي دُواد ، وبعده :

آكُلُ من حَوْذاته وأَنْسِلُ

وهو في الخصائص 1/97 ، 2/220 ، ولسان العرب] بقل) ، والمزهر 1/228 . والحوذان اسم نبت ، وأَنسل ، يروى بفتح الهمزة ، أي : أسمن ، حتى يسقط الشعر ، ويروى بضمها ، أي تنسل إبلي ، وغنمي .

[3] من الرجز لرؤبة ، ورواية الديوان / الموسوعة الشعرية :

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائما   لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صائما

[4] الغُوَيْر : تصغير غَارٍ والأبؤس : جمع بُؤْس وهو الشدة . وأصل هذا المثل فيما يُقَال من قول الزبَّاء حين قَالت لقومها عند رجوع قَصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغُوَير على طريقه " عَسَى الغُويرُ أبؤسا " أي لعل الشرَّ يأتيكم من قبل الغار . مجمع الأمثال 2/17

لامه حرف حلق ، ولم يوجد ذلك هنا ، وقد أشار إلى القياس الذي ذكرناه فيها بقوله : والقياس الصناعي الإعلال في الثلاثة الأول ، وكسر عين الأخير ، وجاء كذلك مسموعا عنهم ، ففي القاموس[1] : أبى الشيءَ يَأْبَاهُ ويَأْبِيهِ إباءٌ وإباءَةً بكسرهما : كرِهَهُ وآبَيْتُه إيَّاهُ . انتهى .

وقد أختلف في الأخيرة ، فمنهم مَن سلك ما ذكر أنه شاذ[2] ؛ قياسا ، ومنهم مَن جعله من باب التداخل ، ومنهــم مَن قال : إنّ أصل يأبى ، كسر العين / إلاّ أنها قُلبت فتحة ، فانقلبت الياء بعدها ألفا على لغة طيّ ، فلا شذوذ ، 74أ قال في المزهر[3] : واعلم أن الشيء إذا اطَّرد استعمالاً وشذّ قياساً ، فلا بدَّ من اتّباع السماع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يُتَّخذ أصلاً يقاسُ عليه ، ألا ترَى أنك إذا سمعت (استحوذ) و (استصوب) أدَّيتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السماعُ فيهما إلى غيرهما ، فلا يُقال في استقام الأمر استقوم ، ولا في استباع استبْيَع ، ولا في أعاد أعوَد ؛ قياساً على قولهم : أَخْوَصَ الرمّث[4] .

ــ وشاذ في القياس والاستعمال معاً ،أي جميعا ، وهذا مردود بخلاف الأولين ، كقولهم : ثوب مصْوُون ، وفرس مقوُود ، ورجل معوُود من مرضه ، بواوين ، بوزن مفعول ، والقياس نقل حركة العين إلى الفاء ، فيصير بوزن مَقُول ، انتهى .

وقيل المحذوف واو مفعول ، وعليه سيبويه ، والأول مذهب الأخفش ، وجاء شاذا مسك مدوُوف ، أي مبلول ، وضعف قول مقوُول ، قاله السعد التفتازاني ، زاد في المزهر[5] : وكل هذا شاذ في القياس والاستعمال ، فلا يسوغ القياس عليه ولا ردُّ غيره إليه .

فـــــائدة :

---

[1] القاموس المحيط : باب الواو والياء ، فصل الهمزة .
[2] في الفيض 1/558 : فمنهم من سلك ما عليه أئمة اللغة مما أشرنا إليه من كونه شاذا في القياس
[3] المزهر 1/182
[4] الخوص ورق المقل والنخل والنارجيل وما شاكلها واحدته خوصة وقد أخوصت النخلة وأخوصت الخوصة بدت وأخوصت الشجرة وأخوص الرمث والعرفج أي تغطى بورق .
[5] المزهر 1/182

قال ابن خالويه في شرح الفصيح : قال أبو حاتم : كان الأصمعي يقبل أفصح اللغات ، ويلغي ما سواها ، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحدا ، فيجيز كل شيء ، قيل : قال : ومثـــال ذلك أنّ الأصمعي يقـــول : حزَنني الأمر يحزنُني / ولا يقول : أحزنني ، قال أبو حاتم : وهما جائزان ، قُرئ ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ 74 ب الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾[1] بفتح الياء وضمها ، كذا في المزهر[2] .

وقال الشيخ : هو لغة الذي طعن في السنِّ ، ووصل الخمسين ، والذي هرم في العِلم ، وإن لم يُطعن فيه ، جمال الدين ، لقب ، واسمه عبد الله بن هشام الأنصاري ، المراد عند الإطلاق : اعلم أنهم ، أي علماء العربية يستعملون في ألفاظهم غالباً ، وكثيراً ، ونادراً ، وقليلاً ، ومطرداً ، فالمطرد لا يتخلف لاستمراره في الكلام، وجريانه على القواعد، والغالب أكثر الأشياء استعمالاً ولكنه مع الكثرة يتخلف ، والكثير دونه الغالب ، في الدوران والتخلف فيه فوقه في الغالب والقليل دونه[3] ، والنادر أقل من القليل ، وقرَّب تفاوت مراتب المذكورات للذهن بقوله : فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب للأكثر ، وغلبتها على الثلاثة ، والخمسة عشر بالنسبة إليها ، أي الثلاثة والعشرين كثير لا غالب ، لقلتها عنه ، والثلاثة قليل بالنسبة لما ذكر ، والواحد نادر لقلته ، فكأنه لا وجود له ، فاعلم بهذه المراتب المتفاوتة في الكثرة والقلة ما يقال فيه ذلك ، أي كل منها ، وضع كل في رتبته اللائقة به ، وفي المزهر : فاعلم بهذا مراتب ما يُقال فيه ذلك ، ثم ذكر فيه أمثلة لنوادر في اللغة ، منها قوله : أكببت على الشيء تَجَانَأْتُ عليه وكببته أكبّه ألقيته[4]، وفي شرح الدريدية لابن خالويه : يقال أكبّ لوجهه ، سقط ، وكبّه اللّه ، وهذا / حرف نادر جاء خلاف 75 أ العربية لأن الواجب أن يقول : فعل الشيء وأفعله غيره .

---

[1] الأنبياء 103

[2] المزهر 1/185

[3] والقليل دونه : ساقطة من الأصل ، وقد أثبتناها من الاقتراح ، ص 99

[4] في المزهر 1/190 : قلبته

▯▯▯

الفرع

الثاني

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام [1]، السلمي، الشافعي ، الملقب بسلطان العلماء مِن كبار بكسر الكاف ، وتحقيق الموحدة أصحابنا الشافعية ، الذي نظمنا وياهم سلك اِتِّباع الشافعي ، تشبيها بالمجتهدين في العِشرة ، بجامع الموافقة ، وشد الارتباط ، وهو جمع صحب ، الذي هو جمع ، أو اسم جمع صاحب، لأنّ أفعال لا يكون جمعاً لفاعل، وذكر ما يأتي عنه في فتاويه اعتمدوا ، أي علماء العربية ، وفي المزهر اعتُمد بالبناء للمفعول في إثبات قواعد العربية على أشعار العرب ، الأَوْلى كلام العرب ، وهم كُفَّــار ، الأَوْلى وغالبهم كفار ؛ لبُعد التدليس الغش والتلبيس فيها ، أي في أشعارهم ، كما اعتُمد ما جاء عنهم في الطب: عِلْمٌ يُعلم به أحوال مزاج الإنسان صحة وفسادا، وهو في الأصل مأخوذ من قوم كفار من الفلاسفة لذلك ، لفقد التدليس ، وفي بعض النسخ بالكاف محل اللام ، وهو من تحريف الكتاب ، وهذا آخر كلام العز، وفي المزهر عقبه انتهى [2] ، وما بعده للمصنف.

---

[1] ابن عبد السلام(577 - 660 هـ) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، عز الدين الملقب بسلطان العلماء: فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد. ولد ونشأ في دمشق.وزار بغداد سنة 599 هـ فأقام شهرا. وعاد إلى دمشق، فتولى الخطابة والتدريس بزاوية الغزالي، ثم الخطابة بالجامع الأموي. من كتبه " التفسير الكبير " و " الالمام في أدلة الاحكام " وقواعد الشريعة " و " الفوائد " و " قواعد الاحكام في إصلاح الانام " فقه، و " ترغيب أهل الإسلام في سكن الشام " و " بداية السول في تفضيل الرسول " و " الفتاوي و " الغاية في اختصار النهاية " فقه، و " الاشارة إلى الايجاز في بعض أنواع المجاز " في مجاز القران، و " مسائل الطريقة " تصوف، و " الفرق بين الايمان والاسلام " رسالة، و " مقاصد الرعاية " وغير ذلك. وكان من أمثال مصر: " ما أنت إلا من العوام ولو كنت ابن عبد السلام "
الأعلام 4/21

[2] المزهر 1/108

فعُلِم بصيغة المفعول ، وفي المزهر[1] : ويؤخذ من هذا أن العربيَّ الذي يُحْتَجُّ بقوله عمن ثبتت عربيته ، ولم يخالط مَن تفسد به لغته ، لا يشترط فيه العَدَالة ، لأنّ أساسها الإسلام ، وهو غير معتبر هنا ، فهي كذلك بالأولى ، قال في المزهر : وكذا لم يشترطوا في من يُحتجّ بقوله / البلوغ فأخذوا عن 75 ب الصّبيان .

وقال ابنُ دُريد في أماليه : عن الأصمعي قال : سمعتُ صبْية بحمَى ضَرِيّة[2] يتراجزون ، فوقفتُ ، وصدوني عن حاجتي ، وأقبلتُ أكتب ما أسمعُ ، فأقبل شيخٌ فقال : أتكتبُ عن هؤلاء الأقزام الأدناع ؟

وكذلك لم أرَهم توقَّوا أشعار المجانين من العرب ، بل رَوَوْها ، واحتجُّوا بها ، وكُتبُ أئمة اللغة مشحونة بالاستشهاد بأشعار قيس بن ذريح ، مجنون ليلى .

نعم يشترط العدالة في راوي ذلك ، لأنه ناقل ، وذلك شرط قبول خبره .

وكثيرا ما يقع وقوعا كثيرا ، في زمن كثير ، وما مزيدة ؛ للشيوع والإبهام في كتاب سيبويه الذي صار لفظ الكتاب عند النحاة علما عليه بالغلبة ، وفي كلام غيره من النحاة حدّثني مَن لا أتّهم ، وحدّثني مَن أثق به ، وفي نسخة مَن لا أثق به ، وهو من تحريف الناسخ ، وينبغي الاكتفاء بذلك في ثبوت ذلك الأمر شاهدا له ، وعدم التوقف في القبول ؛ اكتفاء بتوثيقه ، بناء على [تقديم] قبول التعديل على الإبهام ، وفي المزهر : فيه خلاف بين العلماء ، وقد استعمل ذلك سيبويه كثيرا في كتابه، فقال : أخبرني الثقة ، يعني به الخليل ، وغيره [3] ، ويحتمل المنع ؛ لاحتمال أنّ فيه حرجا خفيا على ذلك الموثق ، ويحتمل أنه حجة على اتباع ذلك الموثق ، لا مَن خالفه على قول الشافعي في مسنده : أخبرني الثقة ، فهو حجة على مُقلديه ، لا غير .

---

[1] المزهر 1/108

[2] حمى ضرية : في أرض نجد ، وهو حمى لكليب بن وائل فيما زعم بعض أهل بادية طيء ، وفي ناحية منه قبر كليب ، وهو سهل كثير الخلة ، وأرضه صلبة ، ونباته مسمن ، وبه كانت ترعى إبل الملوك . معجم البلدان 2/302

[3] المزهر 1/111

وقد ذكر المرزُباني ، بضم الزاي ، بعدها موحدة / قال المصنف : 76 أ نسبة لجدٍّ له ، عن أبي زيد النحوي ، سعيد بن أوس الأنصاري ، الإمام المشهور أنه قال : كلُّ ما قال سيبويه في كتابه أخبرني الثِّقة فأنا أخبرته .

وفي بغية الوعاة للمصنف ، عن السيرافي ، نقل مثل ذلك المذكور .

وذكر أبو الطيّب اللغوي في كتاب (مراتب النحويين): عن أبي زيد قال : كان سيبويه يأتي مَجْلسي ،وله ذُؤَابتان فإذا سمعته يقول : حدّثني مَن أثقُ بعربيَّته فإنه يريدُني ، ويعارضه ما مرّ عن المزهر أنه يعني بالثقة الخليل ، لا غيره ، ولعل هذا باعتبار ما عند أبي زيد ، وما مرّ عن المزهر باعتبار الواقع .

وقد وضع المولدون بصيغة المفعول ، أي الذين حدثوا بعد فساد اللغة أشعارا ودسّوها على الأئمة إيهاما أنها من كلام العرب ، فاحتجوا ، أي الأئمة بها ؛ ظنا أنها للعرب ، فبيّن الحُذّاق من بعدهم توليدها ، وأنها لا حُجة بها ، كما فعل ذلك الواضعون للحديث ، وأوهموا المُحدِّثين أنه منه ، حتى تنبه الحذاق منهم ، وميّزوا الموضوع من الثابت .

وذُكِر بالبناء للمفعول أنّ في كتاب سيبويه منها من أشعار المولدين خمسين بيتا ، قال ابن هشام ، كما سيأتي عنه : فيه ألف بيت عُرف قائلوها ، وخمسون مجهولة القائلين ، وإنّ منها في كتابه سقطات قول القائل :

أَعْرِفُ مِنْها الأنفَ وَالعَيْنَانا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانا[1]

مما فيه نصب المفعول[2] بفتحة مقدرة في الألف ، وفتح المسبوقة ، ومنها قول الآخر :

هم الآمرون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا من حادث الدّهر معظما[3]

---

[1] البيتان من الرجز ، نَسبا لرؤبة ، وهما في ديوانه / الموسوعة الشعرية . وقيل هما لرجل من ضَبَّة ، كما في النوادر ، ص 168 ، والمقاصد النحوية 1/184 ، وخزانة الأدب 7/452 ، والدرر اللوامع ،ص 21 ، وذكرا بلانسبة في شرح المفصل لابن يعيش 3/129 ، 4/67، 143 ، وهمع الهوامع 1/49 ، وشرح الأشموني 1/90 ، والتصريح 1/78 . والراجز يريد العينين ، ثم أنه جاء بمنخرين على اللغة الفاشية ، وظبيان اسم رجل ، أراد منخري ظبيان ، فحذف .

[2] كتب : المستثنى ، ولا مستثنى في البيت بل فيه مفعول به ، ومعطوف عليه .

[3] من البحر الطويل ، و لم يذكر أحد ممن تكلم على هذا البيت له قائلا ، ورد صدر البيت في المفصل ، ص 85 وهو الشاهد رقم (296) في خزانة الأدب . و"المعظم": اسم مفعول، وهو الأمر الذي يعظم دفعه. و"خشوا" بضمّ الشين، وأصله خشيوا بكسرها، فحذفت الكسرة ونقلت ضمّة الياء إليها ثم حذفت الياء الساكنين. و قد جمع في قوله "الآمرونه" النون والضمير ضرورة، وصوابه والآمروه بحذف نون الجمع للإضافة، فإنّ حكم الضمير أن يعاقب النون والتنوين، لأنّه بمنزلتها في الضعف والاتصال، فهو معاقب لهما

/ مما فيه اثبات نون الجمع مع الإضافة . 76ب

ومن الأسباب الحاملة على ذلك الوضع : نصرة رأي ذهب إليه ، ذلك الوضع ، فيؤيده بشعر ، يصوغه شاهداً لذلك ، وتوجيه كلمة صدرتْ منه ، ولا أصل لها في كلامهم .

[وقال ابن النحاس[1] في التعليقة[2]][3] حكى الحريري[4] في كتاب درة الغواص[5] في أوهام الخواص ، وفي التسمية تشبيه العِلم بالبحر ، تشبيها مضمرا في النفيس ، فذلك استعارة مُكنِّية عند الخطيب ، وإثبات الغوص تخيُّل ، والدرة ترشيح ، روى خلف ، بفتح المعجمة واللام ، آخره فاء الأحمر [6] لقبه أنهم صاغوا (فُعال) متسقا[7] من أُحاد ، معدولا عن واحد واحد ، وهكذا إلى عشرة عشرة عُشار ، معدولة ، وأنشد من عنده[8] شاهدا له ما عُزي نُسب فيه إلى أنه موضوع منه على العرب ، أم نقله أبياتا : بدل من (ما) ، مفعول أنشد من جملتها:

ومشى القوم إلى القوم آحادا واثنا
وثُلاثاً ورُباعاً ... وخُماساً فاطَّعَنّا

وفي نسخة المزهر فاطَّمَعْنا[9] افتعال من الطمع

إذ كان المظهر مع قوّته وانفصاله يعاقبهما. قال أبو جعفر النحّاس: هذا خطأ عند المبّرد، لأنّ المجرور لا يقوم بنفسه ولا ينطق به وحده، فإذا أتى بالتنوين فقد فصل ما لا ينفصل وجمع بين زائدين. وهذا لا يلزم سيبويه منه غلط، لأنّه قد قال نصّاً: وزعموا أنّه مصنوع. فهو عنده مصنوع لا يجوز، فكيف يلزمه منه غلط..

[1] الإمام بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي ، المعروف بابن النحاس ، المتوفى سنة 698هـ ، له التعليقة على المقرب ، انتهى فيه إلى باب التصغير ، والتعليقة كتابه الذي لم يصنف غيره ، وقد أودعه تحقيقات على مقرّب ابن عصفور الإشبيلي ، وقد حققناه ، وصدرت الطبعة الأولى منه عن وزارة الثقافة ، عمان ـ الأردن ، سنة 2004م ، بغية الوعاة 1/13

[2] التعليقة على المقرب ، بتحقيقنا ، ص 482

[3] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 101

[4] هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ، البصري ، أبو محمد ، المتوفى سنة 516هـ ، له درة الغواص في أوهام الخواص ، والمقامات ، وملحة الإعراب . بغية الوعاة 2/257-259

[5] درة الغواص ، في أوهام الخواص ، ص 201

[6] البصري ، أبو محرز بن حيان ، المتوفى في حدود سنة 180هـ ، كان راوية للشعر ، ثقة . بغية الوعاة 1/554

[7] كتب : مشتقا ، وأظنه تحريف كما قال محقق الاقتراح والفيض ، إذ لا معنى للاشتقاق هنا ، ولو صح للزم اشتقاق الشيء من نفسه ، وهو باطل ، وما أثبتناه من الفيض 1/568 ، والاقتراح ، ص 103 ، ومتسقا أي متتابا متناسقا من أحاد بمعنى واحد واحد ، إلى عُشار بمعنى عشرة عشرة .

[8] أي خلف بن حيان بن محرز ، أبو محرز البصري ، المعروف بالأحمر ، ت 180هـ ، وقيل بعد سنة 200هـ بيسير . معجم الأدباء 11/66 ، وإشارة التعيين ، ص 113 ، وبغية الوعاة 1/554

[9] المزهر 1/179 ، ولم أجد فيه ماقاله الشارح .

وسُداساً وسُباعاً ... وثُماناً فاجْتَلَدْنا

وتُساعاً وعُشاراً ... فأَصَبْنا بالبناء للفاعل

وأُصِبْنا بالبناء للمفعول ،

ويجوز العكس ، قال أبو حيان في شرح التسهيل : وذكر غيره[1] أنّ هذه الأبيات مصنوعة ، لا تقوم بها حجة ، انتهى .

ومع ذلك فالصحيح أنه سُمِع من العرب ما فوق الأربع إلى العشر أيضا ، كما قاله جماعة ، منهم أبو حيَّـــان ، وابن هشام ، ولا يُعارضه قول أبي عُبيدة ، والبخاري في صحيحه[2] / أنّ العرب لا تتجاوز الأربعة[3] ، لأنّ غيرهما سمع 77 أ ما لم يسمعا ، ومَن حفظ حجة على مَن لا يحفظ .

□□□

الفرع

الثالث

[1] يعني غير خلف الأحمر

[2] قال الشيخ خالد في التصريح 2/214 : ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحيحه أنّ العرب لا تتجاوز الأربعة ، لأنّ غيرهما سمع ما لم يسمعا .

[3] في الفيض 1/569 : لا تتجاوز العشرة .

المسموع الفرد هل يُقبل بالبناء للمفعول ، ويُحتج به في إثبات القواعد له أو لا ؟

له أحوال لخصتها من [متفرقاتٍ][1] كلام ابن جني في الخصائص .

أحدها: الأولى إحداها أن يكون المسموع فردا ، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة ، مع إطباق العرب على النطق به ، فهذا الفرد ، يُقبل ؛ لإطباقهم على النطق به ، ويُحتج به ، ويُقاس عليه إجماعا ، لعدم اختلافهم فيه ، كما قِيس على قولهم في شَنُوءَة في النسب إليه : شَنَئِيّ ، قياس النسب إليه شَنَوِيّ، مع أنه لم يُسمع من العرب غيره مما هو القياس ، [لأنه لم يُسمع ما يخالفه] ولا غيره ، وقد أطبقوا على النطق به ، فكان مقبولا ، ولا يضره تفرده .

الحال الثاني : الأرجح الثانية، أنْ يكون الفرد فردا ، بمعنى أنّ المتكلم به من العرب واحدٌ ويخالف به ما عليه الجمهور في ذلك اللفظ ،[قال ابن جني][2] : فيُنظر بالبناء للمفعول ، بالبحث في حال هذا المنفرد به بالبناء للفاعل ، من الافتعال ، بالفوقية من التفرّد ، أي المتلفظ بذلك الفرد ، وفي المزهر[3] المنفرِّد بالفوقية من الانفراد ، فإن كان فصيحا له مَلَكة يقتدر بها على اللفظ الفصيح في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به عن ذلك الفرد ، وكان ما أورده من ذلك الفرد مما يقبله القياس ، أي غير مخالف للقياس اللغوي ، إلاّ أنه لم يرد ، يجيء به استعمال كما أورده ذلك المتفرد به ،إلاّ من جهة ذلك الإنسان / 77 ب المنفرد به ، فإنّ الأولى ، فإنّ الأحسن ، والآكد لدفع ما يختلج في النفس من العمل بقوله ؛ لمخالفته أنْ يُحسن بالبناء للمفعول من التحسين، أو الإحسان الظن به ، وأنه سمعه من غيره ، كالذي قبله [ولا يُحمل على فساده] .

[قال] : فإن قيل : فمن أين يؤخذ ذلك ، سماعه له ، وليس يجوز أنْ يرتجل ، أي يبتدئ لغة لنفسه ، فيما جاء به من هذا الفرد ؟

قيل : قد يُمكن أن يكون ذلك اسماع وقع ، وصل إليه من لغة عربية قديمة ، ثم تُركت لطول العهد بها كما قال ، طال عهدها ، أي العهد بها ، وعفا ، أي مُحي

---

[1] ما بين الحاصرتين زيادة من الاقتراح .
[2] ما بين الحاصرتين زيادةمن الاقتراح ، ص 104 ،والفيض 1/575 ،وهو في الخصائص 1/385
[3] المزهر 1/2489

أثرها[1]، لعدم استعمال المتأخرين ، فقـــد أخبرنا أبوبكر جعفر بن محمد بن الحجاج ، عن أبي خليفة الإسناد المعنعن مقبول ، محكوم باتصاله عند علماء الأثر، إنْ سلم المعنعن من التدليس ، وعُلِم لُقياه لمن عنعن عنه ، ولومرة عند البخاري ، واكتفى مُسلم بالإمكان الفضل ، بفتح وسكون المعجمة ابن الحباب[2] ، بضم المهملة ، وبموحدتين ، الجمحي ، كان الفضل من أصحاب الحديث ، قال أبو علي القالي : هو مِن عِلم النحو واللغة بمكان عال .

قال : قال لي ابن عون[3] عن محمد بن سيرين[4] بكسر المهملة والراء ، وسكون التحتيتين ، ومنع صرفه للعَلَمية والعجمة ، وقيل غير ذلك ، ومحمد بن سيرين تابعي .

قال : قال عمر بن الخطاب : كان الشعر ، هو كلام موزون قصدا بوزن عربي عِلْم قوم من العرب ، ولم يكن لهم عِلْمٌ أصحّ منه ؛ لعدم اعتنائهم/ 78 أ بغيره ، واهتمامهم به ، فجاء الإسلام ، فتشاغلت عنه العرب الذي كان هو أصح علومهم بالجهاد للكفار، وغزو فارس ، الفرس ، أو بلادهم ، كما في القاموس ، والروم بضم الراء ، في القاموس جيل من ولد الروم بن عيصو ، وقد تقدّم فيه مزيد ، ولهت : اشتغلت بالجهاد عن الشعر وروايته ، وقلّت عنايتها ؛ اشتغالا بالأهم ، فلمَّـــا كثُر الإسلام ، بكثرة المسلمين ، ودخولهم في الدين ، وجاءت الفتوح لبلدان الكفار ، واطمأنت العرب ، سكنت ولم تقلق ، في الأمصار : جمع مِصر ، راجعوا ، أي رجعوا رجوعاً قوياً ، فالمفاعلة للمبالغة رواية الشعر الذي كان أصحّ علومهم ، لزوال ما حال بينهم وبينها ، فلم يؤولوا : يرجعوا إلى ديوان ، بكسر المهملة ، وسكون التحتية ، قال في المصباح[5] : وَهُوَ مُعَرَّبٌ أصلُهُ دِوَّانٌ فَأُبْدِلَ مِنْ أَحَدِ الْمُضَعَّفَيْنِ يَاءٌ لِلتَّخْفِيفِ وَلِذَا يُرَدُّ فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ لأصله ، فَيُقَالُ دَوَاوِينُ ، وَ دُوَيْوِينٌ لِأَنَّهما يَرُدَّانِ الْأَسْمَاءَ إلَى أُصُولِهَا، مُدوّن ،

---

[1] في الاقتراح ، ص 105 : رسمها .

[2] من رواة الأخبار والأشعار والأنساب ، وهو بصري ،توفي سنة 305هـ . شذرات الذهب 2/246

[3] هو عبد الله بن عون ، أبو عون الخزار ، البصري ، تابعي ، توفي سنة 151هـ .تهذيب التهذيب 5/346

[4] محمد بن سيرين البصري ، أبوبكر الأنصاري بالولاء ، تابعي ، توفي سنة 110هـ . تهذيب التهذيب 9/214

[5] المصباح المنير (د و ن)

بصيغة المفعول من التدوين ، الكتابة ، قال المطرزي[1] في شرح المقامات : وقيل الشعر ديوان العرب ؛ لأنهم يرجعون إليه عند اختلافهم في الأنساب والحروب ، ولأنه مُستودع علومهم ، وحافظ آدابهم ، ومعدن أخبارهم ، ولا كتاب مكتوب ، عطف تفسيري ، أوعطف عامٍّ على خاص ، وألفَوا : وجدوا ذلك الشعر ، وقد هلك / مات من العرب المعنيين به مَن هلك بالموت حتف أنفه ، والقتل 78 ب في الحرب ، فحفظوا لذلك أقل ذلك ؛ لذهاب أكثره ، بذهاب حملته ، كذهاب العِلم الشرعي بموت أهله ، قبل أخـــذه عنهم ، وذهب عنهم كثيره ، فلعلّ ما انفرد به من الكلام في مفرده من قبيل ما نسيه الأكثر ، ووجد عند الفرد النادر[2] .

ثم رَوَى ابن جني بسنده : رجال الطريق ، قيل : وبمعناه الإسناد ، رفعه لقائله ، عن أبي عمرو بن العلاء : أحد القرَّاء السبعة ، في المزهر : قال أبو عمرو بن العلاء ، قال : ما انتهى ، وصل إليكم أيها الناس مما قالت العرب نثرا ونظما إلاّ أقله ، لذهاب أكثره مع ذهاب حمَلَته ، ولو جاءكم ما قالوه وافرا كاملا لجاءكم علم وشعر كثير ، لكمال فصاحتهم ، وحُسن حِكمِهم ، وقال ابن فارس[3]: قال بعض الفقهاء: " كلام العرب لا يحيط بِهِ إلاَّ نبيّ " .

وعن حماد الرَّاوية[4] ، كثير الرواية ، قال الحريري في شرح ملحته : العرب إذا أرادت المبالغة في الوصف تنسب وصف المؤنث إلى المذكر ، وتلحقها وصف الذكور ، فتقول علاّمة لكثير العلم ، وراوية لكثير الرواية ، قال : أمر النعمان بن المنذر[5] ، ملك اليمن في زمن عبد المطلب ، والقصة منقطعة ، لأنّ حماد لم يدرك زمنها ، وحذف المفعول به ، أي أتباعه بنسخ الشعر فنُسخت بالبناء للمفعول له أشعار العرب نائب الفاعل ، والظرف لغو في الطنوج بضم

---

[1] المطرزي : أبو الفتح برهان الدين ناصر بن أبي المكارم عبد السيد الخوارزمي ، توفي سنة 610هـ ، له المصباح في علم النحو ، والإيضاح في شرح مقامات الحريري ، والمُعرب ، والمغرب في ترتيب المعرب ، وغيرها . بغية الوعاة 2/311

[2] وردت هذه العبارة في الفيض 1/574 على النحو التالي : ولعل ما انفرد به هذا المنفرد من الكلام من قبيل هذا الكثير ، الذي ذهب بذهاب حُفاظه ، ولم يبق مَن يتقنه إلاّ مَن قلّ .

[3] الصاحبي ، ص 26

[4] حماد بن هرمز أبو ليلى ذكره الزبيدي في الطبقة الأولى من اللغويين الكوفيين ،. وذُكر أن اسمه حماد بن ميسرة بن المبارك ، توفي سنة 156 هـ . طبقات الزبيدي ، ص 26 ، نزهة الألباء ص 39 . بغية الوعاة 1/549

[5] أبو قابوس ، قتله كسرى في حدودسنة 15 ق , هـ ، وهو من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية . الأعلام 8/43

الطاء المهملة ، وبالنون والجيم ، وهي /كما في القاموس الكراريس ، زاد 79أ
في القاموس : لا واحد لها ، ثم دفنها في قصره الأبيض ، فلما كان وجد المختار بالمعجمة والفوقية ابن أبي عُبيد[1] ، بصيغة التصغير ، الثقفي ، القائم في أيام بني أمية ، وخلافة ابن الزبير ، قيل له إنّ تحت القصر الأبيض كنزا ، فيه شرف العلم ، وإنه كنز ، وهو كذلك ، وأي كنز هذا ، إن صدر عن ذلك القائل ، وقد علم حقيقة الحال ، وانْبَهَمَ عليه الأمر ، فظنه أنّ ما ورد لا يُعارضه، فاحتفره ، أي حفره ، والافتعال للمبالغة ، فأخرج تلك الأشعار ، فمن ثمة ، أي إخراج المختار لها أهل الكوفة [أعلم بالشعر من أهل البصرة .

قال ابن جني : فإذا كان كذلك][2] ، اندراس كثير من اللغة القديمة لم يقطع يجزم على الفصيح وحمله يُسمع منه ما يُخالف الجمهور في محل الصفة ، أو الحال من الفصيح ، لأنّ (أل) فيه جنسية ، نظير﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾[3] بالخطأ ، ظرف متعلق بيقطع ، مـــا دام القياس يعضده بقـــوة القياس [فإن لم يعضده][4] كرفع المفعول ، كما في خرقَ الثوبُ المسمارَ ، ورفع المضاف إليه المستحق للجر بالمضاف ، وجر الفاعل بغير حرف جر ، أونصبه كما في المثال المذكور ، فينبغي ، يجب صناعةً أنْ يُردَّ على المنفرد به ، لخرقه طريقا ، لأنه أي الفرد المذكور جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا ، وما كان كذلك فمردود مطلقا ، وكون المنفرد جليلا ، لا يقتضي قبول ذلك منه ، فالجواد قد يكبو ، والسيف / قد ينبو ، وجميعا حال . 79ب

وكذا يجب أن يُرد إذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للمروي عن العرب المألوف عنها مضعوفاً في قوله ، موصوفا بالضعف فيه ، وعدم الثقة فيما ينقله ، مألوفا منه اللحن ، بفتح اللام ، وسكون المهملة ، الخطأ في العربية ، ومخالفة وجه صوابها ، كذا في المصباح ، فقوله : وفساد الكلام كالتفسير له ، أي معروفا بفساد لغته للمخالفة المذكورة ، فإنه لا يحسن

---

[1] ابن مسعود الثقفي ، كان أبوه من جلة الصحابة ، أما هو فقد ولد عام الهجرة ،وليس له صحبة . الإصابة 6/349
[2] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وما أثبتناه من الاقتراح ،ص 107
[3] يس 37
[4] زيادة من الاقتراح ، ص 107

الظن به ، لأنه ما على مثله يعد الخطأ ، يُردّ عليه ، ولا يقبل منه للمخالفة المذكورة مع ضعفه ، وإنْ احتمل أنْ يكون مُصيبا في ذلك لغةً قديمة ، مفعول مُصيبا ؛ لأنَّـــا لو فتحنا هذا الباب ، ما رددنا خطأ قط ، لمجيء الاحتمال فيه ، والمدار في أنّ الحكم بقبول الحديث ، وروده بحسب الظاهر ، لا على سبيل القطع ، لاحتمال خلاف ما حكموا به ، فالصواب ردّه ، أي هذا الآخر ، وعدم الاحتفال المبالاة والاهتمام بهذا الاحتمال لإصابة [لغة] قديمة ، ومن الاحتفال والاحتمال من المحسن ما لا يخفى .

الحال الثالث : من أحوال المنفرد أنْ يتفرّد بالفوقية من التفرد ، وبالنون من الانفراد به المتكلم ، ولا يُسمع في ذلك المتفرد به من متكلم غيره ، ومرفوع يسمع قوله لا ما يوافقه ، ولا ما يخالفه .

قال ابن جني[1]: والقول المقبول فيه أنه يجب قبوله منه ، إذا ثبتت فصاحته ، أي جريه على طريق الفصحاء / في وجوه الإعراب في كلامه ، أ80 لأنه الأصل في الجاري على الصواب ، جريانه عليه ، وقبول قوله ، فلا يترك إلاّ ثبوت مقتضى خلافه ، ولم يثبت وجوب قبوله ، لأنه أي المنفرد إمَّـــا بكسر الهمزة ، حرف تفصيل أنْ يكون المنفرد به شيئا أخذه عمن نطق به من قبل بلغة قديمة ، ترك التلفظ بها ، لم يُشارك بالبناء للمفعول ، أي المنفرد في سماع ذلك المنفرد به منه من ذي اللغة القديمة ، على حدّ ما قلناه في حال مَنْ خالف الجماعة فيما تفرد به ، وهو فصيح ، فيحمل على أنه سمعه ممن تلفظ به كما تقدم ، أوشيئا ارتجله آخر من نفسه ، فإنّ الأعرابي إذا قويت فصاحته لسلامتها مما يُخلُّ بها وسَمَتْ علت طبيعته في جودة التغيير ، تصرف في السواد ، وارتجل ابتدع من الألفاظ ما لم يُسبق إليه ، كان مقتضى ذلك فهم وجد فيه، فيسلك نحوهم ، فقد حُكي عن رؤبة[2] ، في القاموس[3] : الرؤبة القطعة التي يُرأب بها الإناء ، قيل : وبه سُمي رؤبة بن العجاج بن رؤبة ، انتهى ، وهوبالهمزة ،

---

[1] الخصائص 2/24-25

[2] رؤبة بن العجاج ، عبد الله بن رؤبة ، أبو الجحاف ، أو أبو محمد التميمي ، السعدي ، راجز من الفصحاء المشهورين ، يُحتج بشعره ، توفي سنة 145هـ .خزانة الأدب 1/89

[3] القاموس المحيطباب الباء ، فصل الراء

وأبيه العجاج أنهما بفتح الهمزة ، نائب فاعل ، كانا يرتجلان يبتكران مِن فكرهما ألفاظا لم يسمعاها ممن قبلهما ، ولا سُبقا بالبناء للمفعول إليها ، ويُقبل ذلك منهما ، أمَّــا لو جاء هذا المنفرد به عن متهم بالوضع عن العرب ، أو من لم ترقَ تغلب به فصاحته للارتجال ، ولا سبقت تقدمت إلى الأنفس ثقته ، والاحتجــاج به ، فإنه يُردّ مــا تفرّد به ، ولا يُقبل منه ، لأنه ليس بحجة ، ولا / ذي فصاحة ، فإنْ ورد عن بعضهم أي: المنفردين شيء يدفعه كلام 80ب العرب لمخالفته له ، ويأباه يمنعه ، وفي التعبير به بدل الدفع تفنن في التعبير القياس على كلامها ، أي خروجه عن نهجه فإنه لا يُقنَع بالبناء للمفعول، لا يكتفى في قبوله أن يُسمع من الواحد، ليعتد به ، ويُلتفت إليه ، مع مخالفته لِما ذُكر ولا أنْ يُسمع من العِدَّة بكسر المهملة الأولى، وتشديد الثانية، القليلة المخالفة إلاّ أنْ يكثُر مَنْ ينطق به منهم، فإنْ كثُر قائلوه ، الناطقون به من المنفردين إلاّ أنه إنْ أمكنه مع هذا العدد الكبير ضعيف الوجه في القياس ، فمجازه ، مكان لجوازه ، أوجوازه اسم مكان ، أو مصدر ميمي ، وجهان :

أحدهما : أنْ يكون مَن نطق به منهم لم يُحكِم قياسه ، وما تنبه به ؛ لمخالفته القياس .

والوجه الآخر : أنْ تكون أنت أيها المخاطب قَصُرْتَ بضم المهملة ، أي نزلت عن استدراك وجه صحته الثابت في نفس الأمر لو تأملته ، فكان شأنه كما قيل :

وكَم مِن عائبٍ قَولاً صَحيحاً وَآفَتُهُ مِنَ الفَهمِ السَقيمِ[1]

ويحتمل أن يكون المنفرد المذكور سمعه ، أي المتفرد به من غيره من المتكلمين به ممن ليس فصيحا ، وكثر استعماله[2] له ، أي استعمال السامع الفصيح للفظ من غير الفصيح ، فسرى ، فدخل في كلامه ؛ لإكثاره منه إلاّ أنّ ذلك الفصيح لِما سمعه من غير الفصيح / قلَّــما ما فيه كافة يقع في كلامه ، فإنّ 81 أ الأعرابي الفصيح ملكة ومكنة إذا عُدِل حُوِّل به ، وترك ذكر الفاعل لعدم العلم به

---

[1] من الوافر ، للمتنبي ، ديوانه / الموسوعة الشعرية .
[2] في الاقتراح ، ص 109 : استماعه .

عن لغته الفصيحة إلى استعمال لغة أخرى سقيمة لعدم استجماعها ما يعتبر للفصاحة عافها ، بالفاء تركها استرذالا لها ، لجودة طبعه ولم يعبأ يحتفل بها لضعفها ، فالأقوى في تخريج ما جاء من الفصيح مخالفا للقياس أنْ يُقبل ممن شُهِرَتْ بالبناء للمفعول فصاحته ؛ لسطوع نورها ، ونائب فاعل يُقبل قوله ما يورده ، وإن تفرّد به ، وخالف القياس ، ويُحمل أمره في هذا المتفرد به على ما عُرِف من حاله ، في الفصاحة ، لا يُحمل على ما عسى أنْ يُحتمل من لحوق خلل فيه ، به نطق لذلك ، كذلك كما أنّ على القاضي في الأحكام الشرعية قبول شهادة مَن ثبتت[1] عدالته، بطريق ما ، تحسينا للظن به وإنْ كان يجوز كذبه في الباطن ، إذ لولم يؤخذ بهذا الوجه، لأدّى لأفضى الأمر إلى ترك الفصيح بالشك ، في كونه صدر عن رويته ، وثمرة فصاحته ، وأنه طرقه ما أخرجه ، فجاء بذلك كذلك وسقوط كلّ اللغات ، لذلك الاحتمال ، لكن طروق الاحتمال إنما يمنع الاستدلال بذلك ، إلاّ إذا قوي ، وإلاّ فهو كالخيال في قوة الهوان والاختلال .

□□□

الفرع

الرابع

[1] في الاقتراح ، ص 110 : ظهرت

قال ابن جني[1] : اللغات المعتد بها لِما عُلِم على اختلافها كلها حجة ، عند أهلها وغيرهم ألا ترى أيها الصالح للخطاب أنّ لغة الحجاز، أي أهله ، وتقدّم بيانه في إعمال (ما) إعمال ليس / بشروطه المعروفة ، لقوة شبهها بها في نفي الحال ، والجمود ، ولغة التميميين في تركه ، لعدم اختصاصها بالأسماء، وأصل ما لا يختص أنْ لا يعمل ، ومما يسأل عنه المطارحون في الأدب معرفة الجواب من قوله :

ومُهَفْهَفِ الأعْطافِ قلتُ له انْتسِبْ فأجابَ ما قَتْلُ المحِبِّ حَرامُ[2]

والجواب أنه أجاب بأنه من تميم بإهمال (ما) ، ولوكان حجازيا لأعملها ، كلٌّ منهما يقبله القياس ، فليس لك أيها الصالح للخطاب بعد ورود كلٍّ من الوجهين عن قائله أنْ تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنه ترجيح للأمر ، لأنها ليست أحق بذلك منها ، وسيأتي في ذلك مزيد أي زيادة كلام في الكتاب السادس ، المعقود للتعادل والترجيح .

□□□

الفرع
الخامس

---

[1] الخصائص 2/5

[2] نسبه الخفاجي في ريحانة الألباء وزهرة الحياة الدنيا لشمس الدين محمد بن إبراهيم الحلبي ، المعروف بابن الحنبلي ، وورد في الإحاطة في أخبار غرناطة ، وفي نفح الطيب 5/ 227 دون عزو لقائل .
أي أنه تميمي لإلغاء ما النافية .

قال ابن جني[1] : عِلّة[2] ، أي المُستدل امتناع الأخذ لامتناع الدليل عن أهل المدر ، [كما يؤخذ عن أهل الوبر[3] ما عرض للغات الحاضرة ، وأهل المدر][4] وهم الحاضرة ، وعليه مدار التعليل في قوله من الاختلال ، أي لاختلال كلامهم لمداخلة الغير لهم ، والفساد للغتهم ، لمخالطة غير الجنس ، ولو عُلِم بالبناء للمفعول أنّ أهل مدينة أي من العرب باقون على فصاحتهم المتواترة لهم من أصولهم ، لم يعرِض لهم بالبحث للغتهم شيء من الفساد، إما لعدم المداخلة ، أو لقوة الاحتراز من التغيير ، والاحتراص من الفساد ، لوجب الأخذ عنهم ، وإنْ كانوا من أهل المدر، لأنّ الحاضرة بذاتها ليست مانعة من الاحتجاج ، بل لعروض الفساد ، فإذا أمن جاز الاحتجاج ، كما يؤخذ من أهل الوبر من أهل البادية ، الذين لم يُداخلوا الحاضرة .

وكذلك لوفشا/ ظهر في أهل الوبر من أهل البادية ، الذين لم يُداخلوا 82 أ الحاضرة ما شاع في لغة أهل المدر الحاضرة ، والتعبير بشاع بدل[5] ، من الخلل والفساد ، من بيان لِما ، لوجب رفض ترك لغتها ، لأنّ الحكم دائر مع علته وجودا وعدما ، فمتى وُجدت الاستقامة احتج به ، أهل الوبر والمدر ، ومتى فُقدت فلا في كل منهما .

---

[1] الخصائص 2/5

[2] كُتب : عليه ، وجاء في الفيض 1/ 585 تعليقا على ذلك :
وقد حرّف الشارح هذا الكلام عن موضعه ، وصحفه وتصرف فيه تصرفا عجيبا على عادته في عدم التثبت ، وكثرة التشبث بالتخمين الفاسد ، والحدس المخطئ ، فجعل (علّته) : (عليه) ،بصيغة الجار والمجرور ، وجعل الضمير عائدا على المستدل ، وقال هوخبر مقدم ، ومبتدؤه (امتناع) أي على المستدل امتناع الأخذ وهذا كلام لا معنى له ،ولا تعلق له بما بعده ، وما قبله ،وإنما يتجرأ عليه مَن لا رسوخ له في الفن ، بل ولا إلمام ، فضلا عمن يتصدى لشرح مثل هذا الكتاب ، الذي هولهذا الفن إمام ،ولوراجع(الخصائص) ما وقع في هذه الورطة ، بل لو تأمل بعض التأمل لأرخى على عُوارة مِرطه،وقد جعل ابن جني في الخصائص هذا الكلام عقب ترجمة ، فأوردها المصنف (أي السيوطي) مخلوطة ، وعبارته في الخصائص : باب في ترك الأخذ عن أهل المدر ،كما أخذ عن أهل الوبر ، ثم قال :علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة .. الخ ، فأدخل المصنف الترجمة في الكلام ، وشرح بها الإشارة الواقعة في الخصائص ، فأراد الشارع أنْ يزيد في إيضاح ذلك بما سلكه من تلك المسالك ، فينبغي لمن تصدى لأمر أنْ يحقق مهمات مسائله ، أويترك الخوض في جداوله ،والسبح في مسائله .

[3] أهل الوبر : البوادي ، من وبر الإبل ، لأنهم يتخذون بيوتهم منه ، والمدر جمع مَدَرة ، وهي البِنْيَة . النهاية في غريب الحديث والأثر 5/145

[4] ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ص 111 ، وعلة السقط من الناسخ ، فقد وقعت عينه على قوله (أهل المدر) الثانية ، إذ تكرر هذا اللفظ مرتين .

[5] يعني أن التعبير بشاع هو كفشا في المعنى ، وهو بدل منه ,

قال ابن جني : وعلى ذلك الأصل العمل الاحتجاج وعدمه في وقتنا هذا ؛ لأنَّــا لا نكاد نرى نبصر بدويا منسوبا للبادية فصيحا ، لغلبة اللحن عليه ، فلا يُحتج به ، وإنْ كان من سكان الوبر ، وإذا كان الشأن قــد للتحقيــق رُوي أنه ــ صلى الله عليه وسلم ــ سمع[1] رجلا يلحن في عهده ــ صلى الله عليه وسلم ــ [فقال : أرشدوا أخاكم فقد ضل][2]، وكانت العرب في عنوان كمالها ، ومنتهى إكمالها، ومع ذلك وُجد فيه من يلحن ، فلا نظر إليه،[وسمع عمر رجلا يلحن][3] وكذلك علي بن أبي طالب رأى مَن يلحن ، حتى حمله بعث عليا ذلك ، أي المسموع له على وضع النحو ، أي مقدماته ، وقال لأبي الأسود الدؤلي : انح هذا النحو ، فمن حينئذ بدأ اللحن ، وداخل الفساد لغة العرب ، وزاد إلى أنْ شاع في المحاورات ، واستمر في المخاطبات فساد الألسنة بالخروج عن جادة العرب في محاوراتها ، حتى صار يقول بعضهم : اللحن صنعتنا وسجيتنا ، والعاملان تنازعا فسادا[4] فاعلا ، فتعمل الثاني ، ويضمر مثله في الأول مشهورا ظاهرا ، حالان مترادفتان إنْ قيل بجوازه ، أومتداخلتان / فينبغي يُطلب أنْ 82ب يُستوحش بالبناء للمفعول ، أو الفاعل ، أي الأخذ للاستشهاد من الأخذ للشاهد عن كل أحد ، لغلبة الفساد للغة[5] في هذه الأزمنة، وفشو الخطأ فيها إلاّ أنْ تقوى لغته ، أي المأخوذة عنه ، وتشيع فصاحته ، ويؤمن صدور اللحن منه .

وقد قال يحيى بن زياد الفراء في بعض كلامه فيما يؤخذ ويُردّ : إلاّ أن يُسمع بالبناء للمفعول شيء من الكلام من بدوي فصيح لسلامته عن الخطأ في التعبير فتقوله ، أي ما سمع منه ، لأنه حجة ، لجودة لسانه وحُسن بيانه .

□□□

الفرع

السادس

[1] كُتب : رأى ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 112

[2] ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وهو في الافتراح ص 112 ، وهذا الحديث أورده ابن جني في الخصائص 2/8

[3] ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وهو في الافتراح ص 112

[4] أي شا ع واستمر تنازعا الفاعل ، وهو فساد .

[5] كتب للفعل ، وما أثبتناه هو المراد .

في العربي الفصيح ينتقل لسانه عن لغته لغيرها

قال ابن جني[1] : العمل في ذلك أنْ يُنظر بالبناء للمفعول حال ما انتقل إليه عن لغته ، فإنْ كان فصيحا مقبولا مثل لغته في السلامة من اللحن والفساد أُخذ بها بالمنتقل إليها ، كما يؤخذ بما انتقل عنها من لغته ، بجامع السلامة من الفساد ، أو كان ما انتقل إليه فاسدا لحناً فلا عبرة به ، ولا يؤخذ ، ويؤخذ بالأُولى المنتقل عنها .

قال ابن جني: فإنْ قيل فما يُؤمِنُكَ أيها المفصّل لما ذكر، القابل لِما تقدّم ، أي ما يُدخلك في الأمن من أن تكون بالفوقية كما وجدْتَ بضمير المخاطب في لغته المنتقل إليها فسادا بعد أنْ لم يكن فيها أنْ يكون بتحتية ، فاعل يؤمن أي يوجد فيها ، أي لغته المنتقل عنها فساد آخر في نفس الأمر لم تعلمه؟ بالفوقية مخاطب به المخاطب بقوله فما يؤمنك أول الكلام/ وهذا من باب التحزين 83 أ كقول صاحب البردة :

أمِنْ تَذَكُّرِ جيرانٍ بِذِي سَلَمٍ مَزَجْتَ دَمْعاً..........[2]

قيل في جوابه : لو أُخذ بالبناء للمفعول بهذا الاحتمال من وجود الخطأ في نفس الأمر لأدّى أيضا إلى أنْ لا تطيب تقرّ نفس بلغة لمداخلة هذا الاحتمال لها ، وأنْ يتوقف بالبناء للمفعول عطف على أن لا تطيب عن الأخذ عن كلِّ أحد من فصحاء العرب مخافة أن يكون يوجد في لغته في نفس الأمر زيغ : ميل عن الصواب لا نعلمه الآنَ لعدم ظهوره ، ويجوز احتمالا أنْ يُعلم ذلك الزيغ ، بعد

---

[1] الخصائص 2/12

[2] من البسيط، لشرف الدين البوصيري(608 - 696 هـ) وتمام العجز : جَرَى مِنْ مُقْلَةٍ بِدَمِ
محمد بن سعيد بن حماد بن عبد الله الصنهاجي البوصيري المصري شرف الدين أبو عبد الله. شاعر حسن الديباجة، مليح المعاني، نسبته إلى بوصير من أعمال بني سويف بمصر، أمّه منها. وأصله من المغرب من قلعة حماد من قبيل يعرفون ببني حبنون. ومولده في بهشيم من أعمال البهنساوية ووفاته بالإسكندرية له (ديوان شعر ـط)، وأشهر شعره البردة مطلعها:
أمن تذكّر جيران بذي سلم
شرحها وعارضها الكثيرون، والهمزية ومطلعها:
كيف ترقى رقيك الأنبياء
وعارض (بانت سعاد) بقصيدة مطلعها
إلى متى أنت باللذات مشغول
الموسوعة الشعرية .

زمان ، وفي هذا المتفق الوقوف ، أن ذلك الاحتمال[1] من الخطل بفتح المعجمة والمهملة ، هو الخطأ كما في المصباح ما لا يخفى لاقتضائه إلى عدم الاعتداد بلفظ ما من أيّ لافظ كان من العرب .

فالصواب : المقابل للخطأ ، الأخذ بما عُرف بالبناء للمفعول ، أي وضح صحته، وذكَّر العامل مع تأنيثه ، لأنه مجازي ، ويجوز كون الفعل مبنيا للفاعل ، أي الناظر في الأمر ، وحينئذ فالتذكير ظاهر ، ما مصدرية ظرفية لم يظهر فساده بمخالفته لغة العرب في طريقها ، وإنْ ظهر أنه دأبه وشنشنته سقطت فصاحته ، وإلاّ فالجواد قد يكبو ، ولا يُلتفت بالبناء للمفعول إلى احتمال الخلل فيه ، وظهوره فيما بعد ، ولم يظهر حالا ، ما لم يبِنْ ، أي يظهر ، لأنه الأصل لعدم الفرع .

□□□

السابع

في تداخل اللغات

أي دخول لغة في أخرى

قال ابن جني في الخصائص[2] : إذا اجتمع في كلام الفصيح المحتج به لغتان فصاعدا منصوب على الحال، حذف صاحبها / وعاملها، والتقدير : 83 ب فذهب الاجتماع صاعدا ، كقوله :

---

[1] قوله : وفي هذا .. الخ ، الإشارة للتوقف ، أي في هذا التوقف لهذا الاحتمال البعيد من الخطل ... انظر الفيض 1/594

[2] الخصائص 2/370

وأشربُ الماءَ ما بِي نحوَهُ عطشٌ [1]

مستأنفة استئناف بيان ، وظرف متعلق بعطش ، أو مستقر حال منه ، كان صفة له ، فقُدِّم عليه نحو :

لمية موحشاً طلل [2]

وأُهملت ما لتقدم خبرها على اسمها .

إلاّ لأنَّ عُيونَهْ سالَ وادِيها

فقال (نحوَهُو) بالإشباع للهاء ، فقوله منه واو لا ترسم خطأً ، فكتابة الواو هنا في بعض النسخ خلاف قاعدة الرسم ، وعيونهْ بالإسكان للضمير بلا مدّة ، قال المصنف في الهمع[3] : والإشباع أفصح إجماعا ، والجمهور أنّ الضمير الهاء وحده ، والواو بعده مقوِّية للحركة ، وزعم الزجاج أنّ الضمير مجموعهما ، وهناك لغة أخرى ، وهي ضمها من غير إشباع ، كقوله :

له زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حادٍ[4]

أمَّــا الإسكان فلغة قليلة ، فينبغي أن يُتأمل حال كلامه المجتمع فيه اللغتان ، فإن كانت اللفظتان المتداخلتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثرتهما واحدة الجملة الإسمية كالتفسيرللتساوي في الاستعمال ، ويجوز كونها حالا ، فأخلقُ أفعل تفضيل الأمر بالجر مضاف إليه ، أي : أحق الأمر به بالمتكلم بذلك ، أن تكون قبيلته التي يُعزى إليها تواضعت توافقت في ذلك المعنى الموضوع له كل من اللفظين على ذينك اللفظتين ، فهما مترادفتان ، لأنّ العرب قد تفعل ذلك ، للحاجة إليه في أوزان أشعارها ، ليوضع في اللفظ الدال على المعنى الواحد[5] ،

---

1 البيت رواه ابن جني عن قطرب ، وهو في الخصائص 1/128 ، 371 ، 2/18 ، والمقرب 2/204 ، والهمع 1/59

2 من الوافر ، ومن رواه: لمية موحشا ، قال هو لذي الرمة ،ومن رواه : لعزة موحشا ، قال هو لكثير عزة ، والبيت ورد خزانة الأدب 3/209 . وابن يعيش 2/62 ، 64 ، والتصريح 1/375، وعجزه :
كأن رسومها الخلل

3 همع الهوامع 1/59

4 من الوافر للشماخ . الكتاب 1/11، والخصائص 1/127 ، 2/17 ، 358 ، والإنصاف ، ص 516 ، وديوان الشماخ ، ص 36

5 في الفيض 1/599 : أي : تضع الألفاظ الكثيرة للمعنى الواحد، وهو الترادف فرارا من التكرار ، وإعادة اللفظ بعينه .

وسعة تصرف أقوالها / فإنَّ في إعادة اللفظ الواحد بعينه ثقلا على المتكلم 84 أ ، وعند السامع ، والتفنن في التعبير من محسناته .

ويجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما ، أي اللغتين ، ثم إنه ، أي المتكلم استفاد بالفاء المهملة ، أو بالعين المهملة والراء اللغة الأخرى من قبيلة أخرى ، بسماع لها منها ، وطال بها بالأخرى عهده ، لتقادم سماعه لها ، وكثر استعماله لها لذلك ، فلحقت الأخرى لطول المدة باستعمالها ، واتصال الاستعمال لها في المدة المتطاولة بلغته الأولى الأصلية ، وتداولتها في الاستعمال ، وإنْ كانت إحدى اللفظتين المتداخلتين أكثر استعمالا في كلامه من اللفظة الأخرى ، فأخلق أي : فأحرى وأولى الأمر به بالمتكلم أنْ تكون اللفظة القليلة الاستعمال هي الطارئةعليه ، لسماعها من لغة أخرى ، والكثيرة في استعماله هي الأولى ، بضم الهمزة ، الأصلية ، لكونها لغته ، ويجوزأنْ تكونا أي المتداخلتان ، فله استعمال إحداهما معا حال من الضمير، أومن قوله لغتين له، والظرف حال ذلك ، أوصفة لما قبله ، ولقبيلته ، وإنما قلّت إحداهما في استعماله دون الأخرى لضعفها ، أي القليلة في نفسه لرأيه أنها ضعيفة دون مقابلتها ، وشذوذها بعدها عن قياسه ، أي في الاستعمال ، ولا كذلك المقابلة ، وإذا كثُر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة ، وهي المترادفة كأسماء الأسد ، وأسماء الذئب ، وغير ذلك ، فسُمعت تلك الألفاظ في لغة إنسان ، فتجري تلك الألفاظ للشيء الواحد على ما ذكرناه في التداخل ، كما جاء عنهم في أسماء الأسد / وقد أفردها 84 ب المصنف بالتأليف وأسماء السيف، وأسماء الخمر وغير ذلك مما تعددت أسماؤه كالذئب ، ومكة والمدينة ، وكما تتحرف تتغير على حرف ، أي جانب ، الصيغة، عبارة عن مجموع المادة والماهية ، واللفظ الواحد ، كقولهم رَغْوة اللبن ، بفتح الراء ، ورِغوته بكسرها ، ورُغوته بضمها ، والمعجمة ساكنة في الجميع ، ورغَاوَته كذلك ، أي مثل ما قبله ، حال كونه مُثلَّثا بالحركات الثلاث أوله ، كل من معناها متحد مع كل من الحركات الثلاث أوله ، كما صرح به ابن السيد في مثلثه[1] في الأول منهما .

[1] المثلث 2/29

وقولهم ، أي العرب : جِئت مِن عَلْ ، بفتح العين المهملة ، وسكون اللام ومن عَلُ ، بضم اللام من غير ياء ، قال الشاعر[1] :

كَجُلمودِ صَخرٍ حَطَّهُ السَيلُ مِن عَلِ

وضمها كذلك على البناء عند حذف المضاف إليه ، ونِيَّةِ معناه لا غير ، ومن عَلِ بفتح فكسر ، عند نية لفظ المضاف إليه ، أو التلفظ به إنْ لم ينونه ، فإن لم يكن شيء من ذلك فيُجرّ مُنوناً، ومن عَلاً بفتح أوليه، ومن عُلُوّ ، بضم أوليه ، وتشديد ثالثه ، ومن عُلْو بضم فسكون ، ومن عَالٍ بصيغة الفاعل من علا ، ومن مَعال ، بفتح أوليه[2] ، فكل ذلك المتقدم لغات لجماعات ، كل لفظ منها ، قد تجتمع أي اللغات لإنسان واحد ، بأنْ يتلفظ بها ، فيحمل على ما تقدم من أخذه لِما عدا لغته من لغة غيره .

قال عبد الملك بن قريب بن عبدالملك بن علي بن أصمع الأصمعي[3] ، نسبة لجده الأعلى المذكور : اختلف رجلان من العرب في الصقر ، الطائر المعروف ، فقال أحدهما : هو بالصاد المهملة ، وقال الآخر : هو بالسين كذلك ، فلم تقم حجة أحدهما / على صاحبه ، فتراضيا ، أي رضيا ، والتفاعل 185أ للمبالغة في الرضا بحكمه بأول واردعليهما ، وفصله بينهما ، فحكيا له ما هما فيه من اختلاف ، فقال: لا أقول كما قلتما ، أي كما قال كل منكما ، إذ لم يقفا على قول ، إنما هو[4] الزقر، بالزاي ، فهذه ثلاث لغات ، كهي في الصراط ،

---

[1] عجز بيت لامرئ القيس ، من الطويل ، وصدره : مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبِلٍ مُدبِرٍ مَعاً. ديوانه / الموسوعة الشعرية

[2] جار في الصحاح (علا) : عُلْوُ الدارِ وعِلْوُها: نقيض سِفلها. ويقال: أتيته من عَلِ الدار، أي من عالٍ. وأتيته من عَلا. وأتيته من عَلُ بضم اللام. وأتيته من عالٍ. وأتيته من مُعالٍ.

[3] الباهلي ، أبو سعيد ، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح ، ت 210هـ . إشارة التعيين ، ص 193، بغية الوعاة 2/112

[4] كتب : هي ،وما أثبتناهمن الاقتراح، ص 118

والبصاق ، ولابن فارس في فقه اللغة[5] كلام فيما اختلف فيه بُنية الكلمة ولفظه ، بعد تقديم أمثلة لذلك .

والكلام بعد ذَلِكَ أربعة أبواب :

الأول : المجمع عَلَيْهِ الَّذِي لا علة فيه، وهو الأكثر الأعم . مثل : الحمد والشكر[1]، لا اختلاف فِيهِ فِي بناء ولا حركة.

والثاني: مَا فِيهِ لغتان وأكثَر إِلاَّ أن إحدى اللُّغات أفصح. نحو: " بَغْداذ " و " بَغْدادَ " و " بَغْدانَ " هي كلّها صحيحة، إِلاَّ أن " بَغْدادَ " فِي كلام العرب أصحّ وأفصح.

والثالث: مَا فِيهِ لُغتان أَوْ ثلاث أَوْ أكثر، وهي متساوية، ك " الحَصاد " و " الحِصَاد " . و " الصَّداق " ، و" الصِّداق " فأيَّا مَا قال القائل: فصحيح فصيح.

و الرابع : مَا فِيهِ لغة واحدة، إِلاَّ أن المُوَلَّدينَ غيَّروا فصارت ألسنتهم بالخطأِ جاريةً. نحو قولهم: " أصْرَف[2] الله عنك كذا[3] .

وعلى هذا بنى أغلب كتابه[4] المسمى بالفصيح[5] ، انتهى .

وعلى هذا التفصيل المذكور في التداخل يتخرج جمع ما ورد من التداخل في اللغات ، نحو قَلَى يقْلَى ، وسَلاَ يَسْلَى ، بفتح العين في الماضي والمضارع ، مع فقد حرف الحلق في عينه ولامه[6] ، وطَهُر بضم العين فهو طاهر ،وشعُر

---

5 يعني كتاب : الصاحبي في فقه اللغة ، وقد جاء فيه ، ص 67 : باب انتهاء الكلام في اللغات : تقع فِي الكلمة الواحدة لُغتان. كقولهم: " الصِّرام " و " الصَّرام " . و " الحِصاد " و " الحَصاد " . وتقع فِي الكلمات ثلاث لُغات. نحو: " الزُّجاج " و " الزِّجاج " و " الزَّجاج " و " وَشْكانَ ذا " و " وُشْكانَ ذا " و " وِشْكان ذا " وتقع فِي الكلمة أربع لُغات. نحو: " الصِّداق " و " الصَّداق " و " الصَّدُقة " و " الصُّدْقة " .
وتكون منها خمس لُغات. نحو: " الشَّمال " والشَّمِل " و " الشَّمَل " و " الشَّأْمَل " و " الشَّمْل " .
وتكون فِيهَا ست لُغات: " قُسْطاس " و " قِسْطاس " و " قُصْطاس " و " قُسْتاس " و " قُسَّاط " و " قِسَّاط " .ولا يكون أكثر من هَذَا.

1 كتب : بالحمد والشكر ،وما أثبتناه من الصاحبي ، ص 67

2 الصواب : صرف .

3 أورد الشارح هذا النص ، من بداية قوله : (والكلام بعد ذلك ...) فيه كثير من التحريف والسقط ، وقد أثبتناه كما هو في الصاحبي ، ص 68

4 يعني أبا العباس ثعلب .

5 في الصاحبي ، ص 68 : وعلى هذه الأبواب الثلاثة بنى أبو العباس ثعلب كتابه المسمى فصيح الكلام .

6 وهذا نادر عند سيبويه،كما في لسان العرب (قلا) واللغة المشهورة قلا يقلِي ، كرمى ، كما في تاج العروس وماضي يقلَى قَلِيَ كرضي ، فركبوا من اللغتين لغة ثالثة ، حكاه ابن جني ، انظر الخصائص 1/376

بضمها أيضا فهو شاعر ، وقياس وصف فعُل فعيل ، كشرُف فهو شريف ، وظرُف فهو ظريف ، وفاعل إنما هو قياس ما لم يُضم عين فعله من الثلاثي المجرد ، فكل ذلك المذكور إنما هو لغات لفريقين فأكثر ، تداخلت ، أي دخل بعضها في بعض ، فإنّ قياس قلا / أن يكون مضارعه يقلِي كيرمي ، 85ب وقياس يقلا بفتح عينه أنْ يكون كعلِم ، فتركبت ، بأنْ أخذ الماضي من لغة ، والمضارع في المثالين الأولين ، أو الوصف[1] في الآخرين من لغة أخرى ، لا تنطق بالماضي كذلك ، أي مفتوح العين في الأولين ، مضمومها في الآخرين ، فحصــل التداخل [والجمع بين اللغتين][2] بين الماضي والمضارع، وبينه وبين الوصف ، فإنّ مَن يقول قَلَا بفتح العين في الماضي، يقول في المضارع يقْلاَ ، [والذي يقول يَقْلَى ، يقول في الماضي قَلِيَ][3] بكسر العين[4] ، وكذا منْ يقول[5] في الماضي سَلاَ بفتح العين ، يقول في المضارع يسلو ، بضم العين ، كغزا يغزو، ومنْ يقول فيه ، أي المضارع يَسْلَى بفتح العين يقول في الماضي سَلِيَ كرضي، فيكون كالذي قبله ، فتلاقى اجتماع أصحاب اللغتين ، القائل أحدهما سلا يسلا كرضي يرضى ، وثانيهما سلا يسلو ، كغزا يغزو، فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا ، أي سمع كل لغة الآخر ، فأخذ كل واحد من الفريقين من صاحبه ما الذي ضمه إلى لغته من لغة صاحبه من ماض أو غابر ، فتركبت هناك من الأخذ المذكور لغة ثالثة ، لا أصل لها ابتداء عند كل من الفريقين ،وكذا شاعر ، وطاهر ، إنما هما ، أي هذا الوزن من شعَر وطهَر بالفتح ، وأمَّــا شعُر وطهُر بالضم فوصفه القياسي على فعيل كشريف وظريف ، فالجمع بينهما بين فعُل بالضم ماضيا ، وفعَل على اسم فاعل [من التداخل ، انتهى كلام بن جني] .

وقد حكى غيره من علماء العربية في استعمال اللغتين المتداخلتين قولين: أحدهما : أنه يجوز مطلقا ، أي وإنْ أدّى لاستعمال لفظ مهمل .

---

[1] المراد به اسم الفاعل

[2] ما بين الحاصرتين زيادة من الاقتراح ، ض 119

[3] ما بين الحاصرتين زيادة من الاقتراح ، ض 119

[4] كتب : بكسر العين كرمى يرمي

[5] كتب : ومن يقل ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 119 . وكثيرا ما يغير الشارح في نص الاقتراح ، وهذا دأبه وليس هذا من دأب شراح المتون ، لأنّ الالتزام بنص المتن المشروح واجب .

والثاني : / إنما يجوز بشرط أنْ لا يؤدي إلى استعمال لفظ مهمل كـ 86 أ (الحِبُك) بكسر الحاء ، مأخوذ من حَبَك كسأل ، وبضم الباء من حُبُك بضم أوليه ، جمع حِباك ككُتب وكتاب ، فدخل من الثاني في لغة كسر الأول في الأخرى ، لأنَّ هذا البناء ، وهو فعل بكسر فضم لا وجود له .

في المزهر[1] عن ابنُ دريد : البُكا [يمد ويُقْصر فمن مدّه][2] أخرجه مخرج الرُّغاء ، ومن قَصره أخرجه مخرج الآفة كالضَّنَى .

وقال قومٌ من أهل اللغة : أنَّ البكاء بالمد والقصر لغتان جمعهما حسان رضي الله عنه في قوله[3] : – من الوافر –

بكَتْ عيني وحقّ لها بُكاها   وما يُغْني البكاءُ ولا العَويلُ

وكان بعضُ مَن يُوثق به يَدفع هذا ويقول : لا يجمع عربيٌّ لفظين أحدهما ليس من لغته في بيت واحد .

وقد جاء هذا في الشعر الفصيح كثيراً ، انتهى .

□□□

الفرع

الثامن

---

[1] المزهر 1/264

[2] ما بيت الحاصرتين زيادة من المزهر 1/264

[3] من الوافر ، ديوانه / الموسوعة الشعرية .

أجمعوا ، أي علماء العربية على أنه لا يُحتج بكلام المولّدين ، بصيغة المفعول والمحدثين كذلك ، وفي حواشي البيضاوي للعصام : شعر العرب ثلاث فرق ، منهم مَن استُشهِد بشعرهم ، وهم الجاهليون ، كامرئ القيس ، وطرفة ، وزهير ، والمخضرمون بالمعجمتين ، بصيغة المفعول أيضا ، الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان ولبيد ، والمتقدمون من أهل الإسلام كالفرزدق ، وجرير ، والفرقة الرابعة من الصدر الأول ،وهم الذين يُسمّون بالمُحدثين ، كأبي تمام والبحتري ، وأبي الطيب ، لا يُستشهد بشعرهم ، إلاّ بجعلهم في منزلة الراوي فيما يُعرف أنه ليس له مساغ في الرواية ، ولا مدخل فيه للروية ، في اللغة العربية / ظرف متعلق بيُحتج. 86 ب

وفي الكشاف[1] للزمخشري ما يقتضي تخصيص ذلك الإجماع على عدم الاعتداد بالمولدين بغير أئمة اللغة ، أُولِي المهارة فيها ، ورواتها ، أمَّـا هم فيقبل كلامهم على أنهم كالنقلة لذلك ، كما تقدم آنفا في كلام العصام ، فإنه استشهد على مسألة من مسائل العربية بقول حبيب ، بفتح المهملة ، والموحدتين أولهما مكسورة ، بعدها تحتية ساكنة ابن أوس[2] ، بفتح فسكون، ثم قال أي بينهما ، وقال عقب : وهو أي حبيب وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة ، وليس من العرب العرباء ، فهو من علماء العربية ، أئمتها المتقنين لها فأَجْعلُ بصيغة المتكلم ، أو الأمر للواحد الصالح للخطاب ما يقوله من الشعر بمنزلة ما يرويه عن العرب ، فلمّـا ثبت ذلك بروايته ، ثبت بكلامه تنزيلا لها . ألا ترى أيها الصالح للخطاب إلى قول العلماء في الاستدلال في ذلك : الدليل على ذلك المدّعي بيت الحماسة ، وأبو تمام ليس عربيا محضا ، وإنما هومن علماء العربية ، فنزل كلامه منزلة مرويه في الاحتجاج فيقتنعون ، الافتعال فيه للتأكيد ، أي فيقتنعون بذلك قنعاً بالقاف[3] لوثوقهم بروايته ، لأنه ضابط متقن ، وإتقانه فكذا قوله كرويه .

فـــــائدة :

---

[1] الكشاف 1/43 . والكشاف هو التفسير الذي لا نظير له في موضوعه .
[2] هو أبو تمام الطائي ، أحد أمراء البيان ، ت 231هـ . خزانة الأدي 1/356
[3] كتب : بالفاء ، وليس صحيحا .

أول الشعراء المحدثين الذين يُحتج بكلامهم في العربية ، لا بتنزيله منزلة مرويهم , وإنْ كان قائله أميناً مُتقنا ، بشار بفتح الموحدة ، وتشديد المعجمة ، آخره راء ابن برد[1] ، بضم الموحّدة ، وسكون / الراء آخره مهملة ، وقد 87 أ احتج سيبويه في كتابه قرآن النحو ببعض شعره[2] على بعض القواعد النحوية ؛ تقرُّبا إليه ، مفعول له ، لقوله احتج ، وعلل ذلك التقرب بقوله : لأنه أي بشار كان هجاه ، وفي المصباح[3] هَجَاهُ يَهْجُوهُ هَجْوًا : وَقَعَ فِيهِ بِالشِّعْرِ وَعَابَهُ وَسَبَّهُ ، وَالِاسْمُ الْهِجَاءُ كَكِتَابٍ ، انتهى ، لتركه الاحتجاج في كتابه بشعره ؛ لكونه ليس عربيا محضا ، ذكره المرزباني[4] ، بفتح الميم ، وضم الزاي ، وسكون الراء بينهما ، وبعد الموحدة ألف ، بعدها نون ، قال المصنف في اللب[5] جد ، وغيره .

ونقل ثعلب[6] ، بفتح المثلثة واللام ، وسكون المهملة بينهما ، آخره موحدة عن الأصمعي ، قال : خُتِم الشعر ، أي العربي المُحتج به بإبراهيم بن هرمة[7] ، وهو أي إبراهيم المذكور آخر الحجج[8] ، جمع حُجّة .

الفرع

التـــــاسع

---

[1] أبومعاذ العقيلي بالولاء ، البصري ، الأعمى ، كان أشعر المولدين على الإطلاق ، توفي سنة 167 . شذرات الذهب 1/265 ، خزانة الأدب 3/230 ، تاريخ بغداد 7/12 ، وفيات الأعيان 1/171

[2] جاء في رسالة الغفران ، ص 201: وذكر من نقل أخبار بشار أنه توعد سيبويه بالهجاء ، وأنه تلافاه واستشهد بشعره . ويجوز أن يكون استشهاده به على نحو ما يذكره المتذاكرون في المجالس ومجامع القوم وأصحاب بشارٍ يروون له هذا البيت :

وما كل ذي لبٍ بمؤيتك نصحه ، . . . وما كل مؤتٍ نصحه بلبيب

وفي كتاب سيبويه نصف هذا البيت الآخر ، وهو في باب الإدغام لم يسم قائله . وزعم غيره أنه لأبي الأسود الدؤلي . وعليه فإنّ ما ذكره المرزباني في الموشح، ص 385 ، ادعاء على سيبويه ، لا يستند على حجة .

[3] المصباح (هـ ج و) .

[4] الموشح ، ص 385 . إنّ ما ذكره المرزباني في الموشح، ص 385 ، ادعاء على سيبويه ، لا يستند على حجة .

[5] يعني لب اللباب للسيوطي

[6] أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار ، أبو العباس ، الشيباني بالولاء ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، توفي في بغداد، سنة 291هـ , بغية الوعاة 1/396

[7] المتوفى في خلاقة الرشيد ، سنة 176هـ . ترجمته في البداية والنهاية 10/169 ، وخزانة الأدب 1/8

[8] إبراهيم بن هرمة المتوفى ستة 176هـ ، يُحتج بشعره ، وبشار بن برد المتوفي سنة 167 هـ ، لا يُحتج بشعره، فكيف هذا ؟ يبدو أن الأمر ما ذهب إليه محقق الفيض الدكتور فجال ، وهو أنَّ الفيصل في الاحتجاج هو العصر ، لا العام ، فمن عاش في عصر ابن هرمة ، وكان فصيحا لا يلحن يُحتج بكلامه . حاشية الفيض 1/620

لا يجوز الاحتجاج في علم العربية بشعر أونثر ، لا يُعرف قائله ، لِما سيأتي في كلامه .

صرح بذلك ابن الأنباري في كتاب الإنصاف[1] ، وكأَنَّ علة ذلك المنع خوفَ خبر كأن أن يكون ذلك الشعر لمُولَّد بالنسبة للشعراء ،أو مَن لا يوثق بفصاحته لمطلق الكلام ، وهذا الذي جاء به المصنف على وجه الاحتمال هو الظاهر ، وتبيان المصنف كما قيل :

الأَلمَعِيَّ الَّذي يَظُنُّ لَكَ الـــ ظَنَّ كَأَن قَد رَأى وَقَد سَمِعا[2]

ومن هذا عرفان المتكلم المُحتج بكلامه يُعلم بالتحتية مبنيا للمفعول ، والفوقية للفاعل ، أي أيها المُستشهد أنه يُحتاج[3] إلى معرفة أسماء شعراء العرب ، يتعرّف القائل ، وطبقاتهم ، ليعرف المقبول منهم والمردود .

قال البهاء ابن النحاس في التعليقة : أجـــاز الكوفيون إظهـــار إنْ بعد كي / التعليلية ، واستشهدوا بقول الشاعر : 87 ب

بالشاهد لمعرفة قائله، ويدفع احتمال ضعفه.

قال ابن النحاس في التعليقة[4]: أجاز الكوفيون إظهار "أن" بعد "كي" واستشهدوا بقول الشاعر[5]:

أَرَدْتَ لِكيما أنْ تطيرَ بِقِرْبَتي فتترُكَها شَنّاً ببيداءَ بَلْقَعِ

فما مزيدة ، وكي تعليلية ، وصرّح بأنْ بعدها .

قال : والجواب أن هذا البيت لا حجة به ، لأنه غير معروف قائله، وشرط الشاهد معرفة قائله ولو عرف وتيقن لجاز أن يكون من ضرورة الشعر .

ومع هذا الاحتمال يسقط الاستدلال بالبيت لو ثبتت حجيته ، وعُرِف قائله.

] وقال أيضاً أي : ابن النحاس في التعليقة[6]: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول "اللام" في خبر "لكن"، واحتجوا بقوله :

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف 2/583

[2] من المنسرح ، لأوس بن حجر ، ديوانه / الموسوعة الشعرية .

[3] أنه يُحتاج : زيادة من الاقتراح، ص 123

[4] التعليقة على المقرب ، ص 427

[5] لا يعرف قائله ،والشن: القربة البالية ، البيداء : المفازة ، البلقع : القفر . شواهد المغني ، ص 508 ، شرح المفصل 7/19 ، الإنصاف 2/580 .

[6] التعليقة ، ص 219

....   ولكنني من حبها لعميد[1]

غير معروف ، كما قال ، والعميد والمعمود : الذي أمرضه العشق ، وعَمَدَه بالضّنى والسقم .

والجواب : أن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وُثِّق في اللغة، قال ابن هشام في مغني اللبيب[2]: لا يعرف له قائل ، ولا تتمة ، ولا نظير ، ثم هو محمول على زيادة اللام ، أو على أنّ الأصل (لكن إنني) ثم حذفت الهمزة تخفيفا ، ونون لكن للساكنين ، ولا عُزِي إلى مشهور بالضبط والإتقان ، أي : نُسب ، بضم العين المهملة ، وكسر الزاي المعجمة ، أي : ما عزاه أحد من أئمة النقد إلى مشهور ، وفي ذلك ما فيه أي : من موجبات التوقف عن الاستدلال به][3] .

وفي تعاليق جمع تعليق ابن هشام الأنصاري على الألفية لابن مالك استدل الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة ، وهي كما تقدم على الصحيح : ما لا يكون إلاّ في الشعر ، بقوله ، أي القائل :

قد علمتْ أُختُ بني السَعلاءِ[4]

وعلمتْ ذاكَ معَ الجَـــراءِ

أنْ نِعْمَ مأكُولاً على الخَواءِ

يا لكَ مِنْ تَمْرٍ ومن شِيشاَءِ

الخواء : بفتح المعجمة ، خلو الجوف من الطعام ، كذا في القاموس ، والشّيشاءُ بمعجمتين :الأولى مكسورة ، بينهما تحتية ساكنة في القاموس[5] : الشّيشُ والشّيشاءُ: التَّمْرُ الذي لا يَعْقِدُ نَوًى وإن أنْوَى لم يَشْتَدَّ . وإذا جَفَّ كان حَشَفاً

---

1 عجز بيت من الطويل ، وصدره كما ذكر ابن عقيل في شرحه 1/ 363 ، والأشموني 1/280 ،والإنصاف 1/209برواية : لكميد

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي

والعميد : هو الذي أمرضه العشق وهدّه ، والكميد : هو الذي أصابه الكمد ، وهو أشد الحزن .

2 مغني اللبيب ص 385

3 ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وما أثبتناه من الاقتراح ص 124 - 125، ومن الفيض 1/623 - 624

4 هذه الأبيات من الرجز المشطور ، وقد ذكرت في ضرورة الشعر ، ص 98 ، وضرائر الشعر ، ص 39 ، والإنصاف 2/746 ، والمزهر 1/141 - 142 , والسعلاة : أخبث الغيلان ، وكذلك السعلاء ، والسعلى يُمد ويُقصر ، والجمع السّعالي ، والجراء : بفتح الجيم وكسرها من قولهم جارية بيّنة الجراء ، وهو من الجراءة والإقدام ، ، وينشب : يعلق ، ومسعل : موضع السعال من الحلق.

5 القاموس المحيط ، باب الشين ، فصل الشين .

غيرَ حُلْوٍ ، واللَّهاةُ : اللَّحْمَةُ المُشْرِفَةُ على الحَلْق، ما بين مُنْقَطَعِ أصْلِ اللِسانِ إلى مُنْقَطَعِ القلْبِ من أعْلَى الفَمِ جمعه : لَهَواتٌ ،ولَهَياتٌ ،ولُهِيٌّ ،ولِهِيٌّ ،ولَهاءٌ ولِهاءٌ . كذا في القاموس[1] ، وفيه المسعل ، والساعل : الحلق .

[يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهاءِ][2]

فمد السعلا ، والخوا ، واللها ، وهي مقصورات ، وكذا في الارتشاف[3] ، قال : والجواب عندنا المانعين لمدّ المقصور للضرورة ،كما هو مذهب البصريين /88أ أنه لا يُعلم قائلُه بالتحتية ، مبنيا للمفعول ، مرفوعه بعده ، وبالنون ، إخبار عن أئمة العربية بحسب علمه ، وقائله مفعوله ، فلا حجة فيه ، لأنّ المجهول لا يُحتج به ، إلاّ أنه ، أي ابن هشام ذكر في شرحه للشواهد ما يُخالف ذلك ، أي اعتبار معرفة القائل ، فإنه قال : طعن عبد الواحد الطّوّاح[4] ، بتشديدالمهملةالأولى والواو في كتابه بغية الآمِل[5] ، الظرف متعلق بطعن ، وبغية الآمِل عطف بيان لكتاب ،أوبدل ، في الاستشهاد ، بدل اشتمال من الظرف [العائد][6] عليه بقوله[7] :

[لا تُكْثِرَاً إنِّي عَسَيْتُ صائما][8]

لا تُكثراً أيها المخاطب ، والألف بدل من نون التوكيد الحقيقية ، لفتح ما قبلها، إني عسيت صائما ، على مجيء خبر عسى مفردا[9] ، وقال[10] : عطف تفسير على طعن ، هو ، أي الشاهد المذكور بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد،

---

1 القاموس المحيط،، باب الواو ، فصل اللام .
2 ما بين الحاصرتين سقطمن الأصل ، وهو من الاقتراح ، ص 125
3 يعني ارتشاف الضَرَب من لسان العرب ـ لأبي حيان
4 ابن الطواح (673-718 هـ) : أبو محمد عبد الواحد بن محمد ، المؤرخ التونسي ، له غير بغية الآمل كتاب سبك المقال لفك العقال .
5 على صيغة اسم الفاعل ، كتاب عجيب ،وضعه على ترتيب (الكامل) وسماه بغية الآمل ، ومنية السائل , الفيض ، ص 626
6 زيادة يقتضيها السياق .
7 شطر من الرجز ، وقد نسب لرؤبة بن العجاج ، وهو في ديوانه / الموسوعة الشعرية ، ورواية الديوان : (لا تكثرن) وقبله :

أكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائما

8 ورد في الشرح مفرقا ، وقد أثبتناه هنا مجموعا ,
9 كذا قالوا ، والحق خلافه ، وأنّ عسى هنا فعل تام خبري ، لا فعل ناقص إنشائي ، والدليل على ذلك وقوعه خبرا لـ (إنَّ) .
10 هو عبد الواحد

الجملة المنفية محتملة للاستئناف البياني ، والتفسير للجهالة ، فسقط الاحتجاج به ، لعدم العلم بقائله للحجية ، وهذا آخر الطعن .

ويقول ابن هشام المخالف لِما تقدم عنه في شرح الألفية ، قوله : ولو صحَّ ما قاله الطواح من سقوط الشاهد عند الجهل بقائله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه ، الذي هو قطب كتب النحو ، وعليه مدارها ، وعلل ذلك على سبيل الاستئناف البياني بقوله : فإنّ فيه ألف بيت قد عُرِف بالبناء للمفعول ، وهو قائلوها ، وإنّ فيه خمسين بيتا مجهولة القائلين[1] .

وهذا الإلزام غير لازم ، لأنّ الواجب كون الشاهد / معروفا حال 88 ب الاستشهاد به ، وطُرُؤ الجهالة من بعد بقائله ، لا يضر في ثبوت ما ثبت به حال استقامته ، فسيبويه ما استدل بكل ، وسكت له مخالفوه ، و قامت حجته عليهم إلاّ وكل منها معروف القائل ، ثم طرأت الجهالة بقائلي تلك الخمسين ، فلا ينتقض البناء بعد ثبوته ، والله أعلم .

□□□

الفرع

العـــــاشر

---

[1] هذا كلام شاع وذاع ، وقد عرض له الدكتور رمضان عبد التواب في مقال عنوانه : أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه ، أفاد فيه وأجاد . انظر بحوث ومقالات في اللغة ، ص 89

إذا قال النحوي حدثني الثقة فقط ، مع الإبهام ، فهل يُقبل ؟ في ذلك قولان[1] :

في علم الحديث ، رواية ، المسمّى بعلم الأثر ، وعلم أصول الفقه ، رَجّح كلاً من القولين مرجحون، وقد وقع ذلك لسيبويه في كتابه كثيرا، يعني به الخليل تارة ، وغيره تارة أخرى .

وذكر المرزباني عن أبي زيد ، قال : كلما قال سيبويه في كتابه :أخبرني الثقة ، فأنا أخبرته ، وتقدم في الفرع الثاني أنه ينبغي الاكتفاء بذلك ، وعدم التوقّف في القبول ، ثم قال : ويحتمل المنع ، وقد قدّمنا قولا ثالثا : إنه حجة عند مبتغي ذلك القائل ، لا غير ، وفي كتاب مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي قال أبو حاتم عن أبي زيد : كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان ، فإذا سمعتَه يقول حدثني مَن أثق بعربيته فإنما يريدني[2] ، والجملة الفعلية مستأنفة ، أو حالية .

وفي المزهر[3] : قال ثعلب في أماليه : كان يونس يقول : حدَّثني الثّقة عن العرب ، فيعدل للإيهام ولا يسميّه ، [فقيل له : مَن الثقة ؟ قال : أبو زيد ، قيل له : فلِمَ لا تُسميه ؟ قال : هو حيّ بعدُ][4] ، والرواية عن الحي قد ينكرها ؛ لنسيان أونحوه ، فيقع التناكر ، فأنا لا أسميّه .

/ وفيه أنه إذا عارض المصلحة ضرر أشد منها تُركت ، فإنّ عزو 89أ العِلم لقائله مصلحة الأمانة ، حتى قال الشاعر[5]:

إذا أفادكَ إنسانٌ بفائـــــدةٍ مِنَ العلومِ فأَكثِرْ شكرَهُ أَبَدا
وَقُلْ فُلانٌ جَزاهُ اللهُ صالِحَةً أَفادَنِيها وَخَلِّ اللَّومَ وَالحَسَدا

إلاّ أنه لمَّـــا خشي من إنكاره لذلك ، طوى ذكره دفعا للمفسدة ، ودرءُ المفاسد مقدم على جلب المصالح .

---

1 كتب : إذا قال النحوي حدثني الثقة فقط ، مع الإبهام ، ففي ذلك قولان:
2 المزهر 1/142- 143
3 المزهر 1/143
4 ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 128 - 129 ، والمزهر 1/143
5 كتب : حتى قال الشاعر كما تقدم ، ولم يتقدم شيء من هذا .

□□□

الفرع

الحــــــــاديَ عشـــرَ

(بناء الجزأين ، وأصل الحاديَ عشرَ ، فاختصر لما ذكر[1])

قال أبو بكر بن السراج بالسين المهملة والراء والجيم في الأصول في علم النحو[2] بعد أن قرر أنَّ أفعل التفضيل كفعل التعجب ، لا يأتي قياسا من

[1] معنى هذا :أنّ الحادي عشر بفتح الجزآين على البناء المركب كنظائره إلى التاسعَ غشرَ .

[2] الأصول في النحو 1/ 104 - 105

الألوان ، ولا من العيوب أيضا ، مقول القول هو قوله : فإنْ قيل : قد أنشد بعض الناس ما يدل على مجيئه منها :

(يَا لَيْتَني مِثْلُك في البَيَاضِ ... أبيضَ مِن أخت بني إبَاضِ)[1]

يا ليتني : المنادى محذوف ، أي يا صاحب ، أو يا للتنبيه ،لا للنداء مِثْلُك في البَيَاضِ ... أبيضَ : أشد بياضا مِن أخت بني إبَاضِ .

فالجواب أنّ هذا البيت معمول على فساد وخروج عن وجه استعمال العرب وليس البيت الشاذ المخالف للقياس والاستعمال ، والكلام العربي المخالف لهما ، النادر المحفوظ بأدنى إسناد أو بإسناد قويّ حجة على الأصل المُجمع بالبناء للمفعول ، أي الذي أجمع عليه في ذلك العلم في كلام أي علم اعتقاد ، وسمي بعلم الكلام لأنه يُورث قوةً فيه ، ولغير ذلك مما بينته في بديع المعاني في شرح عقيدة الشيباني ، ولا نحو ، ولا فقه ، لأنّ الحكم للغالب، والنادر لا حكم له ، إنْ ثبت عن العرب / وُقف عنده ، ولم يُقس عليه 89 ب وإنما يركن به ، بفتح الكاف ، يميل إلى هذا الأخذ بما خرج عن الإجماع لوروده من طريق ما ضَعَفَةُ بفتح أوليه ، فاعل يركن أهل النحو ، ومن لا حجة قويّة معه، ووَجد ذلك المخالف للإجماع موئلا ، فاستند لغير سند، وركن لغير مُعتمد.

وتأويل هذا السالك هذا الطريق [وما أشبهه][2] كتأويل ضَعَفَة أصحاب الحديث وأتباع[3] القصاص في الفقه لِما يخالف مرويهم مع ثبوته في الفقه بالدلائل القوية التي لا تُصادم بضعيف الأخبار ، انتهى كلام ابن السراج .

فأشار بهذا الكلام المحكي عنه إلى أنّ الشاذ ونحوه مما اشتد ضعفه يُطرح ، أي كل منهما طرحا ولا يُهتمّ بالبناء للمفعول ، أي يُعْنى بتأويله ،الأول لشذوذه ، والثاني لشدة ضعفه .

---

[1] من الرجز ، لرؤبة بن العجاج ، ديوانه / الموسوعة الشعرية ، ورواية الديوان :

لَقَد أَتَى في رَمَضانَ الماضي ... جارِيَةٌ في دَرْعِها الفَضْفاضِ
تُقَطِّعُ الحَديثَ بِالإِيْماضِ ... أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِباضِ
يا لَيْتَني مِثْلَكِ في البَياضِ ... مِثْلَ الغَزالِ زِينَ بِالخَضاضِ

وقد ذكر الشارح البيت المُستشهد به مفرقا ، وأخذ في شرح كلماته ، ولم يذكر البيت كاملا ، وهذا دأبه في شرحه .

[2] زيادة من الاقتراح ، ص 130

[3] كتب : وأصحاب ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 130

□□□

الفرع
الثـــاني عشـــر

قال أبو حيان في شرح التسهيل : التأويل للكلام العربي المحتج بمثله إنما يسوغ ، يجوز إذا كانت الجادة الطريقة[1] ، بالجيم والمهملة ، أي المسلوكة في الفن على شيء ، وجه ، ثم جاء شيء من كلام مَن يُحتج به يخالف الجادة ، فلا يمكن ردّه لفصاحته وتفشّيه ، ولا تنقض القاعدة به ليأت به على أصول تأسست

---

[1] كتب :إذا كانت الطريقة الجادة .

وتأيّدت بها ، فيُتأوّل بقدر ما يرجح به ذلك المخالف للقاعدة المقررة ،ولا يعارضها ، أمَــا إذا كان المخالف للقاعدة المقررة لغة طائفة من العرب لم تتكلم تلك الطائفة إلاّ بها بتلك اللغة ، فلا تأويل ؛لأنها جارية على ذلك الظاهر ، سالكة عليه .

ومن ثَم ، ومما ذكر / من عدم التأويل في ذلك كان مردودا ، خبر 90 أ مقدم ، والاسم تأويل أبي علي الفارسي في قول بعض العرب : ليس الطيبُ إلاّ المسكُ برفع المسك حملا لليس في الإهمال [عند اقتران خبرها][1] بــ (إلاّ) على (ما) النافية في ذلك ، فأوّله أبو علي على أنّ فيها ، أي ليس ضمير الشأن ، والجملة الإسمية الواقعة خبر ، وأُجيب بأنّ إلاّ قد توضع غير موضعها ، نحو ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[2] أي إنْ[3] نحن إلاّ نظن ظنا ، لأنّ الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي ، لعدم الفائدة ، وأُجيب بأنّ المصدر في الآية على حذف الصفة ، أي ظنا ضعيفا[4] ، وخرّجه أبو علي الفارسي أيضا على وجهين[5] :

أحدهما : أنّ الطيب اسمها، والخبر محذوف[6]، والخبر[7] بدل من اسمها .

والثاني : كذلك ، ولكن إلاّ المسك نعت للاسم ، لأنّ تعريفه للجنس ، أي ليس طيبٌ غيرُ المسك موجودا[8] ، قال في المغني[9]: ولأبي نزار الملقب بملك النحاة [10] تخريج آخــر : أنّ الطيب اسمها ، والمسك مبتدأ حُذف خبره ، والجملة خبر ليس ، والتقدير : إلاّ المسك أفخره .

وما تقدم من نقل أبي عمرو أنّ ذلك لغة يردّ هذه التأويلات . انتهى ، لأنّ أبا عمرو بن العلاء نقل أنَّ ذلك ، أي إهمال ليس عند دخول إلاّ على الخبر لغة

---

[1] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وما أثبتناه من الفيض 1/638
[2] الجاثية 32
[3] إنْ سقطت من الأصل ، وما أثبتناه من المسائل الحلبيات ، ص 229
[4] انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص 389
[5] انظر المسائل الحلبيات ، ص 230- 331
[6] أي في الوجود ، انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص 389
[7] أي المسك ، انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص 389
[8] في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص 389 : ليسُ طيبٌ غيرُ المسك طيبا .
[9] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص 389
[10] هو الحسن بن صاف ، نحوي عراقي ، سكن دمشق ، ومات فيها ، سنة 568هـ ، وبرع في الفقه والعربية ، وألف فيهما . بغية الوعاة 1/504

تميم في مغني اللبيب[1] عن بنى تميم يرفعون الخبر بعد إلاّ حملا لها على(ما) في الاهمال عند انتقاض النفى بإلاّ ، كما حمل أهل الحجاز (ما) على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها، ولمَّــا بلغ ما ذُكر عن أبي عمرو بن العلاء، عيسى بن عمر[2] الثقفى، جاءه فقال : ما شيء بلغني عنك ؟ فذكره ، فقال أبو عمرو: نمتَ / وأدلجَ الناسُ[3]، ليس في الارض تميمي إلا وهو يرفع ولا **90 ب** حجازى إلا وهو ينصب، ثم قال لخلف الأحمر ولليزيدي: اذهبا إلى أبى مهدى فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل ذلك ، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال [له عيسى][4] : بهذا فُقتَ الناس .

□□□

الفــرع

الثالثَ عشرَ

قال أبو حيان أيضاً : كلمة لا تُستعمل إلاّ مع شيئين ، بينهما توافق في المعنى ، ويمكن الاستغناء بكل منهما عن الآخر ، مفعول مطلق ، حُذف عامله وجوبا سماعا ، أوحال حُذف عاملها ، أو صاحبها ، والتقدير : ارجع إلى النقل عنه رجوعا، أو إلى ذكره ثانيا ، وتوقف ابن هشام في عربيتها ، قال المصنف : وكأنه ظنها مولدة في استعمال الفقهاء ، وليس كذلك ، فقد ثبت في الكلام الفصيح ، روى أحمد في مسنده[5] عن أبي هريرة أن عمر وهو يخطب يوم

---

1 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص 389 -390

2 كتب عيسى بن مريم . وهو خطأ .

3 كتب : تمت شروطها ، وما أثبتناه من المغني ، ص 388

4 زيادة من المغني ، ص 388

5 مسندأحمد الحديث رقم 91 - حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا حسن بن موسى وحسين بن محمد قالا ثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بينا هو يخطب يوم الجمعة إذ

الجمعة إذ جاء رجل ، فقال عمر : { لم تتخلفون عن الصلاة ، فقال الرجل : ما هو إلاّ أنْ سمعتُ النداء، فتوضّأت، فقال: أيضـــا } ، وفي لفظ : الوضوء أيضا ، وهو في الصحيح من حديث ابن عمر عن عمر ، انتهى .

قلت : أورده في صحيح البخاري[1] في باب غسل الجمعة : { والوضوء أيضا } .

وقد تكلم بها النبي صلى الله عليه وسلم ، أخرج البخاري[2] عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ قَالَ : بَايَعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم ، ثُمَّ / عَدَلْتُ إِلَى ظِلِّ الشَّجَرَةِ 191 فَلَمَّا خَفَّ النَّاسُ قَـــالَ: { يَا ابْنَ الأَكْوَعِ، أَلاَ تُبَايِعُ ؟ قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُ قَالَ:أَيْضًا } ، الحديث.

وأخرج مسلم[3] عن هند امرأة أبي سفيان، وقد ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم مجيئها له ولأهله ، بعد أنْ كانت بخلافه ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : { وأيضــا ، والذي نفسي بيده } أي : لتزيدن في قلبك، وترسخ المحبة عندك ؛ لأنّ الإيمان يقتضي ذلك : إذا دخل الدليلَ مفعول به مقدم الاحتمالُ بخلاف المستدل به عليه ، وكان له سقط به الاستدلال لضعفه ، عند إنابة ما أُقيم له باحتماله لغيره ، وردَّ به[4] ، أي بما ذكر من القاعدة على ابن مالك كثيرا في

جاء رجل فقال عمر لم تحتبسون عن الصلاة فقال الرجل ما هو إلا أن سمعت النداء فتوضأت فقال أيضا أولم تسمعوا أن رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل .
تعليق شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين .
مسند أحمد 1/15 ، 46

[1] صحيح البخاري ، الحديث رقم 878- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ قَالَ : أَخْبَرَنَا جُوَيْرِيَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَيْنَمَا هُوَ قَائِمٌ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَنَادَاهُ عُمَرُ أَيَّةُ سَاعَةٍ هَذِهِ قَالَ إِنِّي شُغِلْتُ فَلَمْ أَنْقَلِبْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ التَّأْذِينَ فَلَمْ أَزِدْ أَنْ تَوَضَّأْتُ فَقَالَ وَالْوُضُوءُ أَيْضًا وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ. صحيح البخاري 2/2 - 3

[2] صحيح البخاري ، الحديث رقم 2960- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ , عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ , رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ , قَالَ : بَايَعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم ، ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى ظِلِّ الشَّجَرَةِ ، فَلَمَّا خَفَّ النَّاسُ قَالَ : يَا ابْنَ الأَكْوَعِ ، أَلاَ تُبَايِعُ ؟ قَالَ : قُلْتُ : قَدْ بَايَعْتُ يَا رَسُولَ اللهِ ، قَالَ : وَأَيْضًا ، فَبَايَعْتُهُ الثَّانِيَةَ. فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا مُسْلِمٍ ، عَلَى أَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تُبَايِعُونَ يَوْمَئِذٍ ؟ قَالَ : عَلَى الْمَوْتِ. صحيح البخاري 4/61

[3] صحيح مسلم ، الحديث رقم 4576 - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِىِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ جَاءَتْ هِنْدٌ إِلَى النَّبِىِّ -صلى الله عليه وسلم- فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَهْلُ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَىَّ مِنْ أَنْ يُذِلَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ وَمَا عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَهْلُ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَىَّ مِنْ أَنْ يُعِزَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ. فَقَالَ النَّبِىُّ -صلى الله عليه وسلم- « وَأَيْضًا وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ ». ثُمَّ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مُمْسِكٌ فَهَلْ عَلَىَّ حَرَجٌ أَنْ أُنْفِقَ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَقَالَ النَّبِىُّ -صلى الله عليه وسلم- « لاَ حَرَجَ عَلَيْكِ أَنْ تُنْفِقِى عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ ». صحيح مسلم 5/130

[4] أي : أبو حيان

مسائل نحوية ، استدلّ عليها ابن مالك بأدلّة تقبل التأويل ، فلا تصح سندا للمدّعي منها ، أي من المسائل المثبتة له بما ذُكِر استدلاله على قصر الأخ إلزامه الألف في الأحوال كلها ، بقوله ، أي الشاعر :

[1] (أخاكَ الذي إن تَدْعُه لِمُلِمّة   يُجبْك بِما تَبْغِي ويَكْفِيك مَنْ يَبْغِي [2])

قوله : أخاك الذي إنْ تدعه ، أعربه ابن مالك مبتدأ على لغة القصر ، وهولزوم الألف في جميع الأحوال ، والموصول بعده خبره ، لِمُلِمَّة ، بالضم ، أصله اسم فاعل من ألَمَّ بالقوم ، إذا نزل بهم ، والمراد بها المصيبة النازلة من نوازل الدهر ، يُجبْك ، حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، بماتبغي ويكفيك من يبغي ، بالغين المعجمة ، تطلب وتريد .

فإنه يحتمل ردٌّ لكلام ابن مالك ، وما ذكره من كونه مبتدأ على لغة القصر لا يتعيّن ؛ لاحتمال أنْ يكون منصوبا بإضمار فعل على الإغراء جريا على اللغة الفاشية ، أي : الزم أخاك ، ولا يخفاك أنه بعيد عند بادي الرأي ، وما يسبق إليه الفهم أولى عندهم ، فإنّ ما يبادر إليه الفهم كالحقيقة ، لا يعدل عنه بمجرد الاحتمال ، لكنهم بنوه على مجرد وجودالاحتمال ، وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

---

[1] من هنا يبدأ القطع في المخطوطة الأصل .

[2] البيت في شرح التسهيل لابن مالك 1/49 ، وشفاء العليل 1/120 ، وشذور الذهب ، ص 223 وبعده :

وإنْ تجْفُهُ يوماً فليس مُكاشفاً   فيطمعَ ذو التزوير والوَشْي أنْ يُصْغِي

□□□

الفـــرع

الرابـــــعَ عشـــر

كثيرا منصوب على الظرفية ، أو المفعولية المطلقة ، وهو الأكثر ما ، تأكيد ، تُروى بالبناء للمفعول ، أي يرويها الرواة الأبيات ، أي : يأتون بها مختلفة الإعراب والألفاظ على أوجه مختلفة، ربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض ، وقد سُئلت بالبناء للمفعول عن ذلك قديما ، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرةً بالفتح ، استعملوه منصوبا على الظرفية ، أو المصدرية ، قال ابن السيد في مثلثه[1]: إذا قلتَ لقيته مرةٌ جاز أنْ يكون المراد لقيته واحدةٌ ، وجازأنْ يكون المراد برهةً من الدهر ، فيُجرى في الأول مجرى المصادر ، وفي الثاني مجرى الظروف ، فإذا أرادوا تحقيق الظرف قالوا :رأيته ذا مرة ، هكذا ، ومرة هكذا ، أي فهو بفصاحته يتلاعب بمقولاته ، فينشدها كيف أراد .

[1] المثلث 2/163

وهلاّ أجاب المصنف بهذا عما ورد من الأحاديث كذلك ، توثيقا للرواة ، وسدّاً لباب التصرّف في الأحاديث بالتغيير والتبديل ، فإنها أجــدر بذلك من الأبيات .

ثم رأيتُ ابن هشام قال في شرح الشواهد : رُوي قوله :

.... ولا أرضَ أَبْقَلَ إبْقالَها[1]

بالتذكير ، أي تجريد الفعل الماضي من تاء التأنيث ، والتأنيث هو إثباتها فيه ، مع نقل الهمزة ، هو على حذف مضاف ، أي نقل حركة همزة إبقالها للتاء في أبقلت ، وحذف الهمزة لاستقامة الوزن ، فإنْ صحَّ أنّ القائل بالتأنيث ، هو القائل بالتذكير ، صحّ الاستشهاد به على الجواز في غير الضرورة ، وإلاّ فقد كان العرب ينشد بعضهم شِعر بعض ، وكلٌّ يتكلّم على مقتضى سجيته ، التي فُطِر عليها، ومن هنا تكثَّرَت على تفَعّل من الكثرة ، أي تعددت الروايات بتعدد الرأي ، والكل يعمل به ؛ لفصاحة القائل والناقل ، لِما تقرر أنّ رواية لا تقدح في أخرى ، الروايات في بعض الأبيات ، انتهى .

---

[1] عجز بيت وصدره : فلا مزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها
والبيت من قصيدة لعامر بن جوين الطائي ، يصف أرضا خصبة من كثرة الغيث ،والبيت من شواهد الكتاب 2/46 ، وشرح المقصل 5/94 ، والهمع 2/171 ، وخزانة الأدب 1/45
والمزنة : واحدة المُزن ، وهو السحاب ، يحمل الماء ، والودق : المطر ، وأبقلت : أخرجت البقل

□□□

فصـــــــل

ملخص من المحصول للإمام فخر الدين[1] ، مع زيادات من شروحه بصيغة الجمع، أي كشرحي العلامة الأصبهاني[2]، والإمام المحقق شهاب الدين القرافي[3] ، وغيرهما ممن اعتنى بشرحه ,

قال : اعلم أنّ معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية ، لأنّ معرفة الأحكام الشرعية، وكذلك غيرها من العلوم العربية ، التي تتوقف عليها الأحكام الشرعية من باب لا فارق واجبة كفاية ، أي فرض ، إذ لا فرق بينها عند الجمهور ، وذلك ما لم تكن ضرورية للمكلف ، أمَّـــا الضرورية فعينية لازمة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مُستحيل، فلا بدّ من معرفة أدلتها ، والأدلّة راجعة إلى الكتاب إذا أطلقه الأصوليون فالمراد به القرآن والسنّة ، وأمَّـــا السنة عندهم فهي أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله ، وأحواله ،

---

1 فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله ، الرازي المولد ، الطبرستاني الأصل ، القرشي ، التيمي البكري (النسب) ، المتوفى سنة 606هـ . البداية والنهاية 13/55 ، شذرات الذهب 5/21

2 هوشمس الدين ، محمد بن محمود ، المتوفى سنة 678هـ ، وسمّى شرحه : الكاشف عن المحصول . بغية الوعاة 1/240

3 هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن ، أبو العباس ، شهاب الدين ، الصنهاجي ، القرافي ، المتوفى سنة 684هـ ، إمام المالكية في عصره ، سمّي شرحه : نفائس الأصول في شرح المحصول . الديباج المذهب - لابن فرحون 1/236

وتقريراته كما هومشهور بين أهل الاصطلاح الحديثي ، وهما واردان بلغة العرب الإضافة لبيان الواقع[1] ، إذ لا صرف[2] ولا نحو لغيرهم ونحوهم وتصريفهم .

فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلة ، ومعرفة الأدلة أظهر في مقام الإضمار ، فرارا من اللبس بعوده للأحكام ،والمراد بالأدلة الأصلية ، وهي الكتاب والسنة تتوقف على معرفة اللغة ، والنحو ، والصرف ، وما يتوقف على الواجب المطلق أخرج الواجب المقيّد وجوبه بذلك الأمر ، كالنصاب للزكاة ، لتوقف وجوبها عليه ، فإنّ وجوبها لا يستلزم وجوبه ، لأنّ تحصيل سبب الوجوب لا يجب][3] وهو مقدورٌ للمكلف جملة حالية ، أخرج بها ما لا قدرة للمكلف عليه ، مما يتوقف عليه الواجب المطلق ، كالسلامة من موانع الوجوب مثلا ، فهو واجب لأنّ للوسائل حكم المقاصد .

فإذن ، أي إذا توقف على الأحكام الشرعية على أدلتها المتوقف معرفتها على العلوم المذكورة ، فيجب تعلّمها بوجوب علم الأحكام المذكورة كما قال : معرفة الغة والنحو والتصريف واجبة ؛ لتوقف حصول الواجب عليها .

قال الرازي: ثم الطريق إلى معرفتها، أي هذه العلوم إمَّــا النقل المحض ، الذي لا دخل فيه للعقل أصلا كأكثر اللغة بيان /موضوعاتها ، أو العقل مع 91ب النقل عن العرب ، كقولنا : الجمع المحلى باللام[4] مطلقا للعموم ، وقول النحاة : إنّ جموعَ السلامة جموعُ قلة[5] ، يحمل على نكراتها ، ودلالة العقل فيما ذكر ، لأنه ، أي الشأن يصح استثناء أي فرد منه يشهادة الاستعمال ،فإنّ صحة الاستثناء تُعرف بالنقل عن العرب في استعمالهم له ، وذكر دلالة العقل بقوله : وكونَه بالنصب عطفا على مدخول إنّ ، أي وإنّ [كون][6] الاستثناء معيار العموم يعرف بالعقل ، وإنّه بالعقل يعلم أنه لولا شمول الأفراد الذي هو تصديقات

---

[1] في الفيض 1/645 : الإضافة للتشريف

[2] جاء في الفيض 1/645 : أمَّـا النحو فظاهر أنهم ليس لهم قواعد تقتضي الرفع والنصب كالكلام العربي ، وأمَّـا الصرف فلا ، بل لكل لغة صرف ، كما يُعرف بمصادر الزوزني الفارسية ،وغيره من الكتب الموضوعة في الألسن كالتركي وغيره.

[3] إلى هنا توقف القطع ، وما أثبتناه من القطع وضعناه بين حاصرتين ، وهو من الفيض 1/640 - 645

[4] المحلى باللام :زيادة من الاقتراح ، ص 137

[5] كتب : القلة .

[6] زيادة من الفيض 1/647

العموم ، ما صحّ إلاّ الذي هو الإخراج لمعرفة كون الجمع المذكور له ، أي العموم حاصله بالتركيب من النقل عن العرب والعقل ، التفكر في الأمور ، وأمَّا العقل المحض فلا مجال له في ذلك ، أي المذكور من هذه العلوم .

قال : فالنقل المحض الذي هو القسم الأول إمَّا تواتر أو آحاد ، وعلى كل منهما، أي النوعين إشكالات جمعه[1]، أمَّا التواتر فالإشكال عليه من وجوه ، المناسب للإشكالات أوجه :

أحدها : أنَّا نجد الناس مختلفين في معاني الألفاظ ـ التي هي أكثر الألفاظ تداولا، ودوراناً[2] على ألسنة المسلمين ، الظرف تنازعه المصدران قبله ، وأعمل الثاني لئلا يلزم الفصل بين المصدر وصلته بأجنبي ، وأنه غير جائز اختلافا شديدا لا يمكن القطع فيه بما هو الحق ، كلفظ الله ، الاسم العلم للذات الواجب ، فإنّ بعضهم زعم أنها عبرانية بكسر المهملة ، وسكون الموحدة ، لغة إبراهيم لمَّا عبر النهر فاراً من النمرود ، فلقيه / الطلب من ورائه ، وكانت 92أ لغته أولا غيرها ، وقال قوم إنها سريانية قيل : إنها لغة آدم ، وبها ينطق الصغير أول نطقه ، قيل : ويتكالم بها في البرزخ ؛ حتى قال بعضهم إنّ المَلَكَيْن إنما يكلمانه[3] بها ، قال المصنف في منظومته في الميت :

ومن عجيب ما ترى العينان أن سؤال القبر بالسرياني
أفتى بهذا شيخنا البلقيني ولم أره لغيره بعيني[4]

وقد رأيته لغير البلقيني ، وهو العيني الحنفي في شرح فتح المحيي المميت ، وفي المزهر[5] : أخرج ابن عساكر في التاريخ عن ابن عباس أنَّ آدم كانت لغتُه في الجنّة العربيةَ ، فلما عَصَى سلَبه اللّهُ العربية ، فتكلّم بالسريانية فلما تاب ردَّ اللّه عليه العربية .

---

[1] أي جمع إشكال .
[2] كعطف التفسير على تداولا
[3] أي : الميت .
[4] قال ابن عاشور في التحرير والتنوير 12 / 220 : وقد زعم السراج البلقيني: أن سؤال القبر يكون باللغة السريانية وتلقاه عنه جلال الدين السيوطي واستغربه، وجاء في مصنف ابن أبي شيبة 10 / 474 حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَن بَيَانٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : كَلامُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ السُّرْيَانِيَّةُ.
[5] المزهر 1/30

قال عبد الملك بن حبيب : كان اللسانُ الواحد الذي نزل به آدمُ من الجنة إلى أن بَعُد وطال العهدُ حرّف وصار سُرْيانياً وهي منسوبة إلى أرض سُورَى ، وهي أرضُ الجزيرة ، بها كان نوح وقومه قبل الغَرَق

قال : وكان يُشَاكل اللسانَ العربي إلاّ أنه محرّف ، انتهى .

والذين جعلوها عربية اختلفوا ، هل هي مشتقة ،أو لا ؟ أي أو مرتجلة .

والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافا شديدا في المشتقة منه ، قال السيد السنوسي[1] في شرح الوسطى : والحق أنَّ هذا الاسم الكريم علمٌ عليه عزّ وجلّ ، لا اشتقاق له ، وما ذكروه في اشتقاقه ، فغير مُسلَّم ، وأقربه أنه مشتق من أله بالمكان أقام به ، فيكون الاسم عليه من صفات التنزيه ، غير منتقل عن وصف المكان / ومن تأمّل أدلتهم في تعيين مدلول هذا اللفظ ، أهو الذات 92 ب الواجب ، أم المعبود بحق ، أم المعبود ، ثم غلب على الذات الواجب علِم أنها أي المدلولات متعارضة ، لأنها على الأول عربي ، وعلى غيره لا ، وأنّ شيئا منها ، أي تلك الدلائل لا يفيد الظن الطرف الراجح مما يجوز في الشيء عنه الغالب فضلا عن اليقين أي يفيد للتعارض ، وفي المصباح[2] : قَوْلُهُمْ فُلَانٌ لَا يَمْلِكُ دِرْهَمًا فَضْلًا عَنْ دِينَارٍ وَ مَعْنَاهُ لَا يَمْلِكُ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا وَعَدَمُ مِلْكِهِ لِلدِّينَارِ أَوْلَى بِالِانْتِفَاءِ وَكَأَنَّهُ قَالَ لَا يَمْلِكُ دِرْهَمًا فَكَيْفَ يَمْلِكُ دِينَارًا لأنّ نفي القليل لازم لنفي الكثير ، وَانْتِصَابُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالتَّقْدِيرُ فَقَدَ مِلْكَ دِرْهَمٍ فَقْدًا يَفْضُلُ عَنْ فَقْدِ مِلْكِ دِينَارٍ قَالَ قُطْبُ الدِّينِ الشِّيرَازِيُّ : اعْلَمْ أَنَّ فَضْلًا يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعٍ يُسْتَبْعَدُ فِيهِ الْأَدْنَى وَيُرَادُ بِهِ اسْتِحَالَةُ مَا فَوْقَهُ وَلِهَذَا يَقَعُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَغَايِرِي الْمَعْنَى وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ أَنْ يَجِيءَ بَعْدَ نَفْيٍ وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ : وَلَمْ أَظْفَرْ

---

[1] هو أبو عبد الله محمد بن يوسف الحسني السنوسي ، وبه عرف ، التلمساني ، العلامة المتكلم المتفنن ، شيخ العلماء و الزهاد ، الجامع بين العلم و العمل . له: " العقائد وصغراه لا يعادلها شيء من العقائد، و هي الكبرى و شرحها ، و الوسطى و شرحها ، و الصغرى و شرحها ، و صغرى الصغرى و شرحها . و شرح لامية الجزيري ، و شرح الحوفية. و المقدمات و شرحها ، و غير ذلك مما هو كثير وتوفي في جمادى الآخرة سنة 895 هـ . شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : محمد بن محمد مخلوف ، ص 266 ، نيل الابتهاج ، ص 325/329

[2] المصباح المنير (ف ض ل)

بِنَصٍّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ وَبَسَطَ الْقَوْلَ فِيه وَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا قدمته .انتهى .

وكذلك مثل هذا الاختلاف في لفظ الجلالة اختلفوا في لفظ الإيمان ، أهو مصدر آمنَ به ، بوزن أَفْعَلَ ، لا بوزن فاعَلَ ، وإلاّ لكان (فِعال) .

وهل همزته للتعدية ، كأنّ المُصدِّق جعل غيره آمنا من تكذيبه ، أو للصيرورة ؟ كأنه صار ذا أمن من تكذيب غيره له ، وهل مسماه التصديق الجنائي ، أو النطق بالشهادتين عند التمكن ، شطر منه ، وعليه الأشعري[1] ، أو شرط لإجراء أحكام الدنيا ، وعليه الماتردي[2] ، وقال ابن ملك[3] في شرح المشارق : إنّ أصح القولين عن الأشعري / وكلام النووي في أول شرح 93 أ مسلم يخالفه ، فقــد حكى الإجماع على خلود من ترك النطق بهما ، مع تمكنه منه ، وقد صدّق بالإيمان بقلبه في النار ، وهل العمل داخل في مُسماه أو لا ؟ واختلفوا في لفظ الكفر[4] ما مُسماه ، وما يحصل به ؟ والصلاة[5] والزكاة[6] مع اشتهار هذه الأركان ، وتأولها في السنّة أهل الإيمان ، فإذا كان هذا الثابت هنا الحال من الاختلاف في هذه الألفاظ التي هي أشهر الألفاظ ، والحاجة إليها ماسة جداً، لأنها أركان الأسلام ، وبها قوامه وعليها قيامه ، واختلف في كل منها هذا الاختلاف ، فما ظنك بسائر الألفاظ [7] ؟!

وإذا كان كذلك الاتفاق على المعنى المدلول للألفاظ ، ظهر أنّ دعوى التواتر في اللغة في موضوع اللفظ والنحو متعذر ، لِما ذكر من الاختلاف الشديد.

---

[1] في الفيض 1/ 653: أو النطق اللساني ، أوهما كما عليه الأشعري

[2] هو محمد بن محمد بن محمود ، والماتردي نسبة إلى (ما تريد) محلة بسمرقند . الجواهر المضية 3/360

[3] ابن ملَك (000 - 801 هـ) : عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فِرِشْتا الكرماني، المعروف بابن ملك: فقيه حنفي، من المبرزين. له " مبارق الازهار في شرح مشارق الانوار " في الحديث، و " شرح تحفة الملكوك " لمحمد ابن أبي بكر الرازي، فقه، و " شرح مجمع البحرين لابن الساعاتي " فقه، و " شرح المنار " في الاصول، و " بدر الواعظين وذخر العابدين " وغير ذلك .الضوء اللامع 4: 329

[4] أي : هل هو الجحد أو الستر ، أو غير ذلك ؟

[5] أي: هل هي مصدر ، أو اسم مصدر ، وهل معناها الدعاء أو الرحمة ، أو العطف ، أو الحنو ، أو غير ذلك مما بسط في الأصول .

[6] أي : هل هي مصدر ، وهل معناها الطهارة ، أو النمو والزيادة ، أوغير ذلك ؟

[7] فما ظنك بسائر الألفاظ : سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ، ص 139

وأُجيب عنه بأنه وإنْ لم يكن دعوى التواتر في معانيها على [سبيل] التفصيل ، لعدم وجود الاتفاق على ذلك ، فإنَّـــا نعلم معانيها في الجملة ، وأنّ الجلالة للذات الواجب ، وأنّ الإيمان للتصديق الكافي بالفوز بالجنة كما قال ، فنعلم علما يقينا أنهم أي الناس يطلقون لفظة الله على الإله المعبود بحق ، وهذا الموضوع وإن كان كليَّـــا باعتبار مفهومه، إلاّ أنه قام البرهان القاطع على أنه جزئي ، وهو الله الواحد الأحد ، الذي لا شريك له ، وإنْ كنا لا نعلم مسمى هذا اللفظ أذاته فيكون اسما للذات بناء على أنه مرتجل ، أم كونه معبودا ، أم كونه قادرا على الاختراع[1] ، أم كونه ملجأ وسيّدًا للخلق ، أم كونه بحيث تتحير العقول في إدراكه ؟ بناء على أنه مشتق من ألَه، بوزن سأَل إلاهَةً وأُلوهة بمعنى عَبَد ، أومن أله غيره: أجارَه إذ العائذ يفزع إليه ، وهو يُجير الفازع إليه / أو 93 ب من أَلِه كعلِم إذا تحيّر ، لأنّ العقول تتحيّر في معرفته تعالى ، إلى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ[2] ، بحسب ما قُدِّر اشتقاقه منه ، وكذا القول في سائر الألفاظ ، تُعلم معانيها جملة لا تفصيلا كالصلاة ، فعلم أنهم يُطلقونها على العبادة المخصوصة ، وإنْ كنا لا نعلم هل هي اسم للجزء، وهو الدعاء ، أولِما يلزمها ، وهو الصلوَيْن[3] لتحركهما فيها ، أو غير ذلك.

الإشكال الثاني : من الإشكالات على التواتر أنّ من شرط التواتر المقيِّد للعلم الضروري استواء الطرفين ، والواسطة ، أي كل من طبقاته الشاملة له عبارته .

فهب بفتح الهاء ، وسكون الموحدة ، من أفعال القلوب ، أي حَسِبنا ، واعتقدنا ، وسدّ مسدّ مفعوليها أنَّـــا علمنا حصول[شرائط]التواتر من العدد ، الذي يستحيل عقلاً تواطؤهم[4] على الكذب ، أو وقوعه منهم ، لا عن قصد في حُفَّاظ اللغة ، والنحو ، والتصريف في زماننا ، فكيف نَعلم حصولها في سائر باقي الأزمنة السابقة ، قد يمنع بأن الهمم تتضاءل ، وتتناقص ، لا تتطاول

[1] أم كونه قادرا على الاختراع : زيادة من الاقتراح ، ص 139 ،وقد سقطت من الأصل .
[2] أي : من الأقوال المفرّعة على حسب الاشتقاقات الزائدة على عشرين . الفيض 1/655
[3] قال أَهلُ اللغة في الصلاة: إنها من الصَّلَوَيْن، وهما مُكْتَنِفا الذَّنَبِ من الناقة وغيرها، وأَوَّلُ مَوْصِلِ الفخذين من الإنسانِ فكأَنهما في الحقيقة مُكْتَنِفا العُصْعُصِ .لسان العرب (صلا) .
[4] كتب : الذي يحيل العقل تواطئهم ...

وتترافع، فإذا سلِم وجود العدد في عصره ، فهو دليل وجوده فيما قبله بالأولى ، بدليل الشاهد ، فإنّ عدد الهمم في كل جيل تنقص عنه فيما قبله .

وإذا جهلنا شرط التواتر من وجود عدده في جميع الطبقات جهلنا المتواتر ضرورة ، لفقد الشيء عند فقد ما يتوقف عليه ، والضرورة إلجاء المولى العبد أن يجزم بالأمر جزما مطابقا لا يرتفع بوجوده ، وهو مفعول له ، لأنّ الجهل بالشرط يوجب / الجهل بالمشروط ، لأنه يلزم مِن فقد الشرط فقد المشروط 94 أ

فإنْ قيل : الطريق إليه أي معرفة وجوده في جميع الطبقات أمران :

أحدهمـــا : أنّ الذين شاهدناهم من علماء الفنون المذكورة ، البالغين عدد التواتر أخبرونا أنّ الذين أخبروهم بهذه اللغات ، عبر بما ذكر ، وفيما مرّ باللغة والنحو والصرف تفننا في التعبير ، كانوا موصوفين بالصفات المعتبرة في التواتر من العدد المذكور أخبر أولئك مَن أخبرهم ، وأنّ الذين أخبروا مَن أخبَرهم أولئك الذين شاهدناهم ، أي أشياخ أشياخهم كانوا كذلك ، إلى أنْ اتصل النقل بعدد التواتر بزمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكانت اللغة في عصره قد بلغت أَشُدها ، وسلكت من الطريق أشَدّها .

والأمر الآخر : أنّ هذه الألفاظ لو لم تكن موضوعة لهذه اللغات المستعملة هي فيها ، ثُم وضَعها واضِع لهذه المعاني المستعملة الآن فيها بعد وضعها من قبل لغيرها لاشتهر ذلك بين الناس ، وعُرِف أمره ، فإنّ ذلك أي نقل ما غُيّر من اللغة عن موضوعه لغيره مما تتوفر الدواعي على نقله، فترك ذلك دليل عدمه ، إذ لو وقع لنُقِل .

قلنا: أمَّـــا الأول، وهو أنّ مَن شاهدنا أخبروا بوجود العدد في أشياخهم ، وأشياخهم عن أشياخهم ، وهكذا لمنتهى السند ، فغير صحيح ، لأنّ كل واحد منَّـــا حين سمع لغة مخصوصة/ من إنسان فإنه لم يَسمَع منه عند إعلامه 94ب بها أنه سَمِعَه ، أي ما سمعناه منه من أهل التواتر ، وهكذا ، مثل ما ذكر في هذه الطبقة من الطبقات ، بل تحرير هذه الدعوى على هذا الوجه بأنْ يقول الإنسان من عدد التواتر في طبقته لمن رواه عنه : أخبرني به عدد التواتر مما لا يفهمه كثير من الأدباء ، لأنهم لا اعتناء لهم بأثر الإسناد ،ولا بما يرجع إليه

من تواتر ولا آحاد ، فكيف يُدّعي بالتحتية مبنيا للمفعول عليهم أنهم علموه بالضرورة الناشئة عن التواتر ؟ بل انتقال عما قبلها لقوله الغاية النهاية القصوى بضم القاف ، أي البُعدى ، وهذه لغة الحجاز ، وأهل نجد يقولون القصيا بالياء مكان الواو، في راوي اللغة في أي زمن كان أنْ يُسنده بضم التحتية ، وكسر النون يعزوه ألى كتاب صحيح[1] كالمُحْكَم ، أو إلى أُستاذ مُتقن بصيغة المفعول من الإتقان من غير اعتبار بعدد ؛ فضلا عن رتبة تواتر ، ومعلوم أنّ ذلك لا يُفيد اليقين ، لعدم وجود التواتر ، وقد يُقال : ليس شرط التواتر كون كلّ من رجال طبقاته الواصلين إلى حَدّه ، غير[2] مَن دونه بأنه أخذ ذلك عن عدد التواتر ، بل الشرط في كل منها رواية عدد يستحيل تواطؤهم ، أوتوافقهم على الكذب ، وإنْ كان ذلك بطرق متعددة ، والقواعد الأدبية كذلك ، لأنه في كل طبقة من الطبقات ، يستحيل فيها ما ذكر من التواطـؤ على الكـذب / والتوافق على ما ذكرنا ، والله أعلم . 95أ

وأمَّـا الثاني : وهوقوله : إنّ هذه الألفاظ لولم تكن موضوعة .. إلى آخره فضعيف أيضا ؛ في الاستدلال ، لأنّ ذلك الاشتهار للأمر الذي عدم نقله آية عدمه ، إنما يَجبُ في الأمور المهمة العظيمة ، كأمر الخلافة ، والأحكام الشرعية الظاهرة ، فعدم نقلها آيةُ عدمِها ، وليس هذا ، أي تغيّر الموضوع للفظة الواحدة منه من الأمر المهم ؛ حتى يكون عدم نقله علامة عدمه أيضا ، فهو منقوض بالكلمات الفاسدة ، والإعرابات المعوجَّة الجارية في زماننا ، مع أنّ تغيّرها معلوم ، ومُغيّرها غير معلوم ، كما في المزهر[3] ، لكن لا نُسلِّم أنه أي الموضوع له لم يشتهر حتى يخرج من القاعدة المذكورة ، فإنه أي الشأن قد اشتهر ، بل ارتقى على الشهرة حتى بلغ مَبْلغَ التواتر ، وتنازع الفعلان قوله أنّ هذه اللغات اللغة والنحووالتصريف إنما أُخذَت بالبناء للمفعول عن جمع مخصوص كالخليل ابن أحمد وأبي عمرو بن العلاء ، وعبد الملك بن قريب الأصمعي وأَقْرَانهم ولاَ

---

[1] المحكم والمحيط الأعظم، أجل ما أُلف من معاجم اللغة العربية ، حتى عصر ابن منظور ، ألفه أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده ، المتوفى سنة 458هـ . بغية الوعاة 2/143

[2] في الفيض 1/658 : عيَّن .

[3] المزهر 1/116 - 117

شكّ أي تردد في أنّ هؤلاء المذكورين من أئمة هذا الشأن ما كانوا مَعْصومين من السهو والغلط ، ولا بالغين حدَّ التواتر ، لأنه لا يحصل من تعددهم عند النقل استحالة التواطؤ والتوافق على السهو ،أوالغفلة ، وإذا كان كذلك ، أي لم يوجد التواتر ، لم يحصل القَطْع واليقينُ بقولهم ، لفقد سبب اليقين / من التواتر 95ب

أَقْصى غاية ما في الباب من التأييد أن يقال : نعلم قطعاً أن هذه اللغات أي مجموعها بأسْرها بجملتها غيرُ منقولة عن العرب على سبيل الكذب ، فإنّ الرواة كانوا ثقات ضابطين ونقطع بأن ما فيها هو صدقٌ قطعاً[1] لدلائل صدقها من الكتاب أو التواتر لكن كلّ لفظة عيّناها فإنا معشر الأدباء لا يمكننا القطعُ بأنها من قبيل ما نُقل صدْقاً ، وإنْ أمكننا ذلك في البعض ، وعنه احترز بقوله : كل لفظة ، وهذا مشكل على قوله : وحينئذ لا يبقى القَطْع في لفظ معيَّن أصلاً ، كما ذكرنا من إمكانه في البعض ، وهذا هو الإشكال على مَن ادّعى التواتر في نقل اللّغات ، أي فلا تواتر فيها لِما ذكره .

هذا كلام الإمام[2] في المحصول ، بنوع تصرّف ، كما يُعلم بمراجعته ، وتابعه عليه صاحب الحاصل[3] ، وما تعقّب منه حرفا كما في المزهر

وتعقبه شارحه الإصبهاني[4] ، بكسر الهمزة ، والباء الفارسية بين الموحدة والفاء ، ولذا يقال بالفاء ، في بعضه بقوله : بأنّ كون اللغة مأخوذة عمن لم يبلغ عدد التواتر ، ممن تقدم ذكره لا يصلح أن يكون سندا مرجعا لمنع عدم شهرة نقل اللغات عن موضوعاتها الأصلية إلى موضوعات غيرها لغوية ، أو عرفية ، لأنّ عدم عصمتهم لا يستلزم وقوع النقل والتغيير ، بل يثبت به لعدم عصمتهم احتماله ، وذلك الاحتمال لا يقدح في دعوى انتفاء اللازم / بأنه 96 أ الأصل ، لأنّ الأصل العدم ، حتى يقوم دليل على خلافه ، انتهى .

---

[1] في الاقتراح ، ص 142 : ونقطع بأنّ فيها ما هو صدق .

[2] أي : الرازي .

[3] هو تاج الدين أبو عبد الله محمد بن الحسين الأرموي المتوفى سنة 653هـ ، وكتابه هو : الحاصل من المحصول في علم الأصول

[4] بفتح الهمزة والباء وكسرهما ، وبفتح الهمزة وكسر الموحدة ، وعكسه ، وإبدال الباء فاء فارسية ، بلدة مشهورة بعذوبة الهواء والماء ، ولطافتهما , الفيض 1/660
والأصبهاني هو : شمس الدين محمد بن محمود بن محمد الاصبهاني المتوفى سنة 678هـ

وحينئذ فيكون بقاء الموضوعات بحالها ، لا من جهة عصمة الرواة ، بل من جهة نقلهم لذلك ، والأصل عدم التغيير فيه ، حتى يثبت مقتضيه ، فيبقى خبرهم الأول بحاله ، لعدم وجود ما يقتضي خلافه ، والأمر كما قال الأصبهاني ، كما أشرنا إليه .

ثم قال الإمام في المحصول : وأما الآحاد فالإشكالُ عليه في الأخذ به من وجوه ، هو مجاز استعير فيه جمع الكثرة لجمع القلة[1] ، إلاّ أنْ يكون المذكور بعضها ، وهي فوق العشرة في نفس الأمر ففي محله ، ويومئ إليه قوله : منها أن الرُّوَاة له مُجَرَّحون جاء بصيغة التفعيل الأبلغ من الجرح ، ليسوا سالمين عن القَدْح ، الجملة تفسير لمجرّحين ، أو استئناف بياني ، جيء بها إطنابا ، وإلا فمجرّحون يُغني عنها ، بيانُه أي: تجريح الرواية أن أصلَ الكتب المصنّفة في النّحو واللغة كتابُ سيبويه ، بالكسر ؛ لأنّ ويه اسم صوت مبني على الكسر ، وكره المحدثون النطق بويه ، لأنه كلام فيه حزن ، وإشعار بمكروه ، فقالوا : سيبويه ، فضموا الموحدة ، وسكنوا الواو ، وفتحوا التحتية ، وأبدلوا الهاء بفوقية يوقف عليها بالهاء ، انتهى .

وقد تقدم أنّ الأُولى للبصريين ، والكوفيين على الثاني ، قال القرافي في شرح المحصول : وفيه أنّ التاء لم تكن في الأصل ، فكان عليهم سيبويه بالهاء بلا تغيير ، وأُجيب بأن اللفظ العجمي شأن العرب التلاعب به ، وتغييره ، وهذا من ذلك ، فلا يُخطَّأ المحدثون ، وفي / الكلام لف ونشر مرتب ، فالكتاب 96ب في النحو والصرف في اللغة ، وكتابُ العَيْن للخليل بن أحمد ، فعلى كل من هذين مدار كتب أهل ذلك الفن .

أما كتابُ سيبويه فَقَدْحُ الكوفيين فيه وفي صاحبه لظهوره أظهرُ من الشمس ، مبالغة وادّعاء .

وأيضاً فالمبرّد بصيغة المفعول ، واسمه محمد بن يزيد بالتحتيتين كان من أجلّ البصْريين ، حتى كانوا يقولون بالبصرة : ما رأى المبرد مثل نفسه ، وأصله المبرِّد بصيغة الفاعل ، لأنه لمَّـــا صنّف المازني كتاب الألف واللام سأل

---

[1] كتب : جمع القلة لجمع الكثرة، وعبارة الفيض 1/661 : كأنه استعار جمع الكثرة لجمع القلة مجازا .

المبرد عن دقيقه، فأجاب بأحسن جواب ، فقال له : قم فأنت المُبرِّد بكسر الراء ، أي المثبت للحق ، فغيره الكوفيون ، وفتحوا الراء ، كذا في بغية الوعاة[1] وهو أَفْرَد كتاباً في القَدْح فيه ، أي كتاب سيبويه .

] وأما كتابُ العين فقد أطبَق الجمهور من أهل اللغة على القَدْح فيه][2] .

وأيضاً فإن ابنَ جنّي أورد باباً في كتاب الخصائص في قَدْح أكابر الأدباء بعضهم بدل من الأكابر ، بدل بعض متعلق بقدح في بعض وتكذيب بعضهم بعضاً.

وأورد ابن جني في الخصائص باباً آخر في أن لغة أهل الوَبَر وهم العرب الذين لم يخالطوا أهل الحاضرة أصحُّ من لغة أهل المَدَر يعني الحاضرة ، وغرضُه[3] من ذلك ، أي من هذا الباب القَدْحُ في الكوفيين إذ خالفوا البصريين ؛ مستندين لقول الحاضرة .

وأورد باباً آخر في كلماتٍ من الغريب الوحشي الاستعمال لا يُعلم بالتحتية ، مبنيا للمفعول ، وبالنون للفاعل أحدٌ مرفوع / على الأول ، وهو97أ ما في المزهر ، منصوب على الثاني ، وهوما في أصل هذا الكتاب أتى بها بتلك الكلمات إلاّ ابن أحمر بالمهملتين الباهلي[4] .

ورَوى ابن جني عن رُؤْبة[5] ، بضم الراء ، وسكون الهمزة ، وبالموحدة وأبيه ، قال القرافي في شرح المحصول : وقع في النسخ بالنون والياء ، وصورة الخط واحدة ، ورؤبة كان أبوه يُسمى العجاج[6] ، وابنه عُقبة ، وكان

---

[1] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 1/269

[2] ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ، ص 144

[3] أي : ابن جني .

[4] عمرو بن أحمر الباهلي (? - 75 هـ)
شاعر جاهلي مخضرم، ولد ونشأ في نجد ،أدرك الإسلام وأسلم وشارك في الفتوحات ويروى أنه شارك في الفتوحات مع خالد بن الوليد وكذلك في مغازي الروم . مدح الخلفاء الراشدين عدا أبي بكر الصديق ومدح بعض الخلفاء الأمويين ، وكان من المطالبين بدم عثمان والمعادين لعلي بن أبي طالب. وقد هجا في شعره يزيد بن معاوية وظل مختفياً عنه حتى وفاته. ثم عاد فأصلح ما فسد بينه وبين بني أمية فمدح عبد الملك بن مروان وغيره واختلف في تاريخ وفاته فقال المرزباني إنه توفي في عهد عثمان بن عفان والأرجح أنه توفي في عهد عبد الملك بن مروان كما أشار أبو الفرج الأصفهاني لأنه مدح عبد الملك بن مروان ومدح واليه على المدينة يحيى بن الحكم بن العاص سنة 75 هـ . الموسوعة الشعرية .

[5] رؤبة بن العجاج (? - 145 هـ) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي أبو الجحّاف أَو أبو محمد. راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته ف اللغة، مات في البادية، وقد أسنّ. وفي الوفيات: لما مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة. الموسوعة الشعرية .

[6] العجاج (? - 90 هـ) عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي أبو الشعثاء. راجز مجيد، من الشعراء، ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها، ثم أدرك الإسلام وأسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك

رؤبة وأبوه راجزين عظيمين في العرب ، جامِعَيْن لفضائل لسان العرب ، وكان عقبة مخضرما ، والمخضرم عند الأدباء مَن أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان فيه شبه مزية لمن خالط العجم ، فضعف الاستشهاد بكلامه ، والظاهر أنه أبوه لا ابنه ، لضعف حاله عن أن يُقاس بأبيه في جرأته على ارتجال اللغة ، فإنّ ظاهر الحال فيمن لا يُستشهد بكلامه أن لا تبقى له داعية للارتجال ، وهذا هو الذي رأيت الأدباء ينصرونه ، ويقولون : هو العجاج ، أنهما كانا يَرْتَجلان قياسا على ما سمعا ألفاظاً لم يَسْمَعاها ، ولا سُبقا إليها ، لمَّــا رأيا الناس أقبلوا على سماع مروييهما ، وعلى ذلك المذكور من ارتجالهما قال أبو بكر المازني[1] : ما قيس على كلام العرب فيما بابه القياس فهو من كلامهم ، يجري عليه أحكامه .

وأيضاً فالأصمعي كان منسوباً إلى الخَلاعةَ المجون ومشهوراً بأنه كان يَزيد في اللغة ما لم يكن منها ، وربما قال ابن معين : لم يكن ممن يكذب ، وكان من أعلم الناس في فنه .

وقال أبو داود : صدوق ، وكان يتقي أنْ يُفسر الحديث ، كما يتقي أنْ يُفسر القرآن ، ويمكن حمل / مزيده على القياس على المسموع منها في 97 ب القياس .

والعَجَبُ من الأصوليين أنهم أقاموا الدّلائل الدالة على خَبَر الواحد أنه حجةٌ في الشّرع للعمل بمضمونه ولم يقيموا الدّلالة على ذلك في اللغة ، وكان هذا أي : الاستدلال لحجية ذلك في اللغة ، أَوْلى لانه مبنى الشرع وكان من الواجب عليهم أي الأصوليين أن يَبْحَثوا عن أحوال رواة اللّغات والنّحو من القبول والرد وأن يفصحوا يبينوا عن أحوال جَرْحِهِم[2] وتعديلهم ؛ ليعرف المقبول والمردود كما فعلوا ذلك في رُواة الأخبار لتعرّف المقبول منهم من المردود لكنهم أي :الأصوليين تركوا ذلك تركا بالكلية بكل وجه مع شدة الحاجة إليه لابتناء

ففلج وأقعد، وهو أول من رفع الرجز، وشبهه بالقصيد، وكان بعيداً عن الهجاء وهو والد رؤبة الراجز المشهور. الموسوعة الشعرية .

[1] أبو بكر محمد بن عثمان ، أبو عثمان ، المتوفى سنة 247 ، أو 248 ، أو 249هـ ، كان نحويا حاذقا . إنباه الرواة 1/281 ، وإشارة التعيين ، ص 61

[2] فرق بعضهم بين (الجرح) بفتح الجيم وضمها ، فجعل المفتوح للعيوب والخصال ، والمضموم للأجسام . الفيض 1/668

الشرع عليه فإن اللغة والنحو ، أي : وباقي علم العربية يجريان من الأدلة مَجْرَى الأصل للاستدلال بالنصوص ، فما لم تعلم طرقه ، لم يتوصل لسلوكه .

قال الأصبهاني في شرحه[1]: أما قوله : وأورد ابنُ جنّي باباً في كلمات من الغريب لم يأت بها إلاّ الباهلي ، فاعلمْ أن هذا القدر من الجرح وهو انفرادُ شخصٍ بنَقْل شيء من اللغة الغريبة [لا يقدَح في عدالته أي: لأن غاية ما فيه زيادة الثقة ، وهي مقبولة بالإجماع ، ولا يلزمُ من نَقْل الغريب][2] أن يكون كاذباً في نَقْله ؛ لاطلاعه على ما لم يطلع عليه غيره ، ومَن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ولا قصدَ ابنُ جنّي ذلك ، أي جرحه بروايته تلك الكلمات .

وأما قول المازني : ما قيس . . . الخ ، جرت عادة الكتاب الرمز إلى قول : (إلى آخره) بهذه الصورة اختصارا[3] ، فإنه أي قوله المذكور ليس بكذبٍ ولا تجويز للْكذب / حتى يخرج به المازني لجواز أن يُرى القياس في اللغات 98 أ وعليه قول بعضهم[4] البغش بمعنى الغبش ، وفي شرح عمدة الأحكام[5] لابن دقيق العيد[6] فسر بالغلس لاختلاطه بآخر الصبح بظلمة الليل[7] والغلس والغبش متقاربان ، والفرق بينهما أن الغلس في آخر الليل وقد يكون الغبش في آخره وأوله،أمَّا من قال الغبس بالغين والباء والسين المهملة فغلظ عندهم[8]. انتهى .

أو عند مَن يمنع القياس فيها، وأحسن ما خرجناه عليه ما أشار إليه بقوله : أو يُحمَل كلامه على هذه القاعدة وأمثالها مما هو كلي يُتعرف منه أحكام جزئياته ، وهي أن الفاعل في كلام العرب بأنْ أسند إليه غيره كالمبتدأ ، واسم كان ، وكاد مرفوعٌ لشبهها به ، وتضمنه لمعنى الفاعلية من الإسناد المذكور ، أمَّـــا خبره في : ما جاءني من أحد ، أو أعجبني ضرب زيدٍ عمراً ، أوجاءني ضاربُ أبيه عمراً فعارض ، [فكلٌّ ما كان في معنى الفاعل أي : بأنْ أُسند إليه

---

[1] يعني شرح المحصول

[2] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو من الاقتراح ، ص 147 ، والفيض 1/669

[3] كُتب : إلى قول إلى آخره بهذه الصورة إلى آخره اختصارا .

[4] كتب : بعض .

[5] إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام 1/94- 95

[6] تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري ، المعروف بابن دقيق العيد ، المتوفى سنة 702هـ

[7] في شرح عمدة الأحكام 1/94 : اختلاط ضياء الصبح في ظلمة الليل

[8] كُتب: أما من قال الغبش بالباء والغين فغلط عندهم ، وما أثبتناه من شرح عمدة الأحكام 1/95

غيره كالمبتدأ ، واسم كان ، وكاد ، فهو مرفوع لشبهه به ، وتضمنه معنى الفاعلية من الاسناد المذكور ، وأمَّـا جـرّه بالحرف الزائد ، أو الإضافة فعارض] [1].

وأما قوله أي الرازي : إن الأصوليين لم يقيموا . . . إلى آخره ، فضعيف جداً ، وذلك أن الدليلَ الدالَّ على أن خبرَ الواحد حجةٌ في الشّرع يمكن التمسّك به في الأدبيات من علوم اللغة [في نَقْل اللغة آحاداً][2] إذا وُجدت الشرائط المعتبرة في خبر الواحد من عدالة الناقل ، وعدم غفلته ، وشذوذه ، ونكارته فلعلهم أهملوا ذلك ، أي التصريح به في الأدبيات اكْتفاءً منهم بالأدلة الدَّالة على أنه حجةٌ في الشرع ، لجريان / ذلك في الدليل في كل منها . 98 ب

وأما قوله : كان الواجب أن يبحثوا عن حال الرُّواة . . . الخ، فهو حق ، لأنّ الكتاب والسنة واردان على هذه الفنون ، جاريان على نهجهما [فقد كان الواجب أن يُفْعَل ذلك][3] ولا وجَهَ لإهماله مع احتمال كذب من لم تُعْلَم عدالتُه .

وقال القَرَافي في شرح المحصول ، في هذا الأخير، وهـو البحث عن حال الرواة : إنما أهملوا ذلك لأن الدواعي متوفّرة على الكذب في الحديث لأسْبابه المعروفة ، الحاملة الباعثة للواضعين للحديث على الوَضْع المذكور في نوع الموضوع منه .

وأما اللغةُ فالدَّواعي إلى الكذب عليها[4] في غاية الضّعْف ، وكذَلك كتبُ الفقه ، الدواعي لوضع فرع ، والكذب بنسبته لمجتهد ، ولذالا تكادُ تجد فروعاً موضوعة على الإمام الشافعي رضي الله عنه أوعلى شيخه لإمام دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنهما ، أو غيرهما من الأئمة المجتهدين ، لندوره وقلته ؛ خصوصا مع اعتبار كثرتها ، المدلول عليه بجمع الكثرة ولذلك أي غلب الدواعي لوضع الحديث جَمَعَ الناس من كتب السنّة[5] ، أو من الحديث موضوعاتٍ

---

1 ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهومن الاقتراح ، ص 147، ومن الفيض 1/669 - 670
2 ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهومن الاقتراح ، ص 148
3 ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهومن الاقتراح ، ص 148
4 كتب : فيها ، وما أثبتناه من الاقتراح، ص 148
5 كتب : الفقه ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 149

كثيرة جيء بالوصف دفعا لما يوهم صيغة جمع السلامة من القلة وجَدُوها دُسّت في السُّنَّة ولم يجدوا من اللغة أي فنون الأدب وفروع الفقه مثل ذلك في الكثرة ولا قريباً منه ، من وجود الموضوع في السنة من الكثرة ، ولإن وجد شيء من ذلك / منهما ، ففي غاية الندور . 99أ

ولما كان الكذبُ والخطأُ في اللغة وغيرها في غاية النَّدْرَةُ ، بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ لُغَةٌ فيه ، اسم مصدر ، كما في المصباح[1] ، القلة ، اكْتَفَى العلماءُ فيها بتلك العلوم بالاعتماد على الكتب المشهورة بين أهل الفنون المُتَدَاوَلَة بالنظر والاشتغال بين الأفاضل ، فَإنَّ شُهْرَتها عن مؤلفها وتداولها بين أفاضل الفن يَمْنَعُ ذلك النقول مع ضعف الداعية له ، فهذا هو الفرق ،انتهى .

وفي المزهر للمصنف[2] الجوابُ الحقُّ عن هذا : إنَّ أهلَ اللّغة لم يُهْمِلُوا البحثَ عن أحوال اللغات، وَرُوَاتها ؛ جَرْحاً وتعديلاً، بل فحصوا عن ذلك وبيَّنوه ، كما بيّنوا ذلك في رُواة الأخبار ، ومَنْ طَالَعَ الكتبَ في طبقات الفن بين النُّحاة وأخبارهم وجدَ ذلك ، وقد ألَّف أبو الطيب اللّغوي[3] كتابَ (مراتب النحويين) بيَّن فيه مراتب ذلك ، وميَّزَ أهل الصدق من أهل الكذب ، ونوع مَن يُرد ، ومَن تُقبل روايته ، وفي المزهر كثيرٌ من ذلك في نَوْع الموضوع وفي معرفة أهل الطبقات والضعفاء وغيرها من الأنواع .

ثم قال الإمام الرازي بعد ما تقدم عنه : والجواب عن الإشكالات كلّها المتعلقة بالمتواتر والآحاد أن اللغةَ والنّحو والتصريف تنقسم باعتبار قواعدها إلى قسمين :

قسم منه أي من القسم المذكور متواتر والعلمُ الضروريّ حاصلٌ بأنه كان في الأزمنة الماضية موضوعاً لهذه المعاني الموضوع هو لها الآن فإنا نجد أنفسنا جازمة بأن السماء والأرض / كانتا أي الكلمتين مُسْتَعملَتين في 99 ب زَمَنه ، صلى الله عليه وسلم ، في معناها المعروف الآن ، وكذا مِن قبل ، لكن

[1] المصباح المنير (ن د ر)
[2] المزهر 1/120
[3] عبد الواحد بن علي ، أبو الطيب اللغوي ، لـه غير مراتب النحويين : كتاب الإتبـاع ، وشجـر الدر ، والفـرق ، والإبدال ، والأضداد ، والمثنى ، توفي سنة 351هـ . بغية الوعاة 2/120

لمَّـــا كان في زمنه ، صلى الله عليه وسلم ، انتهاء اللغة لمداها ، ووصولها لمنتهاها جُعِل على ذلك المدار ، وأفرد معنى مع أنه مثنى ؛ لإضافته لمثنى ، وهو أحد الأوجه فيه ، وأعلى منه جمع المضاف ، كقوله تعالى ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[1] ، وأضعف الثلاثة تثنيتهما .

وكذلك ألوجد أن المتفشي فيما ذكر الماء والهواء والنار وأمثالها مما يكثر دورانه ، وتعم الحاجة إليه ، نجد أنفسنا جازمة أنها مستعملة في زمنه صلى الله عليه وسلم ، في معناها المعروف لنا ، وهذه أمثلة اللغة .

وكذلك ألوان التفشي فيما ذكر الجزم بأنه لم يَزَل الفاعلُ مرفوعاً والمفعولُ منصوباً والمضافُ إليه مجروراً ، وهذه أمثلة النحو ، وأمثلة التصريف قلب عين قول وبيع للألف ، لم يزل كذلك فيما مضى ، كما هو الآن ,

وقسم منه مَظنون ، لم يقم دليل عليه ، بل دليل رجحانه ، وهو الألفاظ الغريبة القليلة الدوران كما مرّ والطريق إلى معرفتها الآحادُ ، والظن ينشأ عن خبر الآحاد .

وأكثرُ ألفاظ القرآن باعتبار ما جاءت منه ، وهو قراءة السبع ، وقيل العشر ونحوِه وتصريفِه معطوفا على ألفاظ ، من القسم الأول المتواتر .

والثاني أي ما عُرف بالآحاد ، منها فيه أي القرآن قليلٌ جدّاً ، فلا يُتَمَسَّك به بالثاني في القَطْعيات ، لأنه ليس متواترا ، ويُتَمَسَّك به في الظّنيات ، انتهى كلام الرازي .

---

[1] التحريم 4

□□□

خـــاتمة

لأحكام السماع :

قال الشيخ بهاء / الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب النقل 100أ من الأديب عن النفي بقوله : لم أجده ، أو لم أر فيه شيئا فيه شيء ؛ لأنّ حاصله ، أي حاصل النقل عنه ، أي المراد منه أنني لم أسمع هذا ، وهذا الحاصل لا يدل على أنه لم يكن .

ويمكن أنْ يُجاب بأنّ هذا الحاصل إذا حصل من إمام نحرير مُتَتَبِّعٍ ، كان بمنزلة التصريح بعدم ورود ذلك ، ونظير ما قال علماء الأثر : إذا قال المحدِّث الحافظ الثقة في حديث : لا أعرفه ، فهو كناية عن كونه لا أصل له ، انتهى .

واحتمال وروده احتمال عقلي ، ولا مدار عليه في هذه العلوم .

□□□

تنبيـــه

تقدم أنه يُستعمل في عُرف المصنفين فيما يؤخذ من سائغه بالتنبيه ، والفكر .

بعد أن حررت هذا الكتاب ، كتاب السماع بفروعه السابق بيانها ، وجدت الكمال أبا البركات بن الأنباري[1] قال في أصوله المسمى بلمع الأدلة : أدلة النحو ثلاثة : نقل ، وقياس ، واستصحاب حال ، لأنه إمِّـــا منقول عن العرب ، أو مقيس عليه ، أو استصحاب لحال ما نقله كما كان ، لعدم مجيء مقتضٍ خلافه .

فالنقل ، أي المنقول ، هو الكلام العربي الفصيح ؛ لسلامته من اللحن ، المنقول بالنقل عمن يُعتد به ، الصحيح ؛ لصحة سنده ، الخارج لشياعه عن حدِّ القلة ، المقتضية للشذوذ ، والقصر على السماع إلى حد الكثرة المقتضية للاطراد .

وعلى هذا التعريف للنقل يخرج تعريف النقل ما جاء من كلام على غير نهج كلام العرب المحتج بكلامهم من المولدين ، وغيرهم ، ممن لا يُعتد به ، ولا يُحتج بكلامه ، والظرف لغو متعلق بجاء ، ومِن للابتداء ، أو مستقر ، حال من فاعله، أومن ما، ومِن للبيان ، وعليه / يخرج ما جاء شاذا في كلامهم 100 ب

[1] عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الإمام، أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوي وله المؤلفات المشهورة، منها :الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، الإغراب في جدل الإعراب، ميزان العربية، حواشي الإيضاح، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأضداد، الجمل في علم الجدل، عقود الإعراب، منثور الفوائد، لمع الأدلة، وغيرها الكثير ، توفي سنة سبع وسبعين وخمسمائة . بغية الوعاة 2/86 - 88

نحو الجزم بلن ، ففي الصحيح عن ابن عمر عما قال له المَلَك في عالم الرؤيا { لَنْ تُرَعَ } بالجزم[1] ، وقال الشاعر :

لنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رجائك مَنْ   حرَّك مِنْ دون بابك الحلَقَهْ[2]

والنصب بلم ، نحو قراءة ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[3] بنصب نشرح ، وقول علي رضي الله عنه :

في أَي يَومَيَّ مِنَ المَوتَ أَفِرّ   أيومَ لمْ يُقْدَرَ أَمْ يَومَ قُدِر[4]

والجر بلعل في لغة عقيل ، قال شاعرهم[5] :

فقلتُ: ادْعُ أَخْرَى وارْفَع الصَّوْتَ دَعْوَةً   لَعَلَّ أَبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

ونصب الجزأين بها ، وفي المغني[6] لابن هشام : وزعم يونس أنّ ذلك لغة لبعض العرب ، وحكى لعل أباك منطلقا ، وتأويله عندنا [على إضمار][7] يوجد ، وعند الكسائي على إضمار يكون ، وفيه أنه لم تقدم إنْ ولو الشرطيتان ، وإنما يطرد حذفهما مع اسمهما عند ذلك ونصبهما .

وبــ (ليت) نحو قوله[8] :

يا ليتَ أيامَ الصِّبا رواجِعا

---

[1] جاء في مسند إسحاق بن راهويه 4/192 (1988) : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكُنْتُ أَتَمَنَّى أَنْ أَرَى رُؤْيَا فَأَقُصُّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًّا عَزَبًا فَكُنْتُ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ ، وَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبِئْرِ ، وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ ، وَإِذَا فِيهَا أُنَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ فَجَعَلْتُ أَقُولُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ فَلَقِيَهُمَا مَلَكٌ آخَرُ ، فَقَالَ لِي : لَنْ تُرَعَ فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ ، فَقَصَّتْهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، غَيْرَ أَنَّهُ لاَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ إِلاَّ قَلِيلًا.قَالَ سَالِمٌ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ لاَ يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلاَّ قَلِيلًا. وانظر مسند عبد الرزاق 1/419

[2] البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي . مغني اللبيب ، ص 375 ، 926.
الشاهد فيه الجزم بلن ، بدليل حذف الياء التي هي عين الفعل لالتقاء الساكنين ، وأمَّا كسر الآخِر فهو عارض لالتقاء الساكنين ، ولو كانت ناصبة لقيل : لن يخيب ، بإثبات الياء، وفتح الآخر .

[3] الشرح 1 . انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني 2/418

[4] ديوانه / الموسوعة الشعرية . وقد نسب الرجز في شرح أبيات مغني اللبيب 2/674 للحارث بن المنذر الجرمي ، وفي الخصائص 3/ 94 بلا عزو ، وفي النوادر ، ص 13 بلا عزو ، وقيل إنّ عليا تمثل به . قيل وهو عند العلماء محمول على أنّ الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففُتِح لها ما قبلها ، ثم حُذفت ونويت .

[5] لكعب بن سعد بن عقبة الغنوي / جاهلي . خزانة الأدب ، 10/426 ، الشاهد رقم (877)

[6] مغني اللبيب ، ص 377

[7] زيادة من مغني اللبيب ، ص 377

[8] للعجاج ، ديوانه / الموسوعة الشعرية ، والكتاب 2/142 ، ومغني اللبيب ، ص 376

وهو محمول على حذف الخبر ، والتقدير أقبلت ، لا (تكون) خلافا للكسائي ، وقول ورقة بن نوفل[1] في حديث بدء الوحي : { يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا }[2] ، على رواية نصب جذع .

وهو أي : النقل ، بمعنى المنقول ، ينقسم إلى : تواتر ، وآحاد .

فأمَّـا التواتر فلغة القرآن ، أي غير قراءاته الشاذة ، أمَّـا هي فلغاتها آحاد ، وما تواتر من السنة ، وكلام العرب عن قائله ، وهذا القسم من النقل دليل قطعي للتواتر من أدلة النحو ، يفيد العلم للعارف بذلك الفن وغيره /101أ ممن اطلع على التواتر ، قال في اللمع[3] : واختلف في ذلك العلم ، فذهب الأكثرون أنه ضروري ، واستدلوا على ذلك بأنّ الضروري الذي ليس بينه وبين مدلوله ارتباط معقول كالعلم الحاصل عن الحواس الخمس[4] ، وهذا موجود في خبر التواتر ، فكان ضروريا ، وذهب آخرون إلى أنّ ذلك نظري ، واستدلوا على ذلك بأنّ بينه وبين النظر ارتباطا ، لأنه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم ، فلمَّا اتفقوا علم أنه صدق ، وزعمت طائفة قليلة أنه لا يـفضي إلى علم البتَّة ، وتمسكت بشبهة ضعيفة في أنّ العلم لا يحصل بنقل كل واحدمنهم ، فكذلك يحصل بنقل جماعتهم ، وهذه شبهة ظاهرة الفساد ، فإنه قد يثبت للجماعة ما لا يثبت للواحد ، فإنّ الواحد لو رام حملَ حملٍ ثقيل لا يمكنه ذلك ولو اجتَمَع على حَمْله جماعةٌ لأمكن ذلك فكذا هنا ، بيّن قضية اخراجه المتواتر من السنة عنه صلى الله عليه وسلم في تواتر النقل عنه بثبوت العربية بما جاء عنه كذلك ، سواء كان قصيرا أم طويلا ، وقد بيّن الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح نخبته كثرة وجود الحديث المتواتر ، وردّ على من زعم عزته ، وألف المصنف جزءاً أودع الكثير فيه منها ، سماه الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة ، ويتحصل من هذا مع ما سبق عن أبي حيان فمن بعده أنّ السنّة المتواترة لفظا تثبت بها الأحكام العربية ، لحصول العلم

---

[1] هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي ، توفي قبل الهجرة بنحو (12) سنة ، أدرك أوائل عصر النبوة ، ولم يدرك الدعوة ، وهو ابن عم خديجةرضي الله عنها . الأعلام 8/115

[2] صحيح البخاري 1/4 ، 9/38 ، والجذع : الصغير من البهائم

[3] لمع الأدلة ، ص 83

[4] كتب : عن الحواس الظاهري ، وما أثبتناه من لمع الأدلة ،ص 83

بصدور ذلك منه صلى الله عليه وسلم ، وهو أفصح مَن نطق بالضاد ، ودون ما جاء بخبر الآحاد ،والله أعلم .

وأما الآحاد فما تَفَرَّد بنَقْله عن العرب بعضُ أهل اللغة ، ويُسمى/ 101ب بالفرد ، وأفرد له المصنف في المزهر[1] نوعا ولم يُوجَدْ فيه شرطُ التواتر وحكمه هو دليلٌ أيضا مأخوذٌ به لوجود نقل العدل الضابط واختَلفوا في إفادته العلم والأكثرون على أنه يفيدُ الظنّ ،وزعم بعضُهم أنه يفيدُ العلم وليس بصحيحٍ لتَطَرُّق الاحتمال فيه ، وزعم بعضُهم أنه إن اتصلت به القرائنُ أفاد العلمَ ضرورة كخبر التَّواتر لوجود القرائن ، والصحيح ما عليه الأكثرون ، واستناده من التواتر ، لا من الخبر .

وشرط التواتر عند أكثرَ العلماء أن يبلغَ عدد ناقليه في المزهر عددُ النَّقَلَة عددا ، في المزهر حدّاً لا يجوزُ على مثلهم الاتفاقُ على الكذب ، ولا وقوعه من غير قصد ، كَنَقلة لغة القرآن ، وما تواترَ من السُّنّة ، وكلام العرب ، فإنهم انْتَهَوْا لذلك الحدّ .

قال في اللمع[2] : وذهب قومٌ إلى أن شَرْطَهُ أن يبلغوا سبعين[3] ، وآخرون اثنى عشر ، وآخرون خمسة ، والصحيح الأول .

وأما تعيينُ تلك الأعداد فإنما اعتمدُوا فيها على قصَص ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مُلازمة ، وإنما اتَّفَق وجودها مع هذه الأعداد فلا يكون فيها حجةٌ ؛ لاعتبار خصوص ذلك العدد .

وشرط الآحاد ، ليُحتج به أن يكونَ ناقلُه عَدْلاً عدل رواية ، كما يومئ له قوله : رَجلاً كان أو امرأة ، ومن الرواية عن المرأة ما قال أبو زيد في نوادره : قلت لأعرابية بالعيون ابنة مائة سنةٍ ، ما لكِ لا تأتين أهلَ الرفْقَةِ ، فقالت : إني لأَخْزى أنْ أمشيَ في الزقاق ، أي أستحِي[4] .

---

[1] المزهر 1/ 248 ، وهو النوع الخامس عشر .
[2] لمع الأدلة 84 - 85
[3] كتب : تسعين ، وما أثبتناه من اللمع، ص 84
[4] النوادر في اللغة ، ص 3 ، المزهر 1/129 ، والعيون : اسم بلد.

/ قال أبو زيد : زعموا أن امرأةً قالت لابنتها : احفظي بيتك ممن 102 أ لا تنشرين أي لا تَعْرفين . وذكر في المزهر [1] أمثلة ذلك من الجمهرة [2] ,

وفي الغريب المصنف : قال الأصمعي أخبرني أبو عمرو قال : قال لي ذو الرّمة : ما رأيت أفصح من أمَة بني فلان ! قلت لها : كيف كان مطركم فقالت غثْنا ما شئنْا ،

حرّاً كان أو عبداً ، كما يُشْترط ذلك في نقل الحديث والجامع بينهما حتى حمل نقل هذا على نقل اللغة لأنَّ باللغة معرفةَ تفسيره أي معناه المدلول له وتأويله معناه الذي صرف إليه المانع من المدلول له فاشْتُرِطَ في نقلها ما يُشترَط في نقله من عدالة الراوي ، وضبطه ، زاد في اللمع : وإن لم تكن في الفضيلة من شكله فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يقبَل نقله .

قال ابن فارس في فقه اللغة [3] تؤخذ اللغة سماعاً من الرُّواة الثقاة ذوي الصدق والأمانة، ويُتَّقى المظنون.

ثم أخرج عن الخليل قال : إنّ النحاة ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت ، قال ابن فارس : فليتحر آخذ اللغة أهل الأمانة، والصدق، والعدالة ، فقد بلغنا من أمر [بعض] مشيخه ببغداد ما بلغنا .

ويقبل نقل العدل الواحد ، قال ابنُ الأنباري : ولا يُشْترط مُوافقَة غيرُه في النَّقل لأن النقل [4] لا يخلو إما أن تُشْترط لحصول العلم ،أو لغَلبة الظَّن ، بطل الأول ؛ لأنه لا يحصلُ العلمُ بنَقْل اثنين ، فوجب أن يكونَ لغَلَبة الظنّ ، وإذا كان لغَلَبة الظنّ ، فقد حصلَ غلبةُ الظنّ بخبَر / الواحد من غير مُوافقة . 102ب

---

[1] المزهر 1/129

[2] ومما ذكره من الجمهرة : قال عبد الرحمن عن عمه قال : سمعتُ أعرابيّة تقول لابنتها : همّمي أصابعك في رأسي أي حرّكي أصابعك فيه

وفي الجمهرة : المنيئة : الدّباغ يُدْبغ به الأديم والنَّفْس : كفٌّ من الدباغ : قال الأصمعي : جاءت جاريةٌ من العرب إلى قوم منهم فقالت : تقول لكم مولاتي : أعطوني نَفْساً أو نَفْسَين أمْعَس به مَنيئتي فإني أَفِدَة أي مُسْتَعجلة .

وفيها : قال أبو حاتم : قلتُ لأم الهيثم : ما الوَغْد فقالت : الضعيف ، فقلت : إنك قلت مرّة الوغد : العبد ! فقالت : ومن أَوْغد منه

[3] الصاحبي في فقه اللغة ، ص 48

[4] في المزهر 1/138 : الموافقة

وزعم بعضُهم أنه لا بد من نَقْل اثنين كالشهادة ، وهذا ليس بصحيح لأن النَّقْل مَبْنَاه على المُسَاهلة ، بخلاف الشهادة ولذا يُسْمع من النساء على الانفراد مطلقاً ، ومن العبيد ، ولا يشترط فيه الدّعوى ، وكلُّ ذلك معدوم في الشهادة ، فلا يُقاسُ أحدُهما بالآخر .

ويقبل نقل أهل الأهواء من ذوي البدع ، إلاّ أن يكونوا ممن يتدينَّون بالكَذب كالخَطَّابيّة من الرَّافضَة ، قال ابن الأنباري : لأنه إذا لم تكن بدعتُه حاملةً له على الكّذب فالظاهرُ صدْقه .

وأمَّـــا المُرسَل بصيغة المفعول ، وهوعندالأدباء الذي انقطع سنده بأي انقطاع كان ،نحو أنْ يروي ابن دريد بصيغة التصغير ، وآخره مهملة ،والتحتية فيه ساكنة عن أبي زيد ، وبينهما مفاوز تتقطع فيها الأعناق .

والمجهولُ ، وهو الذي لم يُعْرف ناقله عن قائله وذلك نحوُ أن يقول أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن بيان الإمام ابن الأنباري : حدّثني رجلٌ عن ابن الأعرابي ، فرجل مجهول غير معلوم عينه ولا وصفه ، وجـــواب أمَّـــا قولـــه: فلا يُقبلان ؛ لأنّ العدالة ، أي ظن قيامها بالراوي شرط في قبول النقل ، وانقطاع السند في المرسل ، والجهل بالناقل في المجهول يوجبان الجهل بالعدالة ، وإذا فقد الشرط فُقد المشروط، فإنّ مَن لم يُذكر اسمه بإسقاطه أو إبهامه ، أوذكر اسمه الذي يعيبه ، ولم يُعرف بمجرده لحديث أحمد غير مقيد بما يرفع لبسه لم تُعرف عدالته ، فلا يُقبل نقله ؛ لفقد شرط قبوله من قيامها به .

/ وقيل : يُقبلان[1]،لأنّ الإرسال صدر ممن من شخص ثقة لو أسند 103 أ ولم يحذف ذلك الراوي لَقُبِل لعدالته ولم يتهم في إسِناده ، لكونه ثقة ، فكذلك كعدم اتهامه في السند الموصول لا يتهم في إرساله ، فإنّ التُّهَمَةُ بضم الفوقية ، وفتح الهاء وسكونها : الشك والريبة ، كما في المصباح[2] ، وأصلها الواو ،لأنها من الوهم ، لو تطرقت إلى إرساله باحتمال كون المحذوف غير ثقة ، دلّس فيه ،

---

[1] أي المرسل والمجهول

[2] المصباح المنير (و هـ م) ، وفيه : التُّهَمَةُ وِزَانُ رُطَبَةٍ وَالسُّكُونُ لُغَةٌ حَكَاهَا الْفَارَابِيُّ وَأَصْلُ التَّاءِ وَاوٌ .

لتطرقت إلى إسناده باحتمال تعديله غير المعدل مواطأة ومُداهنة ، فيفسد باب الرواية .

قال في اللمع[1] : ويُجاب بأنه اعتبار فاسد ، لأنّ المُسنَد قد صُرح فيه باسم الناقل ، فأمكن الوقوف على حقيقته ، بخلاف المرسَل ، فلا يلزم من قبول المُسنَد قبول المُرسَل ، انتهى .

والإسناد والإرسال في كلامه بمعنى المفعول .

وكذلك المُرسَل في علة قبول النقل عن المجهول ، يُقبل لأنه نقل صدر عمن لا يُتّهم في نقله ، لأنّ التُّهَمَة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول بالرواية عن غير الثقات لتطرقت إلى نقله عن المعروف .

قال في اللمع [2]: وهذا ليس بصحيح ؛ لأنّ النقل عن المجهول لم يُصرح فيه باسم الناقل ، فلم يمكن الوقوف على حقيقة حاله ، بخلاف ما إذا صرح باسمه ، فبان أنه لا يلزم من قبول المعروف ، قبول المجهول .

وفي الإنصاف لابن الأنباري[3] : لا يُحتج بشعر لا يُعرف قائله ، يعني خصوصا من كونه لمولّد .

وكان على المصنف حيث نقل دليل مصححي قبول المرسل والمجهول ذكر الجواب لكل من الدليلين ، كما في المزهر ، وهو ما ذكرناه عن اللمع ، إلاّ أنه رمز له بقوله : وهذا القياس / فيها ليس بصحيح ، لما تقرر . 103ب

واختلف العلماء في جواز الإجازة[4]، والصحيح جوازها ، قال في اللمع[5] : لأن النبيّ صلى الله عليه وسلم ، كتب كُتُباً إلى الملوك ، وأخبرت بها رسله، ونُزِّل ذلك مَنْزلة قوله وخطابه ، وكتب صحيفة في الزكاة والدّيات ، ثم صار الناسُ يُخْبِرون بها عنه ، ولم يكن هذا إلا بطريق المناولة والإجازة ، فدلَّ على جوازها .

---

1 لمع الأدلة ، ص 91
2 لمع الأدلة ، ص 91
3 الإنصاف في مسائل الخلاف 1/345 ، 2/435 ، 456
4 الإجازة من أقسام تحمُّل الحديث الشريف ، وهي متنوعة ، وعرفها الشمني بأنها إذنٌ في الرواية لفظا ، أوخطّا ، يفيد الإخبار الإجمالي عُرفا ، يعني أنها تتضمن إخباره بما أَذِنَ له بروايته عنه .وقيّدها السيوطي في المزهر 1/162 برواية الكتب والأشعار المدونة .
5 لمع الأدلة ، ص 92

وذهب قومٌ إلى أنها غيرُ جائزة ؛لأنه يقول : أخبرني ، ولم يوجد ذلك، وهذا ليس بصحيح ، فإنه يجوزُ لمَنْ كتب إليه إنسانٌ كتاباً ، وذكر فيه أشياء ، أنْ يقول : أخبرني فلان في كتابه بكذا وكذا ، ولا يكون كاذباً ، فكذا هنا . انتهى.

وقال ثعلب في أماليه : قال زبير : أرْو عنّي ما أخذته من حديثي فهذه إجازة .

هذا المذكور في التنبيه حاصل ما ذكره ابن الأنباري في ثمانية فصول من كتابه .

الكتاب الثـــــاني
في
الإِجمـــــاع

الكتاب الثـــــاني

من الكتب السبعة

في الإِجمــــاع

هو لغة : العَزْم ، يُقال : أجمع فلان على كذا : عزم عليه ، وجاء بمعنى الاتفاق ، نحو : أجمعوا على كذا ، أي اتّفقوا عليه .

وعرفــاً : اتِّفاق أئمة العربية ، المعوَّل على آرائهم ، والمرجوع إليها على أمر ، كما قال : والمراد به هنا إجماع نحاة البلدين : البصرة ، بتثليث الموحّدة ، ويُقال بالتصغير ، والكوفة ؛ لأنهم أئمة هذا الفن ، , وقادته .

قال ابن جني في الخصائص[1] : وإنما يكون الإجماع حجة مُعتمدا عليه ، إذا لم يخالف المنصوص من العرب [ولا المقيس على المنصوص][2] ، وإنْ لا بأنْ خالفهم فلا يكون حجة ، والنص مُقدّم عليه ، لأنه أي الشأن لم يرد في قرآن ولا سُنَّة ، أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، فهو لعدم / ورود ذلك جائزعليهم 104أ كما جاء النص بذلك[3] [في كل الأمة][4]، أي عدم الاجتماع على الخطأ في كلامه ، ففي الحديث : {لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلالَةٍ }[5] ، وهو تشبيه للمنفي ،

---

[1] الخصائص 1/189

[2] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ، ص 159 ، وفي الخصائص 1/189

[3] يشير بالنص إلى نحو قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث رقم 2999 في كشف الخفاء 2/350: (لا تجتمع أمتي على ضلالة) . رواه أحمد والطبراني في الكبير وابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبي نضرة الغفاري رفعه في حديث : سألت ربي أن لا تجتمع أمتي على ضلالة فأعطانيها . والطبراني وحده وابن أبي عاصم في السنة عن أبي مالك الأشعري رفعه : إن الله أجاركم من ثلاث خلال أن لا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعا ، وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق ، وأن لا تجتمعوا على ضلالة . ورواه أبو نعيم والحاكم وأعله واللالكائي في السنة ، وابن مندة ، ومن طريقه الضياء عن ابن عمر رفعه : إن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أبدا ، وإن يد الله مع الجماعة فاتبعوا السواد الأعظم فإن من شذ شذ في النار . وكذا هو عند الترمذي لكن بلفظ " أمتي " . ورواه عبد بن حميد وابن ماجه عن أنس رفعه : إن أمتي لا تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم . ورواه الحاكم عن ابن عباس رفعه بلفظ : لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة . والجملة الثانية عند الترمذي وابن أبي عاصم عن ابن مسعود موقوفا في حديث : عليكم بالجماعة ، فإن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة . زاد غيره : وإياكم والتلون في دين الله . وبالجملة فالحديث مشهور المتن ، وله أسانيد كثيرة وشواهد عديدة في المرفوع وغيره .

[4] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ، ص 160

[5] قال الملا علي القاري في الأسرار المرفوعة ، ص 52 : رواه ابن أبي عاصم في السّنة من حديث أنس ، ورواه الترمذي من حديث ابن عمر (لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبدا) ، وفي مستدرك الحاكم عن

وعبر بالمجيء مكان الورود تفننا ، وإنما هو ، أي علم النحو علم منتزع ، مُستخرج من استقراء تتبع هذه اللغة العربية ، فكل مَن فُرِق[1] بَانَ له عن علة صحيحة ، لا مدخل فيها، وطريقٍ نَهَجَه[2] للنحاة، أي دَخَلَه، والجملة صفة طريقة ، والنهج ، والمنهج ، والمنهاج : الطريق الواضح ، وخبر كان قوله : كان خليل نفسه ،وأبا عمرو فكره، أي جاريا على ذلك، قال البهاء السبكي[3] في شرح التلخيص[4] : حيث قيل في الجواز أو الامتناع في كلام البشر ، يعني بالنسبة للغة ، ولا يلزم من التكلم بخلافه إثم شرعي ، فمن نصب الفاعل ، أورفع المفعول في غير التنزيل ، لا إثم عليه ، ولا يأثم المتكلم بشيء من اللحن ، إلاّ أن يقصد بذلك إيقاع السامع في غلط ، يؤدي إلى نوع ضرر ، فعليه حينئذ إثم ، هذا هو المحذور ، انتهى .

وظاهره أنّ هذا من حيث التلفظ ، أمَّـا باعتبار تأسيس قواعد تخرق ما اجتمعوا عليه ، فينبغي تحريمه شرعا .

إلاّ أننا معشر النحاة مع ذلك المذكور من جزئياته ، مع ما يظهر له لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة السابقة عليه في الفن التي قد طال بحثها من القواعد ، وتقدم نظرها في الدلائل والشواهد بأول ما يبدو بادئ الرأي ، بل لا يكون ذلك إلاّ بعد إمعان بكسر الهمزة، وبالمهملة، أي مبالغة في الاستقصاء ، وتحقيق في النظر ، وإتقان لما دار بينه وبين ما قبله من المحسّن ما لا يخفى ، انتهى كلام الخصائص .

ابن عباس رفعه ((لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة)) ، ورواه أحمد في مسنده ، والطبراني في الكبير عن أبي بصرة الغفاري مرفوعا من حديث فيه (سألت ربي أنْ لا تجتمع أمتي على ضلالة فأعطانيها .

وقال ابن حزم في الأحكام 4/131 : روي أنه عليه الصلاة والسلام قال : (لا تجتمع أمتي على ضلالة) وهذا وإن لم يصح لفظه ، ولا سنده ، فمعناه صحيح .

[1] أي كُشف .

[2] علق صاحب الفيض 2/701 على كلام الشارح هنا بقوله : ضبطه الشارح بفتح الهاء ، وآخره هاء ضمير وفسره بقوله : دخَلَه ، وهو غير واضح ، بل لا معنى له ، كما هو ظاهر . والصواب عنده : وطريقٍ نَهْجَةٍ عطف على عِلَّةٍ ، ونهجة : بفتح النون ، وسكون الهاء ، آخره هاء تأنيث ، صفة طريق ، أي واضحة ، و

[3] هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي تاج الدين أبو النصر .

[4] هو كتاب عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، وهو من سلسلة شروح التلخيص .

/ وقال في موضع آخر[1] منها يجوز الاحتجاج على إثبات مدعى وقع فيه التنازع بإجماع الفريقين ، ومثال ذلك كإنكار أبي العباس المبرد جواز تقديم خبر ليس عليها ، وتبعه ابن مالك فقال :

ومَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي.

فأحد ما[2] يُحتج به عليه[3] أن يُقال له هذا ، أي تقدّم خبرها عليها إجازة سيبويه[4] ، وكافة أصحابنا ، وهم البصريون ، وفي عبارته ما لا يخفى ، ففي المصباح[5]: جَاءَ النَّاسُ كَافَّةً ، قِيلَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ نَصْبًا لَازِمًا لَا يُسْتَعْمَلُ إلَّا كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ قَوْله تَعَالَى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾[6] أَيْ إلَّا لِلنَّاسِ جَمِيعًا .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : فِي كِتَابِ مَعَانِي الْقُرْآنِ نُصِبَتْ لِأَنَّهَا فِي مَذْهَبِ الْمَصْدَرِ وَلِذَلِكَ لَمْ تُدْخِلْ الْعَرَبُ فِيهَا الْأَلِفَ وَاللَّامَ لِأَنَّهَا آخِرُ لِكَلَامٍ مَعَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَهِيَ فِي مَذْهَبِ قَوْلِكَ قَامُوا مَعًا وَقَامُوا جَمِيعًا فَلَا يُدْخِلُونَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ عَلَى مَعًا وَجَمِيعًا إذَا كَانَتْ بِمَعْنَاهَا أَيْضًا .

وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : كَافَّةً مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ وَهُوَ مَصْدَرٌ عَلَى فَاعِلَةٍ كَالْعَافِيَةِ وَالْعَاقِبَةِ وَلَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ كَمَا لَوْ قُلْتَ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ عَامَّةً أَوْ خَاصَّةً لَا يُثَنَّى ذَلِكَ وَلَا يُجْمَعُ .انتهى .

وفي الشواهد وهِم ، أي الزمخشري ، نقلا عن المغني[7] لابن هشام في تجويز كون كافة حالا من﴿ السِّلم ﴾[8]، لأنّ كافة مختص بمن يعقل ، ووهْـمُهُ في ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾[9] إذ قدَّرَ كافة نعتا لمصدر محذوف ــ أي إرساله كافة ــ أشد ، لأنّه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم

---

[1] الخصائص 1/188

[2] أي أحد الوجوه،أوالأدلة ،أو الحجج التي يُحتج بها .

[3] ضمير عليه راجع إلى أبي العباس المبرد .

[4] الصحيح أنّ سيبويه ليس له في ذلك نص ، لا بالجوازولا بالمنع ، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 1/160 ، المسألة 18

[5] المصباح المنير (ك ف ف)

[6] سبأ 28

[7] مغني اللبيب ، ص 733

[8] في قوله تعالى [ادخلوا في السلم كافة] البقرة 208

[9] سبأ 28

فيه من الحالية ، ووهمه في خطبة المفصل[10] إذ قال : محيط بكافة الأبواب ، أشد وأشد ؛ لإخراجه إياه عن النصب البتة ، انتهى .

وأجازه الكوفيون أيضا ، فأجمع عليه أهل البلدين ، كما قال ، فإذا كان ذلك مذهبا للبلدين ، أي أهلهما ، [فهو] من / دلالة الاقتضاء ، أو مجاز 105أ الحذف ، أو المجاز المرسل ، أطلق المحل ، وأُريد به الحـَّـال فيه ، وجب صناعةً أنْ يُنفر بالفاء ، مبني للمفعول ، أي يُبعد عن خلافه ، لِما فيه من مخالفة إجماع أئمة الفن ،والذي في الإنصاف أنّ هذا مذهب البصريين دون الكوفيين ، وأجاب عن كل ما استند إليه البصريون ،وحينئذ فقوله : فإذا كان ذلك .. إلى آخره ، المؤذن بتحقيق ذلك معارَض بما في الإنصاف ، ولعله قام به ثبوته عنها ، وفوق كل ذي علم عليم ،والمثبت مقدّم .

قال ابن جني : ولعمري إنّ هذا ، أي إجماع أهل البلدين ليس بموضع قطع على الخصم ؛ لعدم ورود ما يمنع من الخروج من كتاب أوسنة ، أو مانع من الفن ؛ لأنّ للإنسان أن يرتجل بالجيم ، أي يبتكر من المذاهب النحوية ما يدعوإليه القياس المستنبط من الكلام العربي ، ما لم يُخالف نصاً ، وإنْ خالفه لم يرتجل منه ذلك .

قال ابن جني[1] فمما جاء من كلام العرب خلاف الإجماع الواقع فيه منهم من رفع تابع المرفوع منذ بُدئ به بالبناء للمفعول ، أي من بدء هذا العلم ، أي تأسيس قواعده ،وإلى آخر هذا الوقت الزمن الذي هو فيه ، قولهم مبتدأ ، خبره قوله مما ، والضمير المضاف إليه للنحاة في هذا جحر ضبٍّ خربٍ بالجر ، أنه صفة جحر ، فحقه الرفع ، إلاّ أنه جرّ لمجاورته المجرور شذوذا ، ومقول القول إنه من الشاذ لمخالفة القياس والاستعمال الذي لا يُحمل عليه في الفن ، لمخالفتهم النص ، ولا يجوز رد غيره من القواعد المقررة بارتجاعه إليه ؛ لشذوذه .

---

[10] المفصل في علم العربية ، ص 5

[1] الخصائص 1/191

وأمَّــا أنا فأرى العمل بذلك بالتأويل ، وتخريجه على وجه قويم ،
فعندي / أنّ في القرآن مثل ذلك، المخالف ظاهره لقواعد علم العربية نَيِّفاً بفتح
105 ب النون ، وتشديد التحتية : زائدا، وفي المصباح[3]: النَّيِّفُ الزِّيَادَةُ
وَالتَّثْقِيلُ أَفْصَحُ ، وفِي التَّهْذِيبِ وَتَخْفِيفُ النَّيِّفِ لَحْنٌ عِنْدَ الْفُصَحَاءِ ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الَّذِي حَصَّلْنَاهُ مِنْ أَقَاوِيلِ حُذَّاقِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ أَنَّ النَّيِّفَ مِنْ وَاحِدٍ إلَى ثَلَاثٍ ، وَالْبِضْعَ مِنْ أَرْبَعٍ إلَى تِسْعٍ ، وَلَا يُقَالُ نَيِّفٌ إلَّا بَعْدَ عَقْدٍ ، نَحْوُ عَشَرَةٍ وَنَيِّفٍ ، وَمِائَةٍ وَنَيِّفٍ ، وَأَلْفٍ وَنَيِّفٍ . انتهى .

وبه يتبين ما في قوله على ألف موضع ، إلاّ أنْ يزاد بعد عقد واحد ، وبغير عطف ، أو بعطف ، ولومعنى ، إذ هو في معنى الألف ونيف ،وذلك أنه أي المثال السابق على حذف المضاف ، والأصل جحر ضبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ ، فيكون وصفا سببيا فجرَّ خرب في في اللفظ وصفا على ضب ، وإنْ كان في الحقيقة وصفا للجحر ، لأنّ معناه له ، كما تقول مررت برجل قائمٍ أبوهُ ، فتصف الرجل لفظا بقائم ، وإن كان القيام حقيقة للأب ، لا للرجل ، فهو وصف سببي ، ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء الرابطة للصفة بالموصوف ، لكونها ليست له حقيقة ، وأقيمت الهاء المضاف إليها مقامه أي جحر المضاف إلى الهاء ، فارتفعت بالإقامة المذكورة ، لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعا فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب ، لأنه عامله ، انتهى ،

وهذا الذي سلكه [ابن جني] متكلّف ، لا حاجة / إليه فيما جاء106أ من كلامهم مخالفا للقياس والاستعمال ، وإنما احتيج إليه في التنزيل ؛لإبقاء قواعد النحو بحالها ، فإنها خادمة للكتاب ، تابعة له ، لا حاكمة لصحته ، راجع هو إليها ، فإذا جاء منه ما يخالف قواعد النحو ظاهرا ، احتيج إلى للتقدير والتأويل بقدر الإمكان ،على وجه لا يكون به تكلف ولا ركاكة ، خارجة عن نهج الفصاحة ، والله أعلم .

وقال غيره غير ابن جني إجماع النحاة على الأمور اللغوية المستنبطة من لغة العرب معتبر عند الأئمة ،لا يجوز خرقه ؛ خلافا لمن تردد فيه ، وفيه

3 المصباح المنير (ن و ف)

المعتبر ، فيمنع خرقه أم لا ؟ وخرقه ، أي الإجماع ممنوع على المختار ، ومن ثَم أي : أخبار إجماعهم ومنع خرقه رُدّ خلافه لما فيه من خرق .

وقال عبد الله بن أحمد بن الخشاب[1] بالمعجمتين المفتوحة والمشددة ، آخره موحدة في المرتجل[2] بصيغة المفعول ، من الارتجال ، بالجيم ، اسم : لوقال قائل إنّ (مَنْ) الواقعة في الشرط لا موضع لها من الإعراب ، لكان قولا مستقيما من جهة العربية إجراءً لها مُجرى بضم الميم إنْ الشرطية لمَّـا تضمنت معناها ، وتلك أي : (إنْ) حرف لا موضع لها من الإعراب ، كسائر الحروف ، لكن مخالفة المتقدمين المجمعين على إعراب محلها رفعا بالابتداء قبل الفعل القاصر ، أو المتعدي في المستوفي منصوبه ، كمَن جاء جئت ، ومن يضرب زيدا أكرمه ، وفي الخبر أقوال ، أصحها أنه الشرط ، أو نصبا مفعولا به ، إنْ لم يستوف المتعدي منصوبه ، نحو مَن يَكر فله دينار ، لا تجوز ، انتهى .

فصرح بعدم جواز مخالفتهم،وخرق إجماعهم ، والمراد لا يجوز/ 106 ب صناعةً ، والتأثّم حينئذ ، أو عدمه شرعا، تقدم بيانه .

□□□

مسـألـــة :

هي كل مطلوب خبري يُبرهن عليه في العلم

---

[1] هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر ، أبو محمد ، كان أعلم أهل زمانه بالنحو ، توفي سنة 567هـ . بغية الوعاة 2/29

[2] المرتجل من مصنفات ابن الخشاب ، ارتجله ارتجالا ،ولم يستقص ، أملاه على المختصر ، الموسوم بالجمل لعبد القاهر الجرجاني ، المتوفى سنة 471هـ ، ويجري مجرى الشرح له .

وإجماع العرب أيضا كإجماع علماء العربية حجة ، لأنّ الله تعالى صان لسانها عن الخطأ في التعبير ، وصانهم عن الإقرار عليه ، ولكن استدراك مِن معنى ما قبله أنّى أي من أين لنا الظفر بالوقوف عليه ، على إجماعهم .

ومن صوره : الإجماع السكوتي : أنْ يتكلم العربي بشيء ، مفردا أو غيره ، ويبلغهم أي العرب ذلك عنه ، ويسكتون عليه من إنكار ، ولا مانع منه .

قال ابن مالك في شرح التسهيل له ، الذي وصل فيه إلى مصادر الفعل الثلاثي، وكمّل عليه ولده إلى القَسَم ،وذكر الصلاح الصفدي أنه كمله ، وكان كاملا عند بعضهم ، فذُهِب به لليمن غضبا على أهل دمشق ، بالبناء للمفعول ، فبقي الشرح مخروما بينهم ، كذا في البغية للمصنف[1] ، استدل على جواز توسيط خبر ما الحجازية ، ونصبه مع التوسط ، بقول الفرزدق ، بفتح الفاء ، والراء المهملة ، وسكون الزاي ، وبعدها دال مفتوحة مهملة[2] ، آخره قاف :

(فَأَصبَحوا قَد أَعادَ اللَهُ نِعمَتَهُم   إِذ هُم قُرَيشٌ وَإِذ ما مِثلَهُم بَشَرُ)[3]

فأصبحوا : صاروا ، قد أعاد الله نعمتهم ، لنموها وحسن حالها ، وبين حِكمة الإعادة لكونهم جرثومة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، بقوله : إذ هم قريش ولد النضر بن كنانة وإذ ما : ما: نافيه حجازية ، مِثلَهُم : خبر مقدم منصوب ، بشرُ : [اسمها مؤخّر] ، فأخذ من عدم إنكار سامعيه من العرب إقرارهم له ، وإجماعهم السكوتي عليه ، فكان الحجة في جواز ذلك ، ورده المانعون للنص بأن الفرزدق تميمي ، وشأنهم إهمال ما ، تكلم بهذا ، أي إعمالها على لغة غيره معتقدا/ جوازه عند الحجازيين أي النصب لخبر ما حينئذ فلم يُصب ،107أ من الإصابة ، ولذا قيل في المثل : المتكلم بغير لغته لحَّـــان .

ويُجاب عن الفرزدق بأن الفرزدق كان له أضداد من شعراء الحجازيين والتميميين ، لأنّ عدوّ المرء يعمل بعمله ، ومن مُناهم بضم الميم جمع منية كغرفة وغُرف ، كما في المصباح ، ويقال أمنية بضم فسكون ، فكسر النون ، فتشديد التحتية ، وجمعها أماني ، أي من أمانيهم أن يظفروا له بزلة ، زلّ :

---

[1] بغية الوعاة 1/134

[2] كتب : بينهما ، بدلا من : وبعدها دال مفتوحة مهملة .

[3] من البسيط، ديوانه / الموسوعة الشعرية . وهومن قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز .

خرج عن الصواب ، أي عن كلامهم ، يُشنِّعون، يُقبِّحون بها عليه ؛ لتنقيصه ، كما هو شأن الأضداد ، والجملةحال ، أو مستأنفة ببيان حال الأضداد ، مُبادرين لتخطئته انتهازا للفرصة ، ولو جرى شيء من ذلك الزلل ، وتشنيعهم ، ومبادرتهم بتخطئته ، لنُقِل ، وذكر لتوفّر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق ، بحسب العادة في الأقران ، والمتناظرين من أبناء الزمان ، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع عدم وقوعه ، وهو دليل على أضداده الحجازيين والتميميين المعاندين له ، وغيرهم على تصويب قوله ، إذا سكتوا عليه ، وما أنكروه ، وعدّى المصدر بفي لتضمنه معنى الإجماع ، ولك أنْ تقول لِما يلزم من سكوتهم على ذلك .

وجواز ما ذكر لِمـــا خرَّج عليه القوم البيت من أنّ مثلَهم حال من بَشَرَ ، كان وصفا له ، فقد صار حالا كما في :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ[1]

والخبر محذوف ، أي ما بَشَرٌ مماثلٌ لهم موجودا ،أو مثلَهم اسم ما ، وفتحته فتحة بناء ؛ لإضافته لمبني ، فهو مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[2]، على قراءة / الفتح[3] ، وبشر بدل منه ، والخبر محذوف ، 107ب أي ما مثلهم محاكياً لهم .

فصـــــــل

مما يشبه تداخلَ اللغاتِ السابقَ المذكورة في كتاب السماع تركيب المذاهب,

---

1 وتمامه : (كأن رسومها الخلل) , وموحش في الأصل صفة للطلل ، والصفة لا تتقدم على الموصوف، كما أن الصلة لا تتقدم على الموصول، لكنها قدمت على ان تكون حالاً، والحال كما يتأخر يتقدم إذا لم يمنعه مانع. وقد تقدم ذكر هذا الشاهد .

2 الذاريات 23

3 قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحفص عن عاصم (مثلَ ما) ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ، وحمزة ، والكسائي (مثلُ ما). السبعة في القراءات ، ص 609

وقد عقد له ابن جني بابا في الخصائص[1] ، ويُشبهه ، أي تركيب المذاهب في أصول النحو في أصول الفقه[2] ؛ خلافهم في باب الإجماع يجوز إحداثُ قول ثالث في مسألة فيها قولان . [هل يجوز] أم لا ؟ والتلفيقُ بين المذاهب التشبيه بما ذكر .

قال ابن جني : وذلك أي تركيبها أنْ يَضمَّ النحوي بعض المذاهب في المسألة إلى بعض ، وينتحل ليستخرج من المذهبين ، ويدل له قوله : فالجمع مراد به ما فوق الواحد مذهبا ثالثا .

مثاله أن المازني كان يعتقد مذهب يونس في رد المحذوف في التحقير أي التصغير ، لأنه يردّ الأشياء لأصولها ، وإن غَنِيَ[3] المثال عنه ، عن الأصل المحذوف بعضه ، فتقول في تحقير يَضَعُ مضارع وضَعَ ، اسم رجل [صفة ليضع ، فيقرأ][4] بالجر بدل من يضع ، وبالنصب حال منه يُوَيْضِعُ ، لأنّ أصله يوضع ، فحذف منه ما حذف[5] ، وغيّر مذهبه .

ومذهب سيبويه إذا استوفى التحقيرالتصغير بمثاله مثاله ، بهيئته التي يستحقها الباب ، لا يَرُدّ المحذوف ، فيقول يُضَيَّعْ ، فأُحدِث قول مركب منهما من تركيب المذاهب .

وكان المازني يرى يعتقد رأي سيبويه اعتقاده ومذهبه في صرف نحو جوارٍ علَماً ، لأنّ الصيغة زالت لفظا[6] ، والجمعية بالعلمية ذهبت معنى ،وكان يونس لا يصرفه ، إبقاء لِما كان كما كان[7] .

فقد تحصل إذن للمازني من تركيب المذاهب مذهب مركب من مذهبي الرجلين / وهو أي المركب منه، وإفراد لألفاظ مرجعه؛ جريا على الأفصح

---

[1] الخصائص 3/171- 174

[2] يعني أنه يجوز تركيب المذاهب في أصول النحو كما جاز تركيبها في أصول الفقه .

[3] لغة بمعنى استغنى ، والمراد أنّ المثال ، أي الهيئة ، والصيغة ، تستغني عن رد المحذوف بحروفها الموجودة ، فتقبل التصغير بلا ردّ . الفيض ، 2/719

[4] هذه الزيادة من الفيض 2/720 ، حيث جاء فيه : وقول الشارح ـ يعني ابن علان ـ أنه صفة ليضع ، فيقرأ بالجر ، غير جار على القواعد ، فلا معنى له . ولم أجد في النسخة التي بين يدي ما قاله صاحب الفيض .

[5] أي : برد الواو التي كانت في الأصل .

[6] أي : صيغة منتهى الجموع فقدت بتصييره مفردا ، فيفقد المنع ، ويبقى مصروفا .

[7] أي : استصحابا للحال .

108أ في مثله ، وإنْ كان أفصح منه جمع المضاف للمثنى ، قال تعالى : ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[1] ، ولذا أخبر عنه باثنين ، هما : الصرف على مذهب سيبويه ، والرد للياء المحذوفة على مذهب يونس .

فتقول على مذهبه ، مذهب المازني الصرف والرد المركب من المذهبين في تحقيراسم رجل سميته يَرَى: رأيت يُرَيْئِيا ، بضم التحتية ، وفتح الراء ، وسكون التحتية ، وكسر الهمزة ، وفتح التحتية الأخيرة منونا برد المحذوف ، أي الهمزة من يرى ، إذ كان أصله يَرْأَيُ بوزن يَفْعَلُ على قول يونس ، ظرف لـــ (رَدَّ) المحذوف ، وعلى قول سيبويه ، تقول في تصغيره يُرَيّ بضم ففتح ، فتشديد تحتيته ، كما يُصغّر قفا على قُفَيّ ، ويصرف على قول سيبويه؛ لزوال مانع الصرف من وزن الفعل بالتصغير ، ولا يُرد المحذوف ، وهو الهمزة للتصغير ، ويونس يردّ ولا يُصرف استصحابا للمنع من قبل التصغير ، فتقول على قول يونس : رأيت يُرَيْئِي بالهمزة غير مصروف ، وسيبويه يصرفه لِما مرّ[2] ، ولا يَرُدّ المحذوف ، إبقاء لما كان كما كان على قاعدته[3] فتقول على مذهبه[4] رأيت يُرَيّاً بضم ففتح ، والتحتية مشددة كما قال بإدغام ياء التحقير ، أي التصغير في الياء المثقلة المنقلبة عن الألف .

فقد عُرِف تركُّب مذهب المازني بالرد والصرف عن مذهب الرجلين ، فأخذ الرد من قول يونس ، والصرف من قول سيبويه .

ومن ذلك أيضا المضارع ، قال البصري : إعرابه فرع ، وأُعرِب لمضارعته / الاسم في الإبهام والتخصيص ، وقال الكوفي : إنه أصل 108ب فيه ؛ لاعتوار[5] معان عليه تفتقر إلى الإعراب ، كالمعاني المعتورة على الاسم .[6]

---

[1] التحريم 4
[2] أي : لزوال المانع .
[3] أي :اكتفاء بالحروف الموجودة ، لأنها كافية ، فلم يعتبر الأصل .
[4] أي : على مذهب يونس .
[5] اعتوار : توارد .
[6] انظر الإنصاف 2/549 ، وهمع الهوامع 1/164

فذهب ابن مالك إلى موافقة البصريين في فرعية إعرابه ،وموافقة الكوفيين في مقتضى إعرابه ، فقوله بإعرابه لاعتوار المعاني ، وأنه مركب من المذهبين المذكورين .

ومن ذلك أيضا قول بعض النحاة : إنّ فرع المضارع المعتل مقدر ، وجزمه بحذف حرف العلة مركب من مذهبين ، إذ مَن قال بتقدير الإعراب ، جعل جزمه بحذف ذلك المقدر ، ومَن قال بعدم تقديره ، لأنّ اعراب الاسم إنما قُدِّر لأصالته، ولا لذلك الفعل ، فالإعراب مقدر، فإذا جاء الجازم ،ولم يجد أثر الرفع ، أو النصب، أخذ من نفس الكلمة كالدواء المسهل ، إذا لم يجد فضلات في البدن ، أخذ من نفس قوته ، فالقول بتقديره الإعراب رفعا ، وحذف الآخر جزما مركب من المذهبين المذكورين ، نبه عليه المصنف في النكت[1] ، معترضا به [على][2] القول بذلك .

□□□

مســــألــة

قال أبو البقاء[3] العكبري في التبيين[4] ،منقول من مصدر بيّن ، بتشديد عينه: جاء في الشعر[5] لولاي في قوله :

---

[1] هو النكت على الألفية والكافية والشافية ونزهةالطرف وشذور الذهب .
[2] زيادة يقتضيها السياق .
[3] هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين ، محب الدين : له التبيان قي شرح الديوان ، وليس هو المطبوع المتداول ، فهذا لا تصح نسبته لأبي البقاء ، وله التلقين في النحو ، وقد حققناه ، وهو منشور على الشبكة العنكبوتية ، والتبيان في إعراب القرآن ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، وغير ذلك ، توفي سنة 616هـ . بغية الوعاة 2/38
[4] هذا النص غير موجود في النسخة المطبوعة بتحقيق د.عبدالرحمن العثيمين ، وقد أشار المحقق إلى أنّ النسخة التي اعتمدها أصلا ناقصة .
[5] كلام سيبويه صريح في أنه لا يختص بالشعر ، بل هو مسموع منهم في غير الضرائر . انظر الكتاب 2/373 ، 376 والفيض 2/725

وَكَم مَوطِنٍ لَولايَ طِحتَ ....[1]

ولولاك ، كقوله :

....   لولاكَ في ذا العامِ لَم أحْجُجِ[2]

فقال معظم البصريين في لولا الامتناعية بجر الضمير المتصل : الياء في الأول، والكاف في الثاني في موضع جر بها ، وقال الأخفش من البصريين، والكوفيون: هما في موضع رفع / على أصل لولا ، وأنها يليها المبتدأ ، ولا عمل لها 109أ فيه أصلا ، واستعير لفظ [الضمير] المجرور للضمير المرفوع عكس استعارة المرفوع للمجرور في[مررت][3] بك أنت ، وبي أنا .

قال أبو البقاء : وعندي من جملة الفكر والنظر أنه يمكن فيهما أمران آخران ، غير القولين المذكورين :

أحدهما : أن لا يكون للضمير موضح ، لتعذر العامل ، فيمنع إنْ أُريد مطلقا ، وإن اُريد اللفظ فنعم ، فإذا لم يكن عامل ، لم يكن عمل على ما علمت أمره ، وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل ، أي ضميره ، وفيه أنّ الفصل على الصحيح حرف، وأنّ إطلاق الضمير عليه مجاز ، علاقته المشابهة ، فلذا لا محل له من الإعراب ، فلا يُشبَّه به الاسم ، الذي هو بخلافه في ذلك .

و الثاني : يمكن أن يقال : موضعه أي الضمير نصب ، لأنه من ضمائر المنصوب ، ولا يلزم من ذلك ، من كونه منصوبا أن يكون له عامل مخصوص ، ألا ترى أيها الصالح للخطاب أنّ التمييز عن المفرد في نحو عشرين درهما ،

---

[1] جزء من صدر بيت من الطويل ، ليزيد بن الحكم الثقفي ، والبيت بتمامه :

وَكَم مَوطِنٍ لَولايَ طِحتَ كَما هَوى   بِأَجرامِهِ مِن قُلَّةِ النِيقِ مُنهَوي

ولم أجد هذا البيت في المطبوع من كتاب التبيين ، الذي طُبع ناقصا ، والبيت في ديوان الشاعر / الموسوعة الشعرية ,

[2] عجز بيت من السريع ، لعمر بن أبي ربيعة ، والبيت بتمامه :

أَومَت بِعَينَيها مِنَ الهَودَجِ   لَولاكَ في ذا العامِ لَم أَحجُجِ

ديوانه / الموسوعة الشعرية .

[3] ما بين الحاصرتين زيادة من الفيض 2/726

وعندي رطل زيتا لا ناصب له على التحقيق[1] ، وإنما هومشبّه بالمفعول ؛ حيث كان فضلةً[2] ، فأشبهه به نصب بنصبه ,

وكذلك قولهــم[3] : لي ملــؤه عسلاً ، فهذا ، أي عسلا ، منصوب تمييزا لــ (ملؤه) ، وليس له ، أي عسلا ناصب[4] ، عامل النصب على التحقيق ، وإنما هومُشبّه بما له عامل ، فنصب بذلك الشبه ، وهذا فيه نظر ظاهر ، لأنّ الإعراب لا يكون إلاّ من عامل ، وعامله هنا هو الاسم المفسّر به ، والشبه بالمفعول به ، يعمل فيه ما لا يعمل فيه لولا ذلك الشبه ، إلا أنه / لا 109ب عامل فيه ، وحيث تبيّن ما قررناه ، عُلِم ما بناه عليه بقوله : ومثل ذلك التمييزغير مفرد في نصبه بلا عامل الضمير، يمكن في لولاي ولولاك ، أي في أنه نصب بلا عامل ، وبيّن وجه المماثلة في نصبه بقوله :وهو ، أي الشبه أن يجعل منصوبا محلا من حيث كان من ضمائر المنصوب ، أي في أكرمني ، فنصب بعد لولا لشبهه بضمير المفعول به ، كما نصب تمييز الاسم المبهم لشبهه بالمفعول به في الفضليّة[5] ، والتشبيه له بالمجرور في غلامي ، لا يكفي في جره ، لأنه لم يُعهد الجر للشبه بمجرورٍ ما ، بخلاف المنصوب .

فإن قيل : الحكم بأنه أي الضمير المذكور لا موضع له من الإعراب لعدم العامل المقدم المقتضي الإعراب ، وأنّ موضعه نصب شبها بالمنصوب بعامل خلافُ الإجماع في الضمير المتصل بعد لولا ، إذ الإجماع أظهر دفعا لاحتمال عود الضمير [للمضاف الذي هو] خلاف ، منحصرٌ في قولين ، لا ثالث لهما .

إمَّــا الرفع بالابتداء ، وهو مذهب الأخفش ، كما مر ، إلاّ أنه استُعير لفظ الضمير المجرور للضمير المرفوع ، والخبر محذوف وجوبا ، لكونه كونا عاما ،

---

[1] هذا غير تحقيق ، بل التحقيق أنّ له ناصبا .
[2] نُصب بذلك الشبه ، فهو له ناصب ، فكلامه متناقض على ما في دعواه من مخالفة الإجماع أيضا ، فقد قُرر أنّ الإعراب لا يكون إلاّ عن عامل ، وعامل التمييز صرحوا بأنه الاسم المفسَّر به ، والشبيه بالمفعول به يعمل فيه ما لا يعمل في المفعول ،لا أنه لا عامل له أصلا كما ادعاه . الفيض 2/728
[3] قال في الفيض 2/728 : هو مبني على ما قدمه ، وقد عُلم فساده ، فيلزم منه فساد هذا أيضا .
[4] قال في الفيض 2/728 : باطل ، بل له ناصب ، وهو ما فسره هو ، كما صرح به أئمة العربية كابن مالك ، وابن هشام ، وابن عصفور ، وغيرهم من أهل التحقيق .
[5] أي في كونه فضلة

وإمَّـــا الجر بلولا ، وهومذهب سيبويه ، والقول بحكم آخر ، هو النصب[6] ، خلاف الإجماع المجتمع في القولين وخلاف الإجماع مردود ، لعدم جواز حرقه .

فالجواب عنه من وجهين :

أحدهمـــا : أنّ هذا الإجماع ناشئ من إجماع مستفاد من السكوت عن الثالث ، وذلك أنهم أي النحاة لم يُصرِّحوا بالمنع من قول ثالث فيه ، حتى يكون إجماعا بالنص ، فلا / زيادة عليه، وإنما سكتوا عنه ، ولا يُنسب للساكت قول ، 110أ والسكوت عن الشيء لا ينفيه ، والإجماع ، الذي لا يجوز خرقه هو ضمير فصل الإجماع على حكم الحادثة قولا : منصوب على الحال ، أي حال كونه بالقول ، ولم يحصل مثل ذلك هنا ، فلا منع من الثالث .

والوجه الثاني : أنّ أهل العصر الواحد إذا اختلفوا في حكم النازلة على قولين ، جاز لِمن بعدهم إحداث قول ثالث ، ولا يُعدّ خرقا للإجماع .

هذا الحكم معلوم من الأصول الشرعية ، أصول الفقه ، وأصول اللغة ، أي أصول علم العربية محمولة على الأصول الشرعية ، فما جاز، ففي اللغوية أولى .

وقد صنع مثل ذلك ، زيادة قول على قولين سابقين ، لا غير من النحويين على الخصوص عن بقية علماء الأدب ، أبو علي الفارسي ، فإنّ له مسائل كثيرة ، قد سُبِق إليها ، أي إلى تلك المسائل بحكم بذكر حكم فيه قولا ، وسكت عليها الباقون ، وأثبت هو ، أي الفارسي فيها ، في تلك المسائل حكما آخر مخالفا لِما اتفق عليه مَن قبله من النحاة ، بعضهم بذكره ، والباقون بالسكوت عليه ، وما اعتدّ بذلك منهم ، وما جعله من الإجماع الذي لا يُخرق .

منها : أي المسائل أنّ لفظة (كل) لا يدخلها الألف واللام في أقوال الأوَل بالقياس على المضاف الذي حذف ما أُضيف هو إليه ، ونويت إضافته إليه ، فلا يجوز دخول (أل) في ذلك المضاف ، فكذا كل مضاف نيّة ، فامتنع دخول أل عليها ، وجوّز هو فيها ذلك[1] ، أي دخولها ، وقد أفردها بالذكر بمسألة في

---

[6] أو إهماله ، وجعله لا محل له .

[1] أجاز أبو نزار النحوي ، في كتابه المسائل السفرية جواز دخول (أل) على غير ، وكل ، وبعض ، واعتبر أن (أل) ليست للتعريف ، وإنما المعاقبة للإضافة . الحديث النبوي في النحو العربي ، ص 120

الحلبيات[1] ، وبعد اللام موجودة فتحة[2] ، واستدل على ذلك الجواز بالقياس على سائر ما أُضيف / إذا قطع عن الإضافة ، فيدخله (أل) كغلام مَن عليه 110ب زيد، يقول الغلام [3]، وإذا لم يجعل السكوت من القوم على الحكم ، مع عدم التصريح النطقي به إجماعا ، كما دلّ عليه عمل المذكور فغير ممتع أنْ يذهب ذاهب هنا في الضمير بعد لولا إلى مذهب ثالث ما تقدم بيانه ؛ لوجود الدليل عليه ، وقد علمت ضعفه ، والله أعلم بالصواب .

□□□

الكتاب الثالث

في القياس

1 كلام أبي علي الفارسي هذا غير موجود في كتاب الحلبيات المطبوع بتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، وأغلب الظن أنّ كلام أبي علي هذا قد سقط من النسخة الفريدة التي حققها الدكتور هنداوي ، والذي أشار إلى السقط بقوله : (مخروم منها نحو كراسين) . المسائل الحلبيات ، ص 5

2 هل يريد أن بعد اللام في كلمة الحلبيات فتحة ؟ أم ماذا ؟ الله أعلم .

3 هذا المثال غامض ، وقد أوردته كما جاء ، وأغلب الظن أنّ الناسخ قد حرّف فيه وصحّف .

الكتاب الثالث

في القياس

هو لغة : التقدير ، مصدر قاس ، بمعنى قدَّر ، قال البيهقي : يتعدى ألى المفعول الثاني بالياء ، وبعلى ، وقال صاحب الكشف[1] : صلته في الأصل الباء ، إلاّ أنها في الشرع جعلت كلمة(على) فقيل : قاس عليه ، بتضمين معنى البناء .

واصطلاحا : قال ابن الأنباري في جدله[2] ، بفتح الجيم ، والمهملة ، أي المؤلَّف له فيه ، وهو المناظرة : هو ، أي القياس النحوي حمل غير المنقول عن العرب على المنقول عنه ، إذا كان غير المنقول في معناه ، في معنى المنقول عنهم ، انتهى تعريفه .

وهو ، أي القياس معظم أدلة النحو ، والمعول بصيغة المفعول من التعويل على الشيء، وبه الاعتماد في غالب مسائله عليه ، كما قيل :

إنَّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ ....[3]

---

[1] صاحب الكشف هو : علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري ، المتوفى سنة 730هـ ، كان في الفقه والأصول كالبحر ، شرح أصول البزدوي ، وسماه كشف الأسرار ، انظر ترجمته في الجواهر المضية 2/428 ، وعبارته في كشف الأسرار 3/490 : (وصلة القياس في اللغة هي الباء إلاّ أنّ في الشرع جعلت كلمة (على) فقيل : قاس عليه ، بتضمين معنى البناء ، ليدل على أنّ القياس الشرعي للبناء لا للاثبات ابتداء) .

[2] الإعراب في جدل الإعراب ، ص 45

[3] مطلع قصيدة من الرمل للكسائي ، والبيت بتمامه :

بصيغة المفعول ، والقصر إضافي ، باعتبار الغالب ، ولهذا أي لِما ذُكر من التعويل عليه قيل فيه بدل في حدّه : تعريفه إنه علِمٌ التنوين فيه للشيوع والتعميم ، لأنّه عِلْمَ قياسٍ أو قياسَيْن منه لا يُسمى نحوا بمقاييس جمع مِقياس ، بكسر أوله ، وهو المقدار، كذا في المصباح، وهوهنا بمعنى القياس ، كي يومئ إليه القياس ، مستنبطة ، مستخرجة بالنظر من استقراء ، هــو تتبــع فرسان / كلام العرب بإثبات القواعد .

111أ

وقال صاحب المستوفي تقدم اسمه في المقدمات : كل علم ، فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص من جهابذته وأئمته ، وبعضه بالاستنباط من النصوص ، والقياس عليه ، لوجود علته في المقيس ، وبعضه منتزع مأخوذ ، عبر به بدله تفننا في التعبير من علم آخر ، [ثم أخذ][1] في بيان ذلك .

قال : فالفقه :العلم بحكم شرعي عملي مكتسب من دليل تفصيلي ، بعضه من النصوص الواردة في الكتاب ، كــ ﴿ أقيموا الصلاة ﴾[2] ، والسنَّة كــ {الْحَجُّ عَرَفَةُ}[3] ، وبعضه بالاستنباط من كل منهما ، كاستنباط الشافعي حرمة خرق الإجماع من آية ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى ﴾[4] ، الآية ، واستنباطه من السنة باعتبار الأغلب في الأمر من حديث فاطمة بنت قيس من قوله صلى الله عليه وسلم لها ، وقد شاورته فيمن تتزوجه من معاوية ، أوأبي

إنَّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ وبهِ في كلّ أمرٍ يُنْتَفَعْ

معجم الأدباء 13/191 ، إنباه الرواة 2/ 267

1 زيادة ليستقيم النص .

2 الأنعام 72 ، وهي جزء آية في عدة سور ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (قوم : 579)

3 أخرجه الترمذي في سننه 3/237 ، وابن ماجة 2/1003 ، وأحمد في مسنده 4/309 ، وأبو داود في سننه 2/486

4 النساء 115

الجهم : {أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلاَ يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتَقِهِ }[5] مع أنه كان يضعها عند منامه وأكله وراحته ، إلاّ أنه لمَّـــا كان أغلب أحواله يضعها على عاتقه أطلقه , وأفتى بعدم الخيار فيمن باع طيرا قمريا على أنه يُغرد ، وكان يسكت يسيرا ويُغرد كثيرا ، ورجع لفتياه شيخه مالك لمَّـــا ذُكر له ذلك ،كما ذكره الحاكم في مناقب الشافعي .

والقياس ككون التفاح[1] ربويّا[قياسا على البُر] بجامع الطعم[2] ، وبقي عليه ما بعضه مأخوذ من علوم أُخر كمسائل فقهية ترتبت أحكامها على قواعد نحوية ، كما في الاستثناء ، وعلى حسابيات كما في الوصايا والإقرارات .

والطب ــ بكسر المهملة[3] ــ : عِلم يبحث فيه عن أبدان بني آدم من حيث الصحة والفساد ، بعضه مستفاد من التجربة / الناشئة عن تكرار ذلك 111 ب الأمر ، وبعضه من علوم أُخر ، ككثير مما أبداه الشيخ[4] في الكليات المذكورة في (القانون) و (الموجز)[5] .

والهيئة : علم يُعرف به أحوال الكواكب وجريانها ومنازلها ، بعضها من علوم التقدير : علم الهندسة ، وبعضها تجربة ، كمشي القمر في منازله ، يشهد بها ، للتجربة الرصد، وجريان التجريبات عليه[6] ، ولا تختلف إلاّ نادرا .

---

5 صحيح مسلم 4/195، الموطأ 2/580 ، سنن أبي داود 2/253 ، سنن النسائي 6/75 ، مسند أحمد 6/413، والحديث بتمامه : (عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ فَسَخِطَتْهُ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا لَكِ عَلَيْنَا مِنْ شَىْءٍ. فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ « لَيْسَ لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ ». فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِى بَيْتِ أُمِّ شَرِيكٍ ثُمَّ قَالَ « تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِى اعْتَدِّى عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكِ فَإِذَا حَلَلْتِ فَآذِنِينِى ». قَالَتْ فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِى سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلاَ يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتَقِهِ وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لاَ مَالَ لَهُ انْكِحِى أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ».فَكَرِهْتُهُ ثُمَّ قَالَ « انْكِحِى أُسَامَةَ ». فَنَكَحْتُهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاغْتَبَطْتُ بِهِ) .

1 في الفيض 2/743 : ومثلوه بكون التفاح ربويا قياسا على البر بجامع الطعم .

2 قال ابن الملقن في التذكرة ، ص 87 : والربا في النقدين والمطعومات ، فمتى باع النقد بالنقد ، أو المطعوم بجنس المطعوم فلا بد من المماثلة والتقابض قبل التفرق ، فإن كان بغير جنسه جاز التفاضل فقك .

3 الطب : بكسر الطاء ، وفتحها وضمها ، والكسر أفصح . الفيض 2/743

4 هو أبو علي ، الحسين بن عبد الله بن سينا ، ويلقب بالشيخ الرئيس ، المتوفى سنة 428هـ ، من تصانيفه القانون في الطب ، والموجز الكبير في المنطق . مفتاح السعادة 1/295 ، معجم المؤلفين 4/20

5 وردت هذه العبارة هكذا : ككثير من الكليات المذكورة أو الموجز . وما أثبتناه من الفيض 2/744

6 أي على القانون المعروف عند أهل الهيئة ، فإنه لا يختلف إلاّ نادرا ,

والموسيقى ــ بضم الميم ، وكسر المهملة ،وسكون التحتيتين ، وبالقاف المفتوحة ــ علم يُعرف به النغم ونهزاته ، وواضع علمه كالعروض الخليل بن أحمد، كما بينته أول شرح منظومتي في القافية، جلها منتزع من علم الحساب .

والنحو بعضه مسموع ، مأخوذ من العرب ، أي نصَّــا ، كرفع الفاعل والمبتدأ والخبر ، ونصب المفعول به وما لحقه ، وبعضه مستنبط بالفكر والرويَّة ــ بفتح فكسر وتشديد التحتية ــ في المصباح[1] : هو الْفِكْرُ وَالتَّدَبُّرُ وَهِيَ كَلِمَةٌ جَرَتْ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ بِغَيْرِ هَمْزٍ تَخْفِيفًا وَهِيَ مِنْ رَوَّأْتُ فِي الْأَمْرِ بِالْهَمْزِ إذَا نَظَرْتُ فِيهِ. انتهى ، فعطفها على الفكر عطف تفسير ، ومثال ذلك باب الإخبار بالذي وفروعه ، وكثير من مسائل التمرينات ، وما أشار إليه بعضهم ، وهو التعليلات للقواعد النحوية ، فتلك غير مأثورة عن العرب ، بل من أفكار علماء العربية ، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى ، من علم آخر ، وعدل عنه إليها لِما فيها من الإيماء للثبوت ، إذ هي للعلم الحاصل بالتمرن ، كقولهم، أي النحاة : الحرف الذي تُختلَس حركته كـــ(ذِهِ) و(تِهِ) ــ بكسر الهاء فيهما من غير إشباع يُشار بها للواحدة ، هو أي المُختلَس حركته / في حكم المتحرك ، لوجود 112 أ الحركة ، لا في جسم الساكن لصد الحركة عن ذلك ، فإنه أي : هذا القول مأخوذ من علم العروض .

وكقولهم ، أي علماء الحركات أنواع : صاعدٌ عالٍ كفتحة دَعَا ، ومنحدر سافل ككسرة يرمي ، ومتوسط بينهما كالحركة المختلسة ، فإنه ،أي ذلك القول من العروضيين مأخوذ من صناعة الموسيقى ،وهما علمان ، وضع قواعدهما ، وأصّلهما الخليل بن أحمد ، انتهى كلام صاحب المستوفي .

وقال ابن الأنباري في أصوله (اللمع)[2] : اعلم أنّ إنكار القياس في النحو قياسا على إنكار بعضٍ له في الفقه كالظاهرية لا يتحقق ، انتفاؤه ، ولم يقل به أحد] من علماء اللسان [، والفرق بينهما ظاهر ،لأنّ النحو كله، أي معظمه لِما تقدم أنّ منه المنصوص قياس ، ولهذا لكونه قياسا قيل في حدّه : النحو علم

---

[1] المصباح المنير (ر و ي) .
[2] لمع الأدلة 95 - 100

بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، وذكرها لأنها الأعم الأغلب ، والسكوت عن الشيء لا ينفيه ، فمن أنكر القياس في النحو قياسا على إنكاره في الفقه ، وهذا فرض وتقدير يترتب عليه قوله : فقد أنكر النحو ، لأنه معظمه وقوامه ، وذلك الإنكار لم يقع هنا كما قال ، ولا يعلم ــ بالتحتية ، بالبناء للمفعول ، وبالنون للفاعل ــ أحدٌ ، بالرفع على الأول ، والنصب على الثاني من العلماء أنكره لثبوته من القياس فيه بالدلالةالقاطعة باعتبارالوُجدان ، وبما قال ، وذلك أنَّــا معاشر علماء النحو أجمعنا على أنه ، أي الشأن إذا قال العربي المُحتج بكلامه: كتب زيد، فإنه يجوز صناعة وعملا أنْ يُسند هذا / الفعل 112 ب أي كَتَبَ إلى كل اسم مسمى ، تصح منه الكتابة الخط من سائر الآدميين الذين في سنِّ أربابها نحو عمرو ــ بفتح أوله ، وزيادة واو آخره ، فرقا بينه وبين عُمر رفعا وجرا ، ويغني عنها الألف الموقوف عليها بدل التنوين ، لكونه بعد الفتحة نصبا ــ وبِشر ــ بكسر الموحدة ، وسكون المعجمة ، اسم إنسان ، وأزدشير ، ويجوز أن يُسند ، إعادة لطول الفصل في الجملة إلى ما لا يدخل تحت الحصر ممن تصح منه الكتابة ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر ممن تصح منه الكتابة بطريق النقل محال عادة إلاّ المنقول محصور به ، وإذا استحال النقل فيما ذكر كان قياسا لا نصا على كل فرد فرد من تلك التراكيب الغير المنحصرة في الوجود، وكذلك القول كان حاله لِما ذكر في إسناد كتب القوم بالإحالة في سائر العوامل الداخلة على الأسماء ، والعوامل الداخلة على الأفعال الرافعة والناصبة فيما يدخل كل منهما ، والجارَّة فيما يخص الأسماء ، والجازمة فيما يخص الأفعال فإنه يجوز إدخال كل منها، أي العوامل على ما لا يدخل من المعمولات تحت الحصر ، لدليل الوُجدان ، وذلك أي ضبط ما لا يدخل تحت الحصر بالنقل متعذر ، لِما مرّ فيه ، فلو لم يجز صناعة القياس على ما ورد من العرب من التراكيب ، واقتصر على الوارد في النقل عنهم من الاستعمال ، بيان الوارد ، وحذف جواب لو ، لبقي أي لفات كثير[1] من المقاصد ، وذلك لما

[1] قوله : وحذف جواب لو ، غير صحيح ، والجواب هو لبقي كثير ...الخ ، ومما دفعه إلى قول ما قال سقوط كلمة (لبقي) من الأصل المخطوط، فقال الشارح إنّ الجواب محذوف ، أي لَفات .

قـــال / كثير من المعاني لايمكن التعبير عنها بكلام العرب لعدم النقل عن 113 أ العرب ، وذلك أي ذهاب ذلك لذلك[1] مُنافٍ لحكمة الوضع المفيد ، فإنه من الألطاف ببني آدم ،ليتوصلوا بها للإخبار عن مقاصدهم ومن يعرض لهم من المعاني بأقرب طريق وأيسره ، وأكثره فائدة[2] ، فوجب أنْ يوضع وضعا قياسيا عقليا لا نقليا ، أي أنَّ الجملة الفعلية مثلا يُقدّم فيها النقل ، والإسمية يقدم فيها العقل ، لا نقليا مقتصرا فيه على التراكيب الواردة عنهم لِما يلزمهم ما سبق بخلاف اللغة ،أي مفردات الألفاظ فإنها وُضعت وضعا نقليا[3] لا عقليا يرجع له كالقياس الراجع لِما نقل من العلة الجامعة بينهما ، فلا يجوز القياس فيها أصلاً بل يقتصر فيها على ما ورد به النقل ، ألا ترى أيها الصالح للخطاب أنّ القارورة ــ بالقاف والراء المكررة ــ سُميت بذلك لاستقرار الشيء فيها ، ولا يُسمى كل مُستقَر ــ بصيغة المفعول ــ نائب فاعله فيه ثاني مفعولي سُمّي قارورة لذلك ، لأنّ وجه الشبه لا يلزم اطراده ، وكذلك الوقوف على النقل سُمِّيت الدار البيت دارا لاستدارتها ، أو لدورانها بين مُلاّكها ، كما قيل :سميت الدور ، لأنها تدور ، ولا يُسمى كل مستدير من الأمتعة دارا لِما ذكرنا ، انتهى كلام اللمع .

---

[1] أي : عدم إمكان التعبير عن كثير من المعاني .

[2] كتب : فإنه من الألفاظ ليتوصل به للإخبار نحو المعاني ما فيه طريق وأيسره . وهو نص محرف ،وما أثبتناه من الفيض 2/748

[3] قوله : نقليا ، أي شخصيا ، يرجع كله إلى النقل .

□□□

فصـــــل

للقياس أربعة أركان :

أصــل : وهو عند النحاة المقيس عليه ، واختلف الأصوليون في الأصل ، فقيل : محل الحكم المشبه به ، صفة لـــ (محل) ، وهو الأصح عند الفقهاء ، وكثير من المتكلمين ، وقيل : دليله، وقيل : حكمه ، فإذا / قيل : زيد ، 113 ب في ضُرِب زيد ، بالبناء للمفهول ، قام به معني الفاعلية ، فيرفع قياسا على الفاعل ، بدليل وجوب رفعه ؛ لإسناد الفعل إليه ، فالأصل على الأول الفاعل ، لأنه ، محل الحكم المشبه به [وعلى الثاني إسناد الفعل إليه ، لأنه دليل الحكم ، وعلى الثالث وجوب الرفع ، لأنه حكم المحل ، وفرع : وهو المقيس ، أي بالأصل المشبه به ، وقيل حكم المشبه ، و][1] هو رفع نائب الفاعل في مثالنا ، وحكمٌ : الأصل ، وهو الرفع فيما نحن فيه ، وعِلةٌ جامعة: بين الأصل والفرع ليُحمل بها عليه .

قال ابن الأنباري : ومن ذلك القياس الجامع لِما ذكر ، مثل أنْ تركب أيها الصالح للخطاب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله ، كما مثلنا] فتقول : اسم أُسنِد الفعل إليه مقدما عليه ، فوجب أنْ يكون مرفوعا قياسا على الفاعل ، فالأصل : المقيس عليه ، هو الفاعل ، والفرع : هو ما لم يسم فاعله

---

[1] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو من الفيض 2/751

[[1] والحكم المقصود نقله من الفاعل لنائبه هو الرفع ، والعلة الجامعة بين الأصل والفرع هي الإسناد .

والأصل في الرفع ، وهو الحكم أنْ يكون للأصل المقيس عليه ، الذي هو الفاعل ؛ لأصالة الإسناد فيه ، وإنما أُجري ، بالبناء للمفعول ، ونائبه ضمير الرفع ، وهو الحكم ، على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله[2]، مع أنّ الإسناد فيه خلاف الأصل ، ولذا غير فيه الفعل عن صيغته ؛ إعلاما بذلك ، بالعلة الجامعة في وجوب الرفع ، التي هي الإسناد ، انتهى .

وقد عقدت لهذه الأركان الأربعة أربعة فصول ، لكل ركن فصل :

□□□

---

[1] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو من الفيض 2/752

[2] كتب : وإنما جرى الرفع على الرفع الذي لم يسم فاعله ، وما أثبتناه من الفيض 2/753

الفصـــل الأول

في الأصل

المقيس عليه

وفيه مسائل :

الأولـى

من شرطه : أنْ لا يكون شاذا ، خارجا عن سَنَن[1] القياس ، وإنْ لم يكون مردودا في نفسه عند البلغاء ؛ لورود السماع به ، فما كان كذلك من الشذوذ ، لا يجوز القياس عليه ، لمخالفته له ، كتصحيح استحوذ ، واستصوب ، واستنوق ، والقياس / إعلالها بنقل حركة الواو من كلٍّ لِما قبله ، وقلبها 114أ ألفاً ؛ لتحرُّكها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها في الحال ، وكحذف نون التوكيد الخفيفة في قوله ، أي الشاعر[2] :

(اصْرِفَ عنكَ الهُمومَ طارقَها ....)

اصرفَ ــ بفتح الفاء للتوكيد بالنون المحذوفة ، عنك الهموم طارقَها : بدل من الهموم ، أي اصرفَنْ ، فهو وإنْ جاء به الاستعمال في هذا البيت فشاذ مخالف للقياس ، ووجه ضعفه في القياس أنّ التوكيد أنَّ التوكيد بأنواعه ، ومنه في الفعل توكيده بالنون مطلقا للتحقيق للخبر عند السامع ، ورفع ، أودفع ما يختلج عنده فيه من التردد والإنكار ، وإنما يليق به ، بالتوكيد الإسهاب في الكلام بالإطالة والإكثار للكلام ، والإطناب مقابل الإيجاز ، لا الاختصار ، المقابل

---

[1] قوله سنن : مثلث السين ، وبضمتين ، أربع لغات . تاج العروس (سنن) .

[2] صدر بيت من المنسرح ، نسبه بعضهم لطرفة ، وعجزه :

ضَرْبَك بالسَّوط قَوْنَس الفَرَس

قالوا أراد اضربنْ ، فحذف نون التوكيد ، والطارق : الذي يأتي ليلا ، وقونس الفرس : العظم الناتئ بين أُذني الفرس . وفي الاقتراح : اضربَ عنك...

قال ابن خروف: إنما جاز ذلك على التقديم والتأخير، فتوهم اتصال النون من اضربن بالساكن بعده.

والصحيح أنه حذفها تخفيفاً لما كان حذفها لا يخل بالمعنى، وكانت الفتحة التي في الحرف قبلها دليلةً عليها.

خزانة الأدب 11/450 ، والبيت في النوادر ، ص 165 ، والإنصاف 2/568 ، ومغني اللبيب ، ص 842

للإسهاب ، والحذف الايجاز المقابل للإطناب , وكحذف صلة الضمير ، الحرف الناشئ من جنس الحركة عند إشباعها دون الضمة في قوله ، أي الشاعر[1] :

(لهُ زَجَلٌ كأنَّهُ خُنْسُ حادٍ ....)

له زجل[2] كأنه ، بالضمة المختلسة خُنْسُ حادٍ ، ووجه ضعفه الذي خرج به عن القياس أنه ، أي ما ذكر ، ليس على حد الوصل ، لأنه سيشبع فيه الضمة ، حتى يظهر ، لعدم ظهور حرف الوصل ، ولا على حد الوقف ، لعدم إسكان الضمير ، وقد بيّن خروجه عنهما بقوله لأنّ الوصل يجب أنْ تتمكن فيه صلتة بإشباع الضمة كما تمكنت في قوله : (له زجل) ، فحصل منها الوصل ، والوقف يجب أنْ تحذف فيه الواو والضمة معا ، أي جميعا ، لأنه[3] يكون بالسكون ، فحــذفُ الصلة ، أي الواو، وإبقاء الضمة من غير وصل منزلةُ بين منزلتي الوصل والوقف ، فخرج عن قياس كل منهما ، وحذفُ مبتدأ / خبره منزلةٌ ، 114ب على أنّ المُخبر عنه مجموع المتعاطفين ، لا كل منهما فيه ، والأولين ، ووصف الخبر بقوله : لم تُعهد قياساً ؛ ليقاس عليه ، فيقتصر على الوارد منه .

نعم يجوز القياس في الضرورة على ما استُعمل في كلامهم مخالفا للقياس [للضرورة][4] في الضرورة ، قال أبوعلي الفارسي[5] : كما يجوز لنا أنْ نقيس منثورنا على منثورهم في الأحكام ، كذلك القياس فيه ، يجوز لنا أنْ نقيس شِعرنا على شعرهم، إذ الأصل القياس على الوارد عنهم ، حتى يصد عنه صاد ، فما أجازته الضرورة لهم مما هو خلاف الاستعمال المعروف اختيارا ، أجازته لنا لوجود الجامع في الجواز و[هو] الضرورة ،وما لا يجيزه لهم فلا يجيزه لنا ، وتقدم بيان الضرورة وأقسامها .

---

[1] نُسب في الكتاب 1/30 للشماخ ، وقال الأسود الغندجاني في فرحة الأديب ، ص 94: إنما هو لربيع بن قعنب الفزاري ، والبيت كما في الكتاب :

له زجلٌ كأنَّه صوتُ حادٍ إذا طلب الوسيقةَ أو زميرُ

قال البغدادي في الخزانة 2/388 : حذف الواوٍ من كأنه، لا على حد الوقف، ولا على حد الوصل؛ أما الوقف فيقتضية بالسكون: كأنهْ، وأما الوصل فيقتضي بالمطل وتمكين الواو: كأنهو فقوله إذن: كأنه، منزلة بين الوصل والوقف. والوسيقة : أنثى الحمار ، صوّت بها في تطريب وترجيع ، كالحادي يتغنى بالإبل ، أو كأن صوته صوت مزمار ، وزجل : فيه حنين وتطريب .

[2] زجل : صوت فيه حنين .

[3] أي : الوقف .

[4] زيادة من الاقتراح .

[5] انظر الخصائص 1/323

قال ابن جني[1] : فإنْ قيل : هلاّ امتنع متابعتهـــم في الضرورة ، وإنْ جازت [المتابعة] في النثر بشرطه ، من تعليليه ، حيث كان القوم ، وهم العرب لأنهم لا يترسلون ، من الترسّل ،التأنِّي ، ومنه على رسلك ، ولا يتروْوُن في عمل أشعارهم ، ترسل المولدين بفكرهم وترويهم المستدعي لتحرّزهم عن الضرورة ، التي يقع فيها أولئك ، وإنما كان عمل أشعارهم ارتجالا ، قال بعض المتأخرين : الفرق بين الارتجال والبديهة ، أنّ البديهة فيها فكر ، والارتجال انهمار وتدفق لا يتوقف فيه قائله، وبعضهم يجعلهما سببين، وهو غلط فاحش ، انتهى .

فضرورتهم لعدم التروي في الإنشاء إذن ، إذ كان شأنهم ما ذكر ، أقوى من ضرورتنا ، لأنا لتروينا ننتقي ما يحسن ، ونُلقي ما يقبح ، فينبغي أنْ يكون / عذرهم لموقع لهم في الضرائر فيه ، أي الشعر أوسع ، فلا يجوز لنا 115أ ما يجوزلهم ، لهذا الفارق .

قلنا : ليس جميع الشعر القديم مرتجلا ، بل كان لهم فيه نحو ما كان للمولدين من الترسل والتروي .

رُوي عن زهير ــ بضم الزاي ، وسكون التحتية ، وفتح الهاء بينهما ــ والد كعب أنه سلك ذلك الطريق ، عمل سبع[2] قصائد، أي يسيرة ، كما يدل له المقام في سبع سنين ، مترسلا فيها ، مُنتقيا للمحاسن ، ملقيا القبائح ، فكان ذلك الشعر ، المدلول عليه بالقصائد يُسمى جَزْليَّـــات ــ بفتح الجيم ، وسكون الزاي ــ من الجزالة : العِظَم والجلالة ، زهير ، لتحريه فيها المعنى الجزل ، والشيء المفصل ، وفي نسخة : فكانت تُسمى حوليات زهير ــ بالمهملة بعدها واو ، منسوبة .

---

[1] الخصائص 1/324

[2] سبع : زيادة من الاقتراح ، ص 186

وعن ابن أبي حفصة[1] ــ بمهملتين مفتوحتين ، وفاء ساكنة ــ قال : كنت أعمل القصيدة بالتروِّي والتأنّي في أربعة أشهر، لأنها مُدة جمعِ مادة الإنسان في بطن أمه ، وأُحككُها : أتقنها ، وأُذهِب شَيْنَها بزينها في أربعة أشهر ، وأعرضها على فكري بعد التحلية بحلية البلاغة والبراعة في أربعة أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس مهذبة مصفّـــاة محررة مُنقّـــاة ، قال شاعرهم[2] :

لا تعرضنَّ على الرُّواةِ قصيـــدةً ما لمْ تكُنْ بالغتَ في تهذيبها

فإذا عرضتَ الشّعرَ غيرَ مُهذبٍ عدُّوهُ مِنك وساوِساً تَهذِي بِها

وحكاياتهم في ذلك التأني والتروي كثيرة ، وفيما ذكر دلالة عليه ، وأيضا فإنَّ من المولدين مَن يرتجل ، ولعل الفرق غلبة الارتجال على الأولين ؛لاعتمادهم على / سجاياهم، إذ لا قواعد يومئذ مدوّنة، يرجعون إليها ، ولا كذلك 115 ب المولدون ، لقصور سجاياهم ، فجُعل لهم ما يبنون عليه ، ويرجعون إليه ، ولذلك كان الأولون غير مؤاخذين بالضرائر ، بخلاف مَن بعدهم ، والله أعلم .

□□□

[1] مروان بن أبي حفصة (105 - 182 هـ)
مروان بن سلمان بن يحيى بن أبي حفصة، كنيته أبو الهيندام أو أبو السمط، ولقبه ذو الكمر. شاعر عالي الطبقة، كان جدّه أبو حفصة مولى لمروان بن الحكم أعتقه يوم الدار، ولد باليمامة من أسرة عريقة في قول الشعر، وأدرك العصرين الأموي والعباسي، وقد وفد على المهدي فمدحه ثم الهادي من بعده ثم إلى مديح هارون الرشيد ومدح البرامكة وزراء الرشيد. وعلى كثرة ما أصابه من خلفاء بني العباس وعلى يساره، فقد كان بخيلاً بخلاً شديداً، ضربت به الأمثال ورويت عنه الحكايات. ويمتاز شعره بالعراقة والجودة ومتانة الألفاظ وسداد الرأي ودافع بشعره عن العباسيين ودعى إليهم واحتج على خصومهم وعارضهم. وقد دفع ثمن تعصبه للعباسيين حياته، إذ اغتاله بعض المتطرفين من الشيعة العلويين ببغداد. الموسوعة الشعرية .

[2] المطوعي (? - 440 هـ)
عمر بن على المطوعي، أبو حفص. أديب، له شعر رقيق. من أهل نيسابور. خدم في شبابه الأمير أبا الفضل الميكالي (عبيد الله) وصنف كتاب (دَرج الغرر ودُرج الدرر) في محاسن نظم الميكالي ونثره. ولما ألف الثعالبي (صاحب اليتيمة) كتابه (فضل من اسمه الفضل) عارضه المطوعي بكتاب سماه (حمد من اسمه أحمد)، وله (أجناس التجنيس) وكتب أخرى. الموسوعة الشعرية .

الثانية

من المسائل

كما لا يُقاس على الشاذ والمخالف للقياس نطقا ، فلا يقال : استقوم قياسا على استحوذ ، لا يُقاس عليه تركا ، لتركهم ماضي يدع ، ويذر ، لا يُقاس عليهما غيرهما من الأفعال في الترك ، فيترك ، ونطقا ،وتركا منصوبان بنزع الخافض .

قال في الخصائص[1] : إذا كان الشيء شاذاً في السماع ، مطردا في القياس ، تحاميْتَ : تجانبت ما تحامت تجانبته العرب من ذلك المطرد قياسا، المتجانب عنه سماعا ، وقفــت في التّجــانب عنه ، وحَــذَيْت[2] ، من الحــذي ــ بالمهملة فالمعجمة ــ الاتباع ، يُقال واويا ويائيا ، كما بينته في المنهج السابق ذكره في نظيره ذلك الشاذ سماعا على الواجب في أمثاله .

من ذلك، مثاله من ذلك الشاذ استعمالا ، المطرد قياسا امتناعك من وَذَرَ ، ومن وَدَعَ ، لأنهم لم يقولوهما ، أي على سبيل الكثرة والاطراد ،كما في تَرَك ، وأعرضَ ، وجانبَ ، وإلاّ فقد جاء قليلا كما مرّ ، ومنه القراءة الشاذة ﴿ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ ﴾ [3] بتخفيف الدال ، وقال صلى الله عليه وسلم : {دَعُوا الْحَبَشَةَ مَا وَدَعُوكُمْ وَذَرُوا التُّرْكَ مَا وَذَرُوكُمْ }[4] ، وفي المصباح[5] : قَالَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ : وَزَعَمَتْ النُّحَاةُ أَنَّ الْعَرَبَ أَمَاتَتْ مَاضِيَ يَدَعُ وَمَصْدَرَهُ وَاسْمَ الْفَاعِلِ ، وَقَدْ قَرَأَ

---

[1] الخصائص 1/99

[2] في الاقتراح ً 187 : وجريت ، أي مشيت بالجريان ، وقال في الفيض 2/770 : وفي نسخة وحذيت ، بالحاء المهملة ،والذال المعجمة ، لغة في حذوت بالواو ، أي اتّبعتَ ، وما إخالها إلاّ تحريفا .

[3] الضحى 3 ، وهي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ، مختصر في شواذ القرآن ، ص 175

[4] سنن أبي داود 4/186 ، وسنن النسائي 6/43 ، وفيهما : حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّمْلِيُّ حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ عَنِ السَّيْبَانِيِّ عَنْ أَبِى سُكَيْنَةَ - رَجُلٍ مِنَ الْمُحَرَّرِينَ - عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِىِّ -صلى الله عليه وسلم- عَنِ النَّبِىِّ -صلى الله عليه وسلم- أَنَّهُ قَالَ « دَعُوا الْحَبَشَةَ مَا وَدَعُوكُمْ وَاتْرُكُوا التُّرْكَ مَا تَرَكُوكُمْ ».ولم أقف على (وذروا الترك ما وذروكم) .

[5] المصباح المنير (ودع) .

مُجَاهِدٌ / وَعُرْوَةُ، وَمُقَاتِلٌ[1] ، وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ[2] وَيَزِيدُ النَّحْوِيُّ[3] ﴿ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ ﴾ بِالتَّخْفِيفِ . 116 أ

وَفِي الْحَدِيثِ : { لَيَنْتَهِيَنَّ قَوْمٌ عَنْ وَدْعِهِمْ الْجُمُعَاتِ }[4] أَيْ عَنْ تَرْكِهِمْ ، فَقَدْ رُوِيَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ عَنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ ، وَنُقِلَتْ مِنْ طَرِيقِ الْقُرَّاءِ ، فَكَيْفَ يَكُونُ إِمَاتَةً ؟ وَقَدْ جَاءَ الْمَاضِي فِي بَعْضِ الْأَشْعَارِ ، وَمَا هَذِهِ سَبِيلُهُ ، فَيَجُوزُ الْقَوْلُ بِقِلَّةِ الِاسْتِعْمَالِ ، وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِالْإِمَاتَةِ .

ولا منع أنْ يُستعمل نظيرهما ، المطرد قياسا ، ولم يشذ سماعا ، نحو وَزَنَ ، و وَعَدَ ، وإنْ لم تسمعهما أنت ، انتهى ، فالشذوذ في الترك والنطق قاصر على محله ، لا يتجاوزه لغيره ، انتهى .

□□□

الثـــالثة

من المسائل

---

[1] هو أبو الحسن ، أو أبومحمد ، مقاتل بن عبد العزيز بن يعقوب ، ت 579هـ بالإسكندرية / مُقرئ ، غاية النهاية 2/308

[2] هو أبو إسماعيل ، أوأبو إسحاق ، أو أبو سعيد ، إبراهيم بن أبي عبلة ، الشامي ، الدمشقي ، أو المقدسي ، ت 153هـ تابعي ثقة . غاية النهاية 1/19

[3] هو يزيد بن أبي سعيد النحوي ، أبو الحسن القرشي ، مولاهم ، المروزي ، قتله أبو مسلم سنة 131هـ ، وهو ثقة . تهذيب التهذيب 11/332

[4] صحيح مسلم 3/10 ، مسند أحمد 1/239 : وتمام الحديث : « لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ ».

ليس من شرط المقيس عليه الورود الكثير ، فقــد يُقاس على القليل

الوردو ؛ لموافقته للقياس ، ويمتنع القياس على الكثير ؛ لمخالفته له ، للقياس .

مثال الأول ، أي القياس على القليل ، قولهم ، أي العرب : في النسب إلى شَنُوءة ــ بفتح المعجمة ، وضم النون ، وبعد الواو الساكنة همزة فهاء ــ شَنَئِيّ ــ بفتحتين ، وبعد النون همزة ــ فلك أنْ تقيس على هذا القليل ، وتقول في ركوبة : رَكَبِيّ ، وفي حلوبة : حَلَبِي ، وفي قتوبة : قَتَبِيّ ، قياسا على شنوءة ، وشَنَئِيّ ؛ لموافقته للقياس ، وهذا مذهب سيبويه ، لا فرق بين صحة اللام وإعلالها ، وذهب الأخفش ، والجرمي إلى أنه يُنسب إليه على لفظه فيقال : شَنُوئِيّ ، و[ذهب] ابن الطراوة أنه تُحذف الواو، وتبقى الضمة دالة عليها ، فيقال : حَمُلِيّ ،ورِكُبِيّ ، وذلك أنهم أجروا فَعُولة ــ بفتح فضم فسكون ــ مجرى فَعيلة ــ بفتح فكسر ــ لمشابهتهما / أي : فَعُولة إياه أي : فَعِيلَة من 116ب أوجه :

أحدهــا : أنّ كلاَ منهما ، أي من المقيس ، والمقيس عليه ثلاثي ، باعتبار مادته الأصلية .

والثاني : وأنّ ثالثه حرف لين ، لسكونه تلْوَ حركة مناسبة .

والثالث : وأنّ آخره تاء التأنيث المثقلة ، هاء في الوقف .

والرابع : وأنّ فَعولا وفَعيلاً بالوزن بين السابقين يتواردان ، كلٌّ محل الآخر ، ويتحد به معنى ، نحو أثيم وأثوم ، كلّ منهما اسم مفعول بمعنى [الكثير الإثم] ، ورحيم ورحوم ، ومَشِيِ ومَشُوء ، ونَهِيّ عن الشيء ونَهُوّ ، بتشديد الواو ، ومعناه كالذي قبله .

فلما استمرت حال فعيلة وفعولة ، هاتان الزّنتان هذا الاستمرار ، أي تواردهما لمعنى ، جرتْ واو شنوءة في كلامهم بوزن فعولة مجرى ياء حنيفة ، بوزن فعيلة ، فكما قالوا في النسبة لحنيفة حَنَفِيّ قياسا مطردا ، قالوا شَنَئِيّ قياسا له على الطرد ، قيل : لما ذكر فيهما .

قال أبو الحسن الأخفش : فإنْ قلت : إنما جاء هذا ، أي أجرى فعولة في النسبة مجرى فعيلة في حرف واحد ، أي كلمة واحدة ، يعني شنوءة ، فكيف

قيس على حنيفة ما تقدم من رَكوبة ، وحلَوبة ، وقَتوبة ، فنُسِب إليها كما نُسب لحنيفة ؟

فالجواب ، أنّه شنوءة جميع ما جاء عن العرب ، مما حُمل فيه فعولة على فعيلة .

قال ابن جني في الخصائص[1] : وما ألطف هذا الجواب ، ومعناه أنّ الذي جاء في فعولة ــ بفتح، فضم، فسكون ــ هو هذا الحرف ، والجانب من الاستعمال ، والقياس قابله لِما سبق من وجهه، ولم يأتِ فيه شيء ينقضه ؛ حتى يمنع منه .

فإذا قاس الإنسان /لفظا على جميع ما جاء عن العرب كشنوءة 117 أ وكان ذلك المقيس أيضا صحيحا في القياس ، مقبولا لقيام وجهه ، فلا لوم في إلحاق كل ما ذُكر بفعيلة ، وإنْ لم يقع من العرب إلاّ شنوءة ؛ لِموافقة ما ذُكر لشنوءة فيما حُمل به على فعيلة .

ولِما ذكرناه من المناسبة بين فعولة وفعيلة في النسب فَعَلِيّ ؛ حملا على مجيء فعيلة في النسب عليه ، لم يجز في نحو ضَرورة ضَرَرِيّ ، ولا في حَرورة حَرَرِيّ كشنئِيّ حملا لفعلة على فعيلة ، لأنّ باب فعيلة المضاعف ، نحو جليلة ، لا يُقال فيه جَلَلِيّ ــ بفتح أوليه ــ استثقالا لتوالي المثلين ، بل هو بالتخفيف بالفصل بالياء ، جليلي ، وبالواو ، فقالوا ضَروريّ .

ومثال الثاني عدم القياس على الوارد الكثير ؛ لمخالفته له في القياس قولهم في ثَقيف ــ بفتح المثلثة ، وكسر القاف ، وسكون التحتية ، بعدها فاء ــ وصف منقول من ثَقَفَ الأمر : عرفه وأتقنه ، وهو أبو القبيلة المعروفة بذلك ، وبيّنت نسبهم في كتابي : الطيف الطائف بفضل الطائف ، وفي قُريش ــ بضم ففتح فسكون تحتية فمعجمة ــ هو ولد النضر بن كنانة ، وسُلَيْم بوزن ما قبله ، وسينه مهملة ، أي في النسب إليها : ثَقَفِيّ بفتح[2] أوليه[3]، وقُرَشِيّ ، وسُلَمِيّ ،

---

[1] **الخصائص 1/116**

[2] **كتب : بضم أوليه ، وهو خطأ**

[3] **كتب : بضم أوليه في كل ، وليس صحيحا ، وقد وقع في هذه الفقرة تحريف كثير ، وخلاصة ما فيها أنّ النسبة إلى (ثقيف) بفتح الأول وكسر الثاني وسكون الياء ، يكون بحذف الياء ، على وزن (فَعَلِيّ) : (ثَقَفِيّ) ، و (قريش) و (سليم) بضم الأول ، وفتح الثاني وسكون الياء فيهما ، أي قريش وسليم على**

فهو أي فُعَلي وإنْ كان أكثر من شَنَئي ، فإنه أي الوزن المذكور عند سيبويه ضعيف في القياس ، لأنه إذا كان المنسوب إليه فُعَيْل ، وفَعِيْل صحيحي اللام ، أو معتلين ، قيل فُعَلِي بضم ففتح[1] في الأول ، وبفتحتين في الثاني ، فيقال في النسبة إلى قُصَي وعَلَيّ : قُصَوي وعَلَوي ، فمذهب سيبويه إنما ينقاس ذلك في المعتلين دون الصحيحين / فيُنسب إليهما عنده على لفظهما ، فلا يُقال 117 ب في سعيد سَعَدِيّ ، ولا في كريم كرِميّ ، بل سعيديّ وكريمي ، وما جاء من الحذف يُحمل على الشذوذ ، وعند آخرين مقيس في الصحيح أيضا ، وعليه المبرد[2] ، وقيل : إنْ كانت الياء ثالثة حُذفت كقُريش وقُرشي ، وهومخالف للمذهبين قبله ،وقيل : يُقاس في المُصغّر لكثرته فيه ، دون المكبر ، إذ لم يلْحفظ منه إلاّ ثقيف وثقفي ، والقياس على هـــذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضعف .

□□□

الرابعة

من المسائل

القياس في العربية على أربعة أقسام ، بدليل الاستقراء : حمل فرع على أصل ، وهو الأصل ، وحمل أصل على فرع ، وحمل نظير على نظير ، ولم يكن أحدهما أصلا للثاني ، ولا فرعا منه ، وحمل نقيض على نقيض[3] .

وزن (فُعَلِيّ) قُرَشِيّ ، وسُلَمِيّ ، بحذف الياء أيضا .

[1] كتب : بضم فكسر

[2] جاء في المقتضب 3/133 : واعلم أنّ الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره ، وكانت الياء ساكنة ، فحذفها جائز لأنها حرف ميت ، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، فحذفوا الياء الساكنة لذلك .

وسيبويه وأصحابه يقولون : إثباتها هو الوجه ، وذلك قولك في النسب (سُليم) :(سُلمي) ، وإلى (ثَقيف) : (ثَقَفي) ، وإلى(قُريش) : (قُرشي) .

[3] في الاقتراح ، ص 192 : وحمل ضد على ضد

وينبغي أنْ يُسمى الأول والثالث : من الأربعة قياس التساوي[1] ، للمساواة بين المحمول والمحمول عليه، والثاني : قياس الأَوْلَى ، لأنه إذا كان الحكم للفرع ، فللأصل أولى ، والرابع : قياس الأَدْوَن ، لأنه نقيض ، وشأن النقيض المباينة في الحكم ، لا الموافقة .

فمن أمثلة الأول ، حمل الفرع على الأصل ، إعلال الجمع وتصحيحه ؛ حملا على المفرد في ذلك إعلالا وتصحيحا ، فالمفرد أصل ، والجمع فرع ، فحمل الفرع على الأصل كقولهم: (قِيَم) و (دِيَم) بإعلال الواو ، وقلبهما ياء ؛ لكسر ما قبلهما ، في جمع قِيْمَة ، ودِيمَة[2] ، بكسر فسكون ، العلة فيهما الألف والواو ، لسكونها عقب كسرة[3] .

/ ومن إعلال الجمع لإعلال المفرد عيد وأعياد ، والحكم أنّ قلب 118أ واو ديمة بالإعلال قول جماعة ،والذي في الصحاح أنه يائي ، ومثال تصحيحه في الجمع ، كتصحيحه في المفرد وزوَجَة بكسر وفتح الواو ، و ثِوَرَة بوزن ما قبله ، أوله مثلثة في جمع زَوْج ، وثَوْر لم تُعل الواو في الجمع ؛ لسلامتها في المفرد ، وفي الشافية[4] : أمَّا ثِيَرَة[5] فشاذ ، والقياس ثِوَرَة ، قال شارحها الشيخ زكريا[6] : وشذوذه في القياس لا الاستعمال كاستحوذ .

قال المبرد: قصدوا بذلك الفرق بين ثور من الحيوان ، وثور من الأَقِط[7] ، وخُصّ الأول بالإعلال ؛ لأنه أكثر استعمالا، ولقولهم فيه : ثِيْران ، فقلبوا عينه ؛ لسكونها بعد كسرة ، فحملوا عليه ثِيْرَة ، وليس ثِوَرَة جمع ثور من الأَقِط ما يُحمل هو عليه .

ومن أمثلة الثاني : من حمل الأصل على الفرع إعلال المصدر ، وهو أصل للفعل والوصف على الصحيح ؛ لإعلال فعله ، وتصحيحه لصحته كقمتُ

---

1 في الاقتراح ، ص 192 : قياس المساوي .
2 القيمة من التقويم ، والديمة من الدوام ، فأُبدلت الواو ياء ؛ لوقوعها إثر كسرة .
3 جعل الجوهري في الصحاح الديمة يائي العين ، واقتصرعليه . وقال المجد في القاموس (د ي م) : الديمة واوية يائية .
4 انظر :شرح الشافية للرضي 3/137 - 138
5 يعني بالتحتية بدل الواو
6 شيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري ، وكتابه : المناهج الكافية في شرح الشافية . وقد حققناه ونشرناه على الشبكة العنكبوتية راجين دعوة بظهر الغيب من قارئه.
7 بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ وَهُوَ لَبَنٌ مُجَفَّفٌ مُسْتَحْجَرٌ . وَالثَّوْرُ قِطْعَةٌ مِنْهُ>

قِياما ، فلمَّـــا أُعلتْ العين في الفعل ، أُعلَّتْ في المصدر ، وإنْ لم يكن وجه الإعلال متحدا ، وقاومتُ العدو قِواما[1] ، فسلمت العين في المصدر ، لسلامتها في الفعل ، لعدم مقتضى إعلالها فيه .

وفي الخصائص[2] لابن جني : من حمل الأصل على الفرع تشبيها له بالفرع في المعنى الذي أفاده ، وفي نسخة أستفاده ذلك الفرع ، وأخذه من ذلك الأصل المحمول على الفرع لما ذكر تجويز سيبويه في قولك:هذا الحسنُ الوجهِ ، أنْ يكون الجر في الوجه تشبيها بالضارب الرجل ، في إضافة الصفة المحلاة بأل لِما فيه أل ، كما أجازوا أيضا نصب الوجه في الحسن الوجه ؛ حملا على نصب الرجل / في الضارب الرجل ، الذي إنما جاز فيه ، وهو الأصل للحسن 118ب الوجه الجر تشبيها بالحسن الوجهِ ، فحمل الأصل ، وهو الحسن الوجه على الفرع ، وهو الضارب الرجل ,

قال في الخصائص : فإنْ قيل : وما الذي سوّغ لسيبويه هذا ، أي حمل الأصل على الفرع وليس مما رواه منقولا عن العرب ، حتى لا يكون للرأي فيه مجال ، وإنما شيء رآه ، الرأي كالاعتقاد وعلل به ؟ جملة مستأنفة ، قيل : بناء للمفعول لعدم تعيّن القائل ، وتعلق الغرض به ، إذ هي للمقول ، يدل على صحته أي صحة ما رواه ما عُرِف بالتتبع والاستقراء ، من أنّ العرب إذا شبهت شيئا بشيء في شيء ما مثلت[3] ذلك الشبه الذي لهما ، والمشابهة التي بينهما ، وعَمَرَتْ به الحال بينهما ، فحملنا الآخر على حكم صاحبه تثبيتا للمشابهة ، وإبانة لأثر الشبه بينهما ، ألا تراهم ، أي تبصرهم[4] أوتعلمهم ، والمفعول الثاني جملة لمَّـــا شبهوا المضارع بالاسم من وجوه أقومها عند ابن مالك ، تعاور المعاني المقتضية للإعراب ، كما في : لا تأكلِ السمك ، وتشربِ اللبن[5] ،

---

[1] الخصائص 1/112 - 113
[2] الخصائص ، بتصرف من 1/303 - 311
[3] في الاقتراح ، ص 194 : مكّنت
[4] إذا كانت بمعنى تبصرهم فالجملة بعده حالية ، وإن كانت بمعنى تعلمهم فالجملة مفعول ثانٍ .
[5] قال ابن مالك في شرح التسهيل 4/36 : وأمَّـا النهي فكقولك : لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللّبنَ ، والتقدير : لا يكن منك أكل للسمك ، وشرب للبن ، ويجوز فيه الجزم على التشريك ، والنهي عن كل من الفعلين ، والرفع على إضمار مبتدأ ، والواو للحال ، كأنه قيل : لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن ، أي في حال شرب اللبن ، أو على الاستئناف ، كأنه قيل : ومشروبُك اللبن ، أكلت السمك ، أو لم تأكله . وانظر شرح الأشموني 3/308 ، وأوضح المسالك 4/187

فأعربوه لذلك الشبهه بالاسم في تعاورها عليه ، في نحو : ما أحسن زيد[1] ، تمموا ذلك المعنى بينهما ، بين الاسم والمضارع كما ذكرنا بأنْ عكسوا وشبهوا اسم الفاعل بالفعل ؛ للتجدد والحدوث ، فأعملوه عمله تتميما للمشابهة ،وأنّ كلاً كالأصل لمُقابله ، ألا تراهم لمَّـــا شبهوا الوقف بالوصل في إبقاء التاء بحالها ، ولم يبدلوه هاء ، كما هو قياس الوقف في نحو قولهم : عليه السلام أي التحية والرحمتْ ، بإسكان التاء، ومقتضى/ الوقف كما عرفت إبدالها،[وكقوله: 119 أ أي : (أبي النجم العجلي[2]) الراجز المشهور :

اللّهُ نَجّاكَ بِكَفّيْ مَسلَمَتْ[3]][4]

كذلك أيضا ، مثل ما شبهوا الوصل بالوقف في قولهم سَبْسَبَا[5] ، وكَلْكَلا بالألف وصلا ، وحقه حينئذ التنوين ، إلاّ أنه شبه الوصل بالوقف ، فسقط .

وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم في قول الشاعر[6] :

فقمتُ للطيفِ مُرتاعا وَأرَّقني   فقلتُ أَهْيَ....................[7]

بالهمزة للاستفهام ، وسكون الهاء فرارا من مخالفة النظائر ، إذ ليس في الكلمات ما هوعلى حرفين مُحركين ، ثانيهما لِيْنٌ غير هُوَ ، و هِيَ ، فقصد تسكين أحدهما ، وكان ثانيهما أولى به ، إلاّ أنه يوقع في التباسه بالمتصل ، فعدل لتسكين الأول مع واو العطف ، وفائه ، وثم ، و اللام ، وقَلّ بعد همزة الاستفهام والكاف ؛ لكثرة الاستعمال ، ولأنّ الثلاثة الأُول بمنزلة الجزء من

---

[1] برفع زيد على النفي ،ولنصبه على التعجب ،وبخفضه على الاستفهام ، والنون في الأولين مفتوحة ، وفي الثالث مرفوعة . انظر : مغني اللبيب ، ص 392 ، وشرح المفصل 7/143

[2] هو الفضل بن قدامة بن عبيدالله ، أبو النجم ،أحد رُجّـاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى ، ت 130هـ . خزانة الأدب 1/103 ،والأعلام 5/15.

[3] انظر الرجز في ديوانه / قرص الموسوعة الشعرية ، شرح المفصل 5/89 ، 9/81 ، وخزانة الأدب 4/177 /، وتتمته :

مِن بَعدِما وَبَعدِما وَبَعدِمَتْ
صارَت نُفوسُ القَومِ عِندَ الغَلصَمَتْ
وَكادَتِ الحُرَّةُ أَن تُدعى أَمَتْ

[4] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو من الاقتراح ، ص 195 ، والفيض 2/791

[5] السبسب : القفر ، والكلكل : الصدر .

[6] من البسيط ، والبيت بتمامه :

فقمتُ للطيفِ مُرتاعا وَأرَّقني   فقلتُ أَهْيَ أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ

نسبه البغدادي في خزانة الأدب 5/245 ، وشرح شواهد الشافية ، ص 190 للمرار العدوي ، ونسبه خالد الأزهري في التصريح 2/143 لزياد بن حَمَل .

[7] الشاهد فيه أنّ سكون الهاء في أَهْيَ عارض ولهذا لم يؤت بألف الوصل ،والأسكان مع همزة الاستفهام قليل وقيل :ضعيف .

مدخولها ، وأُلحقت بها ثم . أجرى الشاعر سكونها الغير اللازم مجرى اللازم ، فنطق به ، سَرَت أم عادني : بنون الوقاية إنْ كان من العيادة كالزيارة وزنا ومعنى ، وبالموحدة [الجارة][1] إنْ كان من العَوْد[2] ، حُلُم بضمتين ، والبيت من البسيط من العروض[3] والضرب[4] المخبونين[5] .

وقوله ، أي الشاعر : وهو موهم أنه الأول :

وَمَنْ يَتَّقْ فإنّ الله مَعْهُ ....[6]

أجرى (تَق فَ) مجرى (عَلِمَ) حتى صار (تَقْفَ) كـــ (عَلْمَ) ، فخفف بإسكان ثانيه[7].

ومثله قراءة حفص ﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾[8] بإسكان القاف ، قال البيضاوي[9]: شبّه (تَقْهِ) بــ (كَتِف) وخفف ، انتهى .

وقول الآخر :

.... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ[10]

أجرى (يَلِدَ) مجرى (عَلِمَ) فخففه بتسكين اللام ، فالتقى ساكنان ، هي والدال المجزومة ، فحركت لذلك بالفتح الذي هو أخف الحركات .

---

1 أي : عاد بي .
2 وهو الرجوع .
3 العَروض: التفعيلة التي في آخر الشطر الأول من البيت . علم العروض والقافية ـ عبد العزيز عتيق ،ص 27
4 الضرب : التفعيلة التي في آخر الشطر الثاني . علم العروض والقافية ـ عبد العزيز عتيق ، ص 27
5 الخبن :هوحذف الثاني الساكن ، ويدخل هذا الزحاف في (فاعلن) فتصير (فعَلن) ، أي بعد أنْ كانت التفعيلة مكونة من سبب خفيف ، ووتد مجموع ، تصبح فاصلة صغرى ، أي ثلاث حركات فساكن ، ويدخل الخبن أيضا (مستفعلن) فتحذف السين ، فتصبح (متفعلن) ، أي بعد أنْ كانت التفعيلة مكونة من سببين خفيفين ، ووتد مجموع ، تصبح مكونة من وتدين مجموعين ، وبعبارة أخرى تحوّل رموزها من |ه|ه||ه إلى ||ه||ه . علم العروض والقافية ـ عبد العزيز عتيق ، ص 46
6 صدر بيت من الوافر ، أنشده الفرّاء، ولم ينسبه ، والبيت بتمامه :
وَمَنْ يتَّقْ فإنّ الله معْهُ ورزق الله مُؤْتابٌ وغادِ
مؤتاب : راجع ،من ائتاب ، بمعنى آب .
والبيت في الصاحبي ، ص 29 ، وفي التمام في تفسير أشعار هذيل ، ص 42
7 والقياس كسر القاف .
8 النور 52
9 أنوار التنزيل 2/129
10 عجز بيت ، والبيت بتمامه :
ألا رُبّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لمْ يَلْدَهُ أبوانِ
يُريد بالأول عيسى عليه السلام ، وبالثاني آدم عليه السلام ، قاله رجل من أزد السراة ، أو عمرو الجنبي ، قاله لامرئ القيس ؛ حين لقيه في بعض المفاوز ،وهو في الكتاب 2/266 ، 4/115 ،وشرح المفصل 4/48 ، 9/123 ، 126 ، وخزانة الأدب 2/381

ومن إجراء غير اللازم مجرى / اللازم قولهم (وهُو الله) بضم 119ب الهاء وحذف الواو لسكونها ، كما هو لغة لبعض العرب ، حكاها في التسهيل[1] ، فلاقت لام الجلالة، فحذفت ، ومثله (هِي التي فعلت) [بحذف الياء] كما في الأشباه[2] .

كذلك الإجراء أجْرَوا اللازم مجرى غير اللازم في قوله تعالى ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾[3] فأُجْرِيَ النصب الذي يلزم فيه الحرف مجرى الرفع الذي لا يلزم فيه الحرف أصلا .

في الأشباه[4] : مجرى الرفع الذي لا يلزم فيه الحركة ، ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف أصلا[5]، انتهى .

وكما حُمِل ، بالبناء للمفعول النصب على الجر في المثنى والجمع جمع سلامة؛ لأنه فيهما جاء على أصل إعراب الحروف من كون الخفض بالباء ، وحمل نصبهما بها ، لكونه خلاف الأصل من كونه بالألف على حقيقتهما ، حُمل الجر على النصب فيما لا ينصرف ، لأنّ جرّه بالفتحة خلاف الأصل ، فحُمل على نصبه بها على الأصل ، وحُمل كل على ما ذكر فيه ، ليشاركها في الفضيلة ، والرفع أجنبي منهما ؛ لأنه عمدة ، فبينهما وبينه بون .

وكما شبهت الياء بالألف في تقدير الفتحة عليها في قوله :

كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ بِالقاعِ القَرِقْ[6]

بقافين : أولاهما مفتوحة ، بينهما راء مكسورة ، أي جوارٍ يتعاطين الورِق ، حقه فتح الياء ، لكونه منقوصا منصوبا ، ويظهر نصبه لخفته ، إلاّ أنه قد أجرى الياء مجرى الألف .

---

1 تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص 26 ، وفيه : (وتحذف الواو والياء اضطرارا ، وتسكنهما قيس ، وأسد ، وتشددهما همدان) .
2 انظر الأشباه والنظائر للسيوطي 1/56 - 61
3 القيامة 40
4 الأشباه والنظائر 2/128
5 قال صاحب الفيض 2/796 : ولعله سقط هنا من القلم .
6 الرجز لرؤبة بن العجاج /الموسوعة الشعرية ، وبعده :
أَيْدِي جَوارٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرَقْ
وضمير أيديهن للإبل ، والقرِق : الأملس ، وقيل المستوي من الأرض الواسع .
والشاهد فيه تسكين الياء من أيديهن ، وهو شاذ ، والقياس نصبها بكأنّ .انظر خزانة الأدب 8/347

حُملت الألف على الياء في قوله :

وَلا تَرَضّاها وَلا تَمَلَّقْ[1]

قدر السكون عليها ، حملا على الياء التي حُملت هي في تقدير الفتحة عليها على الألف ، حملا للأصل على الفرع .

وكما وُضِع الضمير المنفصل في موضع الضمير المتصل ؛ للضرورة في / قوله :

120أ

.... قد ضَمِنَتْ إيّاهم الأرضُ في دهرِ الدّهاريرِ [2]

وواجبه لولا الضرورة ضَمِنَتْهُمُ .

وّضِعَ المتصل موضع المنفصل ، فوقع بعد إلاّ حملا على الفرع المحمول عليه فيما تقدم ، في قوله :

فما نُبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ألاّ يجاورَنا إلاّكِ ديّارُ[3]

والواجب لولا الضرورة إلاّ إياك[4] ، وهذا كله يُقال له التقارض ، قال ابن يعيش في شرح المفصل[5] : معنى التقارض : أنّ كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو أخص به ، كتقارض إلاّ وغير ، فأصل غير أنْ يكون وصفا ، والاستثناء عارض من (إلاّ) ، وأصل (إلاّ) أن تكون للاستثناء ، والوصف عارض من (غير) .

---

[1] الرجز لرؤبة بن العجاج /الموسوعة الشعرية ، وقبله :
إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ
والشاهد فيه إثبات حرف العلة وهو الألف في ترضاها مع الجازم ، وهو لا الناهية ، وقدر السكون عليها حملا على الياء التي حملت هي في تقدير الفتحة عليها في الألف ، حملا للأصل على الفرع ، وقيل : هذا الحرف إشباع ، والحرف الأصلي محذوف للجازم . انظر :خزانة الأدب 8/359، وشرح شواهد الشافية ، ص 409

[2] قطعة من بيت من البسيط للفرزدق ، وهو بتمامه :
بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ إيّاهم الأرضُ في دهرِ الدّهاريرِ
والباعث : هو الذي يبعث الأموات ويحيهم ، والوارث : هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فَنَاء المُلاك ، وهما اسمان من أسماء الله الحسنى أقسم بهما ، والأموات : مضاف للباعث ، أومفعول به له ، وضمنت بمعنى تضمنت ، أي اشتملت عليهم ، أو بمعنى تكفلت بأبدانهم ، والأرض : فاعل ضمنت ، وإياهم مفعوله . خزانة الأدب 5/288

[3] أنشده الفراء ، ولم يعزه ، والبيت في الخصائص 1/307 ، 2/195 ، وشرح المفصل 3/101 ، 103 وشرح شواهد المغني 2/845 ، وخزانة الأدب 5/278

[4] قال في الفيض 2/800 : وحقه لولا الضرورة (إلاّ أنتِ) ، وقول الشارح - يعني ابن علان - : والواجب (إلاّ إياك) . سبق قلم .

[5] شرح المفصل 2/ 88

زاد في الأشباه نقلا عن الخصائص في أمثلة التقارض قوله : وكما قلبت الواو ياء استحسانا لا عن قوة علة في نحو غديان وعشيان و قلبت الياء واواً كما ذكر في التقوى ، و الفتوى ، و أتبعوا الثاني الأول في نحو : شدّ، وفرّ ،ومنذ و أتبعوا الأول الثاني في نحو: اقتل ، واخرج . انتهى .

فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئا بشيء ، فحملته أي المشبه على حكمه حكم المشبه به ، عادت عودا أيضا ، أوعادت راجعة ، فحملت الآخر المشبه به أولا على حكم صاحبه المشبه بالمشبه به أولا تثبيتا لهما ، أي للحكمين ، وتتميما لمعنى التشبيه[1] بينهما ، الداعي لإعطاء كلٍّ حكمَ صاحبه ، وحمله عليه ، حَكَمَ[2] أيضا بأن الوجه في الحسن الوجه محمول على الرجل في الضارب الرجل المحمول على الوجه في الحسن الوجه[3] ، كما أجازوا أيضا النصب في هذا الحسن الوجه ؛ حملا منهم على هذا الضارب الرجل .

ولما كان النحاة ، ذُكِّر والأرجح فيه التأنيث ، فرع التذكير ، الخبر في قوله: بالعرب لاحقين / في طريقهم ، وعلى سمتهم : قصدهم ومنهجهم 120 ب آخذين ، قدّم الظرف فيهما على متعلقه اهتماما جاز لهم أنْ يرَوا فيه ، أي الرأي نحو ما رأوا من العرب ؛ لأخذهم سمتهم ، ولحوقهم في طريقهم ، ويحذوا يسيروا على أمثلتهم التي ساروا عليها ، إذ لمقام الملحوق بهم ، والآخذين بسمتهم حقه .

قال في الخصائص : ومن حمل الأصل على الفرع حذف الحروف ، أي حروف العلة ، والنون للجزم ، وهي ، أي الحروف أصول لقوّتها حملا على حذف الحركات له ، وهي أي الحركات زوائد ، وحمل الاسم ، وهو أصل على الفعل ؛ لاشتقاقه من نوع منه ، وهو المصدر على الفرع ، وهو الفعل له في منع الصرف عند مشابهته به في وجود علتين ، ترجع إحداهما للفظ ،والأخرى للمعنى ، أو ما يقوم مقامهما ، وعلى الحرف الرفع الساقط[4] على الاسم أيضا

---

[1] في الاقتراح ، ص 202 : الشبه

[2] أي سيبويه .

[3] المحمول على الوجه في الحسن الوجه: غير موجودة في الفيض

[4] أي : مرتبته دون الاسم .

لكونه للربط بينه وبين الفعل في البناء عند قيام سبب البناء على شبهه به ، وهو أي الاسم أصل عليهما على النوعين المتفرعين منه ، وحمل ليس وعسى في عدم التصرف للمضارع وغيره على (ما) و (لعل) ، لف ونشر مرتب[1] ، كما حُملت (ما) وهي لكونها حرفا كالفرع على ليس في العمل ، لكونها فعلا ، وأصل العمل له ، بجامع نفي الحال والجمودية ، في العمل متعلق بحمل ، انتهى كلام الخصائض .

وفي التذكرة لأبي حيان ذكر بعضهم : أي النحاة أنه إنما اشتُرط اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل ، وإن اختلفت الصيغتان ، فيجوز عطف الماضي على المضارع ، إذا أُريد بالمضارع الماضي معنى ، أو بالماضي مستقبل المعنى ، وإلاّ بأنْ اختلف زمانهما / فلا يجوز عطف أحدهما على 121أ الثاني ، لأنّ العطف في الأفعال نظير التثنية في الآسماء ، فكما لا يجوز تثنية المختلفين منها زمانا ، كضارب الآن ، وضارب غدا ، لا يقال ضاربان ، للاختلاف المذكور ، لا يجوز عطف المختلفين في الزمان ، لكونه فيهما نظير التثنية .

قال أبوحيان ، بعد نقله : وهذا الحاصل، يعني من مدلول ما ذُكر من حمل الأصل ، وهو العطف ، على الفرع ، وهو التثنية ، لأنّ العطف كجاء زيد وزيد أصل التثنية ، أي المثنى كالزيدان ، ولذا قيل في تعريفه : ما دلّ على اثنين ، وأغنى عن المتعاطفين ، بزيادة ألف ونون ، أو ياء ونون ، أي فلا يكون من حمل النظير ، كما هو صريح عبارة ذلك البعض ، إلاّ أنْ يُدّعى أنه أي العطف في الفعل نظير التثنية في الاسم ؛ لعدم قبوله لها ، فكان في الفعل نظيرها في الاسم .

وأمَّــا الثالث ، وهوحمل النظير على النظير ، فالنظير إمَّــا في اللفظ فقط ، أو في المعنى كذلك ، أو فيهما معا ، فمن أمثلة الأول : الحمل على النظير لفظا ، زيادة إنْ بعد ما المصدرية الظرفية كقوله[2] :

---

[1] فـ (ما) لـ(ليس) ، و(لعل) لـ(عسى) .

[2] من الطويل ، للمعلوط بن بدل القريعي ، والبيت في الكتاب 4/222 ، الخصائص 1/110 ، شرح المفصل 8/130

ورَجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيْتَهُ   على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

والمصدرية هي التي يُسبك منها مع مدخولها مصدر ، والظرفية الغانية [1] هي ومدخولها وصلتها عن الظرف ، وهو المدّة ، وبعد ما الموصولة ، كقوله[2] :

يُرَجَّى المرءُ ما إنْ لا يُلاقي   وتَعْرِضُ دونَ أدناهُ الخُطوبُ

حملا على[3] ما النافية ؛ لشبهها بها لفظا .

[ودخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة ، صرحوا به ، ولم يذكروا له مثالا ، وأكثر ما وُجِدَتْ مقرونه بـــ (ما) في جواب لو ، نحو قوله[4] :

وَلَو نُعطي الخَيارَ لما اِفتَرَقنا   وَلَكِن لا خَيارَ مَعَ اللَيالي

وإنْ كان الأكثر ، تجرد جواب لو من اللام ، إذا كان منفيا][5] .

ومن أمثلة توكيد المضارع بالنون حال كونه بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية ، كقوله تعالى:

﴿ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[6] بناء على أنها نافية ، شذوذ **121ب** خففه شبه لا النافية بالناهية ، أمَّـــا إذا جعلتَ لا ناهية ، والجملة صفة بتقدير مقول فيها ، فذلك ظاهر .

ومن أمثلة حذف فاعل (أفعِل به) تعجب بصيغة الأمر ، والباء مزيدة في الفاعل وجوبا ؛ دفعا لرفع صورة أمر المخاطب المذكورة للاسم للظاهر[7] ، ومن حذفه قوله تعالى ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[8] أي بهم ، فحذف ؛ حملا له على المفعول به المجرور لمَّـــا كان مشبَّهًا بفعل الأمر للمخاطب المذكور في اللفظ ،

---

[1] يعني : هي التي تُغني

[2] من الوافر ، لجابر بن رألان الطائي الجاهلي ، أو إياس بن الأرتّ ، والبيت في النوادر ، ص 264 ،وخزانة الأدب 8/440

[3] في الاقتراح ، ص 204 : لآنهما بلفظ .

[4] من الوافر ، والبيت في شرح الأشموني 4/43 ، والتصريح 2/260 ، وشرح أبيات مغني اللبيب 5/111

[5] ما بين الحاصرتين غير موجود في الأصل المخطوط ، و هوزيادة من الاقتراح ، ص 204 ، والفيض 2/807

[6] الأنفال 25

[7] جاءت هذه الفقرة في الفيض أكثر وضوحا ، حيث قال الشارح : مزيدة في الفاعل وجوبا جيء بها دفعا لأنْ يكون الأمر رافعا للظاهر ، أومحذوف دائما على أصل صيغة الأمر المفرد ، والمجرور حينئذ مفعول به، لا فاعل

[8] مريم 38

فجرّوا ذلك نظير المفعول به المجرور ، فحمل عليه في جواز الحذف ، وهذا أحد مواضع جواز حذف الفاعل ، وهي متعددة ، أوردتها منظومة في شرحي لنظمي القطر [1] .

و منها بناء باب حَذَامِ ، وهو ما كان بوزن فَعال عَلَماً لمؤنث في لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بدَرَاكِ بمعنى أدْرِكْ ، ونَزَالِ بمعنى انْزِل ، ومنه قول الشاعر [2] :

هِيَ الدُنيا تَقولُ بِمِلءِ فيها ... حَذارِ حَذارِ مِن بَطشي وَفَتكي
فَلا يَغرُركُم مِنّي إبتِسامي ... فَقَولي مُضحِكٌ وَالفِعـلُ مُبكي

وباب دَراكِ اسم ، اشتقاقه من كل ثلاثي مجرد ، فلمَّـا تشابه اللفظان زِنة ، حُمل العلم على اسم الفعل المذكور ، فبُني بناءه ,

ومنها بناء حاشا ، ويقال بحذف ألفه الأخيرة تارة ، وبحذف الأولى أُخرى. الإسمية ، بمعنى التنزيه ؛ لشبهها بلفظ حاشا الحرفية . وكذلك الاسم سَوْف شبيه بسوف الحرفية ، بُني للشبه المذكور .

ومنها ، من أمثلة حمل النظير على النظير إدغام الحرف في مُقاربه في المحرج ؛لأنه لقربه من مخرجه صار كنظيره في المخرج ، فأُدغم أحدهما في الثاني / إدغام المِثل في المثْل . 122أ

ومن أمثلة الثاني : حمل النظير على النظير في المعنى فقط جواز غير قائم الزيدان ، فغير مبتدأ ، أُعرِب إعراب قائم بالمقاربة ، والزيدان فاعل سدّ مسد الخبر ؛ حملا للثاني المذكور على ما قائم الزيدان المسموع من العرب ؛لأنه في معناه ، وإنْ اختلفا صورة ، ولولا ذلك أنه في معناه ، لم يجز ، لأنّ المبتدأ إمَّـا أنْ يكون ذا خبر ، أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر ، وهذا ليس من الأول ، فهو من الثاني ، وليس وصفا ، لكنْ لمَّـا اتحدا معنى ، ذلك بمعنى ما قائم الزيدان ، حُمل عليه للاتحاد في المعنى .

---

[1] يعني في شرحه لنظمه كتاب قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري .
[2] من الوافر ، للبغاء (? - 398 هـ)
وهو : عبد الواحد بن نصر بن محمد المخزومي، أبو الفرج المعروف بالببغاء. شاعر مشهور وكاتب مترسل، من أهل نصيبين اتصل بسيف الدولة ودخل الموصل وبغداد، ونادم الملوك والرؤساء.

ومنها إهمال (أنْ) المصدرية الخفيفة النون أصالة مع المضارع ،كما في قوله[1] :

أَنْ تَقرآنِ عَلى أسماءَ وَيحكُما   مِنّي السَلام وَأَن لا تُشْعِرا أَحَدا

حملا على ما المصدرية لمشابهته لها معنى ، إذ كل منهما يُسبك منه مع صلته مصدر ، ولهذا الشبه حُملت (ما) على (أنْ) فعملت[2] كما في حديث { كيفما تكونوا يُولَّى عليكم }[3] بحذف نون تكونوا .

ومن أمثلة الثالث ، أي النظير في اللفظ والمعنى اسم التفضيل ، اسم لدخول (أل) عليه ، والإضافة ، وأفعِل في التعجب فعل ماض، فاعله راجع لـــ(ما) ، والمنصوب مفعوله ، والجملة خبر ما ، والظرف الأول في عبارة المصنف خبر مقدم للاهتمام ، وأفعل مبتدأ مؤخر [فإنهم منعوا أفعل التفضيل أنْ يرفع الظاهر لشبهه بأَفْعِل في التعجب][4]، وقوله وزنا وأصلاً ، أي ما يُعتبر فيما يُشتق منه كل منهما ، وإفادة للمبالغة لصاحب كل تمييز ، والأولان النظير من حيث المعنى ، والآخر باعتبار المعنى ، وأجازوا تصغير أَفْعِل في التعجب مع أنه فِعل ، والتصغير من خواص الاسم لشبهه بأفعل / التفضيل الذي ذلك 122ب جائز فيه ، في ذلك المذكور من اللفظ والمعنى .

قال الجوهري[5] : ولم يُسمع تصغيره إلاّ في (أملح) و (أحسن) ، ولكنْ النحويون قاسوه فيما عداهما ، فيه أنّ النحويين رووه شاذا ، فوقفوا عند ما جاء منه عن العرب ، نعم ، ذهب الكوفيون إلى أنّ أفعل التعجب اسم ، فيجوز التصغير فيه ، ويقاس على المسموع منه غيره .

---

1 من البسيط ، ونسب في الموسوعة الشعرية للقاضي عياض ، والبيت في الخصائص 1/390 ،والإنصاف 2/563 ، وشرح الأشموني 3/287 ، وقال البغدادي في خزانة الأدب 8/428 ، غير معروف قائله .

2 أي : فعملت النصب .

3 أخرجه الديلمي في مسند الفردوس 3/305 ، برواية (كما تكونون يولى عليكم) والقضاعي في مسند الشهاب 1/336 ، وقال ابن حجر : وفي إسناده مجاهيل .

4 ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ، ص 206 .

5 الصحاح (ملح) .

وأمَّـــا الرابع ، وهو حمل النقيض على النقيض فمن أمثلته النصب بلم ، قُرئ شاذا قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾[1] بفتح الحاء[2]، وقال علي رضي الله عنه[3]:

أيّ يومَيَّ مِنَ المَوتَ أَفِر يومَ لَمْ يُقْدَرَ أَو يَومَ قُدِر

ونصب بها ؛ حملا على الجزم ب(لن) ، ففي صحيح البخاري من حديث ابن عمر ، رضي الله عنه : { لَنْ تُرَعْ }[4] وقال الشاعر :

لن يَخِبِ الآنَ مِن رجائك ومَنْ حرَّكَ مَن دُون بابِكَ الحَلَقَة [5]

وبيّن نقيضه ، كل لمـــا حُمل عليه بقوله[6] : فإنَّ الأُولى ، أي لم لنفي الماضي ، أي لقلب المضارع المجزوم بها من الزمن الحاضر ، أو المستقبل إلى الزمن الماضي، فيقال فيها : حرف نفي وجزم وقلب ، والثانية ، وهي لن لنفي المستقبل / تخلص المضارع من احتماله للحال ، وتخصه بالاستقبال .

وفي الجزولية ــ بالجيم والزاي ــ المقدمة المعروفة ، نسبة لمؤلفها الجزولي[7] ، قد للتحقيق، يُحمل بالبناء للمفعول نائب فاعله الشيء على مقابله ، وقد يُحمل على مقابل مقابله ، وعلى مقابل مقابل مقابله ، فهي ثلاثة أنواع :

---

[1] الشرح 1

[2] في الدر المصون 11/43: العامة على جزم الحاء بلم ، وقرأ أبوجعفر المنصور بفتحها ، وقال الزمخشري : لعله بيّن الحاء وأشبعها ، فظن السامع أنه فتحها ، وفي البحر المحيط 8/488 : يخرج النصب على أنه لغة لبعض العرب . الجزم بلن ، والنصب بلم .

[3] ديوانه ، الموسوعة الشعرية ، ورواية الديوان :

أي يَومَيَّ مِنَ المَوتَ أَفِر يَومَ لا يَقدِرُ أَو يَومَ قَدِر

[4] كتب : لن ترعْ ، لن يُرع .
هذا الحديث ورد في صحيح البخاري ثلاث مرات 5/30 ، 9/51 ، 52 ، وجميعها بلفظ : لن تُراعَ ، ولم أقف في البخاري على رواية الجزم ، والحديث بتمامه : عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا أَقُصُّهَا عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَكُنْتُ غُلاَمًا أَعْزَبَ وَكُنْتُ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبِئْرِ فَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ كَقَرْنَيِ الْبِئْرِ ، وَإِذَا فِيهَا نَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ فَجَعَلْتُ أَقُولُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ فَلَقِيَهُمَا مَلَكٌ آخَرُ فَقَالَ لِي لَنْ تُرَاعَ فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ.

[5] هكذا ورد في المغني ، ص 375 ، 916 ، والبيل لأعرابي يمدح الحسين بن علي ، رضي الله عنهما ، وبعده :

أنت جواد وانت معتمد أبوك قد كان قاتل الفسقة
لولا الذي كان من اوائلكم كانت علينا الجحيم منطبقة

[6] هذه العبارة مرتبكة عند الشارح ، وقد جاءت في الفيض 2/816 ، أكثر وضوحا ، وعبارة الشارح في الفيض : بيان لوجه النقيضية ، وإنّ كل واحدة تدل على نقيض ما تدل عليه الأخرى ,

[7] ومؤلفها هو : أبو موسى ، عيسى بن عبد العزيز ، المتوفى سنة 607هـ , ترجمته في بغية الوعاة 2/236

مثال الأول : الحمل على المقابل : لم يضربِ الرجل ، بكسر الباء/123 أ دفعا لالتقاء الساكنين ، حُمِل الجزم في كسر المجزوم على الجر ؛ لمقابلته به ، فالجر في الاسم مقابل الجزم في الفعل .

ومثال الثاني : الحمل على مقابل المقابل : اضربِ الرجلَ ، بكسر الباء ، لِما تقدم ، حُمل الجزم فيه في اضرب على الكسر في لم يضربِ الرجل ، الذي هو أي الكسر مقابل الجر لِما عرفت من جهة أنّ الكسر في البناء كهؤلاء[1] مقابل الجر في الإعراب .

ومثال الثالث : الحمل على مقابل المقابل : اضربِ الرجلَ حُمل السكون فيه ، الواجب له لولا ملاقاة الساكنين على الكسر ، فكُسر لدفع التقاء الساكنين ، الذي هو ، أي الكسر مقابل للجر ، عرفت أنّ ذلك من ألقاب المبنيات ، وهذا من ألقاب المعربات ، الذي هو ، أي الجر مقابل للجزم ، لأنّ ذلك في الأسماء ، وهذا في الأفعال ، والجزم لكونه من ألقاب الإعراب مقابل للسكون ، لكونه للبناء .

□□□

الخامسة

من المسائل

اختُلِف هل يجوز تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد ؟

الظرف الثاني متعلق بتعدد ، والأصح نعم ؛ إذ لا مزاحمة منها ، لأنّ الأصل غير مؤثِّر ، ومن أمثلة ذلك ما تعددت فيه الأصول المقيس عليها لفرع واحد ، أي في الاستفهام ، نحو ﴿أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾[2] ، والشرط نحو ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾[3]فإنها ، أي أيَّـــاً فيهما أُعرِبَتْ مع قيام سبب البناء ، وهو الشبه المعنوي بالحرف لِما عارضه مما بيّن في قوله : حملا على نظيرتها من حيث المعنى ، وهي بعض ، لأنّ كلاًّ مِن أيّ الاستفهامية والشرطية مدلوله بعض ، وهو مُعرب ،

---

[1] مراده أنّ الكسر من ألقاب البناء ، والجر من ألقاب الإعراب كالخفض ، وهذه التفرقة مشهورة متداولة ، وقد يُطلق كلٌّ على كلٍّ . كما قال الرضي وغيره .

[2] الكهف 19

[3] الإسراء 110

وعلى / نقيضها معنى أيضا ، وهو كلّ ؛ لعمومه لمدلولها وغيره ، وهو
123 ب معرب أيضا ، فتعدد الأصل لِما حُمل عليه لإعرابها .

□□□

الفصل الثاني

في المقيس

وهل يوصف المقيس على ما جاء عن الأعراب بأنه من كلام العرب ؛ لأنه صيغ على نهجه ، ونهج على منواله أو لا ؟ لأنها لم تتكلم به .

قال المازني ــ بالزاي والنون ــ : ما قيس على كلام العرب ، فهو من كلام العرب ، أي حُكما وعملاً ، وإنْ لم يرد ذلك منهم بعينه ,

قال : ألا ترى أيها الصالح للخطاب أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ، ولا اسم كل مفعول ، وإنما سمعت البعض ، فيه إدخال أل على بعض ، وفيه الخلاف المار في إدخالها على كل ، والراجح الجواز فقست عليه غيره ، الأولى فقِس عليه غيره ، أو فلك أنْ تقيس عليه ، فإذا سمعت : قام زيد من جملة أُسند فيها الفعل لفاعله أجزت قياسا عليه ظَرُف ، وشَرُف ، بضم العين في الفعل من المثالين .

قال أبو علي الفارسي : وكذلك ، أي مثل جواز صوغ ماشئت من الجمل قياسا على المسموع منهم منها ، يجوز أن تبني بإلحاق اللام ما شئت من

الأفعال، كقولك خَرْجَجَ, ودَخْلَلَ ، وضَرْبَبَ بتكرير اللام للإلحاق بفَعْلَلَ[1] من خَرَجَ ، ودَخَلَ ، وضَرَبَ ، كائنة على مثال : شَمَلِلَ ، وصَعْرَرَ ، من شَمِلِ وصَعَّرَ[2] .

قال ابن جني : وكذلك أي كإلحاق اللام في أيِّ فعل شئت ؛ قياسا على الوارد فيه من العرب ، تقول في مثال صَمَحْمَحْ[3] ــ بفتح أوليه ورابعه ، وسكون ثالثه ــ والمثال عند الصرفيين / هيئة عارضة للكلمة باعتبار **124 أ** الحركات والسكنات ، وجعلها السعد التفتازاني الكلمات باعتبار عروض الحركات والسكنات لها ، ومرجعهما واحد ، ونظيره تعريف السعد للسجع في شرح التلخيص بأنه قد تطلق على الكلمة الأخيرة باعتبار موافقتها الكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى ، قال : وقد تُطلق على نفس توافقهما ، ومرجع المعنيين على حدّ انتهى .

من الضرب : ضَرَبْرَب ، ومن القتل : قَتَلْتَل ، ومن الشرب : شَرَبْرَب ، ومن الخروج: خَرَجْرَج ، فهذه أبنية حادثة كلّ منها مقيس على ما جاء في الباب عنهم ، وهو من العربية بلا شك لاقتفائه على أصلهم ، وإنْ لم تنطق العرب بواحد من هذه الحروف ، أي الكلمات التي صغتها قياسا على ما جاء عنهم .

قال ابن جني : فإنْ قيل فقد منع الخليل لَمَّـــا أُنشِدَ ، بالبناء للمجهول :

(تَرَافعَ العِزُّ بِنَا فارْفَنْعَا)[4]

ترافع العز بنا ، التفاعل فيه للمبالغة فارْفَنْعَا ، قال قائله : قياسا على قول العجاج ــ بفتح المهملة ، وتشديد الجيم الأولى ــ وهو محتمل لكونه أبا رؤية ، وولده كما تقدم ذكرهما :

---

[1] ولا يلزم أنْ تكون لها معان معروفة ، وإنما ذلك تمرين للصرفيين إذا أرادوا بناء مثال من مثال . انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص 299

[2] من صَغُر خلاف كَبُر ، وبالمهملة من صعَّر خدّه . وليس لهما معنى في وضع اللغة وإنما هذا كله بناء مثال جعفر من هذه المواد . الفيض 2/823

[3] قال الجوهري في الصحاح (صمح) : الصمحمح : الشديد ، وقال الجرمي : الغليظ القصير ، وقال ثعلب : رأس صمحمح ، أي أصلع ، شديد ، غليظ ، وهو : فَعْلَعَل ، كُرر فيه العين واللام .

[4] في الشعر والشعراء- ابن قتيبة ، ص 29
قال الخليل بن أحمد: أنشدني رجلٌ:

تَرَافعَ العِزُّ بِنَا فارْفَنْعَا

فقلت. ليس هذا شيئاً، فقال: كيف جاز للعجاج أن يقول:

تَقَاعَسَ العِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسا

ولا يجوز لي؟!

(تَقاعَسَ العزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسا)[1]

تَقاعَسَ بالفوقية ، والقاف والمهملتين : تأخَّرَ العزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسا ، فمنع قياس (ارفنعع) على (اقعنسس) ، فدلّ ذلك منه على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية ، والوقوف على الوارد فقط ، وذلك خلاف ما تقرر من جواز القياس عليه .

فالجواب أنه ، أي الخليل إنما أنكر ذلك أي ارفنعع لأنه أي المتكرر فيما لامه حرف حلقي ثقيل ، والعرب لم تبنِ هذا المثال ، أي افتعل مما لامه حرف حلق ، لِما به من / الثقل خصوصا وحرف الحلق فيه ، أي في البيت 124 ب المذكور فيه ارفنعع متكرر فيه في ترافع ، وذلك أي تكرره مُستنكر عندهم مستثقل .

قال ابن جني : فثبت ، الفاء فيه فصيحة ، بناء على أنها العاطفة ، على ما تقدم ، أي تقرر ما ذكرنا ، فثبت ، ويقال فيه الصحة ، وفاء السببية ، إذن تحرر ما قررنا أنّ كلّ ما قيس على كلامهم ؛ لقيام مقتضى القياس ، فهو ،أي المقيس من كلامهم عددا وحكما ، ولهذا المذكور قال مَن قال ابن فارس ، من علماء العربية في العجاج ورؤبة ولده ، أوولد والده أنهما قاسا اللغة ، وتصرفا فيها علما بجواز ذلك فيها ، وأقدما من ذلك على ما لم يأت به مَن الذي قبلهما من الشعراء المحدثين .

قال ابن جني[2] ، وذكر أبوبكر ، هو أنّ منفعة معرفة علم الاشتقاق لصاحبه أنْ يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها أعربية أم مُعرّبة ، فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها لذلك المشكوك فيه قبلها وقاسها أنس[3] بها ؛ لمجيئها على نهج كلام العرب وطريقه ، وزال استيحاشه بالشك فيها ، وهذا من تثبيت اللغة بالقياس ، إذ لم يقل في اللفظة المشكوك فيها : بالرجوع للسماع ، بل بالقود للقياس بالاشتقاق .

---

[1] ديوان العجاج ، ص 138 ، وهو في الخصائص 1/360 ، 3/ 298 ، والشعر والشعراء ، ص 29 وتقاعس العز بنا : امتنع بنا العز، واقعنسس : تمكّن واستعصى .

[2] الخصائص 1/369

[3] أنس : استأنس ومال ، عكس استوحش ، وهي مثلثة النون . الفيض 2/827

وقال ابن جني في موضع آخر من الخصائص[1]: من قوة القياس عندهم ، أي النحاة على كلام العرب لما قام عندهم اعتقاد النحويين أنّ ما قيس على كلام العرب صيغ على منهجه ،ولم يرد بعينه عنهم ، فهو يُعدّ من كلامهم ، جارٍ عليه أحكامه، نحو قولك أيها الصالح / للخطاب في بناء مثل جَعْفَر مِن ضَرَبَ: 125 أ ضَرْبَبَ ـ بفتح فسكون ففتح مصروف ـ فهذا ، أي ضربب معدود من كلام العرب، [ولو بنيت منه ضَوْرَب ، أو ضَيْرَب لم يكن من كلام العرب][2] لأنه قياس على الأقل استعمالا كوذر وودع ، وعلى الأضعف قياسا كاستحوذ .

□□□

الفصـــــل الثالث

في الحكم

الذي حُمل المقيس فيه على المقيس عليه .

فيه مسألتان

الأولـى[3]

إنما يُقاس على حكم ثبت عن العرب استعماله كرفع الفاعل ، فيقاس به اسم كان ، ونصب المفعول به ، فيقاس به خبرها .

وهل يجوز صناعة ، أنْ يُقاس على ما ثبت من الأحكام بالقياس والاستنباط ، لا بالاستعمال ؟

ظاهر كلامهم ، أي النحاة نعم ـ بفتحتين ـ وجواب الاستفهام مقدر بعدها ، أي يجوز ذلك .

وقد ترجم عليه على القياس على ما ثبت بما ذكر في الخصائص[4] باب الاعتلال لـهم[5] ، أي العرب بأفعالهم .

قال : من ذلك أنْ تقول أيها الصالح للخطاب : إذا كان اسم الفاعل على قوّة تَحمُّلِه للضمير ؛ لقوة شبهه بالفعل الحامل له عند استتاره فيه، متى جرى

---

[1] الخصائص 1/114

[2] ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ، ص 214 .

[3] فيه مسألتان ، الأولى : زيادة من الاقتراح ، ص 215

[4] الخصائص 1/186

[5] الاعتلال : طلب العلة وإظهارها ، أي في أنْ يعتل النحوي للعرب ، فيذكر علة أحكام كلامهم .

على غير مَن الذي هو أي الوصف[1] له في نفس الأمر ، [صفة أو صلة][2] قبله أو معه، الضميران يعودان لــ (مَن) ، والظرف في محل الحال[3] ، فلذا عطف عليه أو حالا أو خبرا كجاء غلام زيد فاضلا[4] ، فالفاضل جرى على غلام ، حال منه ، وهو وصف لغيره ، وهو زيد فأبرز ضميره ، وزيد هند ضاربها هو ، والنعت كذلك ، كجاء غلام زيد الفاضل هو ، لم يتحمل الضمير العائد لولا إبرازه عمن جرى عليه ، وليس هو له ، فلذا أبرز الضمير ، وظهر، فتقول : زيد عمرو ضاربه هو ، فزيد مبتدأ أول ، وعمرو مبتدأ ثانٍ ، وضارب خبر الثاني ، وهو لزيد معنى ، فأبرز الضمير ، والجملة خبر عن زيد ، فالضمير المتصل عائد على عمرو ، والمنفصل / على زيد وقد ارتفع على الفاعلية بضارب ، 125ب وقال ابن جني : على التأكيد للضمير المستتر في عامله ، كما كان قبل ، وهومخالف لجميع النحويين ، قال أبو حيان : ولأنه لو كان كذلك ، لم يلزم ، لأنّ التوكيد لا يلزم ، ولو وجب ، وجب تثنية الصفة وجمعها ، فتقول : الهندان الزيدان ضارباهما هما[5] ، ولمَّـــا لم تقله العرب إلاّ في لغة أكلوني البراغيث ، بل أفردوا فقالوا : ضاربها ، دلّ على أنه ليس في الصفة ضمير مستتر ، بل هذا المنفصل مرفوع بالصفة ، انتهى ، فما ظنك بالصفة المشبهة فإنها ضعيفة الشبه بالفعل ، فإنها مشبهة باسم الفاعل القاصر ، وقول ابن مالك في التحفة [مشبهة] بالفعل ، غلّطوه فيه ، أي فيجب إبراز ضميرها عند جريانها على غير مَن هي له ، فإنّ الحكم الثابت للمقيس عليه ، أي إبراز مرفوع اسم الفاعل عند جريانه على غير مَن هو له إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه ، أي الفعل الرافع لِما ذكر العلامات الدالة على تثنية الفاعل وجمعه في اللغة الفصحى ، ولوكان باقيا على رفعه الضمير لوجب ذلك ، واسم الفاعل حينئذ كذلك ، كما تقدم آنفا ، واستدل الكوفيون[6] لِما ذهبوا إليه من

---

[1] الذي هو اسم الفاعل .
[2] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ، ص 216
[3] في الفيض 2/832 : والظرفان حالان ، (ولذلك صح أنْ يعطف عليهما قوله :أو حالا ...)
[4] مقتضى هذا الكلام أنّ الضمير مع الفعل إذا جرى على غير ما هو له يجوز استتاره ، كما في الإنصاف / المسألة الثامنة 1/57
[5] هما : غير موجودة في الفيض .
[6] الإنصاف 1/57 / المسألة الثامنة .

ترك إبرازه عند أمن اللبس بقولهم: إنّ الإضمار فيه إنما جاز إذا جرى على مَن هو له ؛ لشبهه بالفعل ، وهو مُشابه له إذا جرى على غير مَن هو له ، فلمَّـا جاز الإضمار إذا جرى على مَن هو له ، فكذا غير مَن هو له ، وأجاب البصريون من أنّ الإضمار في الوصف إذا جرى على غير مَن هو له ، إنما كان / لشبهه بالفعل ، وهو مشابهه إذا جرى على غير مَن هو له ، لأنّ 126أ الوصف لكونه فرعا من الفعل ، وجب فيه إبراز الضمير هنا ؛ لئلا يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع ، ولِما يؤدي إليه ترك الإبراز من الإلباس ، كذا في الإنصاف[1] لابن الأنباري ، والمراد من كلام ابن جني المذكور : أنّ عدم تحمل الوصف للضمير حال جريان الوصف على غير مَن هو له حكم مأخوذ بالقياس على رفع اسم الفاعل للضمير الظاهر ، فإنه لا فاعل فيه مضمر ، بدليل عدم لحاق علامة التثنية والجمع له حينئذ ، ومثله الوصف المذكور حينئذ ، فعُلِم أنه لا فاعل له مستتر ، غير ذلك البارز ، فكذا الصفة المشبهة به ، بسبب الفرع المذكور له ، وكون الإبراز المذكور مستند للقياس فقط ، نجد شبه ما جاء من كلامهم فيه ، قال[2] :

غَيْلانُ مَيَّةَ مَشغُوفٌ بِها هُوَ مُذْ   بَدَتْ لَهُ فَحِجاهُ بانَ أَو كَرُبا

□□□

---

[1] الإنصاف 1/57 / المسألة الثامنة .

[2] من البسيط، منسوب لذي الرمة ، وعو في ملحقات ديوانه ، ص 743 ، وفي شرح التسهيل لابن مالك 1/149 . والشاهد فيه وجوب انفصال الضمير إذا رفع بصفة جرت على غير صاحبها ، نحو : زيد هند ضاربها هو .

الثانية

من مسألتي الفصل

قال ابن الأنباري[1] : اختُلِفَ بالبناء للمفعول في القياس على الأصل المُختَلَف في حكمه ، فأجازه قوم لأنّ الحكم المُختَلَف فيه ، إذا قام الدليل عليه ، وشرطه اتفاق الخصمين عليه ؛ حتى تقوم الحجة صار كذلك بمنزلة المتفق عليه الذي يُقاس عليه بلا خلاف .

ومنعه آخرون ؛ لأنّ المختلف فيه فرع لغيره ؛ لتجاذب أصلين له ، وكلّ يقتضي أنْ يكون على حكمه ، وهذا منزله فكيف يكون أصلا ، وإذا تأملت النقلين ، رأيت الخلاف لفظيا ، والجواز مع إقامة الدليل ، والمنع عند عدمه ، وأُجيب[2] على كونه منصوبا بأنه يجوز أن يكون كذلك / المختلف في 126 ب حكمه فرعا لشيء لإتيانه عليه أصلا لشيء آخر ، لقياسه عليه ، وتفرّع ذلك الشيء عليه عنه ، فإنّ اسم الفاعل فرع الفعل في العمل ؛ لمشابهته في الحركات والسكنات ، والتجدد ، وأصل للصفة المشبهة ؛ لبعدها عن الفعل ، فإنها للثبوت والاستمرار والدوام ، فتخالف شأن الفعل المذكور .

وكذلك ، مثل اسم الفاعل في أصالته [بالنسبة] للصفة ، وفرعيته [بالنسبة] إلى الفعل (لات) تعمل عمل ليس في الحين فرع على (لا) بزيادة التاء في آخرها ؛ للتأنيث ، و (لا) فرع على ليس ، فلا النافية للجنس ظاهرا أصل للات؛ لتفرعها عنها، بزيادة التاء، وفرع على ليس ؛ لمشابهتها لـ (ما) في النفي والجحود ، ولا تناقض في ذلك المذكور من وصفي الأصلية والفرعية ، لاختلاف الجهة ، كما عرفت .

---

[1] لمع الأدلة ، ص 124 - 125 . قدّم السيوطي وأخرّ فيما نقله عن ابن الأنباري .
[2] بناء على أنّ الخلاف معنوي . الفيض 2/836

ومن أمثلة القياس على المُختَلَف فيه المعقــود لــه المسألــة أنْ نستدل ــ بالنون والفوقية ــ مبنيا للفاعل ، أو التحتية مبنيا له ، أو للمفعول على أنّ إلاّ تنصب المستثنى ، فنقول ــ بالنون والفوقية ، أوالتحتية ــ هي حرف قام مقام فعل يعمل النصب ، وهو أستثني، فوجب أن يعمل[1] النصب كـــ (يا) في النداء ، فـــ (يا) فيه مقيس عليه ، وقد اختُلِف في (يا) ، فإنّ إعمال (يا) في النداء مُختلَف فيه بين النحاة ، فمنهم مَنْ قال : إنه العامل ــ لقيامه مقام أدعو ، ومنهم مَن قال : العامل فعل مقدّر ، فقياس إعمال إلاّ النصب على إعمال يا في النداء من القياس على الأصل المختلف/ في حكمه، فمَن منعه قال: 127 أ عمل إلاّ ليس بالقياس ، بل بمعنى يخصها غير ذلك ، أو لا عمل لها .

□□□

الفصـــــل الرابـــع

في العلة

التي حُمِل فيها الفرع على الأصل ، أو على حكمه

[1] أن يعمل : ساقطة من الأصل ، وهي زيادة من الاقتراح ، ص 218

وفيها[1] مسائل :

الأولى منها

قال صاحب المستوفي ، تقدم اسمه ، والكتاب : إذا استقريت ، أي تتبعت أصول هذه الصناعة النحوية ، علمتَ أنها في غاية الوثاقة ، بالمثلثة والقاف ، أي الإحكام والربط ، ومنه ﴿وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾[2]، وإذا تأمّلت عللها عرفت بإتقانها أنها غير مدخولة بالنقص والإبطال ، ولا غيرهما ، ولا مُتَسَمَّح فيها ، بصيغة المفعول ، من التَّسَمُّح ، ويُقال التسامح ، ومِن أنه تَرْكُ التثبّتِ في التعبير[3] مع القدرة عليه .

وأمَّـــا ما ذهب إليه غَفَلَة العوام مِن أنّ علل النحو تكون واهية بالدخل فيها ، وأنها خطابيات[4] ؛ حتى قالوا : أضعف من حجة نحوي ، ولمّح إليه أحمد بن فارس بن زكريا ، النحوي ، اللغوي ، فقال[5] :

مَرَّتْ بِنا هَيفاءُ مَقْدُودَةٌ ... تُرْكِيَّةٌ تُنْمَى لِتركي
تَرنو بطرْفٍ فاتنٍ فاترٍ ... كأنَّــه حُجــةٌ نحوي

ومُتمحَّلة[6] ، لعدم الاستيثاق ، واستدلالهم على ذلك المذكور من الضعف والانحلال بأنها أبدا تكون مناسبات [تُذْكَر] بعد الوقوع هي تابعة للوجود ، فتجري على حسبه ، إنْ قويا أو ضعيفا لا العلل الحقيقية التي تكون الوجود تابعا لها كما هو شأن العلة [الحقيقية][7] ، فإنَّ الحكم تابع معها وجودا وعدما ، لا عكسه فبمعزل عن الحق ، أي لأنّ قائله قاله من غير تأمل ولا نظر صحيح [8] .

وذلك المُدَّعى مِن أنّ مكانتها أنّ هذه الأوضاع ، جمع وَضْع ، كثوب وأثواب / والصيغ ، والأوَّل الموضوعات الشخصية من مفردات الألفاظ 127ب

---

[1] في الاقتراح ، ص 219 : فيه ، فالضمير عائد على الفصل ، وليس على العلة ، أما على ما أثبتناه فالضمير عائد إلى العلة .
[2] الفجر 26
[3] في الفيض 2/843 : الأمر .
[4] في الفيض 2/843 : واهية : أي ضعيفة جدا ، لأنها خطابيات ، وقد بالغوا في تضعيفها ؛ حتى قالوا ...
[5] البيتان من السريع ، وهما في وفيات الأعيان 1/119 ، وشذرات الذهب 3/133
[6] في الفيض 2/844 : متمحلة : مصنوعة معمولة باليد ، وأصل التمحل الاحتيال .
[7] ما بين الحاصرتين زيادة من الفيض 2/844
[8] كتب : لعدم العامل من عامله ، وهو كلام غير مفهوم ، وما أثبتناه من الفيض 2/844

والثاني المفردات النوعية كاسم الفاعل من الثلاثي المجرد بوزن فاعل ، ومن المزيد بوزن المضارع ، إلاّ أنه يبدل حرف المضارعة بميم مضمومة ، مع كسر ما قبل آخره ، وإنْ كنَّـــا نحن تأكيد لاسم كان نستعملها في المعاني المدلول عليها بها ، فليس ذلك الاستعمال مثالها على سبيل الابتداء الاختراع والابتداع الجري على غير مثال سابق ، بل على وجه الاقتداء والاتّباع للوضع السابق من واضعها، ولا بدّ فيها من التوقف[1]، تكلّف الوقوف على المعنى الذي وضعت له ، فنحن إذا صادفنا وافقنا الصيغ المستعملة ، والأوضاع المُعيّنة بحال من الأحوال المعارضة للكلام ، أو الكلمات ، وعلمنا أنها ، أي الأحوال كلها أو بعضها لاحتمال طروء بعض الأحوال على الموضوعة له مِن وضع واضع حكيم ، فيه إطلاق الواضع على الله تعالى ، وهو مبني على جواز إطلاق مالا يوهم نقصا في حقه تعالى ، أو الاكتفاء بورود أصل الاشتقاق من غير توقف على خصوص اللفظ ، والمعتمد خلافه ، وأثنى على الواضع الحكيم بقوله جلّ وتعالى علوا معنويا تطلبنا بها سبب تلك الأحوال الواردة إلينا بها وجه الحكمة المختصة لتلك الحال من بين أخواتها ؛ لأن الواضع حكيم ، وله في كل من ذلك حِكَمٌ ، منها ما يظهر ، ومنها ما يخفى ، فإذا تطلبنا فحصلنا عليه على وجه الحكمة المخصوص / فذلك الاطلاع المخصص غاية [المطلوب][2] لظهور حكمته ، وبيان **128 أ** فائدته ، وإلاّ فتعلم أنّ فيه حكمة لم تظهر لنا ، والواجب اقتران فعله تعالى بالحكمة ، لا ظهوها .

وقال ابن جني في الخصائص[3] : اعلم أنَّ علل النحويين في المكانة أقرب إلى علل المتكلمين[4] منها إلى علل المتفقهين المبنية على الظنون ، التي هي مبنى الفقه ، وذلك أي أقربيتها إلى حجة المتكلمين أنهم ، أي النحاة إنما يُحيلون يديرون أمرهم على الحسن[5] ، فيـــدورون معه ، ويحتجـــون فيـــه بثقـــل الحال

---

[1] في الاقتراح ص 222 : التوقيف ، وكذا في الفيض 2/845 ، وفي نسخة من نسخ الاقتراح : التوفيق .
[2] ما بين الحاصرتين زيادة من الاقتراح ، ص 222
[3] الخصائص 1/48 ، 53 ، وانظر 1/144
[4] إي : في المتانة والقوة وظهور الوجه . الفيض 2/846
[5] الذي هو أقوى الأدلة ، دون الظن والحدس الذي هو مبنى مسائل الفقه . الفيض 2/846

ــ بكسر المثلثة ، وفتح القاف ــ أو خفتها على النفس[1]، وهذا أمر مدرك بالذوق المعنوي ، وليس كذلك البناء على المدرك الذوقي علل الفقه المبنية على الأَمارات ، لأنها أعْلامٌ وأَمارات[2] لوقوع الأحكام ، لا يؤثران فيها ، والحاكم فيها هوالله تعالى ، وكثير منه ، من المذكور من علله لا يظهر لا يَبِين فيه وجه الحكمة ، وإنْ كان له وجه في نفس الأمر كالأحكام التعبدية ، وهي التي لم يظهر معناها ، بخلاف تعليل النحو ، فإنّ كله ، أي علله، أو غالبه ، والنادر لا حكم له[3] مما تُدرك علته ، لِمدار أمرها على الحس والذوق ، وتظهر حكمته المبني هو عليها .

قال سيبويه[4] : وليس شيء من مسائله مما يضطرون أي النحاة إليه إلاّ و حالهم هم يحاولون به أي في سببه ، وفي نسخة لها وجها يقوم به ، انتهى . وذكر الضمير باعتبار لفظ شيء ، وتأنيثه بائن[5] في تلك النسخة ، باعتبار المعنى ــ لأنه ذكره في سياق / النفي ، فيعم ، أي أشياء . 128 ب

نعم ــ بفتحتين ــ استدراك مما تقدمه قد لا يظهر فيه ، في الحكم النحوي أو بعضه وجه الحكمة ؛ لغموضها .

قال بعضهم : إذا عجَز ــ بفتح الجيم ، أفصح من كسرها ــ الفقيه عن تعليل الحكم ، قال : هذا تعبدي ، منسوب للتعبد ، أي نفعله امتثالا للأمر ؛ إظهارا للعبودية ، وإنْ لم نعقل معناه ، وإذا عجز النحوي عنه قال : هذا مسموع لا مجال للفكر فيه ، زاد بعضهم : وإذا عجز الطبيب عنه ، قال : هذا تجريبي .

وفي موضع آخر من الخصائص[6]: لا شكّ أنّ العرب إنما ، وفي نسخة قد أرادت من العلل والأغراض : جمع غرض بالمعجمتين ، الباعث على الأمر، الداعي لهم ما نسبناه إليها ، ألا ترى شاهدا لذلك إلى اطراد ، وهوملازمة الموجود للموجود ، أي ملازمة رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجر بحروفه ،

---

[1] أمر الثقل والخفة على النفس إنما يُدرك بالأذواق السليمة ، والطبائع المستقيمة .
[2] عطف تفسيري على أعلام ، جمع عَلَم ، وهو العلامة .
[3] فلا تبنى عليه قاعدة . الفيض 2/847
[4] الكتاب 1/32
[5] كتب: وأنثه بائنا ، وما أثبتناه أنسب للمقصود .
[6] في الاقتراح ،ص 234 : وفي موضع آخر من الخصائص ، الخصائص 1/237

[والنصب بحروفه][1] والجزم بحروفه ، وغير ذلك من عوارض الكلمات من التثنية: جعل اللفظ دالاً على اثنين، بزيادة ألف ونون في آخره ، أو ياء ونون ، والجمع مطلقا ، والإضافة كذلك ، والنسب والتحقير ، أي التصغير ، وما يطول شرحه من أبواب العربية العارضة للكلم .

فهل يحسُن بذي لُبٍّ صاحب عقل سليم ، وجمعه ألباب ، ويُجمع على أَلُبٍّ، كبُؤْسٌ و أَبْؤُس ، أنْ يعتقد أنّ هذا كله اتفاقٌ وقع منهم مع ما علل به النحاة ، وتواردٌ بين خواطر الفريقين العرب من النحاة اتجه ؟ وقريب من ذلك أنّ الشافعي لمَّـــا رجع عن مذهبه القديم بمصر ، وأراد / تدوين الجديد بها 129 أ بأدلة كُشفت له ، وكان من أرباب المقامات ، فقصّر باقي المدة عن ذِكر ذلك مدللا ، فاقتصر على ما ذكر للأحكام ، فقيض الله البيهقي لإبراز تلك الأدلة من مكانها ، وإبانة محاسنها ، كما أراد الشافعي ، فكانوا متوافقين في التعليل ، متواردين فيه ، إلاّ أنّ الإمام لمَّـــا ذكره أضمره ، والبيهقي أبانه وأظهره ، ولذا قال إمام الحرمين[2] : كل أحد للشافعي في عنقه مِنّة إلاّ البيهقي ، فإنّ له المنة على الشافعي ؛ بإبداء دلائله ، لا بإيجاد دلائل لم يُردها الإمام الشافعي ، كما توهم بعض .

فإنْ قلت : فلعله ، أي ما جاء عن العرب شيءٌ طُبِعوا عليه[3] ، فقالوه كذلك ، من غير اعتقاد العلة ، ولا لقصد من القُصود ــ بضم أوليه، جمع قصد ، كفلوس جمع فَلْس ــ التي تنسبُها ، أي أنت أو القائل إليهم ، بل قالوا ذلك لأنّ آخِراً[4] منهم أي العرب حَذَا ، سلك على ما نهج سلك ، وخالف بين اللفظين تفنننا في التعبير الأول من نهجه ، فقام الآخِر به على طريق الأول .

---

[1] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ، ص 224

[2] إمام الحرمين : (419 - 478 هـ)
هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيوه الجويني، ولد في بيت عرف بالعلم والتدين؛ فأبوه كان واحدا من علماء وفقهاء نيسابور المعروفين وله مؤلفات كثيرة في التفسير والفقه والعقائد والعبادات، وقد حرص على تنشئة ابنه عبد الملك تنشئة إسلامية صحيحة فعلمه بنفسه العربية وعلومها، واجتهد في تعليمه الفقه الخلاف والأصول. واستطاع الجويني أن يحفظ القرآن الكريم في سن مبكرة. موقع إسلام اون لاين .

[3] أي: طبعهم الله عليه ، وأودعه في جبلاّتهم وسجاياهم . الفيض 2/0850

[4] أي: الأول .

قيل في جوابه : إنّ الله تعالى إنما هداهم أرشدهم لذلك بلطف ، وجبلهم عليه ، بحيث لا يستطيعون العدول ؛ لأنّ في طباعهم قبولا له ، بحسب ما جعلها الله مستعدة له ، ولأنّ فيها انطواء على صحة الوضع فيه ، فتراهم لِما في طباعهم مما ذكر قد اجتمعوا على هذه اللغة ، وتواردوا عليها .

فإنْ قلت : كيف تدَّعي الاجتماع للعرب على اللغة ، وهذا اختلافهم موجود ظاهر في كثير من ذلك ، ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتميمية / أعملها الأولون ، وأهملها الآخَرون ، إلى غير ذلك ، كتعيُّن[1] 129ب النصب في المستثنى المنقطع عند أهل الحجاز، ورُجحانه عند تميم ، وبناء حَذامِ وأمسِ عند الحجاز ، وخلافه[2] عند تميم ؟

قيل : هذا القدر من الخلاف في الكلام لقلته بالنسبة لِما اتفقوا عليه مُحتقر ، غير مُحتفل به ، بصيغة المفعول ، أي غير مُهْتَمٍّ به ، وإنما هو أي الخلاف في شيء من الفروع النحوية يسير ، صفة شيء ، فأمَّا الأصول العربية ، وما عليه العامة والجمهور من قواعدها وأُصولها ، فلا اختلاف فيه ، كرفع الفاعل ونائبه ، ونصب المفعول به ، وإنْ لم ينب عن فاعل ، فالاجتماع اتفاق طائفة ، وذلك موجود فيما ذكر مما اختلفوا فيه .

وأيضا فإنّ أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير ، وخلق عظيم ، أي لا يُحصي عدده إلاّ الله تعالى ، وكل منهم من أُولي اللغتين مُحافظ على لغته ، لا يُخالف شيئا منها ، ولا يستطيع التلفظ بخلافة ، كما في قصة (فإذا هو هي) أو (فإذا هو إياها)[3] ، لمَّا أيّدوا الكسائي بتصويبه ، وطُلِب النطق منهم به ، فعجزوا عنه ، وقد كان ابن مسعود رضي الله عنه يقرأ ﴿عتَّى حِينٍ﴾[4] فجرى على ذلك في التنزيل بلغة قريش ؛ لعدم تمكنه من النطق به إلاّ كذلك ، فهل ذلك إلاّ لأنهم أي العرب ، ولو مع اختلاف يحتاطون في الألفاظ ، لا يخرجون عن

---

[1] يعني وجوبه.

[2] يعني إعرابه .

[3] وهي المعروفة بالمسألة الزنبورية ، انظر فيها : مجالس العلماء ، ص 9 ، طبقات النحويين واللغويين ، ص 69 ، وأمالي ابن الشجري 1/348 ، والإنصاف 2/702 ، ووفيات الأعيان 3/464 ، وبغية الوعاة 2/ 230 ، وسيبويه إمام النحاة 107 -117

[4] يوسف 35، المؤمنون 25 ، 54 ، الصافات 174 ، 178 ، الذاريات 43 , انظر : مختصر في شواذ القرآن ص 63

وضعها عندهم ، ويقتاسون غير المسموع بينهم على المسموع ، دون غيره ، / وقال يقتاسون لمشاكلته لما قبله ولِما فيه من المبالغة في الأمر ، 130 أ لصعوبة القياس ، ولا يُفرِّطون ــ بتشديد الراء ــ بوضع لفظ مكان لفظ غير داع له ، ولا يخلطون اللغات بعضها ببعض ، بل كل ذي لغة يجري على ما معه ، غير متجاوز لغيره ؟

ومع هذا الاحتياط ، وما ذكر معه فليس شيء من مواضع الخلاف ، فيما اختلفت فيه لغة العرب على قلته بالنسبة للمتفق عليه من اللغة إلاّ وله وجه جلي من القياس حمل بسبب المقيس على المقيس عليه ، وإنْ خالف فيه غيره ، لعدم رأيه بذلك يُؤخَذ ، بالبناء للمفعول به نائب الفاعل ، والجملة كالبيان لقوله : له وجه ، ولوكانت هذه اللغة العربية متفقة أومختلفة حشوا مَكيلا ، أي ما يُحشى به المكيال كائنا ما كان ، حثوا ، بوزن حشواً ، إلاّ أنّ المثلثة فيه في محل الشين المعجمة ، يُقال فيه : حثو أوحثي ، كما بينته في الأفعال الواردة واوية ويائية لامها ، مهيلا ، أي مُنهال كالرمل فإنه ينصبّ عند سقوط بعضه ، ويُهال أعلاه لأسفله من غير ضبط ، ولا حَدَّ يوقف عنده ، لكثُرَ خلافها ، لعدم الوقوف على حَدٍّ يُرجع إليه ، وتعادتْ تجاوزت بالإفراط أوصافها لعدم الرجوع لِما يُقصر عليه ، فجاء عنهم جرّ الفاعل ورفع الفعل ، ورفع المضاف إليه ، والنصب للمضارع بحروف الجزم ، لكنه لم يكثُر ، ولم يقع تعادي الأوصاف ، فلم يحصل ما ذكر ، فدلّ على انضباط اللغة ، وإنْ وقع فيها اختلاف قليل ، لا يؤدي لاختلالها ولا اختلاطها ، بل راجع ذلك الاختلاف / لوجوه من القياس تقتضيه . 130 ب

وأيضا عطف على قيل إنّ الله .. الخ[1] ، وتقدم الكلام في إيضاحه معنى ونصبا ، فقد ثبت عنهم ، أي العرب التعليل أي : يأتون به في كلامهم في مواضع نُقلت عنهم ، كما روي أن بعضهم قال: جاءتني كتابه، فقيل له في ذلك ، فقال : أليس الكتاب في معنى الصحيفة ، كما سيأتي في ذكر مسائل العلة .

[1] في الفيض 2/857 : وأيضا : هو كالعطف على قوله (يوجه) وتأكيد للجواب السابق ، أو كلام مستقل .

□□□

المسألة

الثانية

في بيان أقسام العلل ، بكسر ففتح ، جمع عِلة .

قال أبو عبد الله ، الحسين بن موسى الدينوري ـ بفتح المهملة والنون ، وسكون التحتية ، بينهما ، وبعد الواو راء ـ نسبة للدينور ، من بلاد الجبل ، الجليس ، بوزن فعيل ، من الجلوس ، قال المصنف في بغية الوعاة :أكثر أبو حيان من النقل عنه ، في كتابه ثِمار ـ بكسر المثلثة ـ الصناعة ـ بكسر المهملة الأولى ، وتخفيف النون ـ العِلم الحاصل بالتمرّن : اعتلالات النحاة ، جمع اعتلال ؛ لكونه لِما لا يعقل ، فهو كالاصطبلات ، جمع اصطبل ، صنفان : ـ عِلة تطّرد ، تدور وجودا وعدما ، على طريق كلام العرب في محاوراتهم ، وتنساق ترجع إلى قانون وضابط ، وأصل لغتهم ، ولا تخرج عن ذلك.

ــ وعلة لا تطرد على ذلك ، إلاّ أنها تُظهر حِكَمهم ــ بكسر ففتح ، جمع حِكْمة ، وفي نسخة حِكْمتهم بالإفراد ، وهو كالأول ؛ لعموم كل من الجمع ، واسم الجنس المضاف ، أي فيما عبّروا به من ذلك ، أي الباعث لهم عليه ، فإنه من حكمة ، لا من رؤية ، وتكشف ، تُبيّن عن صحة أغراضهم ، في وضع تلك الألفاظ الكائنة لتلك العلل ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهــم ، أي النحاة للأُولى المطردة أكثر / استعمالا 131أ منهم للمبينة حكمة الاستعمال ، وأشد تداولا في المصباح[1] تَدَاوَلَ الْقَوْمُ الشَّيْءَ تَدَاوُلًا وَهُوَ حُصُولُهُ فِي يَدِ هَذَا تَارَةً وَفِي يَدِ هَذَا أُخْرَى، انتهى . استعمالا وتعاقبا لما في تراكيبهم ، وهي أي العلل المذكورة واسعة الشُّعَب كثيرتها ، وهو إيمــاء لعــدم حصولهــا ، والشعب ، بضم ففتح ــ جمع شعبة ــ بضم فسكون ــ قال في المصباح[2] : الشُّعْبَةُ مِنْ الشَّيْءِ الطَّائِفَةُ مِنْهُ ، إلاّ أنّ مدار المشهورة ــ بفتح الميم ــ العلل المشهورة ، أي ما يدور عليه منها على أربعة وعشرين نوعا ، وهي :

ــ علة سماع : وهي كثيرة جدا ، كرفع الفاعل ، ونصب المفعول .

ــ وعلة تشبيه : كرفع اسم كان تشبيها بالفاعل ، ونصب خبرها تشبيها بالمفعول به .

ــ وعلة استغناء : كحذف كلٍّ من المبتدأ والخبر فيما يجب حذفه فيه ؛ استغناء عنه بما قام مقامه، وكالاستغناء عن الخبر بمرفوع الصفة[3] .

ــ وعلة استثقال : كتقدير الضمة والكسرة في المنقوص ، والضمة في الناقص الواوي ، أو اليائي[4] .

ــ وعلة فرق : كتجرد خبر أفعال الشروع من (أنْ) وكثرة لحاقها خبر أفعال الرجاء، فإنّ الشروع لا يُجامع الاستقبال؛ لكونه حاليا ، ولا كذلك الرجاء .

---

[1] المصباح المنير (د و ل) .
[2] المصباح المنير (ش ع ب) .
[3] يعني بالصفة الوصف كاسم الفاعل والمفعول ، نحو : غير لاه عداك........ ، وغير مأسوف على زمن ....
[4] أي المضارع المعتل اللام .

ـ وعلة توكيد : كوصف نحو (دَكَّة) بـ (واحِدة) .

ـ وعلة تعويض : كتنوين العِوض المعوَّض بها الياء ، أو حركتها في نحو : (جوارٍ) على الخلاف : هل يتقدم الإعلال أو منع الصرف ؟

ـ وعلة نظير : كحمل أفعال [المقاربة][1] على الأفعال الناقصة ؛ لكونها نظيرتها في عدم حصول الفائدة بمرفوعها فقط ، وكحمل سراويل المفرد الأعجمي على نظيره من الجمع العربي[2] في منع صرفه .

ـ وعلة / نقيض : كإعمال "لا" عمل "إنّ" [فإنّ "لا" لتأكيد النفي **131ب** و"إنّ" لتأكيد الإثبات][3] .

ـ وعلة حمل على المعنى: ويقال في العطف فيه ، في التنزيل ، عطف على المعنى ، أوالمحل ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ ﴾[4] فجزم (أَكُنْ) على فرض سقوط الفاء ، وقصد الجزاء ، وفي غيره عطف على التوهم كقول الشاعر[5] :

بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضى وَلا سابقٍ شَيئاً إِذا كانَ جائيا

فجرّ(سابقٍ) عطفا على خبر ليس على توهم دخول الباء عليه؛ لغلبتها فيه

ـ وعلة مُشاكلة : مماثلة لفظية ، كتنوين غير المنصرف[6] .

ـ وعلة معادلة : أي مقابلة وموازنة ، كتنوين المقابلة في جمع المؤنث ، [فإنه في][7] موازنة النون في الجمع المذكر .

ـ وعلة قُرب وجوار: كما في جرّ الجوار ؛ لمجاورة المجرور[8] .

ـ وعلة وجوب : كانقلاب كلٍّ من الواو والياء عند تحركه وانفتاح ما قبله ألفا.

---

[1] زيادة من الفيض 2/ 862

[2] يعني صيغة منتهى الجموع .

[3] ما بين الحواصر سقط من الأصل ، وهو من الفيض 2/ 862 .

[4] المنافقون 10

[5] من الطويل لعبد الله بن رواحة ، ديوانه / الموسوعة الشعرية .

[6] وهو المعروف بالازدواج والتناسب، كتنوين غير المنصرف لمجاورته للمنصرف في نحو(سلاسلاً وأغلالاً) الإنسان 4

[7] زيادة من الفيض 2/863 ،وقد زادها المحقق أيضا ؛ ليستقيم النص .

[8] كقولهم : جحرُ ضبٍّ خَربٍ ، وأمثاله .

ـ وعلة جواز : كإلحاق علامة التأنيث للمسند المجازي التأنيث الظاهر[1] .

ـ وعلة تغليب : كالعُمرين[2] .

ـ وعلة اختصار : كحذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون بشرطه[3] .

ـ وعلة تخفيف : كنقل حركة همزة (يرأى) للساكن قبلها، ثم حذفها تخفيفاً .

ـ وعلة دلالة حال : كما في حذف العامل في قول المستهل : (الهلال) ، أي هذا[4] ، أو انظر .

ـ وعلة أصل : كالسكون في البناء ، وكالاستصحاب[5] .

ـ وعلة تحليل : بالمهملة .

ـ وعلة إشعار .

ـ [وعلة تضاد][6] .

ـ وعلة أولى .

وشرحَ ذلك المذكور إجمالا التاج بالفوقية ، أي تاج الدين فاختصر بما ذكر ، ورآه بعضهم غِيبة[7] ، كما مرّ ، لأنّ المُلقب به يكره ذلك ، وهو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم[8] ، بصيغة المفعول من الكتم في تذكرته ، قال المصنف : / في بغية الوعاة : أسماها قيد الأوابد ، وقعت عليها بخطه 132أ في المحمودية ، في ثلاث مجلدات[9] ، انتهى .

فقال: قوله: علة سماع ، مثل قولهم : امرأة ثدياء[10] ، بالمثلثة المفتوحة ، وبعد المهملة الساكنة تحتية ، ولا يُقال : رجل أثدى ، بوزن أفعل ،

---

1 مثل : أورقت الشجر ، وأورق الشجر ، انظر التصريح ، باب الفاعل 1/280

2 العمران : أبو بكر ، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، فغلبوا لفظ عمر ، فقالوا : العُمران .

3 يجوز حذف النون من كان بخمسة شروط : أن تكون بلفظ المضارع ، وأنْ تكون مجزومة ، وأنْ لا تكون موقوفا عليها ، ولا متصلة بضمير نصب ، ولا بساكن ، نحو قوله تعالى (ولم أكُ بغيَّا) مريم 20 ، وسبب الحذف التخفيف والاختصار , انظر شرح قطر الندى / كان وأخواتها ، ص 192

4 إذا قدرت (هذا) رفعت الهلال ، وإذا نصبته قدرت (انظر) .

5 والمراد من الأصل البقاء عليه كاستحوذ ونحوه . الفيض 2/865

6 ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ، ص 229 .

7 لأنّ (أل) إذا كانت نائبة عن المضاف إليه ، أو للكمال انتفى ما يوهم النقص الذي فهموه من حذف المضاف إليه . الفيض 2/865

8 أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسي ، تاج الدين ، أبومحمد الحنفي ، النحوي ، له شرح كافية ابن الحاجب ، وشرح شافيته ، وشرح الفصيح ، والدر اللقيط من البحر المحيط ، والتذكرة ، سماها قيد الأوابد ، وغيرها ، توفي سنة 749هـ , بغية الوعاة 1/326

9 قال : ثلاث مجلدات على اعتبار أنّ المفرد مجلدة .

10 ثدياء : عظيمة الثديين .

مع أنّ لكلٍّ ثدياً ، في المصباح[1] : الثَّدْيُ لِلْمَرْأَةِ وَقَدْ يُقَالُ فِي الرَّجُلِ أَيْضًا قَالَهُ ابْنُ السِّكِّيتِ ، وليس لذلك المنع فيه علة ، سوى السماع من العرب للأول[2] دون الثاني[3] ، وقيام الوصف بكل مقتضٍ لجواز كل[4] .

وعلة تشبيه : مثل إعراب المضارع عند خلو آخره من موجب بنائه ؛ لمشابهتة الاسم في تعاقب معانٍ تنكشف بالإعراب ، كما في : لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبن ، كما مرّ ، فإنْ أردت النهي عن كل جزء ، وجزمت تشرب ، أوعن الجمع نصبته ، أو إباحة الثاني رفعته ، فأشبه بتعاقب المعاني المقتضية للإعراب لتوارده على الاسم في نحو : ما أحسن زيداً ، المحتمل للتعجب ، والاستفهام ، والنفي، إلاّ أنّ المعاني لتواردة على الاسم لا يكشفها إلاّ الإعراب ، فكان فيه أصلا، وفي الفعل يكشفها هو[5]، أو إظهار العوامل ، فكان فيه فرعا[6] ، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحرف شَبَها غير مُعارض له ، ولم يَجعل شَبَه الفعل مقتضيا للبناء ، كما سلكه ابن الحاجب .

وعلة استغناء : كاستغنائهم ، أي العرب بـــ (تَرَكَ) عن (وَدَعَ) بتخفيف المهملة الأولى ، ووَذَرَ ، وحديث {دَعُوا الحبشةَ ما وَدَعُوكم ، وذَرُوا التُّرْكَ ... } شاذ كقراءة ﴿ مَــا وَدَعَكَ رَبُّكَ ﴾ بالتخفيف ، وكاستغنائهم بتثنية (سِيَّ) عن تثنية سواء[7] .

وعلة استثقال : كاستثقالهم الواو / في يَعِد ؛ لوقوعها بين ياء ،132ب وأُلحِق بها باقي حروف المضارعة طردا[8] وكسرة ، ولذا عادت إذا ضُمَّتْ ، سواء افتح ما بعدها ، كالمبني للمفعول ، أولا ، كالمبني للفاعل من الأفعال ، كيولد.

---

[1] المصباح المنير (ث د ي) .
[2] أي للمرأة .
[3] أي الرجل .
[4] جاءت هذه العبارة في الفيض أكثر وضوحا ، على النحو التالي: ... سوى السماع من العرب ، فإنهم قالوا : ثدياء للمرأة ،ولم يصفوا به الرجل ، مع أنّ الوصف قائم بكل منهما ، فحيث امتنعوا منه ، لا يجوز لنا أنْ نقوله ، وإنْ اقتضاه القياس .
[5] أي الإعراب .
[6] كتب : قربا ، وما أثبتناه من الفيض 2/869
[7] يُشترط في كل ما يُثنّى ـ عند الأكثرين ـ ثمانية شروط : منها أن لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته ، فلا يُثنى سواء ؛ لأنهم استغنوا لتثنية سيّ عن تثنيته ، فقالوا : سيان ، ولم يقولوا سواأن . التصريح 1/67
[8] كتب : استطرادا ، والصواب طردا للباب ، كما في الفيض 2/870

وعلة فرق : وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، للفرق بينهما ، ورُفِع الأول لكونه عمدة ، ولقلته ، وفتح نون الجمع المذكر السالم ، وما حُمِل عليه ، وكسر نون المثنى ، وما حُمِل عليه كذلك .

وعلة توكيد: مثل إدخالهم النون الخفيفة ، والنون الثقيلة في فعل الأمر ؛ لتأكيد إيقاعه ، وكذا في جزاء الأمر كذلك .

وعلة تعويض : مثل تعويضهم الميم في اللهم من بدل حرف النداء ، فلا يُجمع بينهما ، إلاّ للضرورة ، كقوله[1] :

....: يا اللهم يا اللهما

وعلة نظير : مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم ، نحو﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[2] حملا لكسرهم على الجرِّ في الكثير ، إذ هو ، أي الجر في الاسم نظيره الجزم في الفعل .

وعلة نقيض : مثل نصب النكرة بـــ (لا) حملا على نقيضها (إنّ) ، لِما قدمناه فيهما .

وعلة حمل على المعنى : مثل ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾[3] ، ذكّر فعل الموعظة وهو جاء ، [وهي مؤنثة][4] ، حملا لها على المعنى ، وهو الوعظ ، ولولا ذلك الحمل لكان الأحسن فيه [التأنيث][5] ؛ لكونه أُسنِد لمجازي التأنيث .

وعلة مشاكلة ، وازدواج ، وتناسب : مثل قوله : ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا﴾[6] ، نوّن سلاسلاً مع أنه غير منصرف ؛ لمشاكلة أغلالاً المنصرف .

---

[1] من الرجز، والبين بتمامه : إني إذا ما حدثٌ ألما أقول: يا اللهم يا اللهما
قال البغدادي في الخزانة 2/295 ، وهو الشاهد رقم(130) :
هذا البيت من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف قائله ولا بقيته. وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي. قال:
وقبله: إن تغفر اللهم تغفر جما وأي عبدٍ لك لا ألما
وهذا خطأ؛ فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله، بيتٌ مفرد لا قرين له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت، قاله عند موته، وقد أخذه أبو خراش وضمه إلى بيت آخر وكان يقولهما، وهو يسعى بين الصفا والمروة، وهما: لاهم هذا خامسٌ إن تما أتمه الله وقد أتما
إن تغفر اللهم تغفر جما .... الخ
وقد تمثل به النبي صلى الله عليه وسلم وصار من جملة الأحاديث؛ أورده السيوطي في جامعه الصغير، ورواه عن الترمذي في تفسيره، وعن الحاكم في الإيمان والتوبة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

[2] البينة 1

[3] البقرة 275

[4] زيادة من الاقتراح ، ص 231

[5] زيادة من الفيض 2/871

[6] الإنسان 4 ، قرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي : سلاسلاً منونة ، وروى حفص عن عاصم أنه كان لا يُنوّن إذا وصل ، ويقف بالألف . السبعة في القراءات ، ص 663

وعلة معادلة : مثل جرِّهم ، أي العرب ، أي نطقهم به كذلك ، والنحاة ، أي حكمهم به ما لا ينصرف بالفتح ، الأَوْلَى بالفتحة ، لأنّ الفتح /من 133أ ألقاب البناء حملا على النصب ؛ لأنه أخف من الرفع ، ثم عادلوا بينهما ، أي النصب والجر ، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم ؛ طلبا للتعادل.

وعلة مُجاورة : مثل الجر بالمجاورة ، في قولهم : جَحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، فحق خَرِبِ الرفع ، لكونه صفة المرفوع ، إلاّ أنه لمَّا جاور ضَبّاً المضاف إليه ، جُرَّ بالجوار[1] ، وضم لام لله في : ﴿الْحَمْدُ لُلَّهِ﴾[2] ؛ لِمجاورتها الدال ، ففيه الضم بالجوار ، والذي عند غيره أنّ هذا من باب الإتباع ، لا الجوار ، وأنّ الإتباع إمَّا لحركة قبله ، كما ذُكِر ، أو بعده ، كما في قوله : ﴿ الْحَمْدِ لِلَّهِ ﴾[3] ، بكسر الدال ؛ إتباعا لكسرة للام ، أو لحركة حرف قبله نحو ﴿فِي إِمِّ الْكِتَابِ﴾[4] بكسر الهمزة ، أو بعده ، نحو : أَخُوك ، بناء على أنها معربة بحركة مقدرة ، والأصل[5] أَخْوكَ ، فحُرّكتِ الخاء بالضمة إتباعا للواو ، وبناء لبقيتها[6] .

وعلة وجوب : وذلك تعليلهم رفع الفاعل ، ونحوه من الأحكام النحوية الواجبة المواجبة صناعة [7] .

وعلة جواز : وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المجوزة لها المعروفة عند علماء العربية ، فإنّ ذلك المذكور من تلك الأسباب علة لجواز الإمالة فيما أُميل ، لا لوجوبها ، إذ هي مجوزة للإمالة ، لا موجبة .

وعلة تغليب : لنوع على غيره ، مثل : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾[8] ، غلّب المذكّر على المؤنّث ، فأدرجها فيه ، والتغليب يكون تارة للشرف ، وأُخرى للخفة ، وأُخرى للكثرة .

---

[1] انظر الكتاب 1/67 ، 436 ، والخصائص 1/193 .

[2] وردت في (21) موضعا من القرآن الكريم ، وقراءة ضم اللام هي قراءة ابن أبي عبلة ، انظر المحتسب 1/37 ، وإعراب القراءات الشواذ 1/88 ، والدر المصون 1/42

[3] هي قراءة الحسن البصري ، انظر الدر المصون 1/41

[4] الزخرف 4 ، قراءة حمزة والكسائي بكسر همزة (أم) وصلا ، فإنْ ابتدأا ضماها كالباقين في الحالين ، انظر : البحر المحيط 8/5 ، وإتحاف فضلاء البشر ، ص 348

[5] كتب والاعلال أخوك كحملك ، وما أثبتناه من الفيض 2/873

[6] في الفيض 2/873 بدل وبناء لبقيتها : ولمناسبتها

[7] في الفيض 2/ 874 : من الأحكام النحوية الواجبة في الصناعة .

[8] التحريم 12

وعلة اختصار : للكلمة مثل باب الترخيم ، وهو حذف آخر الكلمة تخفيفا / مثل حذف نون ﴿ وَلَمْ يَكُ ﴾[1] من مضارع كان المجزوم بالسكون ، إذا 1 33 ب لم يلقها ساكن ، أو ضمير نصب[2] .

وعلة تخفيف : كالإدغام ، فإنهما لو بقيا[3] بحالهما لثقلا بتواليهما ، وتوالي حركتهما ، فخففا بإسكان الأول ، وإدغامه .

وعلة أصل : أي : بقاءٍ عليه ، كاستحوذ ، إذ قياس بابه استحاذ ؛ لتحرك الواو فيه أصالة ، وانفتاح ما قبلها حالا ، إلاّ أنه بقي على أصله ؛ تنبيها عليه ، ويُؤكْرِم إذ مقتضى قياسه حذف الهمزة ، لكنها بقيتْ ؛ تنبيها على الأصل ، قال شاعرهم :

فأكرموه إنَّهُ   لأَهْلٌ لأن يُؤكْرَما[4]

وصرف ما لا ينصرف ، لداعٍ ، كضرورة ، أو تناسب ، أو اعتبار زوال إحدى عِلتيه رداً لأصله ، وهو الصرف .

وعلة أَوْلَى : كقولهم ، أي النحاة إنّ الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول أي به ، فإنه المراد عند الإطلاق، وذلك لشرف الفاعل ، وكونه عمدة ، ولا كذلك المفعول به .

وعلة دلالة [حال][5] : كقول المستهل : أي طالب رؤية الهلالُ ،أي :هذا الهلال ، فحذف المبتدأ ، وهو اسم الإشارة ، لدلالة الحال القائمة بالرأي عليه .

---

[1] النحل 120 ، ومريم 67

[2] وبعضهم لا يشترط الأول .

[3] أي الحرفان

[4] من الرجز ، والمشهور المذكور في كتب العربية :

فَإنَّهُ أَهْلٌ لأن يُؤكْرَما

وهذا المقدار ذكره الجوهري في صحاحه ، في مادة (كرم) غير معزو إلى قائل ، ولا كتب عليه ابن بري شيئا في أماليه ، ولا الصفدي في حاشيته عليه ، وقال الجاربردي في شرحه ، ص 58 ، أوله :

شيخٌ على كُرسيّه مُعمما

وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية ، ص 59 : هذا من قصيدة مرجزة، وليس منه

(فَإنَّهُ أَهْلٌ لأن يُؤكْرَما)

و قال محقق الخزانة عبد السلام هارون في الخزانة 2/316 : وهو لأبي حيان الفقسي ، والبيت ذكره العيني 4/ 578 ،953 ، وفي رسالة الملائكة ، لأبي العلاء ، ص 203 ، دون عزو .

[5] زيادة من الاقتراح ، ص 236

وعلة إشعار : كقولهم في جمع موسى موسَوْن ، بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأنّ المحذوف ألف ، والأصل موسَيُون ، تحركت الياء ،وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، ثم حُذفت لملاقاتها ساكنة مع الواو الساكنة .

وعلة تضاد : مثل قولهم في الأفعال التي يجوز[1] إلغاؤها كأفعال القلوب متى تقدمت على المفعول ، وأُكِّدت بالمصدر ، أو بضميره ، لم تُلْغَ أصلا ، وإنْ تأخّرت ، لِما / بين التأكيد بِما ذكر والإلغاء من التضاد ، فإنّ الإلغاء 134 أ يقتضي الإهمال ، وعدم الاعتداد ، والتأكيد بخلافه .

قال ابن مكتوم : وأمّـــا علة التحليل بالمهملة فقد اعتاص بالمهملتين ، أي صَعُبَ عليَّ شرحها : فاعل اعتاص ، وفكرت فيها أياما ، فلم يظهر لي فيها شيء ، وما كان كذلك لا يُتكلم فيه .

وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ[2] بالمهملة فالمعجمة : قد رأيتها ، أي العلة المذكورة مذكورة في كتب المحققين من النحاة كعبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر ، ابن الخَشَّاب[3]ــ بالمعجمتين المفتوحتين أولهما ، المشددة ثانيهما ، آخره موحدة ــ البغدادي ــ بإهمال الدالين في الأشهر ــ ومرّ أنّ فيها لغات أُخر ، بينتها في تاريخ فتح بغداد حاكيا لها للعلة المذكورة عن السلف من علماء العربية في الاستدلال على إسمية كيف بنفي حرفيتها ، لأنها مع الاسم كلام، والحرف مع الاسم ليس كذلك ، ولا يرد يا زيد ، لقيام حرف النداء فيه مقام الفعل ، وهو أدعو ، ونفي فعليتها ؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل ، نحو ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[4] فتحلل :انحلّ عَقْد ــ بضم ففتح ــ جمع عقدة شُبَه ، بما ذكر ، جمع شَبيه خِلاف المُدَّعِي ، بصيغة الفاعل ، بعدم ، أي أغلب دعوى عدم اسميتها ، بعدم إمكان قسيميه[5]، فتعيّن كونها منه ، إذ لا قسيم سوى ذلك ، انتهى .

---

[1] كتب : لا يجوز ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 236 ، والفيض 2/878

[2] هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن ، الزمردي ، شمس الدين ، ابن الصائغ ، الحنفي ، النحوي ، المتوفى سنة 776هـ ، ترجمته في بغية الوعاة 1/155

[3] أعلم أهل زمانه بالنحو ، صنف شرح الجمل للجرجاني ، والردعلى الحريري في مقاماته ، وشرح مقدمة ابن هبيرة في النحو ، وغير ذلك ، وتوفي سنة 567هـ . بغية الوعاة 1/29 - 31

[4] الفجر 6 ، والفيل 1

[5] أي الإسم .

وأمَّـــا الصنف الثاني من العلة ، وهي غير المطردة ، فلم يتعرّض له الجَلِيس ، المذكور في الفصل ، مع ذكره في التقسيم ، ولا بيّنه ، إذ الأقسام للمطردة .

/ وقد بيّنه أبو محمد بن السراج ــ بفتح المهملة الأولى ، 134ب وتشديد الثانية ، آخره جيم ــ في الأصول النحوية ، فقال : اعتلالات ، أي تعليلات، والعدول لِما عبّر به إيماء للدقة، لِما فيه من التكلّف النحويين ضربان :

ــ ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، لدورانه عليه عدما ووجودا ، كقولنا : كلّ فاعل مرفوع ، وكلّ مفعول منصوب ، أي مفعول كان ، إلاّ المفعول بالواسطة[1] ، وإلاّ ما ناب مناب الفاعل ، وهذا هو الأول من قسمي العلة المقسم لِما مرّ .

ــ وضرب يُسمى علة العلة ، مثل أنْ يقولوا ، أي النحاة : لِم صار الفاعل مرفوعا ، والمفعول به منصوبا ، فيقال ؛ لِقلة الفاعل ، وعدم تعدده جُبر بثقل الرفع ، وكثرة المفعول به ، فجُبِر بخفة النصب .

وهذا الضرب ليس يُكسبنا معاشر المتكلمين فيه ، والفعل بالتحتية مضارع أَكْسَبَ أنْ نتكلم ــ بالنون ــ كما تكلمت العرب ، وإنما يُستخرج منه ، أي من هذا حِكمتها ، أي سرّها في الآصول القواعد التي وضعها النحاة ؛ استمدادا من كلام العرب ، وأنتج التكلّم بكلامهم ، وهو الضرب الأول ويتبيّن به فضل هذه اللغة العربية على غيرها من اللغات ، إذ الأسرار إنما هي في هذه اللغة ، لا غير .

وقال ابن جني في الخصائص [2] : هذا الحاضر ذهنا ، الذي سماه ابن السراج علة العلة إنما هو ، أي الاسم المذكور تجوّز : تسمُّح في اللفظ ، والتجوّز والتسامح والسمح بمعنى ، ومراده أنه ترك التثبت في التعبير ، مع القدرة عليه ، وأمَّـــا في الحقيقة فإنه / أي هذا النوع ليس علة للعلة، 135أ بل شرح وتفسير ، عطف رديف وتتميم للعلة ببيان ما فيها من القيد والحكمة ،

---

[1] المفعول بالواسطة هو المفعول المجرور بواسطة الحرف ، وهومفعول المحل ، فلا معنى للاحتراز عنه . انظر الفيض 2/ 882

[2] الخصائص 1/173

ألا ترى أيها الصالح للخطاب أنه إذا قيل بالبناء للمجهول ؛ لعدم تعلّق الغرض بعين القائل : فلِمَ ارتفع الفاعل ؟ وهذه علة تُكسب التكلّم بكلام العرب ، لأنها قاعدة .

قال المسؤول عنه : لإسناد الفعل إليه ، فحصل له قوة ، أكسبته الرفع، ولو شاء المجيب لابتدأ هذا فقال في جواب لِم رفع زيد في قولنا : قام زيد ، إنما ارتفع لأسناد الفعل إليه؛ لأنّ ذلك تعليل صحيح، فكان ذلك القول مُغنيا عن قوله : إنما ارتفع لأنه فاعل ، حتى يُسأل ، بالبناء لغير الفاعل فيما بعد بالبناء على الضم ، لأنه غاية عن العلة الحكمة التي لأجلها رُفِع الفاعل ، فتبيّن أنّ ذلك ليس بتعليل للتعليل ، بل شرح له وإيضاح ؛ لقيامه مقامه ، وليس ذلك شأن المعلول وعلته .

□□□

المسألة

الثالثـــة

قال ابن جني في الخصائص[1] : أكثر العلل عندنا معاشر النحاة مبناها على الإيجاب الصناعي بها فيُلَحَّن تاركُه [وينسب للجهل بالعربية][2] بل والشرعي وفي التنزيل والحديث ، فيحرُم خلافه ، كنصب الفضلة ، أي ما زاد على ركني الإسناد ، وإنْ توقف عليه صِدق الكلام ، نحو ﴿ لَاعِبِينَ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾[3] أوما شابهها، كخبر كان ، ومفعولي ظن، فإنها عمدة في الأصل، إلاّ أنها شابهت الفضلة ، فجرت مجراها ، ورفعِ العمدة[4] ، وجرِّ المضاف إليه ، وغير ذلك من الأحكام النحوية الموجبة لمضمون حكمها ، وعلى هذا مُفادُ / بضم الميم ،أي إفادة كلام العرب 135 ب ولذا جعلت القواعد ليسلكها المكلم ، فيتكلم بكلامهم .

وضرب آخر من العلل يُسمى علة باعتبار الصورة ، وإنما هو في الحقيقة سبب لذلك المعلول يُجَوِّزه ، ولولاه لما جاز ، ولا يوجبه من ذلك المُجوِّز .

من ذلك أسباب الإمالة ، فإنها أي أسبابها علة الجواز ، لا الوجوب ، ولو كانت علة حقيقية لأوجبتها ؛ لدوران الحكم مع علته وجوبا وعدما .

وكذا المذكور من العلة المجوزة علة قلب واو (وُقِّتَت) بضم الواو ، وتشديد القاف بعدها[5] ، همزة ، وهي العلة للقلب المذكور كونها انضمت ضما لازما لبنائه للمجهول فإنها مع ذلك قيام العلة بالفعل يجوز إبقاؤها واوا ، فعلتها كذا ، والظاهر فعلته ، أي القلب مُجوزة للمُسَبب لا موجبة ، فهي سبب لجوازه ، لا علة حقيقية .

---

[1] الخصائص 1/ 164 - 165
[2] زيادة من الفيض 2/885
[3] الدخان 38
[4] كرفع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل .
[5] كتب : وُقِّيت بضم الواو وتشديد الفاء بعدها ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 240

قال ابن جني : وكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر ، باعتبار ، كالذي يجوز جعله في الإعراب بدلا وحالا ، لجواز رأيته رجلا ضاحكا ، فيجوز إعراب رجلا بدلا من الضمير ، وحالا موطئة ، فكلّ من مقتضى كلّ منهما مُجوز له ، وذلك النكرة الواقعة بعد معرفة ، هي أي النكرة في المعنى المراد هي أي: المعرفة ، نحو : مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ، فرجل نكرة ، وقع بعد معرفة ، وهو المراد منها ، فرجل بالجر بدل من زيد ، بدل كل من كل ، لأنّ المراد من كل منهما ، وهذا رجلا ضاحكا بالنصب على الحال الموطئة ، فإنّ علته ، أي الإتباع في الجر والحال؛ لجواز ما كان جائزا من ذلك لا لوجوبه ، إذ لو وجب ، لما أمكن غيره ، كما في رفع رافع الفعل ، لا يمكن غيره / انتهى 136 أ

قال المصنف : فظهر بهذا المنقول عن ابن جني الفرق بين العلة والسبب في اصطلاح الفن ، وذلك أنّ ما كان موجبا للحكم ، يُسمّى عِلة ، لأنّ ذلك شأنها ، أنه يجب وجود معلولها عند وجودها ، وإنْ لم يوجد مانع ، وما كان مجوزا فقط ، يُسمى سببا ، لأنّ السبب قد يتخلّف عن المسبب ، لفقد سبب عند تعدد الأسباب ، أو لوجود مانع .

وقال ابن جني في موضع آخر من الخصائص[1]: اعلم أيها الصالح للخطاب أنّ محصول مذهب أصحابنا [ومتصرَّف ــ بفتح الراء ــ اسم مفعول ، وهو بالنصب عطف على اسم أنَّ أقوالهم ، مبنيٌّ خبر أنّ ، وأفرده وإنْ كان المتعاطفان كالتثنية ، لأنهما كالشيء الواحد ، أي بتقدير كل منهما ، أو خبر المعطوف محذوف ، أي كذلك ، على جواز تخصيص العلل][2] ببعض المعلولات ، لأنها مناسبات بعد الوقوع ، فلا يجب اطرادها ، فإنها وإنْ تقدمت علل الفقه في الدقة ، ولطف الاعتبار، فــأكثرها يجري مجرى التخفيف، فيجوز ترك المعلول ، مع وجودعلته ، والظاهر أنه بالصادين المهملتين ، بدل الفاءين ، كما يدل له قوله قبل : مبني على جواز تخصيص العلل[3] .. الخ ، والفرق بين جزئيات تلك العلل إذا جرت في البعض فقط ، فلوتكلّف مُتكلف نقضها ، نقض تلك المعللات

---

[1] الخصائص 1/144

[2] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، والأصل من الاقتراح ، ص 241 ، والشرح من الفيض 2/888

[3] قال في الفيض 2/888 منتقدا استظهار ابن علان : لا يلزم من التعبير أولا به أنْ يُعبِّر به ثانيا .

بتلك العلل ، وربما خرج عنها ، لكان ذلك ممكنا ، لعدم مانع عقلي ، أو شرعي عادي منه ، وإنْ لم يجز قياسا ، كما قال ، وإنْ كان على غير قياس، وإنْ وصلية[1] مستثقلا خبر كان[2] ، والظرف قبله حال ،ويجوزالعكس ، وإعراب كلٍّ خبرا ، وذلك التكلف كما لو تكلف متكلف تصحيح فاء ميزان وميعاد بترك إعلالهما[3] ، فقال : موازن ، وموعاد على أصلهما ، ونصب الفاعل مع كونه فاعلا ، وإلاّ ففاعل الصفة المشبهة إذا حُوِّل إسنادها عنه ، جاز نصبه تمييزا ، إنْ كان نكرة ، وشبيها بالمفعول / به ، إنْ كان مفعولا به ، ورفع **136 ب** المفعول به بغير واسطة ، الذي لم ينُب عن الفاعل ، وليست كذلك المذكورة في علل النحاة من التخلّف عنها الوارد والمتكلم[4] علل المتكلمين ؛ لأنها لملازمتها لمعلولها وجودا وعدما لا قدرة على غيرها ، أي غير إعمالها بوجه .

فإذن أي إذا لم تُنقض على المتكلمين أصلا ، وجاز في علل النحاة ذلك ، ثم في الأصول رسم إذن بالنون ، والمعروف رسمها بالألف مطلقا ؛ أنه يوقف عليها كذلك ، والقول برسمها نونا مطلقا ــ وإنْ أُهملت[5] ــ ضعيف ، علل النحويين متأخرة مكانة ورتبة عن علل المتكلمين ؛ لقوة عللهم ، بلزوم الوقوف عندها ، متقدمة على ، وفي نسخة عن ، وفي نسخة إسقاط الجار علل المتفقهين ، لأنّ منها القطعية ، ودلائل الفقه ظنية[6] .

---

[1] (إنْ) الوصلية هي الزائدة لمجرد الوصل ، نحو : زيد وإنْ قل ماله كريم ، فالواو للحال ، أي : زيد كريم والحال أنه قليل ماله ، ويصح أنْ تكون (إنْ) شرطية ، والواو للعطف .

[2] خبر كان الأولى الواقعة جوابا لـ (لو)

[3] أي بإبقاء الواو بغير إعلال .

[4] هذه العبارة غامضة ، وأوضح منها ما جاء في الفيض 2/889 : وليست .. الخ (علل) اسمها مؤخّر ، وكذلك خبرها مقدم ، والأصل : ليست علل المتكلمين له كعلل النحويين ، فإن الثانية تتخلف بخلاف الأُولى ، فإنها لملازمتها ....

[5] ورد في تفسير القرطبي 5/250 : قال النحاس : وسمعتُ علي بن سليمان يقول : سمعتُ أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول : أشتهي أن أكوي يد مَن يكتب (إذن) بالألف ! إنها مثل) أن (و) لن(، ولا يدخل التنوين في الحروف . اهـ
وذهب الفرّاء إلى أنها ترسم بالألف. وفصّل بعضهم فقال: إن عملت في الفعل النصب رسمت بالنون، وإن ألغيت رسمت بالألف ، وشروط إعمالها :

أعمـــــــــل إذن إذا أتتك أولا — وسقت فعلا بعدها مستقبــــلا
واحذر إذا أعملتها أن تفصــــلا — إلاّ بحلف أو نداء أو بـــــــلا
وافصل بظرف أو بمجرور على — رأي ابن عصفور رئيس النبلا

[6] الأداة أربعة أنواع :
الأول : قطعي الثبوت والدلالة ،كالآيات القرآنية ،والأحاديث المتواترة الصريحة ، التي لا تحتمل التأويل من وجه .

إذا عرفت أيها الصالح للخطاب ذلك المذكور من تفاوت علل هذه العلوم ، فاعلم أنّ علل النحويين ضربان :

ــ واجب لا بدّ : لا فرار منه أصلا ، لأنّ النفس المدركة للكليات لا تطيق في معناه المقصود ، المُعبّر عنه بالعبارات الواجبة فيه غيره ، [وهذا لاحق بعلل المتكلمين][1]

ــ وضرب جائز تطيقه ولو بمشقة في معناه[2] ، وتحله محله ؛ لأدائه مؤداه ، وهذا الثاني ساقط من النسخ التي رأيت ، وهذا الثاني لاحق بعلل الفقهاء ؛ لعدم لزوم اطرادها .

فالأول : وهو الواجب ما لا بدّ للطبع السليم منه ، فلا يطيق في ذلك غيره كقلب الألف واوا للضمة قبلها، كما في فاعل إذا بُني للمجهول ، تقلب ألفه واوا[3] وياء للكسرة قبلها ، كما في / قِيتال مصدر قاتل ، فالياء فيه منقلبة عن 137أ الألف ؛لانكسار ما قبلها ، ومنع الابتداء بالساكن ، وقيل : إنه في غير الألف ، إلاّ أنه مُستثقل جدا[4] ، والجمع بين الألفين المدتين ، واستحال هذا الجمع ، إذ لا يكون ما قبل الألف اللينة إلاّ مفتوحا ، فلذا وجب قلبها واوا إذا انضم ما قبلها ، وياء إذا كُسِر ذلك، كما تقدم آنفا ، فلو التقت ألفان مدتان ، وحرف المد هو الساكن من حروف العلة، وحركة ما قبله من جنسه ، ولا يكون الألف إلاّ حرفا ، فلو التقتا لوقعت الثانية منهما حينئذ بعد ساكن ، وإنه غير جائز ، إذ لا توجدإلاّ بعد فتحة .

والضرب الثاني ، وهو الجائز : ما يمكن النطق به على أي مع مشقة فيه ، كقلب الواو ياء بعد الكسرة ، إذ يمكن عدم القلب ، وأنْ يقول المتكلم في

الثاني : قطعي الثبوت ، ظني الدلالة ، كالآيات والأحاديث المؤولة .
الثالث : ظني الثبوت ، قطعي الدلالة ، كأخبار الآحاد الصريحة .
الرابع : ظني الثبوت والدلالة معا ، كأخبار الآحاد المحتملة المعاني .
فالأول يفيد القطع ، والثاني يُفيد الظن ، والثالث يفيد الواجب والمكروه تحريما ، والرابع يفيد السُّنيَّة والاستحباب . حاشية الطحطاوي / أحكام الوضوء (37) ، نقلا عن الفيض 2/890

[1] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ، ص 243

[2] كتب : في معناه غيره ، ولفظ (غيره) لا معنى له هنا ، ووردت هذه العبارة في الاقتراح ، ص 243 على النحو التالي : والآخر : ما يمكن تحمله ، لكن على استكراه .

[3] فتقول : فُوعِل ، نحو ضُورِب .

[4] في الفيض 2/891 : وقيل : إنه ممكن إلاّ أنه غاية في الثقل , وفيه نظر .

عصافير جمع عصفور ، فقلبت واوه ياء ؛ لسكونها إثر كسرة عصافِوْر ، بكسر الفاء ، وإبقاء الواو على حالها ، لكنه يُكره لِما فيه من الثقل على اللسان والمشقة .

قلت زيادة على ما في الخصائص في أمثلة الضربين :

ومن الأول ، الحكم الواجب تقدير الحركات في المقصور كالفتى ، إذ الألف مع بقائها بحالها ، لا تقبل الحركة أصلا ، قال بعض الأدباء مخاطبا البهاء بن النحاس ، متشوقا إليه[1] :

سَلِّمْ عَلى المَولَى البَهاءِ وصِفْ لهُ ... شَوقِي إليهِ وأنَّنِي مَمْلُوكُــهُ
أبـــــَـــــداً يُحرِّكُنِي إليهِ تَشَوُّقِي ... جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مَنهوكهُ
لَكنْ نَحِلْتُ لِبُعْـــــــــدِهِ فكأنَّنِي ... أَلِفٌ ولَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيْكُــهُ

وقال عفا الله عنه[2] :

سَلَبَ الغَرامُ أخَا الغَرامِ تَحَرُّكاً ... لمَّـــا لِحُبِّ أَبِي المَحاسَنِ قَدْ أَلِفْ
/ فَقَطِ السُّكُونُ مُلازِمٌ أبداً لَــهُ ... فالْوَصْفُ مِنْهُ مُشابِهٌ وَصْفَ الألِفْ 137ب

وله عفا الله عنه :

مَنَعْــتَ تَحــرُّكِي لَمَّـــا ... هَجَرْتَ وَزَادَنِي تَلَفِي
وصِرتُ[عَلَيَّ][3] مَقْصُوراً ... عن الحركات كالألف

وظاهرعبارة المصنف ، تقدير الحركات الثلاث في غير المنصرف ، كموسى ، والمختار أنّ المقدّر فيه حركات الضمة رفعا ، والفتحة في باقي أحواله .

ومن الثاني ، الجائز تقدير الضمة ، والكسرة في المنقوص ، كالقاضي ، فإنهما لو أُظهرا لأمكن ، إلاّ أنّ فيه ثِقَل .

---

[1] لزين الدين ابن الرعاد : وهو محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن، المعروف بابن الرعاد، يدعى زين الدين؛ كان خياطاً بالمحلة من الغربية، وله مشاركة في العربية وله أدب لا بأس به، وكان في غاية الصيانة والترفع عن أهل الدنيا والتودد إليهم، واقتنى من صناعةالخياطة كتباً نفيسة، وتوفي بالمحلة سنة 700هـ . فوات الوفيات 3/356 ، بغية الوعاة 1/103

[2] كتب : ولقد عفا الله عنه ذلك .

[3] زيادة يقتضيها الوزن الشعري

وقال ابن جني في موضع آخر من الخصائص[1] : اعلم أنّ أصحابنا انتزعوا العلل النحوية من كتب محمد بن الحسن الشيباني[2] ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، وكان جيّد الفكر ، قال إمامنا الشافعي ، رضي الله عنه : ما أفلح سمينٌ قط ، إلاّ ما كان من محمد بن الحسن ، وجمعوها بعد الانتزاع بجودة الفكر ، وحسن الذكاء منها بالملاطفة ، المفاعلة للمبالغة ، والرفق الاستخراج من ذلك لذلك .

□□□

المسألة

الرابعــة

قال ابن الأنباري[3] : اختلفوا ، أي النحاة في إثبات الحكم في محل النص من الكتاب [أو الحديث] أوكلام العرب ، كرفع [لفظ] الجلالة في﴿ قُلْ هُوَ اللهُ

[1] الخصائص 1/163

[2] قال عنه الشافعي : كان إذا تكلم خُيّل لك أنّ القرآن نزل بلغته ، وكان يملأ القلب والعين ، توفي سنة 189 هـ بالري ، في اليوم الذي مات فيه الكسائي ،فقال الرشيد : دفنت الفقه والعربية ، أي في يوم واحد . الجواهر المضية 3/122

[3] لمع الأدلة ، ص 121

أَحَدٌ ﴾[1] بماذا ثبت ، بالنص ، أي أَبالنص ، فالهمزة مقدرة ، ولهذا قال : أم بالعلة ؟ وهو كونه فاعلا .

فقال الأكثرون من النحاة : بالعلة، أي الفاعلية، لا بالنص من المُتكلم به ، لأنه ، أي الشأن لو كان الحكم ثابتا به ، أي بالنص [لا بها ، أي العلة][2] ، لأدّى إلى إبطال الإلحاق للفاعل في غير النص ، لفقد كونه نصا ، وسُدّ باب القياس ؛ لأنّ القياس / أظهر ، لئلا يتوهم أنه لو أضمر لكونه أخصر عوده[3] 138 أ للمنصوب بان ، ولا ، حمل فرع كقولك في جاء زيد على أصل كالحالة في قول الله تعالى : قال الله تعالى بعلة جامعة بين المحمول والمحمول عليه ، هي هنا الفاعلية ، فإذا فقدت العلة الجامعة، التي هي مدار القياس، وكان الإثبات بخلافها بطل القياس ، لبطلان مداره وعلته ، وكان الفرع الواقع من المتكلم بذلك ، لبعد النص مُقتبسا مأخوذا من غير أصل ، لفقد القياس ، بفقد علته ، وذلك الأخذ كما ذكر مُحال ، لفقد الماهية عند فقد جزء من أجزائها ، ألا ترى أيها الصالح للخطاب أنَّــا لو قلنا : إنّ الرفع والنصب في نحو ضرب زيدعمراً الواقع في كلام مَن ثبت القواعد النحوية بكلامه بالنص من ذلك العربي لا بالعلة من الفاعلية ، والمفعولية لبطل الإلحاق بالفاعل في الرفع ، والمفعول في النصب من متكلم قياسا على ما ثبت بالنهي ، والقياس عليهما فيما ذكر فيهما ، لعدم وجود العلة الجامعة ، وذلك لا يجوز ، لأنه يلزم عليه إلحاق فرع بغير أصل ، كما علمت .

وقال بعضهم ، أي النحاة : يثبت ،أي الحكم في محل النص من الذي ثبت بكلامه القواعد بالنص ، لأنه أصل غير مفتقر لِما بُني عليه كلامه ، وفيما عداه من كلام المُولَّد بالعلة ، أي بالقياس للعلة الجامعة من الفاعلية والمفعولية ، وذلك نحو النصوص من التراكيب المنقولة عن العرب المقيس عليها ، على التراكيب الواردة عن العرب بالعلة / الجامعة بينها وبين التراكيب المقيسة هي عليها في جميع أبواب العربية من الأحكام النحوية القياسية .

---

[1] الإخلاص 1

[2] ما بين الحاصرتين زيادة من الفيض 2/894

[3] أي الضمير المفهومن الإضمار .

واستَدلّ هذا القائل ، ويجوز بناؤه لغير الفاعل ، لعدم العلم بعين المستدل لذلك ، بأنّ النص مقطوع به لثبوته عن قائله، المُحتج بأقواله، والعلة الجامعة ، التي يلحق الفرع بها الأصل مظنونة ، إذ ربما فُرِّق بين الفرع والأصل ، وإحالة الحكم على المقطوع به ، وهو النص أَولَى من إحالته على المظنون ، [وهو المقيس المبني على العلة الجامعة][1] .

ولا يجوز أن يكون الحكم الثابت بهما [ثابتا بالنص والعلة معا ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم][2] مقطوعا به ، من حيث أنه منصوص عليه مظنونا من حيث أنه مقيس ، وكون الشيء الواحد مقطوعا به مظنونا ، أو موصوفا بهما معا في حالة واحدة ، وذلك مُحال ، لِما بينهما من التضاد ، إذ لا احتمال مع القطع ، بخلافه مع الظن ، إلاّ أنه مرجوح .

وأُجيب عن هذا الاستدلال بأنه ، أي الحكم إنما ثبت بطريق مقطوع به ، وهو النص من الكلام العربي ، ولكنّ العلة الجامعة هي التي دعت إلى إثبات الحكم ، أي فالحكم بالظن غير الحكم بالقطع[3] ، كأخذ الفقيه الحكم الاجتهادي من النص القرآني ، والنص مقطوع به ، والحكم المستنبط منه مظنون ، فنحن معاشر النحاة نقطع على الحكم الوارد في الأمثلة عن العرب بكلام العرب ، ومن النص ، ونظن أنّ العلة كالفاعلية هي التي دعت الواضع لتلك الأمثلة المنصوص عليها إلى الحكم المأخوذ منها ، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع ، بل هما ، أي المرجعان / متغايران ، فالأول باعتبار المثال الوارد ، والثاني 139أ باعتبار العلة الجامعة [فلا منافاة][4] . انتهى كلام ابن الأنباري ، وسكت المصنف عن الترجيح بين الأقوال ، كأنه لعدم وجود مقتضيه عنه .

---

[1] ما بين الحاصرتين زيادة من الفيض 2/89

[2] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ص 245 ، 246

[3] كتب : أي فالحكم بالنص من غير الحكم بالفتح ، وما أثبتناه من الفيض 2/ 896 ، وكثيرا ما تكون عبارة الشارح هنا ملفقة ، ويعود ذلك إلى سوء طبع في الناسخ .

[4] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ص 246

□□□

المسألة

الخامســة

العلة قد تكون بسيطة ، ذات وجه واحد ، كما قال ، وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد ، كالتعليل، كتقدير الضمة والكسرة في المنقوص بالاستثقال ، وكتعليل صفة المرفوع المجاور للمجرور، كما في (جحرُ ضبٍّ حربٍ) بالجوار، وكتعليل إعراب المضارع بالمشابهة للاسم ، فيما تقدم [بيانه][1] ، ونحو ذلك من العلل البسيطة .

وقد تكون مركبة من عدة أوصاف ، والمراد بالجمع ما يشمل فوق الواحد، كما قال ، اثنين فصاعدا ، وهو بدل من عِدة ، أو حال منه ، كتعليل قلب واو ميزان بوقوع الياء ،كذا وصوابه الواو[2] ساكنة بعد كسرة ، فالعلة في

---

[1] بيانه : زيادة من الفيض 2/ 898

[2] في نسخة الاقتراح المطبوعة ، ص 247، : بوقوع الواو ، وجاء في الفيض 2/898 ما نصه : قوله : لوقوع الياء بعد كسرة ، كذا في النسخ المصححة ، والأصول المقروءة ،والصواب الواو ، كما هو ضروري الظهور .

القلب المذكور ليست مجرد سكونها ، ولا بمجرد وقوعها بعد كسرة ، فتكون بسيطة ، بل هي مجموع الأمرين ، فهي مركبة ، وذلك ، أي التعليل بالعلة المركبة كثير جدا .

وقد يزاد في العلة صفة، لا يترتب عليها حكم ، لكن لضرب من الاحتياط ، ودفع الاعتراض ، بحيث لو أُسقِطت الصفة من العلة لم يُقدح بالبناء للفاعل ، أي إسقاطها ، أو للمفعول ، أي لم يقع قدحٌ فيها ، أي في العلة بترك شيء مما يتوقف عليه صحتها ، كما سيأتي في القوادح ، نقلا عن الخصائص في أنّ همز أوائل أصله أَواول[1] .

□□□

المسألة

السادسة[2]

قال البهاء بن النحاس في التعليقة على كتاب ابن عصفور : علل علي بن مؤمن بن محمد/ بن علي ، أبو الحسن ابن عصفور ــ بضم أول مهملية 139ب وثالثه ، وسكون ثانيه ــ حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافا : حال إلى علم آخر ، وحذف ألف ابن، ولا بدّ من اتصاف ابن بموصوفه ، وإلاّ فنحو : عبد الله بن أُبي ابن سلول يجب كتابة ألف ابن قبل سلول ، لأنّ ابناً صفة عبد الله ، وقد فصل بينهما ابن أبي ، وليس ابن الثاني وصفا لأُبي ، فلذا وجب تنوين أُبيٍّ ، ولا بد من عدم وقوع ابن أول سطر[3] ، وإلاّ وجب كتابتها . بعلة مركبة من مجموع أمرين ، وهو ، أي مجموع الأمرين ، ولو أنّث[4] نظرا للخبر لجاز :

[1] كتب : كما سيأتي في القوادح نقلا عن الخصائص في هذا أواول . وما أثبتناه من الفيض 2/899

[2] هذا الكلام في الاقتراح من تتمة المسألة الخامسة ، وصدر السادسة هو قوله : (ومن شرط العلة) وهوالأقرب للصواب ، لأن كلام ابن النحاس ، والزمخشري ، وما معه ، كله متعلق بالخامسة ، فلا معنى لإدخاله في السادسة .

[3] انظر : شرح التصريح على التوضيح 2/170

[4] أي لو قال : وهي ، باعتبار الخبر ، وهو: كثرة .

كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين : التنوين ، وباء ابن ، والنحاة غيره[1] لم يعللوه إلاّ بعلة بسيطة بكثرة الاستعمال فقط ، وهي من مقتضيات التخفيف ، وفقط ــ بفتح فسكون ــ اسم فعل بمعنى انته ، كثُر تصديره بالفاء ، وقد أطلت الكلام في شأنه في أول شرح عوامل الجرجاني ، كما أشرنا إليه فيما مر ، بدليل حذفه من هند بنت عاصم ، ولا بدّ من تقدير عامل في هند حتى يوجد الضابط المخرج لحذف ألف ابن ، كما أشرنا إليه ، على لغة مَن صرف هند ؛ لخفة سكون وسطه، وإنْ لم يلتق هنا ساكنان، لتحريك التنوين دفعا لالتقاء الساكنين ، فكأنه ، أي ابن عصفور لمَّــا رأى انتقاض العلة بما ذكر احتاج إلى قوله : ومن العرب مَن يحذف لمجرد كثرة الاستعمال ، كما في المقال المنقوض به كلام ابن عصفور ، وهذه العلة الأخيرة البسيطة الصحيحة المطردة في الجميع ما وجد فيه التقاؤهما / لا ما علل به ابن النحاس أولاً ، لأنّ الغرض إذا حصل 140أ بالأقل ، فلا حاجة لتكلّف ما زاد عليه .

ومن العلل المركبة ، السابق ذكرها قول الزمخشري في المفصل[2] في الذي ، وهو للمفرد المذكر: ولاستطالتهم إياه بسبب صلته، مع كثرة الاستعمال ، خففوه من غير وجه ، فقالوا : اللَّذِ ، بحذف الياء ، وإبقاء الحركة دليلا عليها ، ثم اللَّذْ بحذف الحركة ، ثم حذفوه أي الاسم بجملته رأساً كلاًّ ، واجتزؤا : اكتفوا بلام التعريف الكائنة في أوله ، فجعلوها موصولا بالوصف الصريح[3] وكذا فعلوا في التي ، كما فعلوه بالذي .

ومن العلل المركبة ما قال ابن النحاس : إنما التزموا ، أي العرب ، وجعله ابن مالك مستحسنا[4] ، لا لازما الفصل بين أَنْ ــ بفتح وسكون ــ إذا

---

[1] أي غير ابن عصفور

[2] المفصل ، ص 143

[3] هذا رأي طائفة ، والتحقيق خلافه ، وأنّ (أل) موصول مستقل على حدة ، ليسمقتطعا من شيء . انظر الفيض 2/ 902

[4] انظر : التسهيل ، ص 65 ، وشرح التسهيل لابن مالك 2/39 - 44 .
قال ابن مالك في التسهيل ، ص 65 : وتخفف أن ، فينوى فيها اسم لا يبرز إلاّ اضطرارا ، والخبر جملة اسمية مجردة ، أو مُصدرة بلا ، أو بأداة شرط ، أو برب ، أو بفعل يقترن غالبا إنْ تصرف ، ولم يكن دعاء بقد ، أو بلو ، أو بحرف تنفيس ، أو نفي ، وقال في الخلاصة :

وإنْ تخفف أنّ فاسمها استكن   والخبرَ اجعل جملة من بعد لأنْ
وإنْ يكن فعلا ولم يكن دُعـــا   ولم يكن تصريفه ممتنعــــــا
فالأحسن الفصل بقد أو نفي او   تنفيشٍ أو لو ـ وقليلٌ ذِكرُ لـــو

خُففتْ مِن أنّ المثقلة ، وبين خبرها إذا كان فعلا متصرفا ، غير عادي ، لعلة مركبة من مجموع أمرين ، وهما ، أي الأمران : العوض من تخفيفها ، وإيلاؤها ما لم يكن يليها من الفعل ، فإنْ كان يليها حالَ تشديدها الاسم ، لفقد ذلك ، فالفصل بما ذكر[1] .

ومن شرط العلة أنْ تكون[2] لكونها جامعة من الأصل والفرع هي صرح به لجريان الفعل على غير مَن هو له الموجبة للحكم المقصود بذلك القياس في المقيس عليه ، ومن ثَمة الهاء سكت ، للوقف عليها ، ولا يُنطق بها فصلا خطَّأ ابن مالك البصريين[3] حكم عليهم بالخطأ ، ونسبهم إليه في قولهم : إنّ علة إعراب المضارع العاري من التنوين مشابهته للاسم في حركاته ، وسكناته، وفي إبهامه احتمالها المُحتمل لكونه يحتمل لزمان الحال والاستقبال ، وتخصيصه ، بأحدهما بقرينة / فإنّ هذه الأمور الموجودة في الاسم ليست الموجبة لإعراب الاسم ، وشرط القياس كون العلة الموجبة للحكم في المقيس عليه وإنما الموجب له[4] كما تقدم قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة ، ولا يميزها إلاّ الإعراب هذا هو الموجب لأعراب الاسم ، تقول : ما أحسنْ زيدْ[5]، فيحتمل : النفي ، والتعجب ، والاستفهام ، وما ينكشف المراد إلاّ بالإعراب فإنْ أردت الأول وهو النفي رفعت زيدا فاعل لأحسن ، وما نافية ، أوالثاني أي التعجب نصبته مفعولا به لأحسن ، وهو وفاعله خبرعن ما التعجبية ، وهي مبتدأ ، أو الثالث وهو الاستفهام جررته على أنه مضاف إليه، وما مبتدأ ، وأحسن خبره[6] .

فلا بدّ أن تكون هذه العلة تعاقب المعاني المفتقرة للإعراب على التركيب هي الموجبة لإعراب المضارع ، فإنك تقول : لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ ، فيحتمل التركيب النهي عن كل منهما على انفراده ، الأولى عن كلٍّ مطلقا وعن الجمع بينهما لا عن كلٍّ على انفراده ، وعن الأول فقط ، والجملة الثانية

---

1 في الفيض 2/903 : فإنْ كان لا يليها حال تشديدها إلاّ الاسم ، فلزم لفقد التشديد موالاة الاسم الفصل بما ذكر .

2 من هنا ا مبدأ المسألة السادسة كما في الاقتراح ، والفيض .

3 أنظر التسهيل ، ص 228 ، وهمع الهوامع 1/18

4 أي : لإعراب الاسم

5 أي : بالوقف على كلٍّ من الكلمتين .

6 نون أحسن في الأولين مفتوحة ، وفي الثالث مرفوعة . انظر لمع الأدلة ، ص 109

مُستأنفة إعراباً ، وفي نسخة : والثاني مستأنف ، أي الفعل الثاني مستأنف ولا يُبيِّن ذلك[1] مع بقائه على أصل التركيب ، فلا ينافي ما تقدم إلاّ الإعراب بأنْ تجزم الثاني أيضا كما جزمت الأول[2] ، إن أردت الاول النهي عن كلٍّ ، وتنصبه بأنْ مضمرة بعد الواو في جواب النهي ، إنْ أردت الثاني ، النهي عن الجمع ، وترفعه[3] / للتجرد إنْ أردت الثالث تخصيص النهي بالأول . 141أ

□□□

المسألة

السابعـــــة

قال ابن الأنباري : اختلفوا أي النحاة في التعليل بالعلة القاصرة التي لا تجاوز محل النص لغيره ، لكونها محل الحكم ، أوجزأه ، أو وصفه الخاص به ، فجوّزها قوم ، ولم يشترطوا التعدية أي المجاوزة لها عن معلولها في صحتها ، لحصول المقصود من ذلك التعليل وذلك أي التعليل بالقاصرة كالعلة في قولهم : ما جاءتْ حاجَتَك ، بنصب حاجتك خبر ما[4]، وقولهم : عسى الغوير ــ بضم المعجمة ، وفتح الواو ، وسكون التحتيةــ أَبْؤسا ، فإنّ جاءت في المثال الأول ، وعسى في الثاني أُجريا مجرى صار، الفعل الناقص [وهذا الإجراء خاص بهذين اللفظين ، في هذين التركيبين ، فلا يجوز استعماله في غيرهما][5] ، فجُعل لهما اسم مرفوع ، وخبر منصوب ، ولا يجوز أنْ يجريا بالبناء للمفعول وللفاعل مجرى صار في غير هذين الموضعين ، الأولى المثالين ، وفرّع عليه قوله : فلا يقال : جاءت خالَتَك ــ بالمعجمة واللام ــ أي : أخت أمك ، وفي

---

1 أي ما تقدم من المعاني

2 لأنه معطوف عليه ، وقُصد تشريكه معه في الحكم والإعراب .

3 أي : الفعل على الاستئناف .

4 في الفيض 2/908 : لأنه خبر جاء.

5 ما بين الحاصرتين جاء ملفقا ، كما هي عادة الناسخ ، وقد أثبتناه من الفيض 2/ 909

أخرى بالمهملة والجيم كالأولى ، ، أي صارت المانع فقد ما ، ولا جاء زيد قائما ، أي صار زيد قائما ، لفقد ما [النافية] في ذلك المثال .

وكذلك مثل امتناع إجراء جاء مجرى صار في غير المثال الوارد عنهم لم يُجرهنّ مجرى صار في غير المثال السابق فلا يُقال : عسى الغوير أنعُما بدل أبؤسا ، ولا يُقال عسى زيد قائما ، بإجراء تنزيل عسى مجرى صار فيما تقدم ، لقصر الجواز على ما جاء عنهم ، وجعل عسى فيما ذكر محمولا على صار في العمل قول [مرجوح لبعض النحاة] ، والجمهور أنها على بابها ، فعلُ رجاء ، و أنّ / المنصوب قيل : خبر (يكون) مقدرة ، وقيل : خبر يصير 141 ب محذوفه ، وقيل : خبر عسى محذوفة على الشذوذ ، وصوب المغني[1] أول هذه الأقوال .

واستدل ابن الأنباري على صحتها أي العلة القاصرة بأنها ساوت العلة المتعدية في الإخالة بالمعجمة والمناسبة[2] بينها وبين الحكم ، وزادت عليها على المتعدية بظاهر النقل فيما هي خاصة به ، وقال الأصوليون : والأصح جواز التعليل بالعلة القاصرة[3] ، فإنْ لم يكن ذلك عَلَماً علامة للصحة للقياس ، فلا أقل من أنْ [لا][4] يكون عَلَما على الفساد , لإلحاق غير المنصوص عليه بالنصوص .

وقال قوم من النحاة : إنها علة باطلة ، لأنّ العلة لكونها جامعة من الأصل والفرع إنما تُراد[5] للتعدية أي: لتعدية حكم الأصل إلى الفرع ، وهذه العلة لقصورها لا تعدية فيها كغيرها ، وإذا لم تكن العلة متعدية ، فلا فائدة لها ، لأنها لا فرع لها ، لقصورها ، وعدم تجاوزها عما هي له فالحكم المعلل بها ثابت بالنص ، لا بها ، فيصير كالعبث .

وأُجيب : بأنَّا لا نُسلِّم أنها أي العلة إنما تُراد للتعدية بحكم الأصل فيها للفرع ، فإنْ العلة إنما كانت علة لإخالتها ومناسبتها للحكم المعلل بها ، لا لتعديتها ، والتعدية لازمة لها غالبا .

---

[1] مغني اللبيب ، ص 203

[2] الإخالة هي المناسلة ، وعطفها عليها تفسيري . الفيض 2/911

[3] لأنّ من فوائدها معرفة المناسبة ، وتقوية النص .

[4] سقطت لا ، والصواب إثباتها ، وقد أُشير إلى ذلك في الفيض 2/911

[5] من الإرادة ، أي تُقصد ، ويُجاء بها .

ولا نسلم أيضا عدم فائدتها أي: العلة القاصرة فإنها تفيد الفرق بين الحكم المنصوص الذي يعرف معناه ويُعبّر عنه بمعقول المعنى، فإذا وُجد ذلك المعنى ، وكان متعديا في غير المنصوص ، حُمل عليه ، والحكم الذي لا يعــرف / 142أ معناه ، ويُقال له : السماعي ، فلا يُقاس عليه ؛ لعدم تعقُّل معنى الحكم ، حــتى يُنظر ، أَوجِد في الغير أم لا ؟

وتفيد أي : العلة القاصرة أنه ممتنــع رَدُّ غيرالمنصــوص عليــه إلــى المنصوص عليه .

وتفيد أيضا أن الحكم ثبت قياسا ، في المنصوص عليه بهذه العلــة، مــا جهل معنى المنصوص عليه ، فلا يُعدى حكمه عن محلــه ، انتهــى كلام ابــن الأنباري .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ، كلاهما له[1] ، وقدم منتهاه فيه :

ومن ثَمّة عللوا أي النحاة سكون آخر الفعل المسند إلى التــاء ونحــوه كنــون النسوة ، وضمير المتكلم مع غيره بقولهم لئلا تتوالى أربع حركــات فيمــا هــو ككلمة واحدة ، والفاعل كالجزء من فعله ، ولذا فَصل بينه وبين علامة إعرابــه، وهذه العلة ضعيفة لأنها قاصرة ، لا تعمّ أفراد الماضي المسند لِمــا ذكــر ، إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح ، وبعض الخماسي كــ (انطلق) و (انكسر) والكثير لا يتوالى فيه ذلك بل ثلاث حركات والسكون عام في الجميع ، انتهى .

فمنع العلة القاصرة ، إنه ما منعها إلاّ بعد ما أعلّها بعدم شمولها لأفــراد المُعلَّل ، فقد وُجِد الحكم مع فقدها فيما ذكره ، وأجاب البصريون عن ذلك بــأن التسكين لِما ذكروه ، وحُمل ما فُقد عليه، وإن لم تُوجد فيه العلة ؛ طردا للباب .

[1] أي كتاب التسهيل ، وكتاب شرح التسهيل . ويعني أنّ منتهى علمه قد أودعه في شرح التسهيل .

□□□

المسألة

الثامنــة

قال في الخصائص[1] : يجوز التعليل للحكم النحوي بعلتين ؛ لأنّ المعاني لا تتزاحم، ولأنّ العلة مُعرِّفَة ، لا مؤثرة ، إذ هي تكون بعد الوقوع ومن أمثلة ذلك قولك: هؤلاء مسلمِي ــ بكسر الميم الثانية، وقلب الواو ياء ــ جمع مذكر سالم ، مضاف للياء ، فإن الأصل بعد الإضافة جمع مذكر مرفــوع ، مضــاف للــياء مسلموي / حُذفت النون للإضافة ، فقلبــت الــواو يــاء لأمريــن كــل 142ب منهما موجب للقلب :

أحدهما : اجتماع الواو والياء ، وسبق الأُولى منهما عبّــر غيــره بــدله بقوله : إحداهما بالسكون والأمر الآخر ياء المتكلم أبداً ظرف لقــوله : يكســر الحرف الذي قبلها ، ما لم يكن الفاً ، فتبقى بحالها على غير لغة هــذيل فــوجب قلب الواو ياء لأي العلتين أردت وإدغامها أي الياء المنقلبة ، ليمكن كســر مــا تليه ، إذ لولا الإدغام ما وُجد الكسر ، ومن ذلك قولهم أي العرب : سي في (لا سيما) أصله سِوْيٌ ، أي بالسين ، وسكون الواو ، بعدها تحتية قلبت الواو يــاء قلب واو مسلموي إن شئت قلت : لأنها ساكنة غير مدغمة بعد كسرة كقلب واو موزان لذلك ، وإنْ شئت قلت: لأنها ساكنة قبل ياء ، وإذا اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قُلبت الواو ياء ، كما مر آنفا ، فهاتان علتان لقلــب واو سِيّ ، إحدهما كعلة قلب واو ميزان الأولى مِوْزان والأخرى كعلة قلــب واو طَيّ و لَيّ ــ بفتح أولهما ، وتشديد الياء فيهما ــ مصدري طويت كذا ولــويت كذا ، والأصل طَوْيٌ ولَوْيٌ بوزن رَيّ وفي كل منهما مؤثرة للقلب .

[1] الخصائص 1/174 ، 177

وقال ابن جني في موضع آخر[1] : قد يكثر الشيء فيُسأل عـن علتـه ، وذلك كرفع الفاعل ونصب المفعول مثلاً[2] فيذهب قوم في تعليل ذلك إلى شيء من التعليل ، ويذهب آخرون إلى شيء غيره فيجب على / النـاظرإذاهو رأى 143أ التعليلين تأمل القولين والنظر في كلٍّ واعتقاد أقواهما لقوة مدركه ورفض ترك الآخر الذي لم يكن كذلك ، فإن تساويا في القوة في المدرك ، والموافقة للمنقول لم ينكر اعتقادهما جميعا فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلتين ، فيُعلل بكل منهما انتهى كلام ابن جني .

وقال ابن الأنباري[3] : اختلفوا أي النحاة في تحليل الحكم النحوي بعلـتين فصاعدا : حال حُذف عاملها وصاحبها ، أي : يذهب صاعدا ، وزائدا عليهما .

فذهب قوم إلى أنه لا يجوز لأن هذه العلة الاعتبارية مشبهة بالعلة العقلية الراجعة للعقل ، والعلة العقلية والمقام للإضمار، لزيادة الإيضاح لايثبت الحكـم معها إلا بعلة واحدة ؛ لأنها مؤثرة ، ولا يكون أثر واحد لمؤثرين فكـذلك العلـة العقلية ، فيما ذكر ما كان مشابها لها من هذه العلل المتغيرة على سبيل المناسبة والاعتبار بعد الوقوع ، لحملها عليها .

وذهب قوم آخرون إلى الجواز ، لأنها مُعرِّفة ، لا مـؤثرة وذلـك لتعـدد التعليل مثل أن يدل على كون الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل حـتى وجـب تسكين آخره عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به ؛ دفعا لتوالي أربع حركـات ، فيما هو كالكلمة الواحدة ، كما مرّ إيماء إليه بعلل تتعلق ببدل :

ـ إحداها : كونه يسكن له للفاعل لام الفعل في نحو ضربت ، من كـل متصـل بالضمير المرفوع المتحرك .

ـ والثاني : كونه يمتنع العطف عليه إذا كان / ضميرا متصـلا قبـل 143 ب توكيده ، أو الفصل بينه وبين المعطوف بفاصل ما .

---

[1] الخصائص 1/100

[2] كتب : وذلك كرفع ونصب للفاعل مثلا في الأول ، وللمفعول كذلك في الثاني ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 256

[3] لمع الأدلة ، ص 117

ـ وثالثها : وقوع الإعراب ، وهو النون بعده، أي بعد الفاعل ، في الأمثلة الخمسة ، وهذا صريح منه في اختيار أنّ الإعراب لفظي ، ومَن جعله معنويا قدّر علامة الإعراب ، وكونها خمسة باعتبار الظاهر ، كما تقدم في محله ، وإلاّ فهي سبعة .

ـ ورابعها : اتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثا في هذا التعليل.

ـ وقولهم في النسب إلى جملة كنت المركبة من الفعل والفاعل ، ومرفوعه : كنتي ، ولو كان ليس جزءاً لنُسب للأول ، كالنسَب لِعَبْد القيس .

ـ وقولهم : حبذا بالتركيب للفاعل مع الفعل ؛ لأنه شأن الجرّ .

ـ وقولهم شذوذا : لا أُحبِّذُه مصغرة لكونها صارت كالكلمة الواحدة ، وفسّر لا أحبذه بقوله أي لا أقول له حبذا ، ومن صغره رأى أنّ المجموع جُعل اسما واحدا ، فعومل معاملته[1] .

ـ وقولهم في فحصت : فحصط ، بالإبدال لِتاء الفاعل طاء ؛ لتجانس الصاد التي هي عين الفعل في الإطباق هو مبدأ الانفتاح ، وهذا الإبدال إنما يكون في كلمة لا كلمتين ، فوجوده فيما ذكر دليل تنزيل الفاعل منزلة فعله منزلة جزئية ، فهذه العلل الحاضرة هنا ، المُساقةعددا ثمان علل[2] ، فتعددت العلل، وجاز التعليل بكل ، وذلك المدَّعى .

واستدل على جواز ذلك أي التعليل بالعلل المتعددة بأن هذه العلة النحوية ليست موجبة للحكم له ؛ أخّرها عنه تارة لاعتبار النحاة لها وإنما هي أمارة عليه، ومناسبة له ودلالة على الحكم لِما بينهما من المناسبة، فكما يجوز/144أ أنْ يُستدل عليه بأنواع من الإمارات والدلالات ، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأ نواع من العلل ، فدلّ الدليل العملي بتعدد الأدلة في الضمير المرفوع مع فعله ، والقياس من القياس المساوي .

---

[1] علق صاحب الفيض 2/ 922على هذه الفقرة بقوله : وضبط الشارح له بصيغة التصغير ، وقوله : ومن صغره رأى أنّ المجموع جُعل اسما واحدا ، فعومل معاملته ، مما يقتضي منه العجب العجاب ،ويشهد له بالتقدم في ميدان التخمين والحَدْس دون تحقيق مَن جال في حَلَبة التحقيق وجاب .

[2] أي : ثمان علل عُلِّل بها شيء واحد ، فدلّ على جواز تعدد العلل للمعلول الواحد في العربية . الفيض 2/923

وأجيب : بأنه أي الشأن إنْ كان المعنى أي معنى ليست موجبة أنهـا أي العلة النحوية ليست موجبة كالعلل العقلية تشبيه للنفي كـالتحرك ، لا يعلـل إلا بالحركة فإنها الموجبة له ، فإذا فُقِدت فُقِدِ والعالِمية كونه عَلَما لا تعلل إلا بالعلم فقام العلم بموصوفها ، فمسلم عدم إيجابها وإن كان المعنى أنها غير مؤثرة بعد الوضع : ظرف مستقر حال من العلل [أي لئلا يلزم تحصيل الحاصـل][1] علـى الإطلاق [أي الشامل للإيجاب وغيره][2] فممنوع ، فإنها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية في التأثير فينبغي أن تجري مجراها ، انتهى .

□□□

المسألة

التاسعـة

[1] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو من الفيض 2924

[2] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو من الفيض 2924

يجوز تعليل حكمين بعلة واحدة عكس ما قبله ، قال ابن جني في الخصائص[1] : سواء في جواز ذلك لم يتضادا ، بأن يختار اجتماعهما ، وهمزة التسوية مقدرة ، بدليل أم تضادا بأن امتنع ذلك ، كقولهم : مررت بزيد ، فإنه أي هذا التركيب يُستدل به على أن الجار معدود من جملة الفعل[2] ، ووجه الدلالة المذكورة منه أن الباء المُعدِّية فيه معاقبة لهمزة النقل للقاصر ككرم إلى المتعدي كأكرم ، وكما في نحو: أمررت زيدا فالهمزة ثمة جزء من الفعل كما قال فكما أن همزة أفعل المذكورة موضوعة فيه جزء من بنيته كائنة من جملته لأنها من حروف هجائية فكذلك ما عاقبها من حروف الجر، ينبغي أن يُعدّ من جملته من أجزاء الفعل ؛ لمعاقبته ما هو من جملته للعلة الجامعة ، وهي التعدية .

ويستدل به بالتركيب المذكور أيضا على حكم آخر ضدّ ذلك ، وخلافه ، وهو أن الجار /جار مُجْرى ــ بضم الميم ، وسكون الجيم ــ مصدر **144 ب** ميميّ ، أي جريان بعض ما جره فلا يكون جزءا من الفعل بدليل أنه لا يفصل بينهما ، بين الجار ومجروره ، كما هو شأن جزء الكلمة ، فهذان تقديران الأول تقديره كجزء الفعل ، والثاني كجزء المجرور مختلفان كما ترى مقبولان في القياس لوضوح أمرهما متلقيان بصيغة المتقبل بالبشر ــ بضم فسكون ــ طلاقة الوجه ، وشراحة النفس ، والإيناس كناية عن قبوله .

وقال في موضع آخر[3]: باب أي هذا باب، أو باب في كون الشيء سببا لشيئين ، وابْتُدِئ بالنكرة على الثاني ، لكونه في مقام التقسيم ، والظرف في حكم الصفة ، أو خبر بعد خبر في أن سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه اعتبار آخر ، ونظر مغاير للأول : هذا باب ظاهره التدافع ، ولا تدافع حقيقة لاختلاف الجهة وهو أي هذا الباب مع استغرابه من كلام العرب صحيح لاختلاف الاعتبار واقع موجود وذلك كقولهم : القَوَد[4] ، بالحركة[5] فإن القاعدة في مثله من

---

[1] الخصائص 1/106

[2] كتب : من جملة العلل ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 261

[3] الخصائص 3/ 51

[4] القَوَد لغة : القصاص ،وإذهاب الدم قي الدم

[5] وقوله : بالحركة : حال منه ، أي حال كونه محركا ، أي مضبوط الوسط بالحركة ، التي هي الفتحة ، لأنهم كثيرا ما يُطلقون هذا الإطلاق ، وإنْ كانت الحركة أعم . الفيض 2/927

عين الأجوف[1] ، مع فتح ما قبله الإعلال بقلب الواو ألفا كما في قلب واو قـــول ألفا في قال ، لتحركها وانفتاح ما قبلها لكنهم شبهوا حركة العين اللائقة ، وفـــي نسخة التابعة لها بحرف اللين[2] التابع لها ، فكأنَّ فَعَلاً المحرك العين فَعَالٌ ، فمنع ذلك الإعلال ؛ تنزيلا لحركتها ممن له حرف اللين ، فكما صح واو نحو جـــواب وياء نحو هيام لوجود حرف اللين / صح باب القود[3] والغَيَب[4] ونحوه 145أ مما جاء غير معتل في كلامهم ؛ لتنزيل حركة فعلهِ منزلة [حرف] اللين فأنت أيهـــا الصالح للخطاب ترى حركة العين التي هي سبب الإعلال أي حروفه فيمـــا أُعِـل من الأحرف ، وهوتحرّك حرف العلة ، وانفتاح ما قبله صارت على وجه آخر ، وتنزيلها منزلة حرف اللين سبب التصحيح للفعل ، وهذا مذهب ظريـــف غريـــب المأخذ ، كون الشيء شيئا لشيء ولضده ، ونحو التنزيل ، جعله الله تعالى سببا لنور قلب المؤمن ، وظلام قلب الكافر ، والله على كل شيء قدير . انتهى .

□□□

المسألة

العاشـــرة

في دور العلة ، ويسميه الأصوليون الدوران[5]

قال ابن جني في الخصائص[6] : هو نوع من العلة ظريف ، وذهب المـــبرد في وجوب إسكان لام نحو : ضربْت من كلِّ فعل ماضٍ ، اتّصل به ضـــمير رفـــع

والصواب أنّ كلمة (بالحركة) صُحِّفت عن (والحَوَكَة) وهو موافق لِما جاء في الخصائص 3/51 ، وشرح المفصل 10/82

[1] عبارة الفيض 2/928 : فإنّ القاعدة في مثله : أي من كل ما هو ثلاثي معتل العين ، وهو المعروف في الاصطلاح بالأجوف .

[2] أي : الألف .

[3] وبابه : كل واوي العين محركها كالحَوَر والحَوَل .

[4] وبابه : كل يائي العين محركها بلا إعلال ، وهو جمع غائب .

[5] المحصول 2/2 : 285 ، وكلمة الدوران سقطت من الأصل المخطوط .

[6] الخصائص 1/183

متحرك إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير ، فوجب إسكان الآخِر ؛ لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وتقدم قصور هذه العلة على بعض أفراد الماضي .

وذهب المبرد أيضا في حركة الضمير من ذلك نحو ضـــربتُ إلـــى أنهـــا لسكون ما قبله ، فلو سكن الضميرأيضا لتوالى الساكنان على غير حدهما فاعتل لهذا وهوسكان آخر الماضي بهذا وهو دفع توالي أربع حركات ثـــم دار فاعتـــل لهذا وهو سكون آخر الماضي بهذا .

قال ابن جني[1] : وهو نظير ما أجازه سيبويه في جر[2] الـــوجه / **145 ب** من قولك: الحسن الوجه ، فإنه أي سيبويه جعله أي الحسنُ الوجهِ تشبيها بـــ (الضارب الرجل) ، مع أنّ جر (الرجل) في ذلك المقال تشبيها بـــــ (الحســـن الوجه) ، بجر الوجه .

قال ابن جني[3] : إلا أن مسألة سيبويه المذكورة أقوى من مسألة المـــبرد لاختلاف العلة لكل من النصب والجر ، ولا كذلك في مسألة المبرد لأن الشيء لا يكون علة على نفسه ، وذلك لازم لقول المبرد وإذا لم يكن كذلك أي الشيء علة لنفسه كان من أن يكون[4] علة علته أبعد ، ففيه تضعيف لِما سلكه المـــبرد فـــي تعليله لِما ذكره .

□□□

المسألة

الحادية عشرة

في تعارض العلل

(تقدم تضاد المعلول في التاسعة)

قال ابن جني في الخصائص[5] : هو ضربان :

---

[1] الخصائص 1/183
[2] كتب : نصب ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 264
[3] الخصائص 1/184
[4] كتب : لأنّ الشيء مما أن يكون على علته أبعد .
[5] الخصائص 1/166 - 168

أحدهما : حكم واحد يتجاذبه علتان فأكثر ، أي يجذبه بقوة كلٌّ إليه .

والضرب الآخر: حكمان في شيء واحد مختلفان دعت إليهما أي الحكمين علتان مختلفتان فأُعمِلتا ، وثبت الحكمان للمعلل كل بعلته .

فالأول وهو حكم واحد يتجاذبه علتان ذُكِر بالبناء للمجهول في التعليل بعلتين ، ومثل له بمسلمِيّ بتشديد الياء رفعا .

والثاني : وهو حكمان في سِيًّ ، دعت لهما علتان ، كإعمال أهل الحجاز وهو مكة والمدينة والطائف ، ومخالفتها (ما) النافية عمل ليس ، وهذا حكم أول وإهمال بني تميم القبيلة المعروفة لها ، حتى اكتفى شاعرهم بذلك ، عن الانتساب إليها في قوله[1] :

ومُهَفْهَفِ الأعْطافِ قلتُ له انْتسِبْ فأجابَ ما قَتْلُ المحبِّ حَرامُ

برفع حرام ، وإهمال ما .

الحكم الثاني :

فألأولون : الحجازيون لما رأواها وجدوها حرفا داخلاّ ، وفي نسخة داخلة،أي كلمة داخلة على المبتدأ والخبر، دخول ليس عليهما في نفي[2] مضمون الجملة ونافية للحال نفيها أي ليس إياها ، ولذا أجروها أي ما في الرفع والنصب مُجراها مجرى ليس ؛ لكمال الشبه .

والآخرون أي التميميون لما رأواها صالحة للدخول على كل من الاسم والفعل حرفا داخلا بمعناه وهو النفي على الجملة المستقلة بنفسها وصالحة للدخول على كل من الاسم والفعل كهل ، حيث لم يكن في خبرها فعل ومباشرة لكل واحد من جزأيها جزأي الجملة ، وهو الاسم أوالفعل ، أجروها مجرى هل أي : مجرى هل في الإهمال ، لأنّ الأصل في ما لا يختص[3] بطرف أنْ لا يعمل فيه ، ولذلك المذكور كانت أي لغة تميم عند سيبويه أقوى قياسا من لغة أهل الحجاز مدركاً ، وإنْ كانت لغة أهل الحجاز أفصح ، وبها جاء التنزيل .

---

[1] سبق الكلام عليه .
[2] كتب : دخول ليس عليهما مثلا دخول عليهما في نفي مضمون الجملة ، والعبارة مضطربة .
[3] أي من الحروف

وكذلك الحكمين المعلل كل بعلة ليتما من ألغاها ؛ لاتصال (ما) بها ألحقها بأخواتها ؛ طردا للباب ، ومن أعملها ؛ لبقاء اختصاصها بالاسم مع ما ألحقها بحروف الجر إذا دخلت عليها (ما) الأَولى لحقتها[1] ، وليس كل حرف[2] يعمل عند إلحاق ما به ، بل هو أقسام : ما يجب إلغاؤه كـ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[3] ، وما يجوز إعماله وإلغاؤه كما في :

.... كما النّاسُ مجرومٌ عليهِ وجارِمُ[4]

وفَرَّق العامل بإعمالها بينهما وبين أخواتها بما أشرنا إليه من بقاء اختصاصها بالاسم حينئذ ، بخلافهن ، فيدخلن على الفعل ، نحو ﴿إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ﴾[5] بأنها أشبه بالفعل من أخواتها في الإفراد وعدد / الحروف ، لأنّ 146 ب ليت بوزن ليس ، وعدد حروفها بخلاف ما في حروف الباب ، فليست كذلك ، فكانت ليت أقوى حروف الباب ، ولذا كان الإعمال أرجح ، وبهما روي[6] :

قالَت أَلا لَيتَما هَذا الحَمامُ لَنا ....[7]

وكذلك هَلُمَّ ــ بفتح الهاء ، وتشديد الميم ــ ألحقها أهل الحجاز باسم الفعل ، فلم يلحقوها العلامات اللاحقة للفعل بل خاطبوا الجميع من المفرد والمذكر وفروعه بلفظ واحد، قال الله تعالى : ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾[8]، وقال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[9] وبنوا تميم يلحقون وفي نسخة يُلحقونها العلامات المختلفة باختلاف المخاطب : إفرادا، وتذكيرا، وفروعهما ، اعتبارا لأصل ما كانت عليه ، وظاهر هذا التركيب أنّ الحجازي إنما لم يلحقها العلامات ؛ لإلحاقه لها باسم

---

[1] أي إذا لحقتها ، وليس إذا دخلت عليها
[2] كتب : حال .
[3] الحجر 2
[4] عجز بيت لعمرو بن براقة ، وصدره :
وننصرُ مولانا ونعلمُ أنّهُ
والبيت في : الأشباه والنظائر للخالديان ، والإكليل للهمداني ، وأمالي القالي ، واللآلي شرح أمالي القالي للبكري ، وخزانة البغدادي ، ومنتهى الطلب من أشعار العرب لابن المبارك / قرص الموسوعة الشعرية .
[5] الأنبياء 108
[6] أي بالوجهين : الرفع على إلغاء ليت ، والنصب على إعمالها .
[7] صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني ، وعجزه :
إلى حَمامَتِنا وَنِصفُهُ فَقَدِ
والبيت في ديوان النابغة / الموسوعة الشعرية ، وفي الكتاب 2،137 ، والخصائص 2/460 ، ومغني اللبيب ، ص 89 ،والانصاف 2/479 ، وشرح المفصل 8/58
[8] الأنعام 150
[9] الأحزاب 18

الفعل ، والتميميون ألحقوها بها ؛ اعتبارا لأصلها ، وفي ذلك ما لا يخفى ، فليس ذانك الحُكمان لتينك العلتين ، بل التعليلان ثمرتا الحكمين باعتبار عليهما .

□□□

المسألة

الثانية عشرة

يجوز التعليل بالأمور العدمية،لأنّ العلة مُعرِّفة،غير مؤثرة كتعليل بعضهم أي النحاة بناء الضمير باستغنائه عن الإعراب ، وهذا أمر عرفي ، إذ معناه عدم حاجته له ، وعلل الاستغناء بقوله : باختلاف صيغة لحصــول الامتيــاز بــذلك الاختلاف ، فكفى عن الإعراب ، ومنه تعليل رفع المضارع بالتجرّد ، ومَن منـــع ذلك ، علل بناء الضمير بأمر وجودي ، كجموده ، وجعــل التجرد أمرا وجودياً ، / هو مجيء المضارع خاليا من ناصب وجازم . **147 أ**

□□□

خاتمة[1]

قال أبو القاسم الزجاجي في كتاب إيضاح علل النحو[2] :

(القول في علل النحو)

أقول :

أولا ، أي قبل كل شيء ، وحيث لم ينوِ إضافته ، نصبه ونونه ، على ما قُرر في أمثاله : إن علل النحو ليست موجبة أي : بل هي مُجوزة وإنما هي مستنبطة ؛ أوضاعا ، ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطرق ، جمع طريق ، أي من طرق العلل الحقيقية الموجبة .

وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية .

فأما التعليمية : فهي التي يُتوصَّل بها إلى تَعلُّم كلام العرب ؛ لأنا لم نسمع نحن ، ولا غيرُنا كل كلامها منها لفظا ، وإنما سمعنا بعضا ، فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك : أنَّا لمَّا سمعنا : قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، فعرفنا عطف على سمعنا اسم الفاعل ، قلنا هو جواب (لمَّا) ، ومراده بما ذكر ضرب المثل ،

---

1 الخاتمة برمتها ساقطة من داعي الفلاح ، وهي ساقطة أيضا من نسخة الاقتراح الموجودة في استانبول ، كما قال الدكتور فجال ، محقق الاقتراح . وإتماما للفائدة ، وجريا على طريقة صاحب الشرح (ابن علان) ، نقدم ما سقط ؛ مستعينين بشرح ابن الطيب (فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح) ، وعلى الله قصد السبيل .

2 الإيضاح في علل النحو ، ص 64 - 66

وفرض المسألة ، وإلاّ فما ذكره من المثالين مسموع منهم أيضا ، وإنما أراد التبيين ، وأنَّا إذا سمعنا فعلا ، ولم نسمع اسم فاعله فلنا أنْ نقوله قياسا على ما استعملوه في غيره ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل ، [وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدا ، وفي الإيماء إليه كفاية ، لمن نظر في هذا العلم][1] .

ومن هذا النوع من العلل قولنا: إنَّ زيداً قائمٌ ، إنْ قيل : بِمَ نصبتم زيداً ؟ قلنا : بـ (إنَّ) ؛ لأنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر ؛ لأنا كذلك علمناه ونعلمه ، أي : فندخلها على أي اسم أوردناه ، ولا نتوقعه على خصوص ما تكلموا به من ذاك؛ لتعذره .

وكذلك قام زيد ، أي : كما عُلِّمْنا ذلك ، في أنَّ (عُلمناه) في الفعل ، وأنه يرفع الفاعل، إذ لا يمكن قصر ذلك على ما قالوه ،إنْ قيل : لِمَ رفعتم زيداً ؟ قلنا : لأنه فاعل ، اشتغل به فعله فرفعه ، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، أي : مما علمه الأول للآخِر ، حتى بلغ إلينا ، وبه أي : بالتعليم ، والحفظ ضبط كلام العرب .

وأما العلة القياسية فأنْ يُقال : لِمَ نصبتْ بتاء تأنيث و زيداً : مفعول مقدم و(إنَّ) : فاعل مؤخر، وأنّثَ لها الفعل، لأنها كلمة وضمير في قوله أي المتكلم : إنَّ زيداً قائمٌ : ولِمَ وجب أنْ تَنصبَ: فاعل (وجبَ) و إنَّ : فاعل تنصب والاسم مفعوله ؟

والجواب في ذلك أن تقول : لأنها وأخواتها ضارعت : شابهت وماثلت الفعل المتعدي إلى مفعول في الوزن والمعنى ، لأنها تدل على معاني الأفعال ، إذ معناها أُوكِّد ونحوه ، وكذلك تشبه الأفعال الماضية في الوزن والبناء على الفتح ، فحُمِلتْ عليه ، وأُعمِلتْ إعمالَه ، لمَّا ضارعته ، فالمنصوب بها مُشبَّهٌ بالمفعول لفظا ، [والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا][2] ، فهي تُشبِه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله التزموا ذلك فيها ؛ تنبيها على فرعيتها ، نحو : ضربَ أخاك محمدٌ ، وما أشبه ذلك .

---

[1] ما بين الحاصرتين غير موجود في الاقتراح ، ولا في الفيض ، وهو في الإيضاح في علل النحو ، ص 64

[2] ما بين الحاصرتين غير موجود في الاقتراح ، ولا في الفيض ، وهو في الإيضاح ، ص 64

وأمَّا العلل الجَدَلِيَّة : محركة ، منسوبة للجدل ــ بفتح الــدال المهملــة ، وهو القدرة على الخصومة، وإقامة الحجة ، بحيث لا يكــاد صــاحبُه يُغلــب و النظرية منسوبة للنظر ، وهو التأمّل ، وإجالة الأفكار في الأمور الغامضة ، فكل ما يُعتل به في باب إنَّ بعد هذا أي: بعد ظهور الحكم في الرفع والنصب ، مثل أنْ يُقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ جوابه ما أشار إليه الشــيخ ابن الحاجب في الأمالي ، فقال : أشبهت هذه الحــروف الأفعــال مــن أوجــه : دخولها على المبتدأ والخبر ، واختصاصها بالأسماء ، وبناؤها على الفتح ، وأنّ فيها الثلاثي والرباعي والخماسي كالأفعال. وبأي الأفعال شبهتموها ؟ قــال ابــن مالك في التسهيل[1]: ولهن شَبَهٌ بكان الناقصــة فــي لــزوم المبتــدأ والخــبر ، والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوسا ، ليكون معهن كمفعول قُدِّم ، وفاعــلٍ أُخِّر ، تنبيها على الفرعية ، أبالماضية ، أم بالمستقبلة، أم الحادثة في الحال [أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة][2]؟ ظاهركلامهم الإطلاق في الماضية[3]، لأنهــا المبنية على الفتح ، فكأنها بمعنى أَكَــدتُ ، وتمنيــتُ ، وشــبّهتُ ، ونحوهــا ، وبعضهم عمم ، فجعلها مشابهة للفعل في المعنى ، ولذا يقول : هــي بمعنــى : أُؤكِّد ، وأُشبّه ، ونحوهما ، والصواب ما قاله غير واحد من المحققيــن ، فــي شرح كلام ابن الحاجب السابق ، قالوا : كان مرادَهُ بالأفعال كان وأخواتها ، لأنها التي تدخل على المبتدأ والخبر ، قبل استكمال فاعلٍ ، بل تدخل عليه بنفسها .

وما ذكره بالتشكيك قد صرح به الشيخ اين مالك في شــرح التســهيل[4] ، فقال : لمَّــا أشبهتْ هذه الأحرفُ كانَ ، عملت عملها ، فقدّم المنصوب ؛ ليكون كمرفوع قُدِّم ، ومنصوب أُخِّر ؛ لكونه مرفوعا ، وعملها بالفرعية .

---

[1] التسهيل ، ص 61

[2] ما بين الحاصرتين غير موجود في الاقتراح ، ولا في الفيض ، وهو في الإيضاح ، ص 65

[3] انظر : شرح المفصل 1/102 ، 8/54 ، وشرح الكافية 4/330 ، 331

[4] شرح التسهيل 2/ 5 ، 8

وحين شبهتموها بالأفعال ، لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله[1] ؟ وهلا شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله؛ لأنه هـو الأصـل ، وذاك فرع ثان ، فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفرع ، دون الأصل[2] ؟

إلى غير ذلك من السؤالات ، فكل شيء اعتل به المسئول ؛ جوابـا عـن هذه المسائل ، فهو داخل في الجدل والنظر ...

وذكر بعض شيوخنا أنَّ الخليل بن أحمد ــ رحمه الله ــ سُئل عن العلـل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن ، أي : أَعَن ، أجاز الأخفش حذف همزة الاستفهام في سياق المعادلة اختيارا ، العرب أخذتها ،أم اخترعتها من نفسـك ؟ أي : أتيت بها من عندك ، بتوجُّه الفكر الثاقب ، والنظر الثاقب ,

فقال : إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعِها بالكسر ، جمع طَبْع ، أو طبيعة ، وهي السجية ، فالعطف كالتفسيري ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها أي : العرب ، وضمير عِلله عائد للكلام علله، وإنْ لم يُنقل بالبناء للمفعول ، ونائبه ذلك ، والإشارة للتعليل المفهوم من العلل ، أو للعلل ، باعتبار ما ذُكر ، وضمير عنها للعرب ذلك عنها ، واعتللتُ أنا أكّده بالضمير ؛ دفعا للإيهام بما عندي أي : ما صحّ وظهر عندي أنَّهُ علة ، لما عللته منه ، فإن أكن أصبتُ العلة ، فهو الذي التمستُ أي : طلبت ، وإنْ يكن هناك علة غير ما ذكرت ، فالذي ذكرتُه محتمل أي : فهو خارج عن قواعدهم ، مأخوذ من ضوابط كلامهم ، والتعليلات تثبت بالاحتمالات؛ لأنها لا تتزاحم، كما مرّ ، فلو أظهروا علة أُخرى ، لم تكن منافية لما أبـداه الخليل أنْ يكون علة لـه، ومَثَلِي ــ بتحريك الثاء بالفتح ــ في مثل هذا التركيب ، أفصح من كسر الميم ، مع سكون الثاء في

---

[1] نحو: ضرب زيدا عمرو .

[2] في الإيضاح ، ص 65 : بالفروع دون الأصول . ومما جاء في الإيضاح ، ص 65 زيادة على ذلك : وأي قياس اطرد لكم في ذلك ؟وحين شبهتموها بما قُدم مفعوله على فاعله ، هلاّ أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها ، كما أجزتم ذلك في المُشبه به ، في قولكم : ضرب أخاك محمدٌ ، وضرب محمدٌ أخاك ؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلة لزمتموه ، ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع ، في قولكم : إن خَلْفك زيدا ، وإن أمامك بكرا ، وما أشبه ذلك ؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد ، نحو : ضرب زيدا عمرو ، امتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها ، في قولكم : إنَّ زيداً أبوه قائمٌ ، وإنَّ زيداً مالُه كثيرُ، والفاعل لا يكون جملة؟ ولمَ أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها ، في قولكم : إنَّ زيداً يركبُ ، وإنَّ عبدَ اللهِ رَكِبَ ، أرأيتم فعلاً وقع موقع الفاعل ، بدلا منه ، نائبا عنه ؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضا .

ذلك مَثَلُ رجلٍ حكيم ، دخل داراً مُحكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحَّت عنده حكمةُ بانيها بالخبر الصادق ، أو البراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها ، قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا ، أولسبب وكذا، لعلةٍ سنحتْ له ، أي : ظهرت له، وعرضت ، يُقال : سَنَحَ كــ (مَنَعَ) سُنُوحا وسُنُحاً[1] ، وخطرت بباله ؛ محتملةٍ يجوز نصبها على الحال من فاعل سنحت، كما هو الظاهر ، وجرّها صفة لــ (علة) السابقة ، ورفعُها خبر مبتدأ محذوف ، وهو أبعد ؛ لاحتياجه إلى ارتكاب الحذف أن تكون علة لتلك، فجائز إشارة إلى أنَّ ما يذكره الحكيم لا يكون هو مراد الباني للدار نصاً ، إنما يكون محتملاً ، فكذا ما أبداه هو من العلل في الكلام العربي أنْ يكون الحكيم الباني للدار ، فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعلَه لغير تلك العلة ، إلا أنّ ما ذكره هــذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإنْ سنحت لغيري علة ، لما عللته من النحو ، هي أليق مما ذكرته بالمعول ، فليأت بها ، أي بالعلة التي تسنح له ؛ حتى ينظر فيها ، هل توافق ، أو تخالف ، أو تكون أعلى ، أو أدْوَن ، يعني أنه لا حَجْرَ في التعليلات ، بل كلّ مَن رسخت قدمه ، وتصرّف في الكلام ، وحصلت له ملَكَة الاقتدار على النظر في كلام العرب ، فهو بصدد أنْ يأتي بعلل مُخترعة ، يُحتمل أنْ تكــون هي المقصودة ، والله أعلم .

وهذا كلام مستقيم ، هو كلام الزجاجي ، عقَّب به كلام الخليل ، ولا بِدْعَ[2] في شهادته له بالإنصاف ، ولكلامه بالاستقامة ، فهو الإمام ، والناس عِيال عليه في الكلام ، وقد قالوا[3] : إنه لا يَمُرُّ على الصراط بعد الأنبياء أدقّ عقلا من الخليل، وإنصاف من الخليل ــ رحمة الله عليه ــ فهو النحوي ، اللغوي ، العروضي ، الذي استنبط من العروض وعلله ما لم يستخرجه أحد ، ولم يسبقه إلى عمله سابق من العلماء كلهم[4].

---

[1] المصباح المنير (س ن ح)

[2] في المصباح (ب د ع) : فلانٌ بِدْعٌ في هذا الأمر ، أي هو أول مَن فعله .

[3] نقل هذا القول السيوطي في المزهر 1/82 عن أبي بكر الزبيدي في كتابه : استدراك الغلط الواقع في كتاب العين .

[4] إنباه الرواة 1/377

وعلى هذه الأوجه الثلاثة ، مدار علل جميع النحو. هذا آخر كلام الزجاجي .

□□□

ذكر مسالك[1] العلة

(هذه ترجمة)

أحدها

الإجماع[2]

بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا ، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات إعرابية أو بنائية[3] ، كما في المقصور التعذر ، لأنّ الألف مع بقائها على لينها ، لا تقبل الحركة أصلا ، وتقدير الضمة كذلك ، والكسرة إعرابا وفي المنقوص[4] كالقاضي الاستثقال[5]، أي : الثقل ، فالمزيد بمعنى المجرد .

---

[1] المسالك : جمع مسلك ، بالفتح ، كمقعد ، مصدر ميمي ، أو مكان ، وقد سلك سلوكا ،ك، (نصر) . الفيض 2/953

[2] تعريفه في أصول الفقه : أنْ يثبت كون الوصف علة في حكم الأصل بالإجماع . مفتاح الوصول ، ص 148

[3] أي : كلها .

[4] أي :غير الفتحة ، فإنها لخفتها تظهر فيه ، ولم يُنبَّه على ذلك لظهوره .

[5] أي : لأنّ الضمة والكسرة فيهما ثِقل ، وهما في حرف اللين أثقل ، والسين والتاء زائدتان ، لأنّ المراد الثقل أو هما للمبالغة. الفيض 2/953

□□□

الثاني

النص

بأن ينص العربي على العلة

قال أبو عمرو بن العلاء : سمعت رجلا من العرب[1] يقول : فلان لغوب ــ بفتح اللام ، وضم المعجمة ــ أي عَيِيّ ، جائته كتابي فاحتقرها فـأنث المسند للكتاب ، والضمير العائد إليه[2] ، فقلت[3] له منكراعليه تأنيث المـذكر : أتقـول : جائته كتابي ؟ فقال نعم ، أي : أقول، ثم نصّ على علة الجواز بقوله : أليـس الكتاب بصحيفة معنى ؟ فأنثه لذلك ، فهذا تعليل عربي منصوص عليه .

قال ابن جني[4] : فهذا الأعرابي ــ بفتح الهمزة ــ نسبة للأعراب كـذلك ، وهم أهل البدو ، وفي المصباح[5] : الأعْرابِيُّ يكُونُ صاحِبَ نُجْعَةٍ وارْتِيَـادٍ للْكلَأ ، قالَ الْأَزْهَرِيُّ : سوَاءٌ كَانَ مِنْ الْعرَب أَوْ مِنْ موَالِيهِمْ ، قَالَ فمَنْ نَـزَلَ الْبَادِيَـةَ، وجَاوَرَ الْبادِينَ ، وظَعَنَ بظَعْنِهِمْ ، فَأَعْرابٌ ، ومَنْ نَزَلَ بِلَادَ الرِّيـفِ ، اَسْـتَوْطَنَ الْمُدُنَ والْقُرَى الْعرَبِيَّةَ وغَيْرَها ، مِمَّنْ يَنْتَمِي إلَى الْعرَب ، فَعرَبٌ وإِنْ لَمْ يَكُونُـوا فُصحَاءَ ، الجلف ــ بكسر الجيم ، فسكون آخره ــ العربي الجـافي علـل هـذا الموضع بهذه العلة واحتج لتأنيث المذكر / بما ذكره من كونه في معنى 147ب المؤنث .

---

[1] في بعض الأصول : (من اليمن) والمراد منه عرب اليمن ، فلا منافاة .
[2] أي : جاءته بالتأنيث على التأويل الذي يُشير إليه ، ومثله إعادة الضمير مؤنثا في (احتقرها) .
[3] الضمير عائد لأبي عمرو بن العلاء.
[4] الخصائص 1/249
[5] المصباح المنير (ع ر ب) .

قال أبو عمرو : وعن المبرد أنه قال : سمعت عُمارة ــ بضم المهملـــة ، وتخفيف الميم ــ وفي البحر[1] لأبي حيان عَمَّار ــ بفتح أوليه وتشديد ثانيهما ، وحذف التاء آخره ــ بن عَقِيل ــ بفتح فكسر ــ ابن بلال بن جرير ــ بفتح الجيم وكسر الراء الأولى ــ زاد في البحر الخطفي، يقرأ:﴿وَلَا اللَّيْلُ سَـابِقُ النَّهَـارَ﴾[2] بترك تنوين (سابق) ، ونصب النهار ، فقلت له : ما تريد بهذه القراءة [بحذف التنوين] ، وبنصب المضاف إليه ؟

فقال : أردت (سابقٌ النهارَ) بتنوين سابق ، فقيل له : فهلا قلته ؟ قال : لو قلته لكان أوزن[3] .

قال ابن جني[4] : في هذه الحكاية المروية عن المبرد ثلاثة أغراض[5] لنا ، منها :

أحدها : تصحيح قولنا ، معشر النحاة إن أصل كذا أي: كقـــال وكـــذا أي: قول .

والثاني : أنها[6] فَعَلَت كذا لكذا[7] ، ألا تراه إنما طلب الخفة في اللفظ يـــدل عليه قوله ، أحق من قول : يدل عليه ، أي على هذا الطلـــب، لكـــان أوزن أي: أثقل في النفس ؛ لثقل حرف العلة والحركة عليه من قولهم، مأخوذ مـــن قـــول العرب : درهم وازن ، أي : ثقيل ، له وزن .

والثالث : أنها أي : العرب قد تنطق بالشيء من الألفاظ غيرُه[8] أي : غير ذلك المنطوق به في نفسها أي العرب أقوى منه من المنطوق بـــه ؛ لإيثارهـــا

---

[1] البحر المحيط 7/338 .
وعمارة شاعر متوفى سنة 239هـ ، كان واسع العلم ، غزير الأدب ، وكان نحويو البصرة يأخذون عنه اللغة . تاريخ بغداد 12/282 .

[2] يس 40 . وهذه القراءة وردت في الشواذ، ص 125 ، وإعراب القراءات الشواذ 2/364

[3] أي أثقل على اللسان ،وأشق على النفس ، أي : عدل عن ذلك فرارا من الثقل للخفة . انظر : الفيض 2/956 ، والخصائص 1/249

[4] الخصائص 1/249

[5] أي مستنبطة .

[6] أي العرب .

[7] كتب : أنها تقلب كذا ، أي ألفا ؛ لكذا ، أي : لتحركها ، وانفتاح ما قبلها، ألا تراه إنما طلب بالقلب الخفة في اللفظ يدل عليه قوله : لكان أوزن أي أثقل في النفس . ومـا أثبتنـاه مـن الاقتـراح ، ص 279 ، والخصـائص 1/249 ، والفيض 2/ 956

[8] غيره بالرفع ، وخبره أقوى ، والجملة حالية .

التخفيف[1] ، فأسقط التنوين على أنه الأصل ؛ لئلا يثقل اللفظ ، وحذف تخفيفا مع نيته ، وكذا بقي نصب (النهار) بحاله ، وعليه قول الشاعر :

/ .... وَلا ذاكِرَ اللَهَ[2] إِلّا قَليلا[3] 148أ

بنصب الجلالة .

وقال سيبويه : سمعنا الضمير لتعظيم مقام العلم ، ولتأكيد الأمر ، ويُحتمل أنه سمعه مع غيره ، فالضمير على ظاهره بعضهم أي : العرب يدعو[4] : اللهم ضبعا وذئبا الجملة على إضمار القول ، ومعموله يدعو ؛ لأنه من القول ، فقلنا له : ما أردت بذكرهما منصوبين ، ولا ناصب لفظا ؟ قال أردت : اللهم اجمع فيها أي الماشية ذئبا وضبعا ، لأنّ كلاً منهما يحمي[5] الماشية من الآخر [ففسر ما نوى][6] فيه الناصب بما ترى ، ولم يسبق له دليل ، فهذا ، أي : قوله أردت أجمع فيهما تصريح منه بالعلة بالناصب ، انتهى .

□□□

---

[1] أي : اختيارا للخفة ، واختصاصا بها .

[2] روي بنصب ذاكر ، وجره ، فالنصب للعطف على غير ، والجر للعطف على مستعتب ، ولا لتأكيد النفي المستفاد من غير .

[3] عجز بيت من المتقارب ، لأبي الأسود الدؤلي ـ وصدره :

فَأَلفيتُهُ غَيرَ مُستَعتِبٍ

والبيت من شواهد الكتاب 1/169 ، والمقتضب 2/312 ، وخزانة الأدب 11/374

[4] يدعو على غنم رجل ، فقال : ...

[5] كانوا يدعون بجمعهما ، أي : الذئب والضبع ؛ لأنّ كل واحد يحميها من الآخر ، فإذا انفرد أحدُهما هجم عليها ، وافترس منها .

[6] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ، ص 280 ، والفيض 2/958

المسلك

الثالث

الإيمـــــاء[1]

وهوعند الأصوليين : اقتران وصف ملفوظ بحكم ، ولومُستنبطا ، لو لـــم يكن للتعليل ، هو أونظير ما كان بعيدا غير لائق بالفصاحة للمتكلـــم ، إذ حقــه إتيانه باللفظ في محله ، كما روي أن قوما من العرب أتوا النبي صلى الله عليـــه وسلم ، فقال : (من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنوا غَيَّان) ، بكسر المعجمة ، وتشديد التحتية ، وفصّل ، قالوا : إنّ الغرض بيان الجواب ، لأمر ثبت مـــن قـــرب ، أو غيره (فقال : بل أنتم بنو رَشْدان[2]) .

قال ابن جني : أشار ، عبر به : بدل (أَوْمأ) مـــع أنَّ المـــراد الإيمــاء ، للتفنن[3] إلى أنَّ الألف والنون في غيان زائدتان بزيادتهما في رشدان ، وإن كان صلى الله عليه وسلم لم يتفوه ــ بفتح التحتية والفوقية والفاء ، وتشديد الواو ، أي : لم ينطق فوه بذلك صريحا ، ولا كِناية ، ولا تعريضا غير أنَّ اشتقاقه إياه، أي : غيان ، فالمصدر / مضاف لمفعوله ، وسكت عن الفاعل ، وهـــو 148 ب النبي ، صلى الله عليه وسلم ؛ اكتفاء بدلالة المقام من الغي ــ بفتح المعجمـــة ، وتشديد الياء ، مصدر غَوَى من باب ضرب ، انهمك في الجهـــل إيمــــاء لـــذلك بمنزلة قولنا نحن تأكيدا للضمير المضاف إليه ، استعير فيه الضمير المرفـــوع : إن الألف والنون زائدتان[4] .

---

[1] المحصول 1/2:197 ، ومن سنن العرب أنْ تشير إلى المعنى إشارة ، وتومئ إيماء ، دون التصريح . المزهر 1/338

[2] هذا الحديث أورده ابن حزم في جمهرة أنساب العرب ، ص 444 ، وابن جني في الخصائص 1/250 ، واللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي 2/22 ، وهمع الهوامع للسيوطي 1/116 ، واللباب في تهذيب الأنساب للجزري 2/16 ، والطبقات الكبرى لابن سعد 1/333 .
وبنو رشدان بطن من بطون جهينة ، وهم بنو رشدان بن قيس بن جهينة ،كما في جمهرة أنساب العرب ، ص 479 ,
وقد غيّر الرسول صلى الله عليه وسلم سوى هذا مما فيه لفظ الغي إلى ما فيه الرشد ، ففي مختصر سنن أبي داود في (كتاب الأدب ـ باب في تغيير الاسم القبيح) 7/255 : [وسمّى بني مُغْوِيَة بني رِشْدَة] .

[3] كتب : ينشأ في التعبير ، وما أثبتناه من الفيض 2/960

[4] أي : تنزل تلك المنزلة ، فدل بطريق الإيماء على تلك الزيادة . الفيض 2/960

ومن ذلك دلالة الإيماء أيضا ما حكاه غير واحد : أن الفرزدق الشاعر المشهور حضر مجلس ابن أبي إسحاق النديم[1] فقال أي : ابن أبي إسحاق له كيف تُنْشِدُ هذا البيت :

وعَينانِ قالَ اللهُ كُونا فكانتا فَعُولانِ بالألبابِ ما تفعلُ الخَمْرُ[2]

فقال الفرزدق : كذا أُنْشِد ، كما ذكرتَ ، وفي نسخة كيف تُنشِد : فقال ابن أبي إسحاق : ما كان عليك ما استفهام مبتدأ ، والجملة بعده خبر لو قلتَ فَعُولَيْن[3] ؟ فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبِّحَ فيما لا ينبغي لَسَبَّحْتُ فيه[4] ، ووافقتك على النصب ، ونهض الفرزدق فلم يعرف أحد في المجلس ذلك ، وفي نسخة ما أراد من التخطئة والتجهيل .

قال ابن جني[5] : أي لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك وليس مرادا له ، وإنما أراد الفرزدق : هما أي العينان تفعلان فتفعلان خبر مبتدأ محذوف ؛ لدلالة المقام عليه[6] وكان هنا تامة في الموضعين ، مستغنية بمرفوعها عن الخبر ، غير محتاجة في إفادة معنى الكلام إلى خبر ، فكأنه قال : وعينان قال الله لهما : احْدُثا فحدثتا ؛ لتمام كونا وكانتا .

/ فهذا من الفرزدق إيماء إلى العلة ، إذ لا دلالة في كلامه على ذلك 149أ منطوقا ، ولا مفهوما ، ولا تعريضا ، ولا كناية .

المسلك

---

[1] هو أبو بحر ، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ـ مولاهم ، المتوفى سنة 117هـ ، كان إماما في العربية ، والقراءة ، وقيل : هو أول مَن بعج النحو ، ومدّ القياس ، وشرح العلل ، وكان يرُدّ كثيرا على الفرزدق ، ويتكلم في شعره . نزهة الألباء ، ص 18 ، وإنباه الرواة 2/ 104 ، وبغية الوعاة 2/42 ، وطبقات فحول الشعراء 1/14 ، وطبقات النحويين واللغويين ، ص 31 ، وتاريخ العلماء النحويين ، ص 152 . أما شهرته بالنديم ، فلم تذكر كتب التراجم ذلك .

[2] هو لذي الرمة ، كما في ديوانه 1/578 .
وفعولان يحتمل أنْ تكون جملة مستأنفة ، أي : هما فعولان ، ويحتمل أنْ تكون صفة عينان ، وقد روى الأصمعي : فعولين بالألباب ، فقال له إسحاق بن سويد : ألا قلت : فُعولان ، فقال : لو شئت سبَّحْت ، والتقدير : كونا فكانتا فعولين حيث كانتا . انظر الخبر في أمالي المرتضي 1/20 ،والأغاني 16/117

[3] أي : بالنصب خبر كانتا ، لأنه مثنى ، والمثنى ينصب بالياء .

[4] جاء في الفيض 2/962 : (أنْ أسبح) بالفتح مضارع سَبَحَ كمنع ، أي :لو أردت أنْ أخوض فيما لا يعني وأسبَح في لُجة الحدس والتخمين والجهل بلا معرفة لفعلت .ويجوز ضم الهمزة ، وشدّ الموحدة ، مضارع من التسبيح ، أي : لسبّحتُ الله تعجبا من جهلك ، فإنّ التسبيح يُذكر في مقامات التعجب كثيرا .

[5] الخصائص 3/302

[6] وجملة (هما تفعلان) مستأنفة ؛ لاتحاد المعنى مع ما إذا كانت (كان) ناقصة ، وليست حالية ، لأن الحال قيد . الفيض 2/963

الرابع

السبر ــ بفتح المهملة ، وسكون الموحدة ــ وهو لغة الاختبار والتقسيم ذكر الأقسام المحتملة له .

بأن يذكر جميع الوجوه المحتمل[1] لها ذلك الحكم النحوي ، ثم يَسْبُرُها ــ بضم الموحدة ــ أي يختبرها ، فَيُبْقِي ما يصلح ، وينفي ما عداه بطريقه ، بطريق النفي[2] .

قال ابن جني[3] : مثاله: إذا سُئلت أيها الصالح للخطاب عن وزن مروان ، فتقول على سبيل السبر والتقسيم : لا يخلو إما أن يكون فَعْلان[4] ، أو مَفْعالا[5]، أوفَعْوَالا[6] ــ بفتح أوله ، وسكون ثانيه في الجميع ــ هذا ما يحتمله هذا اللفظ من الموازين ، بحسب الموازنة ، ثم بعد ما يحتمله عقلا من الأوزان يُفسد ــ بالبناء للفاعل ، أو المفعول ــ كونه أي الميزان مَفْعالا أو فَعْوالا بأنهما مثالان : بناءان لم يجيئا عن العرب فلم يبق إلا فَعْلان ؛ لمجيئه عنهم .

قال ابن جني[7] : وليس لك أن تقول في التقسيم ابتداءً قبل ذلك محتملات أوزانه ، والمقول النفي هو : ولا يجوز أن يكون فَعْوان ، أومَفْوالا ، أو نحو ذلك من الموازين التي لا وجود لها ، ولم يجز ذلك لِما فيه من الحكم قبل سبر الأقسام ، والأوزان المحتملة عقلا ؛ لأن هذه الأوزان المنفية ونحوها مما لم يرد في أوزان العرب أمثلة ليست موجودة أصلا ، ولا قريبة من الوجود، فيبطل كونه بوزنها / بخلاف مَفْعال فإنه وإنْ لم يرد بنفسه، فإنه ورد قريب منه 149ب في الوزن ، وهو مِفْعال ــ بالكسر ــ كـ (مِحراب)، وفَعْوال وإنْ كان غير

---

[1] في الاقتراح ، ص 283 : المحتملة

[2] في الفيض 2/964 أنّ الضمير عائد للسبر ، أي : بطريق الاختبار والنظر .

[3] الخصائص 3/67

[4] أي بزيادة الألف والنون ، فأصله : مرو

[5] أي بزيادة الميم في أوله ، والألف قبل اللام ، فأصله : رون .

[6] بزيادة الواو والألف ، فأصله : مرن . وقد كتب بعد أو فعوالا : أو فعوانا ، على أنّ الواو والنون هما الزائدتان ، والألف الأولى أصلية ، قال في الفيض 2/965 : وما إخاله يكون صحيحا ، وفي كلام ابن جني ما يبطله .
وقد اقتصرنا على ما في الاقتراح ، ص 283

[7] الخصائص 3/68

وارد بنفسه، ورد قريب منه، وهــو فِعْــوال ــ بالكسر ــ كـــــ (قِرْواش[1]) ، وإنما كان الكسر قريبا من الفتح ؛ لتوسطه بينه وبين الضــم ، ولأنـــه يحمــل الجرعلى النصب ، وعكسه ، لكون كل منهما مِن إعــراب الفَضَــلات ، لا علــى الرفع[2] .

وكذلك من التعليل بالسبر والتقسيم تقول في مثل أيمن مـــن قـــوله أي : الشاعر :

يَبْرِي لَها مِنْ أَيْمُنٍ وأشْمُلِ[3]

لا يخلو أَيْمُن المذكور إما أن يكون أَفْعُلاً[4] ، أو فَعْلُناً[5] ، أو أَيْفُلاً ، أو فَيْعُلاً والجميع بفتح الأول ، وسكون الثاني وضم الثالث[6] لأن الأول ، وهو أَفْعُل كـــثير كـــ (أَكْلُب) جمع كلب ، وفَعْلُن له نظير في أمثلتهـــم نحــو : حَلْبُن[7] ، وعَجْلُــن بالوزن المذكور من الحلب والعجل وأَيْفُل ــ بســكون التحتيــة بيــن الهمــزة المفتوحة والفاء المضمومة ــ نظيره أينق جمع ناقة ، وزنه أَيْفَــل ، وأصـــله أنيق[8] ، بتقديم النون وفَيْعُل نظيره صَيْرِف[9] ، فيجوز حمله على كــلٍّ مـــن هــذه الأوزان ؛ لوجودها في كلامهم .

ولا يجوز أن يقول : ولا يخلو أن يكون[10] وزنه أَيْفُعــاً ، ولا فَعْمُلاً ، ولا أَفْعُماً ، بالوزن السابق ، ونحو ذلك من الأمثلة التي لا وجود لها في كلامهـــم ، لأن هذه أمثلة لا تقرب من أمثلتهم فيحتاج إلى ذكرها في التقسيم ، بل يُقتصـــر على الوارد ، أو القريب ، ويرجح بعضها بمقوٍ يخصه ، انتهى .

---

[1] القرواش : هو الطفيلي ، والعظيم الرأس ،واسم ناس من العرب . القاموس المحيط (قرش) .
[2] في الفيض 2/968 : لأنّ كلا منهما من إعراب الفضلات ، ولم يحملُوا على الرفع ، لأنه إعراب العُمَد .
[3] من الرجز لأبي النجم بن قدامة العِجلي في صفة الراعي ، وإبله ، يعرض لها يمينا وشمالا مزعجا لها ، وهو من شواهد الكتاب 1/221 ، 3/290 ، والخصائص 2/130 ، والانصاف 1/406 ،والخزانة 2/391
[4] على أنه جمع يمين.
[5] أي : بزيادة النون في آخره .
[6] كتب : وضم الأول ، وهوخطأ ظاهر .
[7] هكذا في نسخة من نسخ الاقتراح المخطوطة ، وفي أخرى بالجيم ، وفي ثالثة بالخاء .
[8] في الفيض 2/969 : أينق: جمع ناقة ، وأصله أنوق .
[9] فيعل بضم الفاء ، وقال : نظيره صيرف ، وهو بكسر الراء ، وأيمن بضم الميم ، فكيف يُحمل عليه ؟
[10] كتب : ولا يجوز أنْ يقول : إما أنْ يكون وزنه ... وقد آثرنا ما في الاقتراح ، ص 268، والفيض 2/970

قال ابن الأنباري[1] : الاستدلال بالتقسيم / أي السـبر والتقسـيم ، 150 أ ففيه اكتفاء ، ضربان :

أحدهما : أن تذكر الأقسام التي يجوز[2] أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعا: حال ، فيبطل بذلك بإبطالها جميعا قوله ، قول المثبت للحكم المتعلق بها ومثـال ذلك مَن يقول[3] : لو جاز دخول اللام في خبر لكنّ[4] ، مثل دخولها في خبر إنّ لـم تخل اللام التي أُجيز دخولها : إما أن تكون لام التأكيد ؛ تأكيدا للحكم المستدرك ، أولام القسم ، بطل أنْ تكون لام التأكيد لأنها ، أي : لأنّ لام التأكيد إنما حسـنت مع إنّ لاتفاقهما في المعنى وهو التأكيد ، ولذا وجب تأخرها عنهـا ، ودخولهـا على الخبر ، لأنه يلزم توالي مؤكدين ،ولذا يُقال لها المزحلقة ، فإنّ أُخِّر الاسـم جاز دخولها عليه؛ لفقد العلة، نحو ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[5] ، ولكن ليست كذلك ، لأنها لا تدل على التأكيد ، وبطل أن تكون لام القسم ؛ لأنها إنما حسنت مع إنّ ؛ لإن إنَّ تقع في جواب القسم ، نحو﴿يس*وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ*إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾[6] كاللام في نحو : والله لزيدٌ قائمٌ ولكن ليست كذلك ، أي لا تقع في الجـواب ، فلا مناسبة بينها وبين لام القسم ، وإذا بطل أن تكون لام التأكيد ، ولام القسم ، بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها .

والضرب الثاني من الاستدلال بالسبر والتقسيم : أن تذكر الأقسام الـتي يجوز أن يتعلق بها الحكم ، فيبطلها ، إلا الذي يتعلق الحكـم بـه ، أي : بـذلك القسم من جهته تعلقا من جهته ، فمن للابتداء ، فيصحح قوله ، قول مثبت ذلـك الحكم بوجود ما بني عليه ، ويرجع إليه ، ومثال ذلـك كـأن يقـول : لا يخلـو نصب / المستثنى في الموجب[7] ، ويلزم كونه تاماً ، نحو قام القـوم إلا زيـدا : 150 ب إمَّـا أن يكون بالفعل المتقدم ، وهو قام بتقويـة: إعانـة إلا للعامـل

---

1 لمع الأدلة ، ص 127 - 131

2 لا يجوز عقلا .

3 في الاقتراح ، ص 286 : وذلك مثل أنْ يقول ...، ومثله في الفيض 2/971

4 أي :المشددة قياسا على إنّ التي هي أختها .

5 آل عمران 13 ، النور 44، النازعات 26

6 يس 1 ، 2 ، 3

7 كتب : في الواجب ، ومثله في الاقتراح ، ص 287 ، وما أظنه إلاّ تحريفا كما ذكر محقق الفيض 2/972 الحاشية رقم (4) ، والمراد غير المنفي .

المفصول بها بينه وبين المستثنى ، أو بـ (إلا) ، وفي عملها وجـــه خلاف ، فقيل : لقيامها مقام الفعل لأنها بمعنى أستثني فعملت عمله ، أو عملـــت لأنهـــا مركبة من إنْ المخففة ولا ، فأُدغمت النون فـــي اللام ؛ لتقاربهمـــا مخرجـــا أو عملت لأن التقدير فيه أي : المثال المذكورإلا أنَّ زيدا لم يقم[1] ، فعملت باعتبـــار ذلك .

والثاني : وهو كون النصب بإلاّ نفسها باطل بنحو : قام القوم غيرَ زيـــد ، فـــإن نصب غير المعطاة إعراب المستثنى ، ويجر المستثنى بها لو كـــان بــــ (إلاّ)، لصار التقدير : إلا غير زيد وهو أي ذلك التقدير يفسد المعنى المراد مـــن ذلـــك التركيب .

وبأنه : عطف على (بنحو) لو كان العامل إلا لكونها بمعنـــى أســـتثني لوجب النصب في النفي ، كما يجب في الإيجاب ، لأنّ معناها المقتضي لنصـــبها المستثنى موجود في استثنائها من النفي ، كهو من الإيجاب لأنهـــا فيه[2] أيضـــا بمعنى أستثني ، وبأنه يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وذلك لا يجوز[3] ، وبأنه لو جاز النصب بإلا لكونها بتقدير أستثني ، ومعناه لجاز الرفع للمستثنى لكـــونه بتقدير امْتَنَعَ : فعل ماضٍ مبني للفاعـــل ، رافع[4]؛ لاســـتوائهما أي : اسْـــتَثْنِي ، وامْتَنَعَ[5] ، في حسن التقدير ، في حصول الاستثناء ، كما أورد ذلـــك أي : هـــذا [الاستواء] ، وعبّر عنه بما يُشار به للبعيد تعظيما لـــ عضد الدولة[6] على أبي عليٍّ الفارسي ، حيث أجابه بذلك[7] أي بالنصب بإلاّ ؛ لكونها بمعنى أستثني[8] .

---

[1] إشارة إلى الوجه الثاني من وجهي التركيب .

[2] أي : لأنّ إلاّ في النفي .

[3] ألا ترى أنه لا يجوز أنْ تقول : ما زيدا قائما ، على معنى نفيت زيدا قائما ، على إعمال معنى الحرف ، فكذلك ها هنا .

[4] أي : رافع لفاعل ، فهو يحتاج لفاعل ، وهو ذلك المستثنى .

[5] أي أستثني بصيغة المضارع ، وامتنع بصيغة الماضي ، فإنّ المعنى مع كل منهما مستقيم ظاهر ، فترجيح أحدهما على غيره تحكُّم .

[6] هو : فنا خسرو بن الحسن بن بويه ، الديلمي ، أبو شجاع ، المتوفى سنة 372هـ ، نحوي ، لغوي . تولى ملك فارس والموصل وبلاد الجزيرة ،و كان يُقرأ عنده الإيضاح ، والتكملة لأبي علي الفارسي . البداية والنهاية 11/299 ، والأعلام 5/156

[7] سأل عضد الدولة أبا علي الفارسي ،وهما في الميدان : فقال له : بم ينتصب المستثنى ؟ فقال : بتقدير أستثني ، فقال له : لم قدرتأستثني فنصبت ؟ هلا قدرت : امتنع زيد ، فرفعت ! فقال : هذا جواب ميداني ، فإذا رجعت قلت الجواب الصحيح . والذي اختاره أبو علي في الإيضاح أنه بالفعل المقدم بتقوية إلا . بغية الوعاة 1/496

[8] فقال عضد الدولة مستشكلا ذلك الجواب :هلاّ رُفع وجُعِلتْ (إلاّ) بمعنى امْتَنَعَ .

والثالث : أي كونها بمعنى إنْ المخففة ، ولا النافية باطل حقه زيادة أيضا[1] بأنَّ إنْ المخففة لا تعمل مقدرة ، وشرط عملها على قلة/ ذكرها ، وبأنَّ 151 أ الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما المركب منهما عن حكمه ، وثبت له أي المركب بالتركيب حكم آخرغير حكم جزئيه[2] .

والرابع باطل ؛ لأنّ التقدير منه إلاّ أنّ زيدا لم يقم ، بأنَّ أنَّ لا تعمل مقدرة ، إنما تعمل ظاهرة ، وإذا بطل الثلاثة المرتبة على كون الناصب إلاّ ثبت القول الأول وزاده للإيضاح ، ودفع الإلباس ، المراد من الأقوال المتعلقة بكون العامل إلاّ[3] ، قوله : وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلا[4] ، لأنها كحرف الجر في إيصال معنى الفعل لمجرورها . انتهى ملخصا بصيغة المفعول ، حال من الفاعل .

وقال وفي نسخة بحذف الواو[5] أبو البقاء في التبيين : الدليل على على أن نعم وبئس فعلان ــ وإن دخل عليهما الجار في شذوذ من الكلام[6] ــ السبر والتقسيم الذي هو أحد الدلائل وذلك أنهما أي الكلمتين المذكورتين ليسا حرفين بالإجماع من النحاة وقد دل الدليل المقيد به على أنهما ليسا اسمين ، وذلك لوجهين :

أحدهما : بناؤهما على الفتح ولا سبب له أي : للبناء عليه لو كانا اسمين لفقد علته منهما حينئذ لأن الاسم إنما يُبني إذا أشبه الحرف هذا طريق ابن مالك ، ولعل القائل باسميتها يرى البناء لشبه مبني الأصل ، كما عليه ابن الحاجب ، فلا

---

[1] يعني : كان الأولى أن يُقال : أيضا ، بعد قوله : باطل

[2] أي : لم يكن له في حالة الإفراد .

[3] هناك أقوال أخرى في ناصب المستثنى ، أوصلوها إلى ثمانية ، وذكرها ابن مالك في كتبه ، والشيخ خالد الأزهري في التصريح (1/349) .

[4] عبارة لمع الأدلة ، ص 131 : وإذا بطل أنْ يكون العامل للنصب إلاّ ؛ لأنها بمعنى أستثني ، أو لأنها مركبة من أن ولا ، أو لأنّ التقدير : إلاّ أنّ زيدا لم يقم ، وجب أن يكون العامل للنصب الفعل المتقدم بتقوية إلاّ .

[5] عجيب أمر ابن علان ، يُسجل هذا الفرق ، وهو كثيرا ما يقدم أو يؤخر أو يغير نص الاقتراح !!!

[6] مما استدل به الكوفيون على اسميتها من قول بعضهم : نعم السير على بئس العير ، وقول أحدهم حين بُشِّر بأنثى ، وقيل له : نعم المولودة مولودتك ، فقال :والله ما هي بنعم الولد ، نُصرتها بُكاء ، وبِرُّها سرِقة . الإنصاف 1/98 - 99

يتم الإلزام ،ولا مشابهة بين نعم وبئس وبين الحرف ، فلا مقتضى للفتح[1]حينئذ، فلو كانتا اسمين لأعربتا[2] ؛ لأنّ ذلك شأن الأسماء التي لم تشبه الحرف .

والثاني : أنها لو كانت أي كل كلمة منها اسما ، لكانت إما جامدا لا تصرف لهـا بوجه أو كانت وصفا ، ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها مع الفعلية لأن وجـه / الاشتقاق فيها ظاهر ؛ لأنها مشتقة من (نَعِمَ الرجلُ) إذا أصـاب نِعمـة 151ب والمُنعَم ــ بصيغة المفعول ــ عليه ، يُمْدَح ، ولا يجوز أن يكون وصفا ، إذ لو كانت وصفا كذلك ؛ لظهر الموصوف معها ، ولم يظهـر أصـلا ، ولأن الصـفة ليست على هذا البناء ، وإذا بطل كونها حرفا للإجماع على انتفائه وكونها اسما لِما ذكر من الدليل ، ثبت أنها فعل ، إذ لا تخرج عن ذلك ، دلّ عليه الاستقراء ، انتهى .

وقـال منصور بن فلاح[3] ، النحوي في المغنـي ، اسـمُ شـرحِهِ علـى الحاجبية :

الدليل على أن (كيف) اسم السبر والتقسيم ، فنقول في بيانه لا يجوز أن تكون حرفا ؛ لحصول الفائدة منها مع الاسم ، نحو : كيف زيد : [كيف] : خبر مقدم وجوبا ؛ لصدارته ، وزيد مبتدأ ، وليس ذلك لغير حـرف النداء مع المنادى ، نحو : يا زيد ، وإنما حصلت به معه الفائدة ، لقيامه مقام أدعو ، ولا يجوز أن يكون فعلا ؛ لأن الفعل يليها بلا فاصل، نحو: كيف تصنع ؟ والفعل لا يلي الفعل ، إلاّ بعامل ، وحديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها : {كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ }[4] ، الفاصل بين الفعلين ضمير شأنٍ مقدّر ،

---

[1] في الفيض 2/978 : للبناء .

[2] في الاقتراح ، ص 290 : فلوكانت اسما لأعربت . ومثله في الفيض 2/978

[3] هو : منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان ، أبو الخير ، تقي الدين اليمني ، المتوفى سنة 680هـ ، إمام في العربية ، من مؤلفاته المغني في النحو . بغية الوعاة 2/302 .

[4] صحيح البخاري 3/ 45 (1950) ، والحديث بتمامه : 1950- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، تَقُولُ (كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ) فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلاَّ فِي شَعْبَانَ. قَالَ يَحْيَى الشُّغْلُ مِنَ النَّبِيِّ ، أَوْ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

فيلزم من انتفائهما أن تكون اسما لِما ذكر ؛ لأنه الأصل في الإفادة ، لحصـــولها منه وحده ، ولا كذلك الفعل [والحرف] ؛ فأنه لا يستقيم بهمـــا وحـــدهما ، أو بمجموعهما كلام [5] .

□□□

المسلك

الخامس

المناسبة

بين العلة والمعلول

[5] كتب :ولا كذلك الفعل ، لتوقف حصولها منه على صحبته لاسم . وما أثبتناه من الفيض 2/981 ، وهو الصواب ، فناسخ الشرح لا يرعوي عن التلفيق واالتحريف .

وتسمى الإخالة[1] ــ بالمعجمة ــ أيضا ؛ لأن بها ، أي : العلـــة / 152أ يُخال : أي يُظن ــ بالتحتية ــ فيها أن الوصف علة ؛ لكمال مناسبته ، ويُسـمى قياسها ، أي المبني عليها : قياس علة ، وهو أن يُحمَل الفرع على الأصل في حكمه بالعلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل ، كحمل ما لم يسم فاعله ، وأُقيم هو مقام الفاعل على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد فإنها الرافعة للفاعل ، وهي موجودة في نائب الفاعل ، والتعبير به[2] أحسن ، وأخصر من التعبير بمفعول ما لم يُسم فاعله .

وحمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار ــ بكسر الفوقية ــ أي : تداول المعاني عليه ، كما علمت مما تقدم ، فهذا علة الأصل ، وهو إعراب الأصل موجود بعينه[3] .

ذكره أي ذكر ابن الأنباري[4] ، قال : واختلفوا هل يجب إبراز[5] ، أي : إظهار المناسبة بين الأصل والفرع عند المطالبة بها من الخصم .

فقال قوم : لا يجب ذلك ، أي إبراز المناسبة ، مثل أنْ يدل حذف الفاعل ، لعدم تعلق الغرض بعينه على جواز تقديم خبر ظن عليها[6] ، فيقول المستدل : هي فعل متصرف ، فجاز تقديمه أي الخبر عليها ، قياسا على سائر الأفعال المتصرفة في جواز تقديم مفاعيلها[7] عليها ، فيطالبه الخصم بوجه الإخالة والمناسبة بين كان والأفعال ، حتى يُحمل عليها .

واستدل لعدم الوجوب الذي قال به مَنْ ذكر من بأنّ المستدل أتى بالدليل بأركانه : الأصل ، والفرع ، والعلة الجامعة ، فلا يبقى عليه إلاّ الإتيان بوجه الشرط ، وهو الإخالة ، أي الفعل ، لمناسبته ، وليس على / المستدل 152 ب بيان الشروط لشيء من أركان القياس ، بل يجب على الخصم المعترض لذلك

---

[1] الإخالة مصدر أَخالَه ، أي صيّره خائلا ، أي ظانا . الفيض 2/982
[2] أي التعبير بالنائب أحسن من التعبير بالمفعول الذي لم يسم فاعله .
[3] عبارة الفيض 2/983 : الاعتوار علة اعراب الاسم ، فالاعراب أصل في الفعل المضارع ؛ لاعتوار معان عليه تفتقر إلى الإعراب أ كالمعاني المعتورة على الاسم .
[4] لمع الأدلة ، ص 123
[5] بعد إبراز قال : ضمير إبراز
[6] الذي في الاقتراح ، ص 293 : مثل ان يدل على جواز تقديم خبر كان عليها فيقول ، ومثله في الفيض 2/983
[7] كتب : مفعولها ، وما أثبتناه من الفيض 2/983

بيان عدم الإخالة ، التي هي الشرط لصحة القياس ، ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة أي : أنْ يناظر في إثبات ذلك الحكم ، لكلفناه أن يستقل بالمناضرة وحده ، أي : أنْ يذكر جواب الأسئلة المتعلقة بأركان القياس وحده ، وأنْ يورد على نفسه الأسئلة ، ويجيب عنها ، بإقامة دليل لمناسبة الوصف للحكم ، وذلك ، أي : تكليفه ما ذكرناه لا يجوز ، لأنه إلزام بما لا يتوقف عليه[1] .

وقال قوم : يجب إبراز الدليل لأن الدليل إنما يكون دليلا يلزم العلم منه العِلم بشيء آخر إذا ارتبط به الحكم المطلوب من ذلك القياس ، وتعلق به ، وإنما يكون الحكم متعلقا به ، أي : الدليل إذا بان وجه الإخالة .

وأُجيب من جانب الأولين : بوجود الارتباط بين الأصل والفرع ، فإنه أي : المستدل قد صرح بالحكم المطلوب من القياس فصار بمنزلة ما قامت عليه البينة المناسبة بعد الدعوى ، أنّ حكم الأصل متعدٍّ للفرع ، فأما المطالبة من الخصم له بوجه اُخالة والمناسبة المقتضية للإلحاق فبمنزلة عدالة الشهود ، فلا يجب ذلك على المُدَّعِي إذا أحضرهم للشهادة ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود في عدالتهم فيزكيهم حينئذ المدَّعي ، فكذلك ، كما لايجب على المدعي تعديل شهوده ، قبل قدح الخصم فيهم ، لا يجب على المستدل إبراز وجه الإخالة وإنما على المعترض أنْ يقدح فيها ، فيبينه المستدل ، حينئذ ، انتهى .

□□□

المسلك

السادس

من مسالك العلة

الشَّبَه

/ (بفتح المعجمة والموحدة) 153أ

[1] جاءت هذه الفقرة ابتداء من قوله : [ولو كلفناه] غير واضحة ، إذ تصرف فيها الشارح ، وربما الناسخ بما شانها، فأصبحت غير واضحة الدلالة ، وقد أصلحناها من الفيض 2/984 ،والاقتراح ، ص 293

قال ابن الأنباري[1] : وهو أنْ يُحملَ الفرع على أصل بضربٍ مـن الشَّـبَه المشابهة بينهما غير العلة التي عُلِّق ـ بالبناء للمفعول ـ عليهـا الحكـم فـي الأصل .

وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع حملاً على إعراب الاسم الثـابت بعلة الإخالة بأنه يتخصص[2] بعد شياعه فهذا أمر أشبه فيه الفرع أصله كمـا أن الاسم يتخصص بعد شياعه ، فكان معربا كالاسم أي فإنه يكون شائعا كرجل ، ثم يتعيّن بأل ، أو الإضافة ، فيصير مُعينا[3] ، وكذا المضارع ، محتمل لكـل مـن زمني الحال والاستقبال ، ثم يتخصص أحدهما بخاصيته ، أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم ، نحو : إنّ زيدا ليقوم ، أو لقائم ، أو بأنه على حركة الاسـم وسكونه ، كيضرب ، وضارب .

وليس شيء من هذه العلل الثلاث الشبه هي العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل ، أي الاسم حتى يُحمل عليه فيها الفرع إنما هو أي الموجب لإعراب الأصل إزالة اللبس عن المعاني الواردة على التركيب ، كما تقدم .

قال : وقياس الشبه قياس صحيح ، يُعتدُّ به ، يجوز التمسـك بـه عنـد علماء الفن في الأصح مع أنّ الخلاف فيه كقياس العلة ، إلاّ أنّ المشبه به أقوى على الأصل في التشبيه .

□□□

السابع

الطرد [4]

(بفتح المهملة الأولى ، وسكون الثانية)

[قال ابن الأنباري] وهو القياس الذي يوجد معه الحكم في الفرع وتفقد الإخالة المناسبة في العلة.

واختلفوا علماء العربية في كونه حجة :

---

[1] لمع الأدلة ، ص 107 ، 109

[2] أي يتخصص بزمن معين بعدأنْ كان شائعا في زمني الحال والاستقبال محتملا لهما .

[3] أو الإضافة ، فيصير معينا : زيادة من الفيض 2/985

[4] لمع الأدلة ، ص 110

فقال قوم : ليس بحجة ، لأن مجرد الطرد بوجود الحكم في الفرع لا يوجب غلبة الظن[1] ، ألا ترى/ أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف 153ب لاطراد[2] البناء في كل فعل غير متصرف ــ بالتاء الفوقية ــ وذلك موجود في ليس ، وإعراب ما لاينصرف ،] بعدم الانصراف ؛ لاطراد الإعراب في كل اسم غير متصرف][3] ، لما[4] كان ذلك[5] الطرد للبناء في إعراب المخصوص بعدم تصرفه ، يغلب على الظن أن بناء ليس لعدم التصرف ؛ لجواز أنه لأمر آخر ، ولا يغلب عليه أن إعراب مالا ينصرف لعدم الانصراف ، لما قام به من العلتين ، أو ما يقوم مقامهما ، بل نعلم علما يقينا أنَّ ليس إنما بُني لأن الأصل في الأفعال البناء ، لعدم تصرفه ونعلم أن مالا ينصرف إنما أُعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب ، فجاء كل منهما على أصل بابه، ثم العبارة مُحرّفة ، ولعلها : ولأنّ الإعراب المتصرف لتصرفه ، فليراجع الأصول من الأصل . وإذا ثبت بطلان هذه العلة علة الطرد مع اطرادها كما عرفته عُلِم ــ بالبناء لغير الفاعل ــ بها ، أو به ، ويدل على أن مجرد الطرد لا يُكتفى به [أي : في القياس في نقل حكم الأصل للفرع ونحوه][6]، فلابد من إخالة أو شبه ، [ليُحمل عليه بواحد منهما][7] .

ويدل على أن الطرد لا يكون علة ، أنه لو كان علة لأدى إلى الدور ، وهو توقف الشيء على نفسه بمرتبة ، أو مراتب ، والأول مُصرح به ، وهو أقبح، والثاني مضمر، ألا ترى أيها الصالح للخطاب أنه أي : الشأن إذا قيل له : للمستدل ما الدليل على صحة دعواك ؟ فيقول : أن أدَّعِي أن هذه العلة علة في محل آخر ، غير ما هي عليه فيه علة بالطرد ، فإذا قيل له وما الدليل على أنها أي : العلة علة في محل آخر ؟ فيقول : دعواي أنها علة في مسألتنا ، وهي

---

[1] أي : بعلة جامعة بين الأصل والفرع .
[2] في لمع الأدلة ، ص 110 : (لاطرد) ، وهو الأنسب للمعنى .
[3] ما بين الحاصرتين ساقط من الاصل ، وهو في الاقتراح ، ص 296 ، وفي الفيض 2/987
[4] هو جواب لو .
[5] كان ذلك : ذلك اسم كان ، ويغلب خبرها ، وفاعل يغلب ضمير الطرد ، ومفعوله : أنّ بناء ليس .. الخ ، أي : لمَّا جعل الطردُ الظنَّ غالبا أنّ بناء ليس لعدم تصرفها ، لاحتمال لأن يكون البناء لأمر آخر ، فتنتفي غلبة الظن
[6] ما بين الحاصرتين زيادة من الفيض 2/988 ، وربما كان سقط من الأصل ، وكثيرا ما أسقط الناسخ أمثال ذلك، وقفز إلى ما بعده .
[7] ما بين الحاصرتين وزيادة من الفيض 2/988، والقول فيه كسابقه .

المحل الأول فدعواه [أي دعوى أنها علة في محل آخر][1] دليل على صحة دعواه في مسألتنا ، وإثبات كلٍّ موقوف على إثبات الآخر .

فإذا قيل له: ما الدليل على أنها أي : العلة في مسألتنا علة في الموضعين معا ؟ فيقول وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة ، لوجوده عند وجودها ، وذلك شأن العلة .

فإذا قيل له: لا دلالة في وجوده فيهما معا على العلية لها ، فإن / 154 أ الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة فما الدليل على أن الحكم يثبت بها بالعلة في المحل الذي أي الفرع كذا هو[2] كذا فيه ؟ والظاهر، أي العلة فيه ، أي الفرع، كما هو شأن العلة إذا ثبت الحكم في الفرع ، عند قيام علة الأصل أيضا ، فيقول المستدل على كونها علة فيهما كونها علة ، فلذا حمل بها الفرع على الأصل في حكمه، فإذا قيل له: وما الدليل على كونها علة ، ولِمَ لا تكون شرطا ؟ فيقول وجود الحكم معها ، في كل موضع وجدت فيه ، وليس ذلك للشرط ، إذ شأنه فقد المشروط عند فقده ، أمَّا عند وجوده[3] ، فيجوز الوجود والعدم ، فيصير الكلام دورا ، لأنه أثبت الحكم بها ، وأثبتها بها .

وقال قوم إنه حجة أي الطرد واحتجوا على ذلك بأن قالوا : الدليل على صحة العلة اطرادها في أفراد المعلول وسلامتها من النقض أي : تخلف بعض أفرادها عن تعليلها وهذا التعليل موجود هنا فلذا كانت حجة وربما قالوا في إثباته عَجْزُ المعترض عن الفرق بين الموضعين المطردة فيهما العلة دليل على صحة العلة ، إذ لو لم تكن علة لهما لأبدى فرقا ، وربما قالوا في إثباته : إنه نوع من القياس ، لصدق تعريفه عليه ، فوجب أن يكون حجة لسائر القياس الصحيح ، فالواجب فيه ، أي : الطرد ، ليعتد به ، كما لو كان فيه إخالة بالمعجمة أو شَبَه ليقوى جانبه .

---

[1] ما بين الحاصرتين ، سقط من الأصل ، وهو زيادة من الفيض 2/ 988

[2] (الذي هو فيه) : كذا في نُسخ الاقتراح ، ولمع الأدلة ، بتذكير الضمير ، والظاهر أنْ يُقال : (هي) بتأنيثه ، لأنّ مفاده العلة ، أي الموضع الذي هي ، أي : العلة ، فيه وهو فرع ، لأنّ شأن العلة أنْ يثبت بها الحكم في الفرع عند قيام علة الأصل في الفرع .

[3] كتب : أمّا عنده ، وما أثبتناه من الفيض 2/990

ورد الأول من حجج الاحتجاج لحجيته : بأنهم جعلوا الطرد دليلا على صحة العلة لعمومه وادعوا هنا أي : في الطرد أنه العلة نفسها ، فبين القولين تخالف / وذلك أنه ليس من ضرورة كونه أي : الطرد دليلا على صحة العلة 154ب لعمومه أن يكون هو أي : الطرد العلة ؛ لأنّ دليل صحة الشيء أعم من كونه غير دليله هو أولاً ، بل ينبغي يجب صناعة أن يثبتوا[1] العلة في تغييبها بدليله ، ثم يدلوا على صحتها أي العلة بالطرد، فإنه دليل صحة العلة لأن الطرد أي النظر إليه نظر ثانٍ من المُناظربعد ثبوت العلة.

ورد الثاني منها : بأن العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة بالتصحيح دليل على فسادها ، إذ لو كانت صحيحة لما.....[2]

ورد الثالث منها : بأنه تمسكٌ ـ بالتنوين ، مصدر تمسَّكَ ـ أي أخذ واستدل بالطرد في إثبات الطرد ، والشيء لا يكون دليل نفسه ، لِما يلزمه من الدور ، وسبق الشيء على نفسه ، وتأخره عنها ، واتحاد الدليل والمدلول ، فإن ما فيه إخالة ، أو شبَه ، لم يكن حجة، لكونه قياسا لقبا وتسمية، عطف رديف بل كان حجة لما فيه من الإخالة والشَبَه المغلب على الظن ، إلحاق الفرع بالأصل ، وليس ذلك الظن موجودا في الطرد[3] ، أي : ليس فيه ما يغلب على الظن ، فوجب أن لا يكون الطرد حجة، لفقد سببها. انتهى.

---

[1] في لمع الأدلة : يبينوا .
[2] كلمة لم أتمكن من قراءتها .
[3] كتب : (في الظن كذا) ، وعلق بقوله : (والظاهر في الطرد ، لأنّ الكلام فيه ، أي ليس فيه ما يغلب على الظن) . وتعليقه صحيح ، فقد ورد في الاقتراح المحقق ، ص 300: الطرد ، و في الفيض 2/992 بعد أن أثبت (الطرد) قال : وفي نسخ (في الظن) بالمشالة المعجمة ، وهو تحريف بلا شك

□□□

المسلك

الثامن

من مسالك العلة

إلغاء : إبطال **الفارق** بين الأصل والفرع

وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر في القيـــاس فيلـــزم اشتراكهما فيما سواه .

مثاله : قياس الظرف على المجرور في[1] الأحكام ، بجـــامع أن لا فـــارق بينهما، فإنهما / أي المحمول ، والمحمول عليه مستويان في جميـــع الأحكـــام، وإنما وقع الخلاف في هذه المسألة ، أي كونه مقيسا عليه ، فإذا أُلغي الفـــارق بينهما ، ثبت القياس ، لوجود الجامع .

[1] بعد في : بياض في نسخ الإقتراح ، على ما ذكره محقق الآقتراح ، وقد أضاف الشارح كلمة (الأحكام) .

□□□

ذكر القوادح في العلة

(هذه ترجمة)

منها : النقض

(بالنون والقاف والضاد المعجمة)

قال ابن الأنباري في جدله[1] ــ بفتح الجيم والمهملة ــ أي في رسالته المسماة بالإعراب في جدل الإعراب : وهو أي : النقض وجود العلة، ولا حكم، وهو التعريف له على مذهب من لا يرى تخصيص العلة ببعض الأفراد ، لوجوب اطرادها ، فإذا وُجِدتْ وُجِد الحكم ، فتخلُّفه عنها مع وجودها ، نقض لها .

وقال في أصوله : الأكثرون من علماء العربية على أن الطرد شرط في العلة ، وإلاّ لم يكن علة لفقد المشروط عند فقد شرطه ، وذلك الطرد المعتبر لتحققها أن يوجد الحكم المعلل بها عند وجودها في كل موضع ،لا يتخلّف عنها ، لدورانه عليها وجودا وضده، كرفع كل ما أسند إليه الفعل ، فاعلا كان أو نائبه ، أو ملحقا بالفاعل ، لوجود علةالإسناد في كل موضع؛ لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول به ، لأنه المراد عندإطلاق لفظ مفعول ،كما في المغني ، ولأنه الذي يقع عليه الفعل وقع فضلةً : زائدا على ركني الإسناد ؛ لوجود علة وقوع الفعل عليه[2]، المقتضية للنصب .

---

[1] الإعراب في جدل الإعراب ، ص 60

[2] وجد بعد هذا في بعض نسخ الاقتراح ما نصه : وجر كل ما دخل عليه حرف الجر، لوجود عامله، وكذلك وجود الجزم في كل ما دخل عليه حرف الجزم؛ لوجود عامله.

وإنما كان الطرد شرطا ، لأن العلة العقليــة لا تكــون إلا مطــردة ، وإذا وُجدت وُجِد ، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص ببعض أفراد المعلول ، لأنه تحكّم وإلغاء ، لا مقتضي ، فكذلك كالعلة العقلية فيما ذكر فيها العلة النحوية/ 155ب لا يدخلها التخصيص .

وقال قوم: ليس ،أي:الطرد بشرط في العلة مطلقا ، فيجــوز أن يــدخلها التخصيص، ويكفي العلة ثبوتها في الأعم الأغلب ؛ لأنها أي : العلة دليل علــى الحكم ، بجعل جاعل واضع ذلك الفن ، فصارت بمنزلة الاسم العام، الصادق على ما فوق الواحد من غير حصر في أنه لا يجب تعميمه عقلا لجميع الأفراد ، بــل يجوز تخصيصه ببعضها ، لأنَّ عمومه ظاهري ، لا قطعي ، فكما يجوز تخصيص الاسم العام بقصره على بعض أفراده، فكذلك ما كان في معناه من العلة الجعلية ، فيجوز تخصيصها ، وكما يجوز التمسك بالعموم المخصــوص، ببعــض أفــراده لمقتضٍ له ، فكذلك يجوز التمسك بالعلة المخصوصة ، بجامع أنّ كلاًّ من الأمــر ظني ، فجاز تخلفه .

وعلى الأول أي عدم جواز تخصيصه قال ابن الانباري في الجدل[1]: مثال النقض أن يقول المستدل : إنما بُنيتْ في لغة الحجاز حذامِ وقطامِ ورقــاشِ ممــا هوعلى وزن فَعالِ ، علما لمؤنث ، أمّــا تميم فمنهم مَن أعربه إعــراب مــا لا ينصرف مطلقا ، ومنهم مَن فصل بين مــا آخــره راء وغيــره ، وإنمــا بنــاه الحجازيون لاجتماع ثلاث علل، وهي التعريف ، والتأنيث المعنوي ، لكونه علما لمؤنث ، والعدل ، لأنه معدول عدلاً لا تقديرا .

فيقول الخصم هذا التعليل ينتقض بــ(أذربيجان) جيمه فارسية ، يُكتب بكل مــن الجيم والكاف ، اسم بلد بفارس، فإن فيه ثلاث علــل : العلميــة ، والتــأنيث ، والعجمة ، بل أكثر ، وهو التركيب المزجي من (أذربي) و (جان)[2] وليــس بمبني .

---

[1] الإعراب في جدل الإعراب ، ص 113
[2] وزاد بعضهم زيادة الألف والنون .

قال[1] : فقد انتقضت العلة/ التي وجدت مع فقد الحكــم ، والجــواب 156أ عن النقض أن يمنع مسألة النقض، إن كان فيها احتمال منع وجود العلــة فيمــا نقضت به ، أو يدفع النقض فيها باللفظ بالعلة بزيادة فيها قد تمنع النقض بــذلك أو بمعنى في اللفظ فيما كان مانعا لشمول صورة النقض .

فالمنع مثل أن يقول المستدل : إنما جاز النصب في المعرف بأل ، نعــت المنادى المبني، في نحو يا زيدُ الظريفَ ؛ حملا أي : اتباعا على الموضع لزيد ، وهو النصب ؛ لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم .

فيقال من جانب الخصم : ينتقض هذا التعليل بقولهم: يا أيُّها الرجلُ ؛ فأنّ العلــة وُجِدت دون الحكم ، فإن الرجل وصف لمنادى مفرد مضــموم، ولا يجــوز فيــه النصب[2] ، فيقول المستدل : لا نُسلِّم بعدم جوازه ، أنه لا يجوز فيه النصب علــى مذهب من يرى جوازه، فدفع النقض يمنع التخلف فيما أورده باطراد الحكم فيه ، كما قال ، ويُمنع أي : النقض على مذهب من يرى جوازه ، أي : النصب .

ومثال الدفع ينتقض باللفظ ، مثل أن يقول القائل في حد المبتدأ : كل اسم عرّيته ــ بتشديد الراء ــ أخليته من العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا، فيقال نقضا للحد : هذا الحد ينتقض بقولهم : إذا زيدٌ جاءني أكرمته ، فــ(زيد) فيه قد تعرَّى من العوامل اللفظية ، ومع هذا تعريّه عنها فليس مبتدأ ، بل فاعــل لمحــذوف يفسره ما بعده ، فالحد منقوض به ، فيقول في دفعه : قد ذكرت في الحــد مــا يدفع النقض بما ذكرت ، لأني قلت / لفظا أو تقديرا ، وهو،أي: زيد وإن 156ب تعرى : تجرد عنها لفظا ، لم يتعر يتجرد تقديرا ، لأنه فاعل فعل محذوف ، لأن التقدير إذا جاءني زيد ، فلم يوجد الحد ، فلا يُنقض به .

ومثال الدفع بمعنى في اللفظ المذكور للعلة مثل أن يقول المستدل إنما ارتفع يكتب في نحو : مررت برجل يكتب ، لقيامه مقام الاسم ، وهو كاتب فــي الوصفية .

[1] أي ابن الأنباري في الجدل ، ص 60 - 62

[2] لأنه غير مسموع . الفيض 2/1001

فيقول : هذا ينتقض بقولك : مررت برجل كَتَبَ ، فإنّه العلة ، وهي قيام فعل قد قام مقام الإسم في الوصفية موجودة ، كما قال ، لقيام كتب مقام كاتب ، فليس أي كتبَ بمرفوع فانتقضت العلة .

فنقول في دفعه قيام الفعل مقام الاسم في الوصفية ، أو الحالية ، أو الخبرية إنما يكون موجبا للرفع إذا كان الفعل معربا ، وهوالفعل المضارع ، نحو يكتب , وذلك مدل بمعنى عليه لفظ يكتب ، و(كتب) فعل ماض فلا نقض به ، والفعل الماضي لا يستحق شيئا من الإعراب رفعا ولا غيره فلما لم يستحق الماضي شيئا من جنس الإعراب ؛ لعدم وجود ما يقتضيه فيه من تعاور المعاني على التركيب المنكشفة بالإعراب ، منع الرفع الذي هو نوع منه ، فكأنا قلنا لأجل هذا المعنى في العلة : هذا النوع[1] المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع ، فقوله المستحق للإعراب ، لم يذكر في لفظ العلة ، لكنه معنى موجود فيها ، فمنع النقض بما فقد فيه ذلك ، فلا يرد النقض بالفعل الماضي الواقع مقام الاسم / ولم يرفع لوصفه ، أي : الذي لا يستحق شيئا من أنواع الإعراب 157أ هذا كله على منع تخصيص العلة أما على قول مَن يرى تخصيص العلة جائزاً فإن النقض عنده للعلة غير مقبول ؛ لكونها عنده مخصوصة بغير ما نُقضت به.

---

[1] وفي الاقتراح المطبوع (الفعل) ، وذكر المحقق أنّ لفظ (النوع) في نسخة من النسخ المخطوطة . حاشية (9) من الاقتراح ، ص 306

□□□

ومنها (أي قوادح العلل)

تخلُّف العكس

(أي كونها غير منعكسة)

بناءً : حال، أي مبنيا على أن العكس وهو أنّ فقدان العلة فقدٌ للحكم شرط في العلة ، وهو رأي الأكثرين من الأصوليين وغيرهم وهو ، أي : العكس أن يُعدم الحكم عند عدم العلة ، لأنها المُعرِّفة له كعدم رفع الفاعل هو الحكم المُعلَّل بإسناد الفعل إليه عند فقدِ الإسناد ؛ لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا ، [وعدم نصب المفعول ، لعدم وقوع الفعل عليه لفظا أو تقديرا][1] وهذا فرض وتقدير ، أي : لو فرض فاعل من غير إسناد فعل ، أوما في معناه إليه أَيُعدم رفعه لفقد علته، أم لا ؟ إنْ قلنا باعتبار العكس في العلة، فنعم ، وإلاّ فلا .

وقال قوم : إنه أي :العكس ليس بشرط في صحتها لأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي ، والدليل العقلي أظهر إيضاحا ، يدل وجوده على وجوده ، أي : وجود المدلول[2]، ولا يدل عدمه أي : الدليل العقلي على عدمه :عدم وجود المدلول ، إذ الدليل كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، لانتفاء علم الشيء عند انتفاء علم الدليل .

ومثال تخلف العكس وجودالحكم مع فقد العلة قول بعض النحاة ، وهو أبو العباس أحمدبن يحيى ثعلب من الكوفيين في نصب الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ ، نحو (زيد أمامَك) ، وقوله تعالى :﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[3] : إنه أي : النصب / متعلق بفعل محذوف، غير مطلوب إظهاره ، ولا مقدر وجوده 157 ب

---

[1] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ، ص 307 ، والفيض 2/ 1004

[2] في الاقتراح، ص 308 : يدل وجوده على وجود الحكم ، ومثله في الفيض 2/1005

[3] الأنفال 42

بل حُذِف الفعل المناسب ، واكتفى بالظرف منه بـدله ، وبقـي الظـرف بحـاله منصوبا بعد حذف الفعل لفظا وتقديرا ، على ما كان عليه قبل حـذف الفعـل ، فوجد المعلول ، وهونصب الظرف ، مع تخلّف علته ، وهو الفعل الناصب له .

□□□

ومنها

أي القوادح

عدم التاثير

للوصف في الحكم

وهو أن يكون الوصف المعلل به الحكم لا مناسبة فيه للحكم .

قال ابن الأنباري[1] : الأكثر على أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلة ؛ لإثبات الحكم مع عدم الإخالة المناسبة له ، سواء كان إلحاقه لها لدفع نقض لتخلف الفعل عن علته ، أو غيره من الوجوه ، بل هو ، أي : الوصف غير المناسب حشو زائد على الحاجة في أثناء العلة ، ومثال ذلك ، أي عدم تأثير الوصف مثل أن يدلّ على ترك صرف (حبلى) فيقول المستدل : إنما امتنع من الصرف لأنّ في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فوجب أنْ يكون غير منصرف ، كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصورة وهذا شأنه .

فذِكْرُ المستدل المقصورة وصف للألف حشو في العلة لأنه لا أثر له في العلة ، لأن ألف التأنيث المانعة بما ختمت به من الصرف ، لم تستحق أن تكون سببا مانعا من الصرف ؛ لكونها مقصورة حتى يكون لذكرها فائدة بل استحقه لكونها للتأنيث فقط وقامت مقام علتين كذلك ، وللزومها ، ألا ترى أنَّ ألف التأنيث الممدودة سبب مانع أيضا ؟ لوجود المانع ، وهو التأنيث ، ولو كان القصر معتبرا ما مُنعت الممدودة .

واستدل على عدم الجواز للتعليل / بما هذا شأنه ، بأنه لا إخالـة 158أ مناسبة فيه للحكم ولا مناسبة : عطف توضيحي وإذا كان الوصف خاليـا عـن

---

[1] لمع الأدلة ، ص 125

ذلك المذكور من المناسبة لم يكن دليلا على الحكم المعلل به ، وإذا لم يكن دليلا للحكم لم يجز إلحاقه أي: الفرع بالأصل بالعلة[1] ، لأنها دليله .

وقال قوم : بالتفصيل ، فلا يجوز ذكره دليلا في الحكم ، وإذا ذكر لدفع النقض للعلة فيما تخلف فيه الحكم عنها لم يكن ذكره حينئذ حشوا ، بل لإفادة الدفع المذكور ؛ لأن الأوصاف في العلة للحكم تفتقر إلى شيئين .

أحدهما : أن يكون لها أي : العلة تأثير في الحكم .

والثاني : أن يكون فيها احتراز من غير المعلول ، فكما لا يكون ماله تأثير في الحكم حشوا : خلوا من الفائدة لتأثير فيه ، فكذلك لا يكون ما لا تأثير له في الحكم مما فيه احتراز حشوا، لما علمت أنّ الاحتراز من مطلب العلة كالتأثير .

وقال ابن جني في الخصائص[2] : قد يزاد في العلة صفة لا للتأثير ،ولا للاحتراز ، بل يؤتى بها لضرب من الاحتياط من المُعلِّل بحيث لو اسقطت تلك الصفة لم يقدح : يؤثر اسقاطها فيها أي : العلة ، وهذا ما وعد به المصنف فيما مرّ بزيادة البيان ، كقولهم ، أي علماء العربية في همز أوائل جمع أوَّل ، منقلبة عن واو إذ أصله : أواول بواوين ، كما في الواحد فلما اكتنف : أحاط الألفَ واوانِ ، ليس كونهما واوين معتبرا للقلب ، بل كونهما لَيِّنَيْن كما في التوضيح لابن هشام وتجرد واوين كما ذكر ، أو يائين كنيائف[3] ، أو مختلفين كسيائد[4] ، وقربت الثانية منهما من الطرف : طرف الكلمة ، ولم يؤثر إخراج ذلك الحرف / الهمزة على الأصل وهو الواو تنبيها على غيره من المغيرات 158 ب في معناه ، وليس هناك أي في الجمع ياء تحتية قبل الطرف ــــ بفتح أوليه المهملين ــ أي : الآخر مقدرة ، وكانت الكلمة جمعا ثقل ذلك الإبدال فأبدلت الواو في الأصل همزة فصار (أوائل) بالهمزة مكان الواو الثانية[5] .

---

1 أي : وإذا لحق بها كان حشوا فيها

2 الخصائص 1/194

3 جمع نيِّف ، والأصل نيايف ، وبعد الإبدال تصير : نيائف .

4 جمع سيِّد ، والآصل سيايد ، وبعد الإبدال تصير : سيائد .

5 أمَّا ما قاله صاحب الفيض 2/1007 فهو : أوائل جمع أول ، وهل أصله : أوأل ، أو ووأل على أفعل ، أو فوعل أو غير ذلك ؟ .... واقتصر على الواوين ؛ لأنّ القلب فيهما متفق عليه بين جميع النحاة ، وأمَّا إذا كانا ياءين كنيّف ونيايف ، أو مختلفين كسيّد وسيايد ، فمذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما الإبدال أيضا ، وهو الصحيح الذي يؤيده القياس والسماع ، كما قاله ابن أم قاسم وغيره ، وقال الأخفش :لا إبدال ، قال : وإنما أُبدلت همزة في الواوين لثقلهما ، ففرق بين الواوين ، فتبدل الثانية منهما ، وغيرهما فلا .

فهذه العلة لأبدال الواو همزة مركبة من خمسة أوصاف ، محتاج إليها في الإبدال إلاّ الخامس ، فلا حاجة إليه ؛ لتحقق الإبدال مع الأربعة الأُوَل ، سواء كان مفردا أم جمعا .

فقولك أيها المخاطب : ولم يؤثر ... إلى آخره احتراز من نحو قوله : أي الشاعر :

تَسْمَعُ مِنْ شُذَّانِها عَوَاوِلاَ[1]

بإبقاء الواو بحالها ، لِما يلزم إبدالها همزة من التأثير في آخر ذلك عن الأصل .

وقولك : وليس هناك ياء مقدرة ، لئلا يلزمك قلبها همزة في نحو قوله :

وكَحَلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ[2]

لأن أصله (عواوير) ، لأنه جمع عُوَّار ــ بضم المهملة ، وتخفيف الــواو[3] ــــ الرمد الشديد ، فتقدّر الياء بعد الواو الثانية ،مــع قلبهــا همــزة ، فهومَفاعيــل كطواويس ، لا مفاعل كمساجد ، فكذا صح فيه الواو ؛ لبعده من الطــرف ، ثــم حُذفت الياء، وبقي التصحيح بحاله؛ لأنّ حذف الياء عارض ، والاعتبار بالأصل ، لأنّ المحذوف في حكم الموجود ، وفاعل كَحَل ــ بالتخفيف ــ ضمير يرجع للدهر في أبيات قبله[4] ، كذا في التصريح .

وقولك : وكانت الكلمة جمعا غير محتاج إليه في التعليل لأنك لو لم تذكره لم يخل ذلك بالعلة لحصــول الحكم ، وإنْ فُقِــد[ت الجمعية] ، ألا تـــرى أنــك

ثم قال منتقدا ما قاله ابن علان : وفي الشرح هنا كلام غير معتد به لقصوره .

1 الشذان :جمع شاذ ، والعواول : جمع عِوَّال ، مصدر عَوَّل ، أي : بكى ، وكأنه يصف دلوا يتناثر منه الماء ، أو منجنيقا تتناثر منها الحجارة ، وأصل العواول :العواويل ، حذفت الياء للضرورة .الرجز في لسان العرب، وتاج العروس (عول)

2 الرجز لجندل بن المثنى الطهوي ، ونسبه ابن جني للعجاج ، وهومن شواهد الكتاب 4/370 ، والخصائص 1/195 ، وشرح المفصل 5/70 ، 10/92، وشرح الأشموني 4/290 ، وشرح الشافية 3/131 ، والممتع 1 /339 ، وشرح الملوكي ، ص 426، والتصريح 2/369 ، والمحتسب 1/107.
والعُوار مفرد العواوير ، وهو القذى ، أو الرمد ، يريد أنّ الدهر جعل في عينيه القذى والرمد بدل الكحل ، والشاهد فيه : تصحيح الواو الثانية في العواوير ،لأنه ينوي الياء المحذوفة ،والواو إذا وقعت في هذا الموضع تُهمز؛ لبعدها عن الطرف ، الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال .

3 قال في الفيض 2/1011 : وضبطه ابن علان بتخفيف الواو ، وهو وَهْم ، ولوكانت الواومخففة ما جمع هذا الجمع .

4 الأبيات كما هي في التصريح 2/369

غَرَّكِ أَن تَقارَبَتْ أَباعِري
وأَنْ رَأَيتِ الدَّهْرَ ذا الدَّوائِرِ

لــو بنيت مــن (قُلْتَ) و(بِعْتَ)[1] لا حاجة لضم الفاعل / في المبني 159أ لأنّ الفعل[2] ، واحدا مفردا على فواعل ، أو أفاعل لهمزت أي ذلك الواحد كما تهمـــز في الجمع ، فيقال فيه قوائل ، وبوائع، اسمي إنسان بالهمز ، لأنّ مقتضي قلـــب حرف العلة همزة من الأوصاف الأربعة موجودة فيه حينئذ، إلاّ الوصف الأخير ، فغير موجود في الأخيرين ؛ لعدم اكتنافهما الألف ، لكنه ذُكِر وصف الجمع فـــي التعليل تأنيسا للسامع من تعليله من حيث كان الجمع في غير هذا الوزن ممـــا يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو : (حُقِيّ[3]) و (دُلِيّ[4]) أي: أصلهما ، حُقُوٌّ ، و دُلُوٌّ ، فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع ، فقلبوا الأخيرة ياء ، ثـــم أُعِلَّـــتْ الأولى باجتماع الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت ياء وأُدغمـــتْ، وكُسر ما قبلها لتصح ، فذكر هنا ، أي في أوائل قيد الجمع في أوصاف العلـــة المقتضية للقلب تأكيدا لاوجوبا ، لما علمت أنّ ذلك الوزن يقتضي القلب مطلقا ، وأنّ الجمع مما يدعو إليه فيما ذكرنا .

قال ابن جني[5] : ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلا البتـــة : تأكيـــد لأصل ، وذلك لأنّه يكون حينئذ حشوا في الكلام ، مع إبهام ، كقـــولك في رفـــع (طلحة) من نحو قولك جائني طلحة : : إنه لإسناد الفعل إليه ، فهـــذه العلـــة الصحيحة ولأنه مؤنث ، وعلَم ، فذِكْر التأنيث والعَلَمية لغو خلوه من الفائدة البتة لا فائدة له : [والجملة] خبر بعد خبرأو في محل الوصف [للخبر] .

وفي التصريح :لا أفعل كذا البتة ، جملة (لا أفعل) يُحتمل استمرار النفي وانقطاعه ، والبت : القطع ، يُقال : لا أفعله البتة ، لكل أمـــر لا رجعـــة فيـــه ، قاله / في الصحاح[6] ، و (أل) في البتة لازمة الذكر ، قاله الرضى فـــي 159ب

---

[1] الأولى أنْ يقول : لو بنيت من القول البيع .

[2] قال في الفيض 2/1011 معلقا : كلاهما ـ يعني قلت وبعت ـ ماض مسند لتاء الخطاب ، ولو قال من القول والبيع لأصاب ، إذ لا مدخل للفاعل في البناء في صيغة الفعل ، كما لا يخفى عمن له أدنى مُسكة بالصرف . قلت : لقد اضطرب كلامه فمن يقرأ قوله): لا حاجة لضم الفاعل في المبني لأنّ الفعل ، واحدا) يظن أنّ الصواب أن يقول : واحد(خبر لأنّ) ، ولكن كلمة (واحداً) مفعول به لقوله : لوبنيتَ.

[3] حُقِي :جمع حَقْو ، وهو الخصر

[4] جمع دَلْو .

[5] الخصائص 1/195

[6] جاء في الصحاح (بتت) :البَتُّ: القطع. تقول بَتَّهُ يَبُتُّهُ وَيَبِتُّهُ. وبَتَّتَهُ تَبْتيتاً، شدّد للمبالغة. والانْبِتاتُ: الانقِطاعُ. ورجل مُنْبَتٌّ، أي مُنْقَطَعٌ به. ويقال لا أَفْعَلُهُ بَتَّةً ولا أفعله البَتَّةَ، لكل أمْرٍ لا رَجْعَةَ فيه، ونصبه على المصدر.وسَكْرانُ لا يَبُتُّ، قال الأصمعيّ: لا يقطع أمراً. قال: ولا يقال يُبِتُّ. وقال الفرّاء: هما لُغَتان، يقال أَبْتَتُّ

الحواشي ، وفي اللباب : لم يسمع في البتة إلاّ قطع الهمزة ، والقياس وصلها ، انتهى .

□□□

ومنها

(اي القوادح)

القول بالموجب

(بفتح الجيم)

قال ابن الأنباري : في جدله[1] : وهو أن يسلم الخصم للمستدل ما اتخـــذه موجبا للعلة ، مع استبقاء ــ بالموحدة والقاف ــ الخلاف فـــي المُنـــازع فيـــه

عليه القضاءَ وبَتَّهُ، أي قَطْعَتُهُ.

[1] الجدل ، ص 56

ومتى توجه الخلاف كان المستدل بالعلة المذكورة منقطعا بخروج ذلك فإن توجه الخلاف في بعض الصور المحتملة ، المختلف فيها مع عموم العلة لتلك الصور لم يعد المستدل منقطعا ، لعموم علته لذلك ، وإن اختلف فيه .

مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف ، نحو :راكبا جاء زيدٌ ، فإنّ العامل متصرف ، فيكون عمله قويا، فيجوز تقديم الحال عليه ، وهذا التعليل ساقط من النسخ التي وقفت عليها ، وفي نسخة فيقول : جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال ، أي كـ (زيداً ضربت) ، و (خوفا من الله تعالى) فكذلك في الحال .

فيقول له الكوفي : أنا أقول بموجبه ، فإن الحال يجوز تقديمها عندي على عاملها المذكور إذا كان ذو: صاحب الحال مضمرا ، نحو راكبا جئت ، دون ما إذا كان مظهرا ، لئلا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر .

والجواب من جانب المستدِل على جواز التقديم بما ذكر : أن يقدر المستدل العلة على وجه لا يمكنه أي: الخصم القول بالموجب بأن يقول/160أ المستدل على جواز التقديم بما ذكر عنيت ما وقع الخلاف فيه بيننا من مجيئها من الاسم الظاهر وعرَّفته كذلك بالألف واللام للعهد فتناوله أي : تناول المعرّفُ بأل ذلك المختلف فيه وانْصرف إليه بذلك التناول .

وله للبصري أن يقول للكوفي : هذا الذي فصّلته قول بموجب العلة في بعض الصور، إذا كان صاحب الحال مضمرا و......[1] في بعضها ، مع عموم العلة المجوزة للتقديم من قوة العامل في جميعها ، الشامل لما كان صاحبها ضميرا ، وما كان ظاهرا[2] ، فلا يكون قولا بموجبها أي المقتضي لتعميم الحكم ، وعدم التخصيص .

---

[1] كلمة لن يتضع لي معناها ـ ورسمها على شكل (والفا).
[2] لو قال : مضمرا ... أومظهرا ، لكان أكثر مجاراة لِما عليه النحاة .

□□□

ومنها

(أي الموانع)

فساد الاعتبار[1]

(للعلة في الحكم)

قال ابن الأنباري[2] : وهو أن يستدل في مسألة منصوصة بالقياس على مسألة أخرى في مقابلة النص عن العرب ، والقياس كذلك ، لا اعتبار به .

كأن يقول البصري : الدليل على أن ترك صرف ما لا ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر ، أن الأصل في الاسم الصرف ، فلو جوَّزنا ترك صرف ما ينصرف ؛ لأدى ذلك أي: ترك صرفه إلى أن يَرُدَّه ، أي : يُرَدّ منع الصرف للاسم عن الأصل ، وهو الصرف إلى غير أصل ، وهو منع الصرف ، فوجب أن لا يجوز قياسا على مد المقصور، فإنه يمتنع .

[1] هومخالفة القياس للنص ، ولا اجتهاد في موضع النص .
[2] الإعراب في جدل الإعراب ، ص 54

فيقول له المُعترِض ، بصيغة الفاعل ، أي : عليه في استدلاله وتعليلـــه : هـــذا استدلال منك بالقياس المذكور بدليله في مقابلة النص : الظرفان خبر بعد خبر ، الأولان لغوان ، والثالث في محل الحال عن العـــــرب : متعلـــق بـــالنص ، أو صفة / له ، أو حال منه وهو أي : القياس كذلك لا يجوز ، وعلل ذلـــك علـــى 160 ب سبيل الاستئناف البياني بما ادّعاه من النص بقوله : فإنه ، أي الشأن ، أو ترك الصرف للضرورة ، قد ورد النص عنهم أي العرب في أبيات[1] التنـــوين للتكثير[2] كما يؤذن به مقام الاستدلال تركوا فيها صرف المنصـــرف للضـــرورة ، فبعد النص بالورود عنهم ، فلا اعتبار للقياس .

والجواب مِن جانب المستدل بالقياس : الطعن في النقل المذكور ، المعبَّر عنه بالنص ، إما في أسناده : طريقه وذلك أي: الطعن فيه من وجهين :

أحدهما : أن يطالبه : [يُطالب] المستدلُ الخصمَ بإثباته لأنـــه مُـــدَّعٍ ، وعلـــى المُدَّعي الإثبات . وجوابه من المعترض : أن يسنده بذكر رجال سنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة علماء العربية المرجوع إليهم في ذلك .

والثاني بعد ذكره الإسناد : القدح في راويه : الطعن من المستدل في راويتهم بما يُصيّر روايتهم غير مقبولة وجوابه من المعترض : أن يبدي له : يظهر لـــذلك النص طريقا آخر سالما مما ورد على ما قبله .

وإما في متنه بعد تسليم وروده ، وقبول سنده ، وأمَّـــا أي الطعـــن فـــي المتن ، وذلك من خمسة أوجه :

أحدها : التأويل : حمل اللفظ على خلاف الظاهر لدليل بأن يقول الكوفي : الدليل على ترك صرف المنصرف قوله وهو ذو الأصبع العدواني :

وَمِمن وَلَدُوا عَامِـــ ـــرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ[3]

---

[1] كتب : في لغات . وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 318 ، والفيض 2/ 1018 ، حيث قال : في أبيات : أي كثيرة ، فالتنوين فيه للتكثير ، كما يشهد له المقام ، لأنه للاستدلال ، أي : وإذا ثبت النص عنهم في ورود المدعى ، فلا اعتبار للقياس ، ولا التفات إليه .

[2] كتب : التنوين للتنكير ، بناء على أن المنون هولفظ لغات ، وليس أبيات .

[3] وهو شاعر جاهلي ، والبيت من قصيدة في رثاء قومه (عدوان) بعد أن وقع شر بينهم فتفانوا ، والشاهد فيه حذف تنوين عامر للضرورة ، والبيت من شواهد شرح المفصل 1/68 ، والإنصاف 2/501 ، والمقاصد النحوية 4/374

بحذف تنوين عامر ؛ للضرورة ، وذو : صفة عامر ، وهو والمعطوف عليه كناية عن عظم / الجسم وبسطته.

فيقول له البصري : إنه ليس مما الكلام فيه من ترك صرف غير المنصرف ، بل هو غير منصرف ، إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة فصار فيه العَلَميّة والتأنيث المعنوي ، والحمل على المعنى والاعتبار به كثير في كلامهم أي : العرب .

والثاني من وجوه الطعن : المعارضة بنص آخر مثله فيه إبقاء صرفه حينئذ، والنصان متنافيان فيتناقضان[1] ، وإلاّ لزم الترجيح بلا مُرجّح ، ويسلم الدليل الأوَّل ؛ لسقوط ما عارضه بمعارضه ، وبمثل المعارضة يعارض الدليل أيضا بقوله : كأن يقول الكوفي : الدليل على أن إعمال الأول من العاملين الطالبين المعمول في (باب التنازع) أَوْلَى في إعمال الثاني قول الشاعر ، وهورجل من بني أسد :

(وَقَدْ نُغْنَى بِها وترى عصورا)[2]

وقد نُغْنَى ــ بالبناء لغير الفاعل ــ بِها وترى العرب عصورا ، تتمته وبه يتبين الدليل قوله :

بها يَقْتَدْنَنا الخُرُدَ الخِذَالاَ

---

[1] في الفيض 2/1020 : والنصان متكافئان فيتساقطان .وفي الاقتراح : فيتساقطان .

[2] الكلام على هذا الشاهد من وجوه : منها أنّ الرواية الصحيحة : (نَغْنَى بها ونَرى) بفتح النون من (نرى) وليس بضمها ، و(ترى) بالتاء ، وليس بالنون كما ذكر .ومنها أنّ سيبويه في الكتاب 1/78 نسبه إلى المرار الأسدي ، وأنشد قبله :

فَرَدَّ عليَّ الفُؤادِ هَوىً عَميداً وسُوئل لو يُبين لنا سُؤَالاً
وقد نَغْنَى بها ونَرى عُصُوراً بها يَقْتَدْنَنا الخُرُدَ الخِذَالاَ

ونسبه أبو القاسم الزجاجي في الجمل ، ص 116 للمرار الأسدي . ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف 1/85/86 لرجل من بني أسد .

قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه (تحصيل عين الذهب ، ص 96 ، 97): وصف الشاعر منزلا يقول: لمَّا ألممتُ به ذكرتُ مَن عهدته فيه ، فردّ عليّ من الهوى ما قد سلوت عنه ، والعميد : الشديد البالغ ، ومعنى نغنى : نقيم ، ويقتدننا : يملن بنا إلى الصِّبا ، ويقدننا نحوه ، والخرد : واحدتها خريدة ، وهي الخَفِرَة الحييّة ، والخدال : جمع خَدْلَة ، وهي الغليظة الساق الناعمة .

قال : بها ، أي بالمنزل ، أنثه لأنه بمعنى الدار . والبيت من الوافر .

الشاهد فيه : (ونرى يقتدننا الخردَ الخدالا) أعمل الفعل الأول (نرى) بدليل أنه نصبه ، وأتى بضميره معمولا للفعل الثاني ، وهو نون النسوة في (يقتدننا) ، ولو أعمل الثاني لقال: (نرى يقتادنا الخردُ الخدالُ) فيرفع المعمول على أنه فاعل لـ (يقتاد) ، ويحذف ضميره لكون الأول يطلب معمولا فضلة .

وحيث أنّ الشاهد في البيت الثاني ، فقد أنشد الأول ليُرى أنّ القوافي منصوبة ، فلذلك اضطر إلى إعمال الفعل الأول (نرى) فنصب به (الخرد الخدالا) .

ولو أعمل الثاني لقال : يَقْتادُنا الخُرُدَ الخِذَالاَ

فيقول له البصري : هذا النص مسلّم ، لكنه معارض بقول الآخر منهم :

ولكنّ نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي　　　بَنو عَبدِ شَمسٍ مِن مَنافٍ وَهاشِمِ[1]

فأعمل الثاني ، ولو أعمل الأول لقال : سببت وسبوني ، بني عبد شمس ، بنصب (بني) ، وإظهار الضمير في سبني .

والثالث من وجوه الطعن : اختلاف الراوية ، كأن يقول الكوفي : الدليل على جواز مد المقصور في الضرورة قوله :

سَيُغنِينِي الذِي أَغْنَاكَ عَنِّي　　　فَلا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِناءُ[2]

فمدَّ (الغِنَى) المقصور للضرورة .

فيقول البصري: المانع لمدها الراوية (غَناء) بفتح الغين / وهو 161 ب ممدود فلا دليل في البيت .

الرابع من وجوه الطعن : منع ظهور دلالته ، أي : الدليل على ما يلزم منه فساد القياس حتى يكون قدحا كأن يقول البصري : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أنه أي : المصدر يسمى مصدرا ، والمصدر اسم مكان هو في الأصل الموضع الذي تصدر ــ بالبناء للفاعل ــ عنه الإبل ، فلو لم يصدر عنه الفعل كما يقول البصري لما سُمي مصدرا ، لأنه لو كان مأخوذا من الفعل كما يقول الكوفي : مصدور عن الفعل، مأخوذ منه،[لما][3] قال في الإنصاف[4]: وهذا دليل لا بأس به .

---

[1] هذا البيت من الطويل للفرزدق، وهو من شعر يهاجي به جرير بن الخطفي. وقبله:

وإنّ حَراماً أنْ أَسُبَّ مُقاعِساً　　　بآبائيَ الشُّمِّ الكرامِ الخضارمِ

وهو في ديوانه 2/300 برواية (عَدْلاً)

والبيت من شواهد الكتاب 1/77 ،والمقتضب 4/74 ،والجمل ، ص 115، والإنصاف 1/87 .

[2] البيت من الوافر ، ولا يُعلم له قائل ، والشاهد فيه قوله : (ولا غِناء) فإنّ أصل هذه الكلمة (وى غِنىً) بكسر العين مقصورا ،ولكن الشاعر مده حين اضطر لإقامة الوزن .

والرواية الصحيحة أن يكون أوّلُه مفتوحاً لأنّ معنى الغِنى والغَناء واحد، والشعرُ إذا اضطرّ الى مدِّ المقصورِ غيّر أولَه ووجّهَهُ إلى ما يجوز استعمالُه، كقول الراجز:

والمرءُ يُبليه بَلاءَ السِّربالِ　　　كرُّ الليالي وانتقالُ الأحوال

فلمّا فتح الباء من البلى ساغ له المدّ. ومثلُ هذا كثير.

والبيت في الإنصاف 2/747 ، والإعراب في جدل الإعراب ، ص 47 ، وشرح الأشموني 4/110 ، والتصريح 2/293

[3] زيادة يقتضيها السياق .

[4] الإنصاف 1/235 م 28 ، وقال ذلك بعد تأييد مذهب البصريين .

فيقول الكوفي : هذا حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر ، فإنه إنما يسمى مصدرا ؛ لأنه مصدور عن الفعل ، والمراد بالمصدر المفعول ، لا الموضع كما يقال : مَرْكَبٌ فارِهٌ ، ومَشْرَبٌ عَذْبٌ ، فمركَب ومشرَب بوزن مصدر ، والمراد بهما المفعول ، أي مركوب ومشروب .

يقال هنا : قال في الإنصاف[1] : وهذا باطل من وجهين :

أحدهما : أنّ الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها ، لا يعدل بها عنه ، والظاهر يوجب أنْ يكون المصدر للموضع لا للمفعول ، فوجب حمله عليه .

ثانيهما : أنّ مركِباً فارها ، ومشرَبا عذبا ، يجوز أنْ يراد بهما موضع الركوب والشرب ، ونسبة الفراهة ، والعذوبة للمكان[2] ، مجازعقلي ، كبلد آمن .

وسقط من النسخة الخامس من الأوجه التي يُطعن بها في المتن[3] .

ومنها

(أي القوادح)

فساد الوضع[4]

قال ابن الأنباري[5] : وهو أن يُعلّق ــ بالبناء للفاعل ــ أي : المستدِل ، أو للمفعول ، وسكت عن الفاعل لعدم / تعلق الفرض به على العلة ضدَّ 162 أ المقتضي بالنصب على الأول[6] ، والرفع على الثاني[7] ، أي : ضد ما يقتضيه ، كأن يقول الكوفي المجوِّز لبناء فعل التعجب من السواد والبياض : إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان كالحمرة لأنهما أي : اللونين

---

[1] الإنصاف 1/243

[2] في الإنصاف 1/243 : للمجاورة

[3] وهو أنْ يستدل بما لا يقول به ، مثل أنْ يقول البصري :الدليل على أنّ واو (ربّ) لا تعمل ،وإنما العمل لرب المقدرة ، أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها ، في نحو قول جميل بن معمر العذري :

رَسمِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِه كُدتُ أَقضي الحياة مِن جَلَلِه

فيقول له الكوفي :إعمال حرف الجر مع الحذف منغير عوض ، لا تقول به ، فكيف يجوزلك الاستدلال به ؟ انظر : الإعراب في جدل الإعراب ، ص 47 ، والإنصاف 1/378 .

والشاهد في بيت جميل (رسمِ دارٍ) حيث جرّ رسم بـ (رب) محذوفة ، من غير شيء يتقدمها ، من واو وغيرها .

[4] فساد الوضع هو كون الجامع في القياس ثبتَ اعتباره بنص أو إجماع في نقيض الحكم .

[5] الإعراب في جدل الإعراب ، ص 55 - 56

[6] أي : ضد : مفعول به لـ (يعلِّق)

[7] أي : ضد : نائب فاعل لـ (يعلَّق)

المذكورين أصلا الألوان ، والباقي يتفرع عنهما ، وفي نسخة : أصل الألوان ، بالإفراد ، لكونه جامدا ، أو المراد الإخبار عن كل منهما ، لا عن كليهما ، نحو قوله تعالى : ﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1] بإفراد رسول ، كما هو أحد الوجوه فيه .

فيقول له البصري المانع لبناء فعل التعجب من الألوان كلها : قد علقت على العلة أي : كونها أصل الألوان ضد المقتضي إذ مقتضى كونهما أصلين أبلغيتهما في المنع لأن التعجب إنما امتنع أي : بناؤه من سائر الألوان للزومها المحل ، أي : والتعجب إنما يكون من حدوث أمرٍ وعروضه وهذا المعنى أي : اللزوم في الأصل ، أبلغ منه في الفرع ؛ لشدته وقوته بالأصالة ، فإذا لم يجز مما كان فرعا لملازمته المحل لا يكاد يزول عنه فلأن لا يجوز مما كان أصلا وهو ملازم للمحل أولى لا يفارقه إلاّ لعارض ، أو بالمنع لأبلغيته فيه .

والجواب من جانب المستدل : أن يبين عدم الضدية بين العلة وما ذكره من التخصيص أو يسلم له أي للمعترض ذلك أي : الضدية بين العلة والحكم ويبين أنه أي : كونه يقتضي ما ذكره أيضا هو من / وجه آخر ، غير 162ب الوجه المدخول فيه .

---

[1] الشعراء 16

□□□

ومنها

(أي القوادح)

المنع للعلة

أي : عدم تسليمها

قال ابن الأنباري[1] : وقد يكون المنع لها في الأصل والفرع ، أي : في كل منهما :

فالأول أي : منعها في الأصل : كأن يقول البصري : إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم[2] ، وهو أي : القيام المذكور عامل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ بجامع كونه معنويا ، وهو تجرد الاسم عن العوامل ، وجعله أولاً لثانٍ يخبر عنه والابتداء يوجب الرفع[3] ، فكذلك ما أشبهه ، [وهو القيام مقام الاسم في الفعل المضارع][4] .

فيقول له الكوفي : لا نسلم [أي ، نمنع][5] أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ ، لأنه أمر معنوي ، يضعف عن التأثير في أمر لفظي .

والثاني أي : المنع للعلة في الفرع : كأنْ يقول البصري : الدليل على أن فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه أنَّ دَرَاكِ ونَزَالِ ونحوهما من أسماء

---

[1] الإعراب في جدل الإعراب ، ص 58
[2] انظر الإنصاف 2/550 م 74
[3] انظر الإنصاف 1/44 م 05
[4] ما بين الحاصرتين زيادةمن الفيض 2/1027
[5] ما بين الحاصرتين زيادةمن الفيض 2/1027

الأفعال الواردة على وزن فَعَالِ مبنية على الكسر لقيامها مقامه ، في إفادة معناه فعوملت في البناء معاملته ولولا أنه مبني وإلا لما بُنى ما قام مقامه[6] .

فيقول له الكوفي معترضا دليله : لا نُسلِّم أن نحو دَرَاكِ مما ذكر إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر ، فهذا منع لوجود العلة في الفرع بل بُني لتضمنه معنـــى لام الأمر ، فأشبه الحرف في المعنى ؛ لتضمنه معناه .

والجواب من جانب المستدل عن منع المعترض وجود الدليل في الأصـــل والفرع العلة ، أنْ يدلّ ــ بالبناء للفاعل ، أي : المستدل ، أو المفعـــول ، أي : منه أومن غيره ــ على وجودها أي : العلة في الأصل ، أو الفرع بما أي : أنْ يدل بدليل يظهر به فساد المنع للوجود ، وأنه من العناد والمنع لذلك ، لا عبرة به .

□□□

---

[6] قوله : ولولا أنه مبني وإلا لما بُنى ما قام مقامه ، سقط من الأصل ، وهو من الاقتراح ، ص 328 ، والفيض 2/ 1027 . انظر الإنصاف 2/524 - 549 م 72

ومنها

(أي القوادح)

المطالبة / من المعترض للمستدل بتصحيح العلة أي : ثبوتها 163أ

وفي نسخ الأصل (بتصحح) بحذف الحاء الأولى ، من قلم الناسخ ، فكتب بعضهم لمَّا رأى ذلك كما رآه : كذا أُبينها على الإسقاط .

قال ابن الأنباري[1] : والجواب من المستدل للمعترض بذلك أن يدل على ذلك أي : صحة التعليل بشيئين : التأثير في الحكم لمناسبتها له وشهادة الأصول ؛ لكونها علة .

فالشيء الأول التأثير : وجود الحكم المعلل بتلك العلة لوجود العلة وزواله لزوالها ، إذ شأن العلة ذلك كأن يقول ــ بالتحتية ــ أي المستدل ــ وبالنون ــ أي : نحن معاشر النحاة : إنما بنيت (قبل) و (بعد) وما لحق بها من الظروف على الضم عند حذف المضاف إليه ، ونيّة معناه ؛ لأنها قُطِعتْ عن الإضافة لفظا .

فيقال من المعترض : وما الدليل على صحة هذه العلة ، وتأثيرها الضم عند وجودها ؟

فيقول ــ بالتحتية والنون ــ : التأثير لها فيه ، وهو وجود هذا البناء لوجود هذه العلة , وعدمه أي:البناء لعدمها ، ألا ترى أنه أي :ما ذكر إذا لم ينقطع عن الإضافة بأنْ أُضيف لفظاً ، أو حُذف المضاف إليه ، ونوي لفظه يعرب نصباً على الظرفية ، أو خفضاً بمن ، فإذا اقتطع عنها أي : الإضافة لفظا فقط بُني لفقدالإضافة فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب ، كما ذكر ، فثبت تأثيرُ عِلِّيّة قطع الإضافة لِما ذكر ، نعم يردُ عليه إعرابها عند قطعه عن الإضافة لفظا / ومعنى ، إلاّ أنْ يدعى أنها مضافة حينئذ تقديرا ، كما قيل به في كل 163ب وبعض ، فمعناه دخول (أل) عليهما على قول ، بدليل بقاء الإعراب .

---

[1] الإعراب في جدل الإعراب ، ص 59

والثاني ، أي : شهادة الأصول: كأن يقول: إنما بُنيت (كيف) و(أين) و(متى) لتضمنها معنى الحرف ، وذلك التضمن من أسباب البناء ,

فيقال من جانب المعترض : وما الدليل على صحة هذه العلة ؛ حتى يـــدل عليها ؟

فيقال من جانب المستدل : إن الأصول القولعد النحوية تشـــهد ، وتـــدل، والإسناد إليها من الإسناد للسبب على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا ، فوجب بناء هذه الكلمات ، لِما ذكر ، والأصول تشهد له .

□□□

ومنها

(أي : القوادح)

المعارضة

قال ابن الأنباري[1] : وهو أن يُعارض ــ بالبناء للمفعول ــ لعــدم تعلّــق الغرض بعين الفاعل المستدل فيما علل به الحكم بعلــة مبتــدأة تقتضــي خلاف مُقتضى علة المستدل .

والأكثرون من العلماء على قبولها ؛ لأنها دفعت العلة الأُوْلَى ، وقيل : لا تُقبل ؛ لأنها تَصَدٍّ[2] لمَنْصِب الاستدلال الذي هو إقامة الدليل ، إذ وظيفة المعترض منع دليل المســتدل،لا إقامــة دليــلٍ وذلــك أي : الاســتدلال رتبــة المســئول وهوالمستدل لا السائل وهو الخصم .

مثلها أي : المعارضة : ان يقول الكوفي في الإعمال المسمى بالتنــــازع أيضا : إنما كان إعمال الأول أولى ؛ لأنه سابق وهو أي: المذكور صالح للعمل في المتنازع فيه ، فكان إعماله كذلك أولى من إعمال الثاني لقوة/ الابتداء 164أ والعناية به .

فيقول البصري معترضا مُعارضا : هذا معارض بأن الثاني من العــاملين أقرب إلى الاسم المُتنازع فيه وليس في إعماله نقص ــ بالمهملة والمعجمة ــ معنى لتساوي المعنى على إعمال كلٍّ منهما ،واحترز به عن قول امرئ القيس :

فَلَو أَنَّ ما أَسعى لِأَدنى مَعيشَةٍ كَفاني وَلَم أَطلُب قَليلٌ مِنَ المالِ[3]

لفساد المعنى على توجيه كل من كفاني ، وأطلب ، أي قليل من المال لاســتلزام عدم السعي لأدنى معيشة ، وانتفاء كفاية قليل من المال ، وثبوت طلبــه الثــاني لكل منهما ، فلذا لم يُجعل من هذا الباب ، بل مفعول أطلــب محــذوف : أي لــم أطلب إلاّ العز والمجد ، كما يدل عليه قوله في البيت الثاني :

وَلَكِنَّما أَسعى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمثالي

فكان إعماله أولى ، فعارض دليل الكوفي بما ذكره .

---

[1] الإعراب في جدل الإعراب ، ص 62 ، ولمع الأدلة ، ص 135
[2] تصد : أي تعرّض
[3] من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب 1/79 ، والإنصاف 1/84 م 13 ، وشرح شذور الذهب ، ص 227 وشرح الأشموني 2/98 ، وخزانة الأدب 1/327 ,
قال سيبويه : فأنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب ، فسد المعنى .
فلا يجوز تسليط (أطلب) على(قليل) ، لِما فيه من التناقض .

□□□

تنبيـــــه

على حكم يؤخذ مما تقدم عند التأويل والتدبّر

كما قال ابن الأنباري[1] : ذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل المعترض ترتيب الأسئلة الواردة في القدح في العلة ، بل له أن يوردها كيف شـــاء ، وإن خالفه الترتيب الطبيعي ؛ لأنه جاء مستفهما من المستدل مستعلما منه الجـــواب عما أورده .

وقال آخرون : يجب ترتيبها وذكر كلٍّ في مرتبته مثلا ، وإلا لا تصح العلة فعلى هذا القول الآخر،أول الأسئلة في قوادح العلة فساد الاعتبار/ بيـــن 164ب الحكم وما علل به ، وفساد الوضع ، لأنّ المعترض بها يدّعي على المســـتدل أنّ

---

[1] الإعراب في جدل الإعراب ، ص 64 - 65

ما يظنه قياسا ليس مستعملا في موضعه ، لِما مرّ فيها ، فقد صادم بدعوى ذلك أصل الدليل ، بخلاف ما بعده ، والقول بالموجب ، لأنه أي : المعترض يُـبيّن أنه لم يدل الدليل في محل الخلاف ، ولا حاجة له حينئذ إلى الاعتراض على الاستدلال لأنه فرع ، تسليم صحته ودلالته في محل الخلاف ، والمنع للعلة فهذه الأربعة ، النظر إليها سابق عليه فيما بعده ، ولذا عطفه ، ثم قال : ثم المطالبة بتصحيح الدليل على الاستدلال ، ليكون دليلا ، أو إنما أُخِّرت عن المنع ؛ لأنّ المنع إنكار العلة ، وطلب من المستدل إثباتها ، والمطالبة إقرار بالعلة ، إلاّ أنه خفي على المعترض وجهها ، والإقرار بعد الإنكار للعلة يُقبل ، لأنه رجوع للعلم بعد الجهل ، وعند الإنكار بعد الإقرار لا يقبل ، لأنه محض عناد . ثم النقض للعلة لما فيه من تسليم صلاحية العلة للحكم ، لو سلمت من النقض بما خرج من الحكم عن مقتضاها ، فكان تأخيره عن المطالبة بإقامة برهان العِلِّيَّة الثابتة به أولى من تقديمه عليها لأن المطالبة لا تتوجه على علة منقوضة ، ثم بعد ذلك كله المعارضة ؛ لأنها تسليم للعلة ، وطرد ثبوتها ، ووجه عمومها ، لأنها ابتداء دليل من السائل مستقبل لا قدح في كلام المستدل ، بل هي من السائل استدلال في مقابلة دليل المستدل فهي / أي : المعارضة بمنصب الاستدلال وإقامة 165أ الدليل للحكم أشبه منها بالسؤال ، معارضة استدلال المستدل بالدليل الذي استدلّ به بدليل .

□□□

تذنيب[1]

بذكر ما له تعلق بما قبله

قال ابن الأنباري[2] : السؤال مقصوده طلب الجواب من المسئول بـــأداته، أي : أداة السؤال الواردة في الكلام من أدوات الاســتفهام ، ومــا فــي معناهــا ومبناه على سائل يورد للسؤال ومسئول به ، ومسئول منه ، ومسؤل عنه .

قال ابن الأنباري : فلا بدّ لكل أصل من هذه الأصول من وصف ، يصحّ به السؤال ، عند وجوده ، ويفسد عند فقده :

فالسائل : ينبغي له أن يقصد في مسلكه قصد المستفهم من وصف يصحّ به السؤال ، أي : طلب الفهم للمسئول عنه ، زاد ابــن الأنبــاري (المتعلــم) ، وحذفه المصنف إيجازا ، ولهذا قال قوم : إنه ليس له مذهب، إذ مــداره علــى تأكيد مطلوبه ، والجمهور الأكثر من القليل على أنه لابد له أي : لافرار له من مذهب حتى يرجع إليه ، ويبني قواعد سؤاله عليه لئلا ينتشر الكلام إلــى مــا لا يُحصر فتذهب فائدة النظر، وهذا أصح من مقابله ، كمــا يــومئ إليــه إســناده للجمهور ، وهو أبعد عن الخطأ .

وينبغي له أن يسأل عما يثبت فيه الاستفهام بالموحدة فقد قيل : ما ثبت فيه الاستبهام وعدم البيان صح عنه الاستفهام بالفاء ، بينــه وبيــن الاســتبهام جِناس[3]، وصحته لأنه محله ، كأن يسأل عن حد النحو وأقسام الكلام ، فإن سئل

---

[1] التذنيب : جعلك للشيء ذَنَبا ، ويعقدونه ترجمة لذكر ما له تعلّق بما قبله .
[2] لخص السيوطي في هذا التذنيب ستة فصول من كتاب : الإعراب في جدل الإعراب ، ص 36 - 44، وكثير مما يظن أنه شرح لابن علان إنما هو كلام ابن الأنباري في كتاب الجدل بنصه وفصه .
[3] جناس غير تام .

عما لم يثبت فيه الاستبهام[1] فإنْ سأل عن وجود النطق والكلام/ كــان 165 ب السؤال فاسدا ، لأنه ، أي : السائل جاء معاندا للمستدل بسؤاله عما يُعلَم ، حذف العامل اختصارا ، أي : لا حذف ، والفعل مبني لغير العاقل بحكم الاضطرار ، لا يقدر على رفعه من نفسه ، ولا رفعه عنها ، فصار في سؤاله ذلك بمنزلة ما لو سأل عن وجود الليل والنهار مما لا شك في وجوده .

وَلَيسَ يَصِحُّ في الأَفهامِ شَيءٌ إِذا اِحتاجَ النَهارُ إِلى دَليلِ[2]

مع ظهوره بالضرورة ، ولم يُسمع سؤاله حينئذ ، كأنْ يسأل عن حد النحو، وأقسام الكلام[3] ، أي أجزائه ، مما لا استبهام فيه ؛ كان سؤاله فاسدا[4] لعدم الاستفهام فيه ؛ لاستقرار أمره .

وينبغي، أي: بناء على أنه لا بد له من مذهب أن لا يسأل إلا عمَّا ، أي : عن أمر يلائم مذهبه ليكون في التناسب فإن سأل عما لا يلائم مذهبه لم يسمع منه ؛ لأنه خلاف ما ينبغي كأن يسأل الكوفي عن الابتداء لِمَ كان عمله الرفع دون غيره ؟ فهذا منه غير مسموع ، لأنّ قوله : لِمَ كان عمله الرفع ؟ تسليم منه أنّ الابتداء عامل الرفع في المبتدأ ، وهو لا يقوله فإنه لايرى أنه عامل البتة .

وينبغي أن لا ينتقل من سؤال إلى سؤال ؛ حتى يتم تحقيق الأوَّل فإن انتقل عُدَّ منقطعا ، فلا يُعتد به المسئول عند الانتقال من استدلال إلى استدلال ، وذهب قوم إلى أنه لا يُعدّ منقطعا بحال ، بدليل قول الخليل[5] للنمرود : ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾[6] بعد قوله : ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[7] ، وهذا انتقال .

---

[1] كتب : الاستفهام ،وما أثبتناه من الجدل ، ص 37

[2] البيت من الوافر ، وهو للمتنبي ، ديوانه / الموسوعة الشعرية .

[3] جاء في الفيض 2/1037 : وفي الشرح ما يقتضي أنه لا يجوز السؤال عن حد النحو ، وأقسام الكلام ، وأنّ السؤال عن ذلك فاسد ، لاستقراره ، وهو باطل بالاتفاق ، كما يُعلم بمراجعة كلام ابن الأنباري ، فإنّ السؤال عنه عنده سؤال عما هومُستبهم ، والسؤال الفاسد كالسؤال عن وجود النطق ، والكلام الذي نظّره بالسؤال عن وجود الليل والنهار ،وهو الظاهر .

[4] يلاحظ التكرار هنا ، فقد ذكر السؤال عن حد النحو وأقسام الكلام ، و فساد السؤال في فقرة سابقة ، مع أنّ التكرار لم يخل من فائدة .

[5] إبراهيم الخليل عليه السلام .

[6] البقرة 258

[7] البقرة 258

وما استدلوا به لا يدل على /جوازالانتقال ، لأنّ الأنبيـــاء أُمـــروا 166أ بدعوة الخلق إلى الحق بأقرب الطرق ، فكانوا يكلمون كلا على قدر عقله ، كمـــا قال عليه السلام {إنّـــا مَعاشِرَ الأنبياءِ أُمِرْنا أَنْ نُكَلِّمَ الناسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِـهِمْ }[1].

فالخليل رأى قوله : ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَـــا مِـــنَ الْمَغْرِبِ ﴾ أقرب في قطع حجاجه، وليست مُحاجة أهل الجدل على هذا المنهاج ، فلا يُحمل عايه[2] .

والمسئول به، قال ابن الأنبـــاري[3]: المـــراد مـــن المســـئول بـــه :أدوات الاستفهام المطلوب بها الفهم ، المعروفة عند علماء العربية ، قال : والأصل في الاستفهام أنْ يكون بالحروف منها ، والأصل فيها الهمزة ، والأسماء والظروف المتضمنة الاستفهام محمولة عليها، ومعانيها مختلفة، فـــ (ما) ســـؤال عمـــا لا يعقل، و(مَنْ) عمن يعقل ، و(كم) عن العدد ، و (كيف) عن الحال ، و(مـــتى) و(أيان) عن الزمان ، و (أين) و(أنّى) عن المكـــان ، و(أي) عـــن التعييـــن ، بمنزلة (أم) المعادلة لهمزة الاستفهام ، وقد تكون منقطعة بمعنى (بل) والهمزة ، نحو: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ ﴾[4]، ولا يجوز كونها بمنزلة (بل) فقط ، لأنه يصير التقدير : بل له البنات ، وذلك كفر ، والسؤال بالمنقطعة لا يكون إلاّ مع تقدير الإضـــــراب عن الأول ، فإنْ كان قبلها خبر ، نحو : إنها لَإبل أم شاء ؟ فاستئناف استفهام ، يستحق الجواب ، وإنْ كان استفهاما[5] فرجوع عنه لآخر ، وانتقال منه ، وقدمنا حكم الانتقال من سؤال لآخر .

وينبغي أن يكون السؤال مفهوما للسامع غير مبهم : وصف تفسيري ، وذلك كأن يقول السائل ما تقول في اشتقاق الاسم ؟ فهذا مفهوم ، لا إبهام فيه ،

---

[1] ورد في الضعفاء الكبير للعقيلي 9/353 : حدثنا يحيى بن مالك بن أنس ، عن أبيه ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنا معشر الأنبياء كذلك أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم » .

[2] هذا الشرح المطول نقل حرفي عن كتاب ابن الأنباري (الجدل) ، ص 38 ،39

[3] في الإعراب في جدل الإعراب ، ص 40

[4] الطور 39

[5] يعني : وإن كان قبلها استفهام ، نحو : هل زيد عندك أم عمرو ؟ فهو رجوع عن السؤال الأول ، وانتقال إلى آخر . الجدل ، ص 41.

فإن كان السؤال مبهما غير مفهوم ، لم يستحق السائل/ حينئذ الجـــواب 166ب كأن يقول السائل : ما تقول في الاسم ؟ فهو غير مفهوم؛ لإبهام المسئول عنه ، لأنه أي : المسئول لا يدري : أسأل عن حده ؟ أي : تعريفه أم اشتقاقه ؟ مــن السمو ، أو الوسم ، أم غير ذلك ؟ كعلاماته ولواحقه، ويجوز قراءة يدري بالبناء للمفعول ، فيكون اسم أنَّ ضمير الشأن ، وإذا كان السؤال كذلك ، فلا جواب له ، لأنّ ما لا يُفهم في نفسه ، لا يستحق الجواب عنه .

قلت : ولذا قال الله تعالى لحبيبه المصطفى :﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُــلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾[1] ، لم يأمره بجوابهم بتبيين المراد بها ؛ لإبهامه ، وعــدم تعيين المسئول عنه في السؤال ، وما هذا سبيله لا جواب له .

والمسئول منه شرط كونه أهلا لبيان ما يسأل عنه بأن يكون من أهل فن السؤال حتى يقدر على الجواب كالنحوي يسأل عن النحــو ، والتصــريفي عــن التصريف .

ولذا لمّـــا سُئل ابن السكِّيت عن وزن (نَكْتَلْ) في قوله تعالى : ﴿فَأَرْسِــــلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلْ﴾[2] لم يجد جوابا ، لأنه لم يكن صرفيا ، مع وضوحه جــداً علـــى الصرفي ؛ حتى نسب سائله عن ذلك ، في ذلك المجلـــس أنـــه قصــد تســكيته وتعجيزه ، ومثل ذين[3] كل ذي علم من علمه ، فإن لم يكـــن أهلا ، كـــأنْ يســـأل العامي الغبي عن مشكلات النحو ، وعويص التصريف ، وغوامض العَـــروض ، كان السؤال فاسدا .

وعليه استحبابا كما صرح به ابن الأنباري بقوله : ويُســـتحب أن يأخــذ المسئول منه في ذكر الجواب المطلوب منه بالسؤال بعد تعيــين الســؤال مــن السائل فإن سكت المسؤل منه بعده تعيين السؤال من السائل كان سكوته قبيحا ، / وكذلك مثل قبح السكوت فيما ذكر قبحه إن ذكر الجواب للسائل وســـكت 167أ عن ذكر الدليل لذلك الجواب زمنا طويلا بذلك التأخّر ، كان قبيحــا لأنـــه يشــعر

---

[1] الإسراء 85
[2] يوسف 63 . وزن نكتل (نَفْتَعِل) من اكتال يكتال ، وأصله نكْتَيِل ، فقلبت الياء ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حُذفت الألف ، لسكونها وسكون اللام ، فصار (نَكْتَلْ) . انظ الأشباه والنظائر للسيوطي 5/81
[3] أي : النحو والتصريف .

يكون الجواب عن غير رويّة ، ولم يعد منقطعا ؛ لاحتمال أن يكون سكوته عن إيراد الدليل لتفكره في إيراد الدليل ، مع حضوره في ذهنه ، بعبارة أدل على الغرض مما هو في ذهنه له.

وقيل يُعَدُّ منقطعا لأنه بتعرضه للجواب حين الجواب تصدى لمنصب الاستدلال ، فينبغي أن يكون الدليل معدا في نفسه ، فيظهر في حاله ، أو في حكمه ، قال ابن الأنباري[1] : والأول أصح .

والمسئول عنه من المطالب بالجواب ينبغي أن يكون مما يمكن إدراكه كأنواع الحركات إعرابية أو بنائية أو غير ذلك ، فإن كان المسئول عنه لا يمكن إدراكه كأن يسأل عن أعداد جميع الألفاظ مهملة أو موضوعة وجميع الكلمات الدالة على جميع المسميات كان السؤال فاسدا ؛ لتعذر إدراكه المسئول عنه فلا يستحق السائل عن ذلك الجواب عنه ، لتعذر شرط صحة السؤال من إمكان الإدراك ، إذ اللغة لا يُحيط بها إلاّ نبي .

والجواب : هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان فإن كان السؤال عاما وجب أن يكون الجواب عاما ، ليطابقه في ذلك .

وقال قوم : يجوز الفرض[2] العام في السؤال في بعض الصور وتخصيصه بذلك البعض كأن يسأل السائل عن جواز تقديم خبر المبتدأ فهاهنا سؤال عام فله أي : المجيب أن يفرض السؤال في الخبر المفرد ، وله أن يفرض في الجملة، وفي بعض النسخ الجمع ، وهو مِن تحريف الكتاب ، إذ المراد بالمفرد في باب الخبر ما ليس جملة ، ولا شبهها ، مفردا كان ، أو مثنى ، أوجمعا ، وإنما كان له الفرض فيما ذكر ؛ لأن مَنْ سأل / عن الكل العام الشامل له فقد سأل عن البعض في ضمنه ، فجاز فرض ذلك العام في ذلك البعض ، وقصره عليه .

وقال آخرون لا يجوز ذلك الفرض في الجواب ، وإنما يجوز في الدليل، ومنع في الجواب لئلا يكون الجواب عن المفروض الخاص غير مطابق للسؤال العام ، انتهى .

---

[1] الجدل ، ص 43

[2] الفرض لغة : التقدير والقطع ، وفي بعض كتب المنطق أنه قد يُستعمل الفرض بمعنى التجويز العقلي . عن كشاف مصطلح الفنون للتهانوي 2/1124 من جدل ابن الأنباري ، ص 44

وقرر ابن الأنباري الأخير ، ونظر فيه بأنه يلزمهم فيما ذهبوا إليه مثل ما هربوا منه ، لأنه كما يلزم أنْ يكون الجواب عاما مطابقا للسؤال ، يجـــب أنْ يكون الدليل عاما ، ليكون مطابقا للجواب .

كان على المصنف ذكر ذلك .

□□□

[مسألة]

في الدور *

(تقدم في العاشرة من المسائل المتعلقة بالعلة : دور العلة)

قال ابن جني في الخصائص[1] : وذلك أن تؤدي الصنعة المُعلل بها إلى حكم ما أي : الحكم الذي مثلُه مما يقتضي التغيير لأصل الحكم المُعلل بذلك الوصف ، ويجوز تنوين حكم ، وتكون ما مزيدة للشيوع ، ثم وصفه بقوله :مثله بقتضي التغيير .. إلى آخره فإنْ أداة شرط ، والشرط محذوف ، دلّ عليه الفعل بعد الضمير ، ولمَّـــا حذف الفعل ، اتّصل الضمير ، فهو نظير قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[2] أنت غيرت الحكم ؛ لاقتضاء الوصف له صرت رجعت إلى مراجعة المفاعلة للمبالغة ، أي : مبالغة في رجوع مثل ما هربت منه ، فحينئذ يجب عليك أيها المسئول أن تقيم على أول رتبة لا تعدل عنها لغيرها ، لئلا يلزم الدور.

---

[1] *المراد بالدور : أنّ القياس على النظائر في بعض الأمور يقضي بحكم ، فتكف العرب عنه ، لأنه يفضي إلى الدور ، ومن أمثلة الدور أنك لو نسبت إلى العصا ، تقلب الألف واوا ، فتقول : عصوي ، فإذا قلت هذا فإنّ الواو تدخل في باب الواو المتحركة ، المفتوح ما قبلها ، وهذا يقضي بقلبها ألفا ، ولكن تجنب هذا فرارا من الدور ، فإنك لو قلبت الواو ألفا ، لعدت فقلبت الألف واوا ، لوقوعها قبل ياءي الإضافة ، فترجع إلى الواو .
انظر شرح الشافية 3/109 ، وتعليق الخصائص 1/208
الخصائص 1/208 ، 210

[2] التوبة 6

ومثال ذلك الدور كأن تبني من (قَوِيَتْ) كرضِي[1] ، والقوة [مصدر و] اسم مصدر كما في المصباح[2] ، بناء مثل (رسالة) ــ بكسر أوله ــ فإنك تقول : قِواءة ــ بكسر أوله ــ ثم تُكَسِّرها ، أي : تجمع قواءة جمع تكسيرعلى (قُوَاءٍ)[3] بضم / ففتح ، فهمزة آخره ثم تبدل من بدل الهمز الواو, لتطرفها بعد 168 أ ألف ساكنة فتقول بعد الإبدال : (قَوَاوٍ) ــ بواوين بينهما ألف ــ فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التكسير المزيدة لأجله ، ولا حاجز : فاصل بين الواو الأخيرة والطرف آخر الكلمة لتبقى واوا بحالها .

فإن أنت فررت من ذلك أي : إبقاء الواو آخر الكلكة ، وقلت: أَهمزُ أي : أقلبها همزة لتطرفها كما همزت في (أوائل) ، لزمك أن ترجع لِما كنت عليه فتقول : (قُواء) ــ بالضم والهمز آخره ــ كما كان أولا قبل إبدال الهمزة واوا وتصير هكذا ، تبدل من الهمزة واواً ، ثم من الواو همزة هكذا إلى مالا نهاية له ، [فلا تزال مترددا بين هذين الإبدالين][4] ، والدور غير جائز

فإذا أدت الصنعة بالقلب إلى نحو هذا المقتضي للانقلاب عنه ، وهكذا إلى ما لا غاية له وجبت الإقامة على أول رتبة قصرا للمسافة ، وراحة من العنت والعبث، أي : الأمر يُفضي إلى آخر، فيصير آخره أولاً، فيقول:(قواءٍ) ، بواو فهمزة ، ولا يعدل عنها لدفع الدور .

---

1 كتب : من باب ضربت، وما أثبتناه من الفيض 2/1044 ، وقد قال صاحب الفيض : وقول الشارح : من باب (ضرب) وهم بلا شك .

2 قال في : المصباح المنير (ق و ي) : قَوِيَ يَقْوَى فَهُوَ قَوِيٌّ وَالْجَمْعُ أَقْوِيَاءُ وَالِاسْمُ الْقُوَّةُ وَالْجَمْعُ الْقُوَى مِثْلُ غُرْفَةٍ وَغُرَفٍ وَقَوِيٌّ عَلَى الْأَمْرِ وَلَيْسَ لَهُ بِهِ قُوَّةٌ أَيْ طَاقَةٌ وَالْقَوَاءُ بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ الْقَفْرُ وَأَقْوَى صَارَ بِالْقَوَاءِ وَأَقْوَتْ الدَّارُ خَلَتْ .

3 في الاقتراح ، ص 341 : قَوَاءٍ (بفتح القاف) . وقال في الفيض 2/1045 : وضبطه في الشرح بالضم ، وهو وهم .

4 ما بين الحاصرتين زيادة من الفيض 2/ 1046

مسألة

(أُخرى)

في اجتماع ضدين

(في التعليل)

قال في الخصائص[1] : اعلم أن التضاد في هذه اللغة لغة العرب جار مجرى التضاد عند أهل الكلام في أنهما لا يجتمعان ، وتقدم أنّ أهل اللغة ينحون في تعاليلهم منحى أهل الفقه في القوة والدقة ، فجروا مجراهم فيما نحن فيه، فإذا ترادف الضدان في شيء منها أي : من هذه اللغة كان الحكم للطارىء، ويزول الحكم الأول الذي قيل و مثال ذلك لام التعريف إذا دخلت على المنون يحذف لها للاّم تنوينه ، لأن / اللام للتعريف المؤذن بالتعيين والتنوين للتنكير المؤذن بالانتشار والتعميم ، ولمّحت لذلك بقولي :

بَينِي وبينَكَ في اللقاءِ تَباعُدٌ   كتعارضِ التعريفِ والتنوينِ
متباينين فلا تُرى في حالها   كتباين التنكير والتعيين

فلما ترادفا على الكلمة تضادا لفظا ومعنى فكان الحكم للطارىء لقوته ، وهو اللام على المعرّف ، فعرّفناه بها ، ومنعنا تنوينه ، والجمع بينهما في قول بعضٍ : السلامٌ عليكم، شاذ كما في المغني[2] ، أو على زيادة (أل) ، أو التنوين للمعرّف قلبناه ، وحذفت اللام .

---

[1] الخصائص 3/62

[2] الذي جاء في مغني اللبيب ، ص 451 : التنوين لا يجامع الألف واللام ، وفيه ص 814 : سُمع (سلامٌ عليكم) فيحتمل حذف مضاف ، أي :سلام الله عليكم ، أو إضمار (أل) . أمّا ما ذكره ابن علان فلم أقف عليه ، وقد أشار إلى ذلك أيضا محقق الفيض 2/1047

وهذا الحكم جار مجرى الضدين المترادفين في التواردعلى المحل الواحد كالمحل الأبيض يطرأ عليه السواد وهما لونان متضادان والساكن تطرأ عليه الحركة ، فتعمل الثاني ، وتلغي الأول .

وكذلك مثل ما ذكر أيضا ، حذف التنوين للإضافة إذ بينهما كمال التنافي؛ لإيذان الإضافة بالاتصال ، والتنوين بالانفصال ، وإلى تنافيهما أشار مَن قال :

كأنِّيَ تنوينٌ وأنتَ إضافةٌ فأينَ تراني لا تحلُّ مكانيا[1]

وكذلك حذف تاء التأنيث لياء النسب ، فتحذف التاء لما ذكر ، لأنّ التاء لا تقع حشواً ، ولحاق ياء النسبة يصيرها كذلك ، فحذفت .

□□□

مسألة

---

[1] البيت في شرح الأجرومية لابن عثيمين ، بلا نسبة

في التسلسل[1]

قال الأندلسي[2] في شرح المفصل للزمخشري : من قال من النحاة بأن العامل في الصفة مقدر ، أي: العامل في الموصوف ، أجاز الوقف على زيد الموصوف من قولك : جاءنِي زيدٌ العاقلُ ، لعدم تعلق الصفة بالموصوف من جهة العامل[3] ، وابتداء (العاقل) ؛ لأن تقديره عنده أي : عند هذا القائل : جاءني العاقلُ ، فكان النعت بعامله جملة ، والجملة مستقلة ، فوجب ، أي ، لا يمتنع أن يوقف على ما قبلها ، ويُبتدأ بها ، لاستقلالها .

وهذا القول فاسد ، يؤدي إلى التسلسل الممنوع ، لأنه إذا قدر : جاءني العاقلُ ، والعاقل صفة ، والصفة لابد لها من موصوف تقوم به ، لأنّ الوصف يدلّ على معنى ، وذات تقوم / به ذلك المعنى ، فيكون حينئذ التقدير **169ب** : جاءني زيدٌ العاقلُ ، ثم يُقدَّر أيضا للعاقل المقدَّر له موصوف عامل فيه ، فيصير التقدير: جاءني العاقلُ لما ذكر من افتقار الصفة للموصوف أيضا ، ويكون التقدير أيضا : جاءني زيدٌ العاقلُ ، وهكذا أبداً يلزم من كل منهما الآخر إلى غير نهاية[4] متى أُولِيَ[5] ــ بالبناء للمفعول ــ العاملُ الصفة أي: العاقل قُدِّر بينهما أي : الصفة والعامل فيها موصوف تقوم به الصفة ومتى استقل العامل بموصوف قُدِّر لدعاية الوصف إليه مع الصفة عامل آخر فيها ، فيرجع العامل إلى ما قبله ، وهكذا إلى مالا يتناهى ، وذلك محال فما أدّى إليه ممنوع .

---

[1] وقع هنا للشارح تخليط ، فذكر مسألة التسلسل في الخاتمة ، وجعلها مما فيه السماع والقياس والإجماع ، وأراد أن تكون هذه المسألة كذلك ، وهوكلام لا معنى له ، بل الذي في الأصول (مسألة التسلسل) وحدها على طريقة الاستقلال ، ثم مسألة القياس الجلي والخفي ، ثم الخاتمة . وقد نبه ابن الطيب الفاسي في النشر 2/1050 على ذلك . وقد فصلنا بين المسائل ، وجعلناها كما هي في الاقتراح والفيض .

[2] هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر ، الأندلسي ،المرسي ، أبو محمد اللورقي ، النحوي ، صنف شرح المفصل ، وشرح الجزولية ، وشرح الشاطبية ، مات سنة 661هـ ، بدمشق . بغية الوعاة 2/250 ، معجم الأدباء 16/234

[3] فكان كل واحد جملة مستقلة .

[4] كتب : إلى نهاية ، وما أثبتناه من الفيض 2/ 1049 ، وفيه : إلى غير نهاية أبدا على ممر الزمان .

[5] أي : أَولى المتكلمُ العاملَ الصفةَ التي هي العاقل قَدَّر بين الصفة والعامل فيها موصوفا تقوم به الصفة .

فالمختار الذي عليه الجماعة والجمهور أن العامل فيها العامل في الموصوف[1] ، و أنه لا يجوز الوقف على الموصوف دون الصفة[2] ، جاء به النص عن العرب ، وأجمع عليه مَن ذكروا ، وشهد له القياس لِما يلزم على جوازه من التسلسل الممنوع[3] ، انتهى .

□□□

مسألة

(رابعة)[4]

1 انظر : توضيح المقاصد 3/132 ، وابن يعيش في شرح المفصل 3:38 ، وهمع الهوامع 2/115

2 كتب : وأنه لا يجوزالوقف عليه .وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 346

3 جاء في الفيض 2/1050 : قوله : (أنه لا يجوز) إلخ .. أي : لأنهم اتفقوا على أنّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، والجملة واحدة ، فلا معنى للوقف على الموصوف دون الصفة ، كما هو ظاهر .
وقد وقع هنا للشارح ـ يعني ابن علان ـ تخليط ، فذكر (مسألة التسلسل) في الخاتمة ، وجعلها مما فيه السماع والقياس والإجماع ، وأراد أنْ تكون هذه المسألة كذاك ، وهو كلام لا معنى له ، بل الذي في الأصول (مسألة التسلسل) وحدها على طريقةالاستقلال ، ثم (مسألة القياس الجلي والخفي) و (الخاتمة) ، والله أعلو . فليُتنبه لذلك ، فإنه مهم .

4 كتب : ثالثة ، والصواب ما أثبتناه ، والذي جعل الشارح يقول ذلك ، الخلط الذي وقع فيه عندما أدمج مسألة التسلسل مع الخاتمة .

القياس نوعان : جلي لوضوح جامعيّة علته للأصل والفرع وخفي[1] لخفاء ذلك فيها

فمن الأول الجلي : قياس / حذف النون من المثنى في صلة الألف 169أ واللام عند الإضافة ، كجاء الضاربه زيد على حذف النون من الجمع المذكر[2] فيها أي : صلة (أل) فإن الأول أي : حذفه في المثنى لم يُسمع من العرب بخلاف الثاني فمسموع منهم .

قال أبو حيان : وقياس المثنى على الجمع في المذكر قياس جلي ؛ لاشتراكهما في غالب الأحكام .

□□□

خاتمة

(لأحكام كتاب القياس)

قد للتقليل ، أو التحقيق يجتمع السماع ممن يوثق بعربيته ، لِما يفيد الحكم ، و يُعبَّر عنه بالنص ، والإجماع من النحاة عليه ، والقياس على النص المسموع فيه[3] دليلا على مسألة .

---

[1] الجلي : هو الذي يلتفت الذهن إليه في أول سماع الحكم ، كقوله صلى الله عليه وسلم : (ولا يقضي القاضي وهو غضبان) فإنه يلتفت الذهن ـ عند سماع هذا الكلام ـ إلى أنّ الغضب إنما منع من الحكم لكونه مانعا من استيفاء الفكر . والخفي : هو الذي لا يكون كذلك ، ولا شكّ في تقدّم الجلي على الخفي . عن المحصول 2/2: 613 من حاشية الاقتراح ، ص 347

[2] المراد به : جمع المذكر السالم

[3] بعد قوله : (المسموع فيه) قال : (على مسألة التسلسل التي وقفت عليها ، وفي النسخ (في مسألة التشكيك) وهومن تحريف النساخ ، قال الأندلسي في شرح المفصل ..) وأخذ يتكلم في مسألة التسلسل ،

قال ابن مالك في شرح التسهيل[1] : يجوز دخول الباء في خبر (ما) التميمية جوازه في خبر ما الحجازية[2] خلافا للفارسي ، والزمخشري[3] ، في منعهما منه في التميمية ويدل عليه أي : الجواز السماع من العرب ، والقياس ، والإجماع من النحاة ، ولا نظر لخلاف مَن ذكر[4]، إمَّا لضعفه ، أو لكونه بعد انعقاد الإجماع[5] .

أمَّا السماع ، فلوجود ذلك في أشعار بني تميم زاد ابن طلحة: أبي قبيلة ، ونثرهم .

وأمَّا القياس ؛ فلأن الباء دخلت على الخبر لكونه منفيا ، لا لكونه منصوبا ، بدليل دخولها بعد (ما) المكفوفة[6] عن العمل وبعد(هل)[7] ، كتقديم[8] /170أ معمول خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف ، ونحو ذلك مما تهمل فيه مع بقاء النفي .

وأما الإجماع فنقله أبو جعفر قاسم بن علي بن محمد بن سليمان البطليوسي الشهير بالصفار[9] ــ بفتح المهملة ، وتشديد الفاء ، وبالراء آخره ــ [اتفقوا على أنه][10] أحسن شُرَّاح كتاب سيبويه ، والله تعالى أعلم .

وهذا خلط واضح .

1 انظر : التسهيل ، ص 58 ، وشفاء العليل 1/336

2 كقوله تعالى : (وما ربك بغافل عما يعملون) الأنعام 132 ، وقوله سبحانه : (وما ربك بظلام للعبيد) فصلت 46 ، وقوله جلّ ذكره : (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) القلم 2 ،وانظر الكتاب 1/63

3 فإنهما يقولان : إنّ دخول الباء على الخبر مختص بلغة أهل الحجاز .

4 أي : فلا عبرة بمخالفة الفارسي ، والزمخشري .

5 أي : إجماع مَن قبلَهما مِن نحاة البلدين .

6 وذلك نحو قول المتنخل مالك بن عمرو الهذلي ، من المتقارب :

لَعَمرُكَ ما إن أَبو مالِكٍ بوانٍ وَلا بِضَعيفٍ قُواه

فقد دخلت الباء مع إبطال العمل ، ومع أداة غير عاملة .انظر : همع الهوامع 1/127 ، وخزانة الأدب 4/142

7 وذلك نحو قول الفرزدق في هجاء جرير، من الطويل :

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم

وإنّما دخلت الباء بعد هل لشبهها بحرف النفي؛ فدخلوها بعد النفي المحض وهو ما التميميّة أحق . خزانة الأدب 4/142

8 كتب : بنحو تقديم ، وما أثبتناه من الفيض 2/1053

9 صحب الشلوبين ، وابن عصفور ، وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا ، يقال إنه أحسن شروحه ، ويردّ فيه على الشلوبين بأقبح رد ، مات بعد 630هـ . بغية الوعاة 2/256، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، ص 188وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، ص 266.

10 ما بين الحاصرتين من الفيض 2/1053؛ ليستوي النص .

الكتاب الرابع

في الاستصحاب

الكتاب الرابع

في الاستصحاب[1]

(أي : إبقاء لِما كان على ما كان)

قال ابن الأنباري[2] : هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل إبقاء لِما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل[3] الذي كان عليه .

قال[4] : وهو من الأدلة المعتبرة في الفن كاستصحاب حال الأصل في الأسماء ، وهو الإعراب ؛ لتوارد المعاني التي لا يكتنفها إلاّ الإعراب عليه[5] ، حتى يوجد دليل البناء هو شَبَهُ الحرف القوي عند ابن مالك ، وشَبَهُ مبني الأصل عند ابن الحاجب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال ، وهو البناء ؛ لأنها ليست كالاسم فيما ذكر ، كما مر ؛ حتى يوجد دليل الإعراب من تعاور المعاني المعتبرة على الفعل ، وذلك كالمضارع .

وقال ابن الأنباري في الأنصاف[6] في مسائل الخلاف : احتج البصريون على عدم تركيب كم وأنها مركبة ، وعللوه بأن الأصل الإفراد والبساطة ، فاستُصحِب ، والتركيب فرع فيتوقف على دليل ، ومن تمسك بالأصل مستصحبا له ، خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، لأنّ الأصل بقاء ما كان على ما كان .

---

[1] الاستصحاب : استمرار الحكم ، وإبقاء ما كان على ما كان .
وقد عرفه الشريف الجرجاني في التعريفات ، ص 22بقوله : هو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بعد الزمان الأول .

[2] الإعراب في جدل الإعراب ، ص 46

[3] مثل ابن الأنباري عليه بقوله : كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنيا ؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء ، وإنما يُعرب ما يُعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه ، فكان باقيا على الأصل في البناء .
الإعراب في جدل الإعراب ، ص 46.

[4] لمع الأدلة ، ص 141

[5] كتب : لتوارد المعاني عليه التي لا يكتنفها إلاّ الإعراب .

[6] الإنصاف 1/300

ومن عدل عن الأصل، افتقر إلى إقامة دليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة عند الأصوليين ، كما لو تيقن المُكلف صدور حدث ، أو ظهر منه ، ثمّ شكّ / في ضده ، فيعمل بما يتيقنه منها 170ب استصحابا له .

وقال في موضع آخر منه[1] : احتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض ، قيَّدَ به ، لإخراج ما جَرّ عند الحذف إلاّ أنه عوِّض عنه ، وذلك كما قال أبو حيان في باب (كم) والقسم[2] ، بأن قالوا ، متعلق بـ (احتجَّ) أيضا ، ولا مانع من تعلق ظرفين بعامل واحد عند اختلافهما : أجمعنا على أن الأصل الطرد في حروف الجر ، أن لا تعمل مع الحذف وإنما تعمل معه أي : الحذف في بعض المواضع كما مرّ إذا كان لها أي : الحرف عوض ولم يوجد هنا ، فبقي المنع بحاله فيما عداه ما ورد على الأصل استصحابا ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال السابقة وهو من الأدلة المعتبرة عرفا وشرعا ، انتهى.

وقال ابن مالك[3] : من قال : إنّ كان وأخواتها المسماة بالأفعال الناقصة لا تدل على الحدث ، إنما جيء بها للربط بين الاسم والخبر[4] ، فهو أي : قوله مردود ، بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين الموضوع لهما : الحدث ، والزمان المعيّن ، أمَّا الدلالة على الفعل فالتزامية ، فلا يقبل إخراجها عن الأصل عن وضعيته إلا بدلِيل بكسر اللام[5] .

قلت : والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل بالاستصحاب[6] كثيرة جِدا ـ بكسر الجيم ، وتشديد المهملة ـ في المصباح[7] : الْجَدُّ ـ يفتح الجيم ـ الِاجْتِهَادُ فِي الْأَمْرِ ، وَالِاسْمُ الْجِدُّ بِالْكَسْرِ وَمِنْهُ : فُلَانٌ مُحْسِنٌ جِدًّا أَيْ نِهَايَةً ،

---

1 الإنصاف 1/396
2 زاد غيره واو (ربّ) . عن شرح الأشموني ، ومعه حاشية الصبان 2/ 233 من الفيض 2/1058
3 التسهيل ، ص 52 - 53
4 وهو الذي اعتمده المناطقة ، فسموها روابط .
5 كتب : بكسر الجيم ، ولا أظن أحدا يُخطئ في ضبط هذه الكلمة ، وكثيرا ما فعل ابن علان مثل ذلك ، وهو مما يجعل منزلة شرحه دون منزلة الفيض
6 كتبت كلمة بالاستصحاب قبل كلمة بالأصل .
7 المصباح المنير (ج د د) .

وَمُبَالَغَةً قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ وَلَا يُقَالُ بِالْفَتْحِ، انتهى، لا تُحصى ــ بالفوقية ــ / مبنيا للمفعول، وذلك كقولهم أي : النحاة : الأصل في البناء السكون فما 171 أ جاء وأصله البناء ، مبنيا عليه ، لا سؤال فيه أبدا ، أو وأصله الإعراب ، مبنيا عليه ، سئل لِمَ بُني ؟ ولِمَ بُني على السكون ؟ إلا لموجب تحريك كرفع التقاء الساكنين ، كما في (أينَ) و[أمسِ] و(حيثُ) ، وكقولهم : الأصل في الحروف عدم الزيادة ، وأنها من أصل المادة ؛ حتى يقوم الدليل عليها أي : الزيادة من الاشتقاق من المادة ، ويوجد ذلك الحرف مزيدا ، فيُحكم بزيادته ، ونحوه مما يُستدل به عليها ، وقد أودعته في كتابيّ : عيون الإفادة في حروف الزيادة ، وفي مختصره : كفاية المقاصد من حروف الزوائد ، ونظمها على قولٍ وأودعتها فيه ، فقلت :

يُعرفُ القولُ إنْ تَشَا التَّمْييزا — مِن حُروفِ الزِّيادَةِ المذكُورَة
باشتقاقٍ وفَقْدِ مِثْلِ خروجٍ — عَن وِزانِ الأَعارِبِ المَشْهُورَة
وبأَنْ جَاءَ زائِداً عَنْ أُصُولٍ — هِي ثَلاثٌ وأَرْبَعٌ مَسْطُورَة

وكقولهم الأصل في الأسماء الصرف ، فلم يفتقد لعلة ، بمقتض له ، والتنكير بطرآن التعريف عليه ، بمقتض له ، والتذكير ، ولذا لم يحتج لدليل ، وقبول الإضافة وقبول الإسناد إليه ، وهو أنْ يُنسب إليه ما تتم الفائدة به .

[وقال الأندلسي في شرح المفصل[1] : استدل الكوفيون على أن الضمير في (لولاك) ونحوه أي : نحو (لولاي) و (لولاه) مرفوع ، بأن قالوا : أجمعنا على أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع ، فوجب أن يكون كذلك في هذا الضمير أي : فنجعله مخفوضاً قام مقام مرفوع ، لا أنّ هذا نفسه مرفوع ، لأنه ليس من ضمائر الرفع كما مرَّ بالقياس عليه أي : الظاهر، والاستصحاب] .[2]

---

[1] ابن الأنباري في هذه المسألة يصحح ما ذهب إليه الكوفيون . الإنصاف 1/70 ، 2/687، 689.

[2] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 356 ، والفيض 2/ 1061 (المتن من الاقتراح ، والشرح من الفيض)

وقال ابن الأنباري في أصوله[1] : استصحاب الحال وإنْ كان من الأدلة من أضعف الأدلة ؛ لتقدم كلٍّ من النص ، والإجماع ، والقياس عليه ، ولهذا كـــونه كذلك[2] لا يجوز التمسك بالاستدلال به ، ما مصدرية ظرفية[3] وُجِد هناك للمـدعي دليل من تلك الأدلة المقدمةعليه ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك بـــه / 171 ب في إعراب الاسم ، مع وجود دليل البناء بيان لدليله من شبه الحرف ؛ وضـعا ، أو استعمالا ، أو إهمالا ، أو تضمين معناه لقوته على الاستصـحاب وألا تـرى كذلك كما لا يجوز التمسك بالاستصحاب في إعراب الاسم للأصل الإعراب فيـه ، مع وجود مقتضى بنائه ، لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مــع وجــود دليـل الإعراب من مضارعته للاسم في ورود المعاني المعتورة على التركيب الواحد ، كما مر أنه أصحّ المذهب في سبب إعرابه .

وقال ابن الأنباري في جدله[4] : الاعتراض من الســائل علــى الاســتدلال باستصحاب الحال ، متعلق بالاعتراض ، بأن يذكر دليلا يــدل علــى زواله[5] فلا يبقى له أثر حينئذ ، كأن يدل السائل الكوفي على زواله ذلك الأصل المُستصحَب ، و سقوطه ، إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر ، فيُبَيِّن أي : الكــوفي أنَّ فعل الأمر مقتطع من المضارع : لأنه حُذف منــه حــرف المضــارعة، وجيء[6] بالباقي مجزوما كما كان ، إنْ كان ما بعد حرف المضارعة متحركا ، وإلاّ جيــء بهمزة الوصل ، ومأخوذ منه[7] ، والمضارع قد زال عنه أصل البناء ، لأنه قـــد أشبه الأسماء[8] ، الأوْلَى الاسم ، في مقتضى الإعراب ، وزال عنه بــذلك الشــبَه استصحاب حال أصل الأفعال البناء الذي كان حقــه لــذلك الشَــبَه ، وصــار أي: المضارع معربا بالشبه المذكور فكذلك فعل الأمر ؛ لأنه منه ، إلاّ أنه حُذفت منه لام الأمر ، ثم حرف المضارعة ، فيجري عليه ما كان لأصله .

---

[1] لمع الأدلة ، ص 142
[2] لو قال : ولأجل هذا ، كما جاءفي مخطوطة الأحمدية من الاقتراح ، لكان أفضل .
[3] أي : مدة وجداننا هناك دليلا من الأدلة الراجحة عليه .
[4] الجدل ، ص 63
[5] أي :استصحاب الحال .
[6] في الفيض : وجرّ بالباقي مجزونا .
[7] عطف تفسير على ما قبله .
[8] الغريب أنه كتب :الاسم ،وقال :الأولى الاسم .

والجواب مِن جانب البصري : أن يبين أن ما توهمه الكــوفي دليلا عمــا أورده الكوفي دليلا / على إعراب الأمر، لم يوجد[9] ، وذلك يمنع أنه مأخوذ منه، بل هونوع مستقل ، فيبقي التمسك من البصري فيه باستصحاب الحال هو أصــل البناء في الفعل صحيحا ، إذ لا قاطع له .

□□□

الكتاب الخامس
في أَدِلَّةٍ شَتَّى

الكتاب الخامس

[9] في الفيض 2/ 1063 :لم يوجد معمولا به .

في أدلَّةٍ شَتَّى

(بفتح المعجمة ، وتشديد الفوقية ، بعدها تحتية ألف مقصورة)

معناه : متفرقة ، ومثله أشتات ، كما في المصباح[1] ، وأدِلَّة : جمع قلة لدليل ، عدل إليه عن دلائل لِما تقدم في صدر الكتاب من عدم جمع فعيل وصفا لغير العاقل عليّة ، لا لثقلها في نفسها

قال ابن الأنباري: اعلم أيها الصالح للخطاب أن أنواع الاستدلال كثيرة ، لا تحصر[2] . منها :

الاستدلال بالعكس[3]

ويسميه الأصوليون قياس العكس ، لحديث[4] : {أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِى حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وِزْرٌ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِى الْحَلاَلِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ } .

كأن يقال : لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ ، نحو ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[5] بالخلاف المخالفة بينه وبين المبتدأ ، وهو مذهب الكوفيين ، وعللوه كما مرّ بأنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد قائم ، كان القائم في المعنى هوزيد، وإذا قلت : زيدٌ خلفَك ، لم يكن خلفك في المعنى زيدا ، فلما افترقا معنى ، نُصب على الخلاف ؛ إيذانا بالافتراق ، وجواب لو قوله : لكان ينبغي أن يكون الأول ، وهو المبتدأ منصوبا ، يعني بهذه العلة ، لأنّ الخلاف لا يكون من واحد ، وإنما يكون من اثنين ، كلٌّ يُخالف صاحبه ، كما هو شأن المفاعلة ، فلو كان الخلاف بينهما معنى موجبا للنصب في الثاني ، كما

---

[1] قال في المصباح المنير (ش ت ت) : شَتَّ شَتًّا مِنْ بَابِ ضَرَبَ إذَا تَفَرَّقَ وَالِاسْمُ الشَّتَاتُ وَشَيْءٌ شَتِيتٌ وِزَانُ كَرِيمٍ مُتَفَرِّقٌ وَقَوْمٌ شَتَّى عَلَى فَعْلَى مُتَفَرِّقُونَ وَجَاءُوا أَشْتَاتًا كَذَلِكَ وَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا أَيْ بَعُدَ .

[2] لأنّ مدارها على حدة الفكر ، وقوة الذكاء ، وحسن الاستنباط .

[3] هو : إثبات نقيض حكم الأصل في الفرع ، لافتراقهما في العلة . عن مفتاح الوصول ، ص 159، من حاشية الاقتراح ، ص 361

[4] جاء في صحيح مسلم 3/82 (2376) : - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضُّبَعِيُّ حَدَّثَنَا مَهْدِىُّ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا وَاصِلٌ مَوْلَى أَبِى عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقَيْلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ عَنْ أَبِى الأَسْوَدِ الدِّيلِىِّ عَنْ أَبِى ذَرٍّ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِىِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالُوا لِلنَّبِىِّ -صلى الله عليه وسلم- يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالأُجُورِ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّى وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ. قَالَ « أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَّدَّقُونَ إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةً وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلِّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَنَهْىٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ وَفِى بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ ». قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيَأْتِى أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ قَالَ « أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِى حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وِزْرٌ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِى الْحَلاَلِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ ».

[5] الأنفال 42

ذكر عن / الكوفي ، لكان موجبا للنصب في الأول[1] ؛ لوجود العلة فيه ، 172ب فلما لم يكن الأول المبتدأ منصوبا مع قيام الخلاف به أيضا دل عدم نصبه على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب في الثاني في الظـرف ، وإلاّ فإعمـاله فـي الثاني ، دون الأول تحكّم وترجيح بلا مرجح ، فاستدل بعكس الحكم على نفيه .

□□□

ومنها

الاستدلال ببيان العلة

قال ابن الأنباري[2] : وهو ضربان :

أحدهما : أن يُبَيِّنَ والتفصيل للمبالغة ، أومن الإبانة علة الحكم في الأصل ويستدل على ثبوت ذلك الحكم في الفرع الذي ادّعى مشابهته للأصل بوجودهـا في موضع الخلاف ذلك الفرع ليوجد بها أي : بسبب العلة الحكم لدورانه معها ، فأينما وُجِدت وُجِد الحكم .

---

1 أي : المبتدأ .
2 لمع الأدله ، ص 132

والثاني : أن يُبين العلة في الحكم ، في الأصل ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف على عدم ذلك الحكم كما قال ؛ ليُعدم: يُفقد الحكم بفقد علته .

فالأول أي: إثبات وجود العلة في موضع الخلاف : كأن يستدل مَن أعمل اسم الفاعل في المُضيِّ ، مع كونه غير صلة لـ (أل) , فيقول : إنما عمل اسم الفاعل وهو كذلك في محل الإجماع ، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، واعتمد على موصوف ، ولومعنى ، أو على نفي[1] ؛ لجريانه على حركة الفعل ، وسكونه كضارب ، ويضرب وهذا جار على حركة الفعل وسكونه ، فوجب أن يكون عاملا لوجود العلة ، فيه حينئذ الاستدلال بعدم العلة ، بحكم الأصل في موضع الخلاف على عدمه فيه .

والثاني[2] : كأن يستدل من أبطل عمل (إن) المخففة من الثقيلة ، فيقول في الاستدلال : إنما عملت (إنّ) الثقيلة لشبهها بالفعل مَبْنَىً، لكونها ثلاثيا مفتوح الآخر ، بوزن المبني للمفعول / ومعنىً ، لأنها بمعنى أُوكد ، وقد عدم 173أ الشبَه بالتخفيف ، لفقد الشبَه اللفظي ، فوجب ألاّ تعمل ، فاستدل بعدم العلة في موضع الخلاف ، على فقد حكم الأصل منه .

□□□

ومنها

الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه

(لأنه يلزم من فقد العلة فقد المعلول)

قال ابن الأنباري[3] : وهذا أي : الاستدلال لفقد العلة إنما يكون فيما في أمر إذا ثبت أثبته المستدل ، فلا بدّ من وضوح دليله ؛ ليصير في كماله في الوضوح لم يَخفَ دليله ، فيستدل المستدل بعدم الدليل على ذلك الحكم على نفيه، كأن يستدل على نفي أن الكلمات أربعة ، كذا ، وحقه أربع ، لِما مرّ،

---

[1] في التصريح 2/66 : إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، واعتمد على استفهام ، أو نفي ، أومُخبَر عنه، أو موصوف ، أوذي حال .

[2] أي : الاستدلال بعدم العلة لحكم الأصل في موضع الخلاف على عدمه فيه .

[3] لمع الأدلة ، ص 142

وعلى نفي أن أنواع الإعراب ، أو البناء خمسة ، فيقول : لو كانت الكلمات أربعة ، وأنواع الإعراب أو البناء خمسة ، لكان على ذلك المدعي دليل لأنه معتبر في إقامة الدعوى وتأييدها، ولو كان على ذلك دليل في نفس الأمر لعرف مع كثرة البحث ، وشدة الفحص في هذه المطالب ، وفي المصباح[1] : فَحَصْتُ عَنْ الشَّيْءِ إذَا اسْتَقْصَيْتَ فِي الْبَحْثِ عَنْهُ وَتَفَحَّصْتُ مِثْلُهُ .

فلما لم يعرف ذلك الدليل ، مع ما مرّ من شدّة العناية بالأمر، دلّ على أن ذلك لا دليل في نفس الأمر، فاستدل بعدم الدليل للمُدَّعَى على عدم ذلك المُدَّعَى ، لذا قال : فوجب ألاّ تكون الكلمات أربعاً ، ولا أنواع الإعراب ولا البناء خمسة .

قال ابن الأنباري : وقد زعم بعضهم ان النافي لا دليل عليه ، لأنه لم يدع إثبات شيء ؛ حتى يُطلب منه دليله ، فعدم وجود دليله لا ينفي نفيه ، فالنفي لكونه / عدما أصل ، وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه ، وليس كذلك 173 ب لأنه حكم بانتفاء ذلك المنفي ، ولأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل تقوم به الدعوى كما أن الحكم بالإثبات لا يكون عن دليل ، فكما يجب الدليل على المثبت لحكم يجب أيضا على النافي لذلك .

□□□

ومنها

الاستدلال بالأصول

قال ابن الأنباري[2] : كأن يستدل على إبطال أنَّ رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم ، الذي رآه الفراء ، واختاره ابن مالك[3] ، وقال : إنه سالم من النقص ، ونسبه لحذّاق الكوفيين[4] ، واختاره أيضا ابن الخباز[5] بأن ذلك أي: كونه

---

[1] المصباح المنير (ف ح ص)

[2] لمع الأدلة ، ص 132

[3] اختاره ، ورجحه ، انظر : التسهيل ، ص 228 ، وشرح التسهيل 4/6 ، وشرح عمدة الحافظ ،وعدة اللافظ ص 108 - 109

[4] انظر : التصريح 2/229 ، وشرح الكافية الشافية 3/1519 ، وشرح الأشموني 3/277

[5] ابن الخَبَّاز: أحمد بن الحسين، شمس الدِّين، أبو عبدالله، الإِرْبِلِي، ثم المَوْصلي، من نُحاة المَوْصِل (ت: 637)، قال الذهبي في "التَّاريخ": (كان أستاذا بارعا في النَّحو ...). له: "النِّهاية في النَّحـو. بغية الوعاة 1/304

يؤدي إلى خلاف الأصول ، وأبدل مِن يؤدي قوله : لأنه يـؤدي إلـى أن يكـون الرفع بعد النصب والجزم[1]، لأنّ التعبير بتجرده عنهما، فلا بد من سبقهما عليه ، وهذا خلاف الأصول ، لأنها شاهدة بتقدم الرفع عليهما كما قال لأنَّ الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب ، لأن الرفع صفة الفاعل ، وهو عمدة الكلام ، والنصب صفة المفعول ، وهو فضلة فيه ، فكما أن الفاعل منزلته قبل المفعول به ؛ منزلة واعتبارا ، فكذلك الرفع قبل النصب منزلة واعتبارا ، وكذلك دلالة الأصول على تقدم الرفع على النصب ، تدل الأصول أيضا على أن الرفع قبل الجزم ؛ لأنّ الرفع في الأصل من صفات الأسماء ، لكونه صفة الفاعل ، والجزم / من صفات الأفعال ، فكما أنّ رتبة الأسماء قبل الأفعال، ولذا قُدّمت عليه 174 أ ا ذكراً فكذلك الرفع قبل الجزم ، فالقول بأنّ تجرده منهما رافِعه مقتضٍ لتأخّره عنهما مخالف الأصلين المذكورين ، فالمراد بالجمع في الأصول ما فوق الواحد .

فإن قيل : فهب ـ بالموحدة ـ تظن[2] أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال ، فلم قلتم : إنّ الرفع في الأفعال قبل الجزم ؟ ولا يلزم من سبق وصف الاسماء ، لتقدم موصوفه على وصف الأفعال ، وهو الجزم ، تقدم وصف الفعل على الوصف الآخر له .

قلنا : لأن إعراب الأفعال عند البصريين فرع على إعراب الأسماء ، قال ابن مالك : لتعاقب المعاني المفتقرة للإعراب على كلّ [منهما] ، وإذا ثبت ذلك أي : تقدم الرفع على الجزم مرتبة في الأصل أي : الاسم ، فكذلك يثبت ذلك الأمر في الفرع . لأن الأصل أنّ الفرع يتبع الأصل ، ولا يخالفه إلاّ لمقتضٍ ، والجواب من جهة الجمهور[3] عن ذلك : أنّ المراد بالتجرد عنهما عدمهما ، وعبر عنه بالتجرد تنزيلا للإمكان منزلة الحضور[4] ، كما يُقال لحافر الرَّكِيَّة[5] : ضَيِّقْ فم الرَّكِيَّة ,[أي : أوجدها ضيقة الفم] .

---

[1] أي : لأنّ التعبير بالتجرد صريح في سبق النصب والجزم على الرفع ، وأنه تجرد بعدما كان متلبسا بهما ، وهو خلاف الأصول ، لأنها شاهدة بتقدم الرفع عليهما .
[2] ربما قرأ هب على أنها هل ، ولذا قال : (تظن) ، أي : هل تظن ... ، وليس الأمر كذلك بل المعنى افترض أنَّ الرفع ...
[3] في الفيض 2/1077 : والجواب عما أورده على الجمهور .
[4] كتب : الحصول ، وما أثبتناه من الفيض 2/1077
[5] الركية : البئر . القاموس المحيط (ركي)

□□□

ومنها

الاستدلال بعدم النظير

(كذلك الحكم ، لو قيل به فيبطل)

ولم يذكره أي : هذا الدليل ابن الأنباري في أصوله وذكره ابن جني في الخصائص[1] وهو استدلال كثير ــ بالمثلثة ــ / في كلامهم أي : النحاة 174ب وإنما يكون دليلا على النفي للحكم المُدَّعى إثباته لا على الإثبات .

وقد استدل المازني ــ بالزاي والنون ــ وتقدم اسمه ، وفي الأشباه بدله أبو عثمان[2] رداً على مَن قال أي: من النحاة ، وفي الأشباه والنظائر[3] للمصنف : على من ادّعى : إن السين وسوف ترفعان الفعل المضارع ، بأنا لم نرَ عاملا في الفعل يدخل عليه اللام ، والمراد لام الابتداء لقربه ، أي : وهذان[4] تدخل[5] عليهما ، وقد قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[6] ،

---

[1] الخصائص 1/197

[2] الأشباه والنظائر للسيوطي ، انظر على سبيل المثال 5/80 ، 82 ، 84

[3] الأشباه والنظائر : كتاب جليل جدا في النحو ، أجاد فيه كل الإجادة ، طبع في مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، في تسعة أجزاء، بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم , وكانت طبعته الأولى بحيدر آباد ـ الهند في أربعة أجزاء

[4] أي : السين وسوف .

[5] كتب : تدخلان ، وما أثبتناه من الفيض 2/1078

[6] الضحى 5

فالقول بعملهما يفضي إلى ما لا نظير له ، وفي الأشباه[1] : فجعل عدم النظير ردّاً على مَن أنكر قوله ، انتهى .

أمَّـا اللام في : ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ﴾[2] فلجواب القسم ، وتـدخل علـى العامل ، وهذا العامل لم أرَ مَن سماه ، وهذا القول لم يحكه المصنف في الجمع ، ولا في المنع في الخلاف ، في رافع المضارع ، كأنه لقوة سقوطه[3] .

قال ابن جني في الخصائص[4] : وإنما يستدل بعدم النظير على النفي حيث لم يقم الدليل على الإثبات المقدم على الاستدلال ، على النفي بعدم النظير فإن قام وفلج ــ بالفاء والجيم ــ ، في المصباح[5] فَلَجَ بِحُجَّتِهِ أَثْبَتَهَا ، وَأَفْلَجَ اللَّهُ حُجَّتَهُ أَظْهَرَهَا ، لم يلتفت إليه أي : إلى عدم النظير ، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو تقوية للأنس / فيتأكد الحكم القائم دليله ، لا للحاجة إليه لثبوته 175أ بدليله .

مثاله (أَنْدَلس) ــ بفتح أوله وثالثه ، وسكون ثانيه ــ وتقدم[6] زيادة في ألقابه في كتاب السماع ، فإن همزته ونونه زائدتان ، فوزنه (أَنْفَعل) ، ثبـت ذلك بالنص من الأئمة ، وبما سيأتي في كلامه وهو أي : هذا المثـال مثـال لا نظير له، فلم يلتفت لفقد النظير، لما ذكره بقوله : لكن قام الدليل على ما ذكرنا ؛ لأن النون زائدة لا محالة ــ بفتح الميم ــ أي :لا بدّ ، وفي المنهـل الصـافي[7] للدماميني : أصل التركيب[8] دال على الزوال والنقل ، ومنه التحويل بنقل شـيء من محل إلى آخر ، فعليه معنى لا محالة ، لا تَحَوُّل له ، كما أنَّ معنى لا بدّ : لا فِراق ، والتبديد : التفريق ، انتهى .

---

[1] الأشباه والنظائر 2/87

[2] الزمر 65

[3] جاءت هذه العبارة في الفيض 2/1078 على النحو التالي : وهذا القول ساقط ، فلذلك لم يعتنوا بذكره مع الأقوال الأربعة في رافع المضارع ، مع كونه خاصا بما يتصل به السين وسوف من الأفعال ،لا عاما ، فأسقطوه لذلك .

[4] الخصائص 1/197

[5] المصباح المنير (ف ل ج)

[6] قد سبق ضبطه ومعناه في ترجمة حازم .

[7] المنهل الصافي في شرح الوافي ، ألّفه البدر الدماميني لمَّا سافر إلى الهند ، ورأى أنّ أهل (كراجات) مشغولون به ، فأهداه إلى ملك الهند (المستنصر بالله شهاب الدين أحمد) .

[8] تركيب : لا محالة .

إذ ليس في ذوات الخمسة الأحرف شيء مِثال على (فَعْلَلل)[1] ـــ بفتـح أولــه وثالثه ــ فتكون النون فيه أصلا ؛ لوقوعها موقع العين ، وفقد اللازم يســتلزم فقد الملزوم ، وإذا ثبت زيادة النون بما ذكر بقي في الكلمة ثلاثة أحرف أصول : الدال واللام والسين ، وفي أولها همزة ، ومتى وقع ذلك[2] ، حكمت أيها الصــالح للخطاب بزيادة الهمزة .

ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة ، لأن ذوات الأربعة ، وهوالرباعي لا تلحقها الزيادة من أولها ، إلا في الأسماء الجارية علـــى أفعالهـــا / 175 ب ، كمُدحرِج اسم فاعل من دَحْرَج ، وبابه .

فقد وجب إذن أي : إذا تقرر ما ذكر أن الهمزة والنون زائدتـــان ، وأن الكلمة بهما أي : بسبب الحرفين المزيدين أوله ، على وزن أَنْفَعُل ، وإنْ كان هذا الوزن مثالا لا نظير له ، فلا يُنظر، لعدم النظير، عند قيام دليل الحكم وثبوته .

فإن اجتمع الدليل للحكم والنظير، فهوالغاية في الإثبات كنـــون (عنـــبر)، فالدليل يقتضي كونها أصلا من مادة الكلمة ؛ لأنها مقابلة لعين (جعفر) ، والنظير موجود وهو مثال (فَعْلَل) ــ بفتح أوله وثالثه ــ انتهى .

وقال ابن هشام الخضراوي: إذا ورد شيء من العرب حمل على القيـــاس وإن لم يوجد له نظير[3] ؛ لقوة النص في الإثبات .

---

[1] كتب :(بضم أوله وثالثه) والصواب ما أثبتناه ، كما في الاقتراح ، ص 370 ، و الفيض 2/1080

[2] أي : الهمزة قبل ثلاثة أصول .

[3] ما نقله السيوطي عن الخضراوي سبقه إليه ابن جني في الخصائص 1/136 ، حيث قال : ألا ترى أنّ قولهم في شنوءة : شَنَئِيّ ، فما قبله القياس ، لم يقدح فيه عدم النظير .

□□□

ومنها

الاستحسان[1]

(بالمهملات ، وثالثه[2] فوقية ، وآخره نون)

قال ابن جني في الخصائص[3] : ودلالته على المطلـــوب ضـــعيفة ، غيـــر مستحكمة ، أي : غير محكمة ، والسين [والتاء] للمبالغة إلا أنَّ فيها أي : علة الاستحسان ضربا : نوعا من الاتساع في العلة ، والتصرف فيها.

من ذلك الاستحسان تركك الأخف عادلا عنه إلى الأثقل من غير ضـــرورة تدعو إليه نحو : الفتوى والتقوى فإنهم أي العرب قلبوا الياء فيهما ، التي هي لام الكلمة ، إذ أصلها فتيا وتقيا ، لأنهما يائيان هنا واواً من غير علـــة قوية توجب/ القلب، لإمكان بقائها بحالها من غير مخالفة لشيء من الأصـــول 176أ[4] بل قلبوا استحسانا للقلب في علل ذلك على سبيل الاستئناف والبيـــان بقـــوله : أرادوا الفرق بين النوعين : الاسم ، والصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون علـــى أنفسهم الفرق بينهما[5] فيها أي : الصفة ، فخصوا الاسم بالأعلال ، لأنه أخـــف من الصفة ، فكان أحمل للثقل .

ومن ذلك الاستحسان قولهم في تكسير حَسَن بفتحتين[6] : حِسَـــان بكســـر أوله فهذا كجَبَل وجِبال ، وفي تكسير غَفُور بفتح فضم غُفُر بضـــمتين كعَمُـــود وعُمُد ، ففرقوا بين الجمعين استحسانا .

---

[1] الاستحسان من مصطلحات أصول الفقه ، ومن تعاريفه : أنه دليل يقابل القياس الجلي ، الذي تسبق إليه الأفهام ، ومن أمثلته السَّلَم ، فإنّ المتبادر إلى الفهم أنه لا يجوز ، لِما فيه من انعدام المعقود عليه ، لكنه جُوِّزَ للحاجة إليه .حاشية شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ، للسعد التفتازاني 2/289

[2] كتب : وثانيه ، وكأنه لم يعد الألف حرفا .

[3] الخصائص 1/133

[4] وإنما قلبوا استحسانا للقلب ، وإيماء للفرق الذي أشار إليه .

[5] أي : الاسم والصفة .

[6] كتب : بفتح فضم . وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 373 ، والفيض 2/1082

ولسنا ندفع أن يكونوا أي العرب فصلوا ميّزوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه الأمثلة الأربعة إلا أن جميع ذلك الفصل فيها إنما هو استحسان للتمييز والفصل لا عن ضرورة علة مُقتضية الية ، فليس الاستحسان بجار مجرى رفع الفاعل ، ونصب المفعول في قيام علة كلٍّ منهما المانعة من تخلف الحكم لأنه لو كان الاستحسان المذكور للفصل بينهما واجبا ، لجاء في جميع أمثلة الباب مثله مفصولا بينهما ، وليس الأمر كذلك .

ومن الاستحسان ما يخرج عن أصل قاعدته تنبيها بالخروج على أصل بابه ، المعدول عنه للعلة ، نحو : استحوذ و :

..... أَطْوَلْتِ الصُّدُودَ ....[1]

بالواو، وَمَطْيَبَة / بوزن (مَفْعَلَة) ــ بفتح فسكون ففتحتين ــ أي طَيِّب 176 ب للنفسِ . فبقيت الواو في الأولين ، والياء في الأخيرة بحالها[2] ، مع قيام مقتضى الاعلال استحسانا ، تنبيها على أنّ الألف المنقلبة في أمثلتها أصلها الواو في الأولين ، والياء في الأخير ,

ومنه أي : الاستحسان ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته المقتضية له في ذلك المحل كقوله :

.... وَلاَ نَسْأَلُ الأَقْوامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ[3]

وفي نسخة عهد المياثق .

فإن الشائع في جمع ميثاق مواثق[4]، برَدِّ الواو إلى أصلها ؛ لزوال العلة الموجبة لقلبها ياء وهي أي : العلة للقلب الكسرة ، والحكم دائر مع علته وجودا وعدما ، لكن استحسن هذا الشاعر ، ومن تابعه في ذلك إبقاء القلب للواو والياء

---

[1] بعض صدر بيت من الطويل ، للمرار الفقعسي ، والبيت بتمامه كما هو في ديوانه في الموسوعة الشعرية

صَدَدتِ فَأَطْوَلتِ الصُّدودَ وَقَلَّما وِصالٌ عَلى طولِ الصُّدودِ يَدومُ

والبيت في الكتاب 1/31، 3/115 ، والانصاف 1/144 ، وخزانة الأدب 10/229 ، 231

[2] كتب : فتثبت الواو والياء فيهما بحالهما . وما أثبتناه من الفيض 2/1083

[3] عجز بيت نُسب إلى عياض بن درة ، أو ابن أم درة الطائي ، والبيت بتمامه :

حِمىً لا يُحَلُّ الدَّهْرُ إلاَّ بإِذْنِنا وَلاَ نَسْأَلُ الأَقْوامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ

والبيت في الخصائص 3/157 ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، ص 227 ، وشرح شواهد الشافية ، ص 96 .

[4] كتب : مواثيق ، وفي الاقتراح ص 375 : مواثق ، وفي الفيض 2/1083 مثله ، وفي بعض نسخ الاقتراح : مواثيق ، وقد أثبتنا ما في الاقتراح المطبوع ، والفيض .

بحاله ، وإن زالت العلة ، وهي الكسرة ، من حيث إنَّ الجمع غالبا تابع لمفـــرده إعلالا وتصحيحا ، فهذه علة خَلَفَتْ العلة الموجبة للقلب استحســانية ، فلأجلهــا بقي القلب بحاله .

قال ابن جني[1] : وقياس تحقيره أي : تصغيره ميثاق على هــذه اللغــة المبقية للقلب بحاله مع زوال علته أن يقال (:مُيَيْثِق) ـ بضم فياء مفتوحة فساكنة فمثلثة مكسورة فتحتية ساكنة [آخره قاف][2] ـ إتباعا للمكبر ، وإبقاء لِما كان على ما كان .

ومنه الاستحسان ما ذكره صاحب البديع وهو ابن الذكي[3] ، كما تقدم عن البغية ، قال : إذا اجتمع التعريف العلمي أحد أسباب منـــع الصــرف والتــأنيث السماعي ، أو العجمة في ثلاثي ساكن الوسط فــالأول كـــــ (هِنْــد) / 177 أ ففيه العَلَميّة والتأنيث ، والثاني كــ(نُوْح) ففيه العلمية والعجمة فالقياس منع الصرف ؛ لوجود مقتضيه في العلتين والاستحسان الصرف لخفته ، فعلَّة الصرف الاستحسان ، مع قيام علة المنع ، [والخفة علّة للاستحسان] .

تنبيه : ظاهر كلامه تســاوي العلــم ذي التــانيث ، وذي العجمــة فــي استحسان الصرف ، وليس كذلك ، بل المُستحسن منع صرف ذي التأنيث ، قــال ابن مالك رحمه الله تعالى في الخلاصة :

وجهانِ في العادمِ تذكيرًا سَبَق وعجمة كهندَ والمنعُ أحق[4]

---

[1] الخصائص 3/160

[2] ما بين المعقوفتين زيادة من المحقق ، وقد كتب الشارح مكانها (فهاء تأنيث) .

[3] قال السيوطي : هو محمد بن مسعود الغزني هكذا سماه أبو حيان ، وقال ابن هشام : ابن الذكي ؛ صاحب كتاب البديع . أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في المغني ، وقال : إنه خالف فيه أقوال النحويين . وله ذكر في جمع الجوامع ؛ ولم أعرف شيئاً من أحواله . بغية الوعاة 1/245

[4] أي: للعلماء وجهان في المؤنث الثلاثي الساكن الوسط إذا عدم العجمة والتذكير: الصرف وعدمه. مثل: هند، كلمة هند عربية، وهي ثلاثة أحرف ساكنة الوسط، وهي اسم لمؤنث، فهند يجوز فيها وجهان: الصرف وعدمه، فتقول: مررت بهندَ، ومررت بهندٍ، ونقول: هذه هندٌ، وهذه هندُ، وتقول: رأيت هنداً، ورأيت هندَ، كل ذلك جائز، ولكن ابن مالك يقول: (والمنع أحق) أي: المنع من الصرف أحق. والخلاصة : يمنع من الصرف كل علم مختوم بتاء التأنيث مطلقاً بدون شرط. ويمنع من الصرف كل علم مؤنث زاد على ثلاثة أحرف، أو كان أعجمياً، أو كان محرك الوسط، أو كان اسماً لذكر سمي به أنثى. إما إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط ولم يسم به ذكر فيقول ابن مالك: إن فيه وجهين، والمنع أحق.

أمَّـــا الأعجمي فقيل إنه منصرف لإلْغاء العجمة ، وقيـــل : ذو وجهيـــن ، إلاّ أنّ الصرف أرجح ، لضعف العجمة عن التأنيث.

وقال ابن الأنباري[1]: اختلفــوا،أي النحـــاة فـــي الاخـــذ للحكـــم وتعليلـــه بالاستحسان ، فقال قوم : إنه غير مأخوذ به ، لما فيه من التحكم، وإلغاء العلة ، لا علة ، وترك القياس أي : ترك مقتضاه .

وقال آخرون : إنه مأخوذ به، لا على سبيل الوجوب واختلفوا أيضا فيه : فقيل : هو أي : الاستحسان ترك قياس الأصول كمنع صرف هنْد ، الـــذي هـــو القياس ؛ لوجود العلتين لدليل آخر هو الخفة .

وقيل : هو تخصيص العلة المقتضية لِما هو القياس بذلك الاستحسان .

فمثال ترك قياس الأصول لدليل : علة ترك ، متعلق به ما تقدم في الكلام على رفع المضارع ، الأَوْلى إعراب المضارع ، أي : قيـــاس أصـــلـه البنـــاء ، وعُــدِل / عنه لدليل شبَهِه بالاسم فيما مرّ . 177ب

ومثال تخصيص العلة أن يقول القائل : إنما جمعت أرض بالواو والنون مع أنها ليست علمَ مذكرٍ ، ولا صفتَه إلى آخر معتبر معهما[2] ، فقيـــل أَرَضـــون[3] عوضا من تاء التأنيث المحذوفة من لفظه، فخصصوا منع جمع غير علم مذكر ، وصفة لمذكورين بها لذلك ، وبيّن تاء التأنيث الأصلي المعوض منه بقوله : لأن الأصل أن يقال في أرض : أَرضة ، لأنّ التاء علامة لفظية ، فهي أصل لتقديرها، فلما حذفت التاء لفظاً[4] ، جمعت بالواو والنون عوضا عنها , وهذه العلة لجمعها بما ذكر غير مطردة ؛ لأنها تنقض بـــ (شَمْس) و(دَار) و(قِدْر) ـــــ بكســـر فسكون ـــ الطنجرة[5] ، من كلِّ مؤنث معنوي لم يجمع كذلك ، مع حذف التاء من

---

[1] لمع الأدلة ، ص 133

[2] أي مع باقي الشروط : شروط الجمع على حد المثنى

[3] أرضون : بفتح الراء ، ولا تُسكّن إلاّ ضرورة ، وهو جمع شاذ قياسا لا استعمالا ، أمَّا كونه شاذ قياسا فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم ، وهي مُلحقة به لا منه حقيقة ، لشدة شذوذها من ثلاثة أوجه : لأنه جمع تكسير ، ومفرده مؤنث بدليل أُريضة ، وغير عاقل . الفيض 2/1085 / الحاشية (2 ، 3)

[4] مع بقاء معناها .

[5] آلة الطبخ ، وأسماء القدور كلها مؤنثة إلاّ المرجل ، فإنه مذكر وحده .

لفظه ، وبيّن النقص بقوله : فإن الأصل فيها : شَمْسَة ، ودَارَة ، وقِــدْرَة ، ولا يجوز أن تُجمع بالواو والنون ، لأنّ الباب سماعي[1] ، انتهى .

□□□

ومنها

(أي من الأدلة المختلف فيها)

الاستقراء

(أي : تتبع الجزئيات لـــ [إثبات] أَمر كليّ)[2]

استدلوا به في مواضع ، وسلم الاستدلال به ، منها : انحصـــار الكلمــات الثلاث في: الاسم ، والفعل ، والحرف .

وقال ابن الخباز : وهو أحسن دلائل الحصر ، فإنّ علماء العربية تتبعـــوا كلمات العرب في محاوراتهم ، ومحاضراتهم ، فلو كـــان ثَمّـــة رابـــع ، لعـــثروا عليه.

□□□

ومنها

---

[1] لا يتعدى الوارد منه .

[2] قال الشريف الجرجاني ، في التعريفات ص 18 : هو الحكم على كليٍّ ؛ لوجوده في أكثر جزئياته ، وإنما قال في أكثر جزئياته لأنّ الحكم لوكان في جميع جزئياته لم يكن استقراء ، بل قياسا .

(أي من الأدلة المختلف فيها)

الدليل

المسمى بالباقي

بالموحدة والقاف

أي : [يبقى] بعد إخراج الدليل لِما عداه

كقولنا : الدليل يقتضي أن لا يدخل الفعل شيء من / الإعراب لكون 178أ الأصل فيه أي : الفعل البناء ؛ لعدم العلة المقتضية للإعراب ، مع تعاقب المعاني المعتورة على التراكيب المتفرقة في كشفها إليه .

وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع ، سكت عن الجزم اختصارا ، أو على قول المازني[1] : إنه ليس إعرابا، بل عدم إعراب، لعلة اقتضت ذلك هي تعاور المعاني،المقتضي لقيام الإعراب بالمضارع، فأعرب ، فرفع ، ونصب ، وجزم لمقتضيها فبقي الجر من أنواع الإعراب ، وهو الباقي على الأصل الذي اقتضاه الدليل ، أي : الأصل في الفعل البناء من الامتناع لدخوله[2] المضارع ، لأنّ الأصل فيه لم يُعارَض ، فبقى على مقتضاه .

□□□

---

[1] جاء في حاشية العدوي على شرح شذور الذهب 1/56 : نقل المرادي عن المازني أنّ الجزم ليس بإعراب . اهـ ، وحجة المازني في ذلك أنّ الجزم عدم الإعراب، أي : عدم الحركة ، والعدم لا يكون مجلوبا لشيء ، فلا يصح كونه إعرابا ، لأنّ الإعراب ما يجلبه العامل . انظر الفيض 2/1088 / الحاشية رقم(1) .

[2] أي : الجر .

الكتابُ السَّادس
في التّعادُل والتَّراجُح
فيه مسائل

الكتاب السادس

في التعادل[1] : التوازن بين الأدلة ، والتراجح[2] : لبعضها على بعض

فيه أي : الكتاب مسائل

الأولى

قال ابن الأنباري[3] : إذا تعارض نقلان في حكم أخذ بأرجحهما ، لأنّ الأرجحية من الرجحان[4] ، والترجيح في شيئين :

---

1 في الاقتراح ، ص 383 : التعارض ، ومثله في الفيض 2/1089 ، والتعارض : مصدر تعارض الشيئان ، إذا عارض كل منهما الآخر وقابله . أمّا التعارض ، فهو التوازن بين الأدلة .

2 هو وقوع الرجحان بينهما ، أيهما أرجح .

3 لمع الأدلة : ص 136

4 في الفيض 2/1091 : لأنّ الأرجحية من مرجحات الأدلة ، ومقوية البعض على البعض .

أحدهما : الإسناد : الطريق الموصلة للمتن .

والآخر : المتن : لفظ ذلك المنقول .

فأما الترجيح بالإسناد ، فبأن يكون رواة أحدهما أي : النقلين أكثر عـــدداً من رواة الآخر ، أو أعلم و أحفظ ، الظاهر أنّ الواو فيه بمعنى : أو ، لأنه يكفي في الترجيح أحدهما ، وذلك كأن يستدل الكوفي على النصب بـــ (كما) المركب من الكاف وما ؛ إلحاقا بكيما ، إذا كانت بمعنى كيما بقول الشاعر ، وهو عـــدي بن زيد العبادي[1] :

اسمَعْ حديثاً كما يوماً تُحدِّثُه   عن ظهرِ غَيْبٍ إِذا ما سائلٌ سَأَلا[2]

/ فيقول له البصري ، المانع لمجيء كما بمعنى كيما ، وعملها عملها ، [لأنهـــم متفقون على منع ذلك ، ما عدا المبرد ، فإنه يجيزه كالكوفي][3] : الرواة اتفقـــوا على أن الرواية :

كما يوماً تُحَدِّثُهُ

بالرفع[4]، ولم يرْوِه أحد بالنصب غير المُفَضَّل ــ بصيغة المفعول، من التفضيل ، بالفاء والمعجمة ــ ابن سلمة[5] بن عاصم ، ثم هو في نسخة بوزن مفعلة[6] ، وفي

---

[1] كتب العلوي ، وفي الفيض 2/ 1092 : العدوي ، والصواب ما أثبتناه ، وهو : عدي بن زيد بن حمّاد بن زيد العبادي التميمي ، شاعر من دهاة الجاهليين، كان قروياً من أهل الحيرة، فصيحاً، يحسن العربية والفارسية، والرمي بالنشاب. وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، الذي جعله ترجماناً بينه وبين العرب، فسكن المدائن ولما مات كسرى وولي الحكم هرمز أعلى شأنه ووجهه رسولاً إلى ملك الروم طيباريوس الثاني في القسطنطينية، فزار بلاد الشام، ثم تزوج هنداً بنت النعمان. وشى به أعداء له إلى النعمان بما أوغر صدره فسجنه وقتله في سجنه بالحيرة.
سمط اللآلي 1/220 ، خزانة الأدب 1/381 ، الأعلام 4/220

[2] لعدي بن زيد العبادي من أبيات في ديوانه / الموسوعة الشعرية ، وتروى لأمية بن أبي الصلت الثقفي وبعده : كيف بدا ثُمَّ رَبَّ اللهُ نعمتَه   فينا وعَلَّمنا آياتِهِ الأُوَلا
والبيت في مجالس ثعلب ، ص 179 ، ورسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء ، ص 221 ، وخزانة البغدادي 10/224 ، والإنصاف 2/588 ، والإعراب عن جدل الإعراب ، ص 66 ، ولمع الأدلة ، ص 136.

[3] ما بين المعقوفتين من الفيض 2/1092 ، وقد كتب بدلا منه : [و ما عدا المبرد منهم مانعا لـذلك معترضا استدلاله بالبيت] وهذه العبارة لا تؤدي المقصود والمراد .
وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ كما تأتي بمعنى كيما ، وينصبون بها ما بعدها ،ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين . الإنصاف 2/585

[4] أي : للمضارع ، الذي هو (تحدثُه)

[5] أبو طالب ، المفضل بن سلمة بن عاصم ، النحوي ، اللغوي ، الكوفي ، تلميذ الفراء ، توفي سنة 290هـ ، له معاني القرآن ، والبارع في اللغة ، وغيرها . إنباه الرواة 3/305 ، و بغية الوعاة 2/296 -297 .

[6] أي : مسلمة .

أخرى كما في البغية ، حذفها[7] ، وفتح أوائله ، ومن رواه بالرفع أعلم أقوى علما بالعربية منه وأحفظ وأكثر عددا فكان الأخذ بروايتهم أولى .

وأما الترجيح في المتن فبأن يكونَ أحد النقلين جاريا على وفق القياس والنقل الآخر على خلافه ، وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال (أنْ)[1] ــ بفتح الهمزة وتخفيف النون ــ مع الحذف في غير المواضع المعروف عملها فيها ، وهي كذلك، بلا عوض ، بقول الشاعر، هوطرفة بن العبد من قصيدته المشهورة[2] :

أَلا أَيُّهَذا الزَّاجِرِيَّ أَحضُرَ الوَغى ....

ألا : بتخفيف اللام ، أداة استفتاح ، أيها الزاجري : بالتثنية ، وذا نعت ، أي : والزاجريّ نعت ذا ، وجعله العيني[3] بدلاً منه أَحضُرَ : على رواية النصب بأن مضمرة الوَغى : الحرب ، وتتمته :

.... وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي

فيقول له البصري المانع من نصبها حينئذ ؛ معترضا دليل الكوفي : قد رُوي (أحضرُ) بالرفع أيضا ، كما روي النصب وهو ، أي : الرفع على وفق: موافق القياس / لأنها من عوامل الفعل ، وهي ضعيفة ، فينبغي أنْ لا تعمل 179 أ مع الحذف ، من غير عوض ، وقد بطل عملها في قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[4] ، مع أنّ التقدير : أنْ أعبد[5] ، ويدل على ضعفها أنّ مِن العرب مَن لا يعملها مظهرة ، ويرفع ما بعدها ؛ تشبيها لها بـ(ما) المصدرية ، كما تقدم ، وجاء عن ابن محيصن[6] ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[7] برفع يتمّ ، فكان

---

[7] أي : الميم .

[1] أي : الناصبة للمضارع .

[2] أي : المعلقة التي مطلعها : لخولة أطلالٌ ببرقةِ ثهمدِ تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد و الشاهد من الطويل ، وهو في الإنصاف 2/560 ، وشرح المفصل 2/7 ،ويروى (ألا أيهذا اللائمي) .

[3] المقاصد النحوية 4/402

[4] الزمر 64

[5] وقد قرأ الحسن (أعبدَ) بالنصب . حاشية الفيض 2/1094

[6] هو محمد بن عبد الرحمن السهمي بالولاء ، المكي ، المتوفى سنة 123هـ بمكة ، مقرئ أهل مكة ، وكان نحويا ، قرأ القرآن على ابن مجاهد ، وكان له اختيار في القراءة على مذهب العربية ، فخرج عن إجماع أهل بلده ، فرغب الناس عن قراءته . غاية النهاية في طبقات القراء 2/167

[7] البقرة 233 ، وقراءة حفص (أَنْ يُتِمَّ) ، قال أبوحيان في البحر المحيط 2/213 : وقُرئ(أَنْ يُتِمُّ) برفع الميم ، ونسبها النحويون إلى مجاهد

الأخذ به أي : الرفع أولى ، بموافقته لِما ذكر ، وبيان كون النصب حينئذ على خلاف القياس ، أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمرا ، بلا عوض ، فكان الرفع أوفق بالقاعدة .

□□□

المسألة

الثانية

قال في الخصائص[1] : اللغات العربية على اختلافها، وتخالفها كلها حجة , يحتج بكل منها ، ألا ترى أن لغة أهل الحجاز في إعمال (ما) ، وبها جاء التنزيل ، ولغة بني تميم في تركه أي : الإعمال ، كل منهما يقبلها القياس ، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها أي : المردودة بالأخرى ليست أحق بذلك الرد من اللغة الأخرى ، لكن غاية ما أي : الذي لك في ذلك المختلف فيه أن تتخير إحداهما ؛ لعدم إمكان الأخذ بهما معا في آنٍ واحد ، فتقويها على أختها ، وتعتقد بعد التقوية أن أقوى القياسين المذكورين لهما أقبل لها وأشد أنسا ملابسة بها بتلك اللغة. فأمَّا ردُّ إحداهما بالأخرى فلا يقدم ، فهو تكرار ، ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم : {نزلَ القرآنُ بسبعِ لُغاتٍ كلُّها شافٍ كافٍ } [2], فما ألغت واحدة منها هذا الحكم الذي / ذكرناه . 179ب

[1] الخصائص 2/10 - 12

[2] سنن أبي داود 2/153 ، 154 من حديث أبي بن كعب ، برواية (أُنزل القرآن على سبعة أحرف كلهن شاف كاف) . قال الشيخ الألباني : صحيح .

هذا إن كانت اللغتان في القياس سواء أو متقاربتين فيه ، وإلاّ قُــدِّم مــا قياسه أقوى على مقابله .

فإن قَلَّتْ إحداهما أي : اللغتين استعمالا جدا ، وكثرت الأخرى منهما جدا، أخذت بأوسعهما أكثرهما رواية لِبُعد الغلط في الحفظ عن الكثيرعــادة ، وكــأنّ سعتها تدل على جودة حفظ صاحبها ، وأقواهما قياسا ، وروايةً وقياساً تمييــز ، ألا ترى أنك لا تقول كثيرا : المالُ لِكَ ــ بكسر اللام ــ ، ولا مررت بَكَ ؛ قياســا على قول قُضاعة ــ بضم القاف ، وتخفيف الضاد المعجمة ــ أبو قبيلــة ، كمــا تقدم عن القاموس : المالُ لِهْ ــ بكسر اللام ــ لقلته ــ وبُعده عــن القيــاس ، وأنه لا يُقال : أكْرَمْتُكِشْ ــ بإلحاق الشين المعجمة بكاف الخطاب ــ قياسا علــى قول من ألحقها بالكاف المجرورة فقال : مررت بِكِش ، بل يُقتصر كل ما ورد في لغة خارجة عن القياس على المسموع ، ولا يتجاوزعنه لغيره .

فالواجب في مثل ذلك الوارد عن بعضهم ، فيه استعمال ما هــو أضــعف وأقل ، وعن آخرين استعمال ما هو أقوى وأوسع استعمالا ، ما هو أقــوى فــي القياس ، وأشيع أكثر شيوعاً في الاستعمال ؛ سلوكا للأقوى ، وأخذا بــالأولى ، ومع ذلك أي: عدم سلوك الأولى لو استعمله إنسان، لم يكن مخطئا لكلام العرب ، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب ، غير مخطيء للاعتداد بكل لغاتهم ، كما عرفت ، لكنه مخطيء / لأجود اللغتين : الحائزة للقوة وسعة 180أ المجال ، والحكم عليه بالخطأ عند الاختيار ، فإن احتاج لذلك العدول عن الجادة للقليل في شعر ، أو سجع ولو للتناسُب ، فإنه في العدول لذلك غير ملوم لدعاية الحاجة لذاك ،كما تقدم في الرخصة ، ولا منكر عليه ، لأنه مُكره علــى ذلــك ، ورُفِع الحرج عن المُكره . انتهى

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: كل ما كان لغة لقبيلة من العرب قيــس عليه ، ونقله كذلك في المزهر[1] ، وسكت عليه ، لكن في حاشية المصنف للمغني عن ابن جني[2] أنّ إبدال اللام ميم[3] لا يُقاس عليها لقلتها ، انتهى .

---

[1] انظر المزهر 1/258

[2] سر صناعة الإعراب 1/423

[3] كما في قوله صلى الله عليه وسلم (ليس من امبر في ام صيام في ام سفر) .

فاقتضى كلامه التفصيل بين قلة تلك اللغة ، فلا يُقاس عليها ، وكثرتهـــــا فيُقاس عليها.

□□□

المسألة

الثالثة

إذا تعارض على المتكلم ارتكاب شاذ ، ولغة ضعيفة ، فإنْ ترك الشاذ وقع في الضعيفة ، أو تركها ، وقع في الشاذ ، لا محيد له عن أحـــدهما ، فارتكـــاب اللغة الضعيفة أولى من ارتكاب الشاذ المردود ؛ لورودها عن بعضهم ، ولا كذلك الشاذ المذكور ، ذكره ابن عصفور .

أمَّـــا الشاذ الموافق للاستعمال دون القياس كاستحوذ،أو بالعكس، فظاهر أنه يُقدّم على اللغة الضعيفة ، لوروده في فصيح الكلام .

□□□

المسألة

الرابعة

قال ابن الأنباري[1] : إذا تعارض قياسان بأن ناسب هـذا الفـرع كلاًّ مـن الأصلين ، ووجـد في كلٍّ منهما علة جامعة ، أخذ بأرجحهما ؛ لأرجحيته وهـو أي : أرجحهما ما وافق دليلا آخر من نقل نص بمعناه / أو قياس آخـر 180ب يقاربه في العلة ، والحمل [عليه] لأجلها .

فأما الموافقة للنقل فكما تقدم عن البصري في ردّ كلام الكوفي في عمـل (أنْ) مضمرة ، من غير عوض .

وأما الأرجحية الموافقـة للقيـاس، فكـأن يقـول الكـوفي: إنَّ (إنَّ) ـ المشددة النون ، المكسورة الهمزة ـ وأخواتها تعمل في الاسـم النصـب ؛ لشبه الفعل ، مصدر مضاف لمفعوله، أي: لشبهها له ، فهي ضعيفة عن العمل ، منحطة عن الفعل ، لأنّ ذلك شأن الفرع أبدا ، فوجب نزولها عنه في العمل ، إذ لو عملت في الخبر الرفِع لأدّى إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز، فوجب بقاء الخبر على رفعه ، قيل : كما قال المصنف عنهم : ولا تعمل أي : العمل فـي الخبر الرفع ، بل الرفع أظهر أيضاحاً ، وليعلق به قـوله : فيـه فمنـع عمـل المصدر مضمراً ، ولو في الظرف بما كان يرتفع به الخبر قبل دخولها ؛ إبقاءً لِما كان على ما كان ، فقاس الكوفي حال الخبر بعد دخول (إنّ) عليه ، بحـاله قبل دخولها ، بجامع وصف الخبرية .

فيقول البصري : هذا قياس فاسد ، وذلك لأنـه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ، فتندرج إنّ وأخواتها في ذلـك الأمـر العام للعامل ، وتنتفي مساواة الفرع للأصل بوجوب تقـديم المنصـوب هنـا إلاّ

---

[1] لمع الأدلة 138 - 139

لعارض على المرفوع ، فرقا بين الفعل وما حُمل عليه ، فما ذهبت ايها الكـــوفي إليه ، يؤدي : يُفضي إلى ترك القياس ، الذي هو وجوب رفع عامل النصب فـــي الاسم للخبر ، و يُفضي إلى مخالفة / الأصول إلى أن ما ينصب الاسم من 181 أ العوامل ، لم يعمل الرفع منها لغير فائدة ، ورفع الخبر بغيرعامل ، لأنه إنما كان رافعه قبل دخول إنّ المبتدأ المرفوع هو بالخبر على قول ، فهما يترافعان ، وقد زال ذلك بدخول هذه الأحرف ، فالقول ببقاء رفعه السابق يؤدي لرفع الخبر بغير عامل ، وذلك مُحال صناعةً ، مخالف للأصول وذلك أي : الدخول في مخالفـــة الأصول عبث ، لا يجوز عند العقلاء .

قال ابن الأنباري[1] : فوجب أنْ تعمل في الخبر المرفوع ، كما عملت فـــي الاسم النصب ، على ما بيّناه .

□□□

المسألة

الخامسة

---

[1] لمع الأدلة ، ص 140

قال ابن جني في الخصائص[1] : إذا تعارض القياس والسماع بأنْ اقتضى كلٌّ خلاف مقتضى الآخر نطقت بالمسموع على ما جاء عليه عنهم ، لأنه نصّ وأصل ولم تقسه في غيره ، غير ما ورد من النص ؛ لاقتضاء القياس المنع من ذلك ، وأجزنا الوارد فيها لوروده ، واقتصرنا عليه دون قياس ما وراءه عليه ؛ لمخالفة القياس ، وذلك نحو : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾[2] ، لا حاجة إلى ذكر الظرف ، والفاعل[3] في التمثيل[4] ، والمثال ﴿ اسْتَحْوَذَ ﴾ فهذا النص يقتضي إبقاء الواو فيه على حالها ، وقياس بابه يقتضي انقلابها ألفا كما قال: فهذا أي : إبقاؤها بحالها ليس بقياس لأنه تحركت الواو أصالة ، وانفتح ما قبلها ، بعد نقل الفتحة ألفا كما قال[5] ، لكنه أي :﴿ اسْتَحْوَذَ ﴾ لابد من قبوله، لوروده ، لأنك أيها المتكلِّم إنما تنطق بلغتهم ، وهذا منها وتحتذي : تتبع في جميع ذلك / المُتكلَّم به أمثلتهم ، فوجب النطق بما جاء كما جاء , ثم إنك من بعد النطق به لذلك لا تقيس عليه غيره ؛ لأنّ القياس يقتضي خلافه ، فلا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع ، بل جيء بذلك على القياس ، بالقلب لكلٍّ من الواو والياء ألفا ، واقتصِر في بقاء ذلك بحاله على الوارد عنهم، المسموع منهم ، فأعملت حينئذ النص والقياس ، والله أعلم .

□□□

المسألة

السادسة

---

[1] الخصائص 1/117

[2] المجادلة 19

[3] أي فاعل الفعل استحوذ ، وهو (الشيطان) ، والظرف هو (عليهم) .

[4] ذكر الظرف والفاعل إنما هو زيادة للتبرك بنظم القرآن ، وإلاّ فلا تعلق للتمثيل به .

[5] في الفيض 2/1104 بعد نقل الفتحة للحاء حالا على ما مر

قال ابن جني في الخصائص[1] : إذا تعارض قوة القيـــاس لقـــوّة علّتـــه ، وكثرة الاستعمال مع ضعف علّته بالنظر لمقابله[2] ، قُدِّم ــ بالبناء للمفعـــول ــــ وحذف الفاعل لعدم تعلق الغرض بعينه ، أي : قدَّم المتكلِّم ما كثر استعماله وإنْ ضعف قياسه على مقابله ، ولذلك أي : لتقديم ما ذكر قدمت اللغة الحجازية في إعمال ما عمل ليس لكثرته على التميمية في إهمالها مع قوة قياسه كما عرفت، لأن الأُوْلَى ، وهو الإعمال أكثر استعمالا وتداولا ، ولذا نزل بها لا غير القـــرآن، وإن كانت التميمية أقوى قياسا ، لِما علمت فمتى رابك في الحجازية ريب : شك من تقديم لخبرها على اسمها ، أو معمول الخبر ، وهو غير ظرف على الاسم أو تأخير لاسمها عن خبرها، أو نقض النفي بـــإلاّ فزِعـــت ـــــ بالفـــاء والـــزاي ، والمهملة ــ أي : رجعت إذ ذاك أي : حينئذ إلى اللغة التميمية ، من إهمالها ، لأنّ القياس فيه[3] ، ولا مُعارض له ، لفقد شرط المعارضة .

□□□

المسألة

السابعة

في / معارضة مجرد الاحتمال الذهني للأصل باحتماله [له] **182أ** لمقتضى خلافه ، ومعارضته مجرد الاحتمال والظاهر من غير وجود المعارض لكل في الخارج .

---

[1] الخصائص 1/124

[2] كتب : بالنظر لقائله ، وما أثبتناه من الفيض 2/ 1106 ، وفي حاشية الاقتراح ، ص 392 : لما قبله .

[3] أي : لأنّ ذلك هو القياس .

قال ابن جني في الخصائص[1] : باب : بالتنكير مبتدأ ، ابتدائي به ، لكونه في مقام التنويع والتقسيم ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا باب ، والظـــرف خبر بعد خبر ، أو صفة باب ، أو حال حُذِف عاملها وصاحبها ، أي : أعينه في الشيء يَرِدُ عن العرب فيوجب له القياس حكما بسبب ظـــاهر علـــة القيـــاس ، ويجوز عقلاً أن يأتي السماع بضده ذلك القياس أيقطع ــــ بالتحتيـــة ، بالبنـــاء للفاعل ــ أي : الواقف عليه ، وبالنون كذلك ــ أي : نحن ، وبالتحتية بالبنـــاء للمفعول ، نائبه بظاهره ، ولا نظر لمجرد الاحتمال ، أم نتوقـــف إلـــى أن يَـــرِدَ السماع بجلية حاله ؟ لأنّ فيه وروده[2] ، ولم يرجِّح من الاحتمالين شـــيئا ، إلاّ أنّ تقديمه للقطع لفظا ، يومئ لتقديمه له عملا ،

قال ابن جني : وذلك نحو : (عَنْبَر) فالمذهب المنصوص أن نحكم فـــي نونه بأنها أصل ؛ لوقوعها موقع الأصل ، وهو العين في (فَعْلَل) كجعفر، مـــع تجويزنا عقلاً أن يرد دليل يدلّ على زيادتها كما ورد في قـــولهم : (عَنْسَـــل)[3] بوزن (فَيْعَل) والعين والسين مهملتان ما شيء ، أو الذي قطعنا به حصل لنـــا القطع بسببه على زيادة نونه ، وهو اشتقاقه من عَسَل الذئب : أسرع ، فحكم أنّ وزنه (فَنْعَل) ، مع عدمه في أبنيتهم ، لدلالة الاشتقاق عليه ، وقيل : إنه مـــن العَنْس : الناقة الصلبة ، فنونه أصلية ، ولامه زائدة ، وما ذكره المصـــنف رأي سيبويه / وغيره هو الأصح ، لأنّ زيادة النون لأكثر مـــن زيـــادة اللام 182 ب آخرا ، كما في (عُنْصَلٍ) للبصل البري؛ لاعوجاجه ،من قولهم : رجل أعصل : مُعوجّ الساق ، وله نظائر.

وكذلك كالرجوع فيما ذكر عن الأصل لغيره لدليله ألـــف (آءة) حملهـــا الخليل بن أحمد على أنها منقلبة عن واو ؛ حملا على الأكثر ، ولسنا ندفع مـــع ذلك أن يرد شيء من السماع نقطع معه بكونها منقلبة عن ياء ؛ لأنّ الاشـــتقاق يُبيّن أُصول المواد ، فهذا ما يتعلق بمعارضة احتمال زيادة الحرف لأصالته .

---

[1] الخصائص 3/66

[2] في الفيض 2/1109 : أي : بحاله الجلية الظاهرة ، فيصير الحكم موقوفا فيه إلى وروده ، ولم يرجح ....

[3] العنسل : الناقة السريعة .

وقال ابن جني في موضع آخر[1] من الخصائص : باب في الحمـــل علـــى الظاهر , إعرابه كإعراب سابقه ، فلا تغفل وإن أمكن عقلاً أن يكـــون المــــراد غيره : غير ذلك الظاهر، فيُحمل على الظاهر ؛ حتى يرد ما يبيّن : يُظهِر خلاف ذلك الظاهر ، فيرجع حينئذ للدليل ، إذا شاهدتَ : الصالح للخطاب ظاهرا يكـــون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدت من ظاهرحـــاله ، لأنّ الأصـــل عـــدم المُعارض ، وإن أمكن عقلاً أن يكون الأمر في باطنه : في نفس الأمر بخلافـــه ذلك الظاهر ، ولذلك حمل سيبويه (سِيْداً)[2] ــ بكسر فسكون ــ على أنـــه ممـــا عينه ياء ، لأنّ ظاهر حاله أخذه من السيادة ، وإن احتمل كونه من السَّوْد فقال في تحقيره أي : تصغيره (سُيَيْد) عملا بظاهره المذكور مع توجه احتمال كونه فِعْلا ــ بكسر فسكون ــ مما عينه واو فقلبت ياء ، لسكونها إثر كسرة كياء (ريح) و(عيد) ، وجرى على ذلك الاحتمال في القاموس ، فقـــال في مـــادة (سود) : والسِّيْد بالكسر : الأسد كالسِّيدانة ، ولم يذكر في القاموس مادة السين والياء / والدال ، وإنما جمع عيد على أعياد ، دون أعواد ؛ دفعا لتـــوهم 183 أ أنّ واحده العود الذي يُتطيّب به ، وجمع بعضهم ريحا على أرياح ، علـــى لفـــظ الواحد، وتبِعا لجمعه على رِياح ، وإنْ لم توجد علة القلب فيه .

□□□

المسألة

الثامنة

في تعارض الأصل المبني عليه جزئيات الباب والغالب في ذلك النوع .

إذا تعارض أصل وغالب في مسألة جـــرى فـــي ذلـــك النـــوع قـــولان ، كتعارضهما عند الفقهاء ، ففيه قولان ، وهي عندهم من القواعد لجزئيات كثيرة

---

[1] الخصائص 1/251

[2] السِّيْد : الذئب .

مختلفة الترجيح ، والأصح العمل بالأصل كما في الفقه ، أي : غالبا ، كـــالحكم بطهارة ما غلبت نجاسته ، وإلاّ فقد حُكِم بالغالب .

ومن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب الإفصاح ـ بكسر الهمزة ، وسكون الفاء ، بعدها صاد ، فحاء مهملتان ، بينهما ألف ـ وهو الخضـــراوي ، كمـــا تقدم[1] : إذا وجد (فُعَل) العَلَم : صفه فُعَل ، لأنه أُريد به لفظه ، فصار اسما عَلَماً لذاته ، ولم يعلم ـ بالبناء للفاعل ، أو المفعول ـ أصرفوه أي : العرب ، كمـــا هو الأصل ، أي : الاشتقاق أم لا ، منعوه كما هو الغالب فيه ؟ ولـــم يعلـــم لـــه اشتقاق ، ولا قام عليه دليل[2] ، يعلم بأصله ففيه مذهبان :

مذهب سيبويه : صرفه عملا بالأصل في الأسماء حتى يثبت أنه معـــدول، لأن الأصل في الأسماء الصرف ، والأصل عدم العدل ، وهذا أي :صـــرفه هـــو الأصح لِما ذكر .

ومذهب غيره ، غير سيبويه المنع من الصرف ؛ لأنه الأكـــثر فـــي ذلـــك الوزن في كلامهم فكان هو الغالب ، فحمل عليه .

ومنها أي : من أمثلته ما ذكره أبو حيان في / شرح التســـهيل : 183ب أنّ رحمن ولَحْيان[3] هل يصرف أي : كلّ منهما ، لأنه الأصـــل[4] أو يمنـــع ؟ لأنّ الغالب في نحوه المنع ، والخلاف مبني على أنه هل شرط (فَعْلان) صفةً تجردُه من (فَعْلَى) ، أومقدرة ، فعلى الأول الصرف ، وعلى الثاني يُمنع[5] .

مذهبان لِما ذكر في كل منهما والصحيح عند النحاة صرفه أي : ما ذكـــر لأنا قد جهلنا النقل فيه في المذكور عن العرب أصـــرفوه أم لا ؟ والأصـــل فـــي الأسماء الصرف فوجب العمل به ، وإنْ كان الغالب في نحوه المنع .

وهووجه مقابله كما قال : أنَّ ما يوجد من فَعْلان ـ بفتح أوله ، وسكون ثانيه ـ الصفةِ ـ بالجر ـ صفة فعلان ، لِما مر ، غير مصروف في الغالب من

---

[1] هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ،وقدتقدمت ترجمته .
[2] أي على الاشتقاق .
[3] لحيان : يقال لكبير اللحية ، وهو لا مؤنث له . شرح الأشموني 2/233
[4] في الأسماء .
[5] جاء في الأشموني 2/233 : في لحيان خلاف ، والصحيح منع صرفه ، لأنه وإنْ لم يكن له فعلى وجودا ، فله فعلى تقديرا .

أمثلته والمصروف منه قليل ، فكان الحمل على الغالب من عدم الصرف أولى . من الحمل على الصرف ، وإنْ كان هو الأصل حُكما بالغالب هـــذه عبـــارته[1] : عبارة شرح التسهيل ، وكأنه أراد بها مجرد التمسك من كونه لا يرى ما يـــراه من التصحيح ، فلذا تبرأ منه بعد نقله عنه ، والله أعلم .

وفي اللمع[2] بعد حكاية تصحيح أبي حيان للصرف ، وتعليله بما ذكر هنـــا عنه ، ووجه مقابله أنّ الغالب فيما وجد من فعلانة الصفة المنع ، فكان الحمـــل عليه أولى ، انتهى ، فنقلها ولم يُرجح واحدا منها .

□□□

المسألة

التاسعة

في تعارض أصلين

قال ابن جني في الخصائص[3] : والحكم في ذلك ، أي : تعارضها مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد ؛ لترجحه بالأقربية .

من ذلك قولهم في ضمة الذال المعجمة من / قولك : ما رأيته مـــذ 184أ اليوم ، فإن أصلها أي : ذال (مذ) السكون ، فلما حركت لالتقاء الساكنين همـــا هي ، ولام (أل) في اليوم ، لسقوط همزة الوصـــل للوصـــل ، ضـــموها ، ولـــم يكسروها مع أنها الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين[4] لأن أصلها أي: الذال

[1] أي: عبارة أبي حيان في شرح التسهيل .
[2] اللمع في العربية ، لابن جني ، ص 154
[3] الخصائص 2/342 - 344
[4] أي : مع أنّ الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .

الضم في منذ ، وإنما ضمت فيها في منذ لالتقاء الساكنين ، هما النون والذال قبل تحريكها ، إتباعا لضمة الميم .

فأصلُها أي : الذال الأولُ : صفة أصل ــ وهو الأبعد ــ جملة معترضة السكونُ ، لأنه موضوع عليها أولا ، قال في الخصائص[1] : ويدلّ له عوده عند فقد التقائهما في (مذ) ، فإنّ الذال باقية على أصلها ، وهو السكون .

وأصلها الثاني ــ وهو الأقرب ــ الضم للتخلص من التقاء الساكنين فضمت الذال من (مُذ) اليوم ، عند التقاء الساكنين ، هو ما عرفته ، كما ضمت ذال منذ عند ملاقاة ساكِنَيْها ؛ ردا إلى إلى الأصل الأقرب لـ (منذ) المحمول مذ في : مذ اليوم عليه ، وهو ضم منذ إلى الأصل دون الأبعد لها ، الذي هو سكونها قبل أن تحرك المقتضي مثله ، وهو التقاء الساكنين للكسر لا للضم ، إذ لوحمل (مذ) على (منذ) قبل ضمه لكان فيه التقاء الساكنين ، فيكون أصله التخلص بالكسر ، لا بالضم ، لكنه حمل على (منذ) المضموم الأقرب من (مذ) الساكن ، ففيه الرجوع للأصل الأقرب عن الأصل الأبعد من التحريك بالكسر لما عرفته .

وفي الخصائص[2] : ولا يُستنكر/ الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ **18** **4ب** ، لأنّ الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به ،وإنْ لم يجر على ألسنتهم استعماله ، ألا ترى في قول سيبويه في (سودَد) أنه لمّا ظهر تضعيفه ، لأنه ملحق بما لم يجئ ، وقد علمنا أنّ الإلحاق إنما هو صناعة لفظية ، ومع هذا فلم يظهر الذي قدّره مُلحقاً هذا به ، فلولا أنّ ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر في النطق بمنزلة الملفوظ به ، لما ألحقوا سُرْدَداً و سُودَدا بما لم يفوهوا به .

ومن ذلك التعارض بينهما قولهم أي : العرب : بِعْتُ وقُلْتُ ــ بكسر الفاء في اليائي ، وضمها في الواوي ــ فهذه معاملة فيهما على الأصل الأقرب بعد النقل للفعلين من نائبها لغيره ، ليبقى ما يدل على المحذوف دون الأبعد ،

---

[1] الخصائص 2/342 - 343
[2] الخصائص 2/343

وهو المنقول عنه ، لأن أصلهما فَعَل بفتح العين كضَرَبَ ، ثم نقلا منه[1] إلى فَعِل ــ بكسر العين ــ في اليائي، وفَعُل بضمها في الواوي ففي العبارة لف ملفوف[2]، نظير قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾[3] ، ثم قلبت الواو والياء في فعلت ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان : العين المعتلة المنقلبة بالاعتلال ألفا ، ولام الفعل ، فحذفت العين ، لأنها حرف علة لالتقائهما ساكنين فصار التقدير : قَلْتُ وبَعْتُ ، ثم نقلت الضمة التي في عين الواوي ، والكسرة التي في عين اليائي إلى الفاء[4] ، ليدل كلٌّ منهما على جنس العين المحذوفة مراجعة ألى الأصل الأقرب ، وهو اعتباره بعد نقلهما من (فَعَل) ــ بفتح العين ــ لما نقل إليه فيهما[5] ، ولو روجع الأصل الأبعد / وهو (فَعَل) المفتوح 185أ فيهما لقيل : قَلْتَ وبَعْتَ بفتح الفاء ، فلا يكون فيه دليل على المحذوف أواوٌ ، أو ياء ، لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح ، الذي أبدل منه الضم والكسر ، فرد للأصل الأقرب دون الأبعد ، والأحسن ما قال بعضهم : مِن أنّه صار (قَوُلْتُ) كــ (شَرُفْتُ) ، (بَيِعْتُ) كــ (عَلِمْتُ) ، فنُقلت حركة العين من كــل للفــاء ، بعــد سلبها حركتها ، لتدلّ على عين الفعل عند حذفها ، فــالتقى ســاكنان ، فحُــذِفت العين ؛ لوجود ما يدلّ عليها .

---

[1] من فَعَل

[2] لف ملفوف : استعمال غريب ، والمعروف لف ونشر ، وفي الفيض 2/1117 : لف ونشر مرتب .

[3] البقرة 135

[4] لأنَّ أصلهما قبل القلب فَعُلت وفَعِلت .

[5] أي : إلى المضموم والمكسور .

□□□

المسألة

العاشرة

إذا تعارض استصحاب الحال ، أي : بقاء ما كان على ما كان مع دليل آخر ، على خلافه[1] ؛ بيانا للآخر من سماع ، أو قياس ، فلا عبرة به ، أي : بالاستصحاب ؛ لقوة الدليل الثاني عليه ، ذكره ابن الأنباري في كتابيه : الأصولي[2] ، والجدلي[3] .

□□□

[1] أي : يخالف الاستصحاب .
[2] الأصولي = لمع الأدلة ، ص 142
[3] الجدلي = الإعراب في جدل الإعراب ، ص 63

الحادية عشرة

في تعارض قبيحين

أي أمرين ، كلٌّ منهما قبيح

قال ابن جني في الخصائص[1] : إذا حضر عندك ضرورتان لابد : لا فـــرار من ارتكاب إحداهما ، فأتِ أيها الصالح للخطاب بأقربهما إلى القياس وأقلهمـــا فحشا ، وذلك كواو (وَرَنْتَل)[2] أنت فيها بين ضرورتين :

إمَّا أن تدعي ــ بالفوقية ــ أيها الصالح للخطاب ــ والتحتية ـــــ مبنـــي لغير العاقل كونها أي : الواو على الأول مفعول به ، أصلا ، وهذه ضـــــرورة ، والواو لا تكون أصلا فـــي ذوات الأربعــة إلا مكــررة كـــــ (الوَصْوَصَـــة) و (والوَحْوَحَة)[3] مصدر وَصْوَصَ ، و وحوح[4].

وإما أن تتدعي كونها زائدة، وهذه ضرورة أيضا، والواو لا تزاد 185 ب أولا ، أي : في أول الكلمة ، فجعلها أصلا وإنْ كان ضرورة كمقابله أولـــى مـــن جعلها زائدة ، لكونه أقرب إلى الأصل في الجملة من الضرورة الثانيـــة ، لأنهـــا تكون أصلا في ذوات الأربعة في حالة ما ، أي : بعض حـــالاته وهـــي حالــة التكرير المارة بمثاليها ، وكونُها : بالرفع ، استئناف زائدة أولا ، لا يوجد بحال ، فعمل بالضرورة الأولى ، لِما ذكر .

وكذلك كتعارض الضرورتين فيما ذكر ، تعارضهما إذا قلت : (فيها قائماً رجلٌ) لما كنت مترددا بين أن ترفع (قائما) مع بقائه في مكانه صـــفة فتقـــدم الصفة على الموصوف مع بقائها على تبعيتها ، وهذا التقـــدّم خلاف الأصـــل ، لايكون بحال ، وبين أن تنصبه حالا من النكرة وهو على خلاف الأصل أيضـــا ، لأنّ أصل صاحبها التعريف ، وهو على قلته وقبحه جائز في كلامهم ، لِما جـــاء

---

[1] الخصائص 2/212

[2] الورنتل : الداهية ، والأمر العظيم . القاموس (ورن)

[3] الوصوصة : مصدر وصوص إذا نظر في الوصواص ، وهو خرق في الستر بمقدار العين ، ووصوص الجرو : فتح عينيه ، والمرأة : ضيقت نقابها . القاموس المحيط (وصص) .

[4] الوحوحة : صوت معه بحة ، والنفخ في اليد من شدة البرد . القاموس المحيط (وحح) .

منهم فيه ، حملت المسألة على الحال فنصبت[1] ، وإنما أخذت بالأقرب ، وتركت الأصل الآخر رأساً .

قال ابن إياز[2] : أبو الفتح يُسمِّي هذا الحمل أحسن القبيحين ، لأنّ الحال من النكرة قبيح ، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح ، فحُمِلَ على أحسنهما ، ومن أمثلته كما في الأشباه[3] عن الخصائص[4]: ما قام إلاّ زيدا أحدٌ، عَدَلْتَ إلى النصب، لأنك إنْ رفعت ، لم تجد قبله ما تُبدله منه ، وإنْ نصبت ، دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استُثني منه / وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره 186أ عنه ، فقد جاء على كل حال ، فاعرِف ذلك أصلا في العربية ، تَحمِلْ عليه غيره[5] ، انتهى .

ومنها ، قال ابن يعيش : إنما امتنع العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الخليل وسيبويه ، لأنّ حرف العطف خلف عن العامل ، نائب عنه ، وما قام مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية ، فلا يجوز أنْ يتسلط على عمل ما لا يتسلط عليه ما أُقيم هو مقامه ، فإذا أُقيم مقام الفعل ، لم يتسلّط على عمل الجر ، فلذا لم يخرجوا قولهم في المثل : (ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة) على العطف على عاملين ، كما هو رأي الكوفيين ، حيث جعلوا جرّ بيضاء عطفا على سوداء ، والعامل فيها كل ، ونصب شحمة على خبر ما ، بل يخرجون على عطف المضاف ، وإبقاء عمله ، فإن قيل : حذفه وإبقاء عمله خلاف الأصل ضعيف ، كالعطف على عاملين ، قيل : لأنّ حذف الجار جاء في كلامهم ، نحو[6] :

وبلدة لَيْسَ بِهَا أنيسُ[7]

---

[1] أي : لفظ قائما .

[2] أبومحمد ،جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز ، النحوي ، البغدادي ، له قواعد المطارحة ، والأسعاف في الخلاف ، مات ستة 681هـ ، بغية الوعاة 1/532

[3] أي كما في كتاب الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي .

[4] الخصائص 1/ 213

[5] كتب : فحمل غيره أولى .وما أثبتناه نص الخصائص 1/213

[6] كتب : وإنه نحو .

[7] من الرجز ، لجران العود النميري ، واسمه : عامر بن الحارث ، وبعده :

إلا اليعافير وإلا العيسُ

والأنيس :من يؤنس به من الناس ، واليعافير :جمع يعفور ، وهو ولد الظبية ، والعيس : الإبل البيض ، التي يُخالط بياضها شقرة .

وفي القسم : لأفعلن ، فثبت جواز حذفه في الاستعمال ، وإن كان قليلا ، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين ، فكان حمله على ما له نظير أولى ، وهو من قبيل أحسن القبيحين ، ويشهد له القياس ،لأنّ الفعل لمَّـــا كان يكثر فيه الحذف ، ومشاركة الجار ، في كونه عاملا ، جاز فيه ما جاز في الفعل ، على سبيل الندرة .

□□□

المسألة

الثانية عشرة

إذا تعارض / أمرٌ مُجمَعٌ عليه ، و أمرٌ مُختلفٌ فيه ، فالأول أي : 186ب المُجمع عليه ، سلوكه أَوْلَى من سلوك المختلف فيه .

مثال ذلك : إذا اضطر في الشعر إلى قصر ممدود ، أو مد مقصور أي : لا بدّ من أحدهما فارتكاب الأَول أي : قصر الممدود أولى ؛ لإجمـــاع الفريقيـــن :

والبيتان في : الكتاب 1/263 ، 2/322 ، وشرح المفصل 2/80 ، وخزانة الأدب 4/121 ، والصاحبي ، ص 187 ، ولإنصاف 1/271

البصريين والكوفيين على جوازه ، ومَنْعِ البصريين الثاني ، فكان سلوك المتفـــق عليه أولى .

□□□

المسألة

الثالثة عشرة

إذا تعارض المانع للحكم ، والمقتضي له ، قُدِّم المانع .

ولذلك لمّح شيخنا العلامة عبد الملك العصامي[1] رحمه الله تعالى بقـــوله ، وفيه جناس :

شوقي إليكم سيدي كامل   وضده لي جامع مانـــع
لكن عزائي مانـــــــــع   للمقتضي والحكم مانع

[1] عبد الملك بن حسين بن عبد الملك المكي العصامي، مؤرخ، من أهل مكة مولده ووفاته فيها، له: قيد الأوابد من الفوائد والعوائد ، وسمط النجوم العوالي في أنباء الاوائل والتوالي ، والغرر البهية ـ شرح الخزرجية في العروض ، وشرح على قطر الندى ، وهو حفيد الملاعصام ، عبد الملك بن جمال الدين . الأعلام: 4/158 ، البدر الطالع 1/402 ، وسلك الدرر 3/139

من ذلك ما وجد فيه سبب الإمالة ، وهي ثمانية[1] ككون الألف مبدلة عــن ياء متطرفة ، كالفتى والهدى ، وهدى واشترى ، وككونها تخلُفُها الياء في بعض التصاريف : كألف ملهى ، وألف غَزَا ، وموانعها وهوثمانية أيضا ، منه : الــراء غير مكسورة واتصالها بالألف، إمَّــا قبلها أو بعدها كفِراش ، وراشِد ، وحمار ، وبشار، فلا تجوز إمالته تقديما للمانع ، ومن ذلك (أيٌّ) وجد فيها سبب البناء من الاسم وهو مشابهة الحرف[2] : تشبيها بما يناله منه ، ومَنَع منــه أي : البنـــاء لزومُها ، أي:الاسم المشابه للحرف كذلك للإضافة الــتي هــي مــن خصـــائص الأسماء / فمنعه المقتضي للبناء من مقتضاه ، فامتنع البناء تقديما[3] . 187أ

ومن ذلك المضارع المؤكد بالنون المباشرة أخــره ، وُجِــد فيــه ســبب الإعراب المقتضي له ، وهو مُضارعته الاسم كما مرّ ، ومنع منه من الإعـــراب النون التي هي من خصائص الأفعال ، فبُني تقديما للمانع .

ومن ذلك اسم الفاعل إذا وُجد شرط إعماله[4] في كونه غير صلة ، وهـــو الاعتماد على الموصوف ، أو المخبر عنه ، أو ذي الحال ، وعارضه المانع من العمل حينئذ من تصغير كضُوَيْرِب ، أو وصــف قبــل العمــل ، امتنــع إعمـــاله لعروضه[5] ، وقد لمّح بعضهم رحمه الله تعالى لهذه القاعدة أيضا فقال[6] :

قالُوا فُلانٌ عالِمٌ فاضـــلٌ   فأَكْرِمُوهُ فوقَ ما يَرتَضِي
فقلْتُ لمَّـــا لَمْ يكنْ ذا تُقىً   تَعارَضَ المانِعُ والمُقتَضِي

ولمؤلفه ــ لطف الله به ــ في المعنى :

لمَّـــا تلاعبَ بي الغرامُ وكنتُ فِي   أَوجِ المَعالي في الرُّقادِ المُرتَضَى
مَنَعَ الغـــرامُ تَقدُّمِي في ذا السَّنا   حُكْمَ المَوانِعِ ردَّ أمــرِ المُقْتَضَى

---

[1] أسباب الإمالة ثمانية ، وموانعها كذلك . انظر في ذلك : شرح الشافية الكافية 4/1971 ، وشرح الأشموني 2/526الأشموني ، وأوضحالمسالك 4/354- 356 .

[2] أي : في المعنى .

[3] تقديما للمانع .

[4] شروط إعمال اسم الفاعل عند البصريين : اعتماده على نفي ، أو استفهام ، أو موصوف ، أوموصول ، أو ذي خبر ،أو حال ، قيل : أو على (إنّ) ، وشرطوا أيضا كونه مكبرا , انظر همع الهوامع 5/81

[5] في الفيض 2/1126 : أي :تقديما لعروض المانع .

[6] جاء في طُرّة كتاب : حسن النَّوال والانتهال من كتاب منتهى الآمال لشرح حديث إنما الأعمال، للحافظ السيوطي أنَّ البيتين لابن دقيق العيد . وهذان البيتان أوردها الصفدي في ترجمة الإمام ابن دقيق وساقها بسنده فقال :أنشدني من لفظه الشيخ فتح الدين محمد بن سيد الناس قال:أنشدني شيخنا تقي الدين ابن دقيق العيد لنفسه: الأبيات. الوافي بالوفيات 2/20.

المسألة

الرابعة عشرة

في القولين لعالم واحد[1]

وذلك لاختلاف نظره ، فتبين في كلٍّ أنه من مراتب النظر ، قال عمر ، رضي الله عنه ، في مسألة قضى فيها ثانيا ، بخلاف قضائه فيها أولا : (ذلك على ما قضينا ، وهذا على ما نقضي)[2] .

قــال ابــن جنــي فــي بعــض الخصائصـ[3] : إذا ورد عن عالــم في مسألة قــولان/ فإن كان أحدهما مرسلا : غير مقيّد بالدليل ، والقـــول الآخـــر 187ب

[1] في المحصول في علم الأصول للرازي 5/522: إذا نقل عن المجتهد قولان فإما أن يوجد له في المسألة قولان في موضع واحد أو في موضعين ، فإن وجد القولان في موضعين بأن يقول في كتاب بتحريم شيء وفي كتاب آخر بتحليله فإما أن يعلم التاريخ أو لا يعلم ، فإن علم التاريخ فالثاني منهما رجوع عن الأول ظاهرا ، وإن لم يعلم التاريخ حكى عنه القولان ولا يحكم عليه بالرجوع إلى أحدهما بعينه ، وإن وجد القولان في الموضع الواحد بأن يقول في المسألة قولان فإما أن يقول عقيب هذا القول ما يشعر بتقوية أحدهما فيكون ذلك قولا له لأن قول المجتهد ليس إلا ما ترجح عنده ، وإن لم يقل ذلك فهاهنا من الناس من قال انه يقتضى التخيير إلا أنا أبطلنا ذلك ، وأيضا فبتقدير صحته يكون له في المسألة قول واحد وهو التخيير لا قولان بل الحق أن ذلك يدل على أنه كان متوقفا

[2] عن الحكم بن مسعود الثقفي قال قضى عمر بن الخطاب في امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وإخوتها لأمها وإخوتها لأبيها وأمها فأشرك عمر بين الإخوة للأم والإخوة للأب والأم في الثلث فقال له رجل إنك لم تشرك بينهم عام كذا وكذا فقال عمر تلك على ما قضينا يومئذ وهذه على ما قضينا . مصنف عبد الرزاق 10/249

[3] الخصائص 1/200 - 207

معللا، الأنسب مُقيدا به ، أُخذ بالمعلل لقيام حجته وتُرك[1] المرسل ؛ لضعفه بعد قيامها كقول سيبويه في غير موضع من كتابه[2] في التاء الفوقية من (بنت وأخت) إنها للتأنيث ، وما علله .

وقال[3] جملة حالية بإضمار قد ،أو معطوفة بتنزيل الماضي منزلة المصدر ، أومن عطف الفعل على الاسم في باب ما لا ينصرف أي : تاؤهما إنها ليست للتأنيث فاختلف كلاماه ، وعلله أي : الثاني بأن ما قبلها ساكن ، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا، إلا أن يكون أي : ما قبلها ألفا ، كفتاة من الفتوة ، وجمع مكارم الأخلاق ، وقناة ـ بالقاف والنون ـ العود المعروف ، وبينه وبين ما قبله الجناس المصحف[4] ، مثله الحديث : (ثُمَّ نَمْ)[5] وحصاة ، وذلك لأنّ الألف اللينة لا يمكن فيها غير السكون[6] ، والباقي متصل به التاء كله مفتوح ما قبلها ، كـ (رطبَة) بضم ففتح ، أو فتح فسكون ، و(عِنَبَة) بكسر ففتح ، و(علاَّمَة) و(نَسَّابَة) كثير العلم ، ومعرفة النسب .

قال[7] في باب ما لا ينصرف : فلو سميت رجلا بـ (بنت) و(أخت) لصرفته ، أي : اللفظ المُسمى ، لأنه ليس فيه العَلَميّة ، وهي لا تستقلّ بالمنع ، أمَّا إذا سُمي به مؤنث ، فيمنع جوازه للعَلَميَة ، والتأنيث المعنوي ، وهو ثلاثي ساكن الوسط كهنْد . .

قال ابن جني في الخصائص : فمذهبه / الثاني من قوليه لتأييده 188 أ له بالدليل وقوله : إنها للتأنيث محمولٌ على التجوز: ترك التثبت ، كما في التعبير ، مع القدرة عليه ، وذلك لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث لمدلولها وتذهب التاء بذهابه : بذهاب حال التأنيث لابن وأخ لا مراده أنها في

---

[1] في الاقتراح ، ص 409 (وتوَوِّل) ، وفي الفيض 2/1127 كما هوهنا .
[2] الكتاب 3/362 ، 4/317
[3] الكتاب 3/221
[4] ويُسمى التصحيف ، وهو التشابه في الخط بين كلمتين فأكثر ، بحيث لو أُزيل ، أو غُيِّرت نُقط كلمة ، كانت عين الثانية ، نحو ، العمر والغمر ، والتخلي والتحلي والتجلي . جواهر البلاغة ، ص 404
[5] جاء في صحيح البخاري 1/80 : عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمْ.
[6] لتعذر تحريكها .
[7] أي سيبويه ، انظر الكتاب 3/221

نفسها زائدة للتأنيث ، بل هي أصل كتاء (عفريت)[1] بكسر أوله وثالثه المهملتين وسكون الفاء ثانيه ، وبعد الراء تحتية ففوقية، و(ملكوت)[2] بفتح أوليه ، وسكون ثالثه ، وهذان مثالان للتمثيل به ما التاء أصلية[3] ، فإنها تاء بنت وأخت بدل لام (أخ وابن) إذ أصلهما : أخو وبنو ، فحذفت اللام ، وعُوّض منها التاء .

وإن لم يعلل واحدا منهما بل أرسله نُظِر بالبناء لغير الفاعل إلى الأليق بمذهبه : بمذهب ذلك القائل بهما ، والأجرى ــ بالجيم من الجريان ــ على قوانينه : قواعده ، فيعتمد ما وصف بذلك ، ويُتأوَّل الآخر: يُصرف عن ظاهره بوجه يصح به الكلام ، إن أمكن ، ودليل الصرف خروجه عن قوانين القائل ومذهبه ، أمَّا إذا لم يمكن فيُردّ كقول سيبويه: (حتى) الناصبة للفعل ، وقوله : إنها حرف جر ، فإنهما متنافيان ، إذ عوامل الأسماء ما يعمل فيها ، لا تباشر الأفعال : تتصل بها ؛ فضلا عن أن تعمل فيها ، فالقول بأنها ناصبة مخالف للقواعد جدا[4] وقد عدَّ سيبويه الحروف / الناصبة للفعل ولم يذكر فيها 188ب (حتى) ، فعلم بذلك أنّ(أنْ) مضمرة عنده بعد (حتى) ناصبة للمضارع ، وإضمارها بعدها كما تضمر بعد[5] اللام الجارة ، سواء كانت للتعليل ، أم للصيرورة ، أم لتأكيد النفي ، أم مزيدة ، فالأول في نحو قوله تعالى : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ ﴾[6] ، المراد بالتعليل فيه إظهار حكمة الفعل ، لا الغرض الباعث عليه ؛ لاستحالة ذلك في أفعاله تعالى ، فيكون قوله : إنها ناصبة ، فيه تَجَوُّز ، سببه الملابسة والمجاورة ، فيؤوَّل بذلك نصه أنها غير[7] ناصبة ؛ ليتفق الكلامان المنقولان عنه .

وإن لم يمكن التأويل لأحدهما بما يرجع للآخر[8] فإنْ نصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر ــ بفتح الخاء ــ مقابل ما رجع إليه ، علمنا أنه المرجوع

---

[1] العفريت من الجن : الخبيث .تاج العروس (عفر)
[2] الملكوت : عالم الغيب ، المختص بالأرواح والنفوس . القاموس المحيط (ملك) .
[3] خانه التعبير ، يريد أن يقول : بما فيه التاء أصلية .
[4] كتب : فالقول بأنها الناصبة مخالفا للقواعد جدا .
[5] في الاقتراح ، ص 411: مع ، ومثله في الفيض 2/ 1133
[6] الفتح 2
[7] غير : سقطت من الأصل ، وأثبتناها من الفيض 2/1134
[8] أي : إذا تعذر رجوع أحد القولين للآخر بضرب من التجوّز والتأويل .

إليه رأيه ، والآخر المرجوع عنه مُطَّــرح بصــيغة المفعــول مــن الاطّــراح ، بتشديدالمهملة الأولى، افتعال من الطّرح ، قلبت طاؤه تاء تخفيفا، أي : متروك ، فلا يُنسب إليه بعد رجوعه عنه ، وإن لم ينصّ عن الرجوع عن الآخَــر، بُحِــث عن تاريخهما ، وعمل بالمتــأخر ، لكــونه كالناســخ لســابقه ، والقــول الأول كالمنسوخ ، مرجوع عنه .

فإن لم يعلم التاريخ ، وجب سبر المذهبين فــي دليلهمــا ؛ قــوة ودقــة والفحص عن حال القولين ضعفا وقوة[1] فإن كان أحدهما أقوى من الآخر نُسِــب بالبناء للمفعــول إليه أنه قــوله ؛ إحسانا للظن به ، وأنّ الآخــر المنسوب إليه / مرجوع عنه . 189أ

وإن تساويا : القولان في القوة أي : والضعف وجب أن يُعتقَــد أنهمــا رأيان له تعارضا عنده ، وما قامَ له مرجحُ [يترجح به] أحدهما[2] وأنَّ الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما ؛ حتى لم يرجح أحــدهما علــى مقــابله هــي الدواعي : البواعث التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقــد كلا منهمــا مســاويا لمقابله .

وكان أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، الــذي لا ينصــرف اللفظ عندالإطلاق إلاّ إليه ، كما تقدم يقع له ذلك كثيرا وديانته تمنعه من ترجيح ما لم يقم لرجحانه دليل؛ حتى إنّ أبا علي الفارسي كان إذا عُرِض له قول عنه، يقول : لابد من النظر في إلزامه إياه ؛ حتى يُنسب إليه لأن مذاهبه كثيرة[3] .

وكان أبو علي يقول في (هيهــات) : أنا أفتي مرة بكونها اسما للفعل كـ (صَهْ) بمعنى اسكتْ ، و(مَهْ) بمعنى اكفف[4] ، إلاّ أنها هنا مبنيةعلى الفتح بناء هيهات ، وشتان ، وأفتي مرة بكونها ظرفا[5] أي : في (مرة) ، فتكــون الفتحــة

---

[1] وهو عطف تفسير على سابقه .
[2] أي : ولم يقم له مرجحٌ يترجّح به أحدهما على الآخر .
[3] أي : وقد لا يلتزمها كلها لتعارضها .
[4] مراده المماثلة في أصل الدلالة على اسم الفعل ، وإنْ كانت هيهات للماضي ، وصه ، ومه للآمر ، وعلى كونها اسم فعل أكثر النحاة .
[5] أي : منصوبة على الظرفية ، لأنّ أصلها كغيرها من أسماء الأفعال أنها مصادر ، والمصادر كثيرا ما تُنصب على الظرفية ، وكلام ابن علان صريح في أنّ كلام أبي حيان في (مرة) التي بمعنى تارة ونحوها ، وأنها تكون عنده تارة اسم فعل ، وتارة مصدرا ، وهذا لا قائل به ، ولا معنى له .

إعرابية ، وتقدم عن المبرد[1] جواز نصبها على المصدر على قدر ما يحضـــرني في الحال [أي : ما يظهر له من الأدلة والتعاليل ، فكلما قويت جهة ، حَكَمَ بها ، وأفتى بمقتضاها][2] .

قال أبو علي : وقلت لأبي عبد الله البصري يوما : أنا أعجب مـــن هـــذا الخاطر[3] في المذهب في الحكم ، في حضوره تارة ، ومغيبه أخرى يجري فيـــه ، وفي تارة ما جرى في مرة من الظرف أو المصدر ، وهذا القول منه يدل علـــى أنه أي :التردد من عند الله ، إلاّ أنه لابد من جانبه هو من تقديم النظر في الدليل / المؤدي للمطلوب . انتهى كلام الخصائص ملخصا ، مأخوذا بعض مفـــاده متروكا بعضه[4] .

□□□

[1] كتب : المثلث . انظر المقتضب 3/182

[2] ما بين الحاصرتين زيادة من الفيض 2/1137 ، ومن حاشية الاقتراح ، ص 414

[3] أي : ما يخطر في باله من الفهوم والإدراكات .

[4] إشارة إلى ما ورد في أول المسألة من قول المصنف : قال في بعض الخصائص .

المسألة

الخامسة عشرة

فيما رجحت به لغة قريش على لغة غيرها من العرب .

قال يحيى بن زياد الفراء[1] ــ بفتح الفاء وتشديد الراء ــ : كانت العرب تحضر الموسم المقام للحج في كل عام ، وتحج البيت الحرام في الجاهلية: هي ما قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ، وقريش يسمعون جميع لغات العرب الواردين إليهم للحج من أماكنهم ، فما استحسنوه[2] من لغاتهم أي : العرب تكلموا به ، فصاروا بذلك التتبع أفصح العرب ؛ و لتركهم ما استقبحوه منها خلت لغتهم من مستبشع اللغات أي: ما استبشع فيها ومستقبح الألفاظ ، أي :ما يُعدّ منها قبيحا .

من ذلك الكشكشة، بوزن الدحرجة ، والشين معجمة وهي في ربيعة ومضر: قبيلتان ، ومضر أبو القبيلة جَدّ النبي صلى الله عليه وسلم ، يجعلون بعد كاف الخطاب : منصوبه أو مجرورة ، في خطاب المؤنث شينا معجمة فيقولون : رَأَيْتُكِش ، هذا مثال لحاقها المنصوب ، ومررت بِكِش ، وعَلَيْكِشْ ، مثال لحاقها المجرور ، الكاف على أصلها مكسورة في الجميع .

فمنهم من القبيلتين المذكورتين ، والجمع باعتبار المعنى من يثبتها حال الوقف فقط ، وهو الأشهر ، ومنهم من يثبتها في الوصل أيضا ، ومنهم وهم بنو أسد[3] ، كما في الصحاح من يجعلها مكان الكاف بدلا منها ، ويكسرها أي : الشين في الوصل ، ويسكنها في الوقف ؛ إعطاء / للبدل حُكم المبدل منه 190أ ، فيقول : مِنْشِ ، وعَلَيْشِ بالشين محل الكاف ، مكسورة وصلا ، ساكنة وقفا .

---

[1] انظر المزهر 1/221 - 222

[2] الضمير عائد لقريش .

[3] في الفيض 2/1140 : سعد ، مكان أسد ، وهو غير صحيح ، انظر :الصحاح (كشش) 3/1018

ومن ذلك المستبشع المستقبح الكسكسة بوزن ما قبلـه ، إلاّ أنّ السـين مهملة وهي في ربيعة ومضر أيضا ، يجعلون بعد الكاف أو مكانها بـدلها فـي في خطاب المذكر سينا مهملةعلى وزان ما تقدم في الشين[1] ، وقصـدوا بـذلك الفرق بالإعجام والإهمال بينهما بين المخاطبيْن والمخاطبتيْن[2] .

ومن ذلك الموصوف بما ذكر العنعنة بوزن ما قبله ، والعينان مهملتـان والنون مكررة ، وهي في لغة كثير من العرب ، في لغة قيس وتميم ، يجعلـون الهمزة المبدوء بها الكلمة عينا ، فيقولـون فـي أَنَّـك مكسـورة الهمـزة أو مفتوحتها: عَنْك ، وفي أَسْلم : عَسْلم ، وظاهر هذا إذا بُدئ بلفظ الأمر المذكور ، أمّـا العطف مثلاً فلا وجود لها ؛ حتى تُبدل ، فإنْ كـان ماضـيا أو أمـرا مـن الأسلام، فلا فرق لثبوتها بكل حال، وفي إِذَنْ وهي حرف جواب وجزاء : عِذَنْ .

ومن ذلك الموصوف بما ذكر الفحفحة في لغة هـذيل ، يجعلـون الحـاء المهملة عينا ومنه قراءة ابن مسعود ﴿عَتَّى حِينٍ﴾[3].

ومن ذلك الوكِمُ ، في لغة ربيعة ، وقوم من كلب ، يقولون عليكِم ، وبكِـم بكسر الكاف حيث كان قبل الكاف ياء أو كسرة .

ومن ذلك الوهْم بجعل الهاء في موطِن الكاف مما قبله ، في لغـة 190ب كلب ، فيقولون : منهِم ، وعنهِم[4] ، ونَبِّئْهِم ، فيكسرون الهاء وإنْ لم يكـن قبـل الهاء ياء ولا كسرة كما في بينهِم .

ومن ذلك العجعجة بعينين وجيمين ، بوزن ما قبله في قضاعة ، يجعلون الياء المشددة جيما، يقولون في تميمي نسبة لتميم : تميمج بالجيم محل الياء .

ومن ذلك الاستنطاء رأيته مضبوطا بالقلم بخط [عبد][5] الملك جمال الـدين العصامي بالمهملة ، بعدها فوقية مكسورة [فنون][6] فمعجمة لغة سعد بن بكر بن هوازن ، وهذيل: مبتدأ ، والأزد بالزاي ، وتبدل سينا، وقيس، والانصـار: أولاد

---

[1] مثل : أَعْطَيْتُكِسْ ، وأُكْرِمُكِسْ .
[2] في الفيض 2/1141: بين المؤنث والمذكر .
[3] في قوله تعالى (حَتَّى حِينٍ) . يوسف 35 ، والمؤمنون 25 ، 54 ، والصافات 178،174 ، والذاريات 43
[4] كتب : وعليهم ، ولا حاجة للاستشهاد بعليهم ، فالهاء فيها مكسورة في اللغة الفصيحة ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 418 ، والفيض 2/1143
[5] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل .
[6] ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وما أثبتناه من الفيض 2/1144

الأوس والخزرج ، وهوعَلَم إسلامي عليهم ، وقد أفردت فضـــائلهم بمؤلَّـــف ، سميته نزهة الأبصار بفضل الأنصار ، وخبر المبتدأ : يجعل[1] كلٌّ من هؤلاء العين الساكنة نونا إذا جاورت الطاء المهملة كـــ (أنطى) النون بعد الهمزة ، بدل العين في أعطى ، وقُرِئَ ﴿ إنّا أَنْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾[2] ، ورويت عن أُبي ، والحسن ، وابن مسعود[3] في (أعطى) .

ومن ذلك الوتم بالفوقية في لغة أهل اليمن ، تجعل المُتَكلِّـم منهـم بهـا السين المهملة تاء فوقية كـــ (النات) بالفوقية محل السين في (الناس) .

ومن ذلك الشنشنة بشينين معجمتين ، ونونين ، مصدر بوزن الدحرجـــة في لغة اليمن، تجعل أهلها الكاف شينا معجمة مطلقا سواء كـــانت لمـــذكر أم غيره ، كـــ (لبيش اللهم لبيش) أي لبيك .

ومن العرب من يجعل الكاف جيما كـــ (الجَعْبَة) يريد / بهذا اللفظ 191أ الكعبة ، فأبدل الكاف جيما . أورده ياقوت في معجم الأدباء[4] .

□□□

المسألة

السادسة عشرة

وهي آخر مسائل هذا الباب

---

[1] في كل من الاقتراح ، 419 ، والفيض : 2/1144 : يجعلون .
[2] في قوله تعالى : (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ) الكوثر 1 .
[3] ونسبت للنبي صلى الله عليه وسلم في (مختصر في شواذ القرآن) ص 181
[4] لم أقف في معجم الأدباء على شيء من هذا .

في التصريح : أنهم حدثوا بعد سيبويه والكسائي ، فصار الناس من بعدهم بصريا وكوفيا .

اتفقوا أي : النحاة على أن البصريين أصح قياسا من الكوفيين ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ المخالف للقياس ، أو الاستعمال، بل يقتصرون على الوارد فيه فقط ، والكوفيون أوسع رواية من البصريين[1] ، لِما تقدم في الفروع في كتاب السماع .

قال ابن جني[2] : الكوفيون علامون فيه شذوذ ؛ لأنّ صفة العاقل المذكر شرط جمعها بالواو أوالياء والنون ، أنْ لا تختم بالتاء[3] بأشعار العرب ، مطلعون عليها فوق البصريين ، والبصريون أجود قياساً .

وقال أبو حيّان في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، الذي منعه البصريون وأجازه الكوفيون : الذي يختار جوازه ؛ لوقوعه في كلام العرب كثيرا نظما ونثرا ، وما جاء هكذا لا يُنظر لجانب مَن ردّه .

قال أبوحيان[4]: ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين؛ حتى نقف عنده ، وإن لم يظهر دليله ، بل تعبّدنا أنْ نتبع الدليل فندور معه مع مَن كان من الفريقين .

وقال الأندلسي في شرح المفصل : / الكوفيون لو سمعوا بيتا **191 ب** واحدا فيه : في ذلك البيت جواز شيء مخالف للأصول جعلوه بذلك البيت أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين[5]، يبقون الأصول بحالها ، ويحملون ذلك البيت على الشذوذ .

---

[1] كتب : الكوفيين خطأ .
[2] قال ابن جني في الخصائص 1/387 : أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة .
[3] في الفيض 2/1148 : علاّمون جمع علاّم ، بغير هاء ، مبالغة في عالم / كـ (علاّم الغيوب) ، وليس جمع علامة بالهاء .
وقوله : ألاّ تختم بالتاء ، أي : هاء التأنيث ، كما في الفيض 2/1148
[4] البحر المحيط 3/157، 159
[5] بدل قوله : وبوبوا عليه بخلاف البصريين ، كتب : بخلافهم ، وقد أبقينا النص كما هو في الاقتراح ، ص 423

قال الأندلسي: ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا : نحن معاشر البصريين نأخذ اللغة من حَرَشَةَ[1] ، بفتحات ، جمع حارِش[2] ككاتب وكتبة الضِّباب ــ بكسر المعجمة ، وتخفيف الموحدتين ــ جمع ضَبٍّ ، وأكلة بوزن حَرَشَة، جمع آكل اليرابيع ــ بتحتية ، فراء ، وبعد الألف موحدة ، فتحتية ، فمهملة ــ جمع يربوع ، حيوان بريّ معروف ، كالفأر[3] ، وأنتم أيها الكوفيون تأخذونها عن أكلة الشواريز[4] ، وباعة جمع بائع ، أصله بَيَعَة ، فأُعلّت الياء الكواميخ بالمعجمة آخره ، جمع كامخ ، في المصباح[5] : الْكَامِخُ بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَرُبَّمَا كُسِرَتْ مُعَرَّبٌ ، وَهُوَ مَا يُؤْتَدَمُ بِهِ ، وَيُقَالُ لَهُ الْمُرِّيُّ وَهُوَ الرَّدِيءُ مِنْهُ .

والمراد أنكم تأخذون اللغة عن الحاضرة ، أهل الأسواق ، وأكلة الشيراز[6] ، ولا عبرة بهم ؛ لفسلد ألسنتهم .

فالحاصل أنّ البصري أضبط في الأخذ ، وأتقن[7] في الاستنباط ، والكوفي أوسع في الرواية ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

□□□

---

[1] كتب : حوشة ، والصواب ما أثبتناه . جاء في الصحاح (حرش) : حَرَشَ الضَبَّ يَحْرُشُهُ حَرْشاً صادَهُ، فَهُوَ حارِشٌ للضِباب؛ وَهُوَ أَنْ يتحَرِّكَ يَدَهُ عَلى جُحْرِهِ لِيَظُنَّهُ حيَّةً، فَيُخْرِجُ ذَنَبَهُ لِيَضْرِبَها فَيأْخُذُه. وَحَيَّةٌ حَرْشاءُ، بَيِّنَةُ الحَرَشِ، إِذَا كَانَتْ خَشِنَةَ الجِلدِ، وَدينارٌ أَحْرَشُ، أَيْ فِيهِ خَشونَةٌ. والضبُّ أَحْرَشُ.
وعليه فإنّ حرشة الضباب هم صيادو حيوان الضب.

[2] كتب : جمع حاشٍ ، والصواب ما أثبتناه .

[3] وَالْيَرْبُوعُ يَفْعُولٌ دُوَيْبَّةٌ نَحْوُ الْفَأْرَةِ لَكِنْ ذَنَبُهُ وَأُذُنَاهُ أَطْوَلُ مِنْهَا وَرِجْلَاهُ أَطْوَلُ مِنْ يَدَيْهِ عَكْسُ الزَّرَافَةِ وَالْجَمْعُ يَرَابِيعُ وَالْعَامَّةُ تَقُولُ جَرْبُوعٌ بِالْجِيمِ وَيُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَيُمْنَعُ الصَّرْفَ إذَا جُعِلَ عَلَمًا . المصباح المنير (ربع)

[4] كتب : (الشواء ، بالكسر ، والألف ممدودة ، أو المشوي)
والصواب ما أثبتناه . جاء في الصحاح (شرز) :الشواريز جمع شِيراز: الذي يُؤكَل، وهو اللّبَن الرَّائبُ المَسْتَخرَجُ ماؤُه. وعليه فهو اللبن الثخين ، أي :(الجميد) .

[5] المصباح المنير (ك م خ)

[6] كتب : الشوي خطأ .

[7] كتب : وأوقع في الاستنباط ، وما أثيتناه من الفيض 2/1151

الكتاب السابع

وهو خاتمة الكتاب

في بيان أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه

من كلام العرب إلى القواعد التي أسسها

فيه مسائل

/ المسألة 192أ

الأولى

في أول من وضع النحو والتصريف

اشتهر[1] أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – لأبي الأسود[2] ، وقد أخرجه المصنف من طرق متعددة في كتاب (الأسباب المروية في أصل وضع العربية) .

قال الفخر الرازي في كتابه (المحرر في علم[3] النحو) : رسم علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ لأبي الأسود باب (إنَّ) ، وباب الإضافة ، وباب

[1] كتب : انتهى ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 427 ، والفيض 2/1155

[2] انظر : معجم الأدباء 14/49 ، وإنباه الرواة 1/39 ، وبغية الوعاة 2/23 وغيرها ,

[3] يريدأنْ يحرف في اسم الكتاب ، وهل هذا من الشرح في شيء ؟!

الإمالة[1] ، ثم صنف أبو الأسود الدُؤَلِي ــ بضم الدال المهملة ، وفتح الهمزة ــــ نسبة إلى الدُّئِل من كنانة ــ بكسر الهمزة ــ قاله المصنف في كتـــاب الأنســـاب باب العطف ، وباب النعت ، ثم صنف باب التعجب ، وباب الاستفهام .

وقال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح : قال أبو سعيد السيرافي فـــي كتاب أخبار النحاة[2] : سار أكثر النحاة على أنّ أبا الأسود ، واســمه ظـــالم بـــن عمرو بن سفيان ، وكان من سكان البصرة ، ممن صحِب عليا ،وســـمع قـــارئا يقرأ: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[3] بالجر ، فقال :ما ظننت أحـــدا يرجع إلى هذا ، فعمد إلى استخراج علم النحو .

وعن أبي بكر بن عياش[4] عن عاصم[5] : أوَّل مَن استخرج العربيـــة أبـــو الأسود الدؤلي ، وقد أمره زياد بذلك ، فأبى ؛ حتى جاء رجل إليه ، فقال : توفي أبانا ، وترك بنونا ، فوضع باب الفاعــل ، وباب المفعول ، ولم يـــزد عليـــه ، انتهى .

وتطابقت الروايات على أن أول من وضع علم النحو أي : أبوابه، وأسس قواعده أبو الأسود الدؤلي وأنه أخذه أي : بعضا/ منه أولا عن علي 192 ب وأنه سُمي بالنحو لقول عليٍّ له ، وقد وضع له بعض ذلك : انح هذا النحو يا أبا الأسود .

واتفقوا على أن معاذا بن مسلم الهراء[6] ــ بفتح الهاء ، وتشديد الراء ــ نسبة لبيع الثياب الهروية ، أول من وضع التصريف ، في بغية الوعاة للمصنف[7] : وكان أبو مسلم مؤدب عبد الملك[8] قد نظـــر في النحو ، فلما أُحْدِثَ التصريفُ أنكره ، فقال رحمه الله تعالى :

---

[1] كتب : ... لأبي الأسود بابين من أبوابه : باب الإضافة ، وباب الإمالة .. . وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 427 ، والفيض 2/1155

[2] أخبار النحويين البصريين ، ص 15 فما بعدها .

[3] التوبة 3

[4] هو عروة بن هشام بن عروة بن الزبير .

[5] هو عاصم بن بهدلة أبي النجود ، أحد القراء السبعة ، وهو الإمام الذي انتهت إليه رياسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي ، توفي في آخر سنة 127هـ .

[6] هو أبو علي ، أو أبو مسلم الهراء ، أو الهراء الكوفي ، المتوفى سنة 187هـ ببغداد . إنباه الرواة 3/288 - 295 ، ووفيات الأعيان 5/218

[7] البغية 2/ 290 - 293

[8] ابن مروان .

قد كان أخذهم للنحو[1] يعجبني   حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعت كلاما لست أفهمه   كأنه زجـــــل الغربان والبوم
تركت نحوهم والله يعصمني   من التقحـم في تلك الجراثيم

فأجاب معاذ بقوله :

عالجتها أمــرد حتى إذا   شبت ولم تحسن أباجدها
سميت من يعرفها جاهلا   يصدرها من بعد إيرادها
سهّل منها كل مُستصعَب   طود علا أقران أطوادها

وكان أبو مسلم قد جلس إلى معاذ ، فسمعه يقول [لرجل][2] : كيف تقول من ﴿ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾[3] ، يا فاعل أفعل ؟ فقال له الأبيات السابقة . ذكره الزبيدي[4]، ومن هنا لمحت أنّ أول مَن وضع التصريف معاذ هذا ، ووقع في (شرح القواعد)[5] لشيخنا الكافيجي أنّ أول مَن وضعه معاذ بن جبل[6] ، وهو خطـأ بلا شك ، وقدسألته[7] عنه فلم يجبني بشيء ، انتهى .

وهذا من المصنف مناف قوله : واتفقوا .. الخ ، لأنه في البغية يؤذن بأن النسبة لمعاذ إنما هو تلمح منه مما ذكر ، وما هنا / صريح في نقل 193أ اتّفاقهم عليه ، وأنه منقول لا خلاف فيه ، فتأمله .

ويمكن الجمع بأنّ ما في البغية كان منه أولا ، ثم دقق على نقل الوفاق ، فنقله .

وكان معاذ تخرج : تمهّر في العربية بأبي الأسود الدؤلي ،

---

[1] في البغية 2/ 291
[2] زيادة من البغية .
[3] مريم 83
[4] طبقات النحويين واللغويين ، ص 126
[5] اسمه نزهة الطلاب في قواعد الإعراب ، المشهور بشرح الإعراب عن قواعد الإعراب ،والإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام المتوفى سنة 761هـ .
[6] المتوفى بطاعون عمواس سنة 17هـ ، وقبره رضي الله عنه في غور الأردن ، عاش 34سنة ، شهد المشاهد كلها ، وهو من خِيرة شباب الأنصار حلما وحياء وسخاء ، أمّره النبي ﷺ على اليمن . ترجمته في الإصابة 6/136
[7] أي : السيوطي .

ثم خَلَفَ أبا الأسود ، وخلف خير في تأسيس العربيـــة خمســـة : أولهـــم عنبسة[1] ـ بفتح أوله المهملة ، وثالثه الموحدة ، ورابعه المهملـــة ، وســـكون ثانيه النون ، وعينه وسينه مهملتان ، بينهما نون ، فموحـــدة ـ ابن معـــدان الفيل ـ بكسر الفاء ، وسكون التحتية ـ أُطلق عليه تشبيها له به لقوته ، فـــي النحو ، ففي البغية : لم يكن فيمن أخذ عن أبي الأسود أبرع منـــه ، وثـــانيهم ميمون بصيغة مفعول من اليُمن والبركة الأقرن[2] ـ بالقاف والنون ـ في البغية : أخذ النحوعن عنبسة ، وقيل : عن أبي الأسود ، [وثالثهم يحيى[3] بن يعمـــر][4]، والرابع والخامس ابنا أبي الأسود : عطاء ، وأبو حرب[5] .

ثم خلف هؤلاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضـــرمي[6] ، أغفـــل المصـــنف ترجمته في البغية[7] ، وعيسى بن عمر ـ بضم المهملة ـ الثقفي[8] ، وأبو عمرو

---

1 عنبسة بن معدان الفيل الميْساني ، أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي ، ولم يكن فيمن أخذ عنه النحو أبرع منه . وروى الأشعار ، وظرف وفصح ؛ وروى شعر جرير والفرزدق ؛ وكان لزياد ابن أبيه فيلة ينفق عليها كل يوم عشرة دراهم ، فقال معدان : ادفعوها إلي ؛ وأكفيكم المؤنة ، وأعطيكم عشرة دراهم كل يوم ، فدفعوها إليه ، فأثرى وبنى قصرا ، فلذا قيل : معدان الفيل . بغية الوعاة 2/233

2 ميمون الأقرن أخذ النحو عن عنبسة . وقيل عن أبي الأسود ؛ وإن عنبسة أخذ عنه . ذكر في جمع الجوامع . البغية 2/309

3 يحيى بن يعمر العدواني ، أبو سليمان ، التابعي ، فقيه أديب نحوي مبرز ، أخذ النحو عن أبي الأسود . ولما بنى الحجاج واسطا سأل الناس : ما عيبها ؟ قالوا : لا نعرف لها عيبا ، وسندلك على من يعرف عيبها ؛ يحيى بن يعمر ، فبعث إليه ، فسأله فقال : بنيتها من غير مالك ، ويسكنها غير ولدك ؛ فغضب الحجاج وقال : ما حملك على ذلك ! قال : ما أخذ الله تعالى على العلماء في علمهم ألا يكتموا الناس حديثا ، فنفاه إلى خراسان ، فولاه قتيبة بن مسلم قضاءها ، فقضى في أكثر بلادها : نيسابور ومرو وهراة ، وآثاره ظاهرة . توفي سنة تسع وعشرين ومائة . البغية 2/345 ، وإنباه الرواة 4/24 .

4 ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، وهو في الاقتراح ، ص 429 ، والفيض 2/1157

5 كتب : أبو حارث ، والصواب ما أثبتناه ، انظر أخبارهما في إنباه الرواة 1/56 .

6 عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري أبو بحر بن أبي إسحاق مشهور بكنية والده ؛ أحد الأئمة في القراءات والعربية . أخذ القرآن عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، وروى عن أبيه عن جده ، عن علي وتناظر هو وأبو عمرو بن العلاء . وهو الذي مد للقياس ، وشرح العلل . قال السيرافي : وكان أشد تجريدا للقياس ، وأبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها . قال : وسئل عنه يونس ، فقال : هو والنحو سواء ؛ أي هو الغاية فيه . قال : وكان يطعن على العرب ، ويعيب الفرزدق وينسبه إلى اللحن ، فهجاه بقوله :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ** ولكن عبد الله مولى المواليا

فقال له : لحنت ؛ ينبغي أن تقول : ' مولى موال ' ، وكان مولى آل الحضرمي وهم حلفاء لبني عبد شمس . انتهى . مات سنة 117هـ . إنباه الرواة 2/104 ، والبغية 2/42

7 ليس صحيحا ، فقد ترجم له في البغية 2/42 - 43 ترجمة واسعة .

8 عيسى بن عمر الثقفي أبو عمر مولى خالد بن الوليد ، نزل في ثقيف ، فنسب إليهم . إمام في النحو والعربية والقراءة ، مشهور ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق ، وصنّف في النحو : الإكمال ، والجامع ؛ وفيهما يقول تلميذه الخليل :

بطل النحو جميعا كله ** غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع ** فهمـــا للناس شمس وقمر

قال السيرافي : ولم يقعا إلينا ولا رأينا أحدا ذكر أنه رآهما . ويقال : إن له نيّفا وسبعين مصنفا ذهبت كلها مات سنة تسع وأربعين - وقيل سنة خمس - ومائة . البغية 2/237

ـ بفتح المهملة ـ ويلحق بآخــره الواو رفعا وجرا ؛ فرقا بينه وبيــن عمــر ، وقد لمّح بعض الأدباء لذلك ، ومن أين أخذها المكنية له ، بقوله[1] :

إنَّما كــان ضرب زيد لعمرو   في كــلام النحاة نثرا ونظما
أَنَّ داودَ قــال يا زيدُ عمرٌو   أخذ الواو من حروفي ظلما

ابن العلاء[2] ـ بفتح المهملة ـ أحد القراء .

ثم خلفهم الخليل بن أحمد[3] الفراهيدي الأزدي ففاق بجودة ذهنه ، وصفاء فكره ، كما أشرنا إليه فيما تقدم من كان قبله من علماء العربية ولــم يــدركه (احتمل) لمكانته قي ذلك أحد بعده . وقدأطلت في / ترجمته أول شرحي 193 ب لمنظومتي في علم القافية ، أخذ عن عيسى بن عمر وتخرج وفاق الأقران بابن العلاء ، ثم أخذ عنه عن الخليل سيبويه ، وجمع العلوم التي استفادها : حصلها منه في كتابه ، الذي إذا أُطلق في علم العربية لا ينصرف إلاّ إليه ، فجاء كتابه أحسن من كل كتاب صنف فيه ، أي : النحو إلى الآن ، لم يُصنع نظيره .

وأما علي بن حمزة الكسائي ، فقد خدم[4] أبا عمرو بن العلاء (فــي أخــذ ذلك منه !!) نحوا من سبع عشرة سنة[5] ، لكنه لاختلاطه بــأعراب ـــــ بفتـــح

---

1 لذلك قصة لطيفة وقعت بين أحد الأمراء وكان اسمه داود وبين أئمة النحو في عصره فكل من كلمه منهم أدخله السجن و ذلك بسبب عدم تمكنهم من اجابته جوابا مقنعا على سؤاله المتمثل في قوله لماذا يضرب زيد عمرا دائما فكلهم قال تمثيلا فقط و جريا على ما اعتدناه من مشايخنا فلما دخل عليه آخرهم و كان شديد الذكاء و علم بأن مراد الأمير سجن الأئمة لا غير و انما أورد عليهم ذالك السؤال تعجيزا لهم فقال الامام النحوي انا أجيبك لكن بشرط فقال الأمير شروطك منفذة بعد الجواب فقال له الامام النحوي اننا نجعل عمرا مضروبا دائما لأنه سرق حق غيره فتعجب الأمير و قال وما ذاك فقال الامام لقد سرق الواو من داود فإن داود حقه أن يكتب بواوين لأنها تنطق عند ذكره خلافا لعمرو فإنه ينطق بدون الواو و لكن يكتب بها فتعجب الأمير و قال ما طلبك قال سراح ائمة النحو الذين في سجنك فأطلق سراحهم ولهذا يقال بأن النحوي لا يُخطئ لأنه يجد مخرجا بتأويلاته. وقد نظمها أحدهم في ثلاثة أبيات ،والثالث منها هو:

فاجتهد في خلاص حقي منه   واضربنه على التمادي حتما

2 أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ أحد القراء السبعة المشهورين ، اختلف في اسمه على أحد وعشرين قولا ، وسبب الاختلاف في اسمه أنه كان لجلالته لا يسأل عنه . كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة ، قال أبو عبيدة : أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر مات سنة أربع - وقيل تسع - وخمسين ومائة . البغية 2/231

3 انظر ترجمته في البغية 1/557

4 كتب : جزم ، وهو خطأ ، وقدت رتب على ذلك قوله : فقد جزم أبا عمر بن العلاء في أخذ ذلك منه ، فوقع في ثلاثة أخطاء الأول ما أشرنا إليه ، والثاني قوله (أبا) ،والثالث قوله (في أخذ ذلك منه) بما يوحي أنّ أبا عمر قرر أنه أخذ علمه منه ، وليس الأمر كذلك ، فهل يعقل أن يكون هذا من ابن علان ، أظن أنّ الناسخ قد سمح لنفسه أن يتلاعب في الشرح ، أمّا التلاعب في المتن فلا يستبعد أنْ يكون بعضه من عمل الناسخ ، وإنْ شئت التساخ ، ونجزم أنّ ناسخ الكتاب أكثر من واحد ، وذلك لاختلاف الخطوط بين صفحة وأخرى .

5 كتب : سبعة عشر سنة .وهذا دليل آخر على أنّ ما في الكتاب من أخطاء إنما هي من النساخ ، إذ لا يمكن أن يقع نحوي في مثل مرتبة ابن علان في هذا الخطأ .

الهمزة ــ الأبلة[1] ــ بفتح الهمزة ، وضم الموحدة ، وتشديد اللام ــ فسد علمه واشتبه عليه الأمر ، ولذلك احتاج إلى قراءة كتاب سيبويه على الأخفش ، الذي هو تلميذ سيبويه ، أخذ عنه ، وما أخذ عن الخليل ، ليقرأ عنده الصواب ، ووقع بينه وبين سيبويه مناظرة ببغداد ، في قول العرب : كنت أظن بأنّ لسعة العقرب أقوى من لسعة الزنبور فإذا هي هي ، فكان الكسائي يقول : الصواب : فإذا هي إياها ، وسيبويه : فإذا هي هي ، وكان ذلك بمجلس يحيى البرمكي ، وله عناية بالكسائي ، فأرسل إلى العرب المُستشهَد بكلامهم، وبرطلهم، ثم حضر المجلس ، وسألهم عن المثال المذكور ، فكانوا كلّما أتوا على المحل المذكور لم يستطيعوا التلفّظ به ؛ لمخالفته أسلوبهم من الفصاحة ، بل يقولون : الحق ما يقول الكسائي ، من غير تلفظ بإذا هي إياها ، فاستكان سيبويه ، وقال : أيها الوزير! سألتك إلاّ ما استنطقتهم بذلك ، فإنّ ألسنتهم لا تجري عليه ، فقال الكسائي : أصلح الله الوزير ، إنه أي : سيبويه ، ورد عليك / من بلده وافدا ، فإن 194أ رأيت أنْ لا تردّه خائبا ، فأمرُ له بعشرة آلاف درهم ، وخرج سيبويه إلى فارس، وهو مع ذلك أي : قراءته على الأخفش إمام الكوفيين ، وما ظنك برجل غلامه الفراء تخرَّج عليه ؟!

ثم صار الناس بعد ذلك أي : بعد الكسائي فرقتين : بصريا وكوفيا ، انتهى كلام الرازي .

وقال ثعلب ــ بالمثلثة فالمهملة ، آخره موحدة ــ بوزن جعفر، في(أماليه)[2] : قال أبو المنهال[3] ــ بكسر الميم ، وسكون النون ــ : أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة ، أي: اعتبار أئمتهم : أبو عمر بن العلاء ، وهو أول من وضع أبواب النحو مواضعها , ويونس بن حبيب ــ بفتح المهملة ، وكسر الموحدة الأولى ــ وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، روى عن أبي

---

[1] الأُبُلَّة بضم أوله وثانيه وتشديد اللام وفتحها اسم بلد على شاطئ دجلة البصرة العظمى ، في زاوية الخليج الذي يدخل منه إلى مدينة البصرة ، وهي أقدم من البصرة كما في معجم البلدان . تاج العروس (إبل) . قال الأصمعي : أخذ الكسائي اللغة عن أعراب الحَطَمَة ، ينزلون بـ (قُطْرُبُّل) ، فلما ناظر سيبويه استشهد بلغتهم عليه .

[2] انظر ما قاله أبو المنهال في : المزهر 1/151 ، وزيادات مجالس ثعلب ، ص 734

[3] هو عوف بن مُحَلِّم الخزاعي ، بالولاء ، شاعر مجيد ، صاحب نوادر وأخبار ، ومعرفة بأيام العرب ، توفي سنة 220هـ . سمط اللآلي 1/198 ، و معاهد التنصيص 1/375 ، الأعلام 5/96

عمرو ابن العلاء، وهو أوثق هؤلاء الثلاثة كلهم، قال السيرافي[1] : كان أبو زيد يقول : كل ما قال سيبويه : أخبرني الثقة ، فأنا أخبرته به ، وأكثرهم سماعا من فصحاء العرب ، سمعته يقول : ما أقول : قالت العرب ، وأعزو إليها القول[2] إلا إذا سمعته من عُجُز ـ بضمتين ـ جمع عجوز ، هـوازن[3] القبيلة المعروفة بالفصاحة ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمَّا سُئل عن مزيد فصاحته { بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ ، ونَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ }[4] ، وما أحسن قول بعضهم مشيرا لهذه القبيلة ، وفيه جناس[5] مركب مفرق ومُوَرىً به [6] .

رُبَّ ظَبْيٍ لَقِيتُـهُ   يَنْتَمِي لِلهَـوَازِنَةْ
قُلتُ مَا أَثْقَلَ الهَوَى   قَالَ مَا لِلْهَوَى زِنَةْ

وفي رواية أخرى عنه عن أبي زيد : إلا إذا / سمعته من هـؤلاء 194ب قبائل العرب الفصحاء ، وبيّنهم بقوله رحمه الله : بكر بن هوزان[7] بن سعد ، وبني كلاب[8] , وبني هلال[9] , أو إلاّ إذا سمعته من عالية السافلة , أو سمعته من سافلة العالية[10] ـ بالمهملة والتحتية ـ ما فوق نجد إلى أرض تهامة ، وإلى ما وراء مكة ، وما والاها ، والنسبة إليها عاليّ ، وعَلَوِيّ ، على غير قياس كما في الصحاح ، والسافلة : ما نزل عن نجد من أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة ،

---

1 أخبار النحويين البصريين ، ص 49

2 أليس هذا تقويل للقائل بما لم يقله ، إذ لم يقل أبو زيد : (وأعزو إليها القول) ، فهذا من كلام الشارح ، وأغلب الظن أن (و) محرفة عن (أي) ، ومثل هذا كثير في الشرح .

3 ومن هوازن : بنو سعد بن بكر بن هوازن ، استرضع النبي فيهم . جمهرة أنساب العرب ، ص 264 ، وتاج العروس (هزن) .

4 انظر : معجم الطبراني الكبير 5/277 ، وشرح السنة ، للبغوي 4/202 ، ومعرفة الصحابة ، لأبي نعيم 9/35

5 الجناس المركب : هوما كان من كلمتين ،والمفروق : هو ما لم يتفق الركنان فيه خطأً ، جواهر البلاغة ، ص 401 - 402 وموري به : من التورية ، وهي : أنْ يذكر المتكلم لفظا مفردا له معنيان أحدهما قرين غير مقصود ،والآخر بعيد مقصود . جواهر البلاغة ، ص 362 .

6 هذان البيتانمن مجزوء الخفيف ، وهما في الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة 7/258 لأبي الحسن علي بن عبد الغني الكفيف ، المعروف بالحصري ، برواية هويته بدل لقيته .

7 كتب : بكر بن وائل وهوازن ، وهوخطأ ، وما أثبتناه من الاقتراح ، ص 432 ، والفيض 2/ 1159

8 كلاب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعَة . جمهرة أنساب العرب ، ص 282

9 هم قبيلة من قيس .انظر الاشتقاق ، ص 60

10 جاء في لسان العرب (علا) : العالِيةُ: ما فوق أَرض نَجْدٍ إِلى أَرض تِهامَةَ وإِلى ما وراء مكة، وهي الحجاز وما وَالاها، وفي الحديث ذكر العالِية والعَوالي في غير موضع من الحديث، وهي أَماكِنُ بأَعْلى أَراضي المدينة وأَدْناها من المدينة على أَربعةِ أَمْيالٍ، وأَبعَدُها من جهة نَجْدٍ ثمانية، والنسب إِليها عاليٌّ على القياس، وعُلْوِيٌّ نادر على غير قياس.

وما والاها, وإلا أي : وإنْ لم أسمع مَن ذكر لم أقل : قالت العرب ، وذلك منه يدل على مزيد الضبط ، وكمال التحري .

□□□

المسألة

الثانية

شرط المستنبط لشيء من مسائل هذا العلم , أي : النحو المرتقي عن رتبة التقليد ، كالمصنف فإنه ادّعى الاجتهاد في الفن ، وسلم له ، والتقليد الأخذ بقول الغير من غير علم بدليله : أن يكون عالما بلغة العرب ، بموضوعاتها وأوضاعها, محيطا بكلامها في محاوراتها , مطلعا على نثرها : ضد المنظوم ونظمها أي : منظومها , ويكفي في تعرُّفه ذلك الآن الرجوع إلى الكتب المؤلفة في اللغات ، والمؤلفة في الأبنية , كالأفعال لابن القوطية ، ولابن طريف[1] ، وديوان الأدب للفارابي[2] ، وأبنية المصادر للبيهقي[3] ، وإلى الدواوين الجامعة لأشعار العرب , كالجمهرة[4] وأمثالها ، وشرطه أن يكون خبيرا بصحة نسبة ذلك

[1] هو : عبد الملك بن طريف الأندلسي أبو مروان النحوي اللغوي ، أخذ عن أبي بكر بن القوطية ، وكان حسن التصرف في اللغة ، وله كتاب حسن في الأفعال ؛ وهو كبير بأيدي الناس . مات في حدود الأربعمائة . بغية الوعاة 2/111

[2] لأبي إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، خال الجوهري ، المتوفى في حدود 350هـ . مقدمة المحقق 3-4

[3] اسمه تاج المصادر ، لأبي جعفر أحمد بن علي البيهقي ، المعروف ببو جعفرك ، المتوفى سنة 544هـ , جمع فيه مصادر القرآن ، ومصادر الأحاديث ، وجردها عن الأمثال والأشعار ، وأتبعها الأفعال التي تكثر في دواوين العرب . البلغة في أصول اللغة ، ص 353

[4] جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشي ، الكتاب مجموعة سباعية، تضم سبعة أقسام، في كل قسم سبع قصائد، وهي: (المعلقات، والمجمهرات، والمنتقيات، والمذهبات، والمراثي، والمشوبات،والملحمات) وقد

القول المستنبط منه الحكم إليهم أي : العرب , لئلا يدخل[1] عليه شـــعر مولـــدٍ ، بالتنوين على المجاز العقلي ، أو بالإضافة ، وتقدّم تعريف المولّد من الشِّعر في الكتاب الأول / أو مصنوع : موضوع على العرب ، منسوب إليهم ، لـــم 195 أ يقله أحد وأن يكون عالما بأحوال الرواة لذلك القـــول المســـتنبط منـــه , ليعلـــم المقبول روايته من غيره [لـــ] علمه بأحوالهم , وعالما بإجمـــاع النحـــاة كيلا [يُخرَق ، وبالخلاف كيلا][2] يُحدِث في المجمع عليه منهـــم قـــولا زائدا عليـــه خارقا للإجماع ، إذا قلنا بامتناع ذلك عند إجماع أهل الأدب ، وهو المختار .

□□□

المسألة

الثالثة

لابن مالك في النحو طريقة سلكها : أحدثها ، كائنة وسط بين بين طريقي البصريين والكوفيين بجودة فكره , فإن مذهب الكوفيين القيـــاس علـــى الشاذ المخالف الاستعمال , ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيـــدة ، الـــتي خالفها الظاهر ، ولا يقيسوت على الشاذ ، بل يوقفونه على مورده .

وابن مالك يُعْلِم ــ بضم التحتية ــ من الإعلام بوقوع ذلك الحكم الشـــاذ من غير حكم عليه بقياس كما فعل الكوفي, ولا بتأويل كما فعل البصري ، فينجو مما سلكه كلٌّ من الفريقين[3] من الحيف والميل , بل يقول مقتصرا علـــى بيـــان وصفه : إنه شاذ في النثر, أو ضرورة في الشعر, كقـــوله فـــي التمييـــز فـــي الخلاصة :

والفِعلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرا سُبِقا[4]

اقتصرت المذهبات منها على شعر الأوس والخزرج، كما اختصت الملحمات بشعر العصر الأموي، وسميت (المشوبات) بهذا الاسم لما شابهن من الإسلام والكفر. جمهرة أشعار العرب ، مقدمة التحقيق ، ص 3

[1] في الاقتراح ، ص 433 : يدلِّس .

[2] ما بين الحاصرتين زيادة من الاقتراح ، ص 434 ، والفيض 2/1162

[3] كتب : القبيلتين .

[4] أي: مجيء عامل التمييز ، الذي هو فعل متصرف ، مسبوقا بالتمييز نزر ، أي قليل. انظر : شرح الأشموني 2/201

أي : قليلا سبقا ــ بالبناء للمفعول ــ فقيل : نفساً طاب زيد

وكقوله في مد المقصور :

والعكسُ في شِعْرٍ يَقَعِ

أي : ضرورة .

قال ابن هشام : وهذه الطريقة ، التي سلكها من الطرائق ، طريقة المحققين ، لِما فيها من الإخبار بحقيقة الحال ، والسكوت عما وراء ذلك ، وهي أحسن الطريقتين ، لِما في كلٍّ مما علمت .

□□□

المسألة

الرابعة

قال ابن جني في الخصائص[1] : / إذ أداك القياس على حكم إلى 195 ب شيء : حكم ما مزيدة للشياع[2] ، لعلة جامعة ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه ، في ذلك الحكم بشيء آخر ، خلاف الحكم الثابت بالقياس على قياس غيره : غير القياس المؤدي لذلك الحكم ، فدع ما كنت عليه بقياسك إلى ما هم عليه ؛ لئلا يكون منك قياسا في مقابلة النص .

وهذا الحكم يشبه من أصول أدلة الفقه المبني هو عليها نقض الاجتهاد للحكم المستنبط به إذا بان : ظهر النص بخلافه ، ومنه قول إمامنا الشافعي ، رضي الله عنه : إذا قلتُ قولا ، وصحّ الحديث بخلافه ، فالطُمُوا[3] بقولي الجدار، وخذوا بالحديث .

فـائدة :

نقل البدر الزركشي في قواعده ، عن بعض المشايخ أنه كان يقول : العلوم ثلاثة : علم نضج وما احترق ; وهو علم النحو ، و الأصول ، وعلم لا

---

[1] الخصائص 1/125

[2] أي : إلى حكم من الأحكام ، أيّ حكم كان ، فـ (ما) زائدة لإرادة الشيوع والعموم .

[3] كتب : فلا تعملوا بقولي الجدار ، وما أثبتناه من الفيض 2/1164

نضج ولا احترق ; وهو علم البيان والتفسير ، وعلم نضج واحترق ; وهو علم الفقه والحديث . انتهى .

أقول : بل أربعة ، ورابعها : علم ما علق على ثان الأفكار ، ولا ساره ما فيه من اللطائف والأسرار ، وهو علم أصول النحو ، والله أعلم .

وهذا آخر ما توخيناه ، ومنتهى ما تحريناه ، وغاية ما حررناه ، ونهاية ما قررناه على هذا الكتاب المَنْهَل العذب المستطاب، سبَحنا عباب بحار الفوائد ، على جواهر دُره ، وجلبنا نفائس عزيزة من غير مادة معروفة ، وسلكنا جلب معانيه من غير كتب مؤلّفة في فنه مألوفة ، استعنَّا فيه بالفتح الصمداني ، واستفيئنا فيه بالفيض الرباني ، فاكتحل طرف النهار بظروفه ، وابتهج الوقت والأوان بضيائه / ولطفه ، وصار في جبهة هذا العصر الأخير غرة ، **196أ** ولطالبي جواهر الفرائد درة ، أي درة، وأنبأ أنَّ الفضل بيد الله، يؤتيه مَن أراد ، وأنّ العناية الربانية لا تخصّ أحدا من الآحاد ، وأنّ الله تعالى يفيض على أهل كل آن ما يفيض من عطاياه الحِسان ، فلله الحمد الذي لا تُحصى له مِنن ، ولا تختص بزمن دون زمن .

ثمّ إنْ كان مستجمعا كما أردت من الأحكام ، مشتملا على تحرير قواعد الفن والأحكام ، متناسب المعاني ، متناسق المباني فذلك فضل الله تعالى ، والمنّة والإحسان ، والحمد لله على عطاياه الحِسان .

وإنْ اعتراه النقص ، وأحاط به من قصور مؤلفه الحزم والوقص ، فلا يلام المرء بعد الاجتهاد ، وعلى الله تعالى قصد السبيل ، ومدد الأمداد ، فإنْ عثر القلم ، أوطغى ، أوزاغ الفكر أو ثغا ، فليصلحه أولو الكمال ، وليعلموا أنّ الكمال المطلق لله تعالى ذي الجمال والجلال ، وليدرؤا بالحسنة السيئة ، ويكونوا في التعاون على البر والتقوى خير أمَّة ، والسؤل من مولانا سبحانه ، الذي لا نرجوا إلاّ فيضه وإحسانه أنْ يوشحه بجلباب القبول ، ويرشحه ليوصل مؤلفه من فضله مولاه لأقصد وأكرم سؤل ، فإنه الذي لا يردّ مَن سأل ، ويبلغ أمل فضله فوق الأمل ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا

دَعَانِ ﴾[1] ، فبفضله يدوم الأنس والسرور ، وأنواع التهاني ، و ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾[2] ، والفضل كله لله .   /196 ب

والصـــــــلاة والســـــــلام عـلى مَـــن بذكـــــــــره تُتَـــوَّج

وتختم ، ويستفيد المصلـــــي والمسلِّـــم عليـــه وتضـــــم،

مولانا وسيدنا محمــــد المصطفى ، وعلى آله وصحبـــــه،

معـــــدن الوفاء ،عدد خلق الله دائمين بدوام ملـــــك

الله ، كلما ذكره ذاكر ، فنال أنواع السرور والمآثر.

كـــان انتهـــاء تسويده بالمجمـــع القايتباي

تجــــــاه البيـــت الحـــــــرام .

تمـــت كتابتها بحمد الله وعونـــه

بيد كاتبـــه الأسير لذنوبـــه:

الفقير أحمد إبراهيم

الخطيب

وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة ألاّ بالله العلي العظيم .

[1] البقرة 186
[2] الأعراف 43

الموضوعات

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

